



جامعة الكويت
مركز البحوث والدراسات والنشر



شرح التمهيد على الفيزياء الكلاسيكية

الجزء الأول

أ.د. صبيح التميمي

مدير مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكويت

عضو المجمع العلمي العراقي / سابقا

بغداد ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر
جامعة الكوت



٤١٥ / ١

ت ٨٩٨ التميمي، صبيح.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك / صبيح التميمي. - ط ١.
بغداد. مطبعة جامعة الكوت، ٢٠٢٥.

ج ١ (٦٥٤ ص) : ٢٤ سم

١. اللغة العربية - النحو ٢. ابن مالك (لغوي) أ. العنوان

رقم الايداع

٢٠٢٥ / ٤٦١٣

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٤٦١٣ لسنة ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي: ISBN: 978-9922-726-62-5

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في جامعة الكوت
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ﴾

[النمل: الآية ٥٩]

شرح التَّمِيمِيَّ
على ألفية ابن مالك

إضاءة :

بذل علماء اللغة العربيّة وأذكيائهم منذُ أواسط القرنِ الأوّل الهجريّ جهودًا كبيرةً للعناية بهذه اللغة الكريمة، لكونها لغة القرآن الكريم، وأداة قراءة آياته، ووسيلة فهم نصوصه، ولغة التبشير برسالته، ونشر دعوته، نبّههم على ذلك حدوث اللحن في النطق على السّنة المسلمين من غير العرب، وكذا بعض العرب الذين تأثروا بهذه الظاهرة، فخافوا انتشاره، ووصلوه إلى قراءة آي القرآن الكريم.

وإذا كان هذا السبب دينيًا خالصًا، فهناك أسباب لغويّة وظيفيّة، فهم أدركوا أنّ اللغة هبة من الله تعالى للإنسان؛ لتكون: أداة للتعبير عن أغراضه، وأسلوبًا للتواصل مع أبناء جنسه، ووسيلة ناجحة لنقل التراث بكل أنواعه إلى الأبناء والأحفاد.

ومن هؤلاء الأعلام طائفة نظرت منذ البداية إلى كيفية نطق أصوات اللغة، وأبنية ألفاظها، وحركات أواخرها، وترتيب كلماتها، وهم الذين عُرفوا بالنحاة، وقد كانت باكورة جهودهم ملاحظات وضوابط أولية شفويّة كانت، أو مكتوبة سببها حوار في قراءة لفظة قرآنيّة، أو إشارة إلى لحن في بيت شعر، أو خطأ في نطق حركة آخر كلمة معيّنة؛ كلّ هذا من أجل توقّي الأخطار في النطق، وكان ذلك على يد من انتبهوا إلى هذا اللحن، أمثال أبي الأسود الدؤليّ (ت ٦٩هـ) تلميذ الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ثم جاء بعدهم رعيّل دقق النظر، وأمعن في التحليل، وباشّر تطبيق الأقيسة على كلام العرب، كابن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، فهؤلاء ومن عاصرهم أو من جاء بعدهم أدركوا أنّ الألفاظ المفردة لم تشع بالمعاني المراد إيصالها للناس، بل لا بُد من اقتران الألفاظ، وتآلف بعضها مع بعض؛ لتصبح تراكيب، ثمّ إنهم أدركوا أيضًا أنّ هذه التراكيب التي نتعامل بها ليست كلمات

مصفوفة بأيّ شكل، بل لا بدّ أن تكون مرتبةً منسقةً ضمن نظام مُعيّن، وعلاقات محدّدة بين أجزاء التّركيب الواحد، وبُنطق حركيّ سليم لأواخر أبيّتها، من أجل إيصال المعاني واضحة للمتلقّين، ولهذا بدأ هؤلاء ومن جاء بعدهم أعني الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ) وتلميذه الوفي النابغة سيبويه (حدود ١٨٠هـ)، برصد القواعد التي تحكم كلام العرب، وتدوينها من خلال الشواهد اللغوية الفصيحة من قرآن كريم، ومنثور كلام العرب، ومنظومه، أو من قوالب لغوية قد تكون مصطنعةً من أجل البيان والإيضاح، وكانت ثمرة هذه الجهود كلّها (كتاب سيبويه)، وهو أوّل كتاب متكاملٍ لمباحث النحو قُدّر له الوصول إلينا^(١)، ومادّته جاءت بوصفٍ دقيقٍ، وسجّلٍ أمينٍ لأفكار شيوخه، وشيوخ أستاذه الخليل الفراهيدي.

وقد رُتّب بمنهجٍ خاصٍّ، فهو باكورة التّأليف الناضج، ابتدعه سيبويه من دون مثاليّ سابقٍ له، ومع ذلك فما زال هذا الكتابُ قُطْب الرّحى الذي دارت وتدور عليه الدراسات النحوية التي جاءت بعده إلى يومنا هذا، فكلّ ما ألّف بعده قد استمدّ مادّته من الكتاب، مع كثرة الشكوى من صعوبة مادّته، وغموض منهجه. وتتابع التّأليف بعد سيبويه بمناهج مختلفة :

- فمنّها ما غلبَ على مادّته دراسة النحو من خلال السياقات التركيبية.
- ومنها ما غلبَ على مادّته دراسة النحو من خلال المعمولات.
- ومنها ما لم يبرز فيه اتّجاه منهجيّ معيّن.
- ومنها ما عالج موضوعات محدّدة من النحو والصرف.
- ومنها ما اتّخذ منهجًا جديدًا، وهو معالجة المسائل النحوية من خلال أقسام الكلام، فباب للأسماء، وباب للأفعال، وباب للحروف، وباب للمشارك بينها.

^(١) لا بأس من الإشارة إلى وصول كتاب الجُمَل للخليل الفراهيدي شيخ سيبويه، إلّا أنّه لم يكن شاملاً، وقد نشر مع وجود شك في نسبته له.

وهي في عمومها ترمي إلى بيان القواعد النحويّة للمتعلّمين ؛ لتجنّب اللحن في النطق، وتتّسم بتفاوتها في :

عَرَض المسائل النحوية، فمنّها المطوّل، ومنّها المختصر، ومنّها ما خلط المادّة النحوية بالأحكام المنطقية مع اعتماد التأويل، والمسائل الافتراضية، والمبالغة في ذكر العلل تأثّرًا بما شاع في عصورهم من الأفكار المنطقية والفلسفية، فسلكوا مسالكهم في التعليل. و هذا الأمر عقّد فُهم المسائل النحويّة، وأشاع الغموض في أفكارها، فتعلّات الصّیحات لإيجاد الحلول لهذه المشكلة، ومن هنا برزت فكرة تيسير المادّة النحوية للمتعلّمين منذ وقت مبكّر، فألّفت الكتب خدمة لهذه الفكرة، وقد جاءت بمنهجين:

- أولهما: اختيارُ تأليفِ كُتُبٍ ميسّرة المادّة للمتعلّمين، سواء أكانت قد عاجلت جملة من أبواب النحو ومسائله، وتركت الباقي. أم فضّلت معالجة الأبواب كافّة من دون شرح مُفصّل، مع عدم ذكر الشواهد غالباً، من ذلك :

مقدّمة النحو، لخلف الأحمر (ت ١٣٠هـ).

والتقّاحة، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ).

واللّمع، لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ).

والمقدّمة في النحو، للمجاشعي (ت ٤٧٩هـ) وغيرها.

- والآخر: الاكتفاء بنقّد المناهج النحوية المتّبعة من قبل، مع تقديم اقتراحات منهجيّة جديدة ؛ لتيسير المادّة، من ذلك ما كتبه ابن ولّاد المصري، وابن مضاء الأندلسي.

- وجاء عصرُ ابنِ مالك، وزمّنُ تصدّره للتدريس والتأليف، فشارك في تأليف

الكتب النحوية ذات المناهج المختلفة، والأساليب المتنوعة من ذلك :

١- تأليف الكتب الموسوعية نظماً ونثراً، منها :

- نظمُهُ للكافية الشافية، ثمّ شرحه لها.
- شرحه لكتابه تسهيل الفوائد.
- ٢- تأليفه الكتب المختصرة إسهامًا منه في عملية تيسير النحو، منها :
 - عُمدة اللفظ، وعُدّة الحافظ.
- ٣- تأليفه الرسائل اللغوية العامة ذات الأبواب الواحدة، من ذلك :
 - الضاد والطاء.
 - مثلث الكلام.
 - المقصور والممدود.
- ٤- اتّخذه مبدأ (التدرّج) في تقديم المعلومات النحوية للمتعلّمين، من ذلك :
 - تأليفه كتاب (التسهيل)، ثمّ شرحه له.
 - تأليفه كتاب (عُمدة اللفظ)، ثمّ شرحه له.
- ومع هذه الجهود الكبيرة فالظاهر من سيرته في التأليف أنّه لم يقنع بكلّ ما قدّم، بل أراد أن يُخلّد اسمه في كتاب نحوي، متميّز في مادّته، ومنهجه، فأقدم على تلخيص منظومته المطوّلة (الكافية) إلى الثُلث من أبياتها، فجاء المختصر في ألف بيت من الرّجز غير المشطور، وبسبب ما اتّسمت به من سمات تعليمية أصبحت هي الأساس الذي دارت حوله الدراسات النحوية الميسّرة منذ عصر تأليفها إلى يومنا هذا.
- وها أنذا أعتزّ وأفخر بتقديم هذه الأرجوزة بشرح جديد معاصر، وبمنهج سأُتحدّث عنه فيما بعد هذه الإضاءة.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

ابن مالك صاحب الألفية :

- اسمُه ومولده:

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك، الطائي قبيلة، الجياني مولدًا، وُلد سنة (٦٠٠هـ)، أو قبلها بقليل في مدينة جيان الأندلسية، كما جاء في بعض كتبه.

- نشأته ودراسته الأولى وهجرته :

قضَى ابن مالك طفولته وباكورة شبابه في مدينة (جيان) الأندلسية، وتلقَى العلوم الأولى التي اعتاد قراءه دراستها أولًا: من حفظ القرآن الكريم، وشيء من روايات قراءاته، والحديث الشريف وتوجيه رواياته، ومتون النحو واللغة على يد شيوخ الأندلس آنذاك، وقد ذَكَرَ منهم: ثابت الكلاعي الملقَّب بابن الطيلسان (٦٢٨هـ) وأبو علي عمر بن محمد الشلوين (٦٤٥هـ).

وأكبر الظنَّ أنَّ عدم استقرار الحياة السياسية في بلاده، وأثره في طلبه العلوم، ورغبته في زيارة الديار المقدَّسة، وكذا رغبة الالتحاق بالأمكن الإسلامية المشعة بالعلوم والحضارة والمدنية، والاستزادة من طلب العلوم على يد علمائها، كلُّ هذه الأمور دفعته للتفكير بالهجرة إلى بلاد المشرق، فتوجَّه قاصدًا الشام مارًّا بمصر، ثمَّ الديار المقدَّسة ؛ لتأدية فريضة الحجِّ، بعدها توجَّه إلى بلاد الشام، وتنقَّل بين مدنها من دمشق إلى حلب ثمَّ إلى حماة، ثمَّ عاد واستوطن دمشق، وعِلَّة هذا التنقل المستمرِّ بين حواضر الشام هو الحرِّص على مجالسة المشهورين من العلماء، وسماع دروسهم، والاطِّلاع على تأليفهم في العربية، والعلوم الشرعية.

ومن أبرز هؤلاء الشيوخ :

- أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب (ت ٦٣٢هـ).
- وأبو الفضل مكرم المعروف بابن أبي الصقر المحدث (ت ٦٣٥هـ).
- وعلي بن محمد السخاوي صاحب المفضَّل في شرح المفضَّل (ت ٦٤٣هـ).
- وأبو البقاء يعيش بن يعيش، شارح المفضَّل (ت ٦٤٣هـ).
- ومحمد بن عمرو الحلي (٦٤٩هـ) تلميذ ابن يعيش.

تصدّره للتدريس :

لتوقّد ذهن ابن مالك، وامتلاكه عقلاً متفحّصاً، مع رغبة عالية في تحصيل العلم، بلغ نضجُه العلمي مبكّراً، فأصبح كما تصفُه كتب التراجم - ذا عقلية راجحة، صاحبها أخلاق سامية، وحياء ووقار، مع زُهد وتعقّف، واعتداد بالنفس، واعتراف بمكانتها العلمية، فأهلته هذه الصفات إلى تصدّر حلقات الدراسة مدرّساً ومؤلفاً، وإماماً في المساجد، وتزاحم الطلبة على سماع دروسه، ومنهم :

- محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ).
- وأبو العباس بن خلّكان (ت ٦٨١هـ).
- وابنه، بدرالدين المشهور بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ).
- وبهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النّحاس (ت ٦٨٩هـ).
- والقاضي بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ).
- والقاضي شرف الدين بن البارزي (ت ٧٣٨هـ).
- وأحمد بن سليمان الكاتب (ت ٧٦٩هـ).

تأليفه:

- خلّف ابن مالك مصنّفات كثيرة، وفي ميادين لغوية، وشرعية مختلفة، في الأصوات، والصّرف، والنحو، والدّلالة، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، سواء أكانت منظومة أم منثورة، فمن أشهر المطبوع :
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد (نظم)، نُشر في النجف الأشرف عام ١٩٧٢م وللمؤلّف شرح له (مخطوط).
 - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، نُشر في (بيروت ١٩٨٥).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- الإعلام بمثلث الكلام. (نظم) نُشر في (القاهرة ١٣٢٩هـ)، ثمّ أتمّه المؤلّف بعد أن اطلّع على مثلث ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، ووسم كتابه باسم (إكمال الإعلام في تثليث الكلام) نُشر في (جدة ١٩٨٤م).
- تُخفة المودود في المقصور والممدود. (نظم)، نُشر في (القاهرة ١٣٢٩هـ)، ثم شرحها المؤلّف باسم (شرح تُخفة المودود...) وقد نُشر أيضًا.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، نُشر في (فاس ١٣٢٣هـ) و(القاهرة ١٩٦٧م)، وشرحه المؤلّف ووسمه بـ (شرح التسهيل...) ونُشر في (القاهرة ١٩٧٤م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: نُشر في (القاهرة ١٩٥٧م)، وهو استدلال نحوي على صحّة أساليب جملة من الاحاديث الشريفة التي تخالف القواعد النحوية ظاهرًا.
- عُمدة الحافظ وعِدّة الالفاظ. وهو كتاب صغير، شرحه المؤلّف بكتابه (شرح عُمدة الحافظ وعِدّة الالفاظ)، نُشر في (القاهرة ١٩٧٥م، وبغداد ١٩٧٧م) ومادته قريبة من مادة الألفية.
- الكافية الشافية (نظم): وهي منظومة تقع في سبعة وخمسين وسبعمئة وألفين من الأبيات، ثمّ شرحها المؤلّف بكتابه (شرح الكافية الشافية)، نُشر في (مكة المكرمة، ١٩٨٢م).
- الخلاصة: وهي تلخيص للكافية الشافية في ألف بيت من الرّجز غير المشطور، أو زادت قليلًا، وقد اشتهرت باسم (الألفية)، وسيأتي الحديث عنها.
- وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال، نُشر في (دولة الإمارات ٢٠٠٢م).
- أما المطبوع ممّا لم نقف عليه، والمخطوط فكثير، ولسنا في مقام حصّره، وهو أيضًا متنوّع في العربية، والقراءات، والخطّ. والمتفحّص لقائمة أسماء مؤلّفات ابن مالك المذكورة وغيرها يقف عند ظواهر منهجية، أبرزها:
- تعدّد مشاربها وموادّها ما بين صوّت، وصرّف، ونحو، ودلالة، وقراءات.

- تنوّع أسلوب التأليف ما بين نظم، ونثر، وما بين الاتساع والاختصار.
- الاستعانة بأسلوب النظم في أغلب تأليفه، فقد استطاع تسخير قوالب الشعر لعرض الأفكار النحوية، وهي أفكار علمية، وذات مسائل أقرب للقواعد الثابتة. كلّ ذلك من أجل تسهيل الحفظ، وهو منهج ليس باليسير، بل يستلزم قدرة بيانية عالية، وقريحة شعرية قادرة على صياغة هذه القواعد بأسلوب منظم محكوم بقواعد عروضية، ومما هو جدير بالذكر أنّ هذا اللون من الأساليب قد سبقه إليه لغويون عاشوا قبله أو عاصروه، منهم الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) في نظم القراءات، وابن مَعْط (٦٢٨هـ) في نظم ألفيته النحوية، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) في نظم كافيته.

- الميل إلى التيسير في عرض الأفكار، والانحياز نحو الإكثار من البيان فيما يؤلّف بإعادة النظر، والمراجعة بعد الاحساس بحاجة طلبة العلوم إلى الاختصار من المادة، أو إلى زيادة الشرح لها، أو فكّ نظمها؛ من أجل أنّ يفهم ما يُعرض مباشرة من دون إعمال الفكر، وعناء الذهن، من ذلك :
- نظم الكافية الشافية، ثمّ شرحها بكتاب آخر، ثمّ تلخيصها بكتاب ثالث هو الألفية.

- نظم كتاب (المؤصل في نظم المفصل) وهو مخطوط، ثمّ فكّ النظم بكتاب (سبك المنظوم وفكّ المختوم).
- تأليفه لـ (عمدة الحافظ وعدة الالفاظ)، ثمّ شرحه بكتاب آخر هو (شرح عمدة الحافظ. ..) ومثله تحفة المودود، وشرحها.
- أمّا منهجه في العرض فستتناوله من خلال حديثنا عن الخلاصة الألفية التي نقوم بشرحها في هذا الكتاب.

وفاته :

تُوفيّ ابنُ مالك (رحمه الله تعالى) في الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمئة للهجرة بدمشق، ودُفن فيها.

الخلاصة الألفية :

ألفية ابن مالك هي خلاصة مختصرة لمنظومته الكبرى (الكافية الشافية)، التي تقع في ألفين وسبعمئة وسبعة وخمسين بيتًا نظمها -أي الألفية- في مدينة (حمّاء) السورية، بعد أن رأى حاجة الدارسين إلى مادّة نحويّة مختصرة يقوم بها اللسان وسمّاها بـ (الخلاصة)؛ لكونها خلاصة منظومة (الكافية الشافية) وفي نهايتها قال:

أَخَصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ

أي: إنّها أحصت قواعد هذا العلم مع قلة أبياتها. وسمّاها أيضًا بـ (الألفية)؛ لكونها ذات ألف بيت أو أكثر إذا تجاوزنا في العدّ المشطور من الرّجز، وفيها قال:

وَاسْتَعِينَ اللَّهُ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدَ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

وقد اشتملت الألفية على أغلب المسائل النحوية، ولم تحل إلا من أبواب قليلة، ذكرها في مؤلفاته الأخرى، مثل: باب القسم، وباب الاستفهام، وباب التقاء الساكنين، ولم يكن غافلاً عن هذا النقص، بل كان مُدركًا له، إذ قال في خاتمة الألفية:

وَمَا بِجَمْعِهِ عَيْتٌ قَدْ كَمَلَ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ
وَجُلِّ الشَّيْءِ: معظمه.

أما أبرز سمات مادّتها النحوية، فهي:

- كونها مسائل عُرضت منظومة بِبَحْرِ الرّجَز، وبعبارات ميسرة واضحة بعيدة عن الغموض إلا ما ندر.
- كونُ منهجها جاء متكاملًا، فقد جعل المسائل النحوية الرئيسة أبوابًا، وما تفرّع منها جاء فصولًا، وقد ألحقت أحيانًا بهذه الفصول (تتمّات).
- اعتماد المشابهة في الحالات الإعرابية أساسًا في ترتيب الأبواب، فبعد أن ذكّر المُقَدِّمات من أقسام الكلام، وتصنيفه إلى مُعَرَّب ومُبْنِي، و إلى نكرة ومعرفة: جمع المرفوعات مُرتّبة، ثمّ أردف بالمنصوبات، وبعدها المجرورات، والمُشْتَقَّات،

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ثمَّ بدأ بِذِكْرِ المباحثِ الفِعْلِيَّةِ، وَخَتَمَ بِالمسائلِ الصَّرْفِيَّةِ، وَيَكْفِيهِ فخرًا أَنَّ هذا هو المنهج، والترتيب المتَّبَع في التَّأليفِ النَّحْوِي إلى يومنا هذا، وما يُؤخَذ عليه وعلى النَّحاة جميعًا، أَتَمَّ أَخَرُوا المباحثَ الصَّوْتِيَّةَ، وموضعها الحقيقي هو صدارة المباحث النَّحْوِيَّة، ولعلَّهم أَحَسَّوا بصعوبة أغلب موادها ؛ فَأُخِّرَتْ، ولكلِّ منهجه.

— تضمين الأرجوزة الشواهد اللازمة؛ لبيان الأفكار النحويَّة من ذلك :

— الآيات القرآنيَّة، كقوله في باب التمييز ووجوب نصبه:

والنصبُ بعدما أضيف وجباً إن كانَ مِثْلَ (مِلْءُ الأرضِ ذَهَباً)

وهو استشهاد بالآية ٩١ من سورة آل عمران لِنَصْبِ التمييز.

— الأحاديث الشريفة، من ذلك :

— استشهاده في باب النداء بقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ثوبِي حَجَرَ. و بقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):

اَشْتَدُّ أَرْمَةً تَنْفَرِجِي.

— منظوم كلام العرب، كقوله في باب عطف البيان :

ونحو (بِشْرِ) تابع البكريِّ وليسَ أنْ يُبدَلَ بالمرضِيِّ

وهذا استشهاد بقول الشاعر المزار الأسدي :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وَقُوعاً

— وقد يذكُرُ الشاهد كاملاً كما وردَ ضَمْنَ أرجوزته :

..... وأنشدوا

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زُمُرُ الأعداءِ

فهذا رَجَزٌ مشهورٌ لم يُنسب إلى قائله.

— تضمين الأرجوزة آراء النَّحاة في المسائل الخلافية من دون تخصيص، كقوله في (أَلِ التَّعْرِيفِ)

(أَلِ) حَرْفٌ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللامُ فَقَطْ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وقد ينسب الرأي أحياناً كقوله في النسب إلى أخت، وبنت على رأي يونس البصري:

وبأخٍ أختاً، وبابنٍ بنتاً ألحق، ويؤنسُ أبى حذف التا
ومعناه أن يونس يرى أن النسب إلى أخت وبنت: أختي، وبنتي، وتابعه ابن
مالك، والبصريون يؤون حذف التاء عند النسب، فيقال: أخوي، وبنوي.
وقد يذكر رأي المدرسة النحوية، كقوله في حكم تأكيد النكرة :

وإن يُفدَ توكيدٌ منكورٌ قِبلَ وعن نُحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِلَ
- تضمين الأرجوزة الصيغ اللفظية لبعض الألفاظ، من ذلك ذكر اللهجات من
دون نسبة، كقوله :

وقيل حاش وحشا فاحفظهما
وقد ينسب كقوله في (ذو الموصولة):

وهكذا (ذو) عند طيئٍ شهر
وكذا قوله في باب الاستثناء :

وعن تميمٍ فيه إبدال وقع
وكذا قوله في ألف المقصور المضافة إلى ياء المتكلم :

وألماً سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن
- تضمين الأرجوزة حالة استعمال الألفاظ، وأحكامها من وجوب أو غيره،
كقوله في باب التعجب عن وجوب الاستعمال :

ومصدرُ العادم - بعد - ينتصب وبعدَ أفعِلْ جرُّه بالبا يجب
وكقوله في باب جمع التكسير - عن الاطراد في الاستعمال.

وغير ما (أفعل) فيه مُطرِد من الثلاثي اسماً (بأفعال) يرد
وكقوله في - باب الحال - عن كثرة في الاستعمال :

ويكثرُ الجمودُ في سَعَرٍ وفي مُبدي تأوّل بلا تكلف
وكذا قوله في الشائع في باب رُب:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَحَذَفَتْ رُبَّ فَجَرَتْ بَعْدَ بَلْ والفاء، وبعد الواو (شاع) ذا الْعَمَلِ
وقوله أيضًا في القليل في باب بناء اسم الفاعل من (فَعِل) اللازم :
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ^(١) غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وقوله في النادر :

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدْرَا
وقوله في الشاذ في باب التصغير :
وَشَدَّ فِي عِيدٍ (عِيْدُ)

وقوله في الضعيف استعمالاً في باب العطف على الضمير المرفوع :
..... وبلا فصل يَرُدُّ في النظم فاشياً وضعفه اعتقد
وقوله في الاضطرار في جواز نداء ما فيه (أل) :
وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) و (أل)
ومع كون أكثر مواضع مسائله قياسية، لم يُهْمَل الإشارة إلى السماعية منها :
وقوله في باب المصادر :
وما أتى مُخَالَفاً لما مَضَى فبابه النقل
وقوله :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمَفَاعِلِ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ
وقوله أيضا في باب نصب الفعل المضارع :
..... فِي سَوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلُ رَوَى
- استهلال جملة من الأبواب بتعاريف لها مع التمثيل: كقوله في باب الخبر :
وَالْخَبَرُ الْجَزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ ك (الله بر) و (الأيادي شاهده)
وقوله في باب الحال :
الْحَالُ وَصِفٌ فَضْلُهُ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ ك (فَرْدًا أَذْهَبُ)

^(١) القليل هو مثل عقرت المرأة فهي عاقر، وأمين الرجل فهو آمن، والقياس: فرح فهو فرح.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ذَكَرَ عِلَّلَ جملة من المسائل النحوية :

من ذلك، علّة إسقاط خبر (لا النافية للجنس):

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر
وعلّة صَرْفِ الممنوع من الصَّرْفِ :

ولا ضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذُو المنع

- العناية بذِكْرِ العاملِ المسبّب للحركة، والموقع الاعرابي، من ذلك :

عاملُ رُفْعِ الفعل المضارع، قال :

ارفع مضارعًا إذا يُجَرَّدُ من ناصبٍ وجازمٍ ك (تَسْعُدُ)
وفي عاملِ نصبِهِ، قال :

و بِـ (لَنْ) انصبُهُ و (كَي) كذا بِـ (أَنْ)
وفي عاملِ رُفْعِ المبتدأ، قال :

ورفعُوا مبتدأً بالابتداء

وفي عاملِ نصبِ المفعول معه، قال :

يُنْصَبُ تالي الواوِ مفعولًا مَعَهُ في نحو : سيري والطريق مُسرَّعُهُ

بِمَا مِنَ الفعلِ وشبهه سَبَقَ ذا النصبِ لا بالواو في القول الأحق

- ومن بيانه أن يعطي الحكم النحوي بالمثال الذي يتمثل به في منظومته.

- أمّا شخصيته النحوية فبارزة جدًا :

* فقد يوافق أهل البصرة إن اقتنع برأيهم، وموافقاته كثيرة جدًا، منها:

- تقسيمه للأفعال إلى ماضية، ومضارعة، وأمر.

- رفعه المبتدأ بالابتداء، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه مرفوع بالخبر.

- ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه مرفوع بها.

● وقد يوافق أهل الكوفة إن رأى الحقّ معهم، من ذلك :

- أن (آ) من أحرف النداء، ولم يذكرها البصريون.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- منع تقديم خبر (ليس) عليها، وقد أجازته أكثر البصريين.
- جواز عطف النكرة على النكرة عطف بيان، ولم يُجزَّه البصريون.
- وقد يترك رأي الفريقين، ويعطي رأياً مستقلاً، ما دام قد ثبت عنده، سواء أكان مسبوقاً إليه، أم لا، من ذلك :
- رأيه في وصل الضمير وانفصاله، قال :

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتَّصَالًا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْانْقِصَالَا

- وقوله في العطف على الضمير المجرور :
- وعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضمير خَفِضٍ لازماً قد جُعِلَا
- وليس عندي لازماً، إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مَثْبَتَا
- وقوله في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف:

وسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جَرَّ قَدْ أبوا، ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

وقوله في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل الذي اشتهر منعه، لكنه أجازته، فقال:

في باب ظنٍّ وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهرُ

* * *

هذه بعض سمات الخلاصة الألفية التي دفعت كثيراً من دارسي اللغة العربية منذ عصر ابن مالك إلى التمسك بها ؛ أساساً لفهم القواعد النحوية، والتغافل عن مؤلفات سابقيه، ومعاصريه مع غلو قدرها، وذيوع صيتها مثل: مفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب، وفي مقابل هذا جعلت كثيراً من علماء العربية ممن عاصروه، أو جاؤوا بعده مضطرين إلى التوجه إليها، وشرح أفكارها، أو التعليق وكتابة الحواشي عليها، أو إعرابها، أو إكمال جملة من المسائل التي تتمم النظام النحوي

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

العربي، أو نقدها، كلّ هذا وذاك هيأ وصنّع لها شهرة واسعة -إلى يومنا هذا- لم تُكتب لكتاب نحوي آخر قبلها، ومن أبرز شروحها :

- شرح ابنه، بدرالدين المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ).
- وشرح أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).
- وشرح ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ).
- وشرح جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).
- وشرح ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ).
- وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، وعليه حاشيتان أولاهما للخضري، وثانيتهما للسجاعي.

- و شرح ابن جابر الأندلسي الضرير (٧٨٠هـ).
 - وشرح عبدالرحمن المكودي (ت ٨٠٧هـ).
 - وشرح أبي الحسن الأشثوني (ت ٩٠٠هـ) وعليه حاشية الصّبّان.
 - وشرح جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
 - وشرح محمد بن قاسم الغزي (٩١٨هـ).
- وهناك :

- شرح التميمي ١٤٤٧هـ (وهو هذا الكتاب).
- وشرح شواهدا للعيني (ت ٨٥٥هـ).
- و إعراب لأبياتها للأزهري (ت ٩٠٥هـ).

* * *

منهجنا في هذا الشرح :

بعد أن عُهد إليّ تدريس مادّة النّحو في كثير من الجامعات العربيّة : في العراق، والسعودية، والجزائر، وليبيا، واليمن، ودولة الإمارات العربية، شعرتُ بالحاجة إلى تيسير عَرَض هذه المادّة، بعد أن كان الاعتماد على شروح قديمة، كُتبت لعصور غير عصورنا، ثمّ إنّ التيسير لا يعني حذفَ جملة أو أكثر من القواعد، بلّ يعني تقديمها بأسلوب عصريّ يخلو من الغموض، وينأى عن خلافات النُّحاة غيرالضروريّة، ممّا لا يحتاج إليها إلا المتخصّصون، مع جُودة في تنظيم عَرَض المادّة وتنسيقها، والإكثار من شواهد الفصيحة، لتكون سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، مع جودة التنظيم دافعاً قوياً ومرغباً لفهم الأفكار المقدّمة بيسر.

وها أنذا - بعد الاتكال على المولى ﷻ - أقدم هذه المادّة بهذه الصفات،

مقرونة بمنهج جديد يشتمل على ما يأتي :

- عدم الاختصار على عَرَض أبيات الألفية في صدر كلّ باب، ثمّ الشروع بشرحها، بلّ تصدير الأبواب بأبياتها كاملة، ثمّ إعادة أبيات كلّ فقرة ممزوجة بالشرح لتركز القواعد في ذهن الدارس، وليتبيّن المراد من كلّ عبارة يقولها الناظم، أو يتمثّل بها.

- تصدير أغلب الأبواب بمقدّمات من شأنها تهيئة ذهن الدارس إلى ما سيَعرضُه ابن مالك بكلامه المقيّد بقوانين منظوم كلام العرب.

- تضمين الشرح فوائِدَ متّمة لكلام ابن مالك في هذه المنظومة، وهي كثيرة جدّاً، سواء أكانت في المقدّمة أم في الوسط، أم في آخر الباب، وكذلك جمع المتفرّق من كلامه في موضع واحد. وأحياناً أستعين بما في كتابه (التسهيل).

- تأكيد بيان مقاصد ابن مالك في كلّ فقرة غمُض مُرادها، وخفي مقصودها، لكونها مقيّدة بنظم عَرُوضي.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

— وضع عنوانات موضحة للمسائل الفرعية من كل باب من أجل الإسهام في بيان ما أراد إيضاحه.

— الابتعاد عن الأمثلة المصنوعة، ودعم أغلب شروح المسائل بالشواهد القرآنية أولاً لربط الدراسة النحوية بأساليب القرآن الكريم، وهذا يسهم في تنمية ملكة الدارسين الأسلوبية، وإتاحة الفرصة لهم للاستمتاع بقراءة هذه النصوص الكريمة الفصيحة الواضحة في دلالتها، وإن لم أجد فبشواهد الحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء نظماً أو نثراً.

— إلحاق كل باب بتدريبات متنوعة حتى تُعرض المادة النحوية بجانبين :

- عرض القواعد، وبيان المراد منها من جهة.
- وتدريبات عملية لترسيخ المفاهيم من جهة أخرى، فالتحوي كما هو معروف ليس مجرد معلومات نظرية تُقرأ، وتُحفظ، بل هو وسيلة لتقويم اللسان على الأساليب الفصيحة، ولا يتم هذا إلا بالتدريب الذي ينعش الأفكار النظرية، ويُحييها، ويُثبِّتها، مع الحرص على أن تكون أمثلة التدريبات من فصيح الكلام أيضاً.

— وضع خطوط تحت أبيات ابن مالك لتمييزها من الشواهد الشعرية الأخرى، ولفت الانتباه إليها.

وبهذا تكون عناصر الشرح الأساسية في أغلب الأبواب هي:

- مقدمة تمهيدية.
- شرح واف للمسألة النحوية.
- فوائد إضافية مكملّة لأصل الشرح.
- شواهد قرآنية لكل مسألة.
- تدريبات لترسيخ المفاهيم في الذهن.
- عرض كل هذه الأمور بعبارة فصيحة ميسرة من دون غموض.

وهذه مجموعة سمات لم نجدّها مجمعة في أحد شروح الألفية التي بين أيدينا، مع ما لها من فواضل كثيرة على مَنْ جاء بعدها، وأنا منهم ؛ لكنّها شروح كُتبت لعصور غير عصورنا، ومستويات لغوية غير مماثلة لمستويات طلبتنا، ومع ذلك فقد أقدّمتُ منها كثيراً، وها أنذا أقدم هذه الأرجوزة بحلّة جديدة من الشرح المعاصر، والملائم لطلبة عصورنا هذه.

والشرح في عمومهِ - حصيلة تجربة عمليّة في التدريس والتأليف والمراجعة نافّت على أكثر خمس وثلاثين سنة، في زمن معاناة حقيقية في دار الهجرة، لكنّها معاناة مصحوبة بلذّة علميّة عالية من أجل إكمال هذا الشرح، وتقديمه لدارسي لغة القرآن الكريم في أنحاء العالم الإسلامي كافّة، سواء أكانت دراستهم جامعيّة، أم مسجديّة.

ولا يفوتني أن أذكر أنّي حال الانتهاء من إكمال شرح جزء صغير من هذه الأرجوزة - وأنا مقيم في دولة الجزائر الشقيقة عام ١٩٨٦م - قدّمته للنشر باسم (إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك) راميّاً إلى تقديمه أنموذجاً للدارسين، وأساتذة النحو لمعرفة رأيهم في المنهج العام، ومادّته، وشواهدهِ، وفوائده، وتدريباته.

وعندما أكملت قسمًا آخر نشرهما أحد الأخوة في الجزائر أيضًا باسم (هداية السالك إلى ألفية ابن مالك) دفعًا للبس مع عنوانات كُتبت ظهرت في ذلك الوقت. وما أن أكملت قسمًا ثالثًا - وأنا مقيم في ليبيا الشقيقة عام ١٩٩٥م - تلقفته جامعة الفاتح الليبية مشكورة، وطبعت الأقسام الثلاثة عام ١٩٩٨م، وقد اشتملت هذه الأجزاء على الأبيات المحصورة من أول الأرجوزة إلى آخر المنصوبات، واستمرّ بي الحال ما بين الانقلاب على الشرح، أو البعد عنه أحيانًا لمشاغل أخرى في دار الغربة، إلى أن يسّر الله (عزّ وجلّ) إتمام كتابة الشرح الأولى (مسودّات) عام ٢٠١٥، ولعلّ سبب طول مدّة التأليف كوني: أكتب، وأشرح، وأراجع، وأضيف، أو ألخصّ، وأبحث عن شواهد، ثمّ أقرأ ثانية، وثالثة من أجل

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أن يأتي الشرح متكاملًا متلائمًا مع مستوى طلبة الجامعة، أو الدارسين في المساجد.

* * *

والآن بعد تمام الشرح الكامل الذي لم يقدم عليه كثير من إخواني الأساتذة مع علو مكانتهم العلمية - حان لي أن أعتز بهذا العمل المضني، وأفتخر به، وأن أمنحه عنوانًا يحمل اسم صاحبه ؛ ليصبح (شرح التميمي على ألفية ابن مالك).
أسأل الله تعالى أن يجعل من هذا الشرح عونًا لكل من يريد أن يمسك بزمام أسرار لغة القرآن الكريم، وآلة بيانه، وقوام إعجازه، وسأكون سعيدًا بكل ملاحظة أو رأي مكمل لنقص، أو مصحح لحطأ غفل عنه، فالكمال لله تعالى وحده، وشكرًا له وحمدًا على إعانتة لي، وتيسيره إنجاز هذا العمل المضني بشكل متكامل، وإني على أمل العودة إلى هذا الشرح؛ لأتناول شواهد القرآنية والشعرية بالتفسير والإعراب .

والله وليّ التوفيق

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

* * *

أول الأرجوزة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكٍ	أَحْمَدُ رَبِّي اللهُ خَيْرَ مالِكٍ
مُصَلِّيًا على النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى	وآلِهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللهُ فِي أَلْفِيَّتِهِ	مَقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّتُهُ
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بَلْفِظٍ مُوجِزٍ	وَتَبْسُطُ الْبَذَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ	فَائِقَةً أَلْفِيَّةً ابْنِ مُعْطٍ
وهو بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلًا	مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا
واللهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ	لي، وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

استهلَّ ابن مالك أرجوزته —بعد ذِكر اسمِه— بحمدِ الله تعالى، والصَّلاة على نبيِّه المصطفى (ﷺ) وآله الأطهار (عليهم السلام)، ثمَّ أَرَدَفَ بطلب الاستعانة به عزَّ وجلَّ على نظم أَلْفِيَّتِهِ، مِنْ أَجْلِ بَيان أَغْلَبِ مَقاصِدِ النَّحْوِ، وَشرح أَحكامِهِ، وَحَلَّ مشكلاتِهِ.

بعدها شرعَ في مدح أَلْفِيَّتِهِ التي جَمَعَتْ هذه المقاصد بمنهج يقرب المعاني البعيدة عن الإفهام، بألفاظ موجزةٍ من دونِ خَلَلٍ، واتَّساعٍ في العطاء، وكثرة المعاني بغيرِ مَلَلٍ، وهي في كلِّ هذا وذاك تبرز الأحكام بأسلوب ذي فائدة واقعية، ومستلزمة لحصول رضاء القارئ وقناعته في اشتغالها على المحاسن.

ثمَّ أوضح أنَّ أَلْفِيَّتَهُ ذات زيادة في كثرة الأحكام على أَلْفِيَّةٍ أُخْرَى سابقة له، نظمها أبو زكريَّا يحيى بن مُعْطٍ المغربي (ت عام ٦٢٨ هـ)، ومع هذه الزيادة اعترف ابن مالك له بقصَبِ السَّبْقِ لَهُ في هذا المضمار ممَّا يستحقُّ الفضل والثَّناء. وختم بالدعاء لنفسِهِ، ولابْنِ مُعْطٍ بمراتبٍ عالية في درجات الآخرة، جزاهما الله تعالى أَلْفَ خير....

الكلامُ وما يتألفُ مِنْهُ

الكلام وما يتألف منه

قال:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمَ وَ(اسْمٌ) وَ(فِعْلٌ) ثُمَّ (حَرْفٌ) الْكَلِمَ
وَاحِدُهُ (كَلِمَةٌ) وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

الكلام وما يتألف منه :

(كلامنا)، أي: كلام معاصر النحويين: عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة المستقلة.

والمُرَاد (باللفظ): الصَّوْتُ المشتمل على بعض الحروف، من دون النَّظَر إلى دلالتها، أما (الإفادة) فيُراد بها: المعنى الذي يحسُنْ سكوت المتكلم عليه؛ وبهذا يصدقُ الكلامُ على ما تركب من اسمين، نَحْوُ: (اللهُ رَبُّنا)، أو من فِعْلٍ واسمٍ، نَحْوُ: (قُضِيَ الأمرُ)، فالكلام قولٌ مفيدٌ.

فالتَّركيب والإفادة واضحان في تمثيل ابن مالك في قوله: (كَاسْتَقِمَ)، ف: اسْتَقِمَ: كلام مركب من فِعْلٍ أمر، وفاعل مُسْتَقَرِّ مُقَدَّر (أنت).

ومن هذا نعرف أنَّ التَّركيب المفيد لا يُشترط فيه ظهور الكلمتين، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، أي: ملفوظاً بها، والأخرى مُسْتَتَرَّة، أي: مَنْوِيَّة، واستغنى ابن مالك بالمثال عن ذِكْرِ شَرْطِي الكلام، وسرَى أنَّ مِنْ مَنْهَجِهِ إعطاء الحُكْمَ بالمثال، ثُمَّ قال:

.....
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

أي: إِنَّ الْكَلِمَ^(١) الذي يتألف منه الكلام هو: الاسم، والفِعْلُ، والحَرْفُ، كما دلَّ عليه استقراء كلام العرب، وقد عطفَ الفِعْلُ على الاسم بالواو، وعطفَ

^(١) الكلم: اسم جنس جمعي. وهو ما دلَّ على الجمع، ويُفَرَّقُ بينه وبين واحده بالثاء المربوطة في المفرد، نحو: كَلِمَ وكلمة، وشجر وشجرة. أو بياء مشددة في المفرد، نحو: عرب وعربي، وروم ورومي.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الْحَرْفَ عليهما بـ (تَمْ) التي تُفيد التَّراخي، كأنه يقصد الإشارة إلى تراخي رُبْنة الحرف عن سابقَيْهِ: الاسم، والفعل، ثم قال:

.....
واحدُهُ كَلِمَةٌ.

يريد أن واحدَ الكَلِمِ كَلِمَةٌ: وهي اللَّفظة المستقلة، كالاسم، أو الفعل، أو الحرف.

..... والقَوْلُ عَمَّ

أي: إنَّ القولَ أعمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة؛ لأنَّه ينطبق عليها جميعاً، فكلُّ نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة يُمكن أن يُسمَّى قولاً.

.....
وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤمُّ

أي: إنَّ الكلمة قد تُطلَق في اللُّغة - لا في اصطلاح النُّحاة - ويُقصدُ بها الكلام التَّامُّ المُفيدُ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ (الزخرف: ٢٨)، وكلمة الإخلاص والتوحيد هي: (لا إلهَ إلاَّ اللهُ)، وهو من باب تسمية الشيء باسم جزئه، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ (المؤمنون: ١١٠)، فالضمير في: (إنَّها) عائد إلى قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (١١) ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ (المؤمنون: ٩٩-١٠٠).

ومنه قولك عند سماعِ خُطْبَةٍ في حَقْلٍ ما: ألقى فلانُ كلمةً رائعةً.

ففي الأمثلة الأربعة جاءت: (كلمة)، ويُراد بها الكلام، لا الكلمة الواحدة، وقد اعتمد ابنُ مالك لفظة (قد)؛ وهي هنا للتقليل؛ للإشارة إلى أنَّ استعمال (الكلمة) للتعبير عن الكلام قليل قياساً باستعمالها في المفرد، ولا يعني هذا أنَّها قليلة في نفسها، بل هي كثيرة.

علامات الاسم

قال:

بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّوْدَا، وَأَلْ
تقسيم الكلمة على اسم، وفعل، وحرف:

شَرَعَ ابنُ مالك في بيان علامات كلِّ قسم منها، وبدأ بالاسم.
فالاسم هو: كلمة تدلُّ بذاتها على شيءٍ، ولا تقترن بزمن، وتصلُّح
- غالبًا - أن تكون رُكْنًا للإسناد بطرفيه: المُسند، والمُسند إليه ^(١).

أما علاماته فهي:

الأولى: الجرّ:

ويُراد به الكسْرُ (الحَقْضُ)، أو ما ينوبُ عنه مما يلحق آخر المجرور بالحرف، أو
بالإضافة، أو بالتبعية، وقد اجتمعت هذه الحالات الثلاث في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فالأول مجرور بالباء، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، ولفظ
الرَّحْمَن مجرور بالتبعية؛ لأنه صفة.

ولم يقصدْ بمصطلح (الجرّ) حرف الجرّ؛ لأنه قد يدخل على ما ليس باسمٍ في
اللفظ، كقولك: دُهِشْتُ مِنْ أَنْ تَرَاجَعْتَ، ومنه المثل: " تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ
مِنْ أَنْ تَرَاهُ ".

وكذا دخوله على الحرف في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): (إِيَّاكَ وَاللَّوْ؛ فَإِنَّ اللَّوَّ تَفْتَحُ
عَمَلَ الشَّيْطَانِ) ^(٢).

أقول: إنَّ تفسير هذا وذاك، هو أنَّ الحرف دخل على الاسم المؤوّل، وعلى
مُسَمَّى الحرف لا الحرف نفسه.

^(١) مثل كلمة (الاجتهاد) فقد تقع مسندًا إليه في نحو: (الاجتهاد واجب كفائي)، وكذا: (لزم الاجتهاد)، وكذا فقد
الاجتهاد، ففي الأول مبتدأ، وفي الثانية فاعل، وفي الثالثة نائب فاعل، وتكون مسندًا في قولك: هذا اجتهاد
مطلوب، فهي خبر.

^(٢) سنن ابن ماجه: ٤١٦٨.

– الثانية: التنوين:

وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم نطقاً لا خطأ لغير توكيد.
ويُرسَم هذا النطق برمز مختصر: كفتحتين، أو ضمّتين، أو كسرتين؛ ليدلّ على ذلك النطق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٤)، وقوله تعالى: ﴿فَقَدَرَهُ نَفِيرًا﴾ (الفرقان: ٢)، وقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣)، وقد قسم الثخانة التنوين على أربعة أقسام:

أ- تنوين التّمكين:

وهو التنوين اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة، معرفة كانت أم نكرة، كمحمّد، ونفس، باستثناء ما يلحق الذي يُجمع بألف وتاء كمسلمات، وجمع الاسم المنقوص الذي لا ينون (جوار)، فلكلّ منها اصطلاح آخر سيأتي بيانه.
ومصطلح التّمكين فيه دلالة على خفة الاسم، وتمكّنه من قبول علامات الإعراب كاملة؛ ولذا فالأسماء التي يلحقها تنوين التّمكين هي أكثر أنواع الأسماء لزوماً للاسميّة، وله تسمية أخرى هي: تنوين الصّرف.

ب- تنوين التّكثير:

وهو التنوين اللاحق -في الأغلب- لبعض الأسماء المبنية المنتهية بـ(ويه) قياساً؛ للدلالة على تنكيرها^(١)، نحو: (خالويّه، ودُرستويّه، وسيبويّه)، فـ(سيبويّه)، بالبناء على الكسر من غير تنوين: شخص معروف، أمّا سيبويّه بالتنوين: فهو شخص غير معروف، وحذف التنوين يكون دليلاً على التعريف، وقد يلحق هذا التنوين سمّاً أغلب أسماء الأفعال، والأصوات، نحو: أفّ، وإيه، وصه، ومه، وغاق.

– فـ(صه) بسكون الهاء: طلب الشكوت عن حديث معلوم.
و(صه) بالتنوين: طلب الشكوت عن كلّ حديث.

^(١) أي: الشيوع، وعدم التعيين.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

-و(غاقٍ) بالبناء على الكسر: حكاية صياح الغراب المعروف.

و(غاقٍ) بالتَّوِين: حكاية تدلّ على مجرد الصّياح.

ج- تنوين المقابلة:

وهو التَّنوين اللاحق لما جُمِع بألف وتاء مزيدتين، والمُلحق به، ك(مسلماتٍ وعرفاتٍ)، والمُرَاد باصطلاح المقابلة - كما يقول النُّحاة - هو أن يقابل هذا التَّنوين نونَ جَمْع المذكر السالم، والمُلحق به، ك(مسلمين، وثلاثين، وعالمين)؛ ليتِمَّ التَّعادل بين هذين الجَمْعين.

د- تنوين التَّعويض (العِوض):

ويُراد به التَّنوين اللاحق لبعض الأسماء، ويأتي عِوضًا عن شيءٍ محذوف، وهو على أنواع:

١- عِوض عن حرف:

ويأتي في آخر كلِّ اسمٍ منقوصٍ ممنوعٍ من الصَّرف، نحو: (جوارٍ، وسواقٍ)، فالأصل فيهما جوارِي، وسواقِي (بالياء) جمع جارِيَة وساقِيَة، وقد حُذِفَت الياء من الجَمْع، وحلَّ التَّنوين محلَّه عِوضًا عنها، ويكون هذا في حالتي الرِّفع والجَرِّ، مع تجرّد الاسم من: (أل، والإضافة).

تقول: هذه سَواقٍ، وشَرِبَ النَّبْتُ من سَواقٍ مملوءةٍ.

فالأصل في الأولى: سَواقِي (بالياء المضمومة المنونة)؛ فحُذِفَت ضَمَّة الياء للاستتقال؛ فالتَّقَى ساكنان: الياء والتَّنوين؛ فحُذِفَت الياء لهذا الالتقاء، ثم حُذِفَ التَّنوين أيضًا؛ لِكون الصَّيْغة من صَيَغ مُنتَهَى الجَمْع، فأصبحت: (سَواقٍ)، ثم أُحِقَّ بها تنوين جديد عِوضًا عن الياء المحذوفة.

فهذا التَّنوين اللاحق ليس تنوينَ صَرَفٍ، بل تنوين عِوضٍ لِمَا حُذِف، ومثل هذا ما حَدَثَ للمجرور.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

أما في المنصوب فإلياء باقية؛ والفتح يظهر عليها لحقيقته، ولا حذف هناك،
تقول: حفرنا سواقي كثيرة، ومثل سواق: بواقي، وجوارٍ، وعوادي، ومعاني، و مواضي.

٢- عَوْضٌ عَنْ كَلِمَةٍ:

ويأتي بعد (كلّ وبعض) تعويضاً عن حذف المضاف إليهما، كقوله تعالى:

﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقَ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾

(يس: ٤٠)، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

وقول الشاعر:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

فالتنوين في: (كلّ) و(بعض)، و(بعضاً)؛ جاء تعويضاً عن المضاف إليه
المحذوف المُقدّر بحسب السّياق.

٣- عَوْضٌ عَنْ جُمْلَةٍ:

ويأتي بعد اسمين ملازمين للإضافة إلى الجمل، وهما: (إِذْ) و(إِذَا)، فقد

تُحذف الجملة المضافة إليهما، ويُعوّض عنها بالتنوين، ولا يتّضح هذا العوّض من

غير أن يتقدّم ذكرٌ، وحديثٌ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ وَأُخْرِجَتِ

الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ﴾ (٢) وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ۚ يَوْمَئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا ۚ﴾ (الزلزلة: ١-٤)،

فالتنوين اللاحق لـ "إِذْ" تعويض عن أكثر من جملة، والتقدير - والله أعلم - يوم

إِذْ تُزْلَزَلُ الْأَرْضُ، وتُخْرِجُ أَثْقَالَهَا...، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ

رَبِّي إِذَا الْأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء: ١٠٠).

فالتنوين اللاحق لـ(إِذَا) تعويض عن جملة، تقديرها -والله أعلم- (إِذَا مَلَكَتُمْ

أَمْسَكْتُمْ)، فَحُذِفَتْ جملة الشرط، وعوّض عنها بالتنوين.

وبهذا نعرف أنّ تنوين العوّض يأتي بدلاً من حرف أصلي محذوف، أو من

كلمة محذوفة، أو من جملة محذوفة، وهو تنوين مقصود به التعويض، ولا علاقة له

بإعراب أو بناء؛ ولهذا لحق آخر الأسماء المعربة، وكذلك المبنية.

هذه هي أنواع التَّنوين المشهورة، وكلُّها تدخل على الأسماء، ولم يُشر ابن مالك إلى أنواع أُخر زادها بعضهم، وكأنَّه رأى أنَّ تلك الأنواع الأخر لا تقتصر على الأسماء وحدها، بل تشترك فيها الأفعال، والحروف، ثمَّ إنَّها تكاد تكون مقصورةً على الشَّعر، وقد قال في كتاب آخر: (وتنوينه في غير روي) ^(١).

– حَذْفُ التَّنوين:

مَّا هو جدير بالذكر أنَّ التَّنوين يُحذف وجوبًا في مواضع، منها:

١ – أَنْ يُصَدَّر الاسمُ الْمُتَوَّنُونُ بـ (أل)، نحو: (جاء رجلٌ) بالتَّنوين، و(جاء الرجلُ)، من غير تنوين.

٢ – أَنْ يُضَافَ الاسمُ الْمُتَوَّنُونُ، نحو: جاء رجلٌ المروءة.

٣ – أَنْ يَكُونَ الاسمُ ممنوعًا من الصَّرْفِ، نحو: جاء أحمدُ (بالتَّنوين)، إذا لم تُقْصِدْ به شخصًا مُعيَّنًا، فَإِنْ قَصِدْتَ مُعَيَّنًا مُنِعَ من الصَّرْفِ ؛ للعلمية ووزن الفعل، فتحذف التَّنوين، وتقول: جاء أحمدُ (من غير تنوين).

٤ – أَنْ يَكُونَ الاسمُ الْمُتَوَّنُونُ عَلَمًا مفردًا موصوفًا بكلمة (ابن) أو (ابنة)، وهذه مضافة إلى علم آخر، تقول: جاء مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وكذا: لَقِيتُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ (من غير تنوين مُحمَّد في الحالتين).

٥ – أَنْ يَكُونَ الاسمُ الْمُتَوَّنُونُ موقوفًا عليه في حالي الرَّفْعِ والجَرِّ، فَيُحذف التَّنوين، ويُوقف على الكلمة بالسُّكُونِ، إلَّا في حالة النَّصْبِ فيوقف عليه بالألف، على وَفْقِ اللَّهْجَةِ المشهورة، تقول: جاء زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ، وشاهدتُ زيدا.

– الثَّالِثَةُ: النَّدَاءُ:

ليس المُراد بـ(النَّداء) علامة للاسْمِ هو: دخول حرف النَّداء عليه ؛ ذلك أنَّ بعض حروف النَّداء تدخل على ما ليس بـ(اسْم) في اللَّفْظِ بعد حذف المُنادَى، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوِيَّ يَعْلَمُونَ﴾ (يس: ٢٦)، فقد دخلت: (يا) لفظًا على الحرف (ليت)، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ (مريم: ٢٣).

^(١) شرح التسهيل: ١٠/١.

ودخلت أيضاً على الفعل في قراءة الكسائي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ (التَّمْل: ٢٥).

فقد قرأها بالتخفيف (ألا يا اسجدوا)^(١)، ومثل هذا قولنا: يا حَبْذاً.
والمقصود بعلامة (النداء) في الاسم، صلاحيته لأن يُنادى، أي: صلاحية الاسم لأن يُدعى للإقبال، ولا يقبل هذا الدعاء إلا الاسم؛ ومن هذا يُقال: إن الكلمة التي تُنادى هي اسم.
- الرابعة: دخول (أل):

كون الكلمة مبدوءة بـ (أل) التعريف، نحو: العلم، والكتاب، والحسنة، يُوجي باسميتها؛ وتخصيص (أل) بالتعريف لأمرين:
١- إنَّ التعريف لا يكون إلا في الأسماء.

٢- لتمييزها من (أل الموصولة) التي تدخل على الأفعال، كقول الفرزدق:
ما أنتَ بالحكمِ التُّرْضَى حُكُومُتهُ ولا الأصيلِ، ولا ذي الرأْيِ والجدَلِ
فالشَّاهد في البيت دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع (التُّرْضَى)، وهذا يدلّ على أنّ هذه ليست من علامات الاسم.

- الخامسة: الإسناد إليه:

وقد عبّر عنه ابن مالك بـ (مُسْنَد)^(٢)، والمُرَاد به: (الإسناد إليه)، وهو أن يُنسب إليه ما تحصل به الفائدة، أي: تجعله مُتَحَدِّثاً عَنْهُ، وتُخْبِر عَنْهُ بشيء، وكون الاسم مسنداً إليه، هو أن يقع مبتدأ، أو فاعلاً، أو نائب فاعلٍ، وبهذا لا يكون المسند إليه إلا اسماً، والإسناد هو العلامة التي دلّت على الاسمية، وبها يُستدلّ

(١) دخول حرف النداء في الظاهر على غير الاسم يُخرَجُ على أن المنادى محذوف، أو أن "الياء" حرف تنبيه وليست للنداء، ينظر: "الكشف عن وجوه القراءات ١٥٦/٢"، وشرح المفصل ٢٤/٢.

(٢) أي: أقام صيغة "المفعول" مقام صيغة المصدر، وحذَفَ صلته، وهي "إليه".

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

على اسمية (التاء) في (درست) التي لا تقبل العلامات الأخرى، وكذا اسمية (أنا) في قولنا: أنا موجودٌ.

أما المسند فهو الفعل، والخبر بأنواعه.

- فمن إسناد الفعل إلى الاسم، قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾ (المنافقون: ١).
- ومن إسناد الاسم إلى الاسم، قولنا: مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).
- ومن إسناد الجملة إلى الاسم، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ (الحج: ٧٥).

- ومن إسناد شبه الجملة إلى الاسم، قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢).
- فَمُرَادُ ابْنِ مَالِكٍ مِنَ الْبَيْتِ السَّابِقِ الذِّكْرُ هُوَ:

حصل للاسم تمييز من قسيميّ الفعل والحرف بعلاماتٍ خمسٍ هي: الجرّ، والتّنين، والتّداء، وألّ التعريف، والإسناد إليه.

وهي علامات بارزة للاسم، خاصّة به، لا يُشاركه فيها غيره؛ ولذا اقتصر عليها ابنُ مالكٍ، ولا يعني هذا أنّه لا تُوجد علامات أُخرى، بل تُوجد، ومن أبرزها ما يأتي:

١- إمكانُ جَمْعِ الاسم.

٢- إمكانُ تصغيره.

٣- إمكان وقوعه مُضافاً.

فالجمع، والتّصغير، والإضافة من خواصّ الأسماء، ولا بدّ من التّنبية أيضاً على أنّه يُمكن الحُكم على اسمية الكلمة حال قبولها علامة واحدة أو أكثر من هذه العلامات، ولا يُشترط وجودها بالفعل في الكلمة حالة النّظر إليها، بل يكفي أن تكون صالحةً لقبول هذه العلامة، أو تلك.

علامات الفعل:

قال:

بِتَا فَعَلْتَ، وَأَتَتْ، وَيَا أَفْعَلِي وَنُونُ أَقْبَلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى الفعل -وهو كل ما دلَّ على مَعْنَى (حَدَثٍ) مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ- وأبان علاماته التي يَتَمَيَّز بها من قَسِيمِيَّة: الاسم، والحَرْف، وهي:

الأولى: تاء الفاعل:

وقد عبَّر عنها بـ (تَا فَعَلْتَ)، أي: تاء الضَّمير المُتَحَرِّكة التي تأتي في محلِّ رَفْعِ فاعِلٍ^(١) للفعل الماضي كما مثَّل هنا، وتَتَّصِل بِآخِرِهِ، ولَهَا حالات مختلفة:

- فتكون مضمومةً إذا كانت للمتكلِّم، نحو: نَذَرْتُ.
 - ومفتوحةً إذا كانت للمخاطب، نحو: تَبَارَكْتَ.
 - ومكسورةً إذا كانت للمخاطبة، نحو: قَرَأْتَ.
- وقد تأتي هذه التاء مَتَلَوَّةً بِحَرْفٍ آخَرَ؛ لتدلَّ على غير هذه الأفراد الثلاثة:
- فإذا وَلِيَتْهَا ميم ساكنة دلَّت على خطاب جماعة الذكور، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (الإسراء: ٧).
 - وإذا وَلِيَتْهَا نون مُشَدَّدة دلَّت على خطاب جماعة الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُنْتُنَّ تَرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الأحزاب: ٢٩)، فالتاء في كُنْتُنَّ هي تاء الضَّمير، وقد جاءت اسْمًا لِـ كَانَ، والنون علامة جمع المؤنث.
 - وإذا وَلِيَتْهَا ميمٌ بعدها ألف دلَّت على خطاب المثنى بنوعيه، كقولك: هل أَدْرَكْتُمَا صلاة الجماعة، فالتاء في (أَدْرَكْتُمَا) تاء الفاعل، والميم حرف عِماد؛ والألف للثنية.

^(١) لهذه التاء حالات أخرى، فقد تأتي اسْمًا لكان أو إحدى أخواتها، أو نائِبًا عن الفاعل.

الثانية: تاء التَّائِثِ السَّائِكَةِ:

وعبر عنها بـ(تَا أَتَتْ)، ووُصِفَتْ بالسَّائِكَةِ، لِتُمَيِّزَ مِنَ التَّاءِ الْمُتَحَرِّكِه اللَّاحِقَةِ للأسماء، كـ(مُؤْمَنَةٌ، وَحَمْرَةٌ)، فَإِنَّ هَذِهِ التَّاءَ مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ، أَمَّا (تَا فَعَلَتْ) فَإِنَّ حَرَكَتَهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ، وَهَذِهِ التَّاءُ تَلْحَقُ آخِرَ الْفِعْلِ الْمَاضِي؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ (مريم: ١٧)، وَعَلَامَتُهَا السُّكُونُ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ اسْمِهَا، وَتَظَلَّ سَائِكَةً إِذَا وَلِيَهَا مُتَحَرِّكٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْفِيًّا﴾ (مريم: ١٦). فَالتَّاءُ سَائِكَةٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُتَحَرِّكٌ، وَهُوَ الْمِيمُ.

- فَإِنَّ وَلِيَهَا سَائِكٌ حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ - غَالِبًا - لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّائِكِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّ﴾ (يوسف: ٣١)؛ إِذْ تَحَرَّكَتِ التَّاءُ بِالْكَسْرِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّائِكِينَ الْآخَرِ، وَهُوَ الْخَاءُ.

- وَإِنَّ وَلِيَهَا ضَمِيرُ الْمُثَنَّى (الْأَلِف) حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ؛ مِنْ أَجْلِ حَدُوثِ التَّنَاسُبِ النُّطْقِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت: ١١).

الثالثة: ياء المخاطبة:

وعبر عنها ابن مالك بـ(يَاءُ أَفْعَلِي)، وَهِيَ عَلَامَةٌ مُشْتَرَكَةٌ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ، نَحْوُ: تَسْتَغْفِرِينَ، وَاسْتَغْفِرِي.

وَلَمْ يَقُلِ ابْنُ مَالِكٍ عَنْهَا (يَا الضَّمِير)؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِصْطِلَاحَ تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ أَيْضًا (يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ)، وَهِيَ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ، وَالْحَرْفِ أَيْضًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام: ١٦١)، بِخِلَافِ (يَا أَفْعَلِي) الَّتِي تَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

- مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود: ٧٣).

- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلِي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ (مريم: ٢٦).

فهذه الياء دخلت على لفظة: (أتعجبين)، وهي فعل مضارع، وعلى (كُلِّي)، و(اشْرِي)، و(قَرِّي)، وهنّ أفعال أمر، وهي التي قصدّها ابنُ مالك بقوله: (يا أفعلي).

الرابعة: نون التوكيد:

وعبر عنها بـ (نُونِ أَقْبَلَنَّ)، أي: النون التي دخلت على فعل الأمر (أَقْبِلْ)، وقد اكتفى أيضاً بهذا - كما مرّ مع ياء المخاطبة - عن التصريح بدخولها على الفعل المضارع، وفائدة هذه النون تأكيد المعنى، وتقويته بأقصر لفظ، ثمّ إنّها تُخلص دلالة الفعل المضارع للمستقبل. وهي على نوعين:

أ - ثقيلة، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ﴾ (الحج: ٤٠).

ب - خفيفة، كقوله تعالى: ﴿لَسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق: ١٥).

وقد اجتماعاً في قوله تعالى: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ (يوسف: ٣٢). والفرق بينهما أنّ الثّقيلة أبلغ في التوكيد من الخفيفة، أمّا دخول هذه النون على غير المضارع والأمر فهو من باب الشّدوذ، والضرورة، وقد جاء في الشعر خاصةً، من ذلك:

- دخولها على الفعل الماضي في قول الشاعر:

دَامَنَّ^(١) سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مُتَيَّمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا
فَ (دام) فعلٍ ماضٍ أُكِّدَ بالنون.

- ومن ذلك أيضاً دخولها على اسم الفاعل في قول الرَّاجز رُوبة^(٢).

أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فالشّاهد فيه دخول نون التوكيد على اسم الفاعل، ومنهم من يرى أنّ الأصل (أقائلون) بواو الجمع، فلمّا دخلت عليه نون التوكيد؛ حُذِفَتِ النون الأصليّة لِتوالي

(١) قد يُتَدَرّ لهذا الشّدوذ بأنّ الفعل ماضٍ (لفظاً) فَحَسَبُ، أمّا معناه فهو للمستقبل؛ لأنّه دعاء.

(٢) الخصائص: ١٣٦/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الأمثال؛ ثم حُذِفَت الواو لالتقاء السَّاكنين: (الواو، والنُّون الأولى من النُّون الثَّقيلة)، فأصبحت (أَقَائِلُنَّ - بضم اللّام-)؛ ولعلَّ ما يُؤَيِّد هذا التَّخريج رواية البيت: (أَقَائِلُون) بواو الجَمْع بدلاً من: (أَقَائِلُنَّ).

وخلاصة ما سبق أنّ الفعل ينجلي ويتميّز ويتّضح من قسيميّه: الاسم والحرف بعلامات أربع اختصَّ بها، ولا تُوجد مع غيره إلّا في حالات الشُّذوذ، وهذه العلامات هي: تاء الفاعل، وتاء التَّأنيث السَّاكنة، وياء المخاطبة، ونون التَّوكيد.

علامات الحرف:

قال:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ)

انتقل ابن مالك إلى الحرف، وهو تلك الكلمة التي لا تدلّ على معنى في نفسها، بل تدلّ على معنى في غيرها إذا ضُمَّ إليها، وشرع هنا في بيان العلامة المميّزة له من الاسم، والفعل، فقال: (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ)، أي: سوى الاسم والفعل (الحَرْفُ)، ويُفهم من هذا الاستثناء أنّ الحرف ينماز من قسيميّه بخُلُوه من علامات القسمين المذكورة سابقاً، وعدم قبولهما.

ومثّل لنا بثلاثة أحرف في قوله: ك (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ)، ومن هذه المثلث نعرف أنّ الحروف على نوعين رئيسين:

- أحدهما: ما يشترك في الدُّخول على الأسماء والأفعال، ومثّل لها ب (هَلْ)، ومنه:

- قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٨٠).

- وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الذاريات: ٢٤).

ونلحظ أنّ (هَلْ) قد دخلت على الاسم في الآية الأولى، وعلى الفعل في الآية الثَّانية.

ونظير (هَلْ) - في عدم الاختصاص - همزة الاستفهام، وحروف العطف.

- والآخَر: ما يختصّ، وهو قسمان:

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

أ- ما يختص بالدخول على الأسماء، ومثّل له ب (في)، ويعني بها مثيلاهما من حروف الجرّ، وعملها معروف في الأسماء، منها :

- قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ (الذاريات: ٢٠).

- وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ (الذاريات: ٤٩)

- وقوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ (الذاريات: ٥٠).

- ويدخل تحت هذا القسم حروف النداء، والحروف المشبهة بالفعل.

ب- ما يختص بالدخول على الأفعال، ومثّل له ب (لمّ)، ويعني بها حروف الجزم والنصب، واستغنى ب (لمّ) الجازمة عن التمثيل للنّاصة، من ذلك :

- قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ (الإخلاص: ٣).

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (مريم: ٩٢).

- ويدخل تحت هذا القسم أيضا: (السّين، وسوف، وقد)، وهي حروف مهملة لا عمل لها في الإعراب.

وهناك قسمة أخرى للحروف لا حاجة هنا إلى بيانها؛ ولذا لم يتطرّق إليها ابن مالك، منها:

١- قسمة الحروف بحسب عملها، فمنها ما هو عامل، ومنها ما هو مهمل.

٢- قسمة الحروف بحسب أبنيتها، فمنها أحادية، ومنها ثنائية، ومنها ثلاثية. ..

٣- قسمة الحروف بحسب دلالاتها.

* * *

فائدة :

نضع جدولين:

أولهما: يوضح أشهر المعاني التي تُستعمل فيها الحروف.
والآخر: يوضح أنواع الحروف من حيث آثَارُهَا الإعرابِيَّةُ.
الأول:

المعاني	الحروف
-العطف	أَمْ - أَوْ - بَلْ - ثُمَّ - حَتَّى - لَا - الْفَاء - الْوَاو.
-الاستثناء	إِلَّا - (حاشا، وخلا، وعدا) باستعمال معيّن.
-النّداء	يَا - أَيَا - هيا - أَيَّ - الهمزة.
-النّفي	لَمْ - لَمَّا - لَنْ.
-التّوكيد	إِنَّ - أَنَّ - التّون - لام الابتداء.
-التّهي	لَا.
-الاستقبال	السّين - سَوْفَ - لَنْ.
-الشّرط	إِنْ - لو - لولا.
-التّنبيه	ها - يا.
- العرّض	أَلَا - أَمَّا
-التّحضيض -	هَلَّا - أَلَا.
الاستفهام	الهمزة - هَلْ.
-الجواب	نَعَمْ - بَلَى - أَجَلْ.
الأنواع	الحروف
- حروف الجرّ	إلى - الباء - التّاء - رُبَّ - على - عن - في - الكاف -
-	اللام - مِنْ.
- حروف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر	ما - لَا - لَا تَ - إِنَّ - (المشبهات بليس).
- حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر	إِنَّ وأخواتها، وَلَا التّأنيّة للجنس.
- حروف تنصب المضارع	أَنْ - لَنْ - كي.
- حروف تجزم المضارع	لَمْ - لَا التّأنيّة - لام الأمر - إِنَّ ..

الأفعال وعلاماتها:

تحدّث ابنُ مالك هنا عن علامات كلِّ فعلٍ، ومن حديثه نعرف أنّ الأفعال على ثلاثة أقسام هي: الماضي، والمضارع، والأمر^(١).
- وبدأ ببيان الفعل المضارع وعلاماته، قال:

..... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَيْشَمَ

- الفعل المضارع هو ما دلَّ على وقوع حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بزمانٍ يصلح للحال والاستقبال على وفق التفصيل الآتي:
- يصلح للحال إذا كان مجرداً من أيّة علامة، أو إذا اقترن بكلمة تُفيد الحاليّة، نحو: الآن، أو السّاعة.
- يصلح للاستقبال إذا اقترن بالسّين، أو سوف، أو أداة نصب، أو ترجّ^(٢).
- يصلح للحال والاستقبال إذا لم تُوجد قرينة تقيده بأحدهما، وقد يُرجّح فيه الحال ؛ لأنّ الاستقبال له صيغة خاصّة.
- يتعيّن للماضي إذا سبقته (لَمْ)، وتستمرّ دلالته من الماضي إلى الحال مع (لَمَّا).

أمّا تسميته فإنّها متأّتية من أنّه ضارع (شابه) اسم الفاعل في حركاته وسكناته، كتحرّك أوّله، وسكون ثانيه، وتحرك ثالثه، وهو ضبط اسم الفاعل بعينه

^(١) هذه هي قسمة البصريين للأفعال، أمّا قسمة الكوفيين فهي: الماضي، والمضارع، والدائم، فهم متفقون في الماضي والمضارع، ومختلفون في الثالث، فالكوفيون يرون أنّ صيغة الأمر (افعل) ليست قسيماً، بل هي مقطوعة من المضارع، فأصل (اعلم) لتعلم: فعل مضارع مصدر بلام الأمر، ثم حذفت هذه اللام، وكذلك تاء المضارعة؛ لكثرة الاستعمال، فكان فعل الأمر، فإنّ كانت فاؤه ساكنة استعّين بهمزة وصل ك (اعلم)، وإن كانت متحرّكة استعّين عنها، مثل: تقدّم... أمّا الدائم عندهم فهو (اسم الفاعل)، وهو بناء يدلّ على ثبوت أو دوام، وله استعمالان.
- يدلّ على الماضي إذا كان مضافاً غير منون، نحو: أنا كاتب رسالة، أي: كتبت رسالة.
- ويدلّ على المستقبل إذا كان منوناً، نحو: أنا كاتب رسالة، أي: سأكتب رسالة.
وبناء (فاعل) هو اسم عند البصريين، وإن شعروا بتضمّنه معنى الفعل لمّا أعربوا (المحمدان) فاعلاً في قولك: أفائم المحمدان؟.

^(٢) كقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْنَا إِلَى الْآثِنِ لَمَلَهُمْ طَمَأُنُونٌ﴾ (يوسف: ٤٦).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أو متأتية من أنه يقوم مقام الاسم في الإعراب بوقوعه خبرًا، أو حالًا، أو نعتًا، وسيأتي بيان أوسع لهذه التسمية في أثناء الحديث عن إعراب هذا الفعل.

* * *

أما علاماته التي أشار إليها ابن مالك فهي صلاحيته أن يلي الجوازم، إذ قال:
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَ (يَشَمُ)

وقد استعنى بذكر (لم) عن ذكر بقية الجوازم، من ذلك :

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ (الأنعام: ٢٣).
- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ (الحجر: ٦٥).
- وقوله تعالى: ﴿لِيُفِيقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ٧).
- وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣).

أما الفعل المضارع الذي مثل به ابن مالك فهو (يَشَمُ) بفتح الشين؛ لأنّ الفتح هو الأفصح في هذا المضارع، والأفصح في ماضيه (شَمْتُ) بكسر الميم. وصحة دخول الجوازم على الفعل المضارع ليست هي العلامة الوحيدة، بل هي العلامة التي اكتفى ابن مالك بها عن العلامات الأخر، ومنها:

١- أن يكون المضارع مبدوءًا بأحد الأحرف: الهمزة، أو التاء، أو الياء، أو النون، التي عُرفت بأحرف المضارعة.

٢- جواز تصدير المضارع بـ (السين، أو سوف).

• الفعل الماضي وعلامته، قال:

وماضي الأفعال بالتاء مَرُ...

الفعل الماضي هو ما دلّ على وقوع الحدث في زمنٍ مرّ قبل التّطرق به.

- كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ (هود: ٦٩).

- وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ (التوبة: ٢٥).

وتسمية هذا الفعل بالماضي مبنية على دلالة الغالبة على الزمن الماضي، مع أنه يحمل أكثر من دلالة، من ذلك:

- ١ - الدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وهي الأغلب والأشهر.
- ٢ - الدلالة على الحال بالإنشاء (غير الطلب)، كما في ألفاظ عقود المعاملات، كقول البائع: بعت، وقول الثاني: اشتريت، ومعناها: الآن بعت، والآن اشتريت، فهي ماضية لفظاً، وحاضرة معنىً، وكذا يدل الماضي على الحال في بعض التراكيب، كقولك: قد قام زيد الآن.

- ٣ - الدلالة على المستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل: ١) ومنه قولك في الدعاء: وَفَّقَهُ اللَّهُ تعالى، وكذا ينصرف إلى المستقبل إذا كان الماضي فعل الشرط أو جوابه، كقوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ﴾ (الشعراء: ٤)، والمعنى المراد: فتظل؛ لأن المجازاة لا تكون إلا في المستقبل.

- ٤ - الدلالة على الاستمرار، فيشمل الماضي والحاضر والمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٠).

وفي الحالات كلها يبقى الفعل ماضي اللفظ دون المعنى، سوى الحالة الأولى التي يكون فيها ماضي اللفظ والمعنى.

- أما علامته كما يظهر من كلام ابن مالك فهي: قبول (التاء)، ولم يُقَيَّد نوع التاء، بل أطلقها لتشمل نوعين هما:

- ١ - تاء الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ (الأعراف: ٧٩).
 - ٢ - تاء التأنيث الساكنة، كقوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ (ص: ١٢).
- ويكفي في تعيين الماضي صلاحيته لقبول إحداها، إن لم تلحق به فعلاً.

* * *

● **فِعْلُ الأَمْرِ وعلامته، قال:**

..... وَاسْمُ (الثَّوْنِ) فِعْلُ الأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمْ
فعل الأمر هو ما دلّ على طلب حصول شيءٍ بعدَ زمنٍ التَّكَلُّمِ، كقوله
تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمْنًا﴾ (إبراهيم: ٣٥).
وتسميته متأتية من كونه طلبًا، وقد أشرنا في موضع سابق إلى الخلاف في
استقلاليتّه، فهو فعلٌ مستقلٌّ مبنيٌّ عند البصريّين، وهو فعلٌ مقتطعٌ من الفعل
المضارع مُعَرَّبٌ عند الكوفيّين.
أما زمانه فهو المستقبل دائماً؛ لأنّك تأمر بما لم يَقعْ بعدُ، أي: إلى حين
إنشاء الطَّلَبِ، كقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا نَّذِرٌ﴾ (المدثر: ٢)، وكذا دوام ما حَصَلَ، كقوله
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: ١).
أما علامته فهي:

- ١- دخول نونِ التَّوكِيدِ على آخره.
- ٢- دلالته على الطَّلَبِ (الأمر) بصيغته، فقولك: (اَكْتُبْ)، يُفهم من الصَّيْغَةِ
نفسها طلب الكتابة، بخلاف (لِيُنْفِقْ) التي نفهم منها طلب الإنفاق؛ بسبب
وجود لامِ الأمر، لا من صيغة الفعل (يُنْفِقْ)، وهذا هو مُراد ابن مالك من
قوله: (إِنْ أَمَرَ فُهُمْ) .

ومن أجل التَّمْيِيزِ بين فعلِ الأمر والفعل المضارع بعد أن اشتراكا ببعض
العلامات، قالوا: إِذَا قَبِلَتِ الكلمة نون التَّوكِيدِ، ولم تدلّ على طلبٍ، فهي فعلٌ
مضارع، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَنْصُرْكَ اللَّهُ مِنْ نَصْرِهِ﴾ (الحج: ٤٠)، وإذا دَلَّتِ
الكلمة على الطَّلَبِ، ولم تُقْبَلْ نون التَّوكِيدِ فهي اسم فعل أمر^(١)، نحو: نَزَلَ،
وَدَرَاكَ، بمعنى: انزَلَ، وأدركَ، وهذا مراد ابن مالك من قوله:

^(١) اسم الفعل: ما دلّ على معنى الفعل ولم يقبل علامته، وهو على أنواع ثلاثة: اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع،
واسم فعل أمر.

والأمر إن لم يك للثون محلّ فيه هو اسم نحو: صه حيّهل

أي: إن دلّ اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم فعل أمر، نحو: (صه)، بمعنى: اسكُت، فكلاهما يُفهم منهما معنى الأمر، ولكن (اسكُت) يقبل التوكيد؛ فهو فعل أمر، و(صه) لا يقبلها؛ فهو اسم فعل أمر، و(حيّهل) بمعنى: (أقبل)، أو (عجل)، وكلاهما يُفهم منهما معنى الأمر، ولكن (أقبل، وعجل) تقبلان النون؛ فهما فعلاّن، و(حيّهل) لا يقبل النون فهو اسم فعل^(١).

* * *

^(١) تنبيه (أ): الفارق بين الفعل المضارع واسم الفعل الذي بمعناه هو دخول (لم) على الفعل، نحو لفظتي: (أف) و(أتضجّر)، فهما بمعنى المضارع، وأف لا تقبل (لم)؛ فهي اسم فعل مضارع، وأتضجّر تقبلها؛ فهي فعل مضارع، أما الفارق بين الفعل الماضي واسم الفعل الذي بمعناه فهو (التاء) نحو: (هيهات) و(بعد) فهما بمعنى الماضي، وهيهات لا تقبل (التاء)؛ فهي اسم فعل ماضٍ، و(بعد) تقبلها؛ فهي فعل ماضٍ، ولا يشمل هذا الضابط (أفعل في التعجب) و(ماعدًا، ماخلا، حاشا) في الاستثناء و(حبذا) في المدح فإن هذه أفعال ماضية، لكنها لا تقبل إحدى التاءين، وعدم قبولها هذا عارض نشأ من استعمالها في تلك الأساليب، بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها.....

ب- اللفظ الدال على الطلب غير القابل لنون التوكيد قد يكون مصدرًا أيضًا، نحو: صبرًا آل ياسر، أي اصبروا.

تدريب - ١ -

س١/ أجب عما يأتي بحسب دراستك الموضوعات السابقة:

- أ- متى يتعين الفعل الماضي للاستقبال؟
 - ب- ما العلامة المميّزة للفعل المضارع من فعل الأمر؟
 - ت- بم اصطُح على التّنوين اللاحق لما جُمع بألف وتاء؟ ولم؟
 - ث- بم تستدل على اسميّة (تاء الفاعل)؟
 - ج- متى ينكشف المعنى المراد من حرف الجر؟
 - ح- ما المراد من اصطلاح (الجر) في قول ابن مالك (بالجرّ والتّنوين)؟
 - خ- ما موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد في قول الشاعر:
- ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى
ولا زال منهاً بجرعائك القطرُ

* * *

س٢/ استخراج ما في الآيات القرآنيّة الكريمة من (أفعال)، وبَيِّن أنواعها، مع ذِكْر الدليل على ما تستخرج : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (١) الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾ (الفرقان: ٣-١)

* * *

س٣/ على أيّ زمن تدلّ الأفعال الماضية فيما يأتي :

- أ) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النمل: ٨٧).
- ب) قال الحطيئة :

شَهِدَ الْحُطَيْئَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ أَنَّ الْوَلِيدَ أَحَقُّ بِالْعُذْرِ

المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ

المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ

قال:

والاسمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لَشَبْهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

قبل البدء بشرح مُراد ابن مالك من هذا البيت نوّد بيان معنى مصطلحي (الإعراب والبناء) عند النحاة.

الإعراب:

للتَّحْوِيّينَ في تعريف الإعراب - اصطلاحاً - وَجْهان:

- أَوَّلُهُما مَعْنَوِيٌّ:

ومُفاده أنَّ الإعراب هو أنْ تختلف أواخر الكلمات تَبَعاً للعوامل الدَّاخلَة عليها لفظاً أو تَقْدِيرًا؛ لاختلاف المعاني التي تتوارد عليها، والمُراد^(١) بـ (أنْ تختلف) هو الاختلاف المعنوي، لا الاختلاف اللفظي، وما الاختلاف اللفظي إلّا دليل على ذلك الاختلاف المعنوي.

فإذا قُلْتَ: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ،

فإنَّ اختلاف حركة (زيد) مِنْ ضَمَّةٍ إلى فَتْحَةٍ إلى كَسْرَةٍ هو دلالة على اختلافِ المعاني المقصودة، فكلَّ حركةٍ قد خُصَّتْ بالدَّلالة على مَعْنَى مُعَيَّنٍ، وهي نزول بزوال ذلك المعنى، لتأتي صاحبها الموضوعة للمعنى الثَّاني، وكذلك تأتي الحركة الثَّالثة للمعنى الثَّالث.

وهذا الاختلاف يكون بسبب اختلافِ العوامل^(٢)، ودُكر مسألة العامل أمرٌ مُهمٌّ جدًّا، فقد تختلف حركةُ آخر الكلمة، ولا يكون هذا الاختلاف إعرابًا، مثل: أخذتُ مِنْ زيدٍ، وأخذتُ مِنْ الرَّجُلِ، وأخذتُ مِنْ ابْنِكَ، فَحركة (نون مِنْ) في الأولى السُّكون، وفي الثَّانية الفتح، وفي الثَّالثة الكسر، وهو اختلاف حَدَثَ بلا

^(١) ينظر: المقتصد للجرجاني ٩٧/١.

^(٢) العامل هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا تنشأ مِنْهُ علامة إعرابية، ظاهرة أو مقدرة ترمز إلى معنى خاص.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

عامل؛ ولذا فهو ليس بإعراب؛ وإنما حُرِّكت النون لالتقاء الساكنين، مع مراعاة الحركة التي بعدها، إذًا **فحقيقة وجود الإعراب يفترق إلى ما يأتي:**

١ - الاختلاف.

٢ - أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة.

٣ - أن يكون لاختلاف العوامل، كعامل الرفع، أو عامل النصب، أو عامل الجر.

فالإعراب هو التغير المعنوي الذي يستدل عليه بالحركات، أو بالحروف المختلفة في أواخر الكلمات، ثم إن هذا التغير قد يكون ظاهرًا، أو مُقدَّرًا.

- والآخر: لفظي:

ومُفاده أن الإعراب هو الأثر الظاهر، أو المقدّر الذي يجلبه العامل، وقد وصف الزجّاجي الإعراب بقوله: "هو عندنا حركة، نحو: الضمة، في قولك: هذا جعفر، والفتحة، من قولك: رأيت جعفرًا، والكسرة، من قولك: مررت بجعفر" ^(١).

فالإعراب على هذا الرأي هو الحركات الثلاث التي تأتي في آخر الكلمة نفسها، وما ينبو عنها ظاهرة أو مقدّرة ^(٢).

وللإعراب بكمال وجهيه فائدة كبيرة في التمييز بين المعاني، فالضمة دالة على الفاعلية، والفتحة دالة على المفعولية، والكسرة دالة على الإضافة، وفي مواضع ليست بالقليلة تختلط المعاني لولا رموز الإعراب ^(٣).

^(١) الإيضاح في علل النحو: ٢٧.

^(٢) ردّ الجرجاني هذا الرأي الذي يذهب إلى أن الإعراب هو الحركة، فقال: "ليس نفس الحركة بإعراب، ألا ترى أنها إذا وُجدت، ولم يوجد الاختلاف (المعنوي) لم تكن الكلمة معربة، وذلك: أين، كيف، ألا ترى أنهما متحركتان، ولا يقول أحد أنهما معربتان؛ لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهما، فالحركة آلة الإعراب؛ لأن الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعرابًا، لوجب إلّا يقال: حركات الإعراب، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ لأن المعنى يكون حركات الحركات. (ينظر: المقتصد: ٩٨).

^(٣) الإعراب في أيامنا هذه اقتصر على التطبيق العام للقواعد، ويتجسّد في تبيان ما في الكلام من أسماء، وأفعال، وحروف، ومواقع كل منها.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما الْمُعْرَبُ على كِلا الوجهين: فهو اللَّفْظ الذي يدخله الإعراب، فتغيَّر حركة آخره؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه.

البناء:

وحقيقته: لزوم آخر الكلمة صورة واحدة، فلا تتغيَّر بدخول العوامل المختلفة؛ لِغَيْرِ سَبَبٍ.

والمبني على وفق هذا الحدّ هو الذي يلزم حالة واحدة؛ وبهذا فهو خلاف الْمُعْرَب الذي يختلف آخره باختلاف العوامل.

أما عبارة: (لِغَيْرِ سَبَبٍ) فهي قيدٌ يخرج بعض الأسماء المعربة التي تلازم حالة واحدة، مع كونها مُعْرَبَةً؛ وذلك لأنّها تُعْرَبُ إعرابًا مقدَّرًا، كالاسم المقصور، نحو: قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى﴾ (الأنعام: ١٥٧).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْتُ هُدًى لِّلَّهِ﴾ (البقرة: ١٢٠).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾ (البقرة: ٥).

فلَفْظُ (هُدًى) لازم حالة واحدة، مع أنّه في الآية الأولى معطوف على مرفوع، وعلامة رفعه الضَّمة المقدّرة، وفي الآية الثانية اسمٌ إنّ منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة، وفي الآية الثالثة مجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة؛ وهذه الملازمة وعدم ظهور الحركات كانا بسبب وجود الألف الأخيرة، وهي لا تظهر عليها الحركات؛ لِتَعْدُّرِ النَّطْق، وفي الدّرس الصّوّيّ الحديث نقول: إنّها حركة طويلة، ولا تأتي حركةٌ على حركةٍ.

ومثل هذه الملازمة نجدها أيضًا في المفرد المضاف إلى ياء المتكلّم، فمَعَ كون الكلمة مُعْرَبَةً نجدها تلازم صورة واحدة:

- كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا أَخِي﴾ (يوسف: ٩٠)
- وقوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ (طه: ٢٩-٣٠).
- وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ (الأعراف: ١٥١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فكلمة (أحي) جاءت في الأولى مرفوعةً، وفي الثانية منصوبةً، وفي الثالثة مجرورةً، ومع هذا التَّغْيِيرُ لازمت حالة واحدة؛ إلا أنَّها ملازمة بسبب اشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة للياء؛ ولذا نُعْرِبُها إعرابًا تقديرًا.

ونعود إلى حديثنا فنقول: إنَّ الكلمة المبنية هي التي تلازم حالة واحدة من غير سبب مانع لظهور الحركة.

ثمَّ إنَّنا لا نعني بالملازمة عدم دخول الإعراب على الكلمة المبنية، بل يدخلها إعرابٌ محليٌّ، نحو:

- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأحقاف: ٣٤).
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ﴾ (الصف: ٤).
- وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَا عَنِ التَّجَوُّيِ﴾ (المجادلة: ٨).

فكلمة (الَّذِينَ) لازمت حالة واحدة في الآيات القرآنية الثلاث، مع أنَّها في الأولى في محلِّ رُفْعٍ، وفي الثانية في محلِّ نَصْبٍ، وفي الثالثة في محلِّ جَرٍّ، ومعنى قولهم: (في محلِّ رُفْعٍ)، أو (في محلِّ نَصْبٍ) أو (في محلِّ جَرٍّ)، أنَّنا إذا وضعنا موضعه ما يظهر عليه الإعراب نجده مختلفًا: مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، ولكنَّ يُمكننا أن نُلحِظَ فَرْقًا بينهما، وهو:

أنَّ الإعراب المحليَّ يقع على الكلمة المبنية كلّها، لا على الحرف الأخير، كما نجده في الكلمة المعربة، سواء أكانت معربة إعرابًا ظاهرًا، أم مقدَّرًا.

ثمَّ إنَّ تحديد الإعراب المحليِّ^(١) للكلمات المبنية أمرٌ ضروريٌّ؛ من أجل توجيه الكلام إلى الفاعلية أو المفعولية، أو غيرهما؛ وكذلك من أجل ضبط حركة توابع الكلمة المبنية التي لا بُدَّ لها من المماثلة والمطابقة في العلامة الإعرابية.

^(١) قد يدخل الإعراب المحلي في ألفاظ معربة، كالكلمات التي تأتي مجرورة بحرف جر زائد كقوله تعالى: (وكفى بالله شهيدًا) فلفظ الجلالة مجرور لفظًا مرفوع محلاً لأنه فاعل، ومنهم من يعربه إعراب تقدير، فيقول: مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ثم لا بدّ أن نلتفت إلى أمرٍ آخر، وهو أنّ النحاة جعلوا القابًا خاصّةً لحركات الكلمات المبنية، أو المعربة، فإذا كان الرّفع والتّصبب والجبرّ في المُعرب، ففي المبنيّ نجد الضمّ والفتح والكسبر، نحو: (منذ) مبنية على الضمّ، و(أين) مبنية على الفتح، و(هؤلاء) مبنية على الكسبر، وقد نجد نوعًا من الاتساع عند النحاة المتقدمين، فيُعَيِّرون عن نصيب الأسماء مثلاً: ب(الفتح)، مع أنّيه من اصطلاح المبنيات^(١).

نعود الآن إلى بيت ابن مالك:

والاسم منه مُعربٌ ومبني لشبهه من الحُرُوف مُدني

ومنه نعرف أنّ الاسم على قسمين: مُعرب ومبني. ثمّ شرع - كغيره من النحاة - يتلمّس علّة الإعراب والبناء في الأسماء، وبدأ ببيان علّة بناء الأسماء:

فرأى أنّ علّة البناء هي دُنُو الاسم وقُرْبُهُ من الحرف لمُشابهةٍ بينهما، وقد وصف الشّبه (بالمُدني)؛ وكأنّه احترازٌ من الشّبه غير المُدني، كالشّبه من وَجْهِه، والمعارضة من وَجْهِه آخَرَ، فهو شَبَهٌ لا يلزم البناء، نحو (أيّ) في الاستفهام والشرط، فإنّها أشبهت الحروف في المعنى، ولكنّها لازمت الإضافة - المخصّصة للأسماء - فأُعْرِيت^(٢).

ومسألة إعراب (أيّ) جعلت الجُرْحاني^(٣) يقول: "إنّ المُشابهة لا تُوجب بناء الأسماء، وإنّما تَبْقَى المسألة في حُكم الجَواز".

ثمّ إنّنا نلحظُ أمرًا آخرَ في كلام ابن مالك هو: أنّه لم يُؤَلِّ مُشابهة الاسم للفعل أهميّةً، ولم يعتدّ بها، وحصر علّة البناء في شبه الاسم للحرف فقط؛ وكأنّه

(١) الكتاب ٦/١، والمقتصد ١١٥/١.

(٢) تقول: بأيّ إنسان مررت؟ وأيّ إنسان جاءك، وأيّ إنسان رأيت، ولها أربع حالات، تعرب في ثلاث منها، وتبنى في واحدة.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١٣١/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يرى أنّ شبه الاسم للفعل سواء أكان في الوزن، أم في الإسناد لا يُخرجه من الإعراب، بل يؤثر فيه، ويمنعه من الصّرف فقط.

أمّا إذا شابه الاسم الحرف، فإنّه شابه شيئاً بعيداً عنه، يُسوِّغ إخراجهُ من الإعراب إلى البناء، ثمّ إنّهُ يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وَجِهٍ واحدٍ؛ وذلك للبعد الذي بينهما؛ إذ ليس بينهما إلا مناسبة الجنس العام، وهو كونهما يندرجان تحت جنس الكلمة.

أنواع شبه الاسم للحرف:

حصر النحاة هذه المشابهة في أربعة أوجه هي على النحو الآتي:

- الشَّبهُ الوضعيُّ.
- الشَّبهُ المعنويُّ.
- الشَّبهُ الاستعماليُّ.
- الشَّبهُ الافتقاريُّ.

وفيها قال ابنُ مالكٍ:

كالشَّبهِ الوَضْعِيِّ في اسْمِي (جِئْنَا)	والمَعْنَوِيِّ في (مَتَى) وفي (هُنَا)
وكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا	تَأَثُّرٍ، وكَافِتِقَارٍ أَصْلا

فأنواع الشَّبه هي أربعة ودونك بيانها:

١ - الشَّبهُ الوَضْعِيُّ:

ومُفاده أن يكون الاسم موضوعاً على حرفٍ واحدٍ، أو حرفين، كما هو الأصل في بناء الحرف الذي وُضع على حرفٍ أو حرفين هجاء، كما في (اسْمِي جِئْنَا) وهما: (التَّاء)، و(نا)؛ فإنَّهما اسمان بُنِيا لِشَبَههما بالحروف في الصُّورة،

- ف(التَّاء) اسم وُضع على حَرْفٍ واحدٍ، نظير الحروف الأحادية، ك (باء الجرّ، ولامه، وواو العطف وفائه).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وَ (نا) اسم وُضِعَ على حَرْفَيْن، نظير الحروف الثنائية الوُضْع، كَ (عن، وقد، وبل).

وهذا الشَّبه الشَّكْلِيّ هو عِلَّة بناء الضمائر التي جاءت على حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْن، أمّا التي وُضِعَتْ على أكثر من ذلك، مِثْل: نَحْنُ، وَأَنَا، وَإِيَّا، فكأَنَّها قِيسَتْ على أخواتها، فأُلْحِقَتْ بها في مسألة البناء.

هذا ما اقتصر عليه ابن مالك في ألفيته، أمّا في كتابه (التَّسهيل) فذكر أسباباً أربعةً لبناء الضمائر، هي:
أولاً: مُشابهة الحرف في الوضع - وقد ذكرناها.

ثانياً: مشابهته في الافتقار؛ لأنَّ المُضْمَر لا تتمُّ دلالاته على مُسمَّاه إلا بضميمة من مُشاهدة أو غيرها، أي: الافتقار إلى مُرْجِع في ضمير الغيبة، أو قرينة تكلم، أو خطاب.

ثالثاً: مشابهته في الجمود؛ لأنَّ المُضْمَر لا ينصرف في لَفْظِهِ، وما يُوجَدُ من الضمائر في صيغ مختلفة، إمّا وُضِعَتْ كذلك.

رابعاً: الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، فأشبهت الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب.

ولا يدخل في هذا كَوْنُ بَعْضِ الأسماء قد جاء - ظاهراً - على حَرْفَيْن، ولم يُنْ؛ وذلك لِكَوْنِ الشَّبهِ عارضاً، نحو: يدٍ، ودمٍ، وأخٍ، وأبٍ، وبيان ذلك أنَّ هذه الأسماء ثلاثية حُذِفَ أَحَدُ أصولها؛ بدلالة رَدِّه إليها في التَّشْنية، أو الجمع، أو النَّسْبة، أو التَّصْغير.

فأصل لفظة (أب): أَبَوٌ، وتُنْتَى على (أَبَوَيْنِ)، والنَّسْبة إليها (أَبَوِيٌّ).

وأصل لفظة (يد): يَدَيٌّ، وتُجْمَع على (أَيْدٍ)، والنَّسْبة إليها (يَدَوِيٌّ).

وأصل لفظة (دم): دَمَوٌ، وتُجْمَع على (دَمَاءٍ)، والنَّسْبة إليها (دَمَوِيٌّ)، وتصغيره: دُمَيٌّ.

فعودة الأصل الثالث أَمَرٌ واضحٌ في التَّشْنية والجمع، وكذا في التَّصْغير، والنَّسْب.

٢ - الشَّبهُ المعنويُّ:

وما يُراد به هو أن يتضمَّن الاسمَ معنًى من المعاني التي تُؤدَّى بالحروف، لا بمعنى أنَّه حلٌّ محلاً هو للحرف، كتضمَّن الظروف معنى (في)، بل المعنى أنَّه خَلَفَ حرفاً في معناه، أي: أدَّى به معنًى، حتَّى أن يُؤدَّى بالحرف لا بالاسم، وسواء تضمَّن هذا الاسم معنى حرف موجود، أم غير موجود.

فالأسماء المبنية التي يكون الشَّبهُ المعنويُّ علَّةً بنائها على قسمين :

أولهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، أي: أن يتضمَّن الاسم معنى قد وُضِعَ له حرفٌ يؤدِّي المعنى نفسه، نحو: اسم الشرط (متى)، تقول: متى تُقِمُّ أَقِمُّ، فالمعنى الذي تضمَّنَه اسم الشرط (متى)، يُمكن أن يُؤدَّى بالحرف (إن)، إذ تقول: إنْ تُقِمُّ أَقِمُّ؛ ف(متى) الشرطية وهي اسم الشرط بُنيت لمشابتها المعنوية لـ (إن) الشرطية، وقد تُستعمل (متى) في الاستفهام، وهي مبنية أيضاً، كقوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢١٤)؛ فاستُعِمِلَتْ (متى) من أجل الاستفسار عن معنى معين، ويُمكن أن يُؤدَّى هذا المعنى بـ (همزة الاستفهام)، فمعنى ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ بمنزلة (أقرب هو أم بعيد)؟ في المعنى؛ فلما تضمَّنت (متى) معنى الحرف بُنِيَتْ.

وثانيهما: ما أشبه حرفاً غير موجود، أي: أن يتضمَّن الاسم معنى حرف، كان ينبغي أن يضعوا له رسماً، ولم يفعلوا، ومثَّل ابن مالك لهذا القسم بـ (هنا)، ويعني به بناء أسماء الإشارة، فـ (هنا) اسم مبني؛ لتضمَّنَه معنى الإشارة الذي كان من حتَّى أن يُوضَعَ له حرفٌ يُؤدَّى به، مثلاً ما فعلوه في (التنبيه) - وهو معنًى - فقد وضعوا له حرفاً يُؤدَّى به، وهو (ها)، كقوله تعالى: ﴿هَكَانَتْهُمُ هَؤُلَاءِ﴾ (آل عمران: ٦٦).

وكما فعلوه في الخطاب (وهو معنًى)، فقد وضعوا له حرفاً يُؤدَّى به، وهو (الكاف)، مثل (كاف) (ذاك)، فالكاف حرف خطاب، وليس بضمير، وكذا الإشارة فهي معنًى أيضاً، فكان من حتَّى أن يُوضَعَ لها حرفٌ أُسُوهُ بغيرها من

المعاني، ولكن لم يُؤثّر عن العرب ذلك؛ ومن ثمّ نقول: إنّ اسم الإشارة (هنا) أشبه في المعنى حرفاً غير موجود، فهو مبنيّ، وعلّة البناء في (هنا) هي علّة بناء أسماء الإشارة كلّها، ويُستثنى منها (هذان) و(هاتان)، فهما وإنّ أشبها حُرُفَيْن غير موجودَيْن، فإنّهما قد دخلت عليهما التثنية، وهي من خصائص الأسماء؛ فقويّت فيهما صفة الاسميّة، وبُعِدَتَا عن الحرفيّة؛ فأعربتا.

٣- الشبّه الاستعماليّ:

ومُفاده أنّ يُلزَم الاسم طريقةً من طرائق الحروف، كأن يكون الاسم نائباً عن الفعل في المعنى والعمل، بلا حصول تأثير فيه من العوامل، أي: من دون أن يعمل فيه غيره، فيكون هذا الاسم عاملاً غير معمول، كما أنّ الحرف عاملٌ في اللاحق به من دون أن يعمل فيه غيره لا لفظاً ولا تقديرًا.

ويندرج تحت هذا الشبّه (أسماء الأفعال)؛ فإنّها عاملة غير معمولة، نحو:

- (دَرَكَ) اسم فعل أمر، بمعنى أدرك؛ مبنيّ لشبهه بالحروف في كونه يعمل ولا يدخل عليه عامل، ففي قولنا: (دَرَكَ زَيْدًا)، قد عمل الرّفْع في الفاعل المُستتر، والنّصب في المفعول الظاهر، والتقدير: أدرك زيدًا، فهو مثل الحروف المُشبّهة بالفعل، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: ١٧).
- فالحرف (لعلّ) أفاد معنى الفعل (أترجى)، وعمل النّصب والرّفْع فيما بعده، ومع عمله هذا لا يصحّ أن يدخل عليه عاملٌ يُؤثّر فيه لفظاً أو تقديرًا، فكان عاملاً غير معمول.

وفي قول ابن مالك :

وكنيابة عن الفعل بلا

تأثّر

احتراز ممّا ينوب عن الفعل في المعنى والعمل، ولكنّه يتأثر بالعوامل الداخلة عليه، وهذا يصدق على المصادر التي تنوب عن أفعالها، فهي في هذه الحالة نائبة عن أفعالها، لكنّها متأثرة بدخول العوامل؛ فأُعربت لِعَدَم المشابهة الكاملة للحروف، ففي قولنا: ضَرَبًا زيدًا، يكون (ضَرَبًا) مصدرًا نائبًا مناب فعله، دالًّا على

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ما يدلّ عليه، لكنّه مُعَرَّبٌ ؛ لأنّه منصوبٌ بِفَعْلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره: اضْرَبْ ضَرْبًا.

وقد اختلفَ في عمل هذا المصدر الواقع موقع الفعل، أي عمل، أم لا يعمل؟ والصّحيح أنّه يعمل، ويكون (زيدًا) منصوبًا بـ (ضَرْبًا)، فيكون هذا المصدر قد ناب عن (اضْرَبْ) في الدلالة على معناه، وفي عمله. أمّا إذا قلنا: إنّ (زيدًا) منصوب بالفعل المحذوف وهو: (اضْرَبْ)، وإنّ المصدر غير عامل، فيكون هذا المصدر قد ناب في الدلالة على المعنى دون العمل. وإذا كُنّا قد مثّلنا للمصدر المنصوب، فإنّه قد يأتي مجرورًا، كما في قول المرّار الأسدي:

بَضْرِبِ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(١)

فـ(بَضْرِبِ) مصدر جاء مجرورًا، وقد عَمِلَ، فَنَصَبَ المفعول (رُؤُوسَ).

وقد يأتي مرفوعًا أيضًا، كقولك: هذا ضربٌ مُبْرَحٌ.

- ومّا يعملُ عملَ الفعل، -ولكنّه يتأثر بدخول العوامل-: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول؛ ولذا أُعْرِبَا.

● أمّا أسماء الأفعال فإنّها تنوب مناب الأفعال، من دون أن تتأثر بالعوامل الدّاخلية عليها؛ فبنيت لمشابتها الحروف المشبهة بالفعل التي تنوب عن أفعالها، وتُفيد معانيها من دون أن تتأثر بالعوامل الدّاخلية.

٤- الشّبهُ الافتقاريُّ:

والمرادُ به أن يفتقرَ الاسمُ افتقارًا لازمًا لا عَرَضِيًّا إلى ما يأتي بعده، ويندرج تحت هذا الشّبه الأسماء الموصولة التي تفتقر إلى جملة الصّلة ؛ ليتمّ معناها، وكذا (إِذْ)، و(إِذَا)، و(حَيْثُ)، فهي أسماء لازمت الإضافة.

^(١) المعنى: أزلنا هام هؤلاء عن أماكن استقرارها بضربنا رؤوسهم بالسيف، وهو وصف لقومه بالقوة، ومضاء سيوفهم.

فالأسماء الموصولة وهذه الظُّروف أشَبَّهت الحروف التي وُضِعَتْ لِرِبط معاني الأفعال وشبهها بالأسماء، فلا تظهر معاني الحروف إلا بعد وضعها في الجُمْل، فهي محتاجة إليها دائماً، أي: هو افتقار لازم إلى ضميمة تُبَيِّنُ دلالته؛ ولهذا يُمكن القول: إنّ احتياج الأسماء الموصولة وتلك الظُّروف إلى ما بعدها يُشبه احتياج الحروف إلى ما بعدها؛ لِتَتِمَّ معانيها.

فقولك: جاء الذي، وتَسَكُّتُ، لا يتّضح منه المعنى المُراد من دون ضميمة بَعْدَهُ تُوضِّحُ معناه، كأنْ تقول: جاء الذي فاز، ومثل هذا اقتصارك على قراءة قوله تعالى:

• ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ﴾ (الأعراف: ٨٦).

• ﴿وَأَلِيلَ إِذَا﴾ (الليل: ١).

• ﴿وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ﴾ (الأعراف: ١٦١).

فلا يتّضح المُراد إلا بِذِكْر ما أُضيفت إليه هذه الظروف، نحو:

• ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾

• ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَغْشَى﴾

• ﴿وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾

فَعِلَّة بناء الأسماء الموصولة وهذه الظُّروف هي الافتقار اللّازم إلى ما بعدها، مثل افتقار الحروف اللّازم إلى ما بعدها.

وقد وصف ابن مالك هذا الافتقار بقوله: (أَصْلًا)، يريد الافتقار اللّازم الأصل غير العارض؛ لأنّ الافتقار العارض لا يكون سبباً كافياً لبناء الاسم، مثل افتقار المضاف إلى المضاف إليه في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: ١١٩)، فإنّ (يوم) في هذا التّركيب مفتقرٌ إلى الجملة بعده، ومع ذلك فهو ليس بمبنيٍّ؛ لأنّه افتقارٌ عارضٌ؛ لِكَونه جاء مضافاً، والمضاف من حيث هو

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

مضافٌ مفتقرٌ إلى المضاف إليه، فقد يأتي (يوم) في غير هذا التركيب، ولا يفتقر إلى ما بعده؛ لأنه ليس بمضافٍ، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ (هود: ٧٧)، فـ (يوم) هنا ليس مفتقرًا إلى ما بعده ؛ لأنه غير مُضاف.

يُستثنى من الأسماء الموصولة ما وُضِعَ للمثنى (الَّذان واللتان)، فهما مُعربان، ورأى النحاة أن مجيئهما على صيغة التثنية -التي هي من خصائص الأسماء- كان سببًا في عدم بنائهما؛ لأنهما بُعدًا عن المشابهة الكاملة للحروف؛ فأعربتَا.

أما بناء (الذين) مع كونها قد جاءت بصيغة الجمع، والجمع من خواص الأسماء فسببه - كما اجتهد النحاة - أن (الذين) لم تَجْرَ بِجَرَى سُنَنِ الْجُمُوعِ المعنوية، فقد جاءت أخص من مفردها (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردِه، فـ (الذي) تُستعملُ في العاقل وغيره حقيقةً، أما (الذين) فلا تُستعملُ حقيقةً إلا في العاقل.

أما (أيّ) الشرطية والاستفهامية والموصولة فقد أُعْرِبَتْ في كثيرٍ من مواضعها^(١)؛ وذلك لملازمتها الإضافة التي هي من خصائص الأسماء؛ فَضَعُفَ الشَّبَهُ بالحروف لهذه الملازمة.

ونتّم هذا الموضوع بالإشارة إلى أن البناء في الأسماء على نوعين:

أولهما: البناء الأصيل:

ويشمل: الضمائر، وأسماء الشرط (باستثناء أيّ)، وأسماء الاستفهام (باستثناء أيّ)، وأسماء الإشارة (باستثناء هذين وهاتين)، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف مثل: (إِذْ، وَإِذَا، وَحَيْثُ).

^(١) تُبْنَى (أيّ) الموصولة وهي مضافة لفظًا إذا كان صدر صلتها محذوفًا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَهُنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَهُمْ أَسْدً﴾ فلما حُذِفَ صدر صلتها، أصبحت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظًا وثنية، مع قيام موجب البناء، فَمَنْ لاحظ هذا بَنَى، وَمَنْ لاحظ الحقيقة أَعْرَبَ فنَصَبَ (أَيْبَهُمْ).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقد أشار إليها ابن مالك في الأبيات السابقة، وهناك أسماء مبنية أشار إليها في مواضع أُخر، كالأعلام التي جاءت على صيغة فَعَالٍ، مثل: (حَذَام)، على لهجة الحجازيين، والأعداد المركبة.

وثانيهما: البناء العارض:

ويشمل ألفاظاً مُعَرَّبَةً تُبْنَى في سياقات خاصّة؛ لعارض يطرأ عليها، من ذلك:

١ - المنادى المفرد ^(١) المعرفة: كقوله تعالى: {يَا نُوحُ} و {يَا هُودُ}، فالمنادى هنا يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به.

٢ - اسم لا النافية للجنس، إذا كان مفرداً (ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف). ويكون بناؤه على ما يُنْصَبُ به لو كان مُعَرَّباً، نحو: لا رَجُلَ في الدَّارِ (رَجُلٌ مبني على الفتح)، وقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا
ولَكِنْ لِرُؤَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

(الْفَيْن): مبني على الياء؛ لأنّه مُثَنَّى، وهو اسم (لا) النافية للجنس.

٣ - قبل، وبعد، وأسماء الجهات السّتّ: (فوق، وتحت، ويمين، وشمال....). فهذه تُبْنَى على الضّمّ إذا قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً لا معنًى، أي: إذا حُذِفَ ما تُضَافُ إليه، ونُوي معناه دون لفظه ^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤).

^(١) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيكون البناء في نحو: يا زيدان (على الألف) وفي نحو: يا محمدون (على الواو).

^(٢) المراد بنية معنى المضاف إليه، ونية لفظه أمران: أولهما: أن تلاحظ لفظه المعين الدالّ عليه، ويكون اللفظ مقصوداً بذاته، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه.

وثانيهما: أن تلاحظ معنى المضاف إليه من غير نظر إلى لفظ معين يدلّ عليه، بل يكون المقصود هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ ما وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.

وسبب إعراب الحالة الأولى - وهي حذف المضاف إليه مع نية لفظه - وبناء الحالة الثانية وهي حذف المضاف إليه مع نية معناه دون لفظه: هو أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيقة، لأنّ المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين، أمّا مع نية المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم، فجاءت معربة، أمّا التي نوي معنى المضاف إليه فيها فهي كالمقطوعة إضافتها بحسب الظاهر - أي باقية على شبهها بالحرف لضعف الإضافة عن أن تعاض سبب البناء (قطر الندى: ٢٤).

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

فَ (قَبْلُ وَبَعْدُ) مَبْنِيَّانِ عَلَى الضَّمِّ؛ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ (قَبْلُ ذَلِكَ)، وَمِنْ (بَعْدُ ذَلِكَ).

٤ - الأعدادُ إِنْ رُكِّبَتْ، نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، وَيُسْتَثْنَى مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ، وَاثْنَا عَشْرَةَ؛ فَإِنَّ صَدْرَهُمَا يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى، وَيُبْنَى عَجْزُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ.

* * *

المُعْرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، قَالَ:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ: كَأَرْضٍ وَسَمَا

سبق أن أشرنا إلى أنَّ المُعْرَبَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدْخُلُهُ الْإِعْرَابُ، أَيْ يَدْخُلُهُ التَّغْيِيرُ الْمَعْنَوِيُّ وَاللَّفْظِيُّ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَخَّرَ ابْنُ مَالِكٍ الْحَدِيثَ عَنِ الْمُعْرَبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ - مَعَ كَثْرَتِهِ وَشِيعُوهُ - وَلَعَلَّ ذَلِكَ عَائِدٌ إِلَى قِلَّةِ الْمَبْنِيِّ، وَانْخِصَارِهِ فِي مَسَائِلَ مَحْدُودَةٍ، فَقَدَّمَ الْحَدِيثَ عَنْهُ؛ لِيَتَفَرَّغَ لِلْمُعْرَبِ الَّذِي يَطُولُ الْحَدِيثُ عَنْهُ.

- وَشَرَعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي بَيَانِ عِلَّةِ الْإِعْرَابِ، وَمَا تُفِيدُهُ مِنَ الْبَيْتِ، أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ مُشَابِهَتَهَا الْحُرُوفِ فِي جَوَانِبٍ مَعْيِنَةٍ - أَشْرْنَا إِلَيْهَا - فَإِنَّ الْمُعْرَبَ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ، فَهُوَ الَّذِي سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ فِي الْأَنْوَاعِ الْمَشَارِإِلَيْهَا الَّتِي تُوجِبُ الْبِنَاءَ، وَمِنْ تَمَثُّلِ ابْنِ مَالِكٍ لِلْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ بِـ (أَرْضٍ، وَسَمَا) نَعْرِفُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُعْرَبَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ هُمَا:

١ - مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ:

كـ (أَرْضٍ)، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا كُلُّ لَفْظَةٍ صَحِيحَةِ الْآخِرِ، وَعَلَامَاتُ الرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَرِّ تَظْهَرُ لَفْظًا عَلَى آخِرِهَا، كَمَا ظَهَرَتْ عَلَى لَفْظِ (الْأَرْضِ) فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ:

• ﴿لَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ (النساء: ٩٧).

• ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ (البقرة: ٢٢).

• ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١١).

فَ (الأرضُ) في الآية الأولى مرفوعة بعلامة رفع ظاهرة، وفي الآية الثانية منصوبة بعلامة نصب ظاهرة، وفي الآية الثالثة مجرورة بعلامة جرّ ظاهرة.

٢ - ما لا يظهر إعرابه:

ك (سُما)، والمُرَاد به كلّ لفظة تنتهي بِأَلِفٍ مقصورةٍ، فإنّ الحركات الإعرابية لا تظهر على آخرها لفظاً، بل تُقَدَّرُ عليها، سواء أكانت علامة رُفْع، أم نَصْب، أم جَرّ، وقد منع من ظهور الحركات تعذّر نُطْقِها على الألف، و(سُما) بِضَمِّ السّين إحدى اللّهجات في لفظ الاسم.

* * *

المَبْنِيّ والمُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ

قال:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيا	وَفِعْلٌ أَمْرٌ، وَمُضَيٌّ بُيَا
نُونِ إناثٍ، كـ(يَرْغَن) مَنْ فُتِنَ	مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ

الأفعال بين البناء والإعراب:

قال أغلب النُّحاة: إنّ الأصل في الأسماء الإعراب؛ بِحُجَّةِ أنّ الاسم تَرِدُ عليه المعاني المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ فلو لم يطرأ عليه الاختلاف لما استطعنا - أحياناً - تحديد المعاني المختلفة؛ وما يأتيها البناء إلا لمشاهدة تتقرّر بينها وبين الحروف.

وإنّ الأصل في الأفعال والحروف هو البناء؛ بِحُجَّةِ أنّ الأفعال تدلّ بصيغها على معانيها من دون الحاجة إلى تغيير حركاتٍ أو آخرها، ويُستثنى منها الفعل

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

المضارع الذي أُعْرِبَ بثلاثة أوجهٍ، نحو: هو يفعل (بالرُّفْع)، ولن يفعل (بالنَّصْب)، ولم يفعل (بالجَزْم)، فهذا الفعل شابه الاسم المُعْرَب، وضارعة في أوجه إعرابه: الرُّفْع، والنَّصْب، والجَزْم، مع شيءٍ من الاختلاف في الحالة الثالثة.

وقد حاول النُّحاة رصْد أوجه مضارعة هذا الفعل للاسم المُعْرَب، وأشهر ما ذكروه - زيادةً على ما مرَّ ذكره عند الحديث عن علامة الفعل المضارع - هو:

١- إنَّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصَّص، كما أنَّ الاسم يكون شائعاً

فيتخصَّص، وبيان هذا أنَّه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾

(التكاثر: ٤)، يحتملُ الفعل (تعلمون) وَحْدَهُ - من دون هذا التَّركيب القرآني -

زمن الحال، وكذا زمن الاستقبال، أمَّا تصديره بِ (سَوْفَ) فقد جعل الفعل

يتخصَّص للاستقبال، وهذا نظير قولنا: (رَجُلٌ)، فهو اسم يصلح لجميع

الرَّجال، فإذا قلنا: الرَّجُلُ، فقد اختصَّ بعد شيوعه، فلمَّا تخصَّص الفعل بعد

شيوعه، كما تخصَّص الاسم بعد شيوعه، كان قد شابهَهُ من هذا الوجه.

٢- دخول (لام الابتداء)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾

(النحل: ١٢٤)، كدخولها على الاسم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ

لِلنَّاسِ﴾ (الرعد: ٦)، فلما دخلت اللَّام على الفعل المضارع، كما دخلت على

الاسم، دلَّ ذلك على مشابهة بينهما، على أنَّنا نلحظُ عدم دخول هذه اللَّام

على الفعلين الماضي، والأمر.

٣- ولعلَّ أهمَّ أوجه الشَّبه ما ذكره ابن مالك في (التَّسهيل)^(١)، وهو أنَّ المضارع

أُعْرِبَ: "لأنَّه شابه الاسم بجواز شبه ما وَجَبَ لَهُ"، ويُريد بهذا كون المضارع

قد شابه الاسم في قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، ولولا الإعراب لالتبسَتْ

(١) ص ١١

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

علينا هذه المعاني، وأشار ابن مالك بقوله: (بجواز) إلى أنّ سبب الإعراب واجبٌ للاسم، وجائزٌ للمضارع.

فَمِنْ أَمْثَلِ الصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي تَرِدُ عَلَيْهَا مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ قَوْلُهُمُ الْمَشْهُورُ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، فهذا القول يحتمل ثلاثة معانٍ، وبحركات مختلفة للفاعلين، وعلى النحو الآتي:

- النهي عن الفعلين مطلقاً؛ ولذا يُجْزَمُ الْأَوَّلُ، وَيُعْطَفُ الثَّانِي عَلَيْهِ، أي:.....
تَأْكُلُ..... وَتَشْرَبُ.

-النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ وَلِذَا يُجْزَمُ الْأَوَّلُ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي بِأَنْ مَضْمُورَةٌ بَعْدَ وَاوِ الْمَعْيَةِ، وَمَعْنَاهُ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ، أي: .. :.....
تَأْكُلُ..... وَتَشْرَبُ

- النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ وَإِبَاحَةِ شُرْبِ اللَّبَنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُجْزَمَ الْأَوَّلُ، وَيُرْفَعَ الثَّانِي عَلَى الْإِسْتِنَافِ، أي:.....تَأْكُلُ.....وَتَشْرَبُ....

فَالصَّيْغَةُ وَاحِدَةٌ، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَمِلُهَا مُتَعَدِّدَةٌ؛ وَلَوْلَا تَغَايِيرُ الْحَرَكَاتِ لَمَّا اسْتَطَعْنَا تَحْدِيدَ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ.

وفي ختام ذكر هذه الأوجه الثلاثة نقول : إنّ مضارعة الفعل للاسم جَوَزَتْ له الإعراب، فَاخْتَلَفَتْ حَرَكَاتُ آخِرِهِ فِي حَالَاتِ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ، وَحَدَّدُوا لِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ عَامِلًا، فَعَامِلُ الرَّفْعِ مَعْنَوِيٌّ^(١) وَلَيْسَ بِلَفْظِيٍّ، وَعَامِلُ النَّصْبِ: لَنْ وَأَخَوَاتُهَا، وَعَامِلُ الْجَزْمِ: لَمْ وَأَخَوَاتُهَا.

وهذا نظير ما نجده من عوامل رفع الأسماء، ونصبها، وجرّها.

* * *

^(١) وهو التجرد من عوامل النصب، وعوامل الجزم.

ونعود الآن إلى بيتي ابن مالك، وفيهما أنّ الأفعال على نوعين:

مَبْنِيٍّ، وَمُعَرَّبٍ

المبني من الأفعال: هو:

- ١ - الفعل الماضي باتِّفاق النُّحاة.
- ٢ - فِعْلُ الأَمْرِ على رأي البصريين.
- ٣ - الفعل المضارع إذا اتَّصَلَتْ به نونُ التَّوكِيدِ، أو نونُ النِّسْوةِ مباشرةً من دون فاصِلٍ، وهذا على الرَّاجح من مذاهبهم.

بناء الفعل الماضي:

من أجل الإفادة ولمَّ شَعَثَ الموضوعات المُتَفَرِّقة، نذكر هنا أحوال بناء الفعل الماضي، فنقول: إنّ الماضي يُبْنَى على الفتح الظَّاهر أو المقدَّر.

فالظَّاهر (اللفْظي) يأتي آخر الفعل الماضي في حالاتٍ ثلاثٍ، هي:

- ١ - إذا لم يَتَّصِلْ به شيءٌ، نحو: خَلَقَ، وَسَخَّرَ، وَغِيضَ، وَقَالَ.
- ٢ - إذا اتَّصَلَتْ به تاء التَّأْنِيثِ السَّاكِنَة، نحو: انْتَبَذَتْ، وَغَلَّقَتْ، وَقَالَتْ.
- ٣ - إذا اتَّصَلَتْ به ألف الاثنين، نحو: انطلقا، رَكِبَا، قَالَا.

أما الفتح المقدَّر فيكون في آخر الفعل الماضي في الحالات الآتية:

١ - في الفعل المعتل الآخر بالألف، نحو: دعا، وَكَفَى، وَكَوَى؛ فالفتح مقدَّر على الألف للتَّعَدُّر.

٢ - في الفعل المعتل الآخر المتصل بتاء التَّأْنِيثِ السَّاكِنَة بعد حَذْفِ الألف، نحو: دَعَتْ، في دعا؛ فالفتح مُقَدَّر على آخر المحذوف لالتقاء الساكنين، وهي الألف.

٣ - في الفعل المُسْنَد إلى ضمائر الفاعل، كـ(التَّاء)، و(نا)، و(نون النسوة)، نحو: اتَّبَعْتُ، وَحَرَمْنَا، وَقَطَعْنَا، فالشُّكُون في آخر الفعل عارضٌ؛ جاء بسبب كراهة

توالي الحركات المتماثلة لو لم يُحَرِّكْ آخر الفعل بالسُّكُون^(١)؛ والفتح مقدّر على آخر الفعل مَنَعَ من ظهوره اشتغال المحلّ بالسُّكُون العارض لِكراهة توالي الأمثال.

٤ - في الفعل المسند إلى واو الجماعة فَإِنَّهُ يُضَمُّ آخِرُهُ، إِنْ كَانَ صَحِيحًا، نحو: كَذَبُوا، وتَابُوا، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا، نحو: رَضُوا، وَرَمَوْا؛ فالفتح في الصَّحِيح مقدّر على آخِرِهِ مَنَعَ من ظهوره اشتغال المحلّ بالضَّمّ العارض لمناسبة الواو؛ وفي المعتل مقدّر على الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين، وهما الألف (لام الفعل)، والواو (ضمير الجمع).

ومن باب الإعراب على الشَّكْلِ الظَّاهِرِيِّ، والتَّيسِيرِ على الدَّارِسِينَ، يُقَالُ في الماضي المتّصل بضمائر الرِّفْع - باستثناء الواو - إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وفي المتّصل بواو الجماعة يُقَالُ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، مِنْ دُونِ الإِشَارَةِ إِلَى الْحَالِ المفترضة، وهي الْفَتْحُ.

بناء فعل الأمر:

وهو مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمُعْرَبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ - عِنْدَهُمْ - مُقْتَطَعٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَيُبْنَى فِعْلُ الْأَمْرِ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

١ - البناء على السُّكُونِ:

ويكون ذلك في حالتين:

- إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ شَيْءٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مریم: ٣٨).
- وَكَذَا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى (نُونِ النَّسْوَةِ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٣).

^(١) ذكر بعضهم أنَّ الموجب لسكون الآخر هو تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أَكْرَمْنَا) بسكون الميم، و(أَكْرَمْنَا) بفتحها؛ وحملت (النَّاء) و(نون النسوة) على (نا) للمماثلة في الرفع والاتصال (حاشية الصبان: ٦٥/١).

فَفِعْلُ الأَمْرِ هنا في الحالتين مبنيّ على السُّكُونِ، نظير ما يُجَزَّمُ به الفعلُ المُضَارِعُ، نحو: (لَمْ يَسْمَعْ) و (لَمْ يَكْتُبْ).

٢- البناء على الفتح:

ويكون ذلك في فعلِ الأَمْرِ لِلوَاحِدِ إذا اتَّصَلَتْ به إحدَى نُوَيِّ التَّوَكِيدِ: الثَّقِيلَةُ أو الخفيفة، سواء أكان الفعل صحيح الآخر أم مُعْتَلًّا، نحو: اكْتُبْ، واكْتُبَنَّ، وادْعُونْ، وادْعُونَّ، واسْعَيْنَّ. ومنه قول عبد يغوث:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ ^(١) فَلَبَّغْنَ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

فالفعل (بَلَّغْنَ) أمر للراكب الواحد، اتَّصَلَتْ به نون التَّوَكِيدِ الخفيفة؛ فَبُنِيَ على الفتح.

ومجموع أفعال الأَمْرِ المذكورة مبنيّة على الفتح، نظير الفعل المضارع إذا اتَّصَلَتْ به نون التَّوَكِيدِ، وكان فاعله مفردًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ (الحج: ٤٠).

٣- البناء على حذفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ:

ويكون ذلك إذا كان الفعلُ معتلًّا الآخر، كقوله تعالى:

- ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

- ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (طه: ٧٢).

- وتقول: اسع في الخير بين الناس.

فالأفعال (اعف، وأقض، واسع) مبنيّة على حذفِ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ، وهي الواو، أو الياء، أو الألف، ووجود الضمّة، أو الكسرة، أو الفتحة دلالة على الحرف المحذوف.

(١) أي: إذا أتيت موضع (العروض) وهي مكة والمدينة وما حولهما.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومضارع هذه الصيغ يُجْزَم -أيضاً- بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ، نحو: لَمْ يَعْفُ، وَلَمْ يَقْضِ، وَلَمْ يَسْعَ.

٤- البناء على حَذْفِ التَّوْنِ:

ويكون ذلك إذا اتَّصَلَتْ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كقوله تعالى:

• ﴿أَدْخُلَا النَّارَ﴾ (التحریم: ١٠).

• ﴿أَدْخُلُوا الْبَابَ﴾ (البقرة: ٥٨).

• ﴿أَدْخِلِي الصَّرْحَ﴾ (النمل: ٤٤).

فالأفعال الثلاثة مبنية على حَذْفِ التَّوْنِ، كمضارعها إذا جاء بصيغ الأفعال الخمسة، فإنها تُجْزَم بِحَذْفِ التَّوْنِ أيضاً، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَبْنَئِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾ (يوسف: ٦٧).

بناء الفعل المضارع:

الفعل المضارع مُعْرَبٌ -وسياقي الحديث عنه- ومبني في حالتين:

١- البناء على الفَتْحِ:

ويكون في حالة اتِّصَالِ نُوْنِي التَّوْكِيدِ بِهِ اتِّصَالاً مُبَاشِراً (بَعْدَ فَاصِلٍ)، كقوله

تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَةٍ لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ (يوسف: ٣٢).

فَ (لَيْسَ جَنًّا) مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْمَشْدُودَةِ، وَ (لَيْكُونَا) مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَكِلَاهُمَا

مبني على الفَتْحِ، ومثله قولك: وَاللَّهِ لَتَخْرُجَنَّ، بالبناء على الفَتْحِ.

أما إذا لحقته هذه التَّوْنِ، وَلَمْ تَتَّصِلْ بِهِ اتِّصَالاً مُبَاشِراً، أي: حال بينها وبين

الفعل حائل، كألِفِ الْاِثْنَيْنِ، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فإنه حينئذٍ يكون

مُعْرَباً، كقوله تعالى:

• ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: ٨٩)، الفاصل أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ.

• ﴿تُبَلَّوْكَ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٦)، الفاصل واو الجماعة.

• ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (مریم: ٢٦)، الفاصل ياء المخاطبة.

وبيان هذا البناء هو:

• وَلَا تَتَّبِعَانَّ:

الفعل المضارع مُسْنَدٌ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ (تَتَّبِعَانَّ)، ومُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ الْمَكْسُورَةِ، دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَا النَّاهِيَةُ الْجَازِمَةُ، أَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ: تَتَّبِعَانَّ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ، وَالنُّونُ حَرْفُ تَوْكِيدٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ كُسِرَتْ ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ.

• لَتُبَلَّوْكَ:

الفعلُ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، ومُسْنَدٌ إِلَى وَائِ الْجَمَاعَةِ، ومُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ، فَأَصْلُهُ (لَتُبَلَّوْكَ) بِوَائِ وَنُونَيْنِ، أَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ: أَنْ تَقُولَ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ النُّونِ الْمَحْذُوفَةِ؛ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَالْوَاوُ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ نَابٍ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالنُّونُ حَرْفُ تَوْكِيدٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

• فَأَمَّا تَرَيْنَ:

الفعل المضارع (تَرَيْنَ) مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، ومُسْنَدٌ إِلَى الْمَخَاطَبَةِ، ومُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ، وَأَصْلُهُ (تَرَأَيْنَ)؛ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ، وَقُلِبَتِ الْيَاءُ الْأُولَى -لَامُ الْفَعْلِ- أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ.

وَأَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ أَنْ نَقُولَ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِ - إِمَّا - وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْيَاءُ فَاعِلٌ؛ وَالنُّونُ لِلتَّوْكِيدِ.

وَالَّذِي نَزِدُ أَنْ نُنَبِّهَ عَلَيْهِ، هُوَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الصِّيَغِ الْفَعْلِيَةِ الثَّلَاثِ لَمْ تُبَاشِرْهَا نُونُ التَّوْكِيدِ؛ لِوُجُودِ الْفَاصِلِ الْمُتَمَثِّلِ بِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ الظَّاهِرِ، وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَيَاءِ الْمَخَاطَبَةِ الْمَقْدَّرَتَيْنِ؛ وَلِذَا أُعْرِبَتْ.

٢- البناء على السكون:

ويكون في حالة اتصال نون النسوة (نون الإناث) بالفعل المضارع، ولا بُدَّ أن يكون الاتصال مباشرًا^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، فالفعل (يَتَرَبَّصْنَ) أصله يَتَرَبَّصُ، باشرته نون النسوة، فُبني معها على السكون؛ لِكراهة توالي الحركات المتماثلة، نظير ما وجدناه من كراهة للحركات المتماثلة في الفعل الماضي الذي تلحقه نون النسوة - لو بقيت على حالها - فاخترت كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (الأحزاب: ٣٢).

* * *

المُعَرَّبُ مِنَ الْأَفْعَالِ:

المُعَرَّبُ مِنَ الْأَفْعَالِ هو الفعل المضارع وَحْدَهُ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْرَابِهِ إِلَّا تَتَّصَلَ بِهِ نون التوكيد اتصالاً مباشراً، وإلا يُسْنَدُ إِلَى نون النسوة، فُيُنَى مع نون التوكيد على الفتح، ومع نون النسوة على السكون، وهو ما أشرنا إليه في المبحث السابق. وهذا ما أراد ابن مالك تبينه في قوله:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُغْنَ مَنْ فُتِنَ

وإعراب الفعل المضارع يكون في رفعه، ونصبه، وجزمه، ولا جرَّ فيه كما لا جزم في الأسماء، ومن أوجه الإعرابية ما في الآيات المباركة الآتية:

• ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا﴾ (المؤمنون: ٤٣).

• ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف: ٧٢).

^(١) لو فصل الفعل المضارع المتصل بنون النسوة بأحد الضمائر: (ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة) لاشتمل الفعل الواحد على فاعلين، أحدهما: ضمير فاصل يدل على المثنى أو الجمع أو المخاطبة، والثاني: نون النسوة التي تدل على جمع المؤنث، وفي هذا تناقض واضح.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

• ﴿لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ (مريم: ٤٤).

فالفعل الأول مرفوعٌ؛ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ بِـ (لَنْ)،
وَالثَّالِثُ مَجْزُومٌ بِـ (لَا النَّاهِيَةِ).
أَمَّا عِلَّةُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَهِيَ تَكْمُنُ فِي مُشَابَهَتِهِ الْإِسْمَ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهَا
فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ.

* * *

الحروف: قال:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ

.....

الْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ تُلَازِمُ أَوَاخِرَهَا حَالَةً وَاحِدَةً، وَقَالُوا: إِنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْمَلَاظِمَةِ
هُوَ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يُؤَدِّي مَعْنًى بِنَفْسِهِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى بِوُجُودِهِ مَعَ غَيْرِهِ، أَمَّا
الْمَعَانِي الْجَزْئِيَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا الْحُرُوفُ، فَهِيَ تَظْهَرُ مِنْ دُونِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّمْيِيزِ
بِتَغْيِيرِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا تَظْهَرُ بِالْقِرَائِنِ الْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُهَا الْجُمْلَةُ.
فَالْحَرْفُ -إِذَا- لَيْسَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى الْإِعْرَابِ، كَحَاجَةِ الْإِسْمِ الَّذِي تَتَوَارَدُ عَلَيْهِ
الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةُ مِنْ فَاعِلِيَّةٍ، أَوْ مَفْعُولِيَّةٍ، أَوْ إِضَافَةٍ؛ وَلَا بَدَّ مِنْ اخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ
لِتَحْدِيدِ الْمَعَانِي الَّتِي تَخْتَلِفُ عَلَى الصِّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ.

فَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ.

.....

أنواع البناء: قال:

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

.....

كَأَيْنَ، أَمْسٍ، حَيْثُ وَالسَّائِكُنُ كَمْ

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ

أَوْضَحَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ أَنْوَاعَ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةٌ، هِيَ:

١- البناء على الفتح:

- وهو مُراد ابن مالك من قوله: (ذُو فَتْحٍ)؛ ولِخِصَّة هذا البناء^(١)، دخل في بناء الأسماء، والأفعال، والحروف،
- فَمِنْ بناء الأسماء على الفتح: أَيْنَ، وَكَيْفَ.
 - ومن بناء الأفعال على الفتح: الماضي المُجَرَّد، نَحْوُ: قَامَ، وَفَعَلَ الأَمْر المُؤَكَّد بالتَّوْن، نَحْوُ: سَاعِدَنْ، وَكَذَا الفعل المضارع، نَحْوُ: تَحْسَبَنَّ.
 - ومن بناء الحروف على الفتح: إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَثُمَّ، وَسَوْفَ، وَوَاو العطف وفاؤه، وَرُبَّ.

٢- البناء على الكسر:

- وهو المُراد مِنْ قوله: (ذُو كَسْرٍ)، وقد دخل هذا البناء في الأسماء والحروف،
- فَمِنْ بناء الأسماء على الكسر: هَؤُلَاءِ، وَأَمْسٍ^(٢).
- وَمِنْ بِناء الحروف على الكسر: لام الجرّ، وبأؤه، ولام الأَمْر، نَحْوُ: لِيُنْفِقْ.
- ولم يَرِد هذا البناء في الفعل؛ وعَلَّلوه بثقله في النُّطْق الذي يَصْعُبُ اجتماعه مع ثَقُل الفعل -النَّاجِم عن دلالاته على الحَدَث والزَّمان، والحاجة إلى الفاعل، وقيل أَيْضًا: لم يدخل بناء الكسر في الفعل؛ لِعَدَم دخول الجرّ فيه؛ لِتَكُون حالة البناء مشاكلةً لحالة الإعراب.

^(١) خِصَّة الفتحة متأتية من كون اللسان مستويًا في قاع الفم حال النطق بها، بخلاف الكسر الذي تصعد معه مقدّمة اللسان نحو وسط الحنك الأعلى، والضمّة التي يرتفع معها أقصى اللسان نحو سقف الحنك مع استدارة الشفتين، فالفتحة -إِذَا- لا تحتاج إلى حركة تكلف اللسان جهدًا عضليًا.

^(٢) بناء (أَمْسٍ) على الكسر -لهجة أهل الحجاز- بشرط أن تكون مجردة من أل والإضافة، وأن يراد بها يوم معيّن، وهو الذي قبل يومك، أمّا تميم فمنهم مَنْ أعربها إعراب ما لا ينصرف، ومنهم مَنْ أعربها بالضمّة رفعًا، وبالبناء على الكسر في حالتي النصب والجرّ، أمّا في القرآن الكريم فقد جاءت مُعرِّفةً بـ(أل)، في قوله تعالى: ﴿كَانَ لَمْ تَقَعْ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس: ٢٤).

٣- البناء على الضمّ:

- وهو المراد من قوله: (وَضَمَّ)، وقد دخل في بناء الأسماء والحروف.
- فمن بناء الأسماء على الضمّ: حيثُ، ومنذُ، و قبلُ، (إذا حُذِفَ المضاف إليه، وتُويّ معناه دون لفظه).
 - ومن بناء الحروف على الضمّ: مُنْذُ ^(١)، (إذا جَرَزَتْ بها).
- وعِلَّةُ عدم دخول بناء الكسر في الأفعال، هي نفسها عِلَّةُ عدم دخول بناء الضمّ فيها؛ ولعلّ ذلك عائد إلى ثقلها في التّطّيق، وقديماً قيل: إنّ الواو والياء اختان، والحركتان: الضمّة والكسرة أبعاضٌ لحَرْفِي المدّ اللّذين هما من جنسهما.
- أمّا الضمّ الذي يأتي في آخر الفعل الماضي المُسنَد إلى واو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (البقرة: ٨٢)، فليس ببناء ضمّ أصيل؛ بل هو بناء عارضٌ لمناسبة الواو، فالفعل في هذه الحالة مبنيّ على فَتْحٍ مقدّر؛ منع من ظهوره الضمّة العارضة لمناسبة الواو، ولكننا نقول: إنّهُ مبنيّ على الضمّ من دون الإشارة إلى الفتح الأصلي؛ من أجل التيسير.

٤- البناء على السكون:

وهو المُراد من قوله: (وَالسَّاكِنُ كَمْ)، وعدّ ابنُ مالك البناء على السكون هو الأصل، إذ قال:

..... والأصلُ في المبنيّ أن يُسَكَّنَا

وقد ذكره قبله الزّخشيّ في (المُفَصَّل)، ومعناه أنّ الأصل في المبنيّ اسمًا كان أم فعلًا، أم حَرْفًا أن يأتي مبنيًا على السكون؛ لحِفْظِهِ عن الحركة، وما حُرِّكَ من

(١) مُنْذُ وَمُنْذُ لهما ثلاث حالات.

أ- أن يليهما اسم مجرور، والصحيح أنّهما حرفا جرّ، نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الخميس.

ب- أن يليهما اسم مرفوع، نحو: ما رأيته منذ يوم الخميس، ومُنْذُ يومان، فهما مبتدآن، وما بعدهما خبران لهما.

ج- أن يليهما جملة فعلية أو اسمية، نحو: (ما زال مُنْذُ عقدت يداه إزاره) و(..... مُنْذُ أنا يافع).

والمشهور أنهما ظرفان منصوبا المحلّ ومضافان (ينظر: الإنصاف: ٣٩١/١، ومغني اللبيب (٤٤١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

المبنيّات؛ فليعلّة طارئة اقتضت تحريكه، ومن هذا يُفهم أنّ الغالب في المبنيّات - عندهم - هو السّاكن، بيد أنّ واقع الحال غير هذا، وقد التفت الصّبّان في حاشيته^(١) إلى هذا، ففي تعقيبه على عبارة ابن مالك: (والأصل في المبنيّ أنّ يُسكَّنَا)، قال: "أي: الرَّاجِحُ فيه، أو المُسْتَصْحَبُ لا الغالب؛ إذ ليس غالب المبنيّات ساكناً."

ومن هنا انطلق المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)^(٢)، إذ ذهب إلى: "أنّ النُّحاة نادوا بهذا القول من خلال الأقيسة النظرية"^(٣)، لا مِنْ تَتَبَعَ المبنيّات في كلام العرب واستقصائها.

وقد تبين له هذا الأمر بعد أن أخصى حُرُوفَ المعاني التي هي أكثر الكلمات دوراً على اللسان، وأولجها في تأليف الجمل، فوجدّها سبعين حرفاً، السّاكن منها اثنان وعشرون، والمتحرّك ثمانية وأربعون.

أمّا المتحرّك فالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسور خمسة، والمضموم واحد. فالسّاكن في البناء أقلّ من المتحرّك، بل هو أقلّ من المتحرّك بالفتح وحده، هذا في حروف المعاني.

أمّا الاسم المبنيّ فليس قريباً إحصاؤه، بل ليست بنا حاجة إلى الإحصاء، وجليّ أنّه قلّ أن يُبنى منه على السكون.

أمّا الفعل: فالماضي بناؤه على الفتح ما أمكن الفتح، والمضارع أكثر بنائه على الفتح، وذلك حين يؤكّد بإحدى التّونين، والأمر وحده يُبنى على السكون.

(١) ٧٠ / ١

(٢) ص ١٠١.

(٣) هذا القياس النظري كما قال به الزمخشري وشرّحه ابن يعيش هو: أنّ القياس في كلّ مبنيّ (السكون)؛ لوجّهين، أحدهما: أنّ البناء ضدّ الإعراب، وأصل الإعراب، إنّما يكون بالحركات المختلفة، والبناء ضده لا بدّ أن يكون بالسكون، والوجه الثاني: أنّ الحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون؛ فلا يؤتى بها إلّا للضرورة. (شرح المفصل ٨٢/٣).

فمن هذا الإحصاء يتبين أنّ قاعدة: (والأصل في المبني أن يسكنا)
تنقصها الدقّة، ويعوزها الدليل، بل إنّ الدليل قد يحكم بكثرة استعمال الفتحة؛
لحقّتها على ألسنتهم.

● ونعود إلى حديثنا:

- فمن أبنية الأسماء على السُّكُون: كَمْ، و مَنْ، و قَطْ (بمعنى حسب).
- ومن أبنية الأفعال: اقْرَأْ، و بَعْ، و صِلْ.
- ومن أبنية الحروف: هَلْ، و قَدْ، و بَلْ، و نَعَمْ.

علامات البناء الفرعية:

في جملة من الألفاظ المبنية قد تنوب حركة بناءٍ عن حركةٍ أُخرى، أو حَرْفٌ
عن حركةٍ، أو حَذْفٌ عن حركةٍ، وتقتصر هذه النيابة على حالات البناء على
السُّكُون، والفتح، والضّم، ولم تردّ في حالات البناء على الكسر، وبيان ذلك:
أولاً: ما ينوب عن السُّكُون:

أ- حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ:

ويردّ في آخر فعل الأمر المعتل الآخر، نحو: اسْعَ، وارْجُ، وادْعُ.

ب- حَذْفُ التُّون:

ويردّ في فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة،
نحو: اذْرُسَا، واذْرُسُوا، واذْرُسِي.

ثانياً: ما ينوب عن الفتح:

أ- الكسرة: وتردّ فيما جُمع بألف وتاء مزيديتين، إذا جاء هذا الجمع بصورة اسم لا
النافية للجنس، نحو: لا دارسات هنا، (وهي نيابةً حركة عن حركة).

ب- الياء، وتردّ في المُثَنَّى، أو جُمع المذكر السالم، إذا جاء أحدهما اسم لا النافية
للجنس، نحو: لا دارسين هنا، ولا دارسين هنا، (وهي نيابةً حرف عن حركة).

ثالثًا: ما ينوب عن الضَّم:

أ- الألف، وتردُّ في المثني إذا كان مفردًا عَلَمًا، نحو: يا مُحَمَّدَانِ، وكذا إذا كان نكرةً مقصودةً، نحو: يا واقفانِ اجلسا.

ب- الواو، وتردُّ في جمع المذكر السالم إذا كان مُنادَى عَلَمًا، نحو: يا مُحَمَّدُونَ، وفي كلِّ هذا نيابةُ حَرْفٍ عن حركةٍ.

وملخص ما تقدّم أنّ الأسماء أصلها الإعراب؛ ولا يدخلها البناء إلا لمشابهة بينها وبين الحروف.

كما أنّ الأفعال أصلها البناء؛ وما دخل بعضها الإعراب إلا لمضارعتها للأسماء.

ولعلامات البناء مواضع، فالبناء على السُّكُون والفتح، يكون في الاسم، والفعل، والحرف.

والبناء على الكسْر والضَّم، يكون في الاسم، والحرف دون الفعل. وهناك حركات فرعية تنوب عن حركات البناء الأصلية.

فما ينوب عن السُّكُون هو حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ، وحَذْفُ النُّونِ.

وما ينوب عن الفَتْح هو الكَسْرُ، والياءُ.

وما ينوب عن الضَّم هو الألفُ، والواوُ.

* * *

تدريب - ٢ -

س١/ عيِّن ما في الآيات القرآنيَّة الكريمة من أفعالٍ مبنيَّة، واذكُر أنواعها، وعلامات بنائها:

- ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِيْ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّيْ فَارِهُبُونَ ﴾ (البقرة: ٤٠).
- ﴿ وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ ﴾ (البقرة: ٩٦).
- ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (الأعراف: ١٩٩).
- ﴿ وَمَكْرُؤًا مَّكْرًا وَمَكْرًا مَّكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (إبراهيم: ٤٦).
- ﴿ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ (طه: ٤٣).
- ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لَوْفَعِنَهَا كَاذِبَةٌ ﴾ (الواقعة: ١-٢).
- ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنْفِقِينَ ﴾ (العنكبوت: ١١).
- ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلَيْنِ ﴾ (البقرة: ٢٣٣).
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (البقرة: ٢٦٧).
- ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ۚ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَءَاتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (الأحزاب: ٤٤).

* * *

س٢/ عيِّن ما في الآيات القرآنيَّة الكريمة من أسماءٍ مبنيَّة، وبَيِّن نوع كُلٍّ منها، وعلامة بنائه:

- ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (الأنعام: ١٢٤).
- ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

- ﴿ فَلَا تَقُلْ لِّمَن آفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ (الإسراء: ٢٣).
- ﴿ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ (ص: ٢٦).
- ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ (المؤمنين: ٣٦).
- ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ﴾ (الأنفال: ٣٨).
- ﴿ يَتَّبِعُهُمُ غَرَضٌ عَنْ هَذَا ﴾ (هود: ٧٦).
- ﴿ هَتَّائِتهُ هَتُّوْلَاءٍ جَدَلْتُهُ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (النساء: ١٠٩).
- ﴿ يَتَأَبَّاتُ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (يوسف: ٤).
- ﴿ وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (القصص: ٦٢).
- ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (يونس: ٤٨).

* * *

س ٣ / عيِّن ما في الآيات القرآنيّة الكريمّة من كلماتٍ مبنيّةٍ، واذكُر نوعَ كُلِّ منها،
وعلاّمة بنائه:

- ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ (مريم: ٦٣).
- ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمَا ﴾ (البقرة: ١٤٢).
- ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (النساء: ١٠١).

* * *

أنواع الإعراب وعلاماته

قال:

والرَّفْع والنَّصْب اجْعَلْنِ إِعْرَابَا	لِاسْمٍ وفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا	قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبْ فَتَحًا وَجُرِّ	كَسْرًا، كَ (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُّ)
وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ	يُنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرَ

أشرنا في موضع سابق إلى أنَّ للإعراب تعريقاً لفظياً، وهو كونه أُنْراً ظاهراً، أو مُقدَّراً يَجْلِبُهُ العاملُ في آخرِ الكلمة، وعلى وفق هذا الحدِّ يكون الإعرابُ على نوعين:

أحدهما: ظاهرٌ ملفوظٌ به، ويتمثلُ بِنُطْقِ الضَّمَّة، أوِ الفتحه، أوِ الكسرة، أوِ السُّكُونِ في أواخرِ الكلمات.

والآخر: مقدَّرٌ في أواخرِ الألفاظِ المنتهية بألفٍ، أوِ واوٍ، أوِ ياءٍ في حالات تُذَكِّرُ في مواضعها.

ثمَّ إنَّ أنواعَ الإعرابِ أربعةٌ، هي: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجُرُّ، والجزْمُ، وبيانها هو:

- الرَّفْعُ:

وهو ممَّا يشترك فيه الاسمُ، والفعلُ المُضارعُ، كقوله تعالى: ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ الْبَلَّ وَالنَّهَارَ﴾ (النور: ٤٤)، فالفعل (يُقَلِّبُ) و(لفظ الجلالة) كلاهما مرفوع، وعلامة رفعهما الضَّمَّة الظَّاهرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ (البقرة: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه: ٢٠)، كُلُّ من (موسى) و(تَسْعَى) مرفوع، وعلامة رفعه ضَمَّة مقدَّرة على الألف؛ لتعذر نطقها.

– النَّصْبُ:

وهو ممّا يشترك فيه الاسم، والفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤٣)، فكلٌّ من (لِيُضَيِّعَ) و(إِيْمَانَكُمْ) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ﴾ (البقرة: ١٢٠)، والفعل (تَرْضَىٰ) منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف؛ لتعذر نطقها.

* * *

– الجَرْ:

وهو ممّا يختصّ بالأسماء، كقوله تعالى: ﴿يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (الروم: ٥).

فلفظة (يَنْصُرِ) مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ (الأعراف: ١١٧)، فلفظة (موسى) مجرورة بعلامة الجرّ، وهي الكسرة المقدّرة.

– الجَزْمُ:

وهو ما يختصّ بالأفعال، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ (يوسف: ٧٧)، فالفعل (يَسْرِقْ) مجزوم، وعلامة الجزم (السكون).

فالرّفْع يكون بالضّمّة، وهو ممّا يشترك فيه الأسماء والأفعال.

والنّصْب يكون بالفتحة، وهو ممّا يشترك فيه الأسماء والأفعال.

والجَرْ يكون بالكسرة، وهو من خصائص الأسماء.

والجَزْم يكون بالسكون، وهو من خصائص الأفعال.

وقد اصطلح على أنّ الضّمّة، والفتحة، والكسرة، والسكون علامات إعراب أصليّة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما ما ينوب عنها من علامات، فقد عُرِفَتْ بعلامات الإعراب الفرعية، وهي:

١- ما ينوب عن الضمة:

الألف في المثني.

والواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

وثبوت النون في الأفعال الخمسة.

٢- ما ينوب عن الفتحة:

الكسرة فيما جُمع بألف وتاء مزيديتين.

والياء في المثني، وجمع المذكر السالم.

والألف في الأسماء الستة.

وحذف النون في الأفعال الخمسة.

٣- ما ينوب عن الكسرة:

الفتحة في الاسم الذي لا يُنَوَّن (الممنوع من الصَّرف).

والياء في المثني، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

٤- ما ينوب عن السكون:

حذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر.

وحذف النون في الأفعال الخمسة.

* * *

النِّبَاةُ عَنْ الْحَرَكَاتِ فِي الْأَسْمَاءِ

القسم الأول:

نِيبَاةُ حَرْفٍ عَنْ حَرَكَةٍ، وَذَلِكَ فِي:

– الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ.

– الْمَثْنَى.

– جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.

* * *

القسم الثاني:

نِيبَاةُ حَرَكَةٍ عَنْ حَرَكَةٍ، وَذَلِكَ فِي:

● مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ.

● الْأِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

* * *

القسم الثالث:

النِّبَاةُ عَنْ الْحَرَكَاتِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ فِي:

● الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ.

● الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَعْتَلِّ الْآخِرِ.

* * *

وسنذكر – إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى – هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ فِي أَبْوَابِ سَبْعَةٍ:

- نِيَابَةُ حَرْفٍ عَنْ حَرَكَةٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ : الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ:

قال:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ	وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ، مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ
مَنْ ذَاكَ (ذُو) إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا	و (الْفَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
أَبٌ، أَخٌ، حَمٌّ، كَذَاكَ وَ (هَنْ)	وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ	وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ
وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا	لِيَاءٍ، كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

الأسماء الستة هي: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَهَنُوكَ، وَذُو مَالٍ^(١).
صدر ابن مالك حديثه بالإشارة إلى حُكْمِهَا الْإِعْرَابِيَّ، وهو أَنَّهَا تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ
النَّائِبَةِ عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَوَجْهِ الْإِعْرَابِ، فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ
بِالْأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ.

وأشار أيضاً في البيت الخامس إلى أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرَانِ، هما:

١ - أَنْ تَكُونَ مِضَافَةً:

فإذا لم تُضَفْ فَإِنَّهَا تُعْرَبُ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ
فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف: ٧٧)، وَ (أَخٌ) مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهَا الضَّمَّةُ
الظَّاهِرَةُ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مِضَافَةٍ.

٢ - أَنْ تَكُونَ مِضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

• ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾ (طه: ٤٢).

^(١) كثير من القدماء الذين يذكرون الأسماء الستة يمثلون لها مضافة، لأنَّ الإضافة شرط في إعرابها بهذه الحروف.
ينظر: المقتضب ٣٧٥/١، وعِلَلُ التَّنْثِيَةِ/٧٥.

- ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ﴾ (المؤمنون: ٤٥).
 - ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ (القصص: ٣٥).
- فالألفاظ: (أخوك، أخاه، بأخيك)، جاءت مضافةً إلى غير ياء المتكلم؛ فَأُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ.
- أما إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، فإنها تُعْرَبُ بحركات أصلية مقدّرة على ما قبل الياء يمنع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة، كقوله تعالى:

- ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ (يوسف: ٩٠).
 - ﴿وَأَعْفِرْ لِأَيِّ﴾ (الشعراء: ٨٦).
- فـ (أخي) مرفوعة، وعلامة رفعها ضمة مقدّرة على ما قبل الياء.
- وـ (أي) مجرورة، وعلامة جرّها كسرة مقدّرة على ما قبل الياء.
- وكذلك بقية الأسماء الستة ما عدا (ذو)، فإنها لا تُضاف إلى الضمائر.
- وهذان الشرطان اللذان افْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:
- وَشَرَطُ ذَا إِعْرَابٍ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا، كـ (جا أخو أهلك ذا اعتلا)
- وكأنه اكتفى بصيغة ما مثل به: (جاء أخو أهلك)، عن ذكر شرطين آخرين^(١)، هما:

١- أن تكون اللفظة مفردة.

فإذا تُنْيِتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابُ الْمُشْتَمِلِ، تُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَتُنْصَبُ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ، كقوله تعالى:

- ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ (الكهف: ٨٠).

^(١) لأنه توخى الإيجاز الذي ذكره في افتتاح أرجوزته.

- ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٢٧).
 - ﴿كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ (يوسف: ٦).
 - وإذا جُمعت أُعربت إعراب ذلك الجمع، كقوله تعالى:
 - ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنبياء: ٥٤).
 - ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ﴾ (التوبة: ٢٣).
 - ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: ١٣٣).
- فقد جُمع (أَبٌ) على (آباء)؛ فَأُعْرِبَ إعراب جمع التَّكْسِيرِ، وقد جاء في الآية الأولى مرفوعًا وعلامة رفعه الضَّمة، وفي الثانية منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالثة مجرورًا، وعلامة جرّه الكسرة.
- ٢- أن تكون اللفظة مُكَبَّرَةً:
- فإذا صُعِّرَتْ، أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة، نحو: جاءني أُبَيْكَ، ورَأَيْتُ أُبَيْكَ، واقتَدِ بِأُبَيْكَ.
- فالشَّرطان الأخيران - وإن لم يَذْكُرْهُمَا ابن مالك صراحةً - فكأنَّه أشار إليهما ممَّا مَثَّلَ به: (جاء أخو أبيض)، فكلُّ من لفظتي (أخو) و(أبيض) مفردة: لا مثناة ولا مجموعة، ومكبرة لا مصغرة.
- هذه هي الشُّروط العامَّة لإعراب الأسماء السِّتَّة بالحروف، وهنالك شرطان آخران، هما:
- ١- الشَّرط الخاصَّ بِـ (فَم)، وهو مفارقة الميم لآخر الكلمة، والاختصار على الفاء وَخَذَهَا مع حرف العلة بعد ذهاب الميم، ثمَّ إضافتها، وسيأتي إيضاح ذلك.
 - ٢- الشَّرط الخاصَّ بِـ (ذو)، وهو أن تكون بمعنى صاحب، وسيأتي بيانه.
- وشرع ابن مالك في البيت الثاني في ذِكْر الأسماء السِّتَّة، وهي على وفق ترتيب ورودها عنده على النَّحْوِ الآتي:

١- (ذو):

وقد اشترط بقوله: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، أي: أَنْ تكون بمعنى صاحب، و(ذو) هذه من الأسماء الملازمة للإضافة إلى أسماء الأجناس الظاهرة، فلا تُضَافُ إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الجُمَل، من ذلك قوله تعالى:

• ﴿وَكَانَ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥١).

• ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (القلم: ١٤).

• ﴿وَيُؤْتِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ (هود: ٣).

وتقييد هذا الاسم بمعنى (الصُحْبَة) هو تمييز له من (ذو) أُخْرَى تُسَمَّى (ذو الطَّائِيَّة)، وهي عند قبيلة طَيِّئ اسمٌ موصول بمعنى الذي، والمشهور بناؤها، ومن شواهدا قول سنان الطائي:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجْدِي وَيُشْرِي (ذو) حَفَرْتُ و(ذو) طَوَيْتُ

يريد: التي حَفَرْتُها، والتي طَوَيْتُها، ف(ذو) اسم موصول عائد على البئر، وهي مؤنثة.

٢- الفم - مثلث الفاء -:

واشترط بقوله:

..... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

مفارقة الميم، وبقاء الفاء وَحْدَهَا؛ ثم إضافتها لِتُعَرَّبَ بالحروف، نحو:
يَنْطِقُ فَوْكَ بِالْحِكْمَةِ، وَإِنَّ فَآكَ عَذْبُ الْقَوْلِ، وَتَجْرِي كَلِمَةُ الْحَقِّ عَلَى فَيْكَ.
أما إذا لم يُضَفْ، فَإِنَّ الميم لا تُفَارِقُهُ، ويُعَرَّبُ بالحركات الثلاث الأصلية، سواء أكان مضافاً أم غير مضافٍ^(١).

^(١) أما قول العجاج (خالط من سلمى خياشم وفا) فهو شاذ، لأنه أعرب (فا) بالحرف مع أنها غير مضافة في اللفظ إلى شيء، وشرط الإعراب بالحروف الإضافة، وقيل فيه أيضاً: خياشمها وفاها، وعلى عكس هذا الشذوذ قد ثبتت الميم في الإضافة في قول رؤبة: (يصبح ظمآن وفي البحر فمُهُ).... فالشاهد في البيت حيث أثبت الشاعر الميم في حال الإضافة، وقد ذكرت كتب النحو أنه أسلوب خاص بالشعر، إلا أن وروده في النثر يخالف ذلك، فقد جاء عنه رحمته الله تعالى (لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك).

٣-٤-٥: أب، أخ، حم:

وللعرب في إعراب هذه الأسماء ثلاث لهجات، هي:

الأولى: لهجة الإتمام:

أي: الإعراب بالحروف - وهي اللهجة المشهورة -، ومنها قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ (مريم: ٢٨)

﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (يوسف: ٨).

﴿ ارْجِعُوا إِلَيَّ أَيُّكُمْ ﴾ (يوسف: ٨١).

وقد عبّر ابن مالك عن هذه اللهجة بقوله: (أب، أخ، حم كذاك).

أي: إنها من الأسماء التي وُصِفَ إعرابها بالحروف، تُرْفَعُ بالواو، كما جاء في الآية الأولى: (أبوك)، وتُنْصَبُ بالالف، كما جاء في الآية الثانية: (أبانا)، وتُجَرُّ بالياء، كما في الآية الثالثة: (أييكم).

الثانية: لهجة القصر:

أي: ملازمة هذه الأسماء للألف مطلقاً، وتُعَرَّبُ بحركات مقدرة على الألف - وهي لهجة أقل استعمالاً من لهجة الإتمام - ومن شواهد هذه اللهجة قول الرّاجز العجلي:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فالشاهد في لزوم الألف في (أباهَا) الثالثة، وموضعها الجرّ بالإضافة، وعلامة

جرّها كسرة مقدرة على الألف، وعلى هذه اللهجة أيضاً حُمِلَ المثل المشهور:

مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالشَّاهد في لفظ (أخاك) أنَّه مبتدأ مؤخَّر مرفوع، وعلامةُ رفعه ضمَّة مقدَّرة على الألف، وهو مضاف، والكاف في محلِّ جرٍّ مضاف إليه، و(مُكرَّة) خبرٌ مُقدَّم، و(لَا بَطْل) لا: عاطفة، وبطلٌ: معطوف على: (مُكرَّة) ^(١).
الثَّالثة: لهجة النَّقص:

أي: تكون بحذف آخر الاسم وهو اللَّام، وإعرابه بحركات ظاهرة على (الباء، والحاء، والميم) مع كونه مضافًا، وهذه لهجةٌ نادرة، وعدَّ ابن مالك لهجةَ القَصْرِ أشهرَ من لهجةِ النَّقص، وذلك في قوله:

وفي أبٍ وتاليه ينذرُ وقصرها من نقصهنَّ أشهرُ

وفيه أنَّ النَّقصَ نادرٌ، وأنَّ القَصْرَ أشهرُ من النَّقص، ومن شواهد هذه اللهجة قول الشاعر الثَّقفي في (حم) منقوصة:

هي ما كنتي وتز. عُم أني لها حم

وكذا قول رؤبة:

بأبه اقتدى عدي في الكرمِ ومن يشابه أبه فما ظلم

فالشَّاهد استعمال (أب) منقوصًا، مجرورًا بالكسرة الظَّاهرة في البيت الأوَّل، ومنصوبًا بالفتحة الظَّاهرة في البيت الثَّاني، مع أنَّهما مضافان إلى ضمير الغائب.
٦- هُنَّ:

ومعناه كنايةٌ عن شيءٍ، وقيل: هو ما يُستقْبَحُ ذِكْرُهُ، وأشار ابن مالك إلى لهجتين في إعراب (هِن)، وذلك في قوله:

والنَّقصُ في هذا الأخير أحسنُ وهُنَّ.....

أي: إنَّ فيها لهجتين، هما:

(١) والإعراب على مذهب الكوفيين أنَّ (مُكره) مبتدأ و(أخاك) نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنَّهم لا يشترطون اعتماد الوصف إذا جاء مبتدأ على نفي أو شبهه، والمثل يُضرب للرجل الذي يضطر إلى عمل ما ليس من شأنه.

١- لهجة الإتمام:

يقال: هذا هُنُوهُ، ورَأَيْتُ هَنَاهُ، ولا تنظُرُ إلى هَنِيهِ.
فالألفاظ أُعْرِبَتْ بالحروف، رُفِعَتْ بالواو، وَنُصِبَتْ بالألف، وَجُرَتْ بالياء.
ومع كَوْن هذه اللَّهْجَة هي المشهورة في الأسماء السَّتَّة، إِلَّا أَنَّهَا قليلة الاستعمال في (هَن).

لهجة النقص:

ويُراد بالنَّقص -أيضًا- حَذْفُ لام الكلمة، أي: الواو^(١)، إذ الأصل: هَنُو، فتصبح بعد الحذف: (هَن)، على حَرْفَيْن، فَتُعْرَبُ بحركات ظاهرة على النُّون، وكأَنَّها الحرف الأخير من الكلمة، نحو: هذا هُنْكَ، ورَأَيْتُ هَنْكَ، ونَظَرْتُ إلى هَنِكَ.

ومن ذلك قوله عليه أفضل الصَّلَاة والسَّلَام: (مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنْ أَيْهِ وَلَا تَكُنُوا)، والشَّاهد في هذا القول هو أَنَّ اللَّفْظَ (هَن) اسم مجرور، وعلامة جَرِّه الكسرة الظَّاهرة، مع كَوْنِه مضافًا، أمَّا إِذَا اسْتَعْمِلَ (هَن) مِنْ غير إضافة، فهو على لهجة النَّقص بإجماع النُّحَاة.

ومجمل ما ذكره ابن مالك في هذه الأسماء، هو أَنَّ هذه الأسماء تُعْرَبُ بالحروف، بِشَرَطِ الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وَأَنَّ تكون مكبَّرة، ومفردة، فضلًا عن كون (ذي) بمعنى صاحب، وكذلك مفارقة الميم لِلْقَم.

أما إعرابها ففيه لهجات، وهي:

أولًا: ما فيه ثلاث لهجات: وهو: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، ففيها: الإتمام، والنَّقص، والقصر.

ثانيًا: ما فيه لهجتان، وهي: (هَن)، ففيها: الإتمام، والنَّقص.

ثالثًا: ما فيه لهجة واحدة، وهي: الإتمام، وتأتي في: (دُو) و (قَم).

(١) اختلف في تعيين الحرف الثالث: أ واو هو، أم هاء، أم نون.

تدريب - ٣ -

أَعْرِبْ ما تحته خطّ، أو ما هو محصور بين قوسين ممّا يأتي من الآيات الكريمة،
وأبيات الشعر على وفق ما درّست من قواعد الأسماء الستّة:

قال تعالى: ﴿كَذَبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ﴾ (الشعراء: ١٢٣).

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ﴾ (الرعد: ٦).

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوَافِقًا﴾ (يوسف: ٨٠).

وقال تعالى: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ (المؤمنون: ٢٤).

وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَتَّخِذُهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ (يوسف: ٧٨).

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْسَّالِكِينَ ﴿٧﴾ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ

أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا وَخَنُ عُصْبَةٍ إِنَّ أَنَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (يوسف ٧-٨).

قال الشعراء:

- | | |
|---|---|
| وودادٍ على الزَّمانِ وثيق | - يَا (أَخَا) النَّبْلِ وَالْوَفَاءِ الْعَرِيقِ |
| سَلُّوا عَنْ (أَخِيكَ) مِنَ الْوِلَادِ | - وَرَبِّ (أَخٍ) قَصِيٍّ الْعِرْقِ، فِيهِ |
| (أَبَا) وَاحِدًا أَغْنَاهُمْ بِالْمَنَاقِبِ | - (أَبُونَا أَبٌ) لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ |
| بِطَاعَةِ الْحَزْمِ وَعِصْيَانِ الْهَوَى | - قَدْ يُدْرِكُ الْحَازِمُ (ذُو الرَّأْيِ) الْمُنَى |
| وَلَكِنَّمَا (الْإِخْوَانُ) عِنْدَ الشَّدَائِدِ | - وَكُلُّ (أَخٍ) عِنْدَ الْهُوَيْنَى مُلَاطِفٌ |

* * *

المُثَنَّى

- نيابة حَرْفٍ عن حَرَكَةٍ :

البابُ الثاني : المُثَنَّى :

قال :

بالألفِ اَرْفَعِ المُثَنَّى وَ(كِلا)	إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا
(كَلْتَا) كَذَاكَ، اثنانِ واثنانِ	كـ(ابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الألفُ	جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

المُثَنَّى :

اسْمٌ دَالٌّ عَلَى اِثْنَيْنِ - اتَّفَقَا فِي الْوِزْنِ وَالْحُرُوفِ وَالْمَعْنَى - بزيادةٍ في آخرِهِ
-ألف ونون، أو ياء ونون- صالح للتجريد، وعطفٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ من دونِ اختلاف
المعنى، نحو: زيدان ورجلان، فَإِنَّهُمَا مُثَنِّيَانِ بزيادةٍ في آخِرِهِمَا، صالحةٌ لِحَذْفِهَا
منهُمَا، مع صلاحيةِ عطفِ المفردِ على مِثْلِهِ.

● ففي التجريد تقول: زَيْدٌ، وَرَجُلٌ.

● وفي العطف، تقول: زَيْدٌ وَزَيْدٌ، وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ.

ومن هذا نعرف أنَّ التَّنْيَةَ أسلوبٌ من أساليب الاختصار والإيجاز، وعدم التكرار.

- شروط التَّنْيَةِ :

للتَّنْيَةِ شروط لا بدّ من توافرها حتى يمكن تنْيَةُ الاسم، وهي ثمانية جَمَعَهَا بعضهم في بَيْتَيْنِ مَشْهُورَيْنِ هما :

وَمُفْرَدًا، مُنْكَرًا، مَارَكَّبًا	شَرْطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ: مُعْرَبًا
مُمَاثِلًا، لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ	مُؤَافِقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، لَهُ

وبيان هذه الشروط هو :

١ - الإعراب:

فلا يجوز تثنية الاسم المبني على الأصح، فأما صيغ المثنى بنوعيه من أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فقد وردت عن العرب بهذه الصيغ المعرّبة، مع أنّ مفرداتها مبنية، وهو أمر لا يُقاس عليه؛ لأنّها أسماء وُضعت للمثنى - وليست منه حقيقةً - وأُعرِبت بإعرابه، وفي هذا قال ابن جني: "إنّما هي أسماء موضوعة للتثنية مُخْتَرَعَةٌ لها، وليست بتثنية الواحد على حدّ "زيد وزيدان"، إلّا أنّها صيغت على صورة ما هو مُثْنًى على الحقيقة"^(١).

٢ - الإفراد:

فلا يجوز تثنية غير المفرد كالمثنى، والجمع الصحيح؛ لأنّ القياس يأبى تثنية الجمع، فالجمع يدلّ على الكثرة، والتثنية تدلّ على القِلّة، فهما مَعْنِيَان متدافعان، فلا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاءت تثنية جمع التكسير، واسم الجنس على تأويل الجماعتين، أو الفريقين، أو النوعين^(٢).

ولعلّ جواز ذلك عائد إلى أنّ تثنية المثنى والجمع الصحيح تؤدّي إلى إلحاق زيادتين لمَعْنِيَيْن في كلمة واحدة، ولم يردّ هذا، وقد أُمرَ عدم وروده في بعض جموع التكسير، واسم الجنس؛ لأنّها جاءت على صورة اللفظ الواحد الخالي من الزيادة.

٣ - التنكير:

فلا يجوز تثنية العلم الباقي على عِلْمِيَّتِهِ؛ لأنّ الأصل فيه أنّ يكون مسمّاه شخصاً واحداً معيّناً، فإذا تَنَيَّتْهُ، أو جمعتَه صار نكرةً، وذلك قولك: هَذَا زَيْدَانِ، وهؤلاء زَيْدُونَ، وإنّما صار نكرةً - وإن كان الواحد منه معرفةً -؛ لأنّك عندما تقول: زيدان، فقد أَخْرَجْتَهُ مُخْرَجَ اثْنَيْنِ من جماعة كل واحد فيهم زيد، كأنّك

^(١) علل التثنية لابن جني: ٧٦، بتحقيقنا.

^(٢) ورد في الحديث الشريف: (مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين) فتثنية غنم هنا، للدلالة على التنويع، ووجود مجموعتين متميزتين.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

قُلْتُ: هذان زيدان من الزَّيْدَيْنِ؛ ولذلك إذا أُرِدْتَ تعريفهما صَدَرَتْهُمَا بـ (أَلِ التَّعْرِيفِ)، فتقول: هذان الزَّيْدَانِ.

وقد عَقَّبَ ابن جَنِّي على صيغتي: (هذين، وهاتين، واللذين، واللتين)، فقال: " لا تصحُّ تشنيةُ شيءٍ منها؛ من قبل أنَّ التَّشْنِيَةَ لا تلحق إلا النكرة؛ وذلك أنَّ المعرفة لا تصحُّ تشنيتهما؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ حَدَّ المعرفة هو: ما خَصَّ الواحدَ من جنسه، ولم يَشْعُرْ في أمته، فإذا شُورِكَ فقد خرج من أن يكون عَلَمًا معروفًا، وصار مشتركًا شائعًا، فإذا كان الأمر كذلك، فلا تصحُّ التَّشْنِيَةُ إِذَا إِلَّا فِي التَّكَرَّاتِ"^(١).

٤ - عدم التركيب:

فلا يجوز تشنية المركب الإسنادي - اتفاقاً -، نحو: جاد الحقُّ، وكذا المركب تركيباً مزجياً، نحو: سيويه، وبعليك على الأصحَّ^(٢). فإذا أُريدَ تشنيتهما صُدِّرا بـ (ذَوَا، أَوْ ذَوَاتَا) في حالة الرَّفْع، و(ذَوِي، أَوْ ذَوَاتِي) في حالتي النَّصْبِ والْجَرِّ. تقول: جاء ذَوَا جَادِ الْحَقِّ، ورَأَيْتُ ذَوِي جَادِ الْحَقِّ، ومررتُ بِذَوِي جَادِ الْحَقِّ. وتقول: هناك ذَوَاتَا بَعْلِكَ، وَرُزْتُ ذَوَاتِي بَعْلِكَ، وَنَزَلْتُ بِذَوَاتِي بَعْلِكَ.

أما المركب الإضافي فَيُشْنَى صدرُهُ الْأَوَّلُ، ويُضَافُ إِلَى عَجْزِهِ، تقول: هذان عَبْدَا اللَّهِ، وَسَمِعْتُ عَبْدَا اللَّهِ، وَأَصْغَيْتُ إِلَى عَبْدَا اللَّهِ.

٥ - اتفاق اللفظين:

أي: أن يكون لهُ لفظٌ آخَرُ مُوَافِقٌ لهُ فِي صِيغَتِهِ وَمَعْنَاهُ، نحو: كتاب، وكتاب، أما إطلاق (الأبوين) لتشنية الأب والأم، فهو من باب التَّغْلِيْبِ.

^(١) عِلَلُ التَّشْنِيَةِ: ٧٥.

^(٢) هناك مَنْ يَجِيزُ تشنيةَ المركبِ المَزْجِيِّ، كالمبرّد في المقتضب: ٣١/٤، إذ قال: "وتشنى وتجمع، فنقول في اسم رجل عَمْرُوِيَه: عَمْرُوِيَهان، وعَمْرُوِيَهُونَ".

٦- اتَّفَاقُ الْمَعْنَى:

أي: أن تُوجِيَّ الكلمتان المراد تشبيهُهما بدلالة واحدة حقيقيَّة، فلا يجوز تشبيه لفظَين إحداهما تُوجِي بدلالة على سبيل الحقيقة، والأُخْرَى تُوجِي بالدَّلالة نفسها على سبيل الاشتراك، أو أنَّ إحداهما تُوجِي بالدَّلالة على سبيل الحقيقة، والأُخْرَى تُوجِي بالدَّلالة نفسها على سبيل المجاز، فلا يجوز قولك: العينان، وتريد بإحداهما العين الباصرة، وبالأُخْرَى العين الجارية، ولا يجوز قولك: الأسدان، وتريد بأحداهما الحيوان المعروف، وبالأخر الرَّجُل الشُّجاع .

أمَّا قولهم: القلمُ أحدُ اللِّسانين، فلا يُقاس عليه، ويُقْتَصَرُ في مثله على السَّماع، وبالأُخْرَى هو خارج عن حَدِّ المثنى، وبذلك يكون من المُلْحَق به.

٧- المماثل في الوجود:

أي: لا تقع التَّشْبِيه على الألفاظ التي لا يكون لها ثانٍ في هذا الوجود، أمَّا قولهم: (القَمَران)، للشمس والقمر، فَمِنْ باب التَّغْلِيْب، فَإِنْ وُجِدَ قَمَرٌ آخَرُ في هذا الكون، أو شمس أُخْرَى غير هذه الشمس، جازت تشبيهُهما قياسًا.

٨- إِلَّا يُسْتَعْنَى بِتَشْبِيهِ غَيْرِهِ عَنْ تَشْبِيهِهِ:

أي: عدم وجود تشبيه أُخْرَى تُغْنِي عَنْهُ، فَإِنْ وُجِدَتْ فلا تجوز التَّشْبِيه، نحو: عدم تشبيه كلمتي (سواء) و (بعض) ؛ لأنَّهُم اسْتَعْنَوْا عَنْهُمَا بِتَشْبِيهِ (سَيِّ) و (جُرْءٍ) فقالوا: سَيَّان، وجرَّان.

• إغراب المُثْنَى، قال:

بِالْأَلْفِ ارْزُقِ الْمُثْنَى وَكِلَا

.....

.....

جَرًّا وَنَصَبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ

تُعَرَّبُ الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَاةُ بَوَجْهَيْنِ:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الأول: أَنَّهَا تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْفُوعَةً لَحَقَّتْهَا أَلْفٌ وَنُونٌ، وَإِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً أَوْ مَجْرُورَةً، لَحَقَّتْهَا -بدلاً من الألف- ياءٌ ونونٌ، وتكون النون مكسورة، وما قبل الألف أو الياء يكون مفتوحاً؛ للتمييز بين التثنية وجمع المذكر السالم. وهذه اللهجة المشهورة هي التي أشار إليها ابن مالك في منظومته، ومن شواهد حالة الرفع، قوله تعالى:

• ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ (فاطر: ١٢).

• ﴿إِذْ يَنْفَلِقَتِ الْمَتَفَيَّانِ﴾ (ق: ١٧).

ومن شواهد حالة النصب قوله تعالى:

• ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ (الذاريات: ٤٩).

• ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (يوسف: ١٠٠).

ومن شواهد حالة الجرّ قوله تعالى:

• ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَنَواتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (فصلت: ١٢).

• ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ (الرحمن: ١٧).

والآخر: أَنَّهَا تُعْرَبُ إِعْرَابَ الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ، أي:

لُزُومُ الْمُثَنَّى، وَالْمُلْحَقُ بِهِ الْأَلْفُ مُطْلَقًا - رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَرًّا - وَيُعْرَبُ بِحَرَكَاتِ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، وَهِيَ لَهْجَةٌ لَيْسَتْ بِالْمَشْهُورَةِ، تُسَبِّتُ إِلَى قَبِيلَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَقِبَائِلَ أُخْرَى، وَمِنْ شَوَاهِدِهَا:

• أَحَدُ الْأَوَاجِهِ الَّتِي خُرِّجَ عَلَيْهَا إِعْرَابُ قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ﴾ (طه: ٦٣).

• وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ ضَبَّةٍ:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا

- وقول المتلمس:

فَأُطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

- وقول هُوَيْرِ الحارثي:

تَزَوَّدَ مَا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً دَعْتُهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمُ

فالشاهد في الألفاظ: (العينان، لنابه، أذناه)، إذ لزمتهما الألف، مع أن مواضعها النَّصْبُ، والجُرْ.

المُلْحَقُ بِالمَثْنَى:

نقل ابن مالك الألفاظ التي استقرأها النُّحَاة، وقد نابت عن المثنى، وأُغْرِبَتْ إِعْرَابُهُ، مع أنَّها ليست منه حقيقة؛ بسبب فَقْدِهَا لِأَحَدِ شُرُوطِ المَثْنَى، والألفاظ هي:

١ - كِلَا وَكِلْتَا:

وهما اسمان ملازمان للإضافة، لفظُهما مفرد، ومعناها مُثْنَيٌّ^(١)، وقد ذكر ابن مالك شرطَ إلحاقها، وإِعْرَابُهَا إِعْرَابَ المَثْنَى، وهو أن تُضَافَ إلى ضمير، قال:

..... وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

كِلْتَا كَذَاكَ

- ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلْعَنُ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣).
- وتقول: رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا.
- ومررتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا.

^(١) أي: لهما حظٌّ من الإفراد، وحظٌّ من التَّنْبِيْةِ؛ ولذلك أُجِيزَ الإخبارُ عنهما بما يحمل ضمير المفرد باعتبار اللفظ، ومنه ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ مَاتَتْ أَمْلَهُمَا﴾ فأخبر عنها بآتٍ؛ لأنه روعي فيها اللفظ، وكذلك أُجِيزَ الإخبارُ عنها بما يحمل ضمير المثنى باعتبار معناها، نحو: (كِلا البستانين أثمرتا)..

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدّرة على الألف رُفْعًا، ونَصْبًا،
وجَرًّا، أي: حُمِلَا على إعراب الاسم المقصور، ولا يكونان في هذه الحالة للتوكيد،
بل يُعْرَبان بحسب الموقع مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا
الْجِنِّيْنِ ءَأَنَتَ أُكْهَمَآ﴾ (الكهف: ٣٣)، فتقول:

سافر كلا المجتهدين، وأكرمْتُ كلا المجتهدين، ومررتُ بكِلا المجتهدين.

٢ - اثنان (للمذكر)، واثنان (للمؤنث)، اثنان واثنان:

اسمان جاءا على صورة المثنى، وليسا منه حقيقة؛ لأنهما غير صالحين للتجرّد
من علامة المثنى، فلم يُسمَعْ (اثنان)، أي: ليس لهما مفردٌ، ومع ذلك أعربا إعراب
المثنى مطلقاً بغير شرط - كما هي الحال في كلا - ولذلك شبّههما ابن مالك
بـ(ابنَيْنِ وابْنَتَيْنِ)، أي: بما هو مُثنًى حقيقة، فقال:

..... اثنان واثنان ك (ابنَيْنِ وابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

يُريد: يجريان مجزاهما في الإعراب، من دون شرط يُذكر.

وهاتان اللَّفْظَتَانِ (اثنان واثنان) مُلَحَقَتَانِ بإعراب المُثنًى، سواء أكانتا مُفْرَدَتَيْنِ
أم مُرَكَّبَتَيْنِ مع العشرة، ومن شواهدهما القرآنيّة:

• قال تعالى: ﴿شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ (المائدة: ١٠٦).

• وقال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ (يس: ١٤).

• وقال تعالى: ﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عِمْنًا﴾ (البقرة: ٦٠).

• وقال تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (المائدة: ١٢).

وتُزَاد على هذه الألفاظ الملحقة ألفاظٌ أُخَرُ، أشار إليها ابن مالك في

مواضع أُخَر، وهي:

أ - ما وُضِعَ للمثنى من أسماء الإشارة، نحو: هذان، وهاتان.

ب- ما وُضِعَ للمثنى من الأسماء الموصولة، نحو: اللذان، واللّتان، ومن شواهدهما :

- قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَصَمَانِ أَحْضَمُوا﴾ (الحج: ١٩).
- وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْحَلَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧)
- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ (النساء: ١٦).
- وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: ٢٩).

٣- ما سُمِّيَ به من المثنى:

نحو: بدران، وحمدان، ومروان، وحسنين، ومحمدين.
فهذه كلمات مثناة في ألفاظها، ومفردة في معانيها؛ ولهذا فهي ليست مثناة حقيقةً.

وفي إعراب هذه الألفاظ وجهان:

أولهما: ولعله أضعفُهما - أن يُعامل الاسم معاملة المثنى، وهو وَجْهٌ - على الرغم من قياسيته - يؤدي إلى تغيير الأسماء عما وُضِعَتْ عليه.
وثانيهما: أن يبقى الاسم على ما وُضِعَ عليه، ويُعَرَّبَ بحركات ظاهرة على النون إعراب ما لا يَنْصَرِفُ، وهذا الوجه هو الأشهرُ، والأحسنُ^(١).

* * *

فوائد:

١- نون المثنى والمُلْحَق به مكسورة، وقد جاء فَتْحُهَا لَهْجَةً، وكذلك ضَمُّهَا.

وقد أشار إليها ابن مالك بعد ذِكر فَتْحِ نون جمع المذكر السالم، فقال:

(١) المقتضب ٣٦/٤.

وَنُونٌ مَا تُنِّي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

يريد أن المشهور في نونه الكسر، بعكس نون جمع المذكر السالم التي حُقِّها
الفتح، ومن شواهد اللهجة المشهورة - أي: الكسر - قوله تعالى:

- ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (المائدة: ٢٣).

- ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ (الزخرف: ٣١).

والشاهد في هاتين الآيتين كسر النون: (رجلان، و القريتين).

- ومن شواهد فتح النون قول حميد بن ثور:

على أخوذيين استقلت عشيّةً فما هي إلا لمحةً وتغيّب

والشاهد فيه فتح نون (أخوذيين)، وهي لهجة منسوبة إلى بني أسد.

ومنها القول المذكور سابقاً:

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخرين أشبهها ظبياننا

فالشاهد فيه فتح نون التثنية في (العينانا)، على لهجة من يلزم المثني الألف،
وفي البيت تلفيق من لهجتين؛ لأنه أجرى (العينانا) على هذه اللهجة، وأجرى
(منخرين) على اللهجة المشهورة، و(ظبيان) اسم رجل.

- ومن شواهد ضمّ (النون):

ما رواه ابن جني من نحو قولهم: (الزيدان) و(العمران)، بضمّ النون فيهما،
وعقب عليهما بقوله: "وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه" ^(١).

٢- إذا أضيف المثنى حذفت نونه، وهو حذف لازم، ومنه قوله تعالى:

- ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (المسد: ١).

^(١) علل التثنية ٨٨، وينظر: شرح المفصل ١٤٣/٤.

- ﴿وَأَبْيَضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ (يوسف: ٨٥).

- ﴿يَصْنَعِي السَّجْنَ﴾ (يوسف: ٤١).

وقد تُحذف النون للتخفيف، كما في قول الأخطل:

أَبْنِي كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا
أراد: (اللَّذانِ)، فحذف النون؛ لمراعاة الوزن، ولعلها هُجَّة.

٣- تنبيه المحذوف الآخر (اللام)، وهو على قسمين وله حُكمان:

أ- إن رُدَّ إليه المحذوف عند الإضافة، رُدَّ إليه أيضًا عند التَّثنية، نحو: أبٍ، أخٍ، تقول في تثنيتهما: أبوان، وأخوان؛ لأنك تقول في الإضافة: أبوك، وأخوك.

ب- وإن لم يُرَدَّ إليه المحذوف عند الإضافة، فَإِنَّهُ يُرَدُّ إليه عند التَّثنية، بل يُثَنَّى على لفظه، فتقول في تثنية (يدٍ)، و(دمٍ): يدان، و دَمان، لأنك تقول في الإضافة: يَدُكَ، ودَمُكَ، وما خالف هذا يُحْمَلُ على القلَّة والشُّذوذ.

٤- تنبيه المقصور، والممدود، والمنقوص:

● تنبيه المقصور:

أ- إن كان ثَلَاثِيًّا رُدَّتْ أَلْفُهُ إِلَى أَصْلِهَا الْوَائِي، أَوْ الْيَائِي، ثُمَّ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ، نحو: عصا: عَصَوَان، وفتي: فَتَيَان.

ب- إن كان فوق الثَّلَاثِيِّ قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ، نحو: مصطفى: مصطفىان، ومستشفى: مستشفىان.

● تنبيه الممدود:

أ- إن كانت الهمزة أصلية بقيت على حالها، وتلحقه علامة التَّثْنِيَةِ، نحو: قُرَاء: قُرَاءَان، ووضَاء: وُضَاءَان^(١).

^(١) القراء: الناسك المتعبَّد، والوضاء: الحسن الجميل .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- وإن كانت الهمزة للتأنيث قُلِبَتْ واوًا، نحو: حسناء: حسناوان، وصحراء: صحراوان.

ت- وإن كانت الهمزة مُبْدَلَةً من واو أو ياء جاز فيها الوجهان: بقاؤها على حالها، أو قلبها، نحو: كساء: كساءان، وكساوان. وبناء: بناءان، وبنائوان.

- تشية المنقوص والمُنزَل منزلة الصحيح:

أ- يُنَوِّنُ المنقوص بزيادة الألف والتُّون، أو الياء والتُّون فحسب، تقول في القاضي: القاضيان، فإن كان محذوف الياء، نحو: (قاضٍ، وداعٍ)، رُدَّتْ إليه في التَّشْيَةِ، تقول: قاضيان، وداعيان.

ب- وكذا العمل في المنزل منزلة الصحيح، نحو: ظيٍّ، ودَلُوٍّ، تقول: ظَبَّيان، ودَلَّوان، أي: بزيادة علامة التَّشْيَةِ فحسب.

* * *

تدريب - ٤ -

س ١ / فيما يأتي شواهد للألفاظ المشابة، حدّد موضع الشاهد، وأعرّبه، من النصوص الآتية:

قال تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ (الأحزاب: ٤)

وقال تعالى: ﴿ يَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَانًا ﴾ (البقرة: ٨٣)

وقال تعالى: ﴿ فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ (الأعراف: ١٦٠)

وقال تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾ (فصلت: ٢٩)

- (الدُّنْيَا يَوْمَانِ: يَوْمٌ فَرَحٍ، وَيَوْمٌ هَمٍّ، وَكِلَاهُمَا زَائِلٌ)
- نِعَمَتَانِ مَعْبُودٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ، وَالْفَرَاغُ.
- مِنَ الْكِبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالدِّيهِ.
- قَصَمَ ظَهْرِي رَجُلَانِ: جَاهِلٌ مُتَنَسِّكٌ، وَعَالَمٌ مُتَهَنِّكٌ.

يظَنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا	- وقد يجمعُ الله الشَّيْئَيْنِ بعدما
وَأُخْرَى يُعَاصِيهَا الْفَتَى وَيُطِيعُهَا	- لِكُلِّ امْرِئٍ نَفْسَانِ: نَفْسٌ كَرِيمَةٌ
وَبِرٌّ ذَوِي الْقُرْبَى وَبِرٌّ الْأَبَاعِدِ	- عَلَيْكَ بِرٌّ الْوَالِدَيْنِ كِلَيْهِمَا
فَالنَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ	- يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقِدَّانُ

* * *

س ٢ / ثنّ الألفاظ الآتية، وادكّر قواعد تشينتها:

مهندس، و محامٍ، و فتى، و دُعَاء، و مُسْتَشْفَى.

* * *

جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمُ

- نيابة حَرْفٍ عن حَرَكَةٍ :

الباب الثالثُ: جَمْعُ المَذْكُورِ السَّالِمُ :

قال:

وَأَرْفَعُ بِوَإٍ وَبِإٍ أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ	سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ، وَمُذْنِبٍ)
وَشَبِهَ ذَيْنِ وَبِهِ عَشْرُونَا	وَبَائُهُ أُلْحَقَ، وَالْأَهْلُونَا
أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلَيُونَا	وَأَرْضُونَ شَدَّ، وَالسَّنُونَا
وَبَائُهُ، وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ	ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ	فَأَفْتَحَ، وَقَلَّ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقَ

جَمْعُ المَذْكُورِ السَّالِمُ:

يُراد به ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، وكان صالحاً للتجريد، مع عدم تغيير بناء مفردهِ^(١)؛ وهذا هو السبب في تسميته بالجمع السَّالِم ؛ ليختلف عن الجمع المُكسَّر الذي تتغيَّر فيه صورهُ المفرد، ويُسمَّى أيضاً بالجمع الَّذي على حَدِّ التَّثْنِيَةِ، أي: الجمعُ الذي يَسَلِّمُ فيه بناءُ الواحد، كما يَسَلِّمُ في التَّثْنِيَةِ، ولا يتغيَّر نظْمُه عَمَّا كان في الإفراد، ويُسمَّى أيضاً بالجمع الصحيح، وكلَّ هذه إشارات إلى سَلَامَةِ بناء مفردهِ، أمَّا الزيادة المُشار إليها، فهي حروف الإعراب: الواو والتَّون، أو الياء والتَّون.

- شروط ما يُجْمَعُ هذا الجمعُ:

أشار ابنُ مالك إلى ما يُجمع هذا الجمعُ بقوله: (..... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ) أي: هو قسمان: عِلْمٌ، ومثله بِ (عَامِرٍ)، وَصِفَةٌ، ومثَّلها بِ (مُذْنِبٍ)، والشروط التي يجبُ أن تتوافَرَ في هذين القسمين هي:

^(١) يُستثنى من ذلك المقصور والمنقوص إذا جُمع بهذا الجمع.

١ - العَلَم:

وشرطه أَنْ يكون عِلْمًا لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ، خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَمِنْ التَّرْكِيبِ الإِسْنَادِيِّ، أَوْ الْمَرْجِيّ، نَحْو: عامر، وسعيد، فكلّ منهما قد توافرت فيه الشروط المذكورة.

فلا يُجْمَعُ هذا الجمع رَجُلٌ^(١) وإنسان؛ لأنّهما ليسا بعلمين.
ولا سُعاد وفاطمة؛ لأنّهما ليستا بعلمين لِمَذْكُرٍ.
ولا لاحق (عَلَمٌ لِقَرْس)؛ لأنّهُ عِلْمٌ لِعَيرٍ عَاقِلٍ.
ولا حَمْزَة؛ لأنّهُ عِلْمٌ لَيْسَ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ.
ولا تَأَبَّطَ شَرًّا؛ لأنّهُ عِلْمٌ مُرَكَّبٌ تركيب إسناد.
ولا سيبويه؛ لأنّهُ عِلْمٌ مُرَكَّبٌ تركيب مَرْجٍ^(٢)، وتُجمَعُ الألفاظ المُركَّبة بتصديرها بكلمة (ذَوُو) في حالة الرِّفْع، و(ذَوِي) في حالتي النَّصْب والجرّ.
أما المركَّب الإضافي نَحْو: عبد الله، فيُجمَعُ صدره الأوّل، ويُضاف إلى عجزه، فيقال: عَبْدُو اللهِ، وَعَبْدِي اللهُ.

٢ - الصِّفَة:

وشرطها أَنْ تكون صِفَةً لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ خَالِيَةً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، صَالِحَةً لِقَبُولِهَا، دَالَّةً عَلَى التَّفْضِيلِ، لَيْسَتْ مِنْ بَابِ (أَفْعَل) مَذْكُرٍ (فَعْلَاء)، نَحْو: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءٌ، وَلَا مِنْ بَابِ (فَعْلَان) مَذْكُرٍ (فَعْلَى)، نَحْو: عَطْشَانٌ وَعَطْشَى، وَلَا يَمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُوتُ مِنَ الصِّفَاتِ، نَحْو: صَبُورٌ، وَجَرِيحٌ.

فلا يَصِحُّ هذا الجمع في نَحْو:

- حائض وطامث؛ لأنّهما للمؤنّث خاصّة.
- ولا ضامر وسريع؛ لأنّهما لمذكّر غير عاقل^(٣).

(١) إذا صَغُرَ رجلٌ جاز جمعه بهذا الجمع، فتقول: رُجُلُونَ، لأنّ التّصغير يقوم مقام الصّفة.

(٢) أجاز المبرّد جمعه (المقتضب ٣١/٤).

(٣) إذا أجزيا على غير العاقل.

- ولا علامة ونسابة؛ لعدم خلّوهما من تاء التّأنيث.
- ولا أحمر وأسود؛ لأنّ مُؤنّثيهما حمراء وسوداء.
- ولا عطشان وسكران؛ لأنّ مُؤنّثيهما عَطْشَى، وسَكْرَى.
- ولا صبور وجريح؛ لأنّهما ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

وممّا استوفى هذه الشروط قال فيه :

وارفَع بواوٍ، وبيا اجْرُزْ وانصِبِ سالمَ جَمْعٍ

- أي: ما جُمع هذا الجُمع يُرْفَع بالواو نيابةً عن الضمّة، ويُنصَب ويُجرّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة، والكسرة.

* * *

- ما يُلحق بجمع المذكّر السّالم، قال:

وبأبؤه أُلْحِقَ، والأَهْلُونَا	 وبه عِشْرُونَا
وأَرْضُون شَدَّ، والسَّنُونَا	أُولُو، وعَالَمُون، عَلِيُونَا
ذَا الْبَابُ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ	وبأبؤه، ومِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ

أشار ابن مالك في هذه الأبيات إلى الألفاظ التي أجراها العرب مجرى جَمْعِ المذكّر السّالم، مع أنّها ليست مِنْهُ حقيقةً؛ لأنّها لم تستوفِ شروطه؛ ولعدم الاستيفاء هذا جعلوها ممّا حُمِلَ على هذا الجمع.

وهي على أقسام أربعة:

الأول: أسماء الجُموع:

وهي كلمات مسموعة عن العرب تدلّ على معنَى الجمع، وليس لها مفردٌ من ألفاظها، نحو:

أ- عِشْرُون وبابه:

أي: (عشرون، وثلاثون، وأربعون. تسعون)، وتُسمّى بألفاظ العُشود، فهي ليست بجمع حقيقةً؛ لِعَدم وجود مفرد لها من ألفاظها، ولا من معناها،

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

بخلاف جمع المذكر السبالم الذي له واحد، والمُراد بـ (بابه) نظائره من ألفاظ العُقود التي تأتي بعده إلى التسعين، وقد ورد إعرابها إعراب جمع مذكر سالم، أي: إنها تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بالياء، ومنه ما ورد في الآيات الكريمة الآتية:

- قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ (الأنفال: ٦٥).

- قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢).

- قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ (المجادلة: ٤).

فـ(عشرون) مرفوعة، وعلامة رفعها الواو، و(ثلاثين) منصوبة، وعلامة نصبها الياء، و(ستين) مجرورة، وعلامة جرّها الياء.

ب- أولو:

بمعنى أصحاب، فهو اسمٌ يدلّ على معنى الجمع، ولا مفرد له من لفظه، وله مفرد من معناه، وهو (ذو) بمعنى صاحب، ومنه قوله تعالى:

- ﴿وَلَا يَأْتِلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ (النور: ٢٢).

- ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف: ١١١).

فـ(أولو) جاءت في الآية الأولى مرفوعةً، وعلامة رفعها الواو، وكذلك جاءت منصوبةً، وعلامة نصبها الياء، أما في الآية الثانية فقد جاءت مجرورةً، وعلامة جرّها الياء.

ت- عَالَمُونَ (بفتح اللام):

وهي ليست بجمع حقيقة مع وجود المفرد (عالم) بفتح اللام، إذ قالوا: ليس الْعَالَمُونَ جمع عالم؛ لأنّ العالم عام في دلالته، يُطْلَقُ على كُلِّ مجموع مُتَّحَانِسٍ، عَقْلٌ أَمْ لَمْ يَعْقِلْ، أما (العالمون) فهي صيغة خاصّة بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعًا للعالم، فهو اسمٌ جمع، وليس بجمع حقيقة، وقيل: إنّ الْعَالَمِينَ جمع عالم من باب التغليب، وهو ليس بجمع مذكرٍ سالم حقيقة؛ لأنّه ليس علمًا ولا صفةً، فهو مُلْحَقٌ بإعراب هذا الجمع، ومنه قوله تعالى:

- ﴿وَلَهُ نَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٩٢).
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (العنكبوت: ٦).

الثاني: جموعٌ تصحيح لم تستوفِ الشروط:

ويُراد بها الألفاظ التي جُمِعَتْ هذا الجمع، وسَلِمَتْ فيها صيغة المفرد، إلا أنّها فقدتْ شَرْطاً من شروط جمع المذكّر السّالم؛ ولذلك لم تُعَدَّ مِنْهُ حقيقةً، فَجُعِلَتْ من الملحق به، وهي:

أ- أَهْلُونَ:

ومفردُهُ (أَهْلٌ)^(١) وجمعه سالم، غير أنّه ليس عَلمًا ولا صِفةً، بل هو اسمٌ لخاصّة الشيء الذي يُنسَبُ إليه، كـ (أهل الرَّجُل): لأمّراته وعياله، وأهل الإسلام لِمَنْ يَدِينُ به ويتمسك بتعاليمه، وأهل القرآن لِمَنْ يقرؤه ويقوم بحقوقه؛ ولذا فهو مُلْحَقٌ، وليس من جمع المذكّر السّالم حقيقةً، ومنه:

- قوله تعالى: ﴿سَخَّطْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ (الفتح: ١١).
- وقول الشّاعر:

وما المالُ والأهلون إلا ودائعُ ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ

ب- وأهلون:

ومفردُهُ (وَاهِلٌ)، بمعنى المطر الشّدِيد الضّخْم القطر، فهو ليس عَلمًا ولا صِفةً؛ ولأنّه لغير العاقل أيضاً، ومنه قول الشّاعر:

وأصبحت المذاهبُ قد أذاعتُ بها الإِصْصَارَ بَعْدَ الوَاهِلِينَا

الثالث: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، وما ألْحِقَ به:

وألفاظ هذا القسم على نوعين:

(١) وقد جاء جمعه على (أهال) أيضاً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- ما استوفى الشُّروط، ولكن سُمِّيَ به، أي: هو جَمْعُ مُسَمَّى به، مثل: زيدون، وعبدون.

ب- ما كان اسماً مفرداً جاء على وزن الجمع:

ومثّل له ابنُ مالك بقوله: (عَلْيُونَا)، وهو اسم لأعلى الجنة - كما قيل -، فهو لغير العاقل، ومنه، قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَفِي عِلْيَيْنَ ﴿١٨﴾ وَمَا أَذْرَكَ مَا عِلْيُونَ﴾ (المطففين: ١٨-١٩).

الرَّابِع: ما تغيّر فيه بناء الواحد:

ويُراد به الجموع التي تغيّرت فيها صورة المفرد، وشرطُ جمع المذكر السالم أن يسلمَ فيه بناء الواحد، ومع ذلك أجراها العرب مجزئاً الجمع السالم، وعُدَّتْ ممَّا ألحقَ به، ومنه:

أ- أَرْضُون (بفتح الرَّاء):

ومفرده (أرض) بسكون الرَّاء، وقد وصف ابنُ مالك هذا الجمع بالشُّذوذ، وشذوده من جهتين:

١- هو جمع ليس بالصَّحيح، فقد تغيّرت صورة المفرد بتغيّر حركة الرَّاء، فهي في المفرد ساكنة، وفي الجمع متحرّكة.

٢- إنَّ مفردَهُ (أرض) مؤنَّث، بدليل تصغيره على (أَرِيضَة)، فظهرت تاء التَّأنيث في هذه الصّيغة، وشرطُ إعراب جمع المذكر السالم أن يكون مفردُهُ مذكراً؛ ولهذا وذاك لم يُعدَّ هذا الجمع من المذكر السالم، على الرّغم من إعرابه بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، بل عُدَّ من المُلحَق به. ومن شواهد قول الشاعر:

لقد ضجّت الأَرْضُون إذ قام من بني هَدَادٍ خطيبٌ فوق أعوادٍ منبرٍ

ب- سَنُون (بِكَسْرِ السَّيْنِ):

ومفردُهُ (سَنَةٌ بَفَتْحِ السَّيْنِ)، وَلَهَا من الشُّذُوذِ ما ذُكِرَ في أَرْضَيْنِ من التَّغْيِيرِ والمفرد المؤنَّث؛ ولهذا فهو ليس من هذا الجَمْعِ حَقِيقَةً، وَعُدَّ من المُلْحَقِ بِهِ، ومنه قوله تعالى:

• ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيْنِ وَالْحِسَابِ﴾ (يونس: ٥).

• ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيْنِ﴾ (الأعراف: ١٣٠).

وهناك ألفاظ أخرى أُلْحِقَتْ بِإِعْرَابِ جَمْعِ المذكَر السَّالِمِ، مِمَّا يماثل لفظه (سَنَةٌ)، وقد اصْطَلَحَ عليها ابن مالك بِـ (باب سَنَةٌ): وهو كلَّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوِّضَ عَنْهَا بِـ (هَاءِ التَّأْنِيثِ)، وَلَمْ يُسَمَّعْ لَهُ جَمْعٌ تَكْسِيرِ يُعَرَّبُ مَعَهُ بالحركات.

فأَصْلُ (سَنَةٌ)، (سَنَّةٌ) بالهاء، أَوْ (سَنَوٌ) بالواو، حُذِفَتْ لَامُ الكلمة، وَعُوِّضَ عَنْهَا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، وَقَدْ قالوا في الجَمْعِ: سَنَهَاتٌ، وَسَنَوَاتٌ. ومن باب سَنَةٌ:

أ- ثُبَّةٌ: جمعها ثُبُونٌ وَثُبَيْنٌ، بِمَعْنَى: الجماعة، ومنه قول زهير:

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى ثُبَّةٍ كِرَامٍ نَشَاوِي وَاجِدِينَ: لِمَا نَشَأُ وَأَصْلُهَا (ثُبُّو) أَوْ (ثُبِّي)، وَجمعها ثُبُونٌ، وَثُبَاتٌ^(١)، فَحُكِمَ ثُبَّةٌ هُوَ حُكْمُ سَنَةٍ؛ لِحُذْفِ اللَّامِ من المفرد، وتعويضها بهاء التَّأْنِيثِ.

ب- عِزَّةٌ: جمعها عِزُّونٌ، وَعِزِينَ، بِمَعْنَى: الفِرْقَةُ، ومنه:

قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (المعارج: ٣٧).

وكذلك قول عبيد بن الأبرص:

فجاءوا يُهَرَّغُونَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عَزِينَا

^(١) وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿فَأَنفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ (النساء: ٧١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وأصلُ (عِزَّةٍ) عِزِّيٌّ، فالهاء عِوُضٌ من الياء المحذوفة، ثمَّ جُمِعَتْ جَمْعَ سَلَامَةٍ على عِزِّ قِياس، فحُكِّمَها حُكْمُ سَنَةِ في الحذف والعِوُض.

ت - عِضَّةٌ: وجمعها عِضُونٌ، وعِضِيْنٌ:

ومِنْهُ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر: ٩١).

وأصلُ (عِضَّةٍ): عِضَّةٌ (بالهاء)، بِمَعْنَى: الكذب، أو (عِضْوٌ)، مِنْ التَّعْضِيَةِ، وهي التَّفْرِيق.

وحُكِّمَها حُكْمُ سَنَةِ ؛ لِحذف لَامِها، وتعويضها بهاء التَّائِيث.

ث - إِزَّةٌ، وجمعها إِزُونٌ، وإِزِينٌ، بِمَعْنَى: موضع النَّار.

ومِنْهُ قول كَعْبٍ، أو زهير:

يُثْرَنُ الثَّرَابَ عَلَى وَجْهِهِ كَلَوْنَ الدَّوَاغِينَ فَوْقَ الْإِرِينَا

و(إِزُونٌ) مثل (عِزِينٍ) ؛ لِأَنَّ مفردَها إِزَّةٌ محذوفة اللَّامِ، والأصلُ (إِزِيٌّ)، والهاء عِوُضٌ من الياء المحذوفة.

وأشارت كتب النحو إلى الاحتراز من مثيلات باب (سَنَةِ) في الشَّكْلِ، أو

حذف أحد الأصول، ممَّا لا ينطبق تمامًا على باب (سَنَةِ)، فقالوا:

- لا يجوز في نحو: (تَمَرَةٍ) ؛ لِعَدَمِ حَذْفِ شيءٍ مِنْهَا.
- ولا يجوز في نحو: (عِدَّة) ؛ لِأَنَّ المحذوف هو فاء الاسم، وليس (لامه)، فالأصل: وَعَدْتُ، فَحُذِفَتِ الواو، والهاء عِوُضٌ مِنْهَا ^(١).
- ولا يجوز في نحو: (يَد) و (دَم) ؛ لِعَدَمِ التعويض بعد حذف اللَّام ^(٢).
- ولا يجوز في نحو: (اسْم) و (أُخْت)؛ لِأَنَّهُمَا عِوُضًا بِهَمْزَةٍ فِي أَوَّلِهِمَا بَدَلًا مِنْ اللَّامِ المحذوفة.

^(١) شَدَّ من هذا النوع (لدة) التي جُمِعَتْ على (لدون) مع أَنَّ المحذوف منها الفاء، والأصل (ولد) وهو المساوي في السن.

^(٢) شَدَّ من هذا النوع (أبون، وأخون، وحمون)، أمَّا واو (أبوك) فهي للرفع.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ولا يجوز في نحو: (شاة) و(شفة)، فمع مطابقتها لـ باب (سنة) في الحذف والعوض، جمعتهم العرب جمع تكسير، فقالوا: شِاةٌ، وشفاةٌ.
- ومما سبق نعرف أنّ المُلْحَقَ بجمع المذكر السالم هو:
- ١ - كلُّ جمع ليس له مفرد من لفظه، ولا من معناه.
- ٢ - كلُّ جمع ليس له مفرد من لفظه، وله مفرد من معناه.
- ٣ - كلُّ جمع استوفى الشُّروطَ شكلاً، إلّا أنّه ليس علماً ولا صفةً.
- ٤ - كلُّ جمع استوفى الشُّروطَ شكلاً ؛ إلّا أنّه مُسمّى به.
- ٥ - كلُّ جمع حُذِفَ من مفرد اللام، وعُوِّضَ عنها بهاء التّأنيث، ولم يُكسّر.
- ٦ - بعض الجموع التي تغيّر فيها بناء المفرد.

* * *

اللّهجات الإعرابية فيما ألحق بجمع المذكر السالم:

يُفْهَمُ من أبيات ابن مالك أنّ للمُلْحَقِ بجمع المذكر السالم وَجْهَيْنِ من الإعراب:

أولهما: إعراب ما ألحق به، بالواو رُفْعاً، وبالياء نَصْباً وجرّاً، كقوله تعالى:

﴿ قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (المؤمنون: ١١٢)، فـ (سنتين) مجرورة، والعلامة الياء.

وثانيهما: إعرابه إعراب (حين)، وذلك بلزوم الياء، وإعرابه بحركات ظاهرة على الثُّنُون، وهذا مُراد ابن مالك من قوله: (وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ)، أي: يَرِدُ مُعْرَباً بحركات على الثُّنُون.

وحمل عليه حديث الدعاء في قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ): (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِينِ يُوسُفَ) ^(١)، ومنه قول الصّمتة بن عبد الله القشيري:

^(١) للحديث رواية أخرى هي: (اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف).

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَنَا مُرْدًا
والشَّاهد في (سِنِينَهُ)، إِذْ أَجْرَاهَا الشَّاعِرُ مُجْرَى (حِينَ) في الإعراب بالحركات،
وإثبات التُّون مع الإضافة، وكأَنَّهَا من أَصْل الكلمة، مثل (نون) حِينَ.
أَمَّا قول ابنِ مالِكٍ:

..... وهو عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

فيريد به أَنَّ بعضهم - والفَرَاءَ الكوفيَّ منهم - يجعل هذه اللَّهْجَةَ مُطَرِّدَةً، أي: يُجَيِّزُ إعراب (حِينَ) بالحركات في جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ، وما حُمِلَ عليه، وخرَّجوا عليه قول الشَّاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ ^(١)
والشَّاهد فيه (ضَارِبِينَ)، إِذْ أُعْرِبَ بالحركة، فَنُصِبَ بالفتحة الظَّاهِرَةُ على التُّونِ،
ويُدَلُّ على ذلك عدم حذفها للإضافة.

وكذلك قول أحد أتباع الإمام عليِّ بن أبي طالب (عليه السلام):

وكان لنا أبو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ
والشَّاهد في (بَنِينَ)، فقد جاءت بالياء، مع أَنَّهَا في موضع رُفْعٍ، وأعرَبَهَا
الشَّاعر بضمَّة ظاهِرة على التُّونِ.
أَمَّا إعراب ما سُمِّيَ به - وهو من المُلَحَقِ أيضًا - فقد أجازوا فيه أَوْجُهًا،
أشهرها:

- ١- أَنَّ يُعْرَبَ بإعراب جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ، فتقول: جاء زيدون، ورأيت زَيدَينَ.....
- ٢- أَنَّ يَبْقَى على وَضْعِهِ، ويُعْرَبَ بحركات ظاهرة على التُّونِ مع التَّنوين، أي: بُجْرِيهِ مُجْرَى الواحد، فتقول: جاء زيدون، رأيت زيدونًا، ومررت بزَيدونٍ.

^(١) يُريد الشَّاعر أَنَّ كثيرًا من أصحاب العز والقوة لا يزالون يقيمون في ديارهم الأولى، ويسكنون الخيام، وحيَّ عرندس: إذا وُصِفَ بالعزِّ والمنعة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٣- أَنْ يَبْقَى عَلَى وَضْعِهِ، وَيُعْرَبَ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةِ عَلَى وَفْقِ إِعْرَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ،
فتقول: جاء زيدون، ورأيت زيدون، ومررتُ بزيدون.

وعلى العموم، فَالتَّسْمِيَةُ بِالْجَمْعِ يَسْتَوِي فِيهَا الْأَمْرَانِ، وَقَدْ جَاءَتْ لُغَةُ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ بِهِمَا، ففِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غِسْلِينَ﴾ (الحاقة: ٣٦) أُجْرِي غِسْلِينَ
مُجْرَى الْوَاحِدِ، وَأُعْرِبَ بِالْحَرَكَةِ الظَّاهِرَةِ، أَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي
عَلَيْنَ ۝١٨ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلْيُونَ﴾ (المطففين: ١٨-١٩)، فَقَدْ أُجْرِيَ (عَلَيْنَ) مُجْرَى
الْجَمْعِ، وَأُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ.

* * *

فوائد:

١- نون جمع المذكر السالم وما ألحق به مفتوحة، قال :
وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُوقُ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بَكْسَرِهِ نَطَقَ
وَالشَّوَاهِدُ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا كُلُّهَا جَاءَتْ بِفَتْحِ النُّونِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ
بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، أَمَّا كَسْرُ النُّونِ فَقَدْ جَاءَ شَادًّا، وَفِي الشَّعْرِ خَاصَّةً، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
جَرِيرٍ:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وَالشَّاهِدُ فِي (آخِرِينَ)، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ ذَاتِ قَافِيَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَجَاءَتْ النُّونُ
بِالْكَسْرِ، مَعَ أَنَّ حَقَّهَا الْفَتْحُ، وَيُخْرِجُ عَلَيْهَا أَيْضًا قَوْلُ سُحَيْمِ الرِّيَّاحِيِّ:
مَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
وَالشَّاهِدُ فِي كَسْرِ نُونِ الْأَرْبَعِينَ^(١).

٢- تُحَذَفُ نُونُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى:

^(١) وقد وُجِّهَ هَذَا الْبَيْتُ تَوْجِيهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ (الْيَاءَ) قَدْ لَزِمَتْ الْكَلِمَةَ وَأُعْرِبَتْ بِحَرَكَةِ ظَاهِرَةِ عَلَى النُّونِ.

• ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (القصص: ٥٩).

• ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ (البقرة: ١٣٢).

والشاهد في حذف نون (مُهْلِكِي)، وهو جمع مذكر سالم، ونون (بَنِيهِ)، وهو ممَّا أُحِقَّ به.

وإذا كانت النون في (مُهْلِكِي، وبَنِيهِ) قد حُذِفَتْ للإضافة المعنوية، فإنَّ هذه النون قد حُذِفَتْ أيضًا في الإضافة اللفظية^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: ٣٥)؛ لأنَّ الغرض من الحذف في هذا النوع من الإضافة هو التَّخْفِيفُ.

ومَّا يندرج في باب حَذْفِ نون الجمع تخفيفًا قول عمرو الخزرجي، أو قيس بن الخطيم:

الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِنَا نَطْفٌ

والشَّاهد في (الحافظو عَوْرَةَ)، فَـ(عَوْرَةَ) منصوبة بـ(الحافظو)؛ ونون (الحافظو) حُذِفَتْ تخفيفًا؛ ولو كان الحذف للإضافة لوجب جَرَّ (عَوْرَةَ)؛ حتَّى يكون لِلْحَذْفِ أثرٌ في اللفظة، ولكنَّ إذا قُصِدَ النَّصْبُ بَقِيَتِ النُّونُ على حَالِهَا.

٣- طرائق جمع الاسم جمع مذكر سالمًا:

أ- إذا كان الاسم المراد صحيحًا زيدت عليه الواو والنون، أو الياء والنون.

^(١) الإضافة على ثلاثة أنواع:

الأول: ما يفيد تعرف المضاف بالمضاف إليه، نحو: كتاب الهندسة.

الثاني: ما يفيد تخصيص المضاف بالمضاف إليه دون تعريفه، نحو: مررت بغيرك.

وتسمى الإضافة في هذين النوعين معنوية أو محضة، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

الثالث: ما لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، والمضاف في هذا النوع هو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، وتسمى الإضافة لفظية، لأنها أفادت أمرًا لفظيًا هو التخفيف بحذف النون أو التنوين. وتسمى غير محضة، لأنها في تقدير الانفصال لوجود ضمير مستتر بين المضاف والمضاف إليه، وهذه الإضافة تختص بجواز دخول (ال) على المضاف.

ب- إذا كان الاسم مقصوراً حُذِفَتْ أَلِفُهُ؛ وَتَبَقَّى الْفَتْحَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا.

كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ

عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ (سورة ص: ٤٧)، وهما جَمْعُ: أَعْلَى، وَمُصْطَفَى.

ج- إذا كان الاسم ممدوداً:

١- فإذا كانت الهمزة أصلية بقيت على حالها، وَلَحِقَتْهَا علامة الجمع، نحو: قُرَاءٌ،
وَقُرَّاءُونَ، وَوُضَاءٌ وَوُضَّاءُونَ.

٢- وإذا كانت الهمزة للتأنيث قُبِلَتْ واوًا، وَلَحِقَتْهَا علامة الجمع، نحو: حَمْرَاءٌ،
وَحَمَرَاءُونَ.

٣- وإذا كانت الهمزة مُبْدَلَةً من واو أو ياء، جاز فيها الِوَجْهَانِ: بقاؤها أو قَلْبُهَا،
نحو: كِسَاءٌ، وَبِنَاءٌ، فَتَقُولُ فِيهِمَا: كِسَاءُؤُونَ، وَكِسَاؤُونَ، وَبِنَاؤُونَ، وَبِنَاؤُونَ.

د- إذا كان الاسم منقوصاً حُذِفَتْ ياءه، وَضُمَّ ما قبل الواو، وَكُسِرَ ما قبل الياء،
فتقول في القاضي: الْقَاضُونَ وَالْقَاضِيْنَ.

* * *

تدريب - ٥ -

س ١ / عيّن ما جاء في النصوص القرآنية الكريمة والآيات الشعرية من جمع المذكر السالم، وما ألحق به، واذكر مواقعها الإعرابية:

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (الحجر: ٦١).

وقال تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (الأحزاب: ١٨).

وقال تعالى: ﴿ أَنْتُمْ كَانُوا كَذِبِينَ ﴾ (النحل: ٣٩).

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (القصص: ٧٨).

وقال تعالى: ﴿ وَسَوْفَ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ ﴾ (مريم: ٨٦).

وقال تعالى: ﴿ فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (النحل: ٢٩).

وقال تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٢٢).

وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَكْفُرُ بِهِآ إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ (البقرة: ٩٩).

وقال تعالى: ﴿ أَلْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (الكهف: ٤٦).

وقال تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَلَوْ الْعَزْمُ ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

وقال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي أَلَّا تَلْبَسَ ﴾ (البقرة: ١٧٩).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ (النور: ٤٤).

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوحًا فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ (الصافات: ٧٥).

قال الشعراء:

نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ	- وَطَنُنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ
صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالَا	- وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ
فَالْحَبْلُ مِنْ شَعْنَاءِ رَثِّ الزَّمَامِ	- قَدْ أَدْرَكَ الْوَاشُونَ مَا حَاوَلُوا

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

- ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السَّنُونَ وَأَهْلُهَا
- وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَيْنَ صِدْقٍ سَادَةٍ
فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامُ
وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

* * *

س ٢ / لَمْ لَا تُجْمَعُ الْكَلِمَاتُ الْآتِيَةُ جَمْعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا؟
قتيل، طلحة، حمراء، بعلبك، شاهق، أعرج.

* * *

س ٣ / لَمْ أُحِقَّتِ الْكَلِمَاتُ الْآتِيَةُ بِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْهُ حَقِيقَةً؟
أولو، أرضون، أهلون، خلدون.

* * *

س ٤ / فِي الْأَبْيَاتِ الْآتِيَةِ مَخَالَفَةٌ لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ، حَدِّدِ الْمَخَالَفَةَ، ثُمَّ اذْكُرِ
القاعدة المشهورة:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءً بَنِي تَمِيمٍ
يَا أَبَتَا أَرْقَمِي الْقِدَّانُ
حَلَائِلَ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا
فَالنَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ
وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا طَرَّ شَارِبُهُ

* * *

ما جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتاءٍ زائدتين
(جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)

– نيابة حَرَكَةٍ عَنْ حَرَكَةٍ :

البَابُ الْأَوَّلُ : مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ زَائِدَتَيْنِ (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) :

قال :

وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ ، فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبُلَ

مُسَمَّى هَذَا الْجَمْعِ :

قَوْلُهُ: (وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) هو تفضيل ابن مالك لتسمية هذا الجمع بهذا

الاسم، ولم يصطلح عليه بجمع المؤنث السالم؛ ولعل سبب ذلك أمران:

أحدهما: أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَمْ يَكُنْ سَالِمًا فِي أَلْفَاظِهِ جَمِيعًا؛ فَقَدْ تَتَغَيَّرُ فِيهِ
صُورَةُ الْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ: بَنَتْ وَبَنَاتٌ، وَأُخْتُ وَأَخَوَاتٌ، وَسَجْدَةٌ وَسَجَدَاتٌ، وَغُرْفَةٌ
وْغُرَفَاتٌ، وَالتَّغْيِيرُ وَاضِحٌ فِي حَرَكَةِ بِنْيَةِ كُلِّ صِيغَةٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا لِلْمُؤَنَّثِ فَحَسَبَ، بَلْ شَمَلَ أَلْفَاظًا
مُذَكَّرَةً، نَحْوُ: حَمَامٌ وَحَمَامَاتٌ، وَسُرَادِقٌ وَسُرَادِقَاتٌ، وَطَلْحَةٌ وَطَلْحَاتٌ، فَالْمَفْرَدُ فِي
هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُذَكَّرٌ، وَلَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ.

ثُمَّ إِنَّا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، أَنَّهُ يَقْصِدُ الْجَمْعَ الَّذِي
يُضَافُ إِلَى مَفْرَدِهِ أَلِفٌ وَتَاءٌ، فَهُمَا – إِذَا – مَزِيدَتَانِ، وَبِهَذَا لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا
الْجَمْعِ مَا كَانَتْ فِيهِ الْأَلِفُ أَوْ التَّاءُ أَصْلِيَّةً، نَحْوُ: قُضَاةٌ وَغُرَاةٌ، فَالْأَلِفُ فِيهِمَا
أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنْ (يَاءٍ) فِي قِضَاةٍ، إِذِ الْأَصْلُ (قُضْيَةٌ)، وَمَنْقَلِبَةٌ عَنْ (وَاوٍ) فِي
غُرَاةٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا (غُرْوَةٌ)؛ وَهَذَا الْإِنْقِلَابُ (الْإِعْلَالُ) سَبَبُهُ تَحَرُّكُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ،
وَانْفِتَاحُ مَا قَبْلَهُمَا.

وَنُظِيرُهُمَا: جُبَاةٌ، وَسُعَاةٌ، وَزُمَاةٌ، وَهْدَاةٌ، مَعَ لَحْظِ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُنْتَهِيَةٌ بِتَاءٍ
مَرْبُوطَةٍ، وَهِيَ – فِيمَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ زَائِدَتَيْنِ – تَاءٌ مَبْسُوطَةٌ.

وكذلك ليس من هذا الجمع نحو: أُنِيَات، وَأَقْوَات، وَأَصْوَات ؛ لأنَّ التَّاء في كلِّ منها أَصْلِيَّة، فالمفرد: بَيَّت، و فُؤت، و صَوَّت.

ومن هذا نعرف أنَّ ما جُمع بألف وتاء -في أَغْلِيهِ- هو: ما دلَّ على أكثر من اثنين؛ بسبب زيادة معيّنة في آخره -الألف والتَّاء- تُضاف إلى مفرده، تُغني عن عطف المتشابهات في الشَّكْل، والمعْنَى.

- ما يُجْمَع هذا الجمع:

إذا كانَ ابن مالك لم يذكُر هنا المواضع التي يطرّد فيها هذا الجمع، فقد ذكرها في كتابه (تسهيل الفوائد)^(١) باختصارٍ، فقال: "يُجْمَع بالألف والتَّاء قياسًا، ذو تاء التَّأْنِيث مطلقًا، وعَلَم المؤنَّث مطلقًا، وَصِفَةُ المذكر الَّذي لا يعقل، ومصغّره، واسم الجنس المؤنَّث بالألف - إنَّ لم يَكُنْ فعَلَى فعَلان، أو فعَلَاء أَفْعَل، غير منقولين إلى الاسميّة -... وما سوى ذلك مقصورٌ على السَّماع".

ونظّمها الشَّاطِبيّ في بَيِّنَتَيْن، هُما:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي	وَدِرْهُمْ مُصَغَّرٍ وَصَخْرَا
وَزَيْنَبَ وَوَصَفَ غَيْرَ الْعَاقِلِ	وَعَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

فالمواضع خَمْسَةٌ هي:

١ - ما خُتِمَ بالتَّاء مطلقًا:

سواء أكانَ عَلَمًا لِمُؤنَّث أم مذكر، نحو: فَاطِمَةُ :فَاطِمَات، وَطَلْحَةُ : طَلْحَات، أم غَيْرَ عَلَم، نحو: مُرْضِعَةٌ: مُرْضِعَات، وَعَلَّامَةٌ : عَلَّامَات.

وفي عموم هذه الألفاظ ونظائرها تُحذفُ التَّاء من آخر المفرد المؤنَّث وجوبًا، وتُزاد الألف والتَّاء المبسوطة التي تدلُّ هي أيضًا على التَّأْنِيث، زيادةً على دلالتها مع الألف على الجمع.

(١) ينظر: ص ٢٠.

وَأُسْتُشْنِي مِنْ هَذَا النَّوعِ أَلْفَاظُ خُتِمَتْ بِالتَّاءِ، وَلَمْ تُجْمَعْ هَذَا الْجَمْعُ، مِنْ ذَلِكَ: (امْرَأَةٌ، وَأَمَةٌ، وَشَقَّةٌ، وَشَاةٌ، وَمِلَّةٌ)؛ وَيَدُو أَنْ سَبَبَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ عَدَمُ السَّمَاعِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ -مَثَلًا- سَمِعَ جَمْعَ شَقَّةٍ عَلَى شَقَوَاتٍ، وَشَقَهَاتٍ^(١).

٢- مَا خُتِمَ بِأَلْفٍ تَأْنِيثٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ:

نَحْوُ: ذِكْرَى وَذِكْرِيَّاتٍ (عَلِمَ)، وَفُضِّلَى وَفُضِّلِيَّاتٍ (صِفَّةٌ)، وَكَذَلِكَ عَقْرَاءُ وَعَقْرَاوَاتٍ (عَلِمَ)، وَسَيَرَاءُ وَسَيَرَاوَاتٍ^(٢)، وَاسْتَشْنَوْا مِنَ الْمَقْصُورَةِ (فَعَلَى) مُؤَنَّثٌ (فَعْلَانِ)، نَحْوُ: عَطَشَى الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى (عِطَاشِ).

وَاسْتَشْنَوْا مِنَ الْمَمْدُودَةِ (فَعْلَاءِ) مُؤَنَّثٌ (أَفْعَلِ)، نَحْوُ: حَمْرَاءِ الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى (حُمْرٍ).

وَاشْتَرَطُوا فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتِثْنَاءَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتٍ، لَا أَعْلَامًا. وَقَالُوا: لَمَّا لَمْ يُجْمَعْ مُذَكَّرُ هَذَيْنِ الْبَنَاءَيْنِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، لَمْ يُجْمَعْ مُؤَنَّثُهُمَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي (فَعْلَاءِ) الَّتِي لَا (أَفْعَلِ) لَهَا، مِثْلُ: (عَجَزَاءُ، وَرَثَقَاءُ)، فَابْنُ مَالِكٍ أَجَازَ جَمْعَ مِثْلِ هَذَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ فِي حَمْرَاءِ تَابِعٌ لِمَنْعِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا، وَقَالَ غَيْرُهُ بِالْمَنْعِ^(٣).

٣- مَا كَانَ عَلَمًا لِمُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ، لَا عَلَامَةً فِيهِ: نَحْوُ: زَيْنَبُ وَزَيْنَبَاتٍ، وَمَرْيَمُ وَمَرْيَمَاتٍ.

وَاسْتَشْنَوْا مِنْ هَذِهِ الْأَعْلَامِ مَا جَاءَ عَلَى (فَعَالٍ) كـ(حَذَامٍ، وَقَطَامٍ) ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَالْمَبْنِيَّاتُ لَا تُجْمَعُ - عَلَى هَجَةٍ مَنْ يَبْنِي.

(١) اللسان: شقة ٢٢٩٣/٤، وحاشية الصبان ١٠٢/١.

(٢) يقال: حلة سيرا، يراد بها نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور.

(٣) التسهيل ٢٠/١. وحاشية الصبان ١٠٢/١.

٤ - ما كان وصفًا للمذكر غير العاقل، كقوله تعالى:

• ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ١٨٤).

• ﴿وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ﴾ (سبا: ١٣).

• ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)

٥ - ما كان مصغراً ممّا زاد على الثلاثي للمذكرات غير العاقلة، نحو: ذُرَيْهِم:

ذُرَيْهِمَات، وَذُنَيْنِير: ذُنَيْنِيرَات، وَكُتَيْب: كُتَيْبَات.

وجاز ذلك؛ لأنّ التّصغير صِفَةٌ في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تُجْمَعُ هذا الجمع، كما ذكرنا في الفقرة السابقة.

ومّا عدا هذه الأنواع قيل فيه: (وغيرُ ذا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ)، أي: في غير هذه الأنواع يكون مقصوداً على السّماع، وقد سُمِعَ في:

١ - أسماء أجناس مؤنّثة بلا علامة، مثل: أرض: أَرْضَات وأَرْضَات، وأمّ: أُمّهَات، وأمّات، وسماء: سَمَاوَات.

٢ - أسماء مذكرة غير مصغرة، ليست بصفات، مثل: اصْطَبِل: اصْطَبِلَات، وحمّام: حمّامات، وسجّل: سِجَلّات.

٣ - جَمْعُ الجُمُوع، مثل: بَيْتُوتات، وديارات، ورجالات.

• إعراب ما جُمع بألف وتاء زائدتين:

أشار ابنُ مالك إلى إعراب هذا الجمع بقوله:

..... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

فما جُمعَ هذا الجمع وما أُحِقَّ بِهِ يُعْرَبُ بِحَرَكَةٍ نَائِبَةٍ عَنْ حَرَكَةٍ، وهذه النّيابة تختصّ بحالة النّصب، فهو يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتح؛ ولذا فالكسرة فيه تكونُ علامةً للجَرِّ - وهي أصلية في موضعها -، وعلامةٌ للنّصب، وهي موضع النّيابة؛ ولذلك قال:

يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

ولم يُشَرِّ إلى علامة الرَّفْع ؛ لأنها جاءت على الأصل، فحكمه الإعرابي هو: الرَّفْع بالضَّمَّة، والنَّصْب والجَرُّ بالكسرة^(١)، من ذلك قوله تعالى:

• ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة: ٦٠).

• ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود: ١١٤).

• ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ (التوبة: ٥٨).

فـ(الصَّدَقَات) مرفوعة في الآية الأولى، وعلامة رفعها الضَّمَّة، و(الحسنات) منصوبة في الآية الثانية، وعلامة نصبها الكسرة، وكذلك السيئات، أمَّا (الصَّدَقَات) في الآية الثالثة، فهي مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

* * *

• ما أُلْحِقَ بما جُمِعَ بِألفٍ وتاءٍ زائدتين، قال:

كَذَا أُوْلَاتٌ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ، فِيهِ ذَا أَيضًا قُبِلَ

فالمُلْحَق كما أشار إليه ابن مالك نوعان:

١- أُوْلَات (بمعنى صاحبات):

وهي جَمْعٌ لا واحدَ لَهُ من لفظه، بل لَهُ واحدٌ مِنْ معناه، وهو (ذات) بِمَعْنَى (صاحبة)؛ وهذا هو سبب إلحاقه، ويقابل أُوْلَات المؤنثة (أولُو)، وتُعْرَبُ (أُولَات) بإعراب هذا الجمع، وفي هذا قال ابنُ مالكٍ:

كَذَا أُوْلَاتٌ.....

أي: كذلك يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ، وَفِي النَّصْبِ مَعًا.

^(١) نُقِلَ عن الكوفيين نصب هذا الجمع بالفتحة، نحو: رأيت بناتهم (بفتح التاء)، ونقل عن بعضهم جواز النصب في محذوف اللام غير المردودة، نحو: سمعت لغاتهم، أمَّا إذا رُدَّت اللام عند الجمع مثل: سنوات وسننات، فقد وجب نصبه بالكسرة اتفاقًا. (ينظر: شرح المفصل: ٥/٨، وأوضح المسالك: ١٥/١، والبهجة المرضية للسيوطي: ٣٦).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

و(أولات) مضافة دائماً إلى اسم جنس ظاهر، نحو: هُنَّ أُولَاتُ عِلْمٍ، وأُولَاتُ فَضْلٍ، وأُولَاتُ أَدَبٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ (الطلاق: ٦)، ف(أولات) منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة.

٢- ما سُمِّيَ به من هذا الجمع :

وقد عبّر ابنُ مالك عنه بقوله:

..... وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ

أي: من أعلام المذكر أو المؤنث، نحو: أذرعَات (مَوْضِع بالشَّام)، وعَرَفَات، وبَرَكَات (أَسْمَاء رجال)، فهذه ألفاظ جُمُوع سُمِّيَ بها المفرد، وفي إعرابها ثلاث لهجات:

أولاهَا: إعراب ما جُمِعَ بِألف وتاء، أي: يُرْفَع بالضَّمة، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة مع التَّنوين، وإليه أشار بقوله:

..... كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

أي: قُبِلَ فِيهِ هَذَا الْإِعْرَابُ الْمَشْهُورُ، تقول: هَذِهِ عَرَفَاتٌ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتٍ، وَأَقَمْتُ بِعَرَفَاتٍ، وَالتَّنوين هنا ليس لِلصَّرْفِ، بل هو تنوين مقابلة، وهذا هو الفصيح، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (البقرة: ١٩٨).
وثانيتهما: إعراب ما لَا يَنْصَرَفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ: أي: يُرْفَعُ بالضَّمة، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ مع عدم التَّنوين، تقول: هَذِهِ عَرَفَاتٌ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتٍ، وَأَقَمْتُ بِعَرَفَاتٍ.

وثالثها: إعراب ما جُمِعَ بِألف وتاء مع إِزَالَةِ التَّنوين: تقول: هَذِهِ عَرَفَاتٌ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتٍ، وَأَقَمْتُ بِعَرَفَاتٍ، وَقَدْ رُويَ بَيْتُ امْرِئِ الْقَيْسِ:
تَنْوِرُتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ، وَأَهْلُهَا يَشْرِبُ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
بالأوجه الثلاثة في أذرعَات:

- الكسْر مع التَّنوين (عند أكثر النُّحاة).
- والكسْر بلا تنوين.
- والفتْح بلا تنوين؛ (لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ).

فوائد:

- ضوابطُ جَمْعِ الاسمِ جمعُ مؤنَّثٍ سالمًا:
- ١- إذا كان المفردُ ينتهي بـ (تاء) كـ فاطمة، تُحذفُ هذه التَّاء، وتُزادُ عليه (ألف) وتاء مبسوطة)، فتقول: فاطمات.
- ٢- إذا كان المفردُ بغير تاء، كزَيْنب ومريم، زِدَتْ عليه الألف والتَّاء، تقول: زَيْنَبات، ومَرِيَمات.
- ٣- إذا كان المفردُ مقصورًا غُومِلَ مُعامَلَةُ التَّثنية:
- أ- فإن كان ثَلَاثِيًّا، زِدَتْ أَلْفُهُ إلى أصلها اليائِيّ أو الواوِيّ، ثُمَّ أُحِقَّتْ به الألف والتَّاء، فتقول في فتاةٍ، وَعَصَا: فَتَيَاتٌ، وَعَصَوَاتٌ.
- ب- وإن كان فوق الثَّلَاثِيّ، قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً على كلِّ حال، ثُمَّ أُحِقَّتْ به الألف والتَّاء، فتقول في حُبْلَى، ومُسْتَشْفَى: حُبْلَيَاتٌ، ومُسْتَشْفَيَاتٌ.
- ٤- إذا كان المفردُ ممدودًا غُومِلَ مُعامَلَةُ التَّثنية أيضًا:
- أ- فإن كانت الهمزةُ أصليَّةً بَقِيَتْ على حالها، وأُحِقَّتْ به الألف والتَّاء، فتقول في قُرَاءٍ: قُرَاءَاتٌ، ووُضَاءٍ: وُضَاءَاتٌ.
- ب- وإن كانت الهمزةُ للتَّأنيث قُلِبَتْ واوًا، وأُحِقَّتْ به الألف والتَّاء، فتقول في حَسَناء: حَسَناءات.
- ج- وإن كانت الهمزةُ مُبدَلَةً جاز قلبها واوًا أو إبقاؤها، فتقول في كِسَاءٍ: كِسَاءات، وكِسَاوات.
- ٥- إن كان المفردُ منقوصًا جُمِعَ بزيادة الألف والتَّاء، فتقول في جمع المرأة القاضِي: القاضِيات، وإن كانت الياءُ محذوفةً في المفرد زِدَتْ إليه في الجمع.

تدريب - ٦ -

س١/ حَدِّدْ مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ وَأَقْوَالِ الشُّعْرَاءِ،
وَاذْكُرْ مَفْرَدَهُ، وَأَشِرْ إِلَى الْقَاعِدَةِ فِي جَمْعِهِ:

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (البقرة: ١٦٨).
- ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُهُمُ اللَّهُ أَغْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ١٦٧).
- ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨).
- ﴿الَّذِي أَنْشَأَ اللَّهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٩).
- ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (الأحزاب: ٤٣).
- ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ (التوبة: ٥٤).
- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ (البقرة: ١٥٤).
- ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٢٤).

قال الشعراء:

مُلُوكٌ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ كَأَنَّا	سَوَارِي نُجُومٍ طَالِعَاتٍ بِمَشْرِقِ
تَغْدُو عَلَيَّ وَنَدْمَانِي لِمَرْفَقِهِ	نَقْضِي اللَّذَازَاتِ مِنْ لَهْوٍ وَأَسْمَاعِ
وَلَقَدْ ثَقَلْنَا الْعَشِيرَةَ أَمْرَهَا	وَنَسُودُ يَوْمَ النَّائِبَاتِ وَنَعْتَلِي

* * *

س٢/ مَا اللَّهَجَاتُ الْإِغْرَابِيَّةُ الْمُحْتَمَلَةُ فِي إِغْرَابِ (بَرَكَاتِ)، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَ
بَرَكَاتِ؟

* * *

إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ
(الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ)

– نيابة حَرَكَةٍ عَنْ حَرَكَةٍ :

البَابُ الثَّانِي: إعرابُ ما لا يَنْصَرِفُ (المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ):

قال:

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٍ

مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١):

هو النَّوعُ الثَّانِي الَّذِي نَابَتْ فِيهِ حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ، وتنحصر النَّيَابَةُ فِي حالة الجَرِّ الَّتِي اقتصر ابن مالك على ذِكْرِهَا هُنَا بقوله:

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ

وَلَمْ يُشْرَ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى الْأَصْلِ، فَحُكِمَ مَا لَا يَنْصَرِفُ هُوَ الرَّفْعُ بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرُّ بِالْفَتْحَةِ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ: هُوَ الْأِسْمُ الْمُعْرَبُ الَّذِي يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، وَلَا يُنَوَّنُ. وليس هذا الْحُكْمُ الْإِعْرَابِيُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِشَرْطَيْنِ عَدَّ عَنْهُمَا ابْنُ مَالِكٍ بقوله:

..... مَا لَمْ يُصَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٍ

وبيان هذين الشَّرْطَيْنِ هُوَ:

١ – عَدَمُ الْإِضَافَةِ:

فَإِذَا أُضِيفَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَادَ إِلَى الْأَصْلِ الْإِعْرَابِيِّ، وَهُوَ الْجَرُّ بِالْكَسْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِشَحِيحَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (النساء: ٨٦).

^(١) أَي: مَا لَا يُنَوَّنُ، لِأَنَّ صَرْفَ الْكَلِمَةِ إِجْرَافًا بِالتَّنْوِينِ، وَفِيهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مَبْنًى مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكْنَا)

أَي: إِنَّ التَّنْوِينَ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى الْإِسْمِ بِهْ أَوْثَقُ فِي الدَّخُولِ فِي بَابِ الْأِسْمِيَّةِ، أَمَّا عَدَمُ جَرِّ هَذَا الْأِسْمِ بِالْكَسْرِ، فَهُوَ أَمْرٌ تَابِعٌ لِلتَّنْوِينِ، لِتَأَخُّبِهِمَا فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ، أَوَّالِذِي لَا يُنَوَّنُ، أَوْ مَا لَا يُجَرُّ.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين: ٤).

فلفظة (أحسن) في الآية الأولى مجرورة، وعلامة جرّها الفتحة ؛ لأنها ممنوعة من الصّرف، أمّا في الآية الثانية فهي مجرورة أيضًا، بعلامة جرّ أصلية هي الكسرة؛ لأنها أضيفت.

٢- عَدَمُ دُخُولِ (أَلْ):

فإذا دَخَلَتْ (أَلْ) على مَا لَا يُنَوَّنُ جُرَّ بالكسرة بدلًا مِنَ الْفَتْحَةِ، والمُراد بِ(أَلْ) أنواعها كافة.

فَمِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَلْ) التَّعْرِيفُ، قوله تعالى: ﴿وَأَنْشُرْ عَذِيبُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧).

وَمِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَلْ) الموصولة، قول الشاعر:

وَمَا أَنْتَ بِالْقِظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

وَمِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَلْ) الزائدة، قول ابن ميادة:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

واكتفى ابن مالك في هذا الموضوع بذكر الحكم الإعرابي لما لا يُنَوَّنُ، وترك كيفية تحديد هذا الاسم الممنوع من الصّرف إلى موضع آخر؛ ومن أجل الإفادة آثرنا الإشارة إلى ضوابط معرفة هذا الاسم هنا بشكلٍ مُختَصَرٍ.

ضوابط معرفة ما لا ينصرف:

وقد سُمِّيَتْ فِي كُتُبِ النَّحْوِ بِ (مَوَانِعِ الْأَسْمِ مِنَ الصَّرفِ)، وملخص أقوالهم: إِنَّ الْأَسْمَ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرفِ لِعِلَّتَيْنِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعٍ، أَوْ لِعَلَّةٍ وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ، وإليك بيان ذلك:

- القسم الأول: مَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرفِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، ويشتمل على نوعين:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- ما خُتِمَ بِأَلْفِ التَّائِثِ مُطْلَقًا^(١):

سواء أكانت مقصورةً، نحو: ذَكَرَى، وَرَضَوَى، وَحُبْلَى، أم ممدودة، نحو: صَحْرَاءَ، وَزَكَرِيَاءَ، وَحَمْرَاءَ.

ب- مَا كَانَ جَمْعًا عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ (الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي)^(٢).

وهذا الجمع على وزنين هما: (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل)، نحو: مساجد، ومصاييح، وحدُّ هذا الجمع هو: كل جمع تكسير مفتوح أوله، وثالثه ألف زائدة بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن^(٣).

ولا يُشترط أن يكون أوله ميمًا؛ إذ دخل فيه: رسائل، وأحاديث. ومن هاتين الصيغتين: دراهم، وشواعر، وضوارب، ومدارس، ودواب، وقناديل، وعصافير، ومفاتيح، وكراسي.

- القسم الثاني: ما يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّتَيْنِ:

وهو نوعان: عِلْمٌ، وَصِفَةٌ، وَيُزَادُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا عِلَّةٌ أُخْرَى، فيكون المانع عِلَّتَيْنِ.

فَأَمَّا الْأَعْلَامُ: فَتُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي سِتَّةِ أَبْنِيَةِ، هِيَ:

١- الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرْكِيْبُ:

أَي: يُمنَعُ صَرْفُ الْأِسْمِ إِذَا كَانَ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ، وَمِنْهُ: بَعْلَبَكَّ، وَحَضْرَمُوت، وَمَعْدِي كَرَب.

^(١) إذا كانت الألف ليست للتأنيث فلا تمنع الاسم من الصرف، نحو: فَتَى، مِلْهَى، وكذا إذا كانت الكلمة مختومة بألف ممدودة، وكانت همزتها أصلية، نحو: ابتداء وإنشاء وكذلك إذا كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو، نحو: بناء، وسماء، فنظائر هذه الألفاظ ليست ممنوعة من الصرف.

^(٢) أَي: الصِّيْغَةُ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا الْجَمْعُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ مَرَّةً أُخْرَى، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ صِيْغِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الَّتِي قَدْ تَجْمَعُ نَحْو: أَكَلَبِ الَّتِي تَجْمَعُ عَلَى أَكَالِبِ.

^(٣) إذا تحرك الثاني من الثلاثة صُرف، نحو صِيَاقِلَةٍ (جمع صَيْقِل: الذي يجلو السيوف)، وكذا يُصرف إذا كان مضموم الأول نحو غُدَافِر.

٢- العِلْمِيَّةُ وزيادة الألف والنون:

أي: يُمنَعُ الاسمُ من الصَّرْفِ إذا كان عَلَمًا وفيه ألف ونون زائدتان، نحو: عدنان، وعمران، وغطفان، وقحطان، وعلامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، نحو: فَرْحان، وحمَّدان، إذ تسقط الألف والنون في: (فَرْح، وحمَّد).

٣- العِلْمِيَّةُ والتَّأْنِيثُ:

أي: يُمنَعُ الاسمُ من الصَّرْفِ إذا كان عَلَمًا مؤنَّثًا، سواء أكان عَلَمًا مؤنَّثًا بالهاء، نحو: فاطمة (عَلِمَ لمؤنَّث)، أم طَلْحَة (عَلِمَ لمذكَّر)، أم عَلَمًا مؤنَّثًا بغير (هاء)، نحو: أَمَل (ثلاثي)، وزَيْنَب (رباعي).

٤- العِلْمِيَّةُ والعُجْمَةُ:

أي: يُمنَعُ الاسمُ من الصَّرْفِ إذا كان عَلَمًا أعجميًا، واشتُرط فيه أمران: أ- أن يكونَ عَلَمًا في اللُّغة الأعجميَّة، ثمَّ ينتقل إلى العربيَّة عَلَمًا أيضًا. ب- أن يكون زائدًا على ثلاثة أَحْرَفٍ.

ومثال المستوفي للشَّرْطَيْنِ: إبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل.

٥- العِلْمِيَّةُ ووزن الفعل:

أي: يُمنَعُ الاسمُ من الصَّرْفِ إذا كان عَلَمًا جاء على وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ، أو هو غالب فيه، سواء أكان الفعل ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا، والمراد بالوزن الذي يَخُصُّ الفِعْلَ هو الذي لا يُوجَدُ في غيره إلا نادرًا، كالمضعف، نحو: غَلَّقَ، والمبني للمجهول، نحو: صُوِّدِرَ، وكذا أوزان الفعل المضارع.

فإن كان الوزن غير مختصَّ بالفعل، ولا غالبًا فيه لم يُمنَعِ من الصَّرْفِ، فاسم (حَجَرَ) ليس بممنوعٍ من الصَّرْفِ، مع أنه يُوافِقُ وزن (ضَرَبَ) الماضي؛ وذلك لأنَّه وزنٌ كثير الاستعمال في الاسم والفعل معًا.

٦- العِلْمِيَّة والعَدْل:

أي: يُمنع الاسم من الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّة والعَدْل، والمراد بالعَدْل عند النُّحَاة: أَنْ تَلْفِظَ بِنَاءً، وَأَنْتَ تُرِيدُ بِنَاءً آخَرَ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مَعْدُولًا، أَي: مَقْلُوبًا عَنْ بِنَاءٍ آخَرَ، كَقَوْلِكَ: (عُمَرُ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ (عَامِرًا)، وَ(زُفَرُ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ (زَافِرًا).

* * *

● وملخص ما سبق أَنَّ الْعِلْمَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ التَّكْيِيبِ، أَوْ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالتُّونِ، أَوْ مَعَ التَّأْنِيثِ، أَوْ مَعَ الْعُجْمَةِ، أَوْ وَزْنَ الْفِعْلِ، أَوْ مَعَ الْعَدْلِ.
فُلْنَا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ عَنِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ بَعْلَتَيْنِ هُوَ نَوْعَانِ: عَلَمٌ - وَقَدْ تَحَدَّثْنَا عَنْهُ - وَ (صِفَةٌ)، فَأَمَّا الصِّفَاتُ فَتَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةِ:

أولاً: الوصفية وزيادة الألف والتُّون:

أي: يُمنَعُ الْاسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ صِفَةً، وَفِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ، فَتَكُونُ عَلَى (فَعْلَانِ)، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا إِلَّا يَكُونُ مُؤَنَّثَةً مَخْتَوِمًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: عَطْشَانِ، وَعُضْبَانِ، وَكَذَا سَكْرَانِ عَلَى الْأَشْهَرِ، فَتَقُولُ: هَذَا عَطْشَانُ، وَرَأَيْتُ عَطْشَانًا، وَمَرَرْتُ بِعَطْشَانٍ، فَتَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِكَوْنِهَا صِفَةً وَفِيهَا أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ، وَلَا تَقْلُ فِي مُؤَنَّثَتِهَا: عَطْشَانَةٌ، بَلْ: عَطْشَى.

ثانيًا: الوصفية ووزن أفعل:

أي: يُمنَعُ الْاسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ صِفَةً، وَوَزْنُهَا عَلَى (أَفْعَلِ)، بِشَرْطِ إِلَّا يَقْبَلُ مُؤَنَّثَتَهُ التَّاءَ أَيْضًا، نَحْوُ: أَحْمَرُ، وَأَبْيَضُ، وَأَفْضَلُ، فَمُؤَنَّثَاتُهَا: حَمْرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَفُضْلَى، تَقُولُ: رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْمَرَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ، فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثَتَهُ بِالتَّاءِ صُرِفَ، نَحْوُ: (أَزْمَلُ) وَ(أَرْمَلَةٌ).

ثالثًا: الوصفية والعدل:

أي: يُمنع الاسم من الصَّرْفِ إذا كان صفةً مَعْدُولَةً، ورصدوا هذا العدل في حالتين.

١- في أسماء العدد المبنية على (فُعَال) و(مَفْعَل)، نحو: أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلَثَ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ - باتِّفاق -، وقيل: إنَّ الْمَسْمُوعَ إلى عشرة.

٢- في كلمة (أُخَرَ)، أي: ما يُمنع من الصَّرْفِ للصفة والعدل أيضًا كلمة (أُخَرَ).
● وملخص ما سبق أنَّ الصِّفَةَ تُمنع من الصَّرْفِ إذا انضمت إليها زيادة الألف والتون، أو وزن الفعل، أو العدل.

* * *

تدريب - ٧ -

- س ١ / فيما يأتي شواهد تُذكر في باب مالا ينصرف، بيّن لِمَ يُستشهد بها؟ :
- قال تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ﴾ (يوسف: ٥٥).
 - وقال تعالى: ﴿ وَيَكْفُرْهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ هُتِنًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ١٥٦).
 - وقال تعالى: ﴿ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ (الإنسان: ١٣).
 - وقال تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۖ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۖ وَكَوَاعِبَ أَزْوَاجًا ۖ ﴾ (النبأ: ٣١-٣٣).
 - وقال تعالى: ﴿ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ (يوسف: ٢١).
 - وقال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ﴾ (البقرة: ١٨٩).
 - وقال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ۚ ﴾ (الأنعام: ٨٤).

وقال الشعراء:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ
يَا أُمَّ عُثْمَانَ إِنَّ الْحُبَّ عَنْ عَرْضٍ يُضَيِّبِي الْحَلِيمَ وَيُبْكِي الْعَيْنَ أَخِيَانَا
فَلَيْتَ شِعْرِي وَلَيْتَ غَيْرُ مُدْرَكَةٍ بَأْيِّ حَالٍ تُرَى أَصْحَى بَنُو ثَعْلَا

* * *

س ٢ / اذكر الحالة الإعرابية لكلمة (مِصْرَ) فيما يأتي:

- قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ (يوسف: ٩٩).
- وقال تعالى: ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ (البقرة: ٦١).

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

إلى هنا انتهى الكلام على ما يُعَرَّبُ من الأسماء بالنيابة، سواء أكانت نيابة حُرُوفٍ عن حركاتٍ، أم حركاتٍ عن حركاتٍ، وسنشرع في الحديث عما يُعَرَّبُ من الأفعال بالنيابة، وذلك في بابين:

- أحدهما: الأفعال الخمسة: وفيها يُنُوبُ ثُبُوتُ النون في حالة الرَّفْعِ عن الضَّمَّةِ، وحَذْفُهَا في حالي النَّصْبِ، والجَزْمِ عن الفتحةِ، والسُّكُونِ.
- والآخر: الفعل المضارع المعتل الآخر، وفيه يُنُوبُ حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ في حالة الجَزْمِ عن حَذْفِ الحَرَكَةِ (السُّكُونِ).

* * *

الأفعال الخمسة

– النِّبَاةُ عَنِ الْأَفْعَالِ:

البَابُ الْأَوَّلُ: الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ :

قال:

وَجَعَلَ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) التُّنَا رَفَعًا، وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذَفَهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً ك(لَمْ تَكُونِي لِتُرْومِي مَظْلَمَةً)

يتحدّث ابن مالك عن الأفعال الخمسة (الأمثلة الخمسة)، والمُرَاد بِهَا كُلُّ
فِعْلٍ مُضارع اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ لِلْمُخاطَبَيْنِ أَوْ الْغَائِبَيْنِ، نَحْوُ: أَنْتُمَا
تَفْعَلَانِ، وَهُمَا يَفْعَلَانِ، وَ(وَإِوَاوِ) الْجَمَاعَةِ لِلْمُخاطَبَيْنِ أَوْ الْغَائِبَيْنِ، نَحْوُ: أَنْتُمْ
تَفْعَلُونَ، وَهُمْ يَفْعَلُونَ، وَإِذَا الْمَخاطَبَةُ، نَحْوُ: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، فِى (يَدْرُسُ) مِثْلًا:
تَقُولُ: تَدْرُسَانِ، وَيَدْرُسَانِ، وَتَدْرُسُونَ، وَيَدْرُسُونَ، وَتَدْرُسِينَ، وَعَبَّرَ عَنْ هَذِهِ الصِّيغِ
بِقَوْلِهِ: (يَفْعَلَانِ)؛ إِشَارَةً إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ لِلْغَائِبِ، وَاسْتَعْنَى بِهِ
عَنْ ذِكْرِ (تَفْعَلَانِ)، وَ(تَسْأَلُونَ)؛ إِشَارَةً إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ وَإِوَاوِ الْجَمَاعَةِ
لِلْمُخاطَبَيْنِ، وَاسْتَعْنَى بِهِ عَنْ ذِكْرِ (يَسْأَلُونَ) لِلْغَائِبَيْنِ، وَ(تَدْعِينَ)؛ إِشَارَةً إِلَى كُلِّ
فِعْلٍ اتَّصَلَتْ بِهِ يَاءُ الْمَخاطَبَةِ.

حُكْمُهَا فِي الْإِعْرَابِ:

تُرْفَعُ – إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَزْمِ – وَعِلَامَةُ رَفْعِهَا ثُبُوتُ التُّونِ نِيَابَةً عَنِ
الصِّمَّةِ، وَقَدْ عَبَّرَ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ هَذَا الرِّفْعِ وَعِلَامَتِهِ، بِقَوْلِهِ:

وَجَعَلَ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) التُّنَا رَفَعًا، وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

- ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (الرحمن: ٦).
- ﴿وَجَدُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ﴾ (النمل: ٢٤).

• ﴿أَتَعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود: ٧٣).

وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ - إِذَا سُبِقَتْ بِأَدَاةٍ نَصَبٍ أَوْ جَزْمٍ - بِعَلَامَةٍ مَشْتَرَكَةٍ هِيَ:
حَذْفُ التَّوْنِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ وَالسُّكُونِ، وَفِيهَا قَالَ:

وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالتَّنْصِبِ سِمَةً

ومثل هُما بقوله: (لَمْ تَكُونِي)، فالفعل مجزوم، وعلامة جزمه حَذْفُ التَّوْنِ،
وقوله: (لِتَرْوِي) الفعل منصوب بأن مُضْمَرَةً بعد اللام، وعلامة نصبه حَذْفُ
التَّوْنِ أَيْضًا، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي - قَوْلِهِ تَعَالَى:

• ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (البقرة: ٢٤).

• ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ٣٥).

• ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ
يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٣٧).

وفي الآية الكريمة الأخيرة نجد مجموعة أفعال هي:

تَمْسُوهُنَّ: منصوب، وعلامة نصبه حَذْفُ التَّوْنِ.

أَنْ تَعْفُوا: منصوب، وعلامة نصبه حَذْفُ التَّوْنِ.

لَا تَنْسُوا: مجزوم، وعلامة جزمه حَذْفُ التَّوْنِ.

أَمَّا أَنْ يَعْفُونَ: فظاهر الأمر أَنَّ التَّوْنَ لَمْ يُحْدَفْ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ دُخُولِ النَّاصِبِ،
وَوَاقِعُ الْأَمْرِ لَيْسَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ؛ فَأَصْلُ الْفِعْلِ: (يعفو)،
والواو هي لام الفعل، وليست بواو الجماعة التي تدخل على الأفعال الخمسة، أمَّا
التَّوْنُ فهي نون النسوة، وليست نون رفع الأفعال الخمسة.

فالفعل: (يَعْفُونَ)، مبني على السُّكُونِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النَّسْوَةِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٍ، أَي: نظير (يَتَرَبَّصْنَ). والفعل (يعفون) مع بنائه هو في محلِّ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

نصب ب (أن المصدرية)؛ ولذا جاء الفعل بعده (أو يَعْقُونَ) معطوفاً بـ (أو)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله الاسم الموصول (الذي)، ثمَّ إنَّ حالة الفعل (أنَّ يَعْقُونَ) - وهو حديث عن النساء، والفعل في حالة بناء - تختلف عن قولك: (الرَّجَالُ يَعْقُونَ)، فالفعل هنا مُعْرَبٌ مرفوع، والواو ضمير الفاعل، والنون علامة رَفْع؛ لَذا حُذِفَتْ في: (وَأَنْ تَعْقُوا)، فالفعل منصوب، والواو فاعل؛ والنون حُذِفَتْ علامةً للنَّصْبِ.

فخلاصة الفرق بين: (النِّسَاءُ يَعْقُونَ)، و(الرَّجَالُ يَعْقُونَ) مع اتحاد الصُّورة اللَّفْظِيَّة:

١- إنَّ لام الفعل (الواو) في العبارة الأولى غير محذوفة، ومحذوفة في الثانية؛ لالتقاء الواوين.

٢- إنَّ النُّونَ في العبارة الأولى هي ضمير جمع الإناث، في محلِّ رَفْعٍ فاعل؛ ولذا لم تُحْدَفْ، أمَّا في العبارة الثانية فهي علامة رفع نائبة عن الضَّمة؛ ومن ثَمَّ فَإِنَّهَا تُحْدَفُ عند دخول ناصب أو جازم.

٣- إنَّ الواو في العبارة الأولى لام الكلمة، ووزن الكلمة (يَفْعُلْنَ)، أمَّا في العبارة الثانية فالواو كلمة مُسْتَقِلَّة، وهي ضمير جمع الذكور، ووزن الكلمة (يَفْعُونَ).

- حركة نون الأفعال الخمسة:

الأصل في حركة هذه النُّونِ السُّكُونُ؛ وإِنَّمَا تحَرَّكَتْ لالتقاء الساكِنين، فتكون مكسورة بعد ألف الاثنين غالباً، نحو: يفعِلان، ومفتوحة بعد واو الجماعة، وياء المخاطبة، نحو: يفعِلون، وتفعِلين.

-نون الرِّفْعِ: تُحْدَفُ وجوباً، وجوازاً:

● **وجوباً:** في حالتين:

أولاهما: في حالتي النَّصْبِ والجَزْمِ بوصفها علامةً لهما.

وثانيتها: إذا جاءت بعدها نون التوكيد، نحو: (هل تتبعان) فالفعل مرفوع، وعلامة رفعه النون المقدرة المحذوفة ؛ لكرهية توالي الأمثال الثلاثة، (النونات الثلاث).

- وجوازاً في حالتين:
- أولاهما: تُحذف بكثرة إذا اتصلت بهذه الأفعال نون الوقاية حذف تخفيف، وإذا لم تُحذف جاز فيها الفك والإدغام في نون الوقاية، وقد قرئ بالثلاثة في قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ (الزمر: ٦٤). والقراءات هي:
- تأمروني، بالتخفيف، بعد حذف نون الرفع، وإبقاء نون الوقاية. (قراءة نافع).
- تأمروني، بالفك، الأولى: نون الرفع، والثانية: نون الوقاية. (قراءة ابن عامر).
- تأمروني، بالتشديد، بعد إدغام نون الرفع في نون الوقاية. (قراءة الباقيين)
- وثانيتها: الحذف - على قلة - مع عدم وجود الجازم أو الناصب:
- ومنه قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا).
- وقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أيضاً: (كما تكونوا يُولَى عليكم).

فالأصل: لا تدخلون. ... لا تؤمنون. ... كما تكونون، فحذفت النون في الثلاثة من دون علة؛ لأن (لا) نافية، ومنه قول الشاعر:

وَإِذَا يَغْضَبُوا النَّاسَ أَمْوَالُهُمْ إِذَا مَلَكَوهُمْ وَلَمْ يَغْضَبُوا

فالنون قد حذفت من (يغضبون الأولى) من دون علة.

وكذلك قول الشاعر:

أَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي

فالنون حذفت من (تبتين) و (تذلكين) من دون علة من حزم، أو نصب.

ومنه قول أبي طالب :

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَيَحْتَلِبُوهَا لَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ ^(١)
أراد: سَيَحْتَلِبُوهَا.

وعلى العموم فهو حَذَفٌ يُحْفَظُ في بابه، ويُعْرَفُ، ولا يُقَاسُ عليه؛ حتى لا
تلتبس القواعد.

* * *

^(١) اللاقح: الناقة التي قِيلَت اللقاح، والباهل: الناقة المهملة.

تدريب - ٨ -

س ١ / استخرج - من الآيات الكريمة الآتية الأفعال الخمسة، وبيّن مواقعها الإعرابية، وعلاماتها:

- ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: ١٢٩).
- ﴿ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ (التوبة: ٢٦).
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾ (الصف: ٤).
- ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ ﴾ (البقرة: ١٩١).
- ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ﴾ (الزخرف: ٨٣).
- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرِ بَيْنَهُمْ ﴾ (النساء: ٦٥).
- ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (البقرة: ٢٧٩).
- ﴿ لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذًى وَلَئِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلَدًا بَارِئًا لَمْ يَنْصُرُواكُمْ ﴾ (آل عمران: ١١١).
- ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (التوبة: ٨٢).
- ﴿ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ نَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ٢٧).

* * *

س ٢ / اجعل الإشارة في العبارة الآتية للمثنى المذكر مرّةً، ولجماعة الذكور مرّةً أخرى، وبيّن علامة إعراب كل فعل:

(هذا الرجل لن يكفّ حتى ينال ما يُريدُه، والذي يطلبُه ويسعى له أمرٌ ليس باليسير).

* * *

الفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلَّ الْآخِرِ

– النِّبَاةُ فِي الْأَفْعَالِ :

البَابُ الثَّانِي: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ^(١):

قال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ
فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَ (يَدْعُو، يَرْمِي)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ، وَاحْذِفْ جَا زِمَا ثَلَاثُهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَا زِمَا

أَشْرْنَا فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ إِلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ هُوَ الْفِعْلُ الْوَحِيدُ الَّذِي يَدْخُلُهُ
الْإِعْرَابُ؛ وَلِذَا لَمْ يُقَيَّدِ ابْنُ مَالِكٍ لَفْظُهُ، بَلْ اِكْتَفَى بِالْقَوْلِ: (وَأَيُّ فِعْلٍ...)؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ فِي الْمُعْرَبِ.

وهو على نوعين:

أحدهما: ما كان صحيح الآخر، نحو: نَقَذَفُ، وَيُرْسِلُ، وَتَذَهَبُ، فَهَذَا النَّوعُ
يُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ فِي الرَّفْعِ، وَالنَّصَبِ، وَالْجَزْمِ.
وَالْآخَرُ: مَا كَانَ مُعْتَلًّا الْآخِرَ: وَهُوَ مَا كَانَ آخِرُهُ أَحَدَ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ: الْأَلِفِ،
وَالْوَاوِ، وَالْيَاءِ، نَحْوُ: يَسْعَى، وَيَدْعُو، وَيُحْيِي، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ
السَّابِقُ:

أَيُّ: إِنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ الَّذِي يَكُونُ مَخْتَوِّمًا بِأَلِفٍ قَبْلَهَا فَتَحَةً، أَوْ وَاوٍ قَبْلَهَا
ضَمَّةً، أَوْ يَاءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةً، عُرِفَ بِاسْمِ: (الْمُعْتَلِّ)، وَلَا يُقَالُ لَهُ: مَنْقُوصٌ، وَلَا
مَقْصُورٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اصْطِلَاحَاتِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ.

^(١) قَدَّمْنَا هَذَا الْمَوْضُوعَ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِ التَّنْظِيمِ.

الحُكْمُ الإِعرَابِي:

يتنوّع هذا الحُكْمُ بتنوّع الحرف الذي يكون في آخر الفعل، على النحو الآتي:

١ - ما كان مختوماً بـ **ألفٍ**، كقوله تعالى:

• ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ (العلق: ٩-١٠).

• ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى﴾ (البقرة: ١٢٠).

• ﴿وَلَا تَنْسِكْ نِصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص: ٧٧).

فالفعل (يَنْهَى) مرفوع، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألف ؛ لِتَعْدَرِ نطقها.
والفعل (تَرْضَى) منصوب، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألف ؛ لِتَعْدَرِ نطقها.
والفعل (تَنْسِكُ) مجزوم، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ حرفِ العِلَّةِ نيابةً عن السُّكُونِ،
فالعلامةُ - إذا - ظاهرةٌ بالحذف.

وإلى هذا الإعراب أشار ابن مالك بقوله: (فَالْأَلْفَ اُنْوَ فِيهِ غَيْرَ

الجزم)، أي: ما ينتهي بـ **ألفٍ** فُقدَر فيه الرَفْعُ، والنَّصْبُ؛ لِتَعْدَرِ نُطْقَ الحِركَةِ على الألف، أمّا الجزمُ فيظهرُ بالحذف.

٢ - ما كان مختوماً بـ **واوٍ أو ياءٍ**، كقوله تعالى:

• ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ﴾ (الحج: ١٢).

• ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ (إبراهيم: ٣٨).

فالفعْلان: (يَدْعُوا، وَنُخْفِي)، مرفوعان بضمتين مقدرتين على الواو والياء، مَنَع من ظهورهما ثَقُلُ النُّطْقِ^(١).

وقوله تعالى:

^(١) المراد بتعذر النطق مع المقصور، والفعل المختوم بالألف، هو استحالة نطق الحركة على الألف، لأنها حركة طويلة دائماً، ولا تكون حركة على حركة، أما الثقل فهو صعوبة نطق الحركة على الواو والياء، إذ يمكن تحريكها في سياقات صوتية معينة.

- ﴿لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ (الكهف: ١٤).
 - ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ﴾ (آل عمران: ١١٦).
- فالفعلان: (نَدْعُو، وَتُغْنِي)، منصوبان، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة عليهما.
وفيهما قال ابن مالك:

..... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَ (يَدْعُو، يَرْمِي)

والرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو.

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهَرُ بِحَذْفِهِمَا نِيَابَةً عَنِ الشُّكُونِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

- ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (القصص: ٨٨).

- ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (الإسراء: ٣٧).

فالفعلان: (تَدْعُ) و(تَمْشِ)، مجزومان، وعلامة جزمهما حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ؛
وبقاء حركة مناسبة للدلالة على الحذف المحذوف.

فالجزم - إِذَا - ظاهر بالحذف في (الألف) و (الياء) و (الواو)؛ ولذلك قال
ابن مالك:

.....واحذف جازماً ثلاثهنّ.....

وَمُلَخِّصَ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ هُوَ:

أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الثَّلَاثَةِ بَضْمَةً مُقَدَّرَةً عَلَيْهِنَّ.

وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ؛ مَعَ بَقَاءِ الْحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ
لِلْمَحذُوفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ عَلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ، نَحْوُ: لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمِي، أَمَّا مَا نَهَايْتَهُ
أَلِفٌ، نَحْوُ: لَنْ يَخْشَى، فَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ تُقَدَّرُ عَلَى الْأَلِفِ.

الضَّرُورَاتُ الشَّعْرِيَّةُ:

وَرَدَتْ مجموعة من الشُّواهد الشَّعْرِيَّةِ على خِلَافِ ما هو مشهور من إغراب الفعل المضارع المعتل الآخر، وقد عُذِّتْ من الضَّرُورَاتِ، منها:

١- ثبوت أحرف العلة مع الجازم:

- فمن ثبوت الألف مع الجازم قول رؤية:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ

فالألف في (تَرْضَاهَا) ثبتت مع دخول (لا الناهية)^(١).

- ومن ثبوت الياء مع الجازم ما أنشده الفراء:

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى

هُزِّي إِلَيْكَ الْجَذَعَ يَجْنِيكَ الْجَنَّا

الوجهُ أن يُقالَ: (يَجْنِيكَ)، بحذفِ الياءِ؛ لأنَّ الفعلَ جَوَابُ الأمرِ.

- ومن ثبوت الواو مع الجازم البيت المشهور:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

الوجهُ أن يُقالَ (لَمْ تَهْجُ)، بحذفِ الواو.

وفي مثل هذه الحالات يُعَرَّبُ الفعل المجزوم بعلامة السُّكُونِ المقدَّرة على حرفِ

العلَّة، وقيل: إنَّ هذه هَجَّةٌ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ اكْتَفَوْا عند دخول الجوازم بِحَذْفِ حركة حرفِ العلة.

وقيل أيضًا: إنَّ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ قد حُذِفَتْ؛ وَبَقِيَتْ حركات مناسبة للدلالة على

المحذوف، ثُمَّ أُشْبِعَتْ الحركاتُ؛ فنشأت حروفها^(٢).

^(١) وقد خَرَجَها بعضهم على أن الواو واو الحال ولا نافية، والمعنى فطَلَّقَها غير مترضٍ لها.

^(٢) ولهذه الظاهرة تفسيرات أخرى (ينظر: سر صناعة الإعراب: ٨٦/١، وضرائر الشعر: ٤٦).

٢- عدم ظهور الفتحة على الواو والياء في آخر المضارع المُعْتَلّ:

سبق أن ذكرنا أن النَّصْبَ يظهر على ما كان آخره واوًا، أو ياءً، وهذا ظاهرٌ في قوله:

..... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَ (يَدْعُو، يَرْمِي)

وجاءت ضرورات بخلاف هذا، فقُدِّرَ فيها ظهور الفتحة عليها.

- فمن تقدير الفتحة على الواو قول الشاعر:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعَنْ وَأَنْزَلَنْ الْقَطِينَ الْمُؤَلَّدَا

- ومن تقدير الفتحة على الياء قول حندج المري:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

- وقد يحدث في حالة سكون الياء أن تُحْدَفَ؛ ويُكْتَفَى بالكسرة للدلالة

عليها، كقول الشاعر:

وَأَغْضِي عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْكَ لِتُرْضِي وَأُدْعَى إِلَى مَا سَرَّكُمْ فَأُجِيبُ

فسكن الياء من: (تُرْضِي)، وحذفها واجتزأ بالكسرة عنها^(١).

وأخيرًا فإن ابن مالك لم يلتفت إلى هذه الضرورات المخالفة للقياس

اللازم، فقال في نهاية بيانه حُكِمَ الفعل المُعْتَلّ الإعرابي:

..... تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا

أي: مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ اللَّازِمِ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

* * *

^(١) لا نريد أن نطيل في هذا المختصر، فقد وردت ضرورات كثيرة في هذا الباب، ومن أراد الاستزادة فليراجع شرح المرادي ١٢١/١، وضرائر الشعر/٤٦.

فائدة:

- تُوجِزُ ما مَضَى، فنقول: إِنَّ للإِعْرَابِ أنواعًا أربعةً، هي:
- الرَّفْعُ: ويدخل الاسم والفعل المضارع.
 - النَّصْبُ: ويدخل الاسم والفعل المضارع.
 - الجَرُّ: ويدخل الاسم فقط.
 - الجَزْمُ: ويدخل الفعل المضارع فقط.
- ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصليّة، وعلامات فرعيّة تنوب عن تلك الأصليّة.

فالأصليّة هي:

- الضمّة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجَرِّ، والسكون (عدم الحركة) للجزم.

و الفرعيّة هي:

- ما ينوب عن الضمّة: الألف في المثني، والواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستّة، والنون في الأفعال الخمسة.
- وما ينوب عن الفتحة: الياء في المثني وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستّة، والكسرة فيما جُمع بألف وتاء، وحذف النون في الأفعال الخمسة.
- وما ينوب عن السكون: حذف حرف العلة في الفعل المضارع المُعْتَلّ الآخر، وحذف النون في الأفعال الخمسة.



تدريب - ٩ -

س / استخرج الفعل المُعْتَلَّ الآخر ممَّا يأتي، وبيِّن موقعه الإعرابي، وعلامة إعرابه:

- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦).
- وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص: ٧٧).
- وقال تعالى: ﴿لَنْ يُؤْمِنَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ (هود: ٣١).
- وقال تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ (البقرة: ٢٦٠).
- وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الفتح: ١٧).

قال الشعراء:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ	تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ
إِذَا كُنْتَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُعَاتِبًا	صَدِيقَكَ لَمْ تَلَقَ الَّذِي لَا تُعَاتِبُهُ
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ	فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ	أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ

* * *

إِغْرَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَنْقُوصِ

إِعْرَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَنْقُوصِ

قال:

وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

يُرِيدُ أَنَّ الْمُعْتَلَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: الْمَقْصُورُ:

وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ (...الَّذِي قَدْ قُصِرَا)^(١): وَهُوَ اسْمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ
الْفُ لَا زِمَةً، نُحُو: عَصَا، وَ لَيْلَى، وَمُصْطَفَى، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ
عَلَى الْأَلْفِ الثَّابِتَةِ رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَرًّا؛ لِتَعَدُّرِ تَحْرِيكِ الْأَلْفِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى:

• ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهْدًى وَرَحْمَةً﴾ (الأنعام: ١٥٧).

• ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾ (البقرة: ١٢٠).

• ﴿أَوَلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٥).

فَ (هُدًى) اسْمٌ مَقْصُورٌ جَاءَ مَرْفُوعًا فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَمَنْصُوبًا فِي الثَّانِيَةِ،
وَمَجْرُورًا فِي الثَّلَاثَةِ، وَقُدِّرَتْ عَلَى آخِرِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ؛ لِتَعَدُّرِ ظَهْوَرِهَا عَلَى
الْأَلْفِ، مَعَ لَحْظِ أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا كَانَ عَلَمًا لِمُؤَنَّثٍ فَهُوَ مِمَّا لَا يُنَوَّنُ، نُحُو: نَحَتْ
بُشْرَى، وَرَأَيْتُ بُشْرَى، وَمَرَرْتُ بِبُشْرَى.

^(١) قيل: إنه سُمِّيَ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْدُودٍ، وَقِيلَ أَيْضًا: لِأَنَّهُ قُصِرَ (مُنْعَ) عَنْ ظَهْوَرِ الْحَرَكَاتِ، وَالْأَوَّلُ أُولَى ؛ لِأَنَّ الثَّانِي
يَشْتَرِكُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَ (بُشْرَى) عَلَّمَ لِمَوْنَثٍ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مَرْفُوعٌ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، وفي الثاني منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة، وفي الثالث مجرور، وعلامة جرّه فتحة مقدرة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممّا لا يُنَوَّنُ. والذي يعيننا هنا أنّ الإعراب يُقَدَّرُ على المقصور في حالاته الثلاث، وإلى هذا أشار بقوله:

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وثانيهما: المَنَقُوصُ^(١):

وعبر عنه ابن مالك بقوله: (.....وَالثَّانِ مَنَقُوصٌ): وهو اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ يَاءٌ لازمةٌ تأتي بَعْدَ كَسْرَةٍ، نحو: المُرْتَقِي، والدَّاعِي، والسَّاعِي، فإذا ورد اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ يَاءٌ لازمةٌ، لم يُكْسَرْ ما قبلها، فهو ليس بمنقوص، نحو: ظَبْيٍ، فهذا جارٌ مجزى الصَّحِيح.

وإعراب المنقوص هو: أَنْ يُرْفَعَ، وَيُجَرَّ بِحَرَكَتَيْنِ مُقَدَّرَتَيْنِ هما: الضَّمة، والكسرة، وذلك كقوله تعالى:

• ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (القمر:٦).

• ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ (البقرة:١٨٦).

فَ (الدَّاعِي) فِي الْآيَةِ الْأُولَى مَرْفُوعٌ؛ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء استثقالاً.

وفي الآية الثانية مجرور؛ وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء استثقالاً. وإلى هذا أشار بقوله:

وَرَفْعُهُ يُنَوِّي، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

^(١) قيل: إنه سُمِّيَ منقوصاً لنقص في حركاته، وقيل: لِخَذْفِ لَامِهِ فِي حَالَتِي الِرفْعِ وَالْجَرِّ، وَالتَّجَرُّدِ مِنْ (أَلٍ) وَالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: حَكَمَ قَاضٍ عَلَى جَانِبٍ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما في حالة النَّصْب فتظهر الفتحة على الياء لِحَفَّتِهَا^(١)، وذلك كقوله تعالى:

• ﴿يَقُومَنَّ أَجِبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (الأحقاف: ٣١).

• ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ (العلق: ١٧).

• ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقَى﴾ (القيامة: ٢٦).

– حَذْفُ ياء المنقوص:

إذا جاء الاسم المنقوص مرفوعاً، أو مجروراً، مُتَجَرِّداً مِنْ (أَلْ) والإضافة نُوْنٌ، وحذفت ياءؤه، وذلك كقوله تعالى:

• ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: ٧).

• ﴿أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ﴾ (الشعراء: ٢٢٥).

ويُعْرَبُ في هذه الحالة بضمة، أو كسرة مُقَدَّرَةً على الياء المحذوفة، فـ(الْمَنْقُوص) –إذا– تُقَدَّرُ عليه حركتان هما: الضمة، والكسرة، وتظهر عليه الفتحة؛ لِحِفَّةِ نطقها على الياء.

* * *

الإعراب التقديري:

أشرنا في صدر الحديث عن المُعْرَب والمبني إلى أَنَّ تَغْيِيرَ أواخر الكلمات قد يكون لفظياً ظاهراً –وهو الغالب– وقد يكون تقديرياً، ومواضع التقدير هي:

١ – ما تُقَدَّرُ عليه ثلاث حركات، هو:

أ – المقصور – وقد سبق ذِكْرُهُ –.

ب – الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كقوله تعالى:

^(١) قد يُعامل المنصوب معاملة المجرور والمرفوع، وهو نادر، كقول الشاعر:

ولو أن واشي باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا.

• ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِتِ آتَى﴾ (يوسف: ٨٠).

• ﴿قَالَتْ إِنَّكِ آتَى يَدْعُوكِ﴾ (القصص: ٢٥).

• ﴿وَأَغْفِرْ لِآتَى﴾ (الشعراء: ٨٦).

فَلَفْظَةُ (آتَى) جَاءَتْ مَرْفُوعَةً فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَمَنْصُوبَةً فِي الثَّانِيَةِ، وَاجْتِرَابُهَا فِي الثَّلَاثَةِ، وَالْحُرُكَاتُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِالْحُرْكَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْيَاءِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَحَلِّ جَرِّ مُضَافٍ إِلَيْهِ، فَأَخِرَ الْأِسْمِ (أَب) يَقْبَلُ الْحُرْكَاتِ فِي ذَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ اشْتَغَلَ بِحُرْكَاتِ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَهُوَ (الْيَاءُ)؛ إِذْ إِنَّ الْيَاءَ تَسْتَدْعِي انْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا لِأَجْلِ الْمُنَاسِبَةِ.

ت- الْمُرَكَّبُ الْإِنْسَادِيُّ الْمُسَمَّى بِهِ، نَحْوُ: جَادَ الْحَقُّ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا، فَإِنَّهُ فِي الْإِعْرَابِ يُحْكَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيُعْرَبُ بِحُرُكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ يَمْنَعُ مِنْ ظَهْوَرِهَا حُرْكََةُ الْحِكَايَةِ.

٢- مَا تُقَدَّرُ عَلَيْهِ حُرُكَتَانِ، وَمِنْهُ:

أ- الْأِسْمُ الْمَنْقُوصُ، تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ، وَالْكَسْرَةُ؛ لِلثَّقَلِ .

ب- الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَعْتَلُّ الْآخِرُ بِالْأَلْفِ، تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ، وَالْفَتْحَةُ؛ لِلتَّعَدُّرِ.

٣- مَا تُقَدَّرُ عَلَيْهِ حُرْكَاتٌ وَاحِدَةٌ، وَمِنْهُ:

الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَعْتَلُّ الْآخِرُ بِالْوَاوِ، أَوْ الْيَاءِ، إِذْ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ؛ لِلثَّقَلِ.



النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

قال:

نَكِرَةٌ قَابِلٌ (أَلْ) مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذَكَرَا
وَعَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كـ (هُمْ، وَذِي وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُلَامَ، وَالَّذِي)

الاسم من حيث التَّنْكِير والتَّعْرِيف نوعان: نكرة، ومعرفة.

● النُّكْرَةُ:

عُرِّفَتِ النُّكْرَةُ تعريفات كثيرة ؛ بسبب النظر إليها من حَيثِيَّات مختلفة، من ذلك:

- قولهم: إِنَّهَا مَا دَلَّتْ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ، أَوْ وَاحِدَةٍ لَا بَعِيْنَهَا كـ (طالب) و (طالبة)، أي: إِنِّهَا: اسْمٌ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ الْعَقْلِي، ودلالته بمجرد سماعه، من دون تحديد أَوْ تعيين في الواقع الْمَحْسُوس؛ وذلك لِأَنَّهُ فَرْدٌ لَهُ نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ، ومتشابهة في حقيقته وصفاته، فكأنَّه فَرْدٌ مُتَكَرِّرُ الصُّوْرِ والنَّمَاذِجِ الْمُتَمَاثِلَةِ، كـ (رَجُلٍ) اسم نكرة يدلُّ على إنسان من هذا الجنس بمواصفات معينة وعُمُر محدود؛ ولهذا قالوا: إِنَّ الْاسْمَ الْمُنْكَرَ: هُوَ الْاسْمُ الْوَاقِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمَّتِهِ، وَلَا يُخْصَّ وَاحِدًا الْجِنْسِ دُونَ سَائِرِهِ^(١).

وعُرِّفَتِ النُّكْرَةُ -أَيْضًا- بِأَنَّهَا مَا يَحْسُنُ فِيهِ دُخُولُ (رُبِّ) و (أَلْ) التَّعْرِيفِ،

كقولك في رَجُلٍ: رُبَّ رَجُلٍ، أَوْ الرَّجُلِ، وهي نوعان:

● أحدهما: مَا يَقْبَلُ (أَلْ) الَّتِي تُفِيدُ التَّعْيِينَ، وإزالة ما قبلها من الإبهام والشُّيُوع في الدَّلَالَةِ، نَحْوُ: طَالِبٍ، وَالطَّالِبِ، فبقولنا: الطَّالِبِ، يَتِمُّ التَّحْدِيدُ والتَّعْيِينَ لتلك النُّكْرَةِ الْأُولَى.

^(١) المقتضب: ٢٧٦/٤.

وفي وصف ابن مالك (أل) بالتأثير احتراز من (أل) غير المؤثرة بالتعريف، كالتي تدخل على أعلام، مثل: (الحارث، والحسن، والعباس)، فهي معارف بالعلمية قبل دخول (أل) عليها؛ أمّا فائدة دخول (أل) عليها فإنّها إلّمح الأصل من الوصفية، كشدة الحرث، والحسن، والعُبوس، أي: ليس المقصود بها التعريف.

• والآخر: ما يقع موقع ما يقبل (أل) التعريف.

ويُراد بهذا أنّ النكرة ربّما لا تصلح في ذاتها لقبول (أل) مباشرة، وإنّما تدخل (أل) على كلمة أخرى بمعناها، ويمكن التّبادل الموقعيّ بينهما، أي: أن تحلّ إحداها محلّ الأخرى، ولا يتغيّر شيء من معنى الجملة، من ذلك:

- أحد، ودَيّار: فهما لا تقبلان (أل)، ولكنّ كلمة (إنسان) التي هي بمعناها تقبل (أل).

- ذو: لا تقبل (أل)، ولكنّها تقع موقع (صاحب)^(١) التي تقبل (أل).

- ما^(٢): لا تقبل (أل)، ولكنّها تقع موقع (شيء) التي تقبل (أل).

- من: لا تقبل (أل)، ولكنّها تقع موقع (إنسان) التي تقبل (أل).

ومنّ هذه الكلمات أيضًا أسماء الأفعال النّكرات، نحو: (صِه) بالتّنين، فإنّه يقع موقع: (سكوتًا)، وهو مصدر دالّ على الأمر.

فعلامة النّكرة - إذا - أن تقبل بنفسها (أل) التي تفيد التعريف، أو تقع موقع كلمة أخرى تقبل (أل) المعرّفة.

• وأمّا المعرّفة:

فهي ما وُضِعَ للدلالة على شيء معيّن بأحد طرائق التعريف.

^(١) لا يقصد به (صاحب) اسم الفاعل، الذي يدلّ على الحدث، بل يراد به (صاحب) التي أصبحت صفة بالاستعمال.

^(٢) (ما) نكرة موصوفة لغير العاقل.

وأمرٌ معلوم أنّ المعرفة لا تقبل (أل) التي تُفيد التعريف؛ لِعَدَم حاجتها إليها؛
لأنّها اكتسبت التعريف بوسائل أُخرى، كما أشرنا في موضع سابق إلى أنّ (أل) إذا
دخلت على بعض المعارف لم يُقصد منها التعريف، بل يُقصد منها غرضٌ آخر.
ومّا نلحظُه من كلام ابن مالك أنّه لم يَضَع حدًّا للمعرفة، بل استغنى عنه
بحدّ النكرة، واقتصر على ذكر أنواع المعارف، وهي:

١- الضمير: مثل: أنا، وأنت، وهي،... وهو معرفة؛ لأنه لا يُضمَر إلا بعد أن
يُعرف.

٢- العلم: مثل: محمد، وفاطمة،... وهو معرفة؛ لأنّه موضوع لشخص بعينه.

٣- اسم الإشارة: مثل: هذا، وهذه، وهؤلاء،... وهو معرفة؛ لأنك تُشير إلى
واحدٍ بعينه.

٤- الاسم الموصول: مثل: الذي، والتي، والذين،...

٥- المبدوء بـ (أل) التي تُفيد التعريف: مثل: (الرسول) في قوله تعالى: ﴿كَأَنزَلْنَا إِلَىٰ
فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ﴾ (المزمل: ١٥-١٦).

٦- ما أُضيف إلى إحدَى المعارف، نحو: كتابي، وكتاب زيد، وكتاب هذا، وكتاب
الذي فاز، وكتاب الطالب.

فـ (كتاب) نكرة اكتسب التعريف من الاسم الذي أُضيف إليه، فكل اسم
نكرة أُضيف إلى معرفة اكتسب التعريف، واستثنوا من ذلك أسماءٌ وصفتُ بأنّها
متوعّلة في الإبهام، مثل: (غير، ومثل، وشبهه)، فإنّها ألفاظ لا تُفيدها الإضافة تعريفًا
في أكثر استعمالاتها، وقد تتعرّف بأمر غير الإضافة، كوقوع كلمة (غير) بين
ضدّين معرفتين، كقوله تعالى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
(الفاتحة: ٧) فوقوع (غير) بين الضدّين المعرفتين أزال إبهامها.
ومنه أيضًا: رأيتُ العلمَ غيرَ الجهل.

هذه هي الأقسام الستة التي أشار إليها ابن مالك، وكثير من القدماء ذكروا أقسامًا خمسة؛ بسبب جمعهم للأسماء الموصولة وأسماء الإشارة في باب واحد، وهو: باب الأسماء المبهمة، وسنحدث عن هذه الأقسام بالترتيب.

ثم إن ابن مالك ذكر قسمًا آخر في كتابه (التسهيل)^(١) هو أحد أنواع المُنَادَى، أي: النكرة المقصودة التي تتعرف عندهم بالقصد والمواجهة، كقولك: يا طالب، يا رجل، إذا كنت تُنادي واحدًا معينًا تقصده من دون غيره، فأصل كل منهما نكرة، ولكنها اكتسبت التعريف بتوجيه النداء إليها؛ وذلك لأننا قصدنا وخصصنا واحدًا بعينه، وبعضهم يرى أنها - مع الإقبال عليها - تبقى نكرة مقصودة لا معرفة.

* * *

^(١) ينظر ص ٢١. وشرح التسهيل ١/١٢٥. ولم يتحدث عنه هنا اكتفاء بذكره في باب النداء.

الضَّمِيرُ

– المعارف:

الباب الأول: الضمير:

قال:

فَمَا لِدِي غَيَّةٍ أَوْ حُضُورٍ ك (أَنْتَ) وَ (هُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا
كَأَلِيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ) مَا مَلَكَ

* * *

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ (نَا) صَلَحَ ك (اعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْحَ)
وَالْفِ، وَالْوَاوُ، وَالتَّنُونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، ك (قَامَا، وَاعْلَمَا)

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُّ ك (افْعَلْ أَوْافِقْ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ)
وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: أَنَا، هُوَ وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتِيهِ
وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

* * *

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَصِّلُ
وَ صِلَ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتَهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلَتِيهِ، وَاتَّصَلَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ
وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصَلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلَا

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمَ نُونٌ وَقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ
و (لَيْتَنِي) فَشَا، وَ (لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعَ (لَعَلَّ) اِعْكِسَ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا (مَنِّي وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي (لَدُنِّي): لَدُنِّي قَلَّ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الضَّمِيرُ:

هو لفظٌ وُضِعَ لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ مُشْعِرًا بِتَكْلُمِهِ، كـ(أنا)، و(نحن)، أَوْ خِطَابِهِ، كـ(أنت)، و(أنتما) و(أنتم)، أَوْ غِيْبَتِهِ، كـ(هُوَ) و(هُمَا) و(هُم)، فهذه الألفاظ قامت مقام ما يُكْنَى بِهَا عَنْهُ، وهي من المَبْنِيَّاتِ، وَتُعْرَبُ بِحَسَبِ أَنْوَاعِهَا، وَمَوَاقِعِهَا، وفيها قال ابنُ مالكٍ:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كـ (أَنْتَ) وَ (هُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

أَيُّ: إِنَّ الضَّمِيرَ قِسْمَانِ، مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ كـ (هو)، وَمَا دَلَّ عَلَى حُضُورٍ، وَيَشْمَلُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، كـ (أنا)، وَضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ كـ (أنت)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَ كُلِّ مِنْهُمَا لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَقَدْ نُطِقَ بِهِ.

وقوله: (سَمٌّ بِالضَّمِيرِ) إشارة إلى الخلاف في التَّسْمِيَةِ، فَاسْمُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (الضَّمِير) أَوْ (المُضْمَر)، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَسَمُّونَهُ (الْكِنَايَةِ) أَوْ (الْمَكْنَى)؛ لِأَنَّهُ يُكْنَى بِهِ، أَيُّ: يُزْمَرُ بِهِ إِلَى الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا.

أقسام الضَّمِيرِ:

يُقَسَّمُ الضَّمِيرُ عَلَى أَنْوَاعٍ عِدَّةٍ، بِحَسَبِ اعْتِبَارَاتِ التَّقْسِيمِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَكُلُّهَا تَنْدَرُجُ فِي قِسْمَةِ عَامَّةٍ بِحَسَبِ الصُّورَةِ فِي اللَّفْظِ، إِذْ تَأْتِي عَلَى نَوْعَيْنِ:
أَوَّلُهُمَا: الضَّمِيرُ الْبَارِزُ: أَيُّ: مَا لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ نُطْقًا وَكِتَابَةً، كـ (أنا) و(إِيَّاكَ).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والآخر: الضمير المُستتر: أي: ما ليست له صورة في النطق والكتابة، بل يكون خفيًا مُقدَّرًا غير ظاهر، نحو: فاعل فعل الأمر (اعلم)، فهو مستتر، تقديره (أنت).

وبيان هذين النوعين هو:

الضمير البارز:

ويأتي هذا النوع على صورتين: (متصل)، و (منفصل).

فالضمير المتصل: ما لا يستقل لفظًا بنفسه، بل يتصل بالألفاظ، فلا يصح أن يُبتدأ به في أول الكلام، بل يلحق الاسم أو الفعل، أو الحرف، فيكون مع ما يتصل به كالكلمة الواحدة، وذلك نحو: (الواو)، و(نا)، و(الكاف)، و(الهاء)، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ جِئْتَنَا بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (الحجر: ٦٣).

ومن علاماته أيضًا: عدم صلاحيته لأن يأتي بعد (إلا) في الاختيار، وفيه قال:

وذو اتصالٍ منه ما لا يُبتدأ ولا يلي (إلا) اختيارًا أبدًا

أي: إن الضمير المتصل لا يصح أن يقع في أول الكلام، ولا يأتي بعد (إلا) في الاختيار، وقوله:

ولا يلي (إلا) اختيارًا أبدًا

احتراز من وقوعه بعد (إلا) في الشعر ضرورة، كإنشاد الفراء:

وما نبالي - إذا ما كُنْتُ جارتنا - ألا يُجاورنا إلاك ديارُ

فالشاهد في (إلاك)، إذ وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذًا في الشعر، والقياس: إلا إياك، بالضمير المنفصل بعد إلا.

أقسام الضمير المتصل:

يأتي الضمير المتصل على أقسام ثلاثة بحسب موقعه الإعرابي:

أولها: ما يختص بمحل الرفع، ويشتمل على خمسة ضمائر، هي:

أ- تاء الفاعل، كقوله تعالى:

- ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ (النمل: ٤٤)، بالضم للمتكلم.
 - ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، بالفتح للمخاطب.
 - ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (يوسف: ٢٩)، بالكسر للمخاطبة.
- وتلحق بالتاء كل من:
- (ما) للكناية عن الاثنين المُخاطَبَيْنِ والاثنين المُخاطَبَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (البقرة: ٣٥).
 - و(ميم) للكناية عن جماعة المُخاطَبَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يُمُوسَى﴾ (البقرة: ٥٥).
 - و(نون مُشددة) للكناية عن جماعة المُخاطَبَاتِ، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَن تَرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (الأحزاب: ٢٨).
- وقد أشرنا في موضع سابق إلى أنَّ هذه التاء تختصُّ بالدُّخُولِ على الفعل الماضي، حتَّى أصبحت من علاماته.
- ب- ألف الاثنين، كقوله تعالى:

- ﴿فَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ (الأعراف: ٢٣).
 - ﴿حَقٌّ يَقُولَانِ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: ١٠٢).
 - ﴿فَقُولَا لَهُ﴾ (طه: ٤٤).
- فـ (ألفُ الاثنين) - في (قَالَا، وَيَقُولَا، وَقُولَا) - اتَّصَلَتْ بالفعل الماضي، والمضارع، والأمر، ومحلُّها الرُّفْعُ على الفاعليَّة.
- ت- واو الجماعة: كقوله تعالى:
- ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١١).
 - ﴿أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٨٠).

• ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ (البقرة: ٥٨).

فَ (واو الجماعة) - في (قَالُوا، وَتَقُولُونَ، وَقُولُوا) - اتَّصَلَتْ بالفعل الماضي، والمضارع، والأمر، ومحلُّها الرَّفْعُ على الفاعليَّة.

ث - ياء المُخاطَبَةِ، كقوله تعالى:

• ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ (القصص: ٧).

• ﴿وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (آل عمران: ٤٣).

فَ (ياء المخاطبة) - في (تَخَافِي، وَتَحْزَنِي، وَارْكَعِي) - اتَّصَلَتْ بالفعل المضارع، وفعل الأمر، ومحلُّها الرَّفْعُ على الفاعليَّة.

ج - نون الإناث، كقوله تعالى:

• ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف: ٣١).

• ﴿ذَلِكَ أَذَى أَنْ يُعْرِفَنَّ﴾ (الأحزاب: ٥٩).

• ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣٣).

فَ (نون الإناث) - في (قُلْنَ، يُعْرِفَنَّ، وَقَرْنَ) - اتَّصَلَتْ بالفعل الماضي والمضارع، والأمر، ومحلُّها الرَّفْعُ على الفاعليَّة.

فهذه الضَّمائر الخمسة لا تأتي إلا متَّصلة بأواخر الأفعال، ولا يُمكن أن تستقلَّ بنفسها، فتقع في أول الكلام، ومَوَاضِعُهَا الرَّفْعُ على الفاعليَّة، أو نيابتها، أو تكون اسمًا لفعلٍ ناسخٍ.

وقد أشار ابن مالك إلى بعض أنواع هذا القسم بقوله:

وَأَلْفٌ، وَالْوَاوُ، وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، ك(قَامَا، وَاعْلَمَا)

يريد أن (الألف، والواو، والنون) من ضمائر الرَّفْعِ المتَّصلة، تكون للغائب والمخاطب، ومثَّل للغائب بقوله: قَامَا، وللمخاطب بقوله: اعْلَمَا.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

وقوله: (وَعَيَرَهُ)، أي: غير الغائب، ويشمل المخاطب، والمتكلم، ومُرادَه
المخاطب فقط؛ لأنَّ الضَّمائر الثلاثة التي ذكرها لا تكون للمتكلّم، بل تكون
للغائب أو المخاطب، وما يكون للمتكلّم هو (التَّاء) التي لم يَدْكُرْها هنا.

وثانيها: ما يشترك في محلّ النَّصْبِ والجَرِّ:

ويشتمل على ثلاثة ضمائر، هي:

أ- ياء المتكلّم، كقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): (أَدْبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي).

فـ (الياء) في (أَدْبَنِي) اتَّصَلَتْ بالفعل، فهي في محلّ نصب مفعول به.

وفي لفظ (رَبِّي) اتَّصَلَتْ بالاسم، فهي في محلّ جرّ مضاف إليه.

ب- كاف المخاطب، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ (الضحى: ٣)، بفتح

الكاف للمخاطب الواحد، والكاف في: (وَدَّعَكَ)، في محلّ نصب مفعول به،

وفي: (رَبُّكَ)، في محلّ جرّ مضاف إليه، وتكون هذه الكاف مكسورة في

خطاب الواحدة، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَيْنَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَخْزِينِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْنَكِ

سَرِيًّا﴾ (مریم: ٢٤).

وتلحقها كلّ من :

- (ما) للمُخاطَبَيْنِ والمُخاطَبَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ (يونس: ٨٩).

- و(ميم) لمخاطبة جماعة الذُّكُور، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ (الأحزاب: ٤).

- و(نون مُشدّدة) لمخاطبة جماعة الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣١).

ت- هاء الغائب: كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ (الكهف: ٣٧).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَ (الهاء) في: (لَهُ، وَصَاحِبُهُ)، في محلّ جرّ؛ سواء أكان ذلك بسبب دخول حرف الجرّ في الأولى؛ أم بسبب الإضافة في الثانية، و(الهاء) في (يُحَاوِرُهُ)، في محلّ نصب مفعول به، وتكون هذه الهاء:

- بصورة (ها) للغائبة، كقوله تعالى: ﴿كَمْثَلٍ جَنَّتْ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ (البقرة: ٢٦٥).

ويُلي (الهاء) ما وَلِيَ التَّاءُ في التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ، من ذلك:

- أَنْ تَلْحَقَهَا (ما) في التَّثْنِيَةِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الإسراء: ٢٣).

- وَأَنْ تَلْحَقَهَا (ميم) لجمع الذكور، كقوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٤٦).

- وَأَنْ تَلْحَقَهَا (نون مُشَدَّدَةٌ) لجمع الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ (النور: ٣١).

وإلى هذه الضّمائر التي تشترك في محلّ الجرّ والنصب، أشار ابن مالك في موضعين:

- الأوّل في قوله:

كَ الْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ) مَا مَلَكَ

فَ ياء المتكلم في: (ابْنِي)، في محلّ جرّ بالإضافة، وكاف المخاطب في: (أَكْرَمَكَ)، في محلّ نصب مفعول به، وهاء الغائب في: (سَلِيهِ)، في محلّ نصب مفعول به أوّل.

والثاني في قوله:

وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظِ مَا نُصِبَ

وهذه إشارة واضحة إلى أنّ هذه الضّمائر تشترك في محلّ النصب، ومحلّ الجرّ؛

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

إذ لا توجد ضمائر متصلة خاصة بمحلّ النَّصْب، وأخرى خاصة بمحلّ الجَرِّ، وإنما هي مشتركة في هذا وذاك.

* * *

فائدة:

مما هو جدير بالذكر أنّ هذه الضّمائر التي تشترك في محَلّي النَّصْب والجَرِّ لا تكون في محلّ رَفْع، بل تقتصر على محَلّي النَّصْب والجَرِّ، ولكن قد جاءت هذه الضّمائر في أقوال مسموعة عن العرب - على قلّتها بعد (لولا) الامتناعية^(١) التي لا يقع بعدها إلاّ المبتدأ، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، من ذلك قول يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى
وقد أوجز هذا الأمر في كتابه (التسهيل)^(٢)، بقوله: "وقد يلي - عند غير المُبرّد - لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجَرِّ، مجرور الموضع عند سيبويه، مرفوعة عند الأخفش والكوفيين"، وبيان هذا هو:
أنّ النّحاة اختلفوا في ضمائر النَّصْب والجَرِّ التي جاءت بعد (لولا الامتناعية) على آراء^(٣)، هي:

١ - سيبويه: يرى أنّ (لولا) في هذه المواضع حَرَف جَرٍّ شبيه بالزائد، مثل: (رُبّ)، و(لعلّ الجارّة)، والضّمائر التي بعدها لها محلّان:
الأوّل: محلّ جَرٍّ؛ بسبب دخول حرف الجَرِّ (لولا) عليها.

^(١) أي: يمتنع بها الشيء لوجود غيره، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: ٣١)، وقد تكون للتحضيض والعرض كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا سَتُغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ (النمل: ٤٦)، وبمعنى (هلا) إذا كانت بغير جواب، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ حَرِيرَ مَدِينٍ﴾ (الواقعة: ٨٦).

^(٢) ينظر ص ١٤٨.

^(٣) الكتاب ٣٨٨/١، والمقتضب ٧٣/٣، ومغني اللبيب ٣٦١، والتسهيل ١٤٨، والإنصاف ٦٨٧/٢.

الثاني: محلّ رَفَعَ بالابتداء، والخبر محذوف وجوباً.

- ٢- الأَخْفَش: يَرَى أَهْمًا في موضع رَفَعَ بالابتداء، أي: لها محلّ واحد، ووُضِعَ ضميرُ الجَرِّ هنا موضعَ ضميرِ الرَفْع، نظير وضع ضمير الرَفْع موضع ضمير الجَرِّ في قولهم: (أنا كَأَنْتَ)، وعلى وَفْق هذا لمْ تعملْ (لَوْلا) في الضمير شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر الَّذي يأتي بعدها مبتدأً، وإلى هذا الرأي ذهب الكوفيون.
- ٢- المُبَرِّد: أنكر هذا التَّركيب، ورأى أَنَّهُ لا يصلح إِلَّا أَنْ تقول: لولا أنا، ولولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: ٣١).

* * *

وثالثها: ما يشترك فيه الرَفْع، والنَّصْب، والجَرُّ:

ويقع في هذا القسم ضمير واحد هو (نا) ضمير المفرد المُعْظَم نفسه، وجماعة المتكلمين، وفيه قال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نا) صَلَحَ كَ (اعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ)

يريد أَنَّ الضمير (نا) قد صَلَحَ لِلرَّفْعِ في قوله: (نَلْنَا)، إِذْ جاء في محلِّ رَفْعٍ فاعِلٍ.

وَصَلَحَ لِلنَّصْبِ في قوله: (إِنَّا)، فهو في محلِّ نَصْبِ اسْمٍ لـ(إِنَّ).

وَصَلَحَ لِلجَرِّ في قوله (بِنَا)، فهو في محلِّ جَرٍّ؛ لدخول حرف الجرِّ عليه.

واجتمعت المواضع الثلاثة في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مَنَادِيَا﴾ (آل عمران:

١٩٣).

فالأوّل في محلِّ جَرٍّ بالإضافة، والثاني في محلِّ نَصْبِ اسْمٍ (إِنَّ)، والثالث في محلِّ رَفْعٍ فاعِلٍ.

* * *

فائدة :

لم يذكر ابن مالك غير الضمير (نا) للقسم الذي يشترك فيه الرفع، والنصب، والجَرُّ، وهو صحيح، وهناك ضمائر أخرى ظاهرها اشتراك الرفع، والنصب، والجَرُّ، منها:

• الضمير (هم):

في نحو: هم يحضوا، في محلّ (رفع)، وأكرمتهُم، في محلّ (نصب)، ولهم، في محلّ (جرّ).

• الضمير (الياء):

في نحو: قومي، في محلّ (رفع)، وأكرمني، في محلّ (نصب)، وكتابي، في محلّ (جرّ).

وعدم ذكر ابن مالك هذين الضميرين سببه أنهما لا يُشبهان (نا) من الأوجه كافة، فـ (نا) تكون للرفع، والنصب، والجَرُّ، والنوع واحد؛ إذ إنّها ضمير متصل في الحالات الثلاث.

بخلاف (هم) فهو وإن كان بمعنى واحدٍ، فإنّه في مثال الرفع ضمير منفصل، وفي مثالي النصب والجَرُّ ضمير متصل.

وكذلك (الياء) فمع كونها ضميراً متصلاً في الحالات الثلاث، لم تكن نوعاً واحداً، ففي مثال الرفع تكون للمخاطبة، وفي مثالي النصب والجَرُّ تكون للمتكلّم.

* * *

الضمير المنفصل^(١):

وهو ما يستقلُّ لفظاً بنفسه، ولا يعتمد في وجوده على كلمة أخرى، ويقع في أول الكلام، ويصح وقوعه بعد (إلا).

وهو على قسمين على وفق الموقع الإعرابي:

أولهما: ما يختص بمحلّ الرفع:

وضمائر هذا القسم اثنا عشر ضميراً يُكنى بها عن المتكلم، والمخاطب، والغائب على وفق الترتيب الآتي:

- أنا (للمفرد المتكلم).
- نحن (للمثنى، والجمع المتكلم، وللواحد المعظم نفسه)، ويستوي فيه التذكير والتأنيث.

- وأنت (للمفرد المخاطب المذكر).
- وأنتما (للمثنى المخاطب (المذكر).
- وأنتم (لجماعة الذكور المخاطبين).
- وأنتِ (للمفردة المخاطبة).
- وأنتما (للمثنى المخاطب المؤنث).
- وأننَّ (لجماعة الإناث المخاطبات).
- وهو (للمفرد الغائب).

- وهما (للمثنى الغائب المذكر).
- وهم (لجماعة الذكور الغائبين).
- وهي (للمفردة الغائبة).
- وهما (للمثنى الغائب المؤنث).

^(١) وهو الصورة الثانية للضمير البارز.

● وهُنَّ (لجماعة الإناث الغائبات).

ويُلْحَظُ اشتراك (أنتما) بين الاثنين المُخاطَبَيْنِ، والاثنين المُخاطَبَتَيْنِ.

واشتراك (هما) بين الاثنين الغائِبَيْنِ، والاثنين الغائِبَتَيْنِ.

وهذه الضَّمائر لا تكون إلا في محلِّ رَفْعٍ، وقد وردت في بعض الأساليب المسموعة عن العرب في محلِّ جَرٍّ، أو نَصْبٍ، من ذلك قولهم: (ما أنا كأنتَ)، (ولا أأنتَ كأنا).

فقد جاء الضَّميران (أنتَ) و (أنا) في محلِّ جَرٍّ، وقد عدّه الأخفش من باب نيابة ضمير عن ضمير^(١)، ومنه قول الشاعر:

يَالْيَتْنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِلُفُ

إذ عطف الضَّمير (هما) المختصَّ بالرَّفْعِ على (الياء) التي هي في محلِّ نَصْبٍ، وهو ممَّا لا يسوغ في الكلام، والوجهُ أن يُقال: ياليتني وإيَّاهما، لولا الضَّرورة^(٢).

غير أنه كثر نيابة المرفوع عن المنصوب والمجرور، والمرفوع في حالة كونه تأكيداً للمنصوب، والمجرور، والمرفوع، نحو: أكرمْتُكَ أنتَ، ومَرَرْتُ بِكَ أنتَ، وقُمتَ أنتَ، وفيه قال ابن مالك في (التسهيل)^(٣): "وَيُؤَكِّدُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَنْفَصِلِ الْمُتَّصِلِ مطلقاً".

ومن الشواهد القرآنيَّة على ضمائر الرَّفْع المنفصلة ، قوله تعالى:

● ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ (الأعراف: ١٢).

● ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ (الحجر: ٢٣).

● ﴿ أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (الأعراف: ١٩).

(١) المقتضب: ٣/٧٣.

(٢) ضرائر الشعر: ٢٦٠.

(٣) ينظر: ص ١٦٦.

- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى﴾ (التوبة: ٣٣).
- ﴿فَأَنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الصفات: ١٩).
- ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: ٩).
- * * *

وثانيهما: ما يختصُّ بمحلِّ النَّصْبِ:

- وضمائر هذا القسم اثنا عشر ضميراً أيضاً يبدأ كُلُّ منها بـ (إِيَّا)، وتلحقها حروف تُعَيِّنُ دلالة الضَّمائر على وفق التَّرتيب الآتي:
- إِيَّاي (للمفرد المتكلم).
 - إِيَّانَا (للمثنى، والجمع، والمفرد المُعْظَم نفسه).
 - إِيَّاكَ (للمفرد المُخاطَب).
 - إِيَّاكُمَا (للاثنين المُخاطَبَيْنِ).
 - إِيَّاكُمْ (لجماعة الذُّكُور المُخاطَبِينَ).
 - إِيَّاكَ (للمفردة المُخاطَبة).
 - إِيَّاكُمَا (للاثنين المُخاطَبَتَيْنِ).
 - إِيَّاكُنَّ (لجماعة الإناث المُخاطَبَات).
 - إِيَّاهُ (للمفرد الغائب).
 - إِيَّاهُمَا (للاثنين الغائِبَيْنِ).
 - إِيَّاهُمْ (لجماعة الذُّكُور الغائِبِينَ).
 - إِيَّاهَا (للمفردة الغائِبة).
 - إِيَّاهُمَا (للاثنين الغائِبَتَيْنِ).
 - إِيَّاهُنَّ (لجماعة الإناث الغائِبَات).

ومَّا يُلْحَظُ أَيْضًا اشْتِرَاكَ (إِيَّاكُمْ) فِي مَثْنَى الْمُخَاطَبِينَ، وَالْمُخَاطَبَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ اشْتِرَاكَ (إِيَّاهُمَا) فِي مَثْنَى الْغَائِيَيْنِ، وَالْغَائِيَتَيْنِ.

ومن الشواهد القرآنية لهذه الضمائر، قوله تعالى:

- ﴿وَلِيَسَىٰ فَاذْهَبُوكَ﴾ (البقرة: ٤٠).
- ﴿مَا كُنْتُمْ إِينَانَا تَعْبُدُونَ﴾ (يونس: ٢٨).
- ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ (الفاتحة: ٥).
- ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمُ﴾ (الاسراء: ٣١).
- ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِينَاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٢).
- ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١).

* * *

فوائد:

١- الضمائر المنفصلة نوعان: ما يختصُّ بمحلِّ الرَّفْع، وما يختصُّ بمحلِّ النَّصْب، وليس منها ما هو مختصُّ بمحلِّ الجرِّ أصالةً، سوى ما سُمِعَ من أساليب قليلة، كقول بعض العرب: أنا كَأَنْتَ.

٢- كلَّ ضمير منفصل له نظير متّصل يُماثلُه في معناه، فالضمير (أنا) يُماثلُه (التَّاء)، و(نحن) يُماثلُه (نا).

٣- اختلف النُّحَاة في لفظ ضمير النَّصْب المنفصل على آراء أشهرها^(١):

أ- الضمير هو اللَّفْظ كاملاً، نحو: إِيَّاكَ، وَإِيَّانَا.

ب- الضمير هو (إِيَّا)، وما يلحق به حروف تُوضِّح دلالته على المتكلِّم، أو المخاطب، أو الغائب، وهو رأي سيبويه، وتبعه أكثر النحويين.

^(١) الإنصاف ٦٩٥/٢، المسألة ٩٨.

- ت- الضمير هو (الكاف) أو (الهاء)، وأنَّ (إيّا) عماد، وهو رأي كوفي.
- ٤- اختلف النحاة في لفظ ضمير الرَّفْع المنفصل الذي يدلّ على المتكلم:
- فذهب البصريون إلى أنَّ الألفَ في (أنا) زائدة، والضمير هو الهمزة والتون، واستدلّوا بحذف الألف وصلًا؛ وإثما زيدت وفقًا لبيان الحركة.
- وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم هو مجموع الأحرُف الثلاثة^(١).
- ٥- اختلف النحاة في لفظ ضمير الرَّفْع المنفصل الذي يدلّ على الغيبة:
- فذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير من لفظ (هو، أو هي) الهاء وخدها، من دون الواو والياء؛ لأنهما مُحذَفان في التثنية، ولو كانتا أصلًا لَمَا حُذِفَتَا.
 - وذهب البصريون إلى أنَّ الضمير اللَّفْظ بِجُمْلَتِهِ؛ وذلك لأنَّ المنفصل لا يجوز أن يُنَى على حَرْفٍ واحدٍ، ولا دليل للكوفيّين في مسألة حذف الواو والياء في التثنية؛ وذلك لأنَّهما في التثنية صِيغ مُرْتَحِلَةٌ، ف(هُمَا) ليس بتثنية (هو)، إذ لو كان تثنية له لقال: هُوَانِ، وعدم قولهم هذا يدلّ على أنَّ (هُمَا) صيغة موضوعة للتثنية^(٢).

وفي قِسْمِي الضمير المنفصل قال:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ: أَنَا، هُوَ وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

اتّصال الضمير وانفصاله:

في حالة احتياج الكلام إلى نَوْعٍ من الضمير، وفيه المتّصل والمنفصل لا بدّ من مراعاة ما يأتي:

^(١) شرح المرادي ١/١٣٥.

^(٢) الإنصاف ٢/٦٧٧، المسألة: ٨٦.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١- إذا أمكن أن يُؤْتَى بالضَّمير المتَّصل، لم يُعَدَلْ عنه إلى المُنْفَصِل ؛ وذلك لأنَّ الضَّمير وُضِعَ للاختصار والإيجاز، والمتَّصل أكثر اختصاراً في تكوينه؛ لقلة بنية أصواته.

ففي نَحْو: دَرَسْتُ، لا أقول: دَرَسَ أَنَا.

وفي نَحْو: عَلَّمَكَ، لا أقول: عَلَّمَ إِيَّاكَ.

فالأصل عند الحاجة هو اختيار المتَّصل، ما دُمنا نستطيع الإتيان به، وفي هذا قال ابنُ مالك:

وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلُ إذا تَأَتَّى أن يَجِيءَ المتَّصلُ

- ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ﴾ (الأنفال: ٤٣)

وقد جاء الضَّمير في الشَّعرِ مُنْفَصِلاً مع إمكان الإتيان به مُتَّصِلاً، وجُعِلَ هذا من ضرائر الشَّعر^(١).
من ذلك:

أ- وُضِعَ ضمير الرَّفْعِ المنفصل بدلاً من ضمير الرَّفْعِ المتَّصل، كقول زياد التَّميمي:

وما أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ، فأذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

فالشَّاعر في الشَّطر الثاني يُريد أن يقول: (إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ حُبًّا إِلَيَّ)، أي: يَزِيدُونَ قَوْمِي حُبًّا إِلَيَّ، فوضع الضَّمير المنفصل (هم) موضع (واو الجماعة) المتَّصل؛ للضرورة التي لا يجوز استعمالها في سعة الكلام.

ب- وضع ضمير النَّصْبِ المنفصل بدلاً من ضمير النَّصْبِ المتَّصل، كقول الشَّاعر:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

^(١) ضرائر الشعر: ٢٦٠.

يريد: حتى بَلَعْتَكَ، فوضع الضمير (إِيَّاكَ)، موضع الضمير المتصل (الكاف)؛ للضرورة.

٢- إذا لم يُمكن الإتيان بالمتصل، تعيَّن المجيء بالمتنقل، وتعيَّن المتنقل - وجوبه - يلزم في مواضع أشهرها^(١):

أ- أن يتقدم الضمير على عامله لداعٍ بلاغيٍّ، كالحَضَر (القَصْر)، والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم على عامله، فيحلّ المنفصل محله، من ذلك قوله تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥).

ب- أن يأتي الضمير محصوراً بـ (إِلَّا)، أو (إِنَّمَا).

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠). - ومنه قول الفرزدق:

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا، أَوْ مِثْلِي يُريد: ما يدافع عن أحسابهم إِلَّا أَنَا، أمّا مجيء الضمير المتصل بعد (إِلَّا)، فهو من الشُّذُوذ الذي لا يُقاس عليه.

ت- أن يكون عامل الضمير محذوفاً، وذلك في باب التحذير، نحو قولهم: إِيَّاكَ وما يعتذرُ منه، قالوا: إِنَّ أَصْلَ (إِيَّاكَ) المُفْتَرَض (أَحْذَرُكَ) فَأُضْمِرَ الفِعْلُ، وبقي الضمير (الكاف)، وهو متصل لا يستقلُّ بنفسه، فأُبدِلَ مكانه مقابله المنفصل الذي يستقلُّ بنفسه، وهو (إِيَّاكَ)، ومنه قول لبيد:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ فالشَّاهد في: (فَإِنْ أَنْتَ)، إذ انفصل الضمير لَمَّا أُضْمِرَ العاملُ (فِعْلُ الشَّرْطِ)، والتَّقدير: (إِنْ ضَلَلْتَ).

^(١) التسهيل ٢٦، والبهجة المرضية ٤٦.

ث - أن يكون عاملُ الضمير حَرْفَ نَفْيٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَاهُمْ أَهْمَتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢) .

فالضمير (هُنَّ) اسم (ما الحجازية)^(١)، وهي العاملة فيه الرَّفْع، كما أنَّها ممَّا لا يتَّصل بآخرها شيءٌ؛ فلا بدَّ - إذاً - من المنفصل، ومنه أيضًا: (إِنَّ النَّافِيَةَ)^(٢) العاملة عمل ليس، كما أنشد الكسائي:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين
فالضمير (هو) معمول لحرف النفي (إن).

ج - أن يلي الضمير (إمّا) المكسورة الهمزة، كقولهم: إمّا أنت، وإمّا أنا، وكذلك قول الشاعر:

بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ فَلِيلٍ إِمَّا أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا ابْتَغَى الْمُسْتَعِينُ
والشاهد في البيت هو: مجيء الضمير بعد (إمّا) مُنْقَصِلًا؛ لتعذر اتصاله بها.

ح - أن يكون الضمير تابعًا لكلمة تَفْصِلُ بينه وبين عامله، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ (المتحنة: ١) .

فالضمير (إِيَّاكُمْ) تابع، ولفظ الرُّسُول متبوع، وهذا المتبوع فَصَلَ بين الضمير وعامله.

خ - أن يلي الضمير واو المعية، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

والشاهد في: (تَكُونُ وَإِيَّاهَا)، إذ جاء الضمير مُنْقَصِلًا؛ لكونه وَلِيَّ واو المعية.

(١) سُمِّيَتْ بالحجازية، لأنهم أعملوها عمل (ليس) بشروط، وبلهجتهم جاء التنزيل، ومنه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١).

(٢) وإعمال (إن) عمل (ليس) نادر، وهي لهجة منسوبة إلى أهل العالية، أي ما فوق نجد، وبها أخذ الكوفيون، والبيت أنشده الكوفيون شاهدًا على عملها عمل ليس.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

د- أن يجتمع ضميرا نصبٍ مُتَّحِدَا الرُّتْبَةِ، كأن يكونا لِمَتَكَلَّم، نحو: أعطيتني إِيَّاي، فلا بدّ من فصلِ الثَّاني، ولا يجوز أن تقول: أعطيتيني، أو أن يكونا لمخاطب، نحو: أعطيتك إِيَّاكَ، ولا يجوز أن تقول: أعطيتكك، ولا بدّ من كَوْن المنفصل هو الضَّمير الثَّاني.

وقد أباحوا الوصل إذا كان الاتِّحاد في الغيبة، بشرط اختلاف لفظي الضَّميرين في التذكير والتأنيث، أو الأفراد وغيره، من ذلك قول الشاعر:

لَوْجَهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمِ وَالِدِ

ف (أَنَالَ): فعل ماضٍ متعدّدٌ إلى اثنين، وهما: مفعول أولٍ عائد إلى البسط والبهجة، والهاء: مفعول ثانٍ، عائد إلى وجه، وقَفُو: فاعل أنال، فالشَّاهد في: (أَنَا لَهُمَا)، إذ أتى بالضَّمير الثَّاني - ضمير المفرد الغائب - مُتَّصِلًا، والأول ضمير متّصل للمثنى الغائب.

والأكثر في مثل هذه الحالة الانفصال، أي: أَنَا لَهُمَا إِيَّاهُ، وإنما خُصَّ جواز الاتصال والانفصال عند اتحاد الرُّتبة بضميري الغيبة ؛ لاختلاف لَفْظِيهِمَا، واختلاف مدلوليهما؛ فَنَزَلَا منزلة الضَّميرين المختلفين رُتْبَةً، وفي هذا قال ابنُ مالك:

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا

أما جواز فصل الضَّمير ووصله فقد تعرَّضَ له ابنُ مالك في قوله:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتَهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتَّصَلَا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

وفي قوله هذا إشارة إلى المواضع التي يجوز أن يُؤْتَى فيها بالضَّمير منفصلاً مع إمكان أن يُؤْتَى به مُتَّصِلًا، وهي:

١- أن يكون عامل الضمير فعلاً (غير ناسخ) تعدى إلى مفعولين - ضميرين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأول الضميرين أعرف من الثاني^(١)، وقد مثل له ابنُ مالك: بـ(سَلْنِيهِ) التي يجوز فيها: (سَلْنِي إِيَّاهُ) ؛ لكونِ الفعل مُتَعَدِّياً إلى مفعولين ضميرين: أولهما أعرف من الثاني؛ لأنَّ الأول للمتكلّم، والثاني للغائب.

• ومن شواهد الاتّصال قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٣٧)، ولم يأت في القرآن الكريم إلا مُتَّصِلاً.

• ومن شواهد الانفصال قوله (ﷺ): (إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ، ولو شاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ).

والشّاهد في: (مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ)، إذ فَصَلَ الضمير الثاني، فالفعل (مَلَك) متعدّ إلى اثنين ضميرين: أولهما أعرف من الثاني؛ فجازَ الوَصْلُ والفَصْلُ، أمّا في: (مَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ)، فالفصل هنا واجب، لِكَوْنِ الأول ليس بالأعرف، فهو ضمير غيبة، وما بعده ضمير خطاب.

٢- أن يكون عامل الضمير فعلاً (ناسخاً) تعدى إلى مفعولين - ضميرين - أصلهما المبتدأ والخبر، وأولهما أعرف من الثاني، وهو ممّا مَثَّلَ له ابن مالك بـ(خَلَّتِيهِ)، ومثله: (ظَنَنْتُكَ)، إذ يجوز فيهما: خَلَّتِي إِيَّاهُ، وظَنَنْتَكَ إِيَّاهُ.

- ومن شواهد الانفصال قول الشاعر:

أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

والشّاهد في: (حَسْبُكَ إِيَّاهُ)، إذ جاء الضمير الثاني مُنْقَصِلاً بعد الفعل النَّاسِخ، وَلَوْ وَصَلَ لَقَالَ: حَسْبُتُكَ.

- ومن شواهد الاتّصال قول الشاعر:

^(١) ترتيب الضمائر حسب الأعرف هو: ضمير المتكلّم، ضمير المخاطب، ضمير الغائب.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَاحِظًا الْحَمْدَ مُبْتَدِرًا

والشاهد في: (إخالكه) إذ وصل الضميرين، ولو فصل لقال: إخالك إياه.

٣- أن يكون الضمير الثاني منصوبًا بـ (كان أو إحدى أخواتها)، أي: خبرًا لها^(١)، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحالة بقوله:

..... في (كُنْتُهُ) الخُلْفُ انْتَمَى

يريد: أن الخلاف في (هَاءِ كُنْتُهُ) قد اشتهر، وانتسب إلى ما سيدكره في البيت الآتي بيانه.

وعلى العموم يجوز أن نقول: الصديق كُنْتُهُ، أو كُنْتُ إِيَّاهُ، والغائب لَيْسَهُ مُحَمَّدٌ، أو لَيْسَ مُحَمَّدٌ إِيَّاهُ.

- ومن شواهد الاتصال قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حين هَمَّ بِقَتْلِ رَجُلٍ ظَنَّا مِنْهُ أَنَّهُ الدَّجَالُ: (إِنَّ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ، فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ).

والشاهد في: (يَكُنْهُ) إِذْ وَصَلَ الضَّمِيرُ، وهو الهاء، وهو خبرُ (يَكُنْ) عائد على الدجال، واسمُ (يَكُنْ) يعودُ على الرَّجُلِ.

• ومن شواهد الانفصال: قول عُمر بن أبي ربيعة:

لِئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَنْغَيِّرُ

فالشاهد في: (كان إياه)، إِذْ أَتَى بِخَبَرِ كَانَ النَّاسِخَةُ مُنْقَضًا، ولو وصل لقال: كانه.

^(١) جاء في كتب النحو أن هذه الحالة تأتي على تركيبين:

أولهما: أن يكون اسم كان ضميرًا أيضًا نحو: الصديق كُنْتُهُ أو كُنْتُ إِيَّاهُ.

والآخر: أن يكون اسم كان غير ضمير، نحو: الصديق كانه زيد، أو كان زيد إياه.

– الخلاف في اختيار الانفصال والاتصال:

على الرغم من ورود الفصل والوصل، وكلاهما مسموع عن العرب، أشار ابن مالك إلى اختلاف النحاة في مسألة ترجيح الوصل أو الفصل في الضمير الثاني، سواء أكان الفعل ناسخاً أم غير ناسخ، ناصباً لمفعولين، وكل فريق له تعليله لما يختار.

وأما اختيار غيره – ويقصد سيويه ومن تبعه – فهو الانفصال، قال سيويه: "والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه .. وتقول: حسبتك إياه، وحسبتي إياه ؛ لأنَّ حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم"^(١). وإلى هذا أشار بقوله:

..... واتصالاً اختار، غيري اختار الانفصالاً

بيد أن ابن مالك في كتابه (التسهيل)^(٢) وافق رأي سيويه في باب (حلتني)، واختار الانفصال، إذ قال: ويختار اتصال نحو (هاء) أعطيتكه، وانفصال الآخر من نحو (.....) ومنعكها، وحلتكه) وك (هاء) أعطيتكه) و(هاء) كنته).

● الضمير المستتر^(٣)، قال:

ومن ضمير الرفع ما يستتر ك (افعل أوافق نعتبط إذ تشكر)

يعني: أن الضمير المستتر هو ما ليس له رسم ولا نطق، وهو في حكم الحاضر الملفوظ، وإن لم ينطق به ؛ لأنه مما لا يستغنى عنه ؛ لكونه عمدة في الكلام، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير، ومن هذا التحديد علم أن المستتر لا يكون ضمير نصب، ولا جر؛ لأتاهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما، إذا فُقد من اللفظ، والمستتر ضربان:

^(١) الكتاب: ٣٨٤/١، وشرح ابن عقيل: ٥٧/١، وشرح الأشموني: ١٣٠/١، وأوضح المسالك: ٢١.

^(٢) ينظر: ص ٢٧، وشرح التسهيل: ١٦٩/١.

^(٣) وهو النوع الثاني لقسمة الضمير العامة، بعد الضمير البارز.

• واجب الاستتار، وجائز الاستتار:

— أما واجب الاستتار:

فهو ما لا يحلُّ محله الظاهر، ولا الضمير المنفصل؛ لأنَّ عامِلَهُ يجبُ أن يَرْفَعَ ضميرًا مستترًا، فلا يحلُّ محله — في الرَّفْعِ — اسمٌ ظاهرٌ، ولا ضميرٌ منفصلٌ. فالضمير المستتر في (تقوم)^(١) مثلاً، لا يصحُّ أن يحلَّ محله اسمٌ ظاهرٌ كـ (زيد)، ولا ضميرٌ منفصلٌ كـ (أنت)، وكذا لفظ الضمير (أنت)، لو ظهر بعد فعل الأمر (سَلِّ)، فهو ليس معمولًا للفعل، وإنما هو توكيد لذلك الضمير المستتر، ولا يصحُّ أن يكون فاعلاً مرفوعاً بـ (سَلِّ).

ومواضع الاستتار الواجب هي:

- ١- المرفوع بفعل أمر للواحد، نحو: ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ﴾ (الحج: ٤٩).
- فإنَّ لَمْ يَكُنْ للواحد بَرَزَ الضميرُ، كقوله تعالى: ﴿ فَقُولِي ﴾ (مریم: ٢٨)، ﴿ فَقُولَا ﴾ (طه: ٤٤)، ﴿ قُولُوا ﴾ (البقرة: ٥٨).
- ٢- المرفوع بفعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم، كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأعراف: ٥٩).
- ٣- المرفوع بفعل مضارع مبدوء بِـ نُون، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا ﴾ (الإنسان: ١٠).
- ٤- المرفوع بفعل مضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَخْلُفُ الْمِيعَادَ ﴾ (آل عمران: ١٩٤)، فإنَّ لَمْ يَكُنْ لِحِطَابِ الواحد بَرَزَ الضمير، كما في قوله تعالى:

• ﴿ أَنْعَجِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (هود: ٧٣).

• ﴿ فَيَأْتِيَا آلاءَ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ ﴾ (الرحمن: ١٣).

(١) إذا كان للمخاطب المذكور لا للمفردة الغائبة.

• ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ (النور: ٢٨).

فالأفعال: تَعَجَّيْنِ، وَتَكْذِبَانِ، وَتَدْخُلُوهَا، هي مضارعة ابتدأت بالتاء، إلا أنها ليست لخطاب الواحد؛ فالأول لخطاب الواحدة؛ والثاني لخطاب الاثنين؛ والثالث لخطاب الجمع؛ ولذا ظهرت ضمائرها.

• وهذه المواضع الأربعة أشار إليها ابن مالك بقوله الذي صدّرنا به الحديث عن الضمير المستتر، ولم يذكر المواضع الأخرى؛ لأنه لم يقصد الحصر، وقد زاد عليها في (التسهيل)^(١) موضعاً آخر هو:

٥- المرفوع باسم فعل الأمر، نحو: نزال يا زيد، بمعنى: انزل، و(صه) بمعنى: اسكت، ففي كل منهما ضمير مستتر وجوباً، تقديره: (أنت)، وهو الفاعل.

• ويزاد على هذه مواضع أخرى، منها^(٢):

٦- المرفوع باسم فعل مضارع، نحو: أوّه، وأوّه، وأوّه، بمعنى: أتوجّع، ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، وهو الفاعل.

٧- المرفوع بأفعال التعجب، نحو: ما أحسنَ الوفاء، ففي الفعل الماضي (أحسنَ) ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما) التعجبية، وهو الفاعل.

٨- المرفوع بالمصدر النائب عن فعله في الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد: ٤)، والتقدير -والله أعلم- فاضربوا الرقاب، ففي المصدر ضمير مستتر وجوباً، هو فاعل المصدر الذي ناب عن فعله.

٩- المرفوع بأفعال الاستثناء، نحو: قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وليس زيداً، ولا يكون زيداً، ف (زيداً) في قولهم: ما خلا زيداً، وما عدا زيداً،

(١) ينظر: ص ٢٢، وشرح التسهيل: ١٣٠.

(٢) البهجة المرضية: ٤٥، وحاشية الخصري: ٥٦، وأوضح المسالك: ١٩، وشرح المرادي: ١٣٤/١، وضياء السالك: ١٠٢/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

منصوب على المفعوليّة، وخَلَا، وعدَا: فِعْلَانِ فاعلهما مستتر وجوبًا، وقدّروا التَّركيبَ بـ (خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا).

وفي قولهم: ليس زيدًا، ولا يكونُ زيدًا، منصوب على أنّه خبر (ليس)، و(لا يكون)، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا، والمشهور فيه أنّه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتّقدير: ليس بَعْضُهُمْ زيدًا.

• أمّا جائر الاستتار:

فهو ما يحلُّ الظَّاهِرُ أو الضَّمير المنفصل محلّه، فيرتفعان بعامله، فالعامل يُرْفَعُ ضميرًا مُستترًا تارةً، واسمًا ظاهرًا تارةً أُخرى، فإذا قُلْتُ: زيدٌ نجح، كان الفاعل مستترًا جوازًا تقديره (هو) يعود على (زيد)، وقد يحلُّ الظَّاهِرُ محلّه، فتقول: زيدٌ نجح أخوه، وتقول: زيدٌ ما يجتهدُ إلّا هو.

ولم يُشرِ ابن مالك في أبياته إلى مواضع الاستتار الجائز؛ اكتفاءً بما ذكر من مواضع الوجوب، وقد أشار إليها باختصارٍ في (التسهيل)^(١)، إذ قال: "ومنه جائر الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب، والغائبة، أو معناه من اسم فعل، وصِفَةٌ..."

وبيان ذلك هو:

١ - المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، سواء أكان الفعل ماضيًا أم مضارعًا، كقوله تعالى:

• ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾ (القيامة: ٣٣).

• ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ (مريم: ٢٩).

• ﴿فَأَمَّا الزُّبَيُّ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ (الرعد: ١٧).

^(١) ينظر: ص ٢٢، وشرح التسهيل: ١٣١.

• ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ (الحج: ٢).

ففي الأفعال: ذَهَبَ، وَأَشَارَتْ، وَيَذْهَبُ، وَتَذْهَلُ، ضمائر مستترة جوازًا.

٢- المرفوع باسم الفعل الماضي، نحو: الْبَحْرُ هَيْهَاتَ، بمعنى: بَعْدَ، ففي هَيْهَاتَ ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو).

٣- المرفوع بأحد المُشْتَقَّات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفَةُ المُشَبَّهة، كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، وسعيد مُكْرَمٌ، ومالكٌ فَرِحٌ، ففي هذه المُشْتَقَّات ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، ويكون الضَّمير في محلِّ رُفْعِ فاعلٍ، إلَّا مع اسم المفعول فيكون نائبًا عن الفاعل، ومسألة كونه جائزًا متأتية من صِحَّة قولهم: زيد ما قائمٌ إلَّا هو، وزيدٌ قائمٌ أخوه، فيكون كلٌّ من الضَّمير والاسم الظاهر فاعلاً لاسم الفاعل: (قائم).

* * *

- بناء الضَّمائر، قال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

أشار ابن مالك إلى كَوْنِ الضَّمائر واجبة البناء، وهو أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عليه، ولم يذكر هنا عِلَّةَ البناء الوحيدة التي أشار إليها في موضعٍ سابقٍ، وهي كَوْنُ الضَّمير يُشَبِّه الحَرْفَ من حيثُ وَضْعُهُ على حَرْفٍ أو حَرْفَيْنِ، غيرَ أَنَّهُ ذَكَرَ في كتابه (التَّسهيل)^(١) ثلاثة أسباب أُخر جعلت الضَّمير يلزم حالة البناء، فتكون المحصلة أربعة أسباب في قوله المَوْجَز: "وَبُنِيَ الْمُضْمَرُ لِشَبِّهِهِ بِالْحَرْفِ وَضْعًا، وافتقارًا، وَجُمُودًا؛ أَوْ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِاخْتِلَافِ صَيَغِهِ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى".

وبيان هذه العِلَل هو:

(١) التسهيل: ٢٩.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١ - شبه الحرف وَضْعًا ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، وَحُمِلَ مَا زَادَ عَلَى حَرْفَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ.

٢ - شبه الحرف افتقارًا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا تَتِمُّ دَلَالَتُهُ عَلَى مَسْمَاهُ إِلَّا بِمَرْجَعٍ فِي ضَمِيرِ الْغِيَّةِ، وَقَرِينَةِ التَّكَلُّمِ، أَوِ الْخَطَابِ فِي ضَمِيرِ الْحَاضِرِ.

٣ - شبه الحرف جُمُودًا، وَالْمُرَادُ بِالْجُمُودِ عَدَمُ التَّصَرُّفِ فِي لَفْظِهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، أَمَّا نَحْوُ: (هُمَا، وَهُمْ، وَهْنٌ، وَأَنْتَ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ)، فَهِيَ صَيَغٌ وَضِعَتْ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى هَذَا التَّحْوِ، وَلَيْسَتْ عَلَامَةً التَّثْنِيَّةِ، أَوْ الْجَمْعِ طَارِئَةً عَلَيْهَا.

٤ - الاستغناء بصيغها المختلفة عن الإعراب الذي يُبَيِّنُ مَوَاقِعَهَا، فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ فِي عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِعْرَابِ.

* * *

● نون الوقاية، قال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمَ	نُونُ وَقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ
و(لَيْتِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا	وَمَعَ (لَعَلَّ) اِعْكَسَ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا	(مَنِّي وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي (لَدُنِّي): لَدُنِّي قَلَّ، وَفِي	قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

أَشْرَفْنَا - فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ - إِلَى الضَّمَائِرِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ مَحَلِّي النَّصَبِ وَالْجَرِّ، وَذَكَرْنَا مِنْهَا (يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ)، الَّتِي اصْطَلَحَ عَلَيْهَا ابْنُ مَالِكٍ بِـ (يَاءِ النَّفْسِ)، فَقَدْ تَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَنَاصِبَهَا فِعْلٌ، أَوْ اسْمٌ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ نَاسِخٌ، وَتَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ؛ بِسَبَبِ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ.

وَقَدْ تَسْبِقُ هَذِهِ (الْيَاءُ) نُونٌ، تُسَمَّى (نُونُ الْوَقَايَةِ)؛ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ تَفْصِلُ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْفِعْلِ؛ لِتَقْيَةِ دُخُولِ الْكُسْرِ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَكَذَلِكَ تَمْنَعُ اللَّبْسَ فِي مِثْلِ صَيَغَةٍ: (أَكْرَمَنِي)، بِصَيَغَةِ الْأَمْرِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَى الْمُذَكَّرِ، فَإِذَا لَمْ تُدْخَلِ النُّونُ،

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقُلْتُ: أَكْرَمِي، بلا (نون)، التَّبَسَّ الأَمْرُ في نَوْعِ الياء، هل هي ياء المتكلم، أو ياء المخاطبة، وفي أَمْرِ المذْكَرِ بأَمْرِ المؤنَّث.

وهذه النون تلحق آخر كُلِّ من الفعل، والحرف، والاسم، وبيان هذا:

أولاً: بعد الأفعال:

إذا اتَّصَلَتْ ياء المتكلم بالفعل وجب أن تسبق الياء مباشرة نونٌ تُسمَّى (نون الوقاية)، من ذلك ما جاء في الآيات الكريمة الآتية:

• ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ (يوسف: ٣٧).

• ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي﴾ (الشعراء: ٧٩).

• ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾ (يس: ٦١).

نَلْحَظُ أَنَّ النونَ قد توسَّطت بين ياء المتكلم والفعل، سواء أكان ماضياً، أم مضارعاً، أم أمراً.

أما الفعل (ليس) فالقياس يقتضي أن تلحقه هذه النون عند اتصاله بياء المتكلم دائماً، كقول بعضهم: عليه رجلاً لَيْسَنِي^(١)، أي: لِيَلْزَمَ رجلاً غَيْرِي، ولكنّه جاء في الشعر حذفُ النونِ شُدُودًا، ومنه قول رُؤبة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

والشَّاهد في: (لَيْسِي) بلا نون، وهو شاذٌّ، وقد عبَّرَ عَنْهُ ابنُ مالك بقوله:

وَقَبْلَ ياءِ النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ، و(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

* * *

^(١) قول حكاة سيبويه لرجل بُلِّغْ أَنْ آخِرَ يَهْدَدَهُ، وعليه: اسمُ فِعْلٍ بمعنى المضارع المقترن بلام الأمر، أي: ليلزم، ورجلاً: مفعول به، وليسنِي: ليس فعل ناقص واسمُه مستتر، والنون للوقاية وياء المتكلم خبر ليس. (الكتاب: ٣٥٩/٢، وشرح المفصل: ١٠٧/٣).

فوائد:

- ١- إذا اتَّصَلَتْ (ياء المتكلم) بِاسْمِ الفعل فَصَلْتُ بينهما نون الوقاية، نحو: دَرَاكِنِي، وَتَرَاكِنِي، وَعَلَيْكَنِي، بِمَعْنَى: أَذْرِكُنِي، وَأَتْرِكُنِي، وَالزَّمَنِي.
 - ٢- أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية مِنْ أفعال التَّعَجُّب إذا اتَّصَلَتْ به ياء المتكلم؛ لأَنَّهُمْ يقولون بِاسْمِيَّة (أفعل التَّعَجُّب)، وعلى هذا قالوا: مَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ، وعند البصريين: مَا أَفْقَرَنِي ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ عندهم.
 - ٣- إذا اجتمعت نُونُ رَفْعِ الأفعال الخمسة، ونُونُ الوقاية جاز فيهما:
أ- إدغام التَّونين.
ب- حذف إحدى التَّونين تخفيفًا، وَتَرَكَ الأُخْرَى^(١).
ت- تَرَكَ التَّونين على حالهما.
- وقَدْ قُرِئَ^(٢) بالحالات الثَّلاث قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ (الزمر: ٦٤)، أي:
- تَأْمُرُونِي (بالإدغام).
 - تَأْمُرُونِي (بحذف إحدى التَّونين).
 - تَأْمُرُونِي (بترك التَّونين على حالهما).
- ٤- إذا اتَّصَلَتْ (ياء المتكلم) بِفِعْلٍ مَخْتومٍ بـ (نون النسوة) لَزِمَتْهُ (نون الوقاية) قبل الياء، نحو قولك: النَّسَاءُ سَاعَدَنِي، وَهُنَّ يُسَاعِدُنِي.
- ثانيًا: بعد الحروف:**
- يتوقَّفُ مجيء (نون الوقاية) على نوع الحروف التي تأتي (ياء المتكلم) بعدها، وهي نوعان:

^(١) اختلف النُّحاة في تعيين التَّون المحذوفة، فينهم مَنْ قال: إِنَّ المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأنها منشأ الثقل، ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع، ومنهم مَنْ قال: إِنَّ المحذوفة هي نون الرفع ؛ لأنها نائبة عن الضمة؛ فَحُذِفَتْ تخفيفًا (أوضح المسالك: ٢٢، وحاشية الصبان: ١٣٣/١).

^(٢) النشر في القراءات العشر: ٣٣٦/٢.

أ- بعد الحروف النَّاصِبَة للمبتدأ:

تتصل نون الوقاية بالحروف النَّاصِبَة على وفق البيان الآتي:

١- مع لَيْتَ، وَلَعَلَّ:

- تتصل نون الوقاية مع (لَيْتَ كثيراً)، من ذلك قوله تعالى:

- ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (النساء: ٧٣).

- ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ ثَرِيًّا﴾ (النبا: ٤٠).

- ﴿يَلَيْتَنِى قَدَمْتُ لِىَاقَى﴾ (الفجر: ٢٤)، وقد تُحذف النون من (لَيْتَ)، وهو

حذفٌ نادرٌ، ومنه قول ورقة بن نوفل:

فيا لَيْتِي إذا ما كانَ ذاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمَّ وَلُوجًا

فالشاهد في: (لَيْتِي)؛ إذ حُذِفَتْ نون الوقاية للضرورة عند اتصالها بياء

المتكلم، والأصل اقترانها بها.

أما (لَعَلَّ) فعلى عكس حالة (لَيْتَ)؛ إذ الحذف فيه أكثر من الإثبات،

ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (غافر: ٣٦).

وكذا قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ (المؤمنون: ١٠٠).

وقد ورد في الشعر إثباتها كقول حاتم الطائي:

أرْبِني جَوَادًا ماتَ هَزَلًا لَعَلِّي أَرَى ما تَرَيْنَ، أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا

والشاهد في: (لَعَلِّي)، فقد ثبتت نون الوقاية، على قِلَّة، والكثير حذفها.

٢- مع إِنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ:

وحُكِمَ نون الوقاية مع ذوات النون من أخوات إِنَّ، هو جواز الأمرين: حَذْفُ

النون، وثبوتها.

تقول: إني، وإنِّي، وأني، ولكني، ولكنتي، وكأني، وكأنني.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقد وردا في القرآن الكريم، فمن شواهد الحذف قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَسْتُ نَارًا﴾ (طه: ١٠، والنمل: ٧).

ومن شواهد الإثبات قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (طه: ٤٦).
وقد اجتمعا في قول قيس بن الملوّح:

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ^(١) وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا
والشّاهد في: (إِنِّي) و (إِنِّي)، إذ حذف الشّاعر النون مرّةً، وأثبتها مرّةً أُخرى.
- وفي اتصال نون الوقاية بالحروف قال ابنُ مالك:

و(لَيْتِي) فَشَا و(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعَ (لَعَلَّ) اَعْكِسَ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

..... في الباقيات.....

يُريد أنّ ثبوت نون الوقاية مع (لَيْتَ) كثير، ويندرُ حذْفُها، ومع لَعَلَّ بالعكس،
وأنت مُخَيَّرٌ في الباقيات من أخوات (لَيْتَ، وَلَعَلَّ).

ب- بعد الحروف الجارة:

تتصل ياء المتكلم بحروف الجرّ، على وَفْق الحالتين الآتيتين:

- الأولى: إنّ كان حرف الجرّ (مِنْ) أو (عَنْ) وجب الإتيان بنون الوقاية، تقول:
مِنِّي، وَعَنِّي.

وقد حُذِفَتْ في الشّعْر للضّرورة في قوله:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

والشّاهد في: (عَنِّي، وَمِنِّي)، بالتّخفيف؛ إذ حُذِفَتْ نون الوقاية منهما عند
إضافتهما إلى (ياء المتكلم) للضّرورة، وفيهما قال ابنُ مالك:

..... واضْطِرَّارًا خَفَفَا (مِنِّي وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

^(١) زار: عاتب.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُريد أنّ نون الوقاية تُلزَمُ (مِنْ، وَعَنْ) عند إضافتها إلى ياء المتكلم؛ غير أنّ بعض المتقدمين حذفها تخفيفاً في ضرورة الشعر.

الثانية: إنّ كان حرف الجرّ المضاف إلى ياء المتكلم غير (مِنْ) و (عَنْ) لم تُلزَم نون الوقاية.

من ذلك قوله تعالى:

• ﴿أَبْنِ لِي صِرَاحًا﴾ (غافر: ٣٦).

• ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (يوسف: ٣٣).

• ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف: ١٠٠).

والشاهد في: (لي، و إليّ، وبّي)، إذ أُضيفت حروف الجرّ (اللّام، وإلى، والباء) إلى ياء المتكلم، ولم تتوسّط بينها نون الوقاية.

ويلحق بهذا القسم (خلا، وعدا، وحاشا)، إذا قدّرتَهِنَّ أَحْرَفَ جَرٍّ، تقول:

خلّاي، وعدّاي، وحاشاي^(١)، من ذلك قول المغيرة الأسدي:

في فتية جعلوا الصليب إلهمم (حاشاي) إنّي مُسلمٌ معذورٌ

والشاهد في: (حاشاي)، وهو حرف جرّ، لم تُلحقهُ التّونُ عند اتّصال (ياء المتكلم) به.

* * *

ثالثاً: بعد الأسماء:

تحدّث ابنُ مالك عن اتصال (ياء المتكلم) بثلاثة أسماء، وهي: (لَدُنْ) و(قَدْ) و(قَطُّ) في قوله:

وفي (لَدُنِّي): لَدُنِّي قَلٌّ، وفي قَدْنِي وقَطْنِي الحذفُ أيضاً قد يفِي

^(١) إنّ قدّرتَهِنَّ أفعالاً تلزمها نون الوقاية نحو: ما خلّاني.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يريد هنا أنَّ حذَفَ نون الوقاية من (لَدُنِّي) و (قَدْنِي) و (قَطْنِي) قليلٌ، والكثيرُ إثباتها.

وبيان حالات هذه الكلمات هو:

أ- لَدُنْ: بِمَعْنَى: (عِنْدَ)؛ ودليل اسْمِيَّتِهَا دخول (مِنْ) عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: ٧٦)، وقد قُرئ بتشديد الثُّون، وتخفيفها.

ب- قَدْ: ولها ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ تكون حرفاً من خواصِّ الأفعال، فلا تتَّصل به نون الوقاية، كقولك: قَدْ اتَّوَجَّهْ إِلَيْهِ، ومن معاني (قَدْ) الحرفيَّة: التَّوَقُّع، والتَّغْلِيل، والتَّحْقِيق.

الثَّانية: أَنْ تكون اسم فعل مضارع بِمَعْنَى (يكفي)، كقولك: قَدْ زَيْدًا دِرْهَمًا، أي: يَكْفِيهِ، فإذا اتَّصَلَتْ به ياء المتكلم؛ وجب الإتيان بنون الوقاية للفَصْل، نحو قولك: قَدْنِي دِرْهَمًا.

الثَّالثة: أَنْ تكون اسمًا بِمَعْنَى (حَسَبَ)، وهي الحالة التي أشار إليها ابنُ مالك؛ ومجيء نون الوقاية للفَصْل بين الاسم وياء المتكلم هو الأكثر.

ومن ذلك قول الرَّاجز حميد الأَرْقَط:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي

والشاهد في: (قَدْنِي، وَقَدِي)، إذ أثبت نون الوقاية في الأولى، وحذَفَهَا في الثَّانية على قَلَّةٍ^(١).

ج- قَطْ، ولها ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ تكون ظرف زمان لاستغراق الماضي، كقولك: مَا كَذَبْتُ عَلَيْكَ قَطْ، وفي هذه الحالة لا تتَّصل به ياء المتكلم.

^(١) لعلَّ الحذف هنا لضرورة الوزن؛ لأنَّ القصيدة دالية.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الثانية: أن تكون اسم فعل مضارع بمعنى (يكفي)، فإذا اتَّصَلَتْ به ياء المتكلم وجب الإتيان بنون الوقاية ؛ للفصل بينهما، كقولك: قَطْنِي، أي: (يكفيني).

الثالثة: أن تكون اسماً بمعنى: (حَسَبَ)، وهي الحالة التي أشار إليها ابنُ مالك؛ ويكثر فيها مجيء نون الوقاية للفصل بين الاسم وياء المتكلم، ومنه قول الرَّاجز:

أَمْتَلًا الحَوْضُ وقال: قَطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

* * *

فوائد:

١ - إذا اتَّصَلَتْ ياء المتكلم بغير الأسماء المُشار إليها (لَدُنْ، و قَدْ، و قَطْ) امتنع الإتيان بنون الوقاية فاصلاً بين الاسم وياء المتكلم، وذلك كقوله تعالى:

• ﴿فَالْقَوُّهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي﴾ (يوسف: ٩٣).

• ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ (الأنعام: ١٦٢).

والشَّاهد في: (أبي، وصلاتي، ونُسُكي)، إذ أُضيفت هذه الأسماء إلى (ياء المتكلم) من دون أن تفصل بينها نون الوقاية، وقد سُمِعَ مجيء هذه النون مع بعض الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، وهو أمرٌ أشار إليه ابن مالك في (التسهيل)^(١)، إذ قال: "وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعل التَّفضيل"، فمثال ما تلحق فيه اسم

الفاعل قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لليهود: (فهل أنتم صَادِقُونِي)، ومنه أيضاً قول الشاعر:

وليس المُواثِقِي - لِيُرْفَدَ - خائباً
فإنَّ لَهُ أضعافَ ما كانَ أَمَلًا

(١) ينظر: ص ٢٥.

فكُلُّ من: (صادقوني)، و(الموافيني)، اسم فاعل لحقته نون الوقاية ؛ لتفصل بينه وبين ياء المتكلم، ولو أُريد الحذف ل قيل: صَادِقِي، ومُوافِي. ومثال هذه النون التي تلحق أَفْعَل التَّفْضِيل قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ): (غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ)، أي: غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُ عِنْدِي مِنَ الدَّجَالِ المعروف لديكم. وقد أشار النُّحَاة إلى أَنَّ لحاق نون الوقاية لِمِثْلِ هذه الألفاظ كان بسبب مشابقتها للفعل.



ضمير الفصل^(١):

هو ضميرُ رفع منفصل يفصل بين زُكْنِي الجملة الاسميّة؛ ليُفيد أنّ ما بعده خَبَرٌ لا نَعْتُ^(٢)، فضلاً عن توكيده المَعْنَى وتقويته، ومواضع فصله هي..

- ١ - بين المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥).
- ٢ - بين اسم كان وخبرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: ٧٦).
- ٣ - بين اسم إنّ وخبرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (آل عمران: ٨).
- ٤ - بين مفعولي (ظنّ) وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ (المزمل: ٢٠).

^(١) الفصل تسمية بصرية، لأنه فصل بين الخبر والنعت، وسمّاه الكوفيون (العماد)؛ لأنه يفتد عليه معنى الكلام، فكانه عمدة الاسم الأول، وقواه بتحقيق الخبر بعده، وسمّاه بعض الكوفيين (دعامة)؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلام. (شرح المفصل: ١٠٩/٣).

^(٢) الخبر نعت في المعنى.

• بيان أحوال ضمير الفصل، وما يُجاوِزُه :

أولاً: شروط ضمير الفصل:

- أ- أن يكون ضميراً منفصلاً مرفوعاً؛ وذلك لأنّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير الرَّفْع المنفصل، كقوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥)
- ب- أن يكون مُطابِقاً لما قبله في المعنى وفي التَّكَلُّم، والخطاب، والغيبة، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنْأَ أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (الكهف: ٣٩).

ولا يجوز: كُنْتُ هو الفاضل؛ لِعَدَم المطابقة، ف (هو) ليس بضمير للمُتَكَلِّم، وإلى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ أشار ابن مالك في كتابه (التسهيل) بقوله: "ويقع بلفظ المرفوع المُنْفَصِل، مُطَابِقاً لمعرفةٍ قبل".

ثانياً: شروط الاسم السابق لضمير الفصل:

- ١- أن يكون معرفةً ؛ لأنّ في ضمير الفصل ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظُ المعرفة؛ فوجب أن يكون الاسم الجاري هو عليه معرفةً، كما أنّ التأكيد كذلك.
- ٢- أن يكون مبتدأً، أو ما أصله المبتدأ، كاسم كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، ومعمولي ظنّ وأخواتها.

• وهو إما أن يكون اسماً ظاهراً، نحو: إنّ المؤمنَ هو المحبوبُ.

• أو ضميراً، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: ٧٦).

ويُفهم هذان الشرطان من قول ابن مالك السابق: "... مُطَابِقاً لمعرفةٍ قبل، باقي الابتداء أو منسوخه".

ثالثاً: شروط الاسم اللاحق لضمير الفصل:

- ١- أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال، أو في الأصل.
- ٢- أن يكون معرفةً، أو مضارعاً للمعرفة في عدم قبول (أل)، نحو: أفعلُ من كذا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الذي يقع بعد ضمير الفصل، وإن لم يكن معرفةً، فإنه شابهة المعرفة في كونه غير مُضَافٍ، ويمتنع من قبول الألف واللام، ثم إنه قد يتخصّص بـ (من كذا)، أو (منك)؛ فيُقَارَبُ المعرفة، كقولهم: ما كان زيدٌ هو خيراً منك.

واشترط هذا الشرط - أي: كونه معرفةً - لأنه بعد ضمير الفصل، ونعت لما قبله من المعرفة، ونعت لما قبله المعرفة معرفةً.

وفي هذين الشرطين قال ابن مالك في (التسهيل)^(١): "... ذي خبرٍ بعدُ، معرفة، أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه".

ومن ثمّ يُمكن أن يُقال: إنّ ضمير الفصل يتوسّط بين معرفتين، أو بين معرفة، وما يُقَارَبُها.

رابعاً: إعراب ضمير الفصل:

لضمير الفصل والاسم الذي يليه صور إعرابية مختلفة:

١ - إذا عُدَّ هذا الضمير ضمير فصلٍ فليس له محلٌّ من الإعراب^(٢)، كالحرف الذي لا يعمل شيئاً، أي: مثل كاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة وبعض الكلمات الأخر، نحو: ذلك، ورؤيدك.

وإذا كان كذلك أُعْرِبَ الاسم الواقع بعده بحسب موقعه الإعرابي، من دون الالتفات إلى وجود ضمير الفصل.

- أما إذا لم يُعَدَّ ضمير فصلٍ، فإنَّ له محلاً من الإعراب كما سنبيّن.

٢ - في جملة المبتدأ والخبر، وجملة إنَّ وأخواتها، كقوله تعالى:

(١) التسهيل: ٢٩.

(٢) هذا قول بصري، أما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم في تبيان محله، فالكسائي يرى أن محله بحسب ما بعده، والفرّاء يرى أن المحل بحسب ما قبله، فإذا جاء بين معمولي كان رُفِعَ عند الفرّاء، ونُصِبَ عند الكسائي. (المعنى: ٦٤٥).

- ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٧).
- ﴿وَلِنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ (الصفات: ١٦٥).
- يُحْتَمَلُ فِيهِ وَجْهَانِ:
 - أ- (هُمْ) مبتدأ وما بعده خبر، والجملة في محلِّ رفع خبر للمبتدأ الأول (أولئك).
 - ب- (هُمْ) ضمير فصل لا محلَّ له من الإعراب، وما بعده خبر للمبتدأ (أولئك).ومثل هذا يُقال إذا جاء ضمير الفصل بين مَعْمُولِي (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) ؛ لِأَنَّ الاسم الذي يأتي بعده مرفوع، كقوله تعالى:
- ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة: ١٠٩).
- ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (آل عمران: ٨).
- وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، هِيَ:
 - أ- الضَّمِير (ضمير الفصل) لا محلَّ له من الإعراب، وما بعده خبر إِنَّ.
 - ب- الضَّمِير توكيد لفظي للكاف، وما بعده خبر إِنَّ.
 - ج- الضَّمِير (أنت) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة في محلِّ رفع خبر إِنَّ.أَمَّا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ فَيُحْتَمَلُ فِيهِ وَجْهَانِ:
 - الفصل، والابتداء، أَمَّا التَّأْكِيد فَلَا، لِأَنَّ لَامَ التَّأْكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَى التَّأْكِيدِ.
 - وهذه الأوجه اِخْتِمَلَتْ بِسَبَبِ أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ لَا يَظْهَرُ لَهُ حُكْمٌ وَاضِحٌ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَبَابِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا؛ بِسَبَبِ رَفْعِ الْخَبَرِ فِيهِمَا.
- ٣- فِي جُمْلَةٍ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)، وَ(ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 - ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: ١١٧).
 - ﴿إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ (الشعراء: ٤٠).
 - ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (الشعراء: ٤١، والأعراف: ١١٣).
- وَيُحْتَمَلُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ وَجْهَانِ:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- الضَّمائر: (أنت، هم، نحن)، ضمائر فَضْل لا محلَّ لها من الإعراب، وما بعدها أخبار لـ (كان).

ب- الضَّمير توكيد لفظي للضمائر السابقة لها - أسماء كان - وما بعدها أخبار لـ (كان)؛ لأنَّ الضَّمير المرفوع المنفصل يُؤكِّد المتَّصل مطلقاً.

وبهذا فكلُّ من: (الرَّقِيب، والغالبين)، خبر كان على كِلا الوجهين. وقد يأتي ما بعد ضمير الفصل في مثل هذه التراكيب مرفوعاً، كقول قيس بن ذريح:

أَتَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُتْهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

وكذلك حُكِي عن رؤية: (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك)، برِّفَع خير. فلا مَقَرَّ في مثل هذه التراكيب من عَدَّ (الضمير) مبتدأ في محلِّ رَفْع، وأنَّ خبره هو المرفوع بعده، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ نَصْبٍ خبرٍ لـ (كان)، أو مفعولٍ ثانٍ لـ (ظنَّ).

خامساً: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل:

يجوز أن يفتتن ضمير الفصل بـ (لام الابتداء)، كقوله تعالى:

• ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران: ٦٢).

• ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلْتُؤُا الْمُبِينُ﴾ (الصافات: ١٠٦).

• ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ (الصافات: ١٦٥).

* * *

ضمير الشأن^(١):

هو ضمير يكون في صدر الجملة - اسمية كانت أم فعلية - في مواضع التعظيم والتفخيم، وتوجيه الأنظار، وإثارة الانتباه إلى ما يليه، والجملة التي تأتي بعده خبرٌ عنه، وتفسيرٌ له، وموضحةٌ للمُراد منه؛ فهو -إذا- كنايةٌ عن الجملة التي تأتي بعده.

ففي قولك: هو زيد قائم، الضمير (هو) لم يتقدمه ظاهرٌ، يعودُ إليه، بل هو مُفسَّرٌ بالجملة التي جاءت بعده؛ ولذا سُمِّيَ بـ(ضمير الشأن، أو الحديث، أو القصة)^(٢).

- من أحكام ضمير الشأن:

١- أن يكون الضمير مُلازمًا للأفراد، فلا يُثنى ولا يُجمع، ويكون للمفرد المُذكر، كقوله تعالى:

• ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١).

• ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (طه: ٧٤).

وقد يأتي للمفردة المؤنثة؛ بسبب تأنيث الأمر المُتحدث عنه، كقوله تعالى:

• ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٩٧).

• ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

٢- أن يكون مبتدأً أو ما أصله المبتدأ، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)، فضمير الشأن جاء مبتدأً، ومنه قول الشاعر:

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيُتَقَى
بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ

^(١) التسمية بصرية، أما الكوفيون فيسمونه (الضمير المجهول)، لعدم تقدّم شيء عليه ليكون مرجعه.

^(٢) يُراد بالشأن أو الحديث، أو القصة الأمر المهم في الكلام المخبر عنه. بما بعد الضمير، أي: بالجملة المكنى عنها بالضمير المتقدم.

فضمير الشأن (هو) - على وجهٍ إعرابيٍّ - وقع اسمًا ل (ما المجازية).
٣- إنَّ مُفسِّره لا يكون إلا جملةً، تُوضِّح مدلوله، وتكون خبرًا له، ولا يصحُّ
تفسيره بمفردٍ.

٤- عودُهُ على ما بعده، أي: إنَّ الجملة المُفسِّرة له مُتأخِّرةٌ عنه وجوبًا،
ومرجعُهُ يعودُ إلى مضمونها، ولا يجوز تقديمها عليه؛ لأنَّ المُفسِّر لا يتقدَّم على
المُفسَّر.

٥- لا يكون لهذا الضمير تابعٌ، فلا يُؤكِّدُ، ولا يُعطِفُ عليه، ولا يُبدَلُ منه،
وكذلك لا يُنعتُ به ؛ لأنَّه كغيره من الضمائر جامد.

وهذه الأحكام الخمسة خالف فيها ضمير الشأن بقيَّة الضمائر.

- ظهور ضمير الشأن واستتاره:

يأتي ضمير الشأن في موقعين: نصبٍ، ورفْعٍ.

أ- إذا كان منصوبًا - بسبب كونه مفعولًا ل ظنٍّ وأخواتها - ظهر، واتَّصل
بالفعل، تقول: ظننَّته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قامَ أخوك، فضمير الشأن في كُلِّ
منهُما هو المفعول الأوَّل، والجملة بعده في محلِّ نصبٍ على أنَّها مفعول ثانٍ.

ب- إذا كان مرفوعًا مُتصلاً استكنَّ الضمير في الفعل، واستترَ به ؛ لأنَّ ضمير

الرَّفْع إذا كان مفردًا غائبًا استترَ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ

ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ (يوسف: ٩٩).

ففي: (آوى)، ضمير الغائب المستتر الذي يعودُ إلى يوسف، ومثله ضمير
الشأن، فقد قيل: ليس خَلَقَ اللهُ مثله، ففي (ليس) ضمير مستتر، ولو لم
نفترض وجود ذلك الضمير المنويِّ لتجاوزَ (ليس) و (خلَقَ) وهما فعلان،
والفعل لا يعمل في نظيره، فلا بُدَّ من اسمٍ يرتفعُ بالأوَّل؛ ولذلك قيل: فيه
ضميرٌ منويٌّ.

ومن ذلك قول العجير السِّلويِّ:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرُ مُشْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
ففي (كان) ضمير شأن مستتر تقديره: (هو)، وجملة: (الناس صنفان)، في
محل نصب خبر كان، وإذا لم تُقدَّر على هذا الوجه، فلا بُدَّ من القول: كان الناسُ
صِنْفَيْنِ.

* * *

تدريب - ١٠ -

س ١ / بَيِّنْ فيما يأتي الضَّمائر من الآيات الكريمة الآتية، وأنواعها، ومواقعها الإعرابية:

- ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۝ ﴾ (القدر: ١-٢).
- ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ۝ ﴾ (آل عمران: ٨).
- ﴿ وَإِذْ أُنذِرَ إِسْرَءِيلَ أَنْ لَا يَمْلِكُ لَكَ الْقَدَرُ ۝ ﴾ (البقرة: ١٢٤).
- ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرِجَالٍ مِنَ الْقَبَلِينَ فِي جُوفِهِ ۝ ﴾ (الأحزاب: ٤).
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ۝ ﴾ (الحج: ٣٨).
- ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ۝ ﴾ (مريم: ٨٠).
- ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ السَّمِيسِ ۝ ﴾ (الإسراء: ٧٨).
- ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ۝ ﴾ (الإسراء: ٢٩).
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ۝ ﴾ (الرعد: ٣).
- ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقِّقْ بِالصَّلَاحِ ۝ ﴾ (الشعراء: ٨٣-٨٤).
- ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ۝ ﴾ (آل عمران: ١٩٣).

* * *

س ٢ / استخرج ممَّا يأتي كُلَّ ضميرٍ فَضْلٍ، وكُلَّ ضميرٍ شَأْنٍ من الآيات الكريمة الآتية، مع بيان مواقعها الإعرابية:

- ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ۝ ﴾ (المؤمنون: ١١٧).
- ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ۝ ﴾ (الزخرف: ٧٦).
- ﴿ نَحْنُ عِبَادُكَ إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝ ﴾ (الحجر: ٤٩).

- ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْعَى﴾ (النجم: ٥٢).
- ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ (طه: ١٤).
- ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَبًا كَانُوا هُمُ الْخَسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٩٢).
- ﴿يَمْسُحُ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: ٩).

س ٣ / حَدِّدْ ضُمَائِرَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، فِيمَا يَأْتِي مَعَ بَيَانِ الْمَوْقِعِ الْإِعْرَابِيِّ لِكُلِّ مِنْهَا:
 فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لِعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَأُبَيِّضَ مَا جَدِ
 وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيُخَلِّ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنُ عَنْهُ وَيُذَمُّ
 لَا تَسْأَلِي النَّاسَ مَا مَالِي وَكَثْرَتُهُ وَسَائِلِي النَّاسَ مَا دِينِي وَمَا خُلِقِي

* * *

س ٤ / اذْكُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ فِي بَابِ الضَّمَائِرِ، وَوَجْهَ الْاسْتِشْهَادِ فِي كُلِّ مِنَ الْآيَاتِ الْآتِيَةِ:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا
 أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ
 تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بَكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ
 أَخِي حَسْبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

* * *

س ٥ / فِي النُّصُوصِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ ضُمَائِرَ رَفْعٍ، عَيِّنْهَا، وَادْكُرْ مَوَاقِعَهَا الْإِعْرَابِيَّةَ :

- ﴿وَلَا تَسْتَلُونَنَا عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤).
- ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ (النمل: ٦٨).
- ﴿فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ (الحجر: ٢٢).
- ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ (الأحزاب: ٦٧).
- ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ (النمل: ٣٣).

الْعَلَمُ

-المعارفُ :

البابُ الثاني : العَلَمُ :

قال :

اسْمٌ يَعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقًا
وَقَرْنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَا حِقٍ وَشَذَقِمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقٍ

* * *

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا
وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضِلٍ، وَأَسَدٍ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادٍ، وَأُدَدٍ
وَجُمْلَةٍ، وَمَا بَمَزَجٍ زَكَبَا ذَا إِنْ بَغِيرَ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي فُحَافَةٍ

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌ
مِنْ ذَاكَ: أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعُقُرْبِ وَهَكَذَا تُعَالَمَةُ لِلتَّغْلِبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجَرَةِ

العَلَمُ :

من معاني لفظة (العَلَمُ) اللُّغَوِيَّةُ: الرَّايَةُ التي يجتمع إليها الجُنْدُ، أو التي تُعَقَّدُ على الرُّمَحِ، وقيل: العَلَامَةُ التي يُهْتَدَى بها، ومن مَعْنَى العَلَامَةِ أُخِذَ (العَلَمُ) في اصطلاح النحاة ؛ لأنَّه عِلْمٌ على مُسَمَّاهُ، أي: هُوَ عِلَامَةٌ على تعريفه.

فالعلم في اصطلاحهم كما عرّفه ابن مالك: اسمٌ يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مُطْلَقًا (بغير قيد)، أي: يُعَيَّنُهُ بِلا قرينةٍ خارجةٍ عن ذاتِ اللَّفْظِ، بخلاف المعارف الأخر التي تُعَيَّنُ مسمياتها بقرائنٍ خارجةٍ عن ذواتِ ألفاظها.

والقرائن المُعرِّفةُ على نوعين:

● الأول: القرائنُ اللَّفْظِيَّةُ:

● كـ (أل) التعريف، التي تُعرِّفُ ما تدخلُ هي عليه من نكرات، كقوله تعالى: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ﴾ (١٥) ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥-١٦)، فكلمة (الرَّسُول) الثانية قد عُرِّفَتْ بدخول (أل).

● وكذا (بالإضافة)، في نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ (ق: ١٩)، فـ (سَكْرَةُ) عُرِّفَتْ بالإضافة، وهي قرينةٌ لفظيَّةٌ أيضًا.

● وكذا (الصَّلَة) التي تُعرِّفُ الموصول الاسمي، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (المجادلة: ١).

● الثاني: القرائنُ غَيْرُ اللَّفْظِيَّةُ:

● ومنها (الحِسيَّة): وتكون في اسم الإشارة الذي يَتَعَرَّفُ بها، وتتمثل بإشارة الإصبع، أو ما يُنَزَّلُ منزلتها، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ (القصص: ٣٢).

● ومنها (المعنويَّة): كالتى تكون في الضمائر التي تَتَعَيَّنُ بقيد التَّكْلُمِ، كـ (أنا)، وقيد الخطاب، كـ (أنت)، وقيد العيَّة، كـ (هو) الذي يَتَعَرَّفُ بمَرَجَعِهِ.

إذًا: فالمعارف تُعَيَّنُ بالقرائن المذكورة، بخلاف العلم الذي يَتَعَرَّفُ بذاتِ لَفْظِهِ، ولا يُرَدُّ على هذا بأنَّ العلم المشترك بين مسميات كثيرة يحتاج إلى قرينة أيضًا؛ لأنَّه أمرٌ عارض ناتج من تعدد الوضع، أمَّا باعتبار كلِّ وَضْعٍ على حَدِّته من دون

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

اشتراك، فليست به حاجة إلى قرينة يتعين بها، وهو ما يميز العلم من غيره من المعارف.

فالعلم - بعد هذا الإيضاح - اسمٌ وُضِعَ مُنْذُ أَوَّلِ استعماله على مُسَمَّى مُعَيَّنٍ مقصورٍ عليه فعرفه، وهذا مُراد ابن مالك من قوله:

اسمٌ يُعَيَّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا

ثمَّ شرع في التمثيل للأعلام، فقال:

.....
عَلَّمَهُ كَجَعْفَرٍ، وَخَرْنَقًا

وَقَرْنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَا حِقٍ وَشَذَقِمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقٍ

ومن تمثيله يُفْهَمُ أَنَّ مُسَمَّيات الأعلام على نَوْعين:

أولهما: أولو العلم (علم للعاقل).

نحو: جعفر: اسم رجل، وخرنق: اسم امرأة.

والآخر: غير أولي العلم (علم لغير العاقل)، نحو:

- قرن: اسم قبيلة.

- عدن: اسم بلد في اليمن.

- لاحق: اسم فارس.

- شذقم: اسم جبل، وقيل: إنه للنعمان بن المنذر.

- هيلة: اسم شاة، كانت لقوم من العرب من أساء إليها دَرَّتْ بِلَبَنِهَا، ومن أحسن إليها نَطَحَتْهُ.

- واشق: اسم كلب معروف.

وقد أورد ابن يعيش^(١) أعلامًا أُخَرَّ أيضًا.

^(١) شرح المفصل: ٣٤/١.

أقسام العلم:

- فيما تقدم ذكره من أبيات الألفية نلاحظ أن للعلم أقساماً أخرى تختلف باختلاف الجانب المنظور فيه، وعلى النحو الآتي:
- ١ - أقسام العلم بحسب معناه: يُقسَّم العلم بحسب دلالاته على معنى زائد على العلمية، أو عدمه على: اسم، وكنية، ولقب.
 - ٢ - أقسام العلم بحسب أصلته في العلمية: يُقسَّم العلم بحسب وضعه، وأصلته في العلمية، وعدمها، على: مُرتَجِل، ومَنقُول.
 - ٣ - أقسام العلم بحسب لفظه: يُقسَّم العلم بحسب لفظه من حيث الإفراد، والتَّركيب، على: مُفْرَد، ومُرَكَّب.
 - ٤ - وينقسم أيضاً بحسب دلالاته على الواحد، أو الجنس، على: شَخْصِيّ، وجنسيّ.

وبيان هذه الأقسام هو:

• الأول: الاسم، والكنية، واللقب، قال:

واسماً أتى، وكنيةً، ولقباً

فالعلم من هذه الحثيثة على ثلاثة أقسام:

- أ- الاسم: وهو ما وُضِعَ ابتداءً؛ ليدلَّ على ذاتٍ من غير دلالةٍ على مدح، أو ذمّ. - وهو الغالب في الأعلام - نحو: مُحَمَّد، وفاطمة، ومكة، ودجلة.
 - ب- الكنية: وهو ما رُكِّبَ تركيباً إضافياً صُدِّرَ بـ (أبٍ)، أو (أُمٍّ)، أو (ابنٍ)، أو (ابنةٍ)، أو (أخٍ)، أو (أختٍ).
- فَمِنْ كُنَى العقلاء: أبو القاسم، وأُمُّ كُلثوم، وابن عباس...
- وَمِنْ كُنَى غير العقلاء: ابنُ دَايَةِ (للغراب)، وَبِنْتُ الأَرْضِ (للحصاة).
- واستعمال الكنية يكون للتعظيم والتوقير الذي يتمثل بِعَدَمِ التَّصريح بالاسم؛ إِجْلَالاً وَإِكْبَاراً عَنِ التَّلَفُّظِ بِهِ، كما يُتَلَفَّظُ بِأَسْمَاءِ عَامَّةِ النَّاسِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ت- اللَّقَب: وهو ما أَشْعَرَ بِحَسَبِ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى، نَحْوُ: زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَالصَّدِّيقِ، وَالْمُرْتَضَى... أَوْ ضَعْتِهِ، نَحْوُ: أَنْفِ النَّاقَةِ^(١)، وَالْحُطَيْيَةِ^(٢).
ومدحُ الْمُلقَب، أَوْ دُمُهُ يَكُونُ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، بِخِلَافِ الْكُنْيَةِ الَّتِي يَتِمَثَّلُ التَّعْظِيمُ بِهَا فِي عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمُلقَبِ، تَنْزِيهًا عَنِ الْإِبْتِدَالِ.

• التَّرتيب بين الاسم، واللَّقب، والكنية:

أشار ابن مالك إلى مسألة التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ بين هذه الأقسام حال اجتماعها، فقال:

وَأَخَّرْنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

والقاعدة التي يُمكن أَنْ نَسْتَنْبِطَهَا مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، هِيَ:

١- قوله: (وَأَخَّرْنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا) .

يُرِيدُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْأِسْمُ وَاللَّقَبُ -الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِ (ذَا)- وَجَبَ تَأْخِيرُ هَذَا اللَّقَبِ عَنِ الْأِسْمِ، نَحْوُ: هَذَا دَعَاءُ عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ).

وقوله: (سِوَاهُ)، جَعَلَ شُرَاحُ الْأَلْفِيَةِ عَلَى فَرِيقَيْنِ:

فَمِنْهُمْ^(٣): مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ قَصَدَ الْأِسْمَ، وَالْهَاءُ تَعُودُ عَلَيْهِ فَقَطْ؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ، مِنْهَا:

أ- مَا جَاءَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْأَلْفِيَةِ مِنْ أَنَّ رَوَايَةَ عَجْزِ الْبَيْتِ هِيَ:

وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِنْ اسْمًا صَحِبَا

ب- قوله في البيت الآتي:

^(١) أَنْفِ النَّاقَةِ: لَقَبُ جَعْفَرِ بْنِ قَرِيعٍ، وَهُوَ أَبُو بَطْنٍ مِنْ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ، قِيلَ: لَقَّبَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ أَبَاهُ ذَبَحَ نَاقَةً وَقَسَمَهَا بَيْنَ نِسَائِهِ، فَلَمَّا بَعَثَتْهُ أُمُّهُ إِلَى أَبِيهِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا رَأْسَ النَّاقَةِ فَأَخَذَهُ وَجَرَّهُ مِنْ أَنْفِهِ، لَقَّبَ بِهِ هُوَ وَأَوْلَادُهُ، وَكَانَ يَغْضَبُونَ مِنْهُ، حَتَّى مَدَحَهُمُ الْحَطِيطَةُ بِهِ، فَقَالَ:

قَوْمُ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

^(٢) الْحَطِيطَةُ: لَقَبُ شَاعِرٍ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الرَّجُلُ الْقَصِيرُ أَوِ الدَّمِيمُ.

^(٣) شرح ابن عقيل: ٦٨/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: ١٣٨/١ .

وَأَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفْ

أي: الاسم، واللقب.

ت- تصريحه في (التسهيل)^(١)، إذ قال: "وَمِنْ الْعَلَمِ: اللَّقَبُ، وَيَتَلَوُ غَالِبًا اسْمَ مَا لُقِّبَ بِهِ".

ومنهم^(٢): مَنْ حَمَلَ لَفْظَ (سِوَاهُ) عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْعُمُومِ، أَيْ: إِنْ سِوَى اللَّقَبِ، وَهُوَ الْاسْمُ وَالْكُنْيَةُ، كَقَوْلِ الْمُرَادِيِّ: "إِذَا اجْتَمَعَ اللَّقَبُ مَعَ غَيْرِهِ أُخِّرَ اللَّقَبُ، وَقُدِّمَ الْاسْمُ أَوْ الْكُنْيَةُ، نَحْوُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ"^(٣).

وإذا أخذنا بالرأي الأول لشهرته، قلنا: إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تقديم الاسم، وتأخير اللقب، إن لم يكن اللقب أكثر شهرة من الاسم، فإذا كان اللقب كذلك، جاز التقديم والتأخير، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (النساء: ١٧١)، والشاهد في الآية الكريمة تقديم اللقب على الاسم؛ لشهرة اللقب، والعكس جائز على الأصل، فنقول: عيسى ابن مريم المسيح رسول كريم.

وقد ندر تقديم اللقب على الاسم في الشعر، مع عدم شهرة اللقب، من ذلك قول الشاعر جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِطَنَ شَرِيَانٍ يَغْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

والشاهد في تقديم اللقب: (ذا الكلب)، على الاسم: (عمراً)، وهو تقديم نادر، والقياس تقديم الاسم، وتأخير اللقب.

(١) ينظر: ص ٣٠، وشرح التسهيل: ١٩٣/١.

(٢) شرح المرادي: ١٧٠/١.

(٣) المصدر نفسه.

٢- ترتيب الكنية مع الاسم واللقب:

لم يُشرِ ابنُ مالك صراحةً إلى ترتيب الكنية مع غيرها، بيد أنه يُفهم من كلامه السابق، الذي حَكَم فيه بتأخير اللقب دون غيره، إذا صَحِب الاسم، بَقِيَت الكنية، ولم يَحْكَمْ بوجوب تأخيرها؛ ولذا قالوا: لا ترتيب بين الكنية وغيرها.

• فمن تقديم الاسم على الكنية، قول حسان بن ثابت^(١):

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

والشاهد في تقديم الاسم (سعد) على الكنية (أبي عمرو).

• ومن تقديم الكنية على الاسم، قول الأعرابي لعمر بن الخطاب.

أَفْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

فالشاهد في تقديم الكنية: (أبو حفص)، على الاسم: (عمر).

• ومن تقديم اللقب على الكنية، قولك: جاء خير الرجال أبو زيد.

• ومن تقديم الكنية على اللقب، قولك: جاء أبو زيد خير الرجال.

ومما هو جدير بالذكر أن الذين حملوا قوله (سواه) على ظاهره، في العموم ذهبوا إلى تأخير اللقب عن الكنية كحالته مع الاسم، وذلك نحو: قال أبو بكر الصديق، ولا يجوز العكس عندهم.

ومما تقدّم يتّضح أن الترتيب - عند اجتماع قسمين - ليس بواجبٍ إلا في حالة واحدة، وهي: حالة اجتماع الاسم واللقب، إذ يجب تقديم الاسم وتأخير اللقب، بشرطٍ إلا يكون اللقب أكثر شهرةً من الاسم، فإن كان كذلك جاز التقديم والتأخير.

أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة، كقولك: كتاب الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، فيُراعى في الترتيب الأحكام المذكورة التي يجوز فيها تقديم بعضها

^(١) في رثاء سعد بن معاذ سيد الأوس (رضي الله عنه).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

على بَعْضٍ، سَوَى اللَّقَبِ الذي لا يجوز تقديمه - في أكثر حالاته - على الاسم، فيجوز لك أن تقول:

- كتاب الحيوان لأبي عُثْمَانَ عَمْرٍو بنِ بَحْرٍ الجاحِظِ.

- وكتاب الحيوان لعَمْرٍو بنِ بَحْرٍ الجاحِظِ أبي عُثْمَانَ.

- وكتاب الحيوان لعَمْرٍو بنِ بَحْرٍ أبي عُثْمَانَ الجاحِظِ.

إعراب اللَّقَبِ مع الاسم، قال:

وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفْ

أي: إذا اجتمع الاسم واللَّقب فلا اجتماعهما حالتان، هما:

الحالة الأولى: أن يكونا مُفْرَدَيْنِ.

والحالة الثانية: إلا يكونا مُفْرَدَيْنِ، وفيها صورتان:

أ- أن يكونا مُرَكَّبَيْنِ.

ب- أن يكونَ أحدهما مُفْرَدًا، والآخر مُرَكَّبًا..... وبيان ذلك هو:

● الحالة الأولى، قال:

وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا.....

أي: إذا كان كلٌّ من الاسم واللَّقب مُفْرَدًا - والمُرَاد بالمُفْرَد ما تجرَّد من الإضافة، أو الإسناد، أو المَزَج - كقولك: سَعِيدُ كُرْزٍ^(١)، فلفظة (كُرْز) هنا معرفة؛ لأنها جَرَتْ بِجَرَى الأعلام، وخرجت عَنِ التَّعْرِيفِ الذي كان لها بالألف واللام قبل التَّلْقِيهِ بِهَا، نظير قولنا: الشَّمْسُ، فهي مُعَرَّفَةٌ بالألف واللام، وإذا قلنا: عَبْدُ شَمْسٍ، كانت من قبيل الأعلام، و(سَعِيدُ كُرْزٍ) جعلوا اسمَهُ (سَعِيدًا)، وَلَقَبَهُ (كُرْزًا) مضافًا إليه، ومثله: (قَيْسُ قُفَّةٍ)^(٢)، فاسمُهُ (قَيْسٌ)، وَلَقَبَهُ (قُفَّةً)؛ لأنَّه ليس

^(١) الكُرْز: ضرب من الجوالق، وقيل: خرج الراعي الذي يحمل فيه زاده.

^(٢) القُفَّة: الشَّجَرَةُ اليابسة البالية، يقال: كَبِرَ حتى صار كأنَّه قُفَّةٌ، والقُفَّة (بفتح القاف) من الرِّجَال: مَنْ كان صغير الجُثَّة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

من كلامهم اسمان مفردان لِمُسَمَّى واحدٍ، يستعمل كل واحد منهما مفردًا، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مُفْرَدَيْن لا على سبيل الإضافة، لَحَرَجُوا عن مناهج استعمالهم، ولم يَكُنْ لَهُ نظيرٌ؛ ولذا فالحُكْمُ الإِعْرَابِيُّ هو:

أَنْ يُعْرَبَ الْأَوَّلُ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ الإِعْرَابِيِّ، وَيُضَافَ إِلَى الثَّانِي (اللقب) حَتْمًا - كما قال ابنُ مالكٍ - أي: إضافة واجبة، إذا لم يَكُنْ ثَمَّةَ مانعٍ من الإضافة، كأن يكون الاسمُ مقرونًا بـ (أل)، نحو: الحارث، والسَّقَّاح، تقول: جاء سَعِيدُ كُرْزٍ، فَ (كُرْزٍ) مضاف إليه، وبهذا يكون له نظير في كلامهم، نحو: عَبْدُ اللَّهِ وشبهه.

• وقول ابن مالك واضح: (فَأُضِفَ حَتْمًا)، وهو رأي جُمهُور البصريين، وفيه قال سيبويه: "إذا لَقِبْتَ مفردًا بمفردٍ أَضَفْتُهُ إِلَى الألقابِ، نحو: هذا سَعِيدُ كُرْزٍ، وهذا قَيْسُ قُفَّةٍ، وهذا زَيْدٌ بَطَّةٌ"^(١).

• الحالة الثانية:

• إلا يكونا مُفْرَدَيْن، فيجب الإِيتَابُ، قال:

..... وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

أي: أَنْ يُعْرَبَ الْأَوَّلُ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ الإِعْرَابِيِّ، أَمَّا الثَّانِي (الذي رَدَفَ) - وهو الذي جاء بعد الأول - فيتبعه في حركة الإعراب على أَنَّهُ بَدَلٌ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ. وهذا واضح في قوله السابق.

وعدم كونهما مُفْرَدَيْن له ثلاثُ صُورٍ، هي:

- ١- أَنْ يَكُونَا مُرَكَّبَيْن، نحو: جاء عَبْدُ اللَّهِ شَهَابُ الدِّينِ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ الاسمُ مُرَكَّبًا واللقبُ مُفْرَدًا، نحو: جاء عَبْدُ اللَّهِ بَدْرٌ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ الاسمُ مُفْرَدًا واللقبُ مُرَكَّبًا، نحو: جاء سَعِيدُ ضِيَاءِ الدِّينِ.

^(١) الكتاب: ٣٩٤/٣، أما الكوفيون، وبعض البصريين فقد أجازوا أيضًا إيتاب الثاني للأول، أو قطعه إلى الرُّفْعِ أو النَّصْبِ، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل: ٣٠، ومال إليه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ففي هذه الصُّور التَّركيبية تمتنع الإضافة لِطول الكلام^(١)، ويتعيَّن إِتِّباع اللَّقب للاسْم في الإعراب على أَنَّهُ بَدَلٌ من الأوَّل، أو عَطْفٌ بيانٍ له.

● وَذَكَرَ شَرَّاحُ الألفية وَجْهًا آخَرَ هو القَطْعُ عن التَّبعية الذي لَمْ يُشَرِّ إليه ابن مالك هنا، بَلْ ذَكَرَهُ في (التَّسهيل)^(٢)، والمراد بالقَطْع عن التَّبعية هو:

١ - قَطْعُ اللَّقبِ عَنِ الاسْمِ المرفوعِ إلى النَّصب، تقول: هذا زيدٌ، زين العابدين.

وَ (زَيْنٌ) منصوب على أَنَّهُ مفعولٌ به لِفِعْلِ محذوفٍ تقديرُهُ: (أَعْنِي).

٢ - قَطْعُ اللَّقبِ عَنِ الاسْمِ المنصوبِ إلى الرَّفْع، تقول: رأيتُ زيدًا، شهابُ الدِّين. ف(شهابُ) مرفوع على أَنَّهُ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: (هو).

٣ - قَطْعُ اللَّقبِ عَنِ الاسْمِ المجرورِ إلى الرَّفْع والنَّصب، نحو: مررتُ بزيدٍ، ضياءُ الدِّين، أو ضياءُ الدِّين. برفع (ضياءُ) على أَنَّهُ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: (هو). أو نصب (ضياءُ) على أَنَّهُ مفعولٌ به لِفِعْلِ محذوفٍ تقديرُهُ: (أَعْنِي).

* * *

● الثَّاني: المُرتَجَلُ والمَنْقُولُ، قال:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ، وَأَسَدٌ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادٍ، وَأُدَدٌ

العَلَمُ مَنْ حَيْثُ أَصَالَتْهُ فِي العَلَمِيَّةِ وَعَدَمُهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: مُرْتَجَلٌ، وَمَنْقُولٌ.

أُولَهُمَا: الْمُرْتَجَلُ:

وهو ما اسْتُعْمِلَ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ عِلْمًا، أي: ما لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ قَبْلَ

العَلَمِيَّةِ، أو سَبَقَ لَهُ اسْتِعْمَالٌ وَجْهَلٌ، وهو على نَوْعَيْنِ:

أ- ما لَمْ يَقِفِ المعجميون على اسْتِعْمَالِ لِمَادَّتِهِ اللُّغَوِيَّةِ فِي اللِّسانِ العَرَبِيِّ، من ذلك (فَقْعَسٌ)، وهو أبو قبيلة من بني أَسَد.

^(١) شرح الأشموني: ١٤٠/١.

^(٢) ينظر: ٣١٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- ما جاء له مادة لُغَوِيَّة مستعملة في اللسان العربي، ولكن صيغة العَلَم لم تُسْتَعْمَل في غير العَلَمِيَّة، بل اسْتُعْمِلَتْ مِنْ أَوَّل الأمر عِلْمًا، وهو كثير، ومنه: أَدَدُ (عَلِمَ رَجُلٌ)، وسُعَادُ (عَلِمَ امْرَأَةٌ).
وثانيهما: المَنْقُولُ:

ويُراد به أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ اسْتُعْمِلَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى العَلَمِيَّةِ، وهو الغالب في الأعلام، والنَّقْلُ قد يكون مِنْ:

١- مَصْدَر:

نَحْو: زَيْدٍ، وَسَعْدٍ؛ فَهُمَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرَانِ لِلْفَعْلَيْنِ: زَادَ، وَسَعَدَ.
وقد مثَّل ابنُ مالِكٍ بـ (فَضَّلٍ)، وهو مصدر الفعل (فَضَّلَ).
٢- اسْمٌ عَيْنٍ: نَحْو: أَسَدٍ، وَفَهْدٍ، وَكَلْبٍ، وَنَمْرٍ، فَقَدْ سَمِيَ الْعَرَبُ بِهَا.
٣- وَصَف:

- كاسم الفاعل، نَحْو: مالِكٍ، ومُؤْمِنٍ، وفاطمة.
- واسم المفعول، نَحْو: محمودٍ، ومصطفى.
- والصفة المُشَبَّهة، نَحْو: حَسَنٍ، وسَعِيدٍ، وَجَمِيلَةٍ.

٤- فِعْلٌ: وقد نُقِلَ مِنْ:

- الماضي، نَحْو: شَمَّرَ (اسْمُ رَجُلٍ)، وهو منقول من: (شَمَّرَ إِزَارَةً)، إِذَا رَفَعَهُ، وَكَعَسَبٍ (اسْمُ رَجُلٍ)، وهو منقول من: (كَعَسَبَ الرَّجُلُ يُكَعَسِبُ، إِذَا عَدَا عَدُوًّا شَدِيدًا).

- والمضارع، نَحْو: يَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَزِيدُ....
- والأمر، نَحْو: إِصْمِتْ (عَلِمَ لِلْفَلَاةِ الْخَالِيَةِ)، وَيُضَبِّطُ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَوَصْلِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاعِي:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوخَشَ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدَ

والشَّاهد في: (إِصْمِتْ)، وهو في الأصل فِعْلٌ أَمْرٌ مِنْ: صَمَتَ يَصْمِتُ، إذا سَكَتَ، كأنَّ إنساناً قال لصاحبه اصْمِتْ - يُسَكِّتُهُ لِيَسْمَعَ حَسّاً - أو يكون في قَلَاةٍ يُسَكِّتُ المرءُ فيها صاحِبَهُ خَوْفاً، فَسَمِّيَ المكان بلفظِ الفِعْلِ، فَ (إِصْمِتْ) مجرور بالإضافة، وعلامة جَرِّه الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرْفِ للعلميَّة، ووزن الفِعْلِ.

٥- جُمْلَةٌ:

وما سُمِعَ عن العرب من هذا النَّقْلِ:

أ- جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ يكون فاعلها اسماً ظاهراً، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ (اسم رجل)، وشابَ قَرْنَاهَا (اسم امرأة)، ومنه قول الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي (شَابَ قَرْنَاهَا) تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

والشَّاهد في: (بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا) نظير قولهم: بَنِي فلانة، وَقَرْنَاهَا: دُؤَابَتَاهَا، أو: جَانِبَا رَأْسِهَا.

ب- جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ يكون فاعلها ضميراً ظاهراً، نحو: أَطْرَقَا (اسمُ موضع من منازل هَذَلٍ)، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَاثِ الْخِيَامِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيُّ^(١)

والشَّاهد في: (أَطْرَقَا)، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِمَوْضِعٍ مَنْقُولٍ مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ، وَضَمِيرُهُ ظَاهِرٌ، وَتَمَيَّزَتْ تِلْكَ الْمَفَازَةُ بِ (أَطْرَقَا) ؛ لِأَنَّ السَّالِكَ فِيهَا يَقُولُ لِصَاحِبِيهِ: أَطْرَقَا، أَي: اسْكُنَا مَخَافَةً، وَمَهَابَةً.

ت- جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ يكون فاعلها ضميراً مستتراً:

^(١) باليات: تروى بالرفع على أَنَّهَا مبتدأ مؤخَّر، وتروى بالنصب على أَنَّهَا حال من الدِّيار، وكذلك الثُّمَام بالرفع على أَنَّهَا مبتدأ خبره محذوف، وبالنصب على أَنَّهَا مستثنى من موجب، والتقدير إِلا الثُّمَام باقية، والقافية تُروى مطلقة مرفوعة، وتروى مقيَّدة ساكنة .

نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا^(١)، و(يزيد)، كما في قول الرَّاجِزِ رُوبَةً:

نُبِّتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

والشَّاهد في: (بني يزيد)، بضم الدال، ف (يزيد) سُمِّيَ بِهِ، وَأَصْلُهُ فعل مضارع من (زاد)، وقد اشْتَمَلَ على ضمير مستتر فيه، فتَقِلَّ من الجملة المؤلَّفة من (فعل وفاعل) إلى العَلَمِيَّة، وهو مرفوع على الحِكَايَةِ؛ لأنَّ القَوَائِي مرفوعة.

ولو كانت التَّسْمِيَّة بالفعل وَحْدَهُ، مع تناسي الضمير المستتر، لأَعْرَبَ إعراب الاسم الذي لا ينصرف - للعَلَمِيَّة وَوَزْنَ الفِعْلِ - نحو: تَغْلِبُ، وَيَشْكُرُ، ولقال الشاعر: بَنِي يَزِيدَ (بالْفَتْح).

- وهناك نوع ثالث لا مرتبط ولا منقول أشار إليه ابن مالك في باب المُعَرَّف بالأداة^(٢)، وهو: (العَلَمُ بِالْعَلَبَةِ)، أي: العَلَم الذي غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّ ذلك الاسم، حتَّى التَّحَقَّ بالأعلام الشَّخْصِيَّة في حُكْمِهَا، من ذلك:
 - ابن عَبَّاس: فكلَّ واحد من أولاد العبَّاس يستحقُّ هذه الكُنيَّة، إلَّا أنَّها شاعت وغَلَبَتْ على (عبد الله) دون غيره، فإذا قيل: ابن عَبَّاس، انصَرَفَ الذَّهْنُ إليه.
 - والمدينة: فهي لفظة صالحة أن تُطْلَقَ على كُلِّ مِصْرٍ، لكنَّها شاعت وغَلَبَتْ على اسم مدينة سيِّدنا رسول الله (ﷺ) خاصَّةً.
 - والبيت: فإذا أُطْلِقَ من دون تحديد فُهِمَ أنَّ المُراد به بيت الله الحرام.
 - والكتاب: الذي غَلَبَ على (كتاب سيبويه).

- أمَّا الحُكْم الإعرابيُّ لهذه الأعلام - مرتجلة كانت أو منقولة، فهو:
 - ١- إذا كانت صحيحة الآخر، نحو: زَيْدٍ، وَفَضْلٍ، فإنَّها تُعْرَبُ بحركات ظاهرة.

^(١) سُمِّيَ به الشاعر ثابت بن جابر الفهمي، لأنَّه وضع تحت إبطه جفیر سِهام فلما رأته أمُّه، قالت: تأبَّطَ شَرًّا.

^(٢) وسيأتي بيانه، ينظر: التسهيل: ٣١، وشرحه: ١٩٤/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ٢- إذا كانت معتلة الآخر، نحو: مصطفى، ومنتهى، فإنها تُعَرَّبُ بحركات مقدّرة.
- ٣- إذا كانت منقولةً من الفعل وَحَدَّه، أو ضُمَّ إلى العَلَمِيَّة سببٌ آخرٌ من موانع الصَّرَف، أُعْرِبَتْ إعرابَ الممنوع من الصَّرَف.
- ٤- إذا كانت منقولةً من الجُمْل، فحُكِّمَهَا أَنْ تُعَرَّبَ على الحكاية، نحو: (جاء جَادَ الحقُّ).

فَ (جَادَ الحقُّ): فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية.

ومعنى الحكاية هو: أَنْ نَنْطِقَ بالجملة المنقولة كما سُمِعَتْ، أي: تُحْكَي كما هي، بلا تغييرٍ في حركتها المسموعة مهما كان الموقع الإعرابي.

* * *

• الثالث: الْمُفْرَدُ، والمُرَكَّبُ، قال:

وَجُمْلَةً، وما بَمَزَجٍ رَكْبًا ذَا إِن بَغْيَرٍ (وَيْهِ) تَمَّ أَعْرَبَا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي فُحَافَةٍ

الأعلام من حيث ألفاظها على قسمين: مُفْرَدٍ، ومُرَكَّبٍ، وبيانهما هو:

أولهما: الْمُفْرَدُ:

ويُراد به ذُو الكلمة الواحدة، أي: العَلَم الذي خلا من الإضافة، والمَزَج، والإِسْنَاد، نحو: مُحَمَّد، ومصطفى، وفاطمة، وحُكْمَةُ: الإعرابُ بالحركات الظاهرة، أو المُقَدَّرَة.

وثانيهما: المُرَكَّبُ:

وهو ما تَأَلَّفَ مِنْ كلمتين جُعِلَتَا كلمةً واحدةً، أي: أَصْبَحَتَا بعد الجمع تَدْلَالًا على حقيقةٍ واحدةٍ.

والمُرَكَّبُ على ثلاثة أَصْرُبٍ:

١ - المُرْكَبُ الإسْنَادِي:

وهو التَّركيب المنقول من جُملة - كما أوضحنا - وقد عبّر عنه ابن مالك بقوله: (وَجُمْلَةٌ ..)، وقد سُمِعَ عن العرب: النَّقْلُ من جُملة فِعْلِيَّة، وقد ذكرنا أنواعها في موضع سابق، أمّا النَّقْل من الجُملة الاسْمِيَّة فلم يَرِدْ به سَمَاعٌ عن العرب القُدَامَى، إلّا أنَّ النُّحَاة قالوا: إنّه جائز بمُقْتَضَى القياس.

والْحُكْم الإِعْرَابِيّ لِلْمُرْكَبِ الإسْنَادِيّ أَنْ يُحْكِيَ أَصْلُهُ، أيّ إِنَّهُ يَبْقَى على ما كان عليه قبل التَّسْمِيَةِ، ويُعْرَبُ بحركات مقدّرة مَنَع من ظهورها حركة الحكاية، وبهذا فهو من المُعْرَبَات التي تُعْرَبُ إِعْرَابًا تَقْدِيرِيًّا، فنَحْوُ: تَأْبَطَ شَرًّا شَاعِرٌ، نقول: تَأْبَطَ شَرًّا: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره، مَنَع من ظهورها حركة المِثَال الأَصْل، ومِثْل هذا الإِعْرَاب يُعْرَبُ إذا جاء منصوبًا، أو مجرورًا.

٢ - المُرْكَبُ المَرْجِي:

وهو ما تألّف من اسمين جُعِلَا اسمًا واحدًا، وهو على نَوْعَيْن: **أَوَّلُهُما:** ما خُتِمَ بغير (وَيْهِ)، نَحْوُ: بَعْلَبَكَّ، وبور سعيد، وحضرموت. وحُكْم هذا التَّركيب أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَاب الممنوع من الصَّرْف -الذي يجري على آخر الجزء الثَّاني- بسبب العَلَمِيَّة والتَّركيب، تقول: مررتُ بِحَضْرَمَوْت، فَ(حَضْرَمَوْت): مجرور بالباء، وعلامة جَرِّه الفَتْحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنّه ممنوع من الصَّرْف.

وثانيهما: ما خُتِمَ بـ (وَيْهِ)، نَحْوُ: سَيَّوِيَه، ودُرستَوِيَه، وخالَوِيَه، وعَمَرَوِيَه.

وحُكْمُ هذا التَّركيب البناءُ على الكسْرِ دائماً، تقول:

- سَيَّوِيَه عالمٌ من عُلَمَاءِ النَّحْوِ.

- وعَرَفْتُ سَيَّوِيَه من كِتَابِهِ.

- وأُعْجِبْتُ بِسَيَّوِيَه وَكِتَابِهِ.

فَ (سيبويه) في الجملة الأولى: مبتدأ في محلِّ رَفْعٍ، وفي الثَّانية: مفعول به في محلِّ نَصْبٍ، وفي الثَّالثة: في محلِّ جَرٍّ، وفي الحالات كُلِّها بُني الاسم على الكسْرِ. وحُكِّم التركيب المَزْجِيّ في الإعراب عُلِمَ من قوله:

..... وما بَمَزَجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بَغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

فما حُتِمَ بَغَيْرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ، ولم يُصَرِّح ابن مالك في هذا الموضع بأنَّه يُعْرَبُ أيضًا إعراب الممنوع من الصَّرْفِ، بل نَبَّه عليه في باب ما لا يَنْصَرِفُ. ويتَّضح أيضًا من كلامه أنَّ المختومَ بـ (وَيْهِ) لم يُعْرَبَ، بل يُبْنَى ؛ لأنَّه خَصَّ الإعراب بالمختوم بغير (وَيْهِ).

ج- المُرْكَبُ الإِضافِيّ:

وهو ما تألَّف من اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلة التَّنوين ممَّا قبله، بمعنى أنَّ الجزء الأول تجري عليه الأَوْجُه الإِعرابيَّة من رَفْعٍ، ونَصْبٍ، وجَرٍّ، أمَّا الجزء الثَّاني فيلزم حالة واحدة هي الجُرُّ بالإِضافة، وهذا هو القسم الغالب في الأعلام المُرْكَبَة، وذلك لأنَّ الكُنَى منه لا تَحْقَى كَثَرَتُهَا، وقد ذَكَر ابن مالك هذا النوع من التركيب وكثرته، فقال:

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ

ومن تمثيل ابن مالك للمُرْكَبِ الإِضافِيّ نقف على ما يأتي:

١- إِنَّ المُرْكَبَ الإِضافِيّ على ضَرَيَيْنِ: كُنْيَة كـ (أبي قُحَافَة)، وغير كُنْيَة كـ (عَبْد شمس).

٢- إِنَّ الجزءَ الأوَّلَ من المُرْكَبِ الإِضافِيّ قد يكون مُعْرَبًا، وعلامة إعرابه إحدَى الحركات، كما في (عَبْد)، أو يكون مُعْرَبًا، وعلامة إعرابه أحد الحروف، كما في (أبي).

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

٣- إنَّ الجزء الثَّاني من المُرْكَب الإضافي قد يكون مُنْصَرَفًا ك(شَمْسٍ)، وقد يكون غير مُنْصَرَفٍ ك (فُحَافَةٍ).

ونؤكِّد ثانيةً، ونقول: إنَّ حُكم هذا التَّركيب أنَّ يجري الإعرابُ على الجزء الأول منه (المضاف)، ويكون الجزء الثَّاني مضافاً إليه مجروراً دائماً.

ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ ﴾ (مريم: ٣٠) ^(١).
فَ (عَبْدٌ): خبر إنَّ مرفوع، وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

* * *

• الرَّابِع: الشَّخْصِيَّةُ ، وَالْجِنْسِيَّةُ:

الْعَلَمُ بحسب دلالاته على مُسَمَّى مُعَيَّنٍ، أو على جِنْسِ المُسَمَّى، على نَوْعَيْنِ:

أولهما: الْعَلَمُ الشَّخْصِيَّةُ:

وهو ما يُعَيِّن مَسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً من دون حاجة إلى قرينة توضِّح المُراد منه، وهو معرفة لفظاً وَمَعْنًى، نحو: أحمد، وفاطمة، وربيعة، وأحكام هذا النوع على قِسْمَيْنِ:

أ- معنويَّة: وتظهر في دلالاته على مُسَمَّى واحدٍ مُعَيَّنٍ.

ب- لفظيَّة: وتتمثل بأُمُورٍ، منها:

١- عدمُ دخول (أل) المُعرَّفة عليه، فلا يُقال: جاء الزَّيْدُ ؛ لِئَلَّا يجتمع مُعرَّفان على الاسم الواحد.

٢- عدمُ إضافته، ما دامت عِلْمِيَّتُهُ باقية، فلا يُقال: جاء زيدُنا، فإذا نُكِّرَ جازَتْ إضافتُهُ.

^(١) التمثيل لإعراب المُرْكَب الإضافي من دون النظر إلى حقيقة عِلْمِيَّتِهِ، أو لا.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

٣- مَنَعُهُ من الصَّرْف إذا اجتمع مع العَلَمِيَّة سببٌ آخَرُ، كَوَزَن الفعل في نحو: (أحمد)، أو التَّأْنِيث في نحو: (أُسامة).

٤- الابتداء به بلا حاجة إلى مُسَوِّغٍ، نحو: زيدٌ حاضِرٌ.

٥- نصبُ النَّكْرَةِ بَعْدَهُ على الحال، نحو: جاءَ زيدٌ مُسْتَبْشِرًا.

٦- عدمُ نعتِه بالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ معرفة، فإذا قلنا: (زيدٌ صادقٌ)، صارت الكلمة

(صادق) خبرًا، وليست نَعْتًا، بخلاف قولنا: رجلٌ صادقٌ لَقِيْتُهُ، فإنَّها في هذا

المثال نَعْتُ لـ (رَجُلٍ)، أمَّا (زيدٌ) فَيُنْعَتُ بـ(الصادق)، فتقول: زيدٌ الصَّادِقُ لَقِيْتُهُ.

وثانيهما: العَلَمُ الجِنْسِيُّ:

والمُرَاد به الاسم الموضوع لبعض الأجناس منظورًا فيه إلى الصُّورة التي تتشكَّل في ذهن الإنسان عن جنسٍ ما، ممثلة في فَرْدٍ من أفراد تلك الحقيقة الذَّهْنِيَّة؛ فَمِنْ أَجْلِ أَنْ يُدْرِكَ العقلُ حقيقة (أُسامة) التي وُضِعَتْ لِلأَسَدِ، لا بدَّ أَنْ يتخيَّل صورة أيِّ فَرْدٍ من أفراد جنس ذلك الحيوان.

إِذَا، فهذا النوع من العَلَمِ واقع على الجنس، بخلاف العَلَمِ الشَّخْصِيِّ الذي يقع على أشخاص بأعيانهم لا يشاركونهم فيه غيرهم، وقد قال فيه ابنُ مالك:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ^(١) كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عِلْمٌ

وابنُ مالك لم يُعَمِّمْ، بَلْ قال: "وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ"، أي: لم يَضَعُوا لجميعها، وهو أَمْرٌ موقوفٌ على السَّماع. ومُسَمَّى هذا القسم على أنواع:

^(١) لم يقل: عِلْمًا - بالألف - مع كونه مفعولًا به، وقد خُرِّجَ هذا على لهجة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ومثله قوله في موضوع الممدود: (وما استحقَّ قبل آخر ألف.....).

أَوَّلًا: أسماء الأعيان، وهي على ضربين:

أ- أعيان لا تُؤلف، نحو:

- أسامة للأسد، وكُنْيَتُهُ (أبو الحارث).
- وثُعالة للثعلب، وكُنْيَتُهُ (أبو الحصين).
- وحضاجر للضبع، وكُنْيَتُهَا (أُمُّ عامر).
- ودُوْالة للذئب، وكُنْيَتُهُ (أبو جعدة).
- وشبوة للعقرب، وكُنْيَتُهَا (أُمُّ عَرِيْط).

ومَّا له اسمٌ ولا كُنْيَةٌ لَهُ: (سَامٌ أَبْرَص، لَضَرْبٍ مِنَ الْحَيَاتِ)، وكذلك: (قُثْمٌ لَذَكْرِ الضَّبَاعِ).

ومَّا له كُنْيَةٌ، ولا اسمٌ لَهُ: ابنُ قِثْرَةٍ (لَضَرْبٍ مِنَ الْحَيَاتِ)، وَأُمُّ عَجْلَانَ (لَضَرْبٍ مِنَ الطَّيْرِ).

ب- أعيان تُؤلف:

نحو: أبو الأثقال (للْبُغْل)، وأبو صابر (للْحِمَار)، وأبو المَضَاء (لِلْفَرَس)، وَأُمُّ الأَمْوَال (لِلنَّعْجَةِ)، وَأُمُّ جَعْفَر (لِلدَّجَاجَةِ).

ثانيًا: أمور مَعْنَوِيَّة:

نحو: بَرَّة (عَلَمٌ لِلْمَبَرَّةِ)، وَفَجَارٍ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ)، وفيهما قال النَّابِغَةُ:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

والشَّاهِدُ فِيهِ: (بَرَّة، وَفَجَارٍ)، فَيَاكُمَا مِنْ أَعْلَامِ الْجِنْسِ الْمَعْنَوِيِّ، وَ(بَرَّة): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِلا تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَ(فَجَارٍ)، مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَبِنَاؤُهُ كِبَاءٌ (حَذَام).

ومن أعلام الجنس:

- كَيْسَانُ: عَلَمٌ عَلَى الْغَدْرِ، وفيه قال التَّمِيمُ بن تُولُب:

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُھُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

والشاهد هو في تسمية العَدْر بـ (كَيْسَان)، في إحدَى لهجات العرب .

• ومنهُ أيضاً (يَسَار): عَلمٌ للمَيْسَرَةِ، وفيه قال الشاعر:

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً

والشاهد في تسمية المَيْسَرَةِ والغَنَى بـ (يَسَارٍ) عَلمًا.

فكلٌّ من هذه الأسماء يُسمَّى عَلمًا جِنْسِيًّا ؛ لأنَّه أُطْلِقَ على جِنْسٍ، فشاع فيه حتَّى شَمَلَ أفرَادَهُ، من دون أن يختصَّ بواحدٍ منها؛ ومن هنا اختلف عن العَلم الشَّخْصِيّ في الدَّلالة، فإذا كان العَلم الشَّخْصِيّ يدلُّ على مُعَيَّنٍ واحدٍ، فإنَّ عَلمَ الجِنْسِ شاع في أفراد جنسه حتى شابهَ النِّكْرَةَ؛ ولذلك قالوا: إنَّ عَلمَ الشَّخْصِ معرفة لفظًا ومعنى، وعَلمَ الجِنْسِ معرفة لفظًا نِكْرَةً معنًى، ومما يدلُّ على تعريفه وقوعُ النِّكْرَةِ بعده حَالًا، كقولك: هذا أُسامَةُ مُقْبِلًا، ورأيتُ ثَعَالَةً مُؤَلِّيًا، ولو كان نِكْرَةً لَمَا وقع الحال بَعْدَهُ.

أما في الأحكام اللَّفْظِيَّة التي ذكرناها لِلْعَلمِ الشَّخْصِيّ فهُمَا مُشْتَرِكَانِ فيها، إذ إنَّ عَلمَ الجِنْسِ كذلك لا تدخل عليه (أل) ولا يُضاف، ويُمْنَعُ من الصَّرْفِ إذا اجتمع مع العَلَمِيَّة سببٌ آخَرُ، ويُتَبَدَّلُ به بلا مُسَوِّغٍ، وتنتصب النِّكْرَةُ بعده على الحال، ويُنْعَثُ بالمعرفة، وقد أشار ابنُ مالك إلى هذه الأحكام اللَّفْظِيَّة بقوله:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلمٌ كَعَلمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌ

يُريدُ أنَّه جاء على ألسنة العرب أعلامٌ لبعض الأجناس، وهي ثُمَانِيَةُ أعلام الأشخاص في الأحكام اللَّفْظِيَّة، غير أنَّها أَعَمُّ^(١) من أعلام الأشخاص في المعاني؛ لأنَّها تُشَبِّهُ النِّكْرَات في عمومِها، وقد مثَّلَ لذلك بقوله:

مِنْ ذَاكَ: أُمٌّ عَرِيْطٍ لِلْعُقْرِبِ وَهَكَذَا ثَعَالَةٌ لِلثَّعَلِبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارِعَلمٌ لِلْفَجْرَةِ

^(١) يحتمل أن يكون أصل عم (عام) فيكون اسمًا، ثم قصّر بحذف ألفه.

فوائد:

- ١ - **عَلَمُ الشَّخْصِ**: هو اسْمٌ يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مطلقًا، أي: غير مقيّد بقريضة، بل بِمُجَرَّدِ الوَضْعِ.
- ٢ - **عَلَمُ الجِنْسِ**: هو اسْمٌ موضوعٌ للصُّورة الذهنيّة التي يتخيّلها العقل في فردٍ من أفراد هذه الحقيقة، فكلمة (أَسَامَة) للأسد، عندما يسمّعها الإنسان، لا بدّ أن يستحضّر في ذهنه صورةً فردٍ من أفراد هذا الجنس؛ ليُدرك معناها، فالحقيقة الذهنيّة ليست مجرّدة من صورة ما، وإنّما تتطلّب صورة فرد تنطبق عليه.
- ٣ - **اسْمُ الجِنْسِ**: هو اسْمٌ موضوعٌ للحقيقة الذهنيّة المجرّدة من غير نظرٍ إلى فردٍ من أفراد هذه الحقيقة، فكلمة (شجرة)، يفهم المراد منها بِمُجَرَّدِ سماعها من غير استحضار صورة معيّنة للشّجرة، بل ترتسم في الذّهن صورة شجرة ما.
- ٤ - **النَّكِرَةُ**: هو اسْمٌ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ غير معيّن، شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ثمّاثله في حقيقته، كرجلٍ وامرأةٍ، إذ كلّ منهما يُمثّل المدلول الخارجيّ لاسم الجنس، فكلمة (رجل) إذا أُريدَ بها المعنى القائم في الذّهن من غير ربطها بفردٍ من الأفراد، فهي اسم جنسٍ، وإن أُريدَ بها الجسم الحقيقيّ المعروف، فهي نكرة، على أنّ كثيرًا من النُّحاة لا يَرى فرقًا بين النّكرة، واسم الجنس.



تدريب - ١١ -

س ١ / فيما يأتي شواهد لبعض مسائل العلم، بيّن موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (النساء: ١٧١)، وقال الشاعر:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمَرُو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ^(١)
وَيَشْكُرُ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ بِهِ وَتَعْجِزُ يَشْكُرُ أَنْ تَعُدُّرَا
أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَرَا
إِذَا مَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتْلُمَظَانِ

* * *

س ٢ / بيّن الاسم، والكنية، واللقب فيما يأتي:

عبد الله، الرشيد، أم كلثوم، أبو حفص، عبد مناف، الصديق، المجتبي، زين العابدين، تأبط شراً، جعفر، تاج الملوك، سيف الدولة، نعاله.

* * *

س ٣ / بيّن فيما يأتي الاسم، واللقب، والكنية، وحكم كل منها من حيث التقديم والتأخير في الترتيب.

"أول خلفاء بني العباس: أبو العباس عبد الله بن محمد السفاح، ولما توفّي تولى الخلافة أخوه أبو جعفر المنصور، وكان من أشهر القادة في زمنه أبو مسلم الخراساني، ثم أعقب المنصور ابنه محمد المهدي، وكان يُعاصره في بلاد الأندلس عبد الرحمن الأول، وخلف المهدي بعد وفاته ابنه موسى الهادي، ثم تولى الخلافة بعده هارون الرشيد، وقد عاصره في الأندلس عبد الرحمن الداخل".

* * *

س ٤ / اذكر الصور التي لا يجوز لك أن تنطق بها الجملة الآتية، مع بيان السبب:

(كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي).

(١) كان عمرو المذكور في البيت يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانية، أو يلبسهما غيره، فلقّب بـ (مُزَيْقِيَا)، و (ماء السماء) لحسنه..

اسْمُ الْإِشَارَةِ

- المعارفُ :

البابُ الثالثُ: اسمُ الإشارةِ :

قال:

بِـ (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ	بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ
و (ذَانِ تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُزْتَفِعِ	وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ تَيْنِ) اذْكَرُ تُطْعَ
وِبِـ (أُولَى) أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا	وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
بِـ (الكَافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ	وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَةٌ
وِبِـ (هَنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرَ إِلَى	دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً
فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ (ثَمَّ) فَهُ أَوْ هُنَا	أَوْ بِـ (هُنَالِكَ) انْطَقَنُ أَوْ هُنَا

اسمُ الإشارةِ:

ترك ابنُ مالك في أبياته هذه تعريف اسم الإشارة بالحدِّ؛ اكتفاءً بِحَصْرِ أَفْرَادِهِ من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وقد حَدَّه في (التسهيل)، فقال: "مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ"، أي: إِنَّهُ اسْمٌ تَصَحُّبُهُ إِشَارَةٌ حِسِّيَّةٌ.

وتعريفُ اسم الإشارة جاء نتيجةً أَنَّهُ يُخَصَّصُ لِلْمَخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ، بخلاف سائر المعارف التي تتعرَّفُ بِأَنَّ تُخَصَّصَ لِلْمَخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِقَلْبِهِ؛ ولذلك قال النحويون: إِنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَتَعَرَّفُ بِشَيْئَيْنِ: الْعَيْنِ، وَالْقَلْبِ.

ثمَّ إِنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حُرُوفِ إِشَارَةٍ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا الْعَرَبُ؛ بِلِحَازِ أَنَّ الْإِشَارَةَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي غَيْرِ الْمُسْتَعْنِيَةِ بِنَفْسِهَا، وَالْمَوْضُوعِ لِإِفَادَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْحُرُوفِ، فَلَمَّا اسْتُفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَشَارِ بِهَا، عُلِمَ أَنَّ

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

للإشارة حَرْفًا - تَضَمَّنَ هذا الاسم معناه - وإنَّ لم يُنطَقْ به؛ فَبُنِيَتْ كما بُنِيَتْ الحروفُ^(١).

وقد وُصِفَتْ أسماء الإشارة بأَنَّها من المُبْهَمَات، والمُرَاد بالمُبْهَمَات وقوعها على كلِّ شيء من إنسان، أو حيوان، أو جماد، وعدم اختصاصها بِمُسَمًّى دون آخر؛ فلذلك لَزِمَها البيان بالصِّفَة عند الحُلْط والالتباس، وليس المقصود بالإبهام التَّنْكِير؛ لأنَّها من المعارف.



أقسام المُشار إليه:

المشار إليه: واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ منها إمَّا مذكَّر أو مُؤنَّث.

وبيان هذه الأقسام وما يُشار به إليها هو:

• للمفرد المذكَّر: (ذا) للعاقل وغيره:

وقد يسبقها (ها) التي للتَّنبيه، فتصبح (هذا)، وفيه قال ابنُ مالك:

بِ (ذَا) لِمَفْرَدٍ مُدَكَّرٍ أَشْرُ

وقوله: (مُفْرَد)، يُريد أنَّ (ذا) إشارة تشمل المفرد حقيقةً، أو حُكْمًا.

- فمثالُه حقيقةً، قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ (البقرة: ١٢٦).

- ومثالُه حُكْمًا، قوله تعالى: ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾ (ص: ٥٩).

وكذلك قول لبيد:

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

^(١) وقيل: إنَّ اسم الإشارة بُنيَ لشبهه بالحرف وضْعًا وافتقارًا، فمن حيث الوضع فيناؤه قليل كبناء الحروف، ومن حيث الافتقار فإنَّ اسم الإشارة يفسَّر بما بعده وهو المشار إليه؛ وقيل: إنَّما بُنيَ لشبهه بالمضمر؛ وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، فهو بهذا صار بمنزلة المضمر، فلمَّا وجب بناء المضمر وجب بناء اسم الإشارة أيضًا. (ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٣).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشاهد في الآية الكريمة، والبيت الشعري أنه أُشير إلى (الفُوج) و(النَّاس) بـ(هذا)، مع كونهما جماعةً ؛ وذلك لأنه نُظِرَ إليهما من حيث اللَّفْظُ، لا من حيث المَعْنَى، وقوله: (مذكر)، يشمل المذكر حقيقةً، وحُكْمًا.

- فمثالُه حقيقةً، قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ (يوسف: ٩٠).

- ومثالُه حُكْمًا، قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ (الفرقان: ٥٣).

- للمفردة المؤنثة:

ذكر ابن مالك أربعة ألفاظ يُشار بها إلى المفردة المؤنثة، وهي: (ذِي، وَذِهْ، وَتِي، وَتَا)، إذ قال:

..... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

أي: اقْتَصِرَ بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث، ولا تُشِيرُ بها إلى غَيْرِهِ، وليس مُرادُه هنا حَصْرُ ما يُشار بهِ إلى المفردة المؤنثة، فهو قد دَكَرَ في (التَّسهيل)^(١)، عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذَّال، وهي: ذِي، وَذِهْ (بسكون الهاء)، وَذِهْ (بكسر الهاء مع إشباع الكسرة)، وَذِهْ (بكسر الهاء، مع اختلاس الكسرة)، وذات^(٢)، وخمسة مبدوءة بالتَّاء، وهي: (تِي، وَتَا، وَتِهْ، وَتِهْ) (بكسر الهاء مع إشباع الكسرة)، وَتِهْ (بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة).

- للمثنى المذكور:

(ذَانِ) للمرفوع، و(ذَيْنِ) للمجرور والمنصوب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (القصص: ٣٢).

^(١) ينظر: ص ٣٩.

^(٢) لـ (ذات) عدَّة استعمالات منها: أن تكون بمعنى (صاحبة) وهو المشهور، وأن تكون بمعنى (التي) في لهجة طيء، كقول أعرابي منهم (بالفضل ذو فضلکم الله به، وبالكرامة ذات أكرمکم الله بها)، وأن تكون بمعنى حقيقة الشيء،

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ عَلَيْهِمْ ذَاتُ الشُّدُورِ ﴾ (الأنفال: ٤٣).

- للمثنى المؤنث:

(تَانٍ) للمرفوع، و(تَيْنٍ) للمجرور والمنصوب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْتَنَىٰ هَتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧)، وفيهما قال:

و (ذَانِ تَانٍ) للمثنى المرفوع وفي سِوَاهُ (ذَيْنِ تَيْنٍ) اذْكَرُ تُطْع

أي: للمثنى في حالة رفعه صيغتان: ذَانٍ، وتَانٍ، ولم يُحدِّدِ المُشَارَ إليه بهما؛ لوضوحهما، فالأولى للمثنى المذكر، والثانية للمثنى المؤنث.

وفي سِوَى الرَّفْعِ -النَّصْبِ والجَرِّ- ذَيْنِ وتَيْنٍ، الأولى للمثنى المذكر في حالتي النَّصْبِ والجَرِّ، والثانية للمثنى المؤنث في الحالتين المذكورتين.

وإذا كانت أسماء الإشارة من الأسماء المبنية، فإنَّ إشارة المثنى بنوعيه قد وردت مُعَرَّبَةً بإعراب المثنى، فَتُرْفَعُ بعلامة رَفْعٍ هي الألف، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بعلامة هي الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذَيْنِ خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (الحج: ١٩).

- للجمع بنوعيه:

(أولاءٍ) ممدودة عند الحجازيين.

و(أُولَى) مقصورة عند التميميين.

والممدودة هي الأشهر، وبها نزل القرآن الكريم.

ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ (طه: ٨٤).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ (الحجر: ٧١).

والشَّاهد فيهما أنَّ صيغة (أولاءٍ) اسْتُعْمِلَتْ بالمدِّ في الأولى للجمع المذكر، وفي الثانية للجمع المؤنث، ومن شواهد القَصْرِ ما أنشدَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ:

أُولَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَا لِكَآ؟
وفي الصَّيغَتَيْنِ قال ابنُ مالكٍ:

وب (أُولَى) أَشْرُ لجمع مُطْلَقًا والمَدُّ أُولَى.....

أي: يُشار إلى الجمع بـ (أُولَى) بالقصر، وقوله: (مطلقاً)، يُراد به :

١ - الإشارة إلى الجمع بنوعيه: (المذكر والمؤنث).

٢ - الإشارة إلى العقلاء وغيرهم، وأكثر استعمالها في العقلاء، وقل مجيئها لغيرهم،

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾

(الإسراء: ٣٦).

ومنه قول جرير:

دُمَّ^(١) المَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

أما قوله: (المُدُّ أُولَى)، فهو إشارة إلى اللَّهَجَتَيْنِ: المدَّ والقصر، ولهجة المدِّ أفصح؛ لأَنَّها الواردة في القرآن الكريم.

* * *

— مراتب المشار إليه، قال:

..... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

بـ (الكافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ - إِنْ قَدَّمْتَ (ها) - مُمْتَنِعَةٌ

من هذا يُفهم أَنَّ للمشار إليه عند ابن مالك مرتبتين^(٢).

أولاهما: مرتبة القُرب:

ويُشار إليها بأسماء الإشارة المذكورة سابقاً للمفرد، والمثنى، والجمع، بتذكيرها وتأنيشها على أَنَّ تكون مجردة من الزوائد كالـكاف، واللام، سِوَى (ها) التَّنبيه،

^(١) دُمَّ: فعل أمر مبني على السُّكون، ويجوز في الميم الحركات الثلاث، الكسر للتخلص من الساكنين، والفتح للخفة، والضم لاتباع حركة الذال.

^(٢) وهو الظاهر من كلام المتقدمين، وفي شرح التسهيل: ٢٧٢/١، تحقيق لطيف لهذه المسألة، أثبت كونهما مرتبتين، ومما اعتمد عليه هو:

أ- أَنَّ لهجة الحجاز تستعمل اللام مع الكاف، وأنَّ تميماً تترك اللام نحو: (ذاك وتيك)، إذ يقول الحجازيون: ذلك وتلك، فلو كانت المراتب ثلاثاً للزم إلّا تشير تميم إلى البعد، وإلّا يشير أهل الحجاز إلى التوسط.

ب - أَنَّ إشارة المفرد في القرآن الكريم إما أن تكون مجردة من اللام والكاف معاً، وإما تكون مصاحبة لهما معاً، ولا توجد إشارة بكاف لا لام معها، وهي التي تدلُّ على التوسط كما قالوا. (ينظر: شرح المرادي: ١٩٣/١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وهي: ذا، وذِه، وذان، وتان، وأولاء، و: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.
وثانيتها: مرتبة البُعد:

ويُشار إليها بأسماء الإشارة المذكورة في مرتبة القُرب، على أن تلحق بها الكاف
وَحَدَّهَا، أو اللَّام والكاف، على وفق البيان الآتي:
- للمفرد المذكّر: ذاك، وذلك.

- للمفردة المؤنّثة: تيك، وتاك، وذيك، وتلك^(١)، وتالك.

- وللمثنى المذكّر: ذانك (في حالة الرّفْع)، وذَيْنِك (في حالتي النّصب والجرّ).

- وللمثنى المؤنّث: تانك (في حالة الرّفْع)، وتَيْنِك (في حالتي النّصب والجرّ).

ولم تلحق اللَّام إشارة المثنى، إذ لا يجوز قولك: ذانلك، تانلك.

وإنّما يقتصر على زيادة الكاف وَحَدَّهَا دون اللَّام.

- وللجمع بِنَوْعِيهِ: أولئك، ممدودة مع إلحاق الكاف، ولا تلحق اللَّام هذه
الممدودة.

و(أولاك) مقصورة مع إلحاق الكاف، و(أولالك) مقصورة مع الكاف واللّام.

● وقوله: ب(الكافِ) حَرْفًا:

أي: إنّ الكاف التي تلحق أسماء الإشارة ليست ضميرًا، بل هي حرف خطاب،
لا موضع لها من الإعراب، ولا يُضاف إليها أسماء الإشارة، وتتصرّف تصرّف
الكاف الاسميّة غالبًا، فتُفْتَحُ للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، وتُصَلُّ بها علامة
التّثنية أو الجمع أو نون النسوة، تقول: ذاك، وذلك، وذاكُمَا، وذاكُمُنَّ، وذاكُنَّ.

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة من دون (لام) في لهجة تميم، أو معها في

لهجة الحجاز. وقوله:

واللّام - إن قَدَمْتَ "ها" مُمْتَنِعَةٌ

^(١) تلك: هي (تي) ألحق بها اللام والكاف، والياء حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إذا تقدّم حرفُ التَّنْبِيهِ (ها) على اسم الإشارة يُؤْتَى بالكاف وَحَدَهَا، وتمتنع (اللام)، فلا يُقال: هَذَاكَ، بلْ هَذَاكَ، ومنهُ قول طرفة بن العبد:
رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ
والشَّاهد في: (هَذَاكَ)، إِذْ جَاءَ بِـ (ها) التَّنْبِيهِ مع الكاف وَحَدَهَا، وَلَمْ يَأْتِ باللام.

● أمّا مراتب المشار إليه عند غير ابن مالك فهي ثلاث: قريبة، ومُتَوَسِّطَة، وَبَعِيدَة، فَيُشار إلى القريب باسم الإشارة مجرّداً من الكاف واللام، نحو: (ذا)، وقد يُزاد عليه (ها)، فَيُقال: هذا، ويُقال: (ذي)، و (هذي).
ويُشار إلى المتوسط باسم الإشارة مع الكاف وَحَدَهَا، نحو: ذاك، وتيك، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وأولئك.
ويُشار إلى البعيد باسم الإشارة مع اللام والكاف، نحو: ذلِكَ، وتِلْكَ، وأُولَئِكَ (بالقصر).

– ما يُزاد على أسماء الإشارة:

ما يُزاد على أسماء الإشارة ثلاثة أحرف، هي: (ها) التَّنْبِيهِ، واللام، والكاف، ولزيادتها معايير، هي:
أولاً: (ها) التَّنْبِيهِ:

وهي كلمة تدلّ على التَّنْبِيهِ وتتألف من حَرْفَيْن: الهاء والألف، وتسقط الألف في الخطّ؛ لكثرة الاستعمال، مع أنّها ثابتة في اللفظ.
ومن أحكامها:

- ١- دخولها على أوائل الإشارة المجردة من اللام والكاف بكثرة، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وههنا.
- ٢- دخولها على أوائل أسماء الإشارة المقرونة بالكاف وَحَدَهَا على قِلّة، نحو: هَذَاكَ، وهُنَاكَ.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

٣- دخولها على إشارة الجمع بلهجتها الممدودة والمقصورة، من ذلك قوله تعالى:

﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ (الشعراء: ٥٤)، وكذا قول الأعشى:

هَؤُلَا، ثُمَّ هَؤُلَا كَلَّا أُعْطِيَ
مَتَّ نَعَالًا مَحْدُودَةً بِمِثَالِ

والشاهد هو أن الصيغة وردت في الآية الكريمة ممدودة، وفي البيت مقصورة،
وضدّرت الصيغتان بـ (ها التنبية).

٤- قد يُفصل بين (ها التنبية) واسم الإشارة بضمير المشار إليه^(١)، كقوله تعالى:

﴿هَآأَنَتُمْ أَوَلَاءَ تُحِبُّونَهُمْ﴾ (آل عمران: ١١٩)، فالضمير (أنتم) فصل بين (ها)،

واسم الإشارة (أولاء).

وقد يُعاد ذكر (ها التنبية) ثانية؛ لتوكيد التنبية، كقوله تعالى: ﴿هَآأَنَتُمْ هَؤُلَاءَ

تُدْعَوْنَ لِئَنفِقُوا﴾ (محمد: ٣٨).

ويقع الفصل -أيضاً- بغير الضمير، كقوله تعالى: ﴿أَهَكَذَا عَرَشُكَ﴾

(النمل: ٤٢).

وكذا قول النابغة:

هَآ إِنِّ ذِي عِذْرَةٍ^(٢) إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

فالفصل في الآية الكريمة تم بالكاف، وفي البيت تم بالحرف الناسخ (إن).

ثانياً: اللام:

وهي حرف للبعد، أي: تدلّ على بُعد المشار إليه، وأصل حركتها السكون،

كما في (تلك)؛ ولكنها قد تُكسر للتخلص من التقاء الساكنين، كما في (ذلك).

ومن أحكامها ما يأتي:

١- إنها لا تلحق بمفردها اسم الإشارة، وإنما تكون مصاحبة للكاف.

^(١) يقال: هَآ أَنَذَا، وهَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ، وهَا هُوَ ذَا.

^(٢) عذرة (بكسر العين): المعذرة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- إنَّها تلحق بإشارة المفرد المذكَّر، نحو: ذلك، أمَّا فيما يُشار به إلى المفردة المؤنَّثة فلا تلحق إلَّا في: (تي، وتا، وذي)، إذ تقول: تِلْكَ، وتَالِكَ، وذِئْلِكَ، وتمتنع من اللِّحاق بالبقية.

٣- إنَّها تلحق إشارة الجمع المقصورة، فقد قالوا: أوْلَالِكَ.

٤- إنَّها تمتنع من أن تلحق إشارة الجمع الممدودة، فلا يُقال: أوْلَائِكَ.

٥- إنَّها تمتنع من أن تلحق اسم الإشارة إذا صُدِّرَ به (ها) التَّنبيه، فلا يُقال: هذِلكَ، بل يُقال: هذاك، وفي هذا قال:

..... وَاللَّامُ - إِنْ قَدَّمْتَ (ها) - مُمْتَنِعَةٌ

ثالثًا: الكاف:

وهي حرفُ خطاب^(١) تدلُّ على أحوال المخاطب من إفراد، أو تشنية، أو جمع، أو تذكير، أو تأنيث، تقول: ذَلِكْ، وَذَلِكُمَا، وَذَلِكُمْ، وَذَلِكُنَّ^(٢).

ودليل حرفيتيها ما يأتي:

أ- لو كانت اسمًا، لكانت مُضافةً إلى اسم الإشارة، وهو غيرُ مُمكنٍ؛ لأنَّ اسم الإشارة لا يُضاف؛ لأنَّه معرفة.

ب- لو كانت اسمًا لحذفت نون التشنية معها في: (ذَيْنِكَ)، و(تَيْنِكَ)، للإضافة، كما تُحذف في نحو قولك: (كتاباك)، و(كتابيكَ).

ومن أحكامها:

١- اتَّصلها بأسماء الإشارة المجردة من (ها) التَّنبيه و(اللام)، تقول: ذاك، وذَانِكَ، وتَانِكَ، وأُولَئِكَ.

^(١) كاف الخطاب على ضربين:

أولهما: ما يفيد الخطاب والاسمية، نحو: (كاف أليك).

وثانيهما: ما يفيد الخطاب مجردًا عن الاسمية، نحو: (كاف ذاك، وأولئك، وهذا هو المقصود هنا).

^(٢) القاعدة في مسألة صياغة اسم الإشارة مع الكاف للدلالة على معيَّن هي أن تجعل أوَّل كلامك لمن تسأل عنه، وآخره لمن تخاطبه.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

٢- جواز اجتماعها مع اللام في إشارتي المفرد - المذكر والمؤنث - والجمع - على هَجَّة القَصْر - تقول: ذلك، تلك، أولالك، ويمتنع هذا الاجتماع في إشارتي التَّثْنِيَّة، والجمع على هَجَّة المَدِّ.

٣- جواز اجتماعها مع (ها التَّنبِيه) نحو: هذاك.

٤- عدم جواز اجتماعها مع (ها التَّنبِيه) و (لام البُعْد) معًا.

* * *

الإشارة بالظَّرف، قال:

وب (هنا) أو (هأُنا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَا
فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِ(تَمَّ) فَهُ، أَوْ هَنَا أَوْ بِ(هُنَالِكَ) انْطَقَنْ أَوْ هَنَا

أشار ابنُ مالك إلى ما ورد على لسان العرب من ظروف اسْتُعْمِلَتْ أَسْمَاءٌ للإشارة، ولم تخرج عن ملازمتها النَّصْب على الظَّرْفِيَّة إِلَّا بِدخول (مِنْ) أَوْ (إِلَى) عليها، وهي:

- للقريب (داني المكان):

ويُشار إليه بـ (هنا) ^(١) مجرّدة، وقد تُصَدَّرُ بـ (ها التَّنبِيه)، فيقال: ههنا، ومن

ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (المائدة: ٢٤).

- وللبعد:

ويُشار إليه بـ هَنَا، وَهَنَا، ومنه قول ذي الرِّمَّة:

هَنَا وَهَنَا وَمِنْ هَنَا لِهَنَّ بِهَا ذَاتُ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانُ هِينُومٌ ^(٢)

فقد أشار الشاعر بـ (هَنَا) إلى المكان، وقد رُويَ بفتح هاء الأولى، وكسر الثانية، وضمّ الثالثة.

^(١) هنا: اسم إشارة للمكان القريب، وظرف مكان أيضًا.

^(٢) الضمير في (لَهَنَّ) للجنّ الذي ذُكر في بيت سابق، وفي (بها) للصحراء، والشَّمَائِل جمع شمال، والهيْنوم: الصوت الخفيّ الذي لا يُفهم..

ويُشار إلى البعيد أيضًا بـ (هُنَاكَ)، بزيادة الكاف، وتخفيف النون.
(وَهُنَاكَ)، بزيادة اللام والكاف^(١)، نحو: ذلك، قال تعالى: ﴿جُنْدٌ مَّا هُنَاكَ
مَهْرُومٌ﴾ (ص: ١١).

ويُشار إلى البعيد أيضًا بـ ثَمَّ -بَفَتْحِ الشَّاءِ- وهو اسم إشارة، وظرف معًا،
لا يتصرّف، ولا تتصدّره (ها التَّنْبِيه)، ولا تلحقه كاف الخطاب؛ لأنّهم جعلوه
إشارةً إلى المكان البعيد؛ فلم يحتاجوا إلى قرينة، من لام، أو كاف، ومنه قوله
تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا لِمِ الْأَخْرَيْنِ﴾ (الشُّعراء: ٦٤)، فَ (ثَمَّ) اسم إشارة، وظرف مكان
لأَزَلَفْنَا.

إِذَا، ما يُشار به إلى البعيد هو: هُنَا، وَهِنَا، وَهُنَا، وَهُنَاكَ، وَهُنَاكَ، وَثَمَّ.

الإشارة إلى الزَّمان:

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (التَّسْهِيلِ)^(٢)، أَنَّهُ قَدْ تَقَعَ (هُنَا، وَهُنَاكَ، وَهُنَاكَ) أَسْمَاءُ
إِشَارَةٍ لِلزَّمانِ، فَتُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمانِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَفْوَاهِ الْأَوْدِيِّ:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَ (هُنَاكَ) تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ
فَقَدْ أَشَارَ الشَّاعِرُ بـ (هناك) إِلَى الزَّمانِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (إِذَا) فِي صَدْرِ
الْبَيْتِ، وَهُوَ وَقْتُ تَشَابُهِ الْأُمُورِ، وَمِنْهُ أَيْضًا:

أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَها عَنْ غِيْها فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
فَ (هُنَاكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الزَّمانِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ فِي عَجْزِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُنَاكَ ابْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا﴾ (الأحزاب: ١١).

^(١) عند غير ابن مالك (هنا للقریب) و (هناك للمتوسط) و (وهناك للبعید).

^(٢) ينظر: ص ٤١، وشرح التسهيل: ٢٨٠/١.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

فقد يكون إشارة إلى زمن الجنود الذين ذُكروا في الآيتين التاسعة والعاشر من سورة الأحزاب.

وكذلك يُحتمل أن يكون منه أيضاً قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ عَلَىٰ نَبِيِّكَ بِالْحَقِّ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ أَحَبَّ اللَّهُ إِلَيْكَ وَالْحَقُّ يَكُنْ أَعْلَمُ﴾ (يونس: ٣٠)، أي: في يوم الحشر، والله أعلم.

* * *

فوائد:

١ - الحروف الأصلية في (ذا):^(١)

- ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في (ذا) هو الذال وحدها، أي: إنه على حرف واحد وضعا؛ وألفه زائدة للتكثير؛ بحجة أن الألف تُحذف في التثنية، ولو كانت أصلا لما حُذفت؛ ولم تُقبل هذه الحجة لأمر، منها:
أ- إن الحذف وقع لالتقاء المدتين.

ب- قولهم في التحقير: (ذَيَّا)، فأعادوه إلى أصله.

ت- إن التثنية صيغة مرتجلة، لا تثنية حقيقية، كما أن (هؤلاء) صيغة مُرتجلة للجمع.

- وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم، وإنما هو ثنائي اللفظ، ثلاثي الأصل، فأصله: (ذي)، بتشديد الياء، أو: (ذوي)، بفتح الواو، واختلفوا في المحذوف، فالألف في (ذا) عندهم منقلبة إما عن ياء، وإما عن واو.

^(١) الإنصاف: ٦٦٩/٢، المسألة: ٩٥، ونتائج الفكر للسهيلي: ٢٢٧، وشرح المفصل: ١٢٧/١.

- تشنية (ذا) و (تا):

رأى جمهور النحاة أنّ (ذَيْنَ، وَتَيْنَ) مثنّيان صنعايّان لـ(ذا، وتا)^(١)، مع علمهم أنّ أسماء الإشارة مبنّية، والمبني لا يُثنّى؛ لأنّ التّشنية من شأن الأسماء المُعرّبة، فقيل: ذانٍ وتانٍ للرفع، وذَيْنِ وتَيْنِ للنصب والجرّ، فهما مغربتان، وليستا مبنّيتين؛ بسبب أنّ التّشنية التي لحقت بهما عارضت شبه الحرف؛ لكونها - أيّ التّشنية - من خواصّ الأسماء، فلم يُؤثّر شبه الحرف فيها فُثِنَت.

وهناك رأي آخر مُفادُهُ أنّ هاتين الصّيغتين ليستا من المثنّيات الصّناعيّة، وإنّما هما صيغتان وُضِعتا للتّشنية، واخترعتا لها كما صيغت (اللّذان، واللّتان) للتّشنية في الأسماء الموصولة.

فليس أصل (ذانٍ): (ذا) ضَمَّ إليه (ان)، كما ضَمَمْتَ إلى زيد (ان)، وقلت: الرّيدان، إلّا أنّهم اخترعوا ذلك على منهاج التّشنية الحقيقيّة، وبهذا - فهما عند مَنْ يرى هذا الرّأي - مبنّيان رُوعِيَ في بنائهما صورة المثنّى.

واستدلّ أصحاب هذا الرّأي^(٢) بأنّ التّشنية تستلزم تقدير التّكثير كالعلم إذا تُنّي قُدِّر تنكيره، غير أنّ اسم الإشارة ممّا لازم التعريف، وامتنع قبوله التّكثير، فلا يجوز - إذا - أن يُثنّى شيءٌ منه.

٢- كَيْفِيَّةُ الْمُخاطَبَةِ:

القاعدة العامّة في كَيْفِيَّةِ صياغة اسم الإشارة عند اختلاف حالة المخاطب هي: "أنّ تجعل أول كلامك لمن تَسألُ عنه، وآخِرُهُ لمن تَسألُهُ - تُخاطِبُهُ -"^(٣)، وبيان ذلك أنّك: إذا سألت رجلاً عن رجلٍ، قُلْتَ: كيف ذلك الرّجلُ يا رجلُ؟

^(١) تمت التّشنية بإضافة ألف ونون فأصبحتا (ذا ان) و (تا أن) فحذفت الألف الأصلية لسكونها وسكون ألف التّشنية. ولم يُثنَ من أسماء الإشارة غيرهما (الكتاب: ٣/ ٤١١)، و(المقتضب: ٤/ ٢٧٨).

^(٢) منهم ابن جني في الخصائص: ٢/ ٢٩٧، وعلل التّشنية: ٧٤.

^(٣) المقتضب: ٣/ ٢٧٥، والجمل للزجاجي: ٦/ ٢٢، وابن يعيش ٣/ ١٣٤.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فقد قُلْتُ: (ذا)؛ لأنَّكَ سألتَ عن واحدٍ، وفتحْتَ الكافَ؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ واحدًا.

وإنَّ سألتَ رَجُلًا عن رَجُلَيْنِ، قُلْتُ: كيف ذانِكَ الرَّجُلانِ يا رَجُلُ؟
قُلْتُ: (ذانِ)؛ لأنَّكَ سألتَ عن رَجُلَيْنِ، ووحَّدْتَ الكافَ وفتحْتَهَا؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ واحدًا.

وإنَّ سألتَ رَجُلًا عن رجالٍ، قُلْتُ: كيف أولئك الرِّجالُ يا رَجُلُ؟
جمعتُ إشارةَ المسؤولِ عنه؛ للسُّؤالِ عن جَمْعٍ، ووحَّدْتَ الكافَ؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ واحدًا.

وإنَّ سألتَ رَجُلًا عن امرأةٍ.
قُلْتُ: كيف تلك المرأةُ يا رَجُلُ؟
قُلْتُ: (تي)؛ لأنَّكَ سألتَ عن امرأةٍ، وفتحْتَ الكافَ؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ واحدًا.
وإنَّ سألتَ رَجُلًا عن امرأتينِ.
قُلْتُ: كيف تانِكَ المرأتانِ يا رَجُلُ؟
قُلْتُ: (تانِ)؛ لأنَّكَ سألتَ عن امرأتينِ، ووحَّدْتَ الكافَ؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ واحدًا.

وإنَّ سألتَ رَجُلَيْنِ عن رَجُلٍ.
قُلْتُ: كيف ذلكما الرَّجُلُ يا رَجُلانِ؟
قُلْتُ (ذا)؛ لأنَّكَ سألتَ عن واحدٍ، وألحقتُ بالكافِ علامةَ تثنيةٍ؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ رَجُلَيْنِ.
وإنَّ سألتَ رَجُلَيْنِ عن رجالٍ.
قُلْتُ: كيف أولئكما الرِّجالُ يا رَجُلانِ؟
جمعتُ: إشارةَ المسؤولِ عنه؛ للسُّؤالِ عن جَمْعٍ، وثَّيتُ خطابك؛ لأنَّكَ خاطَبْتَ رَجُلَيْنِ.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

وما بَقِيَ يُقَاس على هذا بشرط: " أن تجعل أوّل كلامك لمن تَسأل عنه،
وآخره لمن تُخاطبه".

ومما ورد في القرآن الكريم من هذه المخاطبات، قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٤٧)، ف (ذا) إشارة إلى المفرد -وهو الولد المخلوق عيسى (عليه السلام)- وكُسِرَت كاف الخطاب؛ لأنّ الحديث مع مريم (عليها السلام).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ (يوسف: ٣٧)، ف (ذا) إشارة إلى ما علّمه ربّه، وأُلْحِقَتِ الكاف بعلامة تنبيه؛ لأنّ الخطاب مُوجّه إلى صاحبيه في السّجن.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ (الأعراف: ٢٢)، ف(تي) إشارة إلى الشّجرة، وأُلْحِقَتِ الكاف بعلامة تنبيه؛ لأنّ الخطاب لآدم وزوجه (عليهما السلام).

وقوله تعالى: ﴿وَتُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ (الأعراف: ٤٣)، ف (تي) إشارة إلى الجنّة، وأُلْحِقَتِ الكاف بعلامة جَمْع؛ لِيَكُونَ الخطاب للذين آمنوا.

وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُنَفِّي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢)، ف(ذا) إشارة إلى يوسف، وأُلْحِقَتِ الكاف بعلامة الجَمْع المؤنث؛ لأنّ الخطاب للنّسوة.

هذه هي اللّهجة الفاشية، وعليها القياس، وهناك لهجة أخرى أقلّ استعمالاً^(١)، وهي أن تُفَرَّد علامة الخطاب وتفتحها على كلّ حال؛ تغليبا لجانب المذكر الواحد.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا﴾ (النساء: ٣)، وعلى قياس اللّهجة الأولى يُقال: ذَلِكُمْ؛ لأنّ الخطاب للنّاس.

^(١) المقتضب: ٢٧٦/٣، والجمل: ٢٦٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾ (محمد: ٩)، إذ وُحِّدَتِ الكافُ مع أنَّ الخطاب للجماعة، وعلى وفق قياس اللَّهجة الأولى يُقال: دَلِكُمْ.

٣- تأويل إعراب: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ (طه: ٦٣).

الآية في رواية حفص: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾، هذان بـ(الألف)، بتخفيف الثَّوْنِ مِنْ (إِنَّ)، أي: إِنَّمَا مُحَقَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، والأكثر في لسان العرب إهمال عملها^(١)، فما بعدها يأتي مرفوعاً، وإذا أَهْمِلْتَ لَزِمَتْهَا (اللام) فارقةً بينها وبين (إِنَّ) النَّافِيَةِ التي بمعنى ليس.

أمَّا في رواية ورش فبِلَفْظٍ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ بَنُوْنٍ مُشَدَّدَةٍ^(٢)، و(هذان) بالألف.

وفي تأويل هذه القراءة أوجه عدة، منها:

١- (إِنَّ): حرف مشبَّه بالفعل، واسمها ضمير الشَّانِ، وخبرها (هذان)، واللام زائدة داخلية على مبتدأ محذوف تقديره (لَهُمَا سَاحِرَانِ)، فَحُذِفَ المبتدأ، وَبَقِيََتِ اللام، فَصُدِّرَ بِهَا الخَبَرُ، وَقَدْ اعْتَرِضَ عَلَى هَذَا بِأَنَّ حَذْفَ ضَمِيرِ الشَّانِ مع (إِنَّ) شاذٌّ؛ لَأَنَّهُ يُحْذَفُ مع (أَنَّ) المفتوحة المُحَقَّفَةُ، ومع (كَأَنَّ) المُحَقَّفَةُ.

٢- إِنَّ: حَرْفُ جَوَابٍ بمعنى: (نَعَمْ)، لَا عَمَلَ لَهَا، وما بعدها جملة مستقلة، والمعنى: نَعَمْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ.

ومن شواهد (إِنَّ) بهذا المعنى:

أ- قال رجلٌ - يُدْعَى ابن الزبير - لعبد الله بن الزبير: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فقال عبد الله بن الزبير: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، أي: نَعَمْ، لَعَنَهَا اللَّهُ وَرَاكِبَهَا.

^(١) قال ابنُ مالك: (وَحُقِّقَتْ "إِنَّ" فَقُلَّ الْعَمَلُ).

^(٢) قرأ أبو عمرو بن العلاء: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾، وهي قراءة مطابقة للهِجَة المشهورة في إعراب المثنى.

ب- قول عبد الله بن قيس الرقيّات:

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

أي: نَعَمْ، هو كذلك؛ والهاء لبيان الحركة (للسَّكْت) ^(١)، ودليل ذلك أَنَّ (إِنَّهُ) أتت بالمكان الذي يقع فيه حرفُ الجواب: (نَعَمْ).

ت- قول آخر:

قَالُوا غَدَرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّ وَرَبَّما نَالَ الْعُلَى وَشَفَى الْعَلِيلَ الْغَادِرُ

٣- (إِنَّ) بالتَّشْدِيدِ حَرْفٌ مَشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ، و(هَذَانِ) اسْمُهَا مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ، عَلَى لُحْجَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَيَطْنُ مِنْ رِبْعَةٍ ^(٢)، فِي جَعْلِهِمُ الْمُثَنَّى بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى هَذَا.

ومن شواهد هذه اللَّهْجَةِ:

أ- قول هوير الحارثي:

تَزَوَّدَ مِنَّا مَا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةٌ

.....

والقياس: ما بين أُذُنَيْهِ.

ب. وقول الآخر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا

والقياس: وَالْعَيْنَيْنِ.

* * *

^(١) قيل أيضا: إِنَّ الهاء هي اسمُ إِنَّ، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: إِنَّهُ كما ذكرتَن.

^(٢) النوادر لأبي زيد: ١٦٩، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٤/٢، وعلل التَّنْبِيْة: ٥٨.

تدريب - ١٢ -

س ١ / بيّن فيما يأتي أسماء الإشارة، ومواقعها الإعرابية، وعلامات بنائها.
قال تعالى:

- ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥).
- ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ (سبأ: ١٧).
- ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعُودُونَ﴾ (المائدة: ٢٤).
- ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَكِيدِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٦).
- ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا﴾ (يوسف: ٩٣).
- ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ (الكهف: ٤٤).

* * *

س ٢ / (هذا أخوك، فإذا هفا فاعفُ عنه، وإذا نأى عنك فلا تجاره).

- اجعل الإشارة للمفردة المؤنثة، والخطاب للمثنى.
- اجعل الإشارة للمثنى المذكر، والخطاب لجماعة الذكور.
- اجعل الإشارة لجماعة الإناث، والخطاب للمفردة.

* * *

س ٣ / (احترمتُ ذا الرأى القويم).

يصح ضبط آخر كلمة (الرأى) بالفتح، والكسر، فما نوع كلمة (ذا) في الحالتين؟

* * *

س ٤ : حدد موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد فيما يأتي:

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا	وَسُؤَالِ هَٰذَا النَّاسِ كَيْفَ لِييْدُ
أُولَٰئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً	وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَٰئِكَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ٥/ قال ابن هشام في كتابه قطر الندى:
(والبعيد بالكاف مجرّدة من اللّام مطلقاً، أو مقرونة بها، إلّا في المثني مطلقاً،
وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما تقدّمته (ها) التنبيه):
أشرح هذا القول، مع التّمثيل بفصيح الكلام.

* * *

المَوْصُولُ

– المعارفُ:

البابُ الرَّابِعُ : المَوْصُولُ :

قال:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي	وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ، أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ،	وَالثُّونَ إِنْ تُشَدِّدْ فَلَا مَلَامَةَ
وَالثُّونَ مِنْ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) شُدِّدَا	أَيْضًا، وَتَعْوِيضُ بِذَاكَ قُصِدَا
جَمْعُ الَّذِي (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقًا	وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا	وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ، تُسَاوِي مَا ذُكِرَ	وهكذا (ذُو) عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرَ
وَكَاثِلِي – أَيْضًا – لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)	وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
وَمِثْلُ مَا (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ	أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ	عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَلِيقُ مُشْتَمَلَةٌ
وَجَمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ	بِهِ، كَ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)
وَصِفَةٌ صَارِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ	وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ
(أَيُّ) كَ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ	وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي	ذَا الْحَدَفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَقِي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ	فَالْحَدَفُ نَزَرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلِ	وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَدَ (مَنْ نَزَجُوا يَهَبُ)
كَذَاكَ حَذْفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَدَ (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِ (مَا) الْمَوْصُولَ جَرَّ كَ (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ)

الموصول:

هو اسم مُبْهَم^(١)، ولا يتم معناه بنفسه، بل يفتقر إلى كلام بعده؛ ليكون
اسمًا بين الدلالة؛ ولهذا الافتقار سُمِّيَ بالموصول.

أنواعه:

لَمْ يُشِرْ ابن مالك إلى أنواعه، بل أفرَدَ الحديث في منظومته عن نوع واحد،
حدَّده بقوله (موصول الأسماء)، ومن هذا القيد يُفْهَمُ أَنَّ هناك غير هذا الذي
ذَكَرَهُ، والحقيقة أَنَّ الموصول نوعان أشار إليهما معًا في (التسهيل)^(٢)، وهما:

أَوَّلًا: الموصول الاسمي.

ثانيًا: الموصول الحرفي.

وبيانُهُمَا هو :

الموصول الاسمي:

هو ما افْتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائد، ويكون له محلٌّ من الإعراب، أي: هو الاسم
المُبْهَم الذي يحتاج توضيحُ المُرادِ منه إلى شيء يتَّصَلُ به يُسَمَّى (الصِّلَة)، على
أَن تَشْتَمِلَ هذه الصِّلَة على ضمير يربطها بالموصول، يُسَمَّى (العائد)، كقوله
تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (الكهف: ٣٠)، فالموصول (الَّذِينَ)،
والصِّلَة (جملة آمنوا)، والعائد (فاعل آمن)، وهو الواو.

^(١) المراد بالمُبْهَم هو ما يقع على كل شيء، العاقل وغيره.

^(٢) ينظر: ص ٣٧، وشرح التسهيل: ٢٠٨/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والأسماء الموصولة من المعارف، وتعريفها يكون بالصِّلة التي تلحق بها، أما (الألف واللام) التي صُدِّرت بها جملة من الأسماء الموصولة فهي ليست للتعريف، بل هي زائدة لازمة^(١)؛ بدليل وجود القسم الآخر مجردًا منها، ومع ذلك هي معارف.

وهي أيضًا من المبنيات؛ بسبب مشابقتها للحروف في الافتقار إلى شيء يُوضَّح المراد منها، سوى: (اللَّذِينَ، واللَّتَيْنِ)، فقد أُعْرِبَ إعراب المثنى^(٢).
أنواع الموصول الاسمي:

من الأبيات السابقة يتَّضح أنَّ الموصول الاسمي نوعان، هما: مختصّ، ومشارك، وإليك بيانهما:

أولاً: الموصول الاسمي المختصّ:

وهو ما يكون (مختصًّا)، أي (نصًّا) في مدلوله على نوع معيّن، مقصورًا عليه لا يتجاوز إلى غيره، وألفاظه ثمانية هي:
١- الذي:

ويختصّ بالمفرد المذكّر^(٣) للعاقل ولغيره، كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ

بِالَّذِينَ﴾ (الماعون: ١)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٣)، فالموصول في الآية الأولى كناية عن العاقل، وفي الآية الثانية كناية عن غير العاقل، وهو اليوم.

^(١) لام التعريف ليست لازمة بل يجوز إسقاطها.

^(٢) هذا هو الرأي المشهور، ويرى بعضهم أنَّ اللذين واللتين ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان موضوعتان للدلالة على التثنية، وقد أجزيتا على منهاج التثنية (ينظر: فوائد باب أسماء الإشارة).

^(٣) قولنا (المفرد) نريد به المفرد حقيقة، نحو: فاز اللاعب، أو المفرد حكمًا، نحو: فاز الفريق.

٢- التي:

ويختصّ بالمفردة المؤنثة، عاقلة كانت أم غير عاقلة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ
اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (المجادلة: ١)، وقوله تعالى: ﴿مَا وَلَّهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ الَّتِي كَانُوا
عَلَيْهَا﴾ (البقرة: ١٤٢)، فالموصول في الآية الأولى للعاقلة، وفي الثانية لغيرها (القِبلة).
٣- اللذان:

ويختصّ بالمتنّى المذكّر عاقلاً كان أم غير عاقلٍ، وهو - كما بينا - يُستعمل
استعمال المتنّى، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ (النساء: ١٦)،
وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: ٢٩).
وتقول: مررتُ باللّذينِ وصلاً.

فالأولى مرفوعة، وعلامة رفعها الألف، والثانية منصوبة، وعلامة نصبها الياء،
وفي القول الثالث مجرورة بعلامة جرّ هي الياء أيضاً، وفي الحالات الثلاث أُسْتُعْمِلَ
هذا الاسم الموصول للعاقل، وقد يكون لغيره، نحو: هذان هما الكتابان اللذان
رَغِبْتُ في شرائهما.

٤- اللتان^(١):

ويختصّ بالمتنّى المؤنث عاقلاً كان أم غير عاقلٍ.
فللعاقل تقول: كُوفِئَتِ اللتانِ بَحَحْتَا، وَأَكْرَمْتُ اللّتينِ بَحَحْتَا، وَسُرِرْتُ باللّتينِ
بَحَحْتَا، فالاسم الموصول أُسْتُعْمِلَ استعمال المتنّى أيضاً، وفي الجمل الثلاث كُنِيَ به
عن العاقل، ويجوز أن يكون لغيره في نحو: هاتان القِصَّتَانِ اللّتانِ فازتا في المسابقة.
وفي الاسم الموصول المختصّ قال ابنُ مالك:

^(١) من العرب مَنْ يحذف نون (اللذين واللّتين) وما سُمع من ذلك جاء بحالة الرفع فحسب، ومن ذلك قول الأخطل:

أبني كليب إنَّ عَمِّي اللّذا قَتَلَ المُلُوكَ، وفككا الأغلا

فالشاهد فيه حذف النون من (اللذان) على لهجة بالحارث بن كعب، وبعض ربيعة.

..... واليا إذا ما تُنِّيَا لا تُثَبِتِ
 بل ما تَلِيهِ، أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ والتُّونَ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَهُ
 والتُّونَ مِنْ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) شُدِّدَا أَيضًا، وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قُصِدَا

يُرِيدُ أَنَّ لَفْظِي (المفرد المذكر، والمفردة المؤنثة) هما: (الَّذِي وَالَّتِي)، فَإِذَا تُنِّيَا لَا تَثَبِتِ الْيَاءَ، بَلْ تُحَذَفُ، وَيَأْتِي بَعْدَ الْحَرْفِ الَّذِي تَلِيهِ الْيَاءُ - وَهُوَ الدَّالُّ مِنَ (الَّذِي)، وَالتَّاءُ مِنَ (الَّتِي)، - عَلَامَةُ التَّشْنِيعِ، أَيُّ: إِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي فِي تَشْنِيعِهِمَا أَنَّ يُقَالَ: اللَّذِينَ وَاللَّتِيانِ، وَلَكِنْ حُذِفَتْ مِنْهُمَا الْيَاءُ، فَقِيلَ: اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ، وَفِي قَوْلِهِ:

..... والتُّونَ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَهُ
 إشارة إلى إحدى اللَّهجات العربيَّة التي تنطق بالتُّونَ من (اللَّذينِ، واللَّتِينِ) مُشَدَّدَةً^(١). وقوله:

والتُّونَ مِنْ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) شُدِّدَا أَيضًا، وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قُصِدَا
 أَيُّ: كَمَا شُدِّدَتْ نُونُ (اللَّذينِ وَاللَّتِينِ)، فَقَدْ شُدِّدَتْ نُونُ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

وَقَدْ قُرِئَ: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ﴾ (الفصص: ٣٢)، و﴿إِحْدَى أَبْتَقَى هَتَيْنِ﴾ (القصاص: ٢٧):
 بِتَشْدِيدِ النَّونِ مِنْ (ذَانِكَ) وَ (هَاتَيْنِ).

وَقَدْ ذَكَرَ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعَ كَوْنِهِمَا لَيْسَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ؛ لِيُشِيرَ إِلَى اشْتِرَاكِهِمَا فِي جَوَازِ تَشْدِيدِ النَّونِ فِي النَّوعَيْنِ.

أَمَّا وَجْهُ التَّشْدِيدِ فِيهِمَا، فَهُوَ بِقَصْدِ التَّعْوِضِ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ - عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ - مِنَ (الَّذِي وَالَّتِي)، وَكَذَلِكَ التَّعْوِضُ عَنِ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْ (ذَا، وَتَا).
 وَحَاصِلُ مَا ذُكِرَ فِي نُونِ (اللَّذينِ وَاللَّتِينِ) ثَلَاثَ لَهْجَاتٍ، هِيَ:

^(١) خَصَّ الْبَصَرِيُّونَ التَّشْدِيدَ بِحَالَةِ الرَّفْعِ، وَأَطْلَقَهُ الْكُوفِيُّونَ لِيَشْمَلَ النَّصْبَ وَالْجَرَّ، وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (أَرَنَا اللَّذَيْنِ) بِتَشْدِيدِ النَّونِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّخْفِيفِ.

أَوَّلًا: إثبات النُّون بغير تشديد، وهو الأكثر.

ثانيًا: إثبات النُّون مع التَّشديد.

ثالثًا: حذف النُّون، وهي لهجة لبعض العرب في المرفوع منهما.

وفي نون (هَذَيْنِ وهَاتَيْنِ) لهجتان، هما:

أَوَّلًا: إثبات النُّون بغير تشديد، وهو الأكثر.

ثانيًا: إثبات النُّون مع التَّشديد.

ولا يقع الحذف في نونهما؛ حَذَرَ اللَّبْسِ بين المفرد والمتى في حالة حذف

النُّون.

٥-٦- الألى، والذين:

ويُستعملان للجمع المذكور: فَ(الْأَلَى)^(١) بالقصر، لجماعة العقلاء، ومنه قول

عمرو بن أسد الفَقْعَسِي:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذِلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

والشَّاهد في: (الْأَلَى) إِذْ جَاءَتْ بمعنى (الَّذِينَ) لجمع العقلاء الذُّكُور.

وإِسْتَعْمَلَ (الْأَلَى) لِغَيْرِ الْعَاقِلِ أَيْضًا، وذلك في قول الشاعر:

يُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامًا الْأَلَى مَرَرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَبِقُ

استعمل الشاعر (الْأَلَى) لِلْأَيَّامِ، وهي غير عاقلة، وقد اجتمع الأمران في

قول أبي ذؤيب:

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبُلِ^(٢)

^(١) الألى على وزن (الغلي) بغير الواو، بخلاف (أولى) الإشارية، فتكتب بواو بعد الهمزة.

^(٢) المعنى أن المنون تفني الذين يلبسون الدروع فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحداد في سرعتها.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشَّاهد في: (الأَلَى يستلئمون)، و: (الأَلَى تراهنَّ)، إذ اسْتُعْمِلَتِ الأولى لجمع المذكر العاقل، بدليل الضَّمير في: (يستلئمون)، واسْتُعْمِلَتِ الثانية لجمع المؤنث غير العاقل؛ بدليل الضَّمير في: (تراهنَّ)، العائد على (الحَيْل).
أما الاسم الثاني لجمع المذكر فهو (الَّذِينَ)، وهو: اسْمُ جَمْعٍ، ويختصُّ بالعقلاء، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (المؤمنون: ٢)، وفيه قال ابنُ مالك:

جَمْعُ الَّذِي (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُم بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْمًا

فَجَمْعُ صِيغَةِ (الَّذِي) هُوَ: (الَّذِي)، أَوْ (الَّذِينَ)، وَتُسْتَعْمَلُ صِيغَةُ (الَّذِينَ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الْيَاءِ مُطْلَقًا، أَيْ: رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأحقاف: ١١).
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ (الأحقاف: ١٣).
- ﴿الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ (المجادلة: ١٤).

فالأوّل في محلِّ رَفْعٍ، والثاني في محلِّ نَصْبٍ، والثالث في محلِّ جَرٍّ، والصَّيْغَةُ واحدة، غير أنَّ بعض قبيلة هُذَيْلٍ، أَوْ قبيلة عُقَيْلٍ ينطق بالواو رَفْعًا، كَمَا لَوْ كَانَ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا

فقد استعمل الرَّاجِزُ الصَّيْغَةَ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ خَبِرَ الْمُبْتَدَأَ (نَحْنُ).

٨-٧: اللَّاتِي، وَاللَّائِي^(١):

وتختصُّ هَاتَانِ الصَّيْغَتَانِ بِجَمْعِ الْمُؤنَّثِ، أَيْ: هُمَا جَمْعَانِ لـ (الَّتِي)^(٢)، وهما

اسْتِعْمَالَانِ:

^(١) هما اسْمَا جَمْعٍ، وَالْهَمْزُ فِي اللَّائِي بَدَلَ مِنَ التَّاءِ فِي اللَّاتِي.

^(٢) وهناك جموع أخرى منها: اللواتي، والآلات، وكلها أسماء جموع.

أُولَهُمَا: بالياء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَجْشَةُ﴾ (النساء: ١٥).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنُ مِنَ الْمَجِيزِ﴾ (الطلاق: ٤).

وَالْآخَرُ: بِحَذْفِ الْيَاءِ، والاجتزاء بالكسرة، و منه قول الشاعر:

اللَّاتِ كَالْبَيْضِ لَمَّا تَعُدُّ أَنْ دَرَسَتْ صُفْرُ الْأَنَامِلِ مِنْ قَرَعِ الْقَوَارِيرِ

ويُرْوَى: اللَّاءُ، وكلتا الصيغتين مِنْ دُونَ ياء.

وفي الاستعمالين قال ابنُ مالك:

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا

أي: يقال في جَمْعِ (الَّتِي): اللَّاتِ، واللَّاءُ، بِحَذْفِ الْيَاءِ، ويجوز إثباتها، ولم يُشَرِّ ابن مالك إلى الإثبات؛ لشهرته.

● التَّبادُلُ الموقعي بين الأسماء الموصولة:

١- الأُلَى، واللَّائِي:

ذكرنا في موضع سابق أَنَّ صيغة (الأُلَى) تُستعمل لجماعة الذكور.

وَأَنَّ صيغة (اللَّائِي) تستعمل لجماعة الإناث، وقد يتبادلان الموقع، ومنه قول

قيس بن المُلَوَّح:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ (الأُلَى) كُنَّ قَبْلَهَا

والشَّاهد في: (الأُلَى)، إِذِ اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ لجماعة الإناث (الأُلَى) بَدَلًا مِنْ

(اللَّائِي أَوْ اللَّائِي)؛ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ مِنْ (كُنَّ) عَلَيْهِ بِصيغة المؤنَّث.

وفي مقابل ذلك نجد قول الشاعر السلمي:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا (اللَّاءُ) قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

والشَّاهد في: (اللَّاءُ) الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ لجماعة الإناث، واستعملها الشاعر

لجماعة الذُّكُور؛ بِدَلِيلِ وَصْفِ الْآبَاءِ بِهَا، فَحَلَّتْ مَحَلَّ (الَّذِينَ)، وهو قليل.

وفيهما قال:

واللّاء كالذّين نَزَرًا وَقَعَا

أي: إِنَّ (اللّاء) قد تُستعمل -قليلاً- مكان الذّين؛ فتحل محلّها للكناية عن جمع المذكّر.

٢- الذّي، والذّين:

وقد تأخذ (الذّي)، وهي صيغة للمفرد المذكّر، موقع (الذّين)، كقوله تعالى:

﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة: ٦٩).

وقول الشّاعر:

أُولَئِكَ أَشْيَاخِي الَّذِي تَعْرِفُونَهُمْ

فوقع (الذّي) في الآية الكريمة، والشّعْر موقع (الذّين).

ومنهم مَنْ يَرَى أَنَّ (الذّي) هنا هي (الذّين)؛ وحذفت النّون للتّخفيف، ولم يُسمَعْ العكس.

وبهذا تمّ الحديث عن الأسماء الموصولة المختصّة الثّمانيّة، وكلُّ منها اختصّ بنوع معيّن من الأسماء، لا يتعدّاها إلى غيرها إلا نادراً، وكلُّ منها مبدوء بـ (أل) زائدة لازمة لغير التعريف، وهي جميعاً مبنية - سوى ألفاظ التّثنية - أي: إنّها تُحافظُ على حركات صيغها، ولكلُّ منها محلّ رفع، أو نصب، أو جرّ، بحسبِ مواقعها في الجُمْل.

الموصول الاسميّ المشترك:

ويُراد بالموصول المشترك ما ليس نصّاً في الدّلالة على نوع معيّن من دون آخر، بل يصلح لجميعها من غير تغيير في صيغته اللفظيّة، فهو يصلح للواحد ولغيره، أمّا الذي يوضّح معناه، ويُزيل الإبهام في دلّالته فهو الضّمير العائد عليه، ولهذا أشار ابنُ مالك، فقال :

وَمَنْ، وَ، مَا، وَأَلْ، تُساوي ما ذُكِرَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: تُساوي في الموصوليّة ما ذُكِرَ من الموصولات، فتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد، والمثنّى، والجمع، فتستعمل بمعنى: (الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمعهما).

والمشتركة ستّة ألفاظ هي: مَنْ، وَمَا، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا، وَأَيّ، وبيانها هو:

١ - مَنْ (بفتح الميم):

(مَنْ) اسم لفظه مفرد، ومعناه قد يكون مفردًا أو غير مفرد؛ ولذا يصحّ أن يعود عليه الضمير مفردًا مذكّرًا؛ مراعاةً للفظ -وهو الأكثر- وقد يعود عليه بصيغة التثنية، أو الجمع أو التّأنيث؛ مراعاةً للمعنى.

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ (الأنعام: ٢٥).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس: ٤٢).

ففي الآية الأولى عاد الضمير على (مَنْ) مفردًا مذكّرًا؛ مراعاةً للفظ، وفي التّانية عاد على (مَنْ) جمعًا مذكّرًا؛ مراعاةً للمعنى.

وقد يعود على (مَنْ) ضمير المثنّى -أيضًا- كما في قول الفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ -يَا ذِئْبُ- يَصْطَحِبَانِ

فالشّاهد في: (يصطحبان) إذ عاد الضمير (ألف التثنية) على (مَنْ) الذي جاء معناه مثنّى.

وقد اجتمع الأمران في الدلالة على الإفراد، والجمع في قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ

أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ١١٢)، فالضمائر في النّصف الأوّل من الآية الكريمة مفردة مذكّرة؛ مراعاةً للفظ (مَنْ)، وفي النّصف الثّاني جاءت جمعًا؛ مراعاةً لمعناها.

وأكثر استعمالات (مَنْ) للعاقل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٤٣).

ويُستعمل لغير العاقل في ثلاثة مواضع، هي:

أ- أَنْ يُنْزَلَ غَيْرَ الْعَاقِلِ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ:

ومعنى التّنزيل هنا أَنْ ننسب إلى غير العاقل شيئاً مِنْ شأنه إِلَّا يكون إِلَّا للعقلاء، فيشبه بهم في استعمال (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾ (الأحقاف: ٥)؛ ففي الآية الكريمة اسْتُعْمِلَتْ (مَنْ) للكناية عن الأصنام؛ لتنزيلها منزلة العاقل، لما كانت عندهم مدعوّة؛ لأنّ ما يُدعى هو العاقل، ومنه -أيضاً- قول العباس بن الأحنف:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ؟ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

والشّاهد في: (مَنْ يُعِيرُ)، إذ استعمل (مَنْ) لجماعة الطّير، وهي غير عاقلة؛ لتنزيلها منزلة العاقل في المناداة، وطلب الجناح منها، أمّا (مَنْ) الثّانية فقد اسْتُعْمِلَتْ للعاقل، وهو الأصل.

ب- أَنْ يَخْتَلِطَ غَيْرَ الْعَاقِلِ بغيره؛ فَيُعْلَبَ الْعَاقِلُ لأهميته:

ومنّه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (الحج: ١٨)، فَ(مَنْ) تعود على كُلِّ مَنْ يخضع لله تعالى في السّموات والأرض من ناسٍ، وشجر، وجبال، ودواب.

ت- أَنْ يَقْتَرَنَ غَيْرَ الْعَاقِلِ بغيره في عُمُومٍ فُصِّلَ بـ (مَنْ):

ومعنى هذا أَنْ يكون الكلام على شيء عامٍّ يشمل أنواعاً متعدّدة، فيها العاقل وغيره، وقد فُصِّلَ بكلمة (مَنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (النور: ٤٥)، ففي الآية الكريمة اقترن العاقل بغيره في عموم (كلّ دابة)؛ لأنّ الدّابّة في اللّغة اسمٌ لما يدبُّ على الأرض عاقلاً كان أمّ غيره، ثُمَّ مُيِّزَ كُلُّ جِنْسٍ بـ (مَنْ)، واسْتُعْمِلَ لكلِّ من هذه الأنواع الاسم الموصول (مَنْ) الذي هو في الأغلب للعاقل.

٢- مَا :

وهو اسم يكون بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع، بتذكيرها وتأنيتها،
وإِزَاعِي فِي ضَمِيرِهَا اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى^(١)، كَالَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي (مَنْ)، وَالْأَصْلُ فِي
اسْتِعْمَالِهَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ.

قال تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ (النمل: ٩٦). وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا
تَعْمَلُونَ ﴾ (الصفات: ٩٦).

وقد تُستعمل للعقل في مواضع، منها:

أ- أَنْ يَخْتَلَطَ الْعَاقِلُ بِغَيْرِهِ؛ وَيُقَصَّدَ تَغْلِيْبُ غَيْرِ الْعَاقِلِ لِكَثْرَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ يَسْبِغُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (الجمعة: ١).

ب- أَنْ يَكُونَ أَمْرُ الْعَاقِلِ مُبْهَمًا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ.

من ذلك قول الرَّجُلِ لَصَدِيقِهِ إِذَا رَأَى شَبَحًا: انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ، وَمِنْ الْإِبْهَامِ

-أَيْضًا- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ (آل عمران: ٣٥)، فَمَعَ الْعِلْمِ

بِإِنْسَانِيَّةِ مَا فِي الْبَطْنِ، لَا يُدْرَى أَمْوَنَتْ هُوَ أَمْ مَذْكُرٌ؟

ت- أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَاتِ الْعَاقِلِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: ٣).

أَيُّ: الطَّيِّبِ، أَوِ الطَّيِّبَةِ مِنَ النِّسَاءِ.

^(١) من مراعاة المعنى مع (ما) قول الشاعر:

لما نسجتُها من جنوبٍ وشمالٍ

فتوضَّحَ فالمقراة لم يَغْفُ رَسْمُهَا

فلما راعى المعنى قال: نسجتُها، لأنها واقعة على الجنوب والشمال.

٣- أَلْ^(١):

(أَلْ) اسم موصول بصورة الحَرْف، يقع للعاقل ولغيره بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والمجموع.

وما يُزيل إبهامها ويوضح المراد منها هو الضمير العائد عليها، إذ يُراعى فيه المعنى فقط؛ حَذَرَ اللَّبْسِ، نحو: الضَّارِب، والضَّارِبَةُ، والضَّارِبُونَ، والضَّارِبَات.

ولا تكون موصولةً إلا إذا دخلت على صفةٍ صريحةٍ^(٢)، كاسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ (الحديد: ١٨)، ف(أَلْ) دخلت على اسم الفاعل، وعُطِفَ على صلة (أَلْ) الفعل: (أَقْرَضُوا)، والفعل لا يُعْطَفُ إلا على فعلٍ مثله أو ما يُشبهه، وتقدير الآية: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا﴾^(٣) فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا (العاديات: ٤-٣)، والتقدير: اللّوآتي أَعْرَنَ صُبْحًا، فَأَثَرَنَ الْغُبَارَ.

وكذا دخولها على اسم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾^(٤) وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (الطور: ٥-٦).

^(١) اختلف في (أَلْ) الموصولة على أقوال:

أولها: أنها اسم موصول، بدليل عود الضمير عليها في نحو: (جاء المتقي ربّه)، فالهاء تعود على (أَلْ)، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، ويؤيد اسميتها أيضاً دخولها على الفعل المضارع في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وثانيها: أنها حرف موصول بدليل أن العامل يتخطأها فلا يؤثر إلّا قي ما بعدها، ففي قولك: مررت بالضارب، يكون الضارب مجروراً بالباء، ولا موضع إعرابيا لـ(أَلْ)، ولو كانت اسماً لظهر إعرابه. ورُدّ هذا بأنها لا تُؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وكذلك أنّ (أَلْ) مع ما بعدها كالمركّب، والإعراب يظهر في عجز المركّب.

وثالثها: أنها حرف تعريف، ورُدّ هذا بأن بعض الأسماء الموصولة معرفة مع عدم دخول (أَلْ) عليها، والموصول لا يتعرف بأل بل بصلته. و (أَلْ) أنواع منها: المعرفة، والزائدة، والموصولة.

^(٢) كاسم الفاعل واسم المفعول، أمّا الداخلة على الصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه ففيها خلاف، أمّا الداخلة على أفعال التفضيل كالأفضل والأعلى فهي (أَلْ) المعرفة، بالاتفاق. وكذلك الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالحارث والمنصور والعباس، وهي أيضاً حرف تعريف إذا دخلت على الأسماء الجامدة كالرجل.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وفي الثلاثة: مَنْ، ما، أَلْ، قال:

وَمَنْ، وما، وأَلْ، تُساوي ما ذُكِرَ

أي: إنّ هذه تُساوي في المَوْصُولِيَّة ما ذُكِرَ من الموصولات، فتكون بلفظ واحد للموصولات الاسميّة المختصّة التي ذُكِرت سابقاً.

٤- ذُو الطَّائِيَّة، قال:

..... وهكذا (ذو) عند طَيِّ شَهْرٍ

يُرِيد أنّ (ذو) اسم موصول عند قبيلة طَيِّ، بمعنى (الذي) وفروعه، وقوله: (هكذا) أي: يكون بصيغة واحدة للمفرد ولِعَيزِهِ، عاقلاً كان أم غير عاقلٍ، وتتميّز معانيه بالصلّة والعائد، كقول سنان الطَّائِي:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبُشْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والشَّاهد فيه: (ذو) اسم موصول بمعنى: (التي) ؛ لأنّه وقع على البُشْرِ، وهي مؤنّثة.

وكقول منظور بن سُحَيْم:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والشَّاهد أيضاً أنّ (ذو) اسم موصول بمعنى (الذي) ؛ لأنّ المعنى: حَسْبِي مِنَ الَّذِي عِنْدَهُمْ.

- وكذلك قول بُجَيْر الطَّائِي:

..... ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلْنِي

يُرِيد: الَّذِي يُوَاصِلْنِي.

وقد سُمِعَ من كلام بعض طَيِّ: " لا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ"، أي: لا وَالَّذِي فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ، وَلَمْ يَتَّفِقْ أَفْرَادُ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ وَاحِدَةٍ لاسْتِعْمَالِ (ذُو):

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمِلُهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ بِمَذَكَّرِهِ وَمَوْثَنَةٍ، أَيْ: إِثْمًا لَفْظَةً مَبْنِيَّةً لَا تَتَغَيَّرُ صَيغَتُهَا كَمَا مَرَّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.
- وَمِنْهُمْ مَنْ يُعَرِّبُهَا إِعْرَابَ (ذُو) بِمَعْنَى صَاحِبٍ، أَيْ: بِالْوَاوِ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ، وَبِالْأَلِفِ عِلَامَةً لِلنَّصَبِ،
- وَبِالْيَاءِ عِلَامَةً لِلْجَرِّ، وَقَدْ رُويَ الْبَيْتُ السَّابِقُ:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

فَجُعِلَتِ الْيَاءُ عِلَامَةً لِلْإِعْرَابِ.

وَعَلَى وَفْقٍ لِهَجَّةِ هَؤُلَاءِ تَقُولُ: جَاءَ ذُو قَامٍ، وَرَأَيْتُ ذَا قَامٍ، وَمَرَرْتُ بِذِي قَامٍ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمِلُ (ذَاتَ) لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَ (ذَوَاتَ) لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَسْتَعْمِلُ (ذُو) لِمَا بَقِيَ، وَهُوَ الْمُفْرَدُ الْمَذَكَّرُ، وَمِثْلَاهُ، وَجَمْعُوهُ، وَمِثْلِي الْمُؤَنَّثِ.

- وَمِنْ هَذِهِ اللَّهْجَةِ قَوْلُ رَوَاهِ الْفَرَّاءِ الْكُوفِيِّ عَنْ أَعْرَابِيٍّ مِنْ طَيْيٍّ: " بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ ^(١)، " يُرِيدُ: أَسْأَلُكُمْ بِالْفَضْلِ الَّذِي فَضَّلَكُمْ اللَّهُ بِهِ، وَبِالْكَرَامَةِ الَّتِي أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بِهَا، ف (ذَاتَ): اسْمٌ مُوصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةً لِلْكَرَامَةِ، وَفِي الْجَمْعِ قَالُوا: ذَوَاتَ، وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤْبَةٍ:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ ^(٢)

فَالرَّاجِزُ اسْتَعْمَلَ: (ذَوَاتُ)، جَمْعَ: (ذَاتُ)، بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ، وَالْمَعْنَى: التُّوقُ اللَّوَاتِي يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ، وَإِلَى هَذَيْنِ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى (ذَوَاتُ)

^(١) أَصْلُ بَ (بِهَا) وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، وَحُذِفَتِ الْأَلِفُ لِاتِّفَاعِ السَّاكِنِينَ، وَوَقِفَ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ: وَإِنَّمَا نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَاءِ إِلَى مَا قَبْلُهَا لِحِفْظِ الْبَاءِ مِنَ الْحَذْفِ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يَزِيلُ حَرَكَةَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ.

^(٢) أَصْلُ (أَيْنُقٍ) أَنْوَقٌ قَدْ ذَمَّتِ الْوَاوُ عَلَى التَّوْنِ فَصَارَ (أَنْوَقٌ) ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَالْمَوَارِقُ جَمْعُ مَارِقَةٍ مِنْ مَرَقَ السَّهْمِ.. فَالرَّاجِزُ شَبَّهَ النَّوْقَ بِالسَّهْمِ فِي سُرْعَةِ مَشْيِهَا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يعني أنّ بعض طيئ يقول: (ذاتُ)، إذا أراد معنى (التي). ويقول: (ذواتُ)، إذا أراد معنى (اللّاتي). وظاهر الأمر أنّه إذا أراد هؤلاء غير (التي واللّاتي) فإنّهم يقولون: (ذو)، على الأصل.

٥- ذا : قال:

ومثْلُ (ما) (ذا) بَعْدَ ما استفهام أو (مَنْ) إذا لَمْ تُلْغَ في الكلام

يعني أنّ (ذَا) الإشاريّة قد تكون موصولة - بلفظ واحد للمذكر والمؤنث بإفرادهما، وتثنيتهما، وجمعهما، للعاقل ولغيره - بشرطين:

أولهما: أن تقع بعد (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين، قال تعالى: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ (النحل: ٢٤).

فَ (ذَا) اسمٌ موصولٌ في محلِّ رفعٍ خبر المبتدأ (ما) الاستفهاميّة، وجمله (أَنْزَلَ) صلة الموصول، والتقدير: ما الذي أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، ومنه أيضًا قول أميّة الهذلي:

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنَا حَزِينٌ، فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَا ؟

فالشّاعر استعمل (ذَا) موصولةً بَعْدَ (مَنْ) الاستفهاميّة.

ومن هذا تقول: ما ذا صَنَعْتَ ؟، وما ذا لَقِيتَ ؟

فإن لم يدخل عليها شيءٌ من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة^(١).

والآخر: أن تكون غير مُلغاة في الكلام:

والمُراد بالإلغاء أمور، هي:

(١) خلافاً للكوفيين الذين استدلوا بقول يزيد بن المفرغ:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ، وهذا تحمليّن تطبيق

فَ (ذا) موصولة من دون أن يتقدم عليها من أو ما، وعندهم أنّ: ها للتنبيه، وذا: اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ، وجمله تحمليّن: صلة الموصول، وطلق خبر، والجملة من المبتدأ، والخبر في محلّ نصب حال. أمّا البصريون فيرون أنّ: ها للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ، وجمله تحمليّن: في محلّ نصب حال من المبتدأ أو من العائد على المبتدأ، وطلق خبر، لأنهم يرون أنه إذا تقدّم حرف التنبيه لزم أن يكون (ذا) اسم إشارة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- أ- أَنْ تَجْعَلَ (ذا) مع (مَنْ) أَوْ (مَا) اسْمًا وَاحِدًا مُسْتَفْهَمًا بِهِ^(١)، ومنه قول جرير:
- يَا خَزَرَ تَغْلِبَ (ماذا) بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْقِنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا
- فالشاعر ركب (ما) مع (ذا)، وجعلهما اسمًا للاستفهام.
- ب- أَنْ تُقَدِّرَ (ذا) زائدةً في نحو: مَاذَا صَنَعْتَ؟ أي: مَا صَنَعْتَ؟، و(ذا) زائدة، والتقدير: أَيِّ شَيْءٍ صَنَعْتَ؟

فائدة:

يظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام، كالبدل منه، والجواب عنه. فعند عدم الإلغاء أي: يَجْعَلُ (ذا) موصولةً، تقول في التابع بالرفع، ومنه قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ (ماذا) يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
برفع (نَحَبُ) على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (مَا)، وهي مبتدأ.

وفي الإلغاء، أي: بتركيبهما، أَوْ يَجْعَلُ (ذا) زائدةً، تقول بالنصب، كقولك: ماذا صَنَعْتَ، أَخِيرًا أَمْ شَرًّا؟ بالنصب على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (ماذا) كُلِّهَا، وهي مفعول به مقدم لـ (صَنَعْتَ)، فالتنصب دليل على الإلغاء.

وكذلك يُفْعَلُ بالجواب عنه، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٢) (البقرة: ٢١٩)، فقراءة نَصْبِ الْعَفْوَ على الإلغاء، وبالرفع^(٣) على عدم الإلغاء، أي: مَا الَّذِي يُنْفِقُونَ.

^(١) تركيب (ما) و (ذا) اسمًا واحدًا له حالتان: أشهرهما أَنْ يجعلَا اسمًا واحدًا مستفهما به، وشاهده ما ذكر في المتن، أما الحالة الثانية فهي استعمالهما اسمًا واحدًا موصولًا، منه قول سحيم الرياحي:

دعي ماذا عِلِمْتُ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبِئَنِي

ف(ماذا) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به، وجملة (علمت) صلة الموصول، والتقدير: دعي الذي علمت فأني سأتيه.

^(٢) السبعة في القراءات: ١٨٢، وقرأ أبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب، ينظر: الحجة في القراءات لابن خالويه: ٩٦.

ت - إِلَّا يَكُونُ (ذَا) لِلإِشَارَةِ:

وهو شرط لم يُشَرَّ إليه؛ لِوُضوحه ؛ لأنَّه لو كان للإشارة ما صلح أن يكون موصولاً؛ لِعَدم وجود الصِّلة؛ وذلك لوقوع المفرد بعد الإشارة، والصِّلة لا تكون مفردة - في غير صِلة (أل).

وَمِنَ الإِشَارَةِ أَيضًا قَوْلُكَ: ماذا التَّوَانِي؟

فَ (ما) مبتدأ، و(ذا) إشارة في محلِّ رَفْعِ خَبَرٍ، و(التَّوَانِي) بدلٌ مِنْهُ.

٦- أَيُّ، قال:

(أَيُّ) ك(ما)، وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا.....

من استعمالات (أَيُّ) أَنْ تكون موصولةً مثل (ما)، أَيُّ: أَنْ تثبت على لفظ واحد للاستعمالات كافةً، وقد خالفت أخواتها الموصولة المشتركة في أمرين:
أ- في كونها مُعْرَبَةً، ولم تُبْنَ إِلَّا في حالةٍ واحدةٍ.
ب- في لزوم إضافتها.

ولعلَّ هذا الاختلاف هو الذي جعل ابنَ مالك يَفْصِلُهَا عن أخواتها، وَيَخْصُّهَا بحديث مستقل.

ومن أجل شرح كلام ابنِ مالك في البيت الأول لابدَّ من بيان حالات (أَيُّ)، وهي أربع:

الأولى: أَنْ تُضَافَ، ويُذَكَّرُ صَدْرُ صِلَتِهَا:

نحو: سَأُكَافِي أَيُّهُمْ هو ناجحٌ، وجاءني أَيُّهم هو ناجحٌ، ومررتُ بأَيُّهم هو ناجحٌ، ف (أَيُّ) مضافة، وصلتها جملة اسمية، صدرها المبتدأ ضمير منفصل مذكور، و(ناجحٌ) خبره، فهي -إد- مضافة، وصدر صلتها مذكور.

الثانية: ألا تُضاف، ويُذكر صدرُ صلتها:

نحو: سأُكافئُ أيًّا هو ناجحٌ، وجاءني أيُّ هو ناجحٌ، ومررتُ بأيِّ هو ناجحٌ.
ف (أيّ) غير مضافة، وصلتها جملة اسميّة، صدرها الضمير المنفصل المذكور.

الثالثة: ألا تُضاف ولا يُذكر صدرُ صلتها:

نحو: سأُكافئُ أيًّا ناجحٌ، وجاءني أيُّ ناجحٌ، ومررتُ بأيِّ ناجحٌ.
ف (أيّ) غير مضافة، وصلتها جملة اسميّة صدرها: (المبتدأ ضمير محذوف، وناجح خبره).

أي في الحالات الثلاث ذي مُعرّبة، وعلامة إعرابها حركات ظاهرة عليها.

الرابعة: أن تُضاف، ولا يُذكر صدرُ صلتها:

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ (مریم: ٦٩).
فالشاهد في: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، إذ نجدها مضافةً، وصلتها جملة اسميّة صدرها
ضمير محذوف، والتقدير: أَيُّهُمْ هو أَشَدُّ .

ففي هذه الحالة خاصّة تكون (أيّ) مبنيةً على الضمّ، وهي الحالة التي أشار
إليها ابن مالك بقوله:

..... وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

أيّ: إنّها مُعرّبة في الحالات الثلاث، ومبنية في حالة إضافتها لفظًا، وصدر
صلتها ضمير محذوف، وبهذا فأُتْعِبْتُ ما لم يجمع فيها أمران: الإضافة،
وحذف الصدر، فإنّ قُفِدَ أحدهما أُعْرِبْتُ.

- ومن حالة البناء قول غسان بن وُعلة:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشَّاهد في: (أَيْهُمْ أَفْضَلُ)، إذ بُنِيَتْ على الضَّمِّ على الرَّوَاية المشهورة للبيت؛ لأنَّها مضافة، وصَدْرَ صلتها محذوف، وأَفْضَلُ: خبر المبتدأ المحذوف، والجملة الاسميَّة صِلَةٌ الموصول.

أمَّا قوله:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا.....

أي: إنَّ بعضهم — وربما كان يقصد بعض النُّحاة كالخليل، ويونس، ومَن وافقهما مَن لا يَرَوْنَ البناء، بل هي عندهم مُعْرَبَةٌ في الأحوال كُلِّها، وتَأَوَّلُوا الآية الكريمة^(١)، وَرَوَوْا البيتَ السَّابِقَ بِكَسْرِ الياءِ : (أَيْهِمْ).

وبهذا تَمَّ الحديث عن الأسماء الموصولة المشتركة السَّتَّة، وهي: مَنْ، مَا، أَل، دُو، ذَا، أَيَّ.

وهي جميعًا مبنية ما عدا (أَيَّ) فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِلَّا في حالة إضافتها، وحَذَفَ صدرَ صلتها، أمَّا (دُو) فقد أَشْرْنَا إلى الاختلاف فيها في موضع سابق، ولكُلِّ مِنْهَا موقع إعرابيٌّ من حيث الرَّفْع، والنَّصْب، والجُرْ سِوى (أَل)، فَإِنَّهَا تدخل على اسم الفاعل أو اسم المفعول، ولا يظهر لها موقع إعرابيٌّ ؛ لأنَّ الإعراب يظهر على آخر صلتها كظهور الإعراب على آخر المُركَّب المَرْجِيّ.

● صِلَةُ الموصول، قال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ على ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٌ

أي: إنَّ المَوْصُولَات — السَّابِقَ ذِكْرَهَا — تفتقر إلى صِلَةٍ ؛ لأنَّها أسماء مَبْهَمَةٌ غامضة المدلول؛ ومن ثَمَّ لا بدَّ لها من شيء يُزِيل غموضها، ويُوضِّح مدلولها؛ ولذلك قيل: إِنَّهَا نواقص، أي: لا يظهر معناها إِلَّا بِصِلَةٍ، وعائِدٍ، وذكر ابن مالك في البيت السَّابِقَ أمرين من مستلزمات الصِّلَة، هما:

^(١) ينظر: الإنصاف: ٧٠٩/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصَّبان: ١٧٤/١، وشرح المرادي: ٢٤٤/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ١- أن تكون متأخرة عن الأسماء الموصولة.
٢- أن تكون الصلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الإفراد، والتذكير، وفروعهما.

وسنبين هذا بالتفصيل فيما بعد.

• أنواع الصلة، قال:

وَجَمَلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ، كـ(مَنْ عِنْدِي) (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)
وَصِفَةٌ صَارِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرِّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

أي: إن صلة الموصول على أنواع هي: جملة، وشبه جملة، وصفة صريحة، وبيانها هو:

١- الجملة:

وتكون على ضربين:

اسمِيَّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: ٤٦).

ومثل لها ابن مالك بقوله: (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ).

فكل من: (هي أَحْسَنُ)، و: (ابْنُهُ كُفِلَ)، جملة اسمِيَّة صِلَةٌ الموصول.

أو فعلِيَّة، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ (الإسراء: ١).

فجملة: (أَسْرَى)، فعلِيَّة صِلَةٌ الموصول.

وَيُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا:

أن تشتمل على ضمير مطابق في الجنس، والعدد إذا كان المَوْصُولُ مُخْتَصًّا، كـ(الَّذِي وَالَّتِي) وفروعهما، نحو:

• ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى﴾ (النجم: ٣٣).

• ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ (المجادلة: ١).

- ﴿رَبَّنَا آرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: ٢٩).
 - ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١).
 - ﴿وَأَلْقَى يَاتِينَكَ الْفَجْشَةَ﴾ (النساء: ١٥).
- فالضَّمائر في الأفعال: (تَوَلَّى، بُحْدِلُكَ، أَضَلَّانَا، كَفَرُوا، يَأْتِينَ)، مطابقة للأسماء الموصولة: (الَّذِي، الَّتِي، الَّذِينَ، الَّذِينَ، اللَّاتِي).
- أما إذا كان الموصول مشتركاً كـ (ما، وَمَنْ وأخواتهما) فلنا في العائد وَجْهان: أولهما: المطابقة؛ مراعاةً للمَعْنَى المُراد. وثانيهما: الإفراد؛ مراعاةً لللفظ.
- وبيان ذلك: أنَّ لفظ (مَنْ) مثلاً مفرد مذكَّر، ومعناه قد يكون مفرداً أو غير مفرد، مذكَّراً أو مؤنثاً في كُلِّ منهما، فإنَّ قَصْدَنَا مِنْهُ الإفراد فلا بدَّ من المطابقة، تقول: حَضَرَ مَنْ بَحَحَ، فالضَّمير في (بَحَحَ) مفرد مذكَّر يعود على (مَنْ) المفرد لفظاً، وإنَّ قَصْدَنَا مِنْهُ الجمع مثلاً، فلنا في العائد وَجْهان: الإفراد؛ مراعاةً لللفظ، تقول: حَضَرَ مَنْ بَحَحَ، أي: مَنْ بَحَحُوا، والمطابقة؛ مراعاةً للمَعْنَى، تقول: حَضَرَ مَنْ بَحَحُوا، وقد ذكرنا - في موضع سابق - الآيتين الكريميتين: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ ، و: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.
- وكذا الحال مع (ما) و (ذُو)، و (ذا)، و (أَيَّ) من حيثُ مراعاةُ اللفظ، أو المَعْنَى، وأما (أَلْ) فيُزاعى معناها دون اللفظ^(١).

^(١) اكتفى ابن مالك بالتصريح بشرط اشتغال جملة الصلّة على ضمير مطابق، وكأنّه استغنى عن ذكر الشروط الأخرى -

الواجب توافرها في جملة الصلّة - بما مثّل به، ومن أبرز الشروط

أ- أنَّ تكون الجملة خبرية، فلا يجوز أن تكون إنشائية لأنَّ التخصيص والإيضاح لا يحصلان بغير الخبر.

فلا يصحُّ أن تقول: جاء الذي احترَمَ مشاعره، أو (حضر الذي ليته مسافر)، لأنَّ الأولى طلبية فهي إنشائية، والثانية تَمَنٍّ، والتَمَنِّي طلب أيضاً. ويندرج تحت هذا جملة التعجب، فلا يصحُّ أن تقول: حضر الذي ما أحسنه، فجملة التعجب وإنَّ كانت خبرية فقد تصبح إنشائية حال التعجب.

ب - أنَّ تكون جملة الصلّة غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يصحُّ أن تقول: جاء الذي لكنه قائم، ولا يخلو هذان الشرطان وغيرهما من خلاف بين التحويين.

٢- شبه الجملة:

وهي ضربان: الظرف، والجار والمجرور :

واشترطوا فيهما أن يكونا تامّين، أي: أن يكون في الوصل بهما فائدة، تُزيل إبهام الموصول من دون الحاجة إلى ذكر متعلّقهما، فقولك: جاء مَنْ عِنْدَكَ، أو: جاء الَّذِي فِي الدَّارِ، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّكَ تُرِيدُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ، أَمَّا قولك: جاء الَّذِي الْيَوْمَ، أَوْ جاء الَّذِي بِكَ، فَالظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ غَيْرُ تَامَّيْنِ؛ لِعَدَمِ حَصُولِ الْفَائِدَةِ إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقَهُمَا، كَأَنْ تَقُولَ: جاء الَّذِي فَازَ الْيَوْمَ، أَوْ: جاء الَّذِي مَرَّ بِكَ.

● وفي جملة الصّلة وشبهها قال:

وَجَمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ، كَ (مَنْ عِنْدِي) (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)

أي: إنّ صلة الموصول تكون جملة، أو شبه جملة، ومثّل للجملة الاسميّة فقط بـ(الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)، ولشبه الجملة بالظرف فقط في قوله: (مَنْ عِنْدِي).

٣- الصّفة الصّريحة، قال:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَلْ) وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

والمراد بالصّفة هنا اسم الفاعل، واسم المفعول، ولفظ الصّريحة: يُقْصَدُ بِهَا الْخَالِصَةُ الْوَصْفِيَّةُ؛ اخْتِرَازًا بِهَا مِمَّا يُوصَفُ بِهِ وَلَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، كـ(أَسَدٌ)، وَمِنْ الصّفة التي تغلب عليها الاسميّة، كـ(أَبْطَحُ)، لِلْمَكَانِ الْمُنْبَطَحِ الْمُتَّسِعِ الَّذِي صَارَ اسْمًا لِلْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ.

واختِرَازًا مِنْ (صَاحِبِ) الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ وَصَفٌ لِلْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ: (صَحِبَ يَصْحَبُ)، إِذَا: رَافَقَ، ثُمَّ صَارَ اسْمًا لِمَوْلَاكَ الْمَلِكِ مَثَلًا، أَيْ: إِنَّ هَذَيْنِ الْاسْمَيْنِ (أَبْطَحُ، وَصَاحِبُ) قَدْ انْصَلَخَ عَنْهُمَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، فَلَا يَجْرِيَانِ بِجَرَاهَا، وَلَا يَعْمَلَانِ عَمَلَهَا، فَلَا تَكُونُ صِلَةً (أَلْ) إِلَّا الصّفة الصّريحة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
أَمَّا قَوْلُهُ:

وَكُونُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قُلْ

فهو إشارة إلى دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع، وهو مخصوص بالشَّعر، غير أنَّ ابنَ مالك أشار إلى قلته^(١)، ومنه قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
وقول الآخر:

مَا كَالْيُرُوحِ وَيَغْدُو لَاهِيًا فَرِحَا مُشَمَّرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ
والشَّاهد في: (التُّرَضَى)، و: (اليُرُوحُ)، أي: الَّذِي تُرَضَى حُكُومَتُهُ، وَالَّذِي يَرُوحُ وَيَغْدُو، إذ دخلت الموصولة على الفعل المضارع الذي عبر عنه ابنُ مالك بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ^(٢).

● حذف العائد: قال:

..... وفي	ذا الحذف أيًّا غيرُ أيِّ يفتفي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ	فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمَلٍ	وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ	بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ: كَ(مَنْ نَرْجُو يَهَبُ)
كَذَاكَ حَذْفٌ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا	كَ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِ(مَا) الْمَوْصُولِ جَرٌّ	كَ(مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ)

^(١) وهو اختيار ثالث في مسألة وروده؛ لأنَّ جمهور البصريين خصَّوه بالشَّعر، أمَّا الكوفيون فقد أجازوه اختيارًا.
^(٢) أشارت كتب النحو إلى دخول (ال) الموصولة شذوذًا على الجملة الاسمية، وعلى الظرف، من ذلك قول الشَّاعر:

..... من القوم الرُّسُولُ اللهُ منهم
..... وقول الشَّاعر: من لا يزال شاكراً على المَعَةِ
فالشَّاهد (الرُّسُول) و (المَعَةُ) إذ دخلت (ال) الموصولة على الجملة الاسمية في البيت الأول، وعلى الظرف في البيت الثاني.

- العائد:

هو الضمير الذي يعود على الاسم الموصول من صِلته^(١)؛ وذلك لأنّ صلات الموصول تكون جُملاً أو أشباه جُمْلٍ، ومن شأن هذا الاستقلال، بحاجة إلى رنْطٍ لها بالاسم الموصول، ويتمّ ذلك بأنّ يعود ضمير من داخل الجملة على الموصول السابق يُسمّى (العائد)؛ لِعَوْدِهِ على الاسم الموصول.

- أحواله:

للعائد ثلاث أحوال:

١- الرّفْع، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة: ١٧)، فجملة: (قالوا)، صلة الموصول، وواو الجماعة في محلّ رفع فاعل، وهو العائد على الموصول.

٢- النّصب، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، فجملة: (يتخبطه)، صلة الموصول، والهاء في محلّ نصب مفعول به، وهو العائد على الموصول.

٣- الجرّ، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (المائدة: ٨٨)، فجملة: (أنتم به مؤمنون)، صلة الموصول، والهاء في محلّ جرّ، وهو العائد على الموصول.

- حذفه:

الأصل في العائد أن يكون مذكوراً، لتتمّ به فائدة الرنْط، وقد يُحذف جوازاً، سواء أكان في محلّ رَفْع أم نَصْب، أم جرّ، بشرط عامّ يشمل الحالات الثلاث،

^(١) الغالب أن يكون العائد ضميراً، وقد يحلّ الظاهر محله، ومنه قول الشّاعر:

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

والقياس يقتضي أن يقول: وأنت الذي في رحمته، أو رحمتك أطمع.

وكذلك قول الشّاعر: سعاد التي أضناك حبّ سعاد وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا .. أي: حُبُّهَا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وكذلك يشمل لفظة (أي) وغيرها، وهو (عدم صلاحية ما يَبْقَى من الصَّلَة أَنْ يكون صَلَةً)، فإذا كان الباقي صالحًا لَأَنْ يكون صَلَةً، كما إذا وقع بعده جملة، نحو: جاءَ الَّذِي هُوَ أخوه فائز، فَبَعْدَ الحَذْفِ تقول: جاءَ الَّذِي أخوه فائزٌ، فالكلام تامٌّ، ولا يُعْلَمُ أَحْذِفَ مِنْهُ شيءٌ أم لا؟، ففي هذه الحالة يمتنع حَذْفُ العائدِ، أَمَّا إِذَا كان الباقي مفردًا، وهو ممَّا لا يصلح أَنْ يكون صَلَةً، بل جُزْءَ صَلَةٍ، فيُعْلَمُ أَنَّ هناك شيئًا محذوفًا، وفيه قال:

..... وَأَبَوَا أَنْ يُحْتَزَلَ

..... إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ

أَمَّا الشُّرُوط الأخرى فهي خاصَّة متوقِّفة على حالة العائد الإعرابية، وبيانها هُوَ:

١- حذف العائد المرفوع:

- العائد المرفوع إمَّا أَنْ يكون غير مبتدأ، وإمَّا أَنْ يكون مبتدأ.
- فَإِنْ كان غير مبتدأ - فاعلاً كان أم نائب فاعلٍ - امتنع حَذْفُهُ، فلا يجوز حَذْفُ العائدِ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩)؛ لَأَنَّ العائد واو الجماعة (فاعل).
- ولا يجوز حَذْفُ العائدِ في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ﴾ (الحج: ٣٩)؛ لَأَنَّ العائد (واو الجماعة) نائب فاعل.
- وَإِنْ كان مبتدأ، فالحذف جائز بشرط أَنْ يكون خبرُهُ مفردًا؛ لَأَنَّ المفرد لا يصلح أَنْ يكون صَلَةً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ (مریم: ٦٩).
- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ (الزخرف: ٨٤).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَكُلُّ مَنْ: (أَشَدُّ)، و: (إِلَهٌ)، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هُوَ)، وهذا المبتدأ المحذوف هو العائد.

وَنَلْحِظُ أَنَّ الحَذْفَ تَسَاوَتْ فِيهِ لَفْظَةُ (أَيِّ) مَعَ غَيْرِهَا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

.....، وفي ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَفِي

أَيِّ: إِنَّ غَيْرَ (أَيِّ) مِنَ الموصولات يقتضي (أَيًّا) فِي جَوَازِ حَذْفِ العائد المرفوع إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً مُخْبَرًا عَنْهُ بِمَفْرَدٍ، مَعَ كَوْنِ الباقِي لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ صِلَةً، وَقَدْ أَضَافَ البصريون شَرْطًا آخَرَ فِي صِلَةِ غَيْرِ (أَيِّ)، وَهُوَ أَنَّ تَطَوُّلَ الصِّلَةِ، وَقَدْ سَمِعَ الخليل بن أحمد أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا.

والتقدير: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، فَالصِّلَةُ طَالَتْ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالْمَفْعُولِ؛ فَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا هَذَا الطُّوْلَ، وَفِيهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

.....، وفي ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالحَذْفُ نَزْرٌ.....

أَيِّ: إِنَّ الصِّلَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا طَوْلٌ كَانَ حَذْفُ العائدِ الَّذِي هُوَ المبتدأ نَزْرًا، أَيِّ: قَلِيلًا، وَلَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَمْ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
وَالشَّاهِدُ فِي: (بِمَا سَفَهُ)، إِذْ حُذِفَ العائدُ عَلَى الاسْمِ الموصولِ مِنْ جُمْلَةِ الصِّلَةِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَالتَّقديرُ: بِمَا هُوَ سَفَهُ، وَلَمْ تَكُنِ الصِّلَةُ طَوِيلَةً، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى رَأْيِ الكوفيين، شَازُءٌ عِنْدَ البصريين، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ مَالِكٍ الكوفيين، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الحَذْفَ قَلِيلًا.

٢- حذف العائد المنصوب، قال:

.....
والحذف عندهم كثيرٌ منجلي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَ (مَنْ نَرْجُو يَهَبُ)

أي: إن لجواز حذف العائد المنصوب شروطاً - غير الشرط العام^(١) وهي:
أ- أن يكون العائد ضميراً مُتَّصِلاً، فلا يجوز حذف المنفصل في نحو: جاء الذي
إيَّاه أكرمت؛ لئلا تفوت فائدة اختيار المنفصل (إيَّاه)؛ ولذلك قال ابن مالك:
(في عائدٍ مُتَّصِلٍ).

بأن يكون النَّاصِبُ لِلْعَائِدِ فِعْلاً تَامًا ليس بناقص، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان ٤١)، والتقدير: الذي بعثه، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ
يَعْلَمُ مَا تُسْرَوْنَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (النحل: ١٩)، والتقدير: ما تُسْرَوْنَ، وما تُعْلِنُونَ.
ومثل له ابن مالك بقوله: (..... مَنْ نَرْجُو يَهَبُ) أي: مَنْ نَرْجُوهُ
يَهَبُ.

أن يكون النَّاصِبُ لَهُ وَصْفًا تَامًا^(٢)، كقول الشاعر:
مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ
والشاهد في: (ما الله مؤليك)، إذ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ؛
لأنه منصوب بوصفٍ - وهو اسم الفاعل مؤليك - وأصل الكلام: ما الله مؤليكه،
أي: الشيء الذي الله تعالى مُعْطِيكَهُ.
ف (ما): اسم موصول في محل رفع مبتدأ، و الجملة الاسمية: (الله مؤليك)، صلة
الموصول لا محل لها من الإعراب، و(فضل) خبر المبتدأ (ما).
ومن اقتصره على كون النَّاصِبِ فِعْلاً أَوْ وَصْفًا، نَفَهُم أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَذْفُ
العائد إذا كان ضميراً منصوباً بِغَيْرِ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ، كالحرف في نحو: جاء الذي
كأنه أسد، فلا يصح حذف الهاء من (كأنه).

(١) عدم صلاحية الباقي أن يكون صلة.

(٢) لا يخلو المنصوب بالوصف أن يكون في صلة (أل) أو في صلة غيرها، فإن كان في صلة (أل) فمذهب الجمهور أنه لا يجوز، وأجازه ابن مالك في التسهيل: ٣٥ ومنه:

ما المستفتر الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر
والشاهد في (المستفتر) إذ حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل، وهو العائد على (ال) والأصل (الذي هو مستفتره)
وإن كان المنصوب في صلة غير (أل) جاز وهو موضع كلامنا.

٣- حذف العائد المجرور، قال:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا ك (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرًّا ك (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ)

العائد المجرور: إمّا أَنْ يكون مجرورًا بالإضافة، وإمّا بالحَرْفِ.

فإن كان مجرورًا بالإضافة لم يُحذف، إلا إذا كان مجرورًا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال^(١)، نحو: جاء الَّذِي أنا ضارِبُهُ الآن، أو غَدًا، فتقول: جاء الَّذِي أنا ضارِبُ (يحذف الهاء).

وإليه أشار ابن مالك في بيته الأول، ويعني: أنه يجوز حذف العائد المجرور؛ بسبب إضافته إلى وَصَفٍ (اسم الفاعل)، ومثّل لهذا الحذف بالإشارة إلى قول تعالى: ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (طه: ٧٢)، والتقدير: الَّذِي أَنْتَ قَاضِيهِ^(٢)، فحذف العائد على (ما)، ومنه قول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وفيه شاهدان:

● أولهما في: (جاهلاً)، إذ حذف العائد المجرور بالإضافة إلى اسم الفاعل، والتقدير: جاهله.

● والثاني في: (تُزَوِّدِ)، إذ حذف العائد المنصوب بالفعل، والتقدير: لَمْ تُزَوِّدْهُ.

وبذلك لا يجوز الحذف في نحو: (حَضَرَ الَّذِي بَحَّحَ أَخُوهُ)؛ لأنّ المضاف الجار للعائد ليس يَوْصَفٍ، وكذلك لا يجوز الحذف في نحو: (جاء الَّذِي أنا أُمِسِ ضَارِبُهُ)؛ لأنّ المضاف الجار للعائد وَصَفٌ ماضٍ، وهو لا يعمل على مذهب البصريين.

^(١) لأنّه إن كان للماضي فإنّه لا يعمل على رأي البصريين ومن وافقهم، وفيه تفصيل.

^(٢) ومثّل اسم الفاعل اسم المفعول من الفعل المتعدي لاثنتين، نحو: خَذَ الَّذِي أَنْتَ مَعْطَى، والتقدير: معطاه.

- وإن كان مجرورًا بالحَرْفِ فلا يُحذفُ العائدُ المجرور بالحَرْفِ، إلا بشرطٍ صريحٍ ذكره ابنُ مالك، وشرطَينِ آخَرَيْنِ يُمكنُ أَنْ يُفْهَما من تمثيله زيادةً على الشرطِ العامِّ، وهو عدمُ صلاحيةِ الباقي أَنْ يكونَ صلةً، فالصَّريحُ هو: أَنْ يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ الحَرْفِ الجارِّ للعائدِ لفظًا، وهذا واضحٌ في قوله:

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِهِ (ما) الْمَوْصُولُ جَرَّ كَرَمٍ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ

أي: مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٣)، والتَّقدير: مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ، فالموصول (ما) مجرور بـ(مِنْ)، وهي متعلِّقة بـ(يشرب) قبلها، والعائدُ محذوفٌ مجرورٌ بـ (مِنْ)، وهي متعلِّقة بـ (تَشْرَبُونَ).
ففي تمثيل ابنِ مالك، والآيةُ الكريمةُ قدْ جَرَّ الموصولُ بمثلِ حَرْفِ الجَرِّ الذي دخل على العائدِ المحذوفِ.

- أمَّا إذا اختلف الجارُّ لفظًا، فلا يجوزُ الحذفُ، نحو: حَلَلْتُ فِي الَّذِي حَلَلْتُ بِهِ، و(مَرَرْتُ بِالشَّيْخِ الَّذِي قَرَأْتُ عَلَيْهِ).
وأما الشَّرْطَانِ اللَّذَانِ يُفْهَمانِ مِمَّا مِثْلُ بِهِ ابنِ مالك (.....) مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ، فهُما:

١- أَنْ يَتَّحِدَ متعلِّقا الحَرْفَيْنِ لفظًا وَمَعْنَى، أي: أَنْ يكونَ العاملُ في كُلِّ منهما مُشَاهِدًا لِلآخَرِ في لفظه ومعناه، وإن اختلفا لمْ يَجْزِ الحذفُ، نحو: سُرِرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ، فالموصولُ وجارُّه متعلِّقانِ بالفعل (سُرِرَ)، والعائدُ وجارُّه متعلِّقانِ بالفعل (مَرَرَّ).

٢- أَنْ يَتَّحِدَ معنى حرفِ الجَرِّ في المَوْضِعَيْنِ، فإن اختلفا مَعْنَى لمْ يَجْزِ الحذفُ، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مُرَّ بِهِ عَلَى عَمْرٍو) ؛ لاختلاف معنى حَرْفِي الجَرِّ، فالباءُ الأولى للإِلصاق، والباءُ الثَّانيةُ للسببية، فحذفُ العائدِ المجرور بالحَرْفِ لا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا جَرَّ الموصولُ بمثله لفظًا وَمَعْنَى، ومتعلِّقا.

فائدة: الموصول الحرفي:

لَمْ يَشِرْ ابْنُ مَالِكٍ فِي مَنْظُومَتِهِ إِلَى هَذَا النَّوعِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ بَيَانِ الْمَعَارِفِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا أَسْمَاءً، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْمَوْصُولَ الْحَرْفِيَّ فِي (التَّسْهِيلِ)^(١) ضِمْنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: " وَمِنْ الْحُرُوفِ مَا أَوَّلَ مَعَ مَا يَلِيهِ بِمَصْدَرٍ، وَلَمْ يَجْتَزْ إِلَى عَائِدٍ".

• والموصلات الحرفية خمسة:

أَوَّلًا: أَنْ (بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ التُّونِ):

وهي النَّاصِبَةُ لِلْمُضَارِعِ، وَتُوصَلُ بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُضَارِعًا^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (الْقَصَصُ: ٨٢)، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا مَنْنُ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البَقَرَةُ: ٢٣٧)، وَالتَّقْدِيرُ: عَقُّوْكُمْ.... أَمَّا وَصْلُهَا بِفِعْلِ الْأَمْرِ فَفِيهِ خِلَافٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي﴾ (لِقْمَانُ: ١٤). ثَانِيًا: أَنْ (بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ التُّونِ):

وهي الَّتِي تَنْصَبُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ (الْعَنْكَبُوتُ: ٥١)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا.... أَيُّ: تُوصَلُ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا.

ثَالِثًا: كَيَّ:

وهي النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُسَبَّوْقَةِ بِلَامِ التَّعْلِيلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَتُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ خَاصَّةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْكَلَيْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الْأَحْزَابُ: ٣٧)، وَالتَّقْدِيرُ: لِعَدَمِ كَوْنِهِ، أَيُّ: (صَيُورَتِهِ)^(٣)، حَرَجًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

(١) ينظر: ص ٣٣، وشرح التسهيل: ٢١٠/١.

(٢) إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ فهي مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

(٣) سِيرَدٌ فِي مَوْضِعٍ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) أَنَّ مِنْ مَعَانِي (كَانَ): التَّحَوُّلُ وَالِانْتِقَالُ، أَيُّ: الصَّيُّورَةُ.

وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: ٧)، والتقدير: لَعَدَمَ كَوْنِهِ، أي: (صيرورته)، دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، ف (كَيْ) في الآية الثانية على تقدير اللام قبلها.

رابعًا: لَوْ:

وهو حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ بمنزلة (أَنْ) لَا يَنْصِبُ، وَيُوصَلُ بالماضي والمضارع، والغالب وقوعه بعد الأفعال الدالة على التَّمَنِّي، نحو: (وَدَّ، وَرَغِبَ، وَاخْتَارَ)، ولا تحتاج إلى جوابٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: ٩)، والتقدير: وَدُّوا إِذْهَانَكُمْ، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (البقرة: ٩٦)، والتقدير: يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ.

ومن ورود (لَوْ) من دون فِعْلٍ تَمَنٍّ، قول قتيلة بنت النضر تُعَاتِبُ قَاتِلَ أَبِيهَا:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمُغِیْظُ الْمُحْنَقُ

وقَدْ تُوصَلُ بالجملة الاسميّة، قال تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ (الأحزاب: ٢٠)، والتقدير: يَوَدُّوا بُدُوهُمْ فِي الْأَعْرَابِ، وهو قليل بالنسبة لِيُوصَلَ هذا الفعل.

خامسًا: مَا :

حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يُوصَلُ في الغالب بفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غير أمرٍ، وهذه الكلمة على نوعين:

أولهما: مصدرية ظرفية (زمانية)، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١)، والتقدير: مُدَّة دوامي حَيًّا.

والآخر: مصدرية غير ظرفية، كقوله تعالى: ﴿يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص: ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة: ١٠)، والتقدير: بنسيانهم، وبكونهم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وبقي من الأحرف المصدريّة (همزة التّسوية)، كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة: ٦)، والتّقدير: سواءٌ عليهم إنذارُهُمْ وَعَدَمُ إنذارِهِمْ.

* * *

تدريب - ١٣ -

س١/ بَيِّنْ فِي كُلِّ مِمَّا يَأْتِي مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْأَسْمَ الْمَوْصُولَ، وَصِلْتَهُ، وَعَائِدَهُ، مَعَ ذِكْرِ الْمَوْقِعِ الْإِعْرَابِيِّ لِكُلِّ مِنَ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدِ.

- ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ (الإِسْرَاءُ: ١١١).
- ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (المُؤْمِنُونَ: ١-٢).
- ﴿ وَحَدِّثْ لَهُم بِآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ ﴾ (النحل: ١٢٥).
- ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا ﴾ (طه: ٧٢).
- ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ (المجادلة: ٢).
- ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (البقرة: ٢٠٤).

* * *

س٢/ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ، وَالْأَيَّاتِ الشُّعْرِيَّةِ شَوَاهِدُ تُذَكِّرُ فِي بَابِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، اذْكُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ، وَوَجْهَ الْاسْتِشْهَادِ فِي كُلِّ مِنْهَا، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا ﴾ (المدثر: ١١).
 - ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: ٣).
 - ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف: ٣).
 - ﴿ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ ﴾ (المزمل: ١٠).
 - ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (النساء: ٧٥).
 - قال الشعراء:
- صُنْتُ نَفْسِي عَمَّا يُدْنِسُ نَفْسِي وَتَرَفَعْتُ عَنْ جَدَا كُلِّ جَبَسٍ

ألا عَمَّ صَبَاحًا أَثِيهَا الطَّلَلُ البالي
وقَصِيدَةً تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةً
فَقُولًا لِهَذَا المَرءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا
نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قَرِيشُ
وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ
يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجَمِ نَاطِقًا
أَلَسْتُ ابْنَ الأَلَى سَعِدُوا وَسَادُوا
مَنْ ذَا يُعِيرُكَ عَيْنُهُ تَبْكِي بِهَا؟
وهل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخالي
قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟
هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرِفِي الفَرَائِضُ
وَنَعْبُدُ وَإِنْ جَحَدَ العُمُومُ
يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليَجْدَعُ
وَلَمْ يَلِدُوا امْرَأً إِلَّا نَجِيًا
أَرَأَيْتَ عَيْنًا لِلْبُكَاءِ تُعَارُ؟

* * *

س٣/ ما مراد ابن مالك من قوله:

وَمِثْلُ (ما) (ذا) بَعْدَ (ما) استفهام
أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ
أشْرَحَ البيتَ شَرْحًا وَافِيًا مع التَّمثِيلِ بفصيح الكلام.

* * *

س٤/ أَجِبْ عَمَّا يَأْتِي باختصارٍ مع التَّمثِيلِ:

- ما الفَرْقُ بَيْنَ (مَنْ) وَ(ما) المَوْصُولَتَيْنِ؟
- ما الَّذِي يُشْتَرَطُ فِي جُمْلَةِ الصَّلَةِ؟
- مَتَى يَجُوزُ حَذْفُ العَائِدِ المَجْرُورِ؟
- مَتَى تُبْنَى (أَيِّ)؟ ، مِثْلُ لَمَّا تَقُولُ.

* * *

س٥/ اجعل اسم الإشارة في العبارة الآتية للمثنى المذكّر، والجمع المؤنّث، وغير ما يلزم تغييره.

(هذا هو المعلم الذي تعهد الطلبة، فعني بهم، وأعدّهم خير إعداد).

* * *

س٦ / أعرب ما يأتي إعرابًا وافيًا:

- أَدَّ الأمانةَ إلى مَنْ ائْتَمَنَكَ، ولا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ.

- الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ.

* * *

المُعَرِّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

– المعارفُ :

الباب الخامسُ: المُعرِّفُ بأداةِ التعريفِ:

قال:

(أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ (الَّامُ) فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفْتُ، قُلْ فِيهِ: النَّمَطُ

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لَا زِمًا كَاللَّاتِ	وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ
وَلَا ضُطْرَارٍ: كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ	كَذَا"وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ
وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا	لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نِقْلًا
كَالْفُضْلِ، وَالْحَارِثِ وَالتُّعْمَانِ	فَذِكْرُ ذَا، وَحَذْفُهُ سَيَّانٍ
وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ	مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ (أَل) كَالْعَقَبَةِ

* * *

وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِفَ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

المُعرِّفُ بالأداة:

هو اسْمٌ نَكْرَةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَل) الْمُعْرِفَةُ؛ فَأَكْسَبَتْهُ التَّعْرِيفَ.

– (أَل) بين البساطة والتركيب:

اختلفَ النُّحَاةُ الْقَدَمَاءُ فِي تَرْكِيبِ (أَل) الْمُعْرِفَةِ، أَوْ بِسَاطَتِهَا عَلَى أَقْوَالٍ،

منها:

- أَوَّلًا: أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ هِيَ: (أَل) بِجُمْلَتِهَا، أَيُّ: إِنَّهَا ثَنَائِيَّةُ الْوَضْعِ، نَظِيرَ (قَدْ)، وَهُوَ قَوْلُ اللَّخْلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ^(١)، وَقَدْ ارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٢).

^(١) الكتاب: ٣٢٤/٣، والمقتضب: ٢٢١/١.

^(٢) التسهيل: ٤٢.

- ثانيًا: أنَّ أداة التعريف هي (اللام) وَحْدَهَا؛ والهمزة زائدة اجْتُثِبَتْ للنُّطْقِ بالسَّاكن، فهي أُحَادِيَّةُ الْوَضْعِ، وهو قَوْلُ لِسِيَوِيهِ^(١)؛ وقد قال أحدهم:
(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، وسِيَوِيهِ اللّام فَقَطْ، وَجُلُّهُمْ عَلَيْهِ
أي: إنَّ سِيَوِيهِ يَرَى أنَّ حرفَ التعريف هو (اللام) فَحَسَبَ، وأكثر النُّحَاة على رأيه^(٢).

وواقع الأمر أنَّه لا خلاف بين الخليل وسِيَوِيهِ في أنَّ جملة ما يُستعمل للتعريف هي (أَلْ)، وهذا ما يتّضح من كلام سِيَوِيهِ نفسه، إذ قال: "وإنَّما هما - أي: الألف واللام بمنزلة قولك: قَدْ، وَسَوْفَ"، وهو كلامُ الخليل نفسه، بيد أنَّ الخلاف يكمن في الهمزة، أَصْلِيَّةٌ هي (همزة قطع)؛ وَوُصِلَتْ لِكثَرَةِ الاستعمال كما ذهب الخليل؟ أم زائدة لا دخل لها في التعريف، كما ذهب سِيَوِيهِ؟

- ثالثًا: أداة التعريف هي (الهمزة) وَحْدَهَا؛ واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قولُ عَزِيٍّ إلى المبرِّد^(٣)، وما وقفتُ عليه في المقتضب^(٤) ترديد لِكَلَامِ سِيَوِيهِ، وموافق له.

وعلى العموم فهو خلافٌ لا طائل تحته، ما داموا قد اتَّفَقُوا جميعًا على أنَّ التَّكْرَةَ إذا أُريدَ تعريفها صُدِّرَتْ بـ (أَلْ) كاملةً، أمّا ابن مالك فقد اقتصر على ذِكر رأيي الخليل وسِيَوِيهِ، قائلاً:

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ (اللّام) فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفْتُ، قُلْ فِيهِ: النَّمَطُ
أي: إنَّ أداة التعريف (أَلْ) بِجُمْلَتِهَا، سواء أكانت همزتها همزة قطع - كما ذهب الخليل - أم كانت زائدةً - كما ذهب سِيَوِيهِ، وقد ذَكَرَ اسْمِيَهُمَا في

^(١) الكتاب: ٣٢٤/٣، مع ان سِيَوِيهِ عبَّر عنه (بالالف واللام) الكتاب: ٢٢/١.

^(٢) كَالرَّمَانِي فِي مَنَازِلِ الْحُرُوفِ: ٢١، وابن جَنِّي فِي اللَّعْمِ: ٣٠٨.

^(٣) التصريح: ١٤٨/١.

^(٤) ينظر: ٢٢١/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(التَّسْهِيل) صَرَاةٌ، ثُمَّ أَرْدَفَ، ومثَّل لتعريف كلمة (نَمَط) التي يُقال فيها بعد التعريف: (النَّمَطُ)^(١).

● و(أَل) نوعان: مُعَرِّفَةٌ، وزائدة، وكلتاها حَرْفٌ، وبيانهما هو:
أَوَّلًا: (أَل) المُعَرِّفَةُ:

وهي التي تُفيد الاسمَ تعريفاً، يعود بعد سقوطها نَكِرَةً، وهي ضربان: (أَل) العَهْدِيَّةُ، و(أَل) الجِنْسِيَّةُ، وبيانهما هو:
- (أَل) العَهْدِيَّةُ:

وهي التي تُفيد تعريفَ شيءٍ معهودٍ عند المخاطب؛ لِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ يَخْتَصُّ بأقسامِ العَهْدِ.
والعَهْدُ ثلاثةُ أقسامٍ:
أ- عَهْدٌ ذِكْرِيٌّ:

وهو أن يتقدَّم لمصحوب (أَل) ذِكْرٌ في الكلام، وعلامتها أن يَسُدَّ الصَّمِيرُ مسدَّها مع مصحوبها، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ﴾ ^(١٥) فَصَوَّىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿ (المزمل: ١٥-١٦)، وقوله تعالى: ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْقَا ذَرَّةٍ فِي الْمِصْبَاحِ﴾ (النور: ٣٥)، فالألفاظ: (الرَّسُولُ، المِصْبَاحُ، الرَّجَاجَةُ)، قد ذُكِرت في الكلام مجرَّدة من (أَل)، ثم أُعيدت مصحوبةً بها، فهي -إذا- معروفة ومعلومة؛ لتقدَّم ذِكْرُها.

ومثله تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ.

ب- عَهْدٌ ذِهْنِيٌّ (عِلْمِيٌّ) :

وهو أن يتقدَّم لمصحوب (أَل) عِلْمٌ ومعرفةٌ في ذِهنِ المخاطب، من دون أن يكون له ذِكْرٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ (طه: ١٢).

^(١) النمط، قماش يلقى على اليهودج، أو جماعة من الناس على رأي واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: ١٨).
فَكُلُّ (الوادي المُقَدَّس، والشَّجرة)، مَوْضِعَان معروفان من السَّيِّرة الشَّرِيفَةِ في
أذهان المخاطبين.

ت - عَهْد حُضُورِيّ:

وهو أَنْ يكون مصحوب (أَل) حاضراً وقت الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فالمراد بـ (اليوم) هو اليوم الذي أنتم فيه، وهو
يومٌ من أَيَّام حِجَّة الوداع.

ومن ذلك أيضاً قولك: خُذْ هذا الكتاب، وكذا قولك لشاتمِ رَجُلٍ حاضرٍ: لا
تَشْتُمِ الرَّجُلَ.

• أَمَّا (أَل) الْجِنْسِيَّة:

فهي الدَّاخِلَةُ على اسمِ نَكِرَةٍ، ولا يُراد بها مُعَيَّن، وهي قسمان.

أ - (أَل) لتعريف حقيقة الجنس.

ب - (أَل) لاستغراق الجنس.

• فأما التي لتعريف حقيقة الجنس وبيانها: فهي التي لا يُنظر إليها من حيث
انطباقها على الأفراد التي تشملها تلك الحقيقة؛ ولذلك قيل فيها: لا يصحّ أَنْ
تَخْلُفَهَا لفظة (كُلٌّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾
(الأنبياء: ٣٠). ومنه قولك: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، فهذه حقيقة لا تنطبق
على كُلِّ رَجُلٍ وَكُلِّ امْرَأَةٍ؛ إِذْ لا يصحّ أَنْ تقول: كُلُّ رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ؛
لأنَّ بعض أفرادها يتخلف عن ذلك.

• وأما التي لاستغراق الجنس، فهي على صَرِيح:

-أولهما: ما يُقصد به شمول أفراد ذلك الجنس، وعلامتها أَنْ تَخْلُفَهَا (كُلٌّ)

حقيقةً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)،

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

إِذْ يَصَحَّ أَنْ يَقَالَ: كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْجِنْسِ ضَعِيفٌ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ
الاستثناء منه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿٣﴾
(العصر: ٢-٣).

-والآخر: ما يُقصد به اعتبار شمول صفات الأفراد.
أي: إنها التي تدخل على واحدٍ من أفراد الجنس، فتفيد الإحاطة والشُّمول
للصفات الشائعة بين الأفراد على سبيل المجاز والمبالغة، لا على سبيل الحقيقة،
كقولك: أنتَ الرَّجُلُ، إذ يجوز أن تخلّفها (كُلٌّ) مجازًا، فتقول: أنتَ كُلُّ الرَّجَالِ،
أي: إنه اجتمع فيك ما تفرّق في الرجال من صفات الرجولة.

* * *

ثانيًا: (أل) الزائدة، قال:

وَقَدْ تَزَادُ لِزِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ
وَلَا ضُطْرَارٍ، كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا "وَطِبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ"

أشار ابن مالك إلى نوع آخر من أنواع (أل)، وهي الزائدة غير المُعرّفة التي
تدخل على بعض المعارف والتكررات، ولا تغيّر من تعريفها أو تنكيرها، ويفهم من
قوله أن الزائدة على ضَرَبَيْنِ:

أولهما: زائدة لازمة:

وهي التي لا تُفارق مصحوبها، بل قارنته منذ الوضع، ولا يعني وصفها بالزيادة
صلاحيتها للتجرّد من مصحوبها، بل يعني أنّها ليست للتعريف؛ ذلك أنّها دخلت
على مُعرّف بغيرها كالعلم أو الموصول، فالأوّل معرفة بذاته، والثاني معرفة بِصِلته؛
أو لأنّها دخلت على ما هو واجب التّأكيد -على الأصحّ- كالحال، والتّمييز.
ومعنى لزومها أنّه لم يُسمَعْ من العرب حذفها، وكأنّها جزءٌ من الكلمة؛ وبهذا
فلا منافاة بين الزيادة واللزوم، ومّا دخلت عليه:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١- الأعلام، نحو: السَّمْوَال (شاعر)، واليسع (اسم نبي)، واللآت، والعزى (صنمان).

٢- الأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتي وفروعهما.

٣- الآن (عَلَمَ لِحَسَنُ الْوَقْتِ الْحَاضِر).

ف (أَل) في هذه الأمثلة زائدة لازمة وغير مُعَرَّفة، ثمَّ إنّها ألفاظ مسموعة لا قياسية، فلا يجوز أن تقول في زَيْدٍ: الزَّيْدُ، وإلى هذا النوع أشار بقوله:

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ، وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ

وثانيهما: زائدة غير لازمة (عارضة):

وهي التي تُضاف إلى الاسم بعد الوضع، وقد تَسْقُطُ منه، وهي نَوْعَانِ:

أ- الدَّاخِلَةُ اضْطِرَارًا فِي الشَّعْرِ، من ذلك:

بنات أَوْبَر (عَلَمَ لِنَوْعٍ مِنَ الْكَمَاءِ)؛ فقد زيدت عليها (أَل) زيادة غير لازمة للضرورة، في قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِفًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)

ومن ذلك أيضا دخولها على التَّمْيِيزِ في قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والشَّاهد في: (طِبْتَ النفسَ)، والأصل: (طِبْتَ نَفْسًا)؛ فزيدت (أَل) على

النَّفْسِ للضَّرُورَةِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لَا تَدْخُلُهُ (أَل) على رأي البصريين، وإلى هذين اللَّفْظَيْنِ أشار بقوله:

وَلَا ضَطرَارٍ، كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

^(١) معنى البيت اللفظي هو: إني جنيت لك أكموًا وعساقفًا وهي أنواع جيدة من الكمأ، ونهيتك عن النوع الرديء الذي هو بنات أوبر، وقد يكون مراد الشاعر: أني أمرتك بصحبة من هو مثلك أو من هو أفضل منك، ونهيتك عن صحبة من هو دونك.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إنّ (أل) دخلت للضرورة على (بنات أوبر)، وعلى التمييز، وقد أخذ ابن مالك بعض عجزى الشاهدين السابقين، وضمهما إلى منظومته.

ومّا يندرج تحت هذا الاضطرار، قولهم:

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، أَي: مُعْتَزَّكَهً، بمعنى: (مُتَزَاكِهَةً).

و : جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ، أَي: جميعاً، لم يتخلّف منهم أحدٌ.

ب- الدّاخله لمعنى:

ويُراد بها التي تدخل للمح الأصل المنقول عنه العلم، قبل أن يكون علماً؛

لتكون هناك صلة معنوية بين المعنى القديم، والمعنى الجديد، فمن ذلك:

ما نُقِلَ عن صفةٍ، وهو الأكثر، نحو: الحَسَنُ، والحُسَيْنُ، والحَارِثُ، والعبّاسُ.

— ما نُقِلَ عن مصدر، نحو: الفَضْلُ.

— وما نُقِلَ عن اسم عَيْنٍ، نحو: النُّعْمَانُ.

فدخول (أل) مراعاة للأصل المنقول عنه، وكُلُّها سماعيّة، ولا تُناقض زيادتها

إفادتها لمعنى مُعَيَّنٍ، إذا أخذنا مفهوم الزيادة على أنّه عدم التعريف، أمّا إذا أخذنا بغير هذا التفسير فهي ليست بزائدة.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا، وَحَذْفُهُ سَيِّان

أي: يجوز دخول (أل) في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى

الحال، ولا يؤثر ذلك في التعريف.

* * *

الأعلام بالغلبة، قال:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُصَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ (أَلْ) كَالْعَقَبَةِ
وَحَذَفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

المُرَاد بِالْغَلْبَةِ:

أَنْ يَكُونَ لِلأَسْمِ عُمُومٌ بِحَسَبِ وَضْعِهِ، فَيَعْرُضُ لَهُ الْخُصُوصُ فِي اسْتِعْمَالِهِ؛
لِغَلْبَةِ إِطْلَاقِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ.
وبهذين البيتين أشار ابن مالك إلى هذا النَّوع من الأعلام التي أصبحت كذلك
بالْغَلْبَةِ والشُّهُرَةِ؛ لَا لَكُونِهَا أَعْلَامًا شَخْصِيَّةً، أَوْ جَنْسِيَّةً.

- فالْمَدِينَةُ: اسْمٌ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَدِينَةٍ، فَهُوَ عَامٌّ، وَلَكِنَّهُ غَلَبَ فِيْمَا بَعْدُ عَلَى
مَدِينَةِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).
- وَالْكِتَابُ: اسْمٌ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ فِي اللُّغَةِ وَفِي غَيْرِهَا، وَلَكِنَّهُ غَلَبَ عَلَى
كِتَابِ سَيَبَوِيهِ.
- وَالْأَعَشَى: اسْمٌ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَا يُبْصِرُ لَيْلًا، ثُمَّ صَارَ عَلَمًا لِشَاعِرٍ
مَعْرُوفٍ.

وَمِنْ هَذَا نَعْرِفُ أَنَّ ذَا الْعَلْبَةِ: كُلُّ اسْمٍ اِشْتَهَرَ بِهِ بَعْضُ مَالِهِ مَعْنَاهُ، أَيْ: مَا
غَلَبَ عَلَى بَعْضٍ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ، حَتَّى التَّحَقُّقُ بِالْأَعْلَامِ.

وَأَعْلَامُ الْغَلْبَةِ: نَوْعَانِ، وَهُمَا:

- ١- مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: الْأَعَشَى، وَالْبَيْتِ، وَالْعَقَبَةِ، وَالْكَعْبَةِ، وَالْمَدِينَةِ، وَالنَّابِغَةِ.
فَهَذِهِ أَسْمَاءُ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ عِلْمِيَّتِهَا، ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الشُّهُرَةُ؛ فَصَارَتْ أَعْلَامًا،
أَيْ: إِنَّهَا فِي الْأَصْلِ لَيْسَتْ أَعْلَامًا حَقِيقَةً، وَلَكِنَّهَا اِشْتَهَرَتْ فَصَارَتْ كَالْمَتَوَاضِعِ
عَلَيْهِ، فَجَرَتْ بِجَرَى الْأَعْلَامِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أَمَّا حُكْمُ (أَلْ) فِيهَا: فَهُوَ الْمُلَازِمَةُ إِلَّا فِي حَالَتِي النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ، فَمَثَالُ
حَذْفِهَا فِي النَّدَاءِ قَوْلُكَ: يَا أَعْشَى، وَمَثَالُ حَذْفِهَا فِي الْإِضَافَةِ قَوْلُكَ: هَذِهِ مَدِينَةُ
رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

٢ - مَا كَانَ مُضَافًا:

نَحْوُ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.
فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِمُ إِطْلَاقُ الْعِبَادَةِ مِنْ دُونِ غَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ يَصْدُقُ
عَلَيْهِمْ هَذَا الْاسْمُ، فَإِذَا قِيلَ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا الْبَاقِي.
وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ عَدَمُ الْمَفَارِقَةِ لَا فِي النَّدَاءِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، تَقُولُ: يَا ابْنَ
عَبَّاسٍ.

وَوَجْهُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ هَذَا النَّوعَ - مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذِي الْأَدَاةِ - اشْتِرَاكُهُ مَعَهُ
فِي الْغَلْبَةِ.

* * *

المُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ

– المعارفُ:

البابُ السَّادِسُ : المُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ :

لم يذكُر ابن مالك هذا الباب في تسلسل موضوعاته، وقد أشار إليه في أوائل حديثه عن أنواع المعرفة، إذ قال:

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَهُمْ، وَذِي وَهْنَدَ، وَابْنِي، وَالْغُلَامَ، وَالَّذِي

يريد غير النكرة، المعرفة، وهي ستّة أقسام، المضمرك (هُمْ)، واسم الإشارة ك(ذِي)، والعلم ك(هْنَدَ)، والمُعَرَّف بالأداة ك (الْغُلَامَ)، والمَوْصُول ك(الَّذِي)، وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه ك (ابْنِي).

والمقصود به: اسم نكرة أُضيف إلى أحد المعارف السَّابقة؛ فاكسب التعريف من المضاف إليه.

نحو: اتَّبَعَ عَمَلَ زَيْدٍ، وَاتَّبَعَ عَمَلَ هَذَا الرَّجُلِ، وَاتَّبَعَ عَمَلَ الَّذِي ثَبَتَ إِخْلَاصُهُ، وَعَمَلُ الْمَرْءِ مُحَاسَبٌ عَلَيْهِ، فَ(عَمَل) نكرة أُضيفت في الجملة الأولى إلى الْعَلَمِ، وفي الثَّانِيَةِ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، وفي الثَّالِثَةِ إِلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ، وفي الرَّابِعَةِ إِلَى الْمُعَرَّفِ بِالْأَدَاةِ؛ فَأَصْبَحَتْ مَعْرِفَةً بِسَبَبِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ.

أما إذا كان المضاف مُوْغِلًا فِي الْإِبْهَامِ، نحو: غَيْرٌ، وَحَسَبٌ، وَمِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، بَلْ يَكْتَسِبُ التَّخْصِيفَ.

تدريب - ١٤ -

س ١: اذكر نوع (أل) الداخلة على الألفاظ القرآنية الآتية:

- ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (الأنبياء: ٣٧).
- ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾ (العصر: ٢).
- ﴿ أَلَمْ تَجِدْ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة: ٧١).
- ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ ﴾ (التوبة: ٤).
- ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى ﴾ (النجم: ١٩).

* * *

س ٢: أجب عما يأتي مع التمثيل بفصيح الكلام:

- أ - ما الفرق بين (أل) الجنسية و (أل) العهدية؟
- ب - ما حكم (أل) عند نداء أعلام العلبة، وإضافتها؟
- ت - هل يجوز أن تدخل (أل) على (يشكر)، و(يزيد)؟

* * *

س ٣: اشرح مراد ابن مالك من قوله :

ولا ضطرار، كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري

* * *

المُبْتَدَأُ والخَبَرُ

المُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

قال:

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ، وَعَاذِرُ خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي (أَسَارِ ذَانِ) ؟
وَقَسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ
وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

* * *

ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

* * *

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَ (اللَّهُ بَرٌّ)، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ
وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا: كَ (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)
وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ
وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا
وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)
وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْدُ فَأَخْبَرًا

* * *

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ مَا لَمْ تُفْدَ، كَ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ، فَمَا خِلْ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ، وَلَيَقْسُ مَا لَمْ يُقَلْ

والأصل في الأخبار أن تؤخر
فأمنعه حين يستوي الجزآن
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا
أو كان مسندا لذي لام ابتدا
ونحو: عندي درهم، ولي وطر
كذا إذا عاد عليه مضمرا
كذا إذا استوجب التصديرا
وخبر المخصوص قدم أبدا

وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
عزفا، ونكرا عادمي بيان
أو قصد استعماله منحصر
أو لازم الصدر، ك(من لي منجدا)؟
ملتزم فيه تقدم الخبر
مما به عنه مبينا يخبر
ك (أين من علمته نصيرا) ؟
ك (ما لنا إلا اتباع أحمدا)

* * *

وحذف ما يعلم جائز، كما
وفي جواب (كيف زيد) قل: دنف
وبعد (لولا) غالبا حذف الخبر
وبعد (واو) عينت مفهوما (مع)
وقبل حال لا يكون خبرا
ك (ضربي العبد مسيئا) و(أتم
تقول: (زيد) بعد (من عندكما؟)
ف (زيد) استغني عنه إذ عرف
حتم، وفي نص يمين ذا استقر
كمثل: (كل صانع وما صنع)
عن الذي خبره قد أضمر
تبيني الحق منوطا بالحكم

* * *

وأخبروا باثنين أو بأكثر
عن واحد، ك(هم سراة شعرا)

المُبْتَدَأُ :

لم يضع ابن مالك حدًّا للمبتدأ، واكتفى بالتمثيل له، وقد حدَّه غيره بقوله: اسمٌ أو بمنزلة مجرَّد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وشبهها، مخبر عنه، أو وصف رافع لما يستغني به عن الخبر.

- فالاسم: نحو لفظ الجلالة في قولنا: الله ربُّنا، ونحو (المروءة) في قولنا: المروءة أن تعفو عند المقدرة، ويُراد بالاسم هنا (الصريح) غير المؤول.

- أما الذي (بمنزلة) فهو المؤول المنسب من:

أ- أن والفعل:

كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة: ٢٣٧).

ف(أن والفعل) في كلٍّ من الآيتين الكريمتين في تأويل مصدر مبتدأ، والتقدير: (صومكم أو صيامكم)، و(عقوكم)، ومنه أيضًا قول الشاعر:

وَمِنْ نَكْدِ الدُّنْيَا عَلَى الْخُرِّ أَنْ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقِهِ بُدُّ
فَ (مِنْ نَكْدِ): خبر مقدَّم، والمصدر المؤول من (أَنْ يَرَى)، وتقديره (رؤية): مبتدأ مؤخر.

ب- همزة التسوية بعد (سواء) والفعل :

كقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (يس: ١٠).

فالمصدر المنسب من همزة التسوية بعد (سواء والفعل) مبتدأ مؤخر، وخبره مقدَّم عليه (سواء)، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

وهذا النوع من المبتدأ المذكور سواء أكان صريحاً أم مؤولاً، فُيِّدَ بالتَّجَرُّدِ عن العوامل اللَّفْظِيَّةِ^(١)، فالمبتدأ بعد دخول العوامل عليه مثل: (كان وأخواتها، أو إنَّ وأخواتها، أو ظنَّ وأخواتها)، يخرج عن كونه مبتدأً، وينضوي تحت أحكام إعرابية ومسميات أخرى، واستُثْنِيَتْ من العوامل اللَّفْظِيَّةِ: (الزَّائِدَةُ وَشَبَّهُهَا)^(٢)، أي: إنه يجوز أن تدخل عليه عوامل زائدة، وهو باقٍ على ابتدائيته؛ لأنَّ وجود الزَّائد وعدمه سواءٌ من النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ، وله أثرٌ من النَّاحِيَةِ الدَّلَالِيَّةِ.

فالزَّائدة، نحو:

١- الباء: في قولهم: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، فـ(حسب: مبتدأ مجرور لفظاً بحرف الجرِّ الزَّائد، مرفوع محلاً بالابتداء).

٢- مِنْ: في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر: ٣)، وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩)، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ (الأعراف: ٥٣)

فكُلُّ مِنْ: (خالق، وإله، و شفعاء)، جُرَّ بِحَرْفِ جَرِّ زائد، ولمَّ يُؤَثَّرْ دخول حرفِ الجرِّ الزَّائد على موقعه الإعرابي، وهو الابتداء.

وشبه الزَّائدة، نحو: (رُبَّ) في قولهم: رُبَّ رَمِيَّةٍ من غيرِ رَامٍ.

وقولهم: رُبَّ كَلِمَةٍ أَجْدَى من كَتِيبَةٍ.

^(١) العامل هو ما يُؤَثَّرُ في اللَّفْظِ تأثيراً تنشأ عنه علامة إعرابية ظاهرة أو مقدرة ترمز إلى مَعْنَى خاصٍ، وسنتحدَّثُ عنه بعد قليل.

^(٢) حرف الجرِّ على ثلاثة أنواع:

أ- أصلي: هو ما يُؤَدِّي مَعْنَى جديداً ويحتاج مع مجروره إلى متعلِّق، نحو: كتبت بالقلم.

ب- زائد: هو ما لا يُؤَدِّي مَعْنَى جديداً، بل يفيد توكيد المعنى القائم، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلِّق نحو: ما جاء من أحب.

ج- شبه بالزائد: هو ما يُؤَدِّي مَعْنَى جديداً، ولم يحتج مع مجروره إلى متعلِّق، نحو: رُبَّ مغمورٍ خيرٌ من مشهورٍ، فمعنى التكثير أو التقليل مرتبط بذكر (رُبَّ)، والمراد بالتعليق هنا هو: ربط الجار والمجرور بالفعل أو المشتق من الفعل أو اسم الفعل ربطاً معنوياً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَكُلُّ مَنْ: (رَمِيَّة، وَكَلِمَة)، مبتدأ مجرور بـ (رُبَّ)، وهو حرف جَرٍّ شبيه بالزائد.
ويمكن أن نذكر هنا ما تذكره كُتُبُ النَحْوِ في إحدى استعمالات (لَعَلَّ) الجارة
في هُجَّة عَقِيل، ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَاذْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

و (أبي) مبتدأ مجرور بـ (لَعَلَّ) العَقِيلِيَّة، و (قريب) خبره.
والحاصل أن دخول حرف الجر غير الأصلي لا يلغي المحل الإعرابي الأساس.

* * *

● والمبتدأ في اللغة العربية على نوعين:

-أولهما: مبتدأ له خبر يتحدث عنه، وهما متلازمان؛ إذ لا يكون المبتدأ كلامًا
تامًّا إلا بحَبْرِهِ، ويشمل الأمثلة التي سبق ذكرها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ (الصفات: ٢١).

وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ (غافر: ٢٠).

وقوله تعالى: ﴿ الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ (الزخرف: ٦٧).

فالتلازم واضح بين المبتدآت: (هذا، ولفظ الجلالة، والأخلاء)، وأخبارها التي

أتمت معنى الكلام، وفيه قال ابن مالك:

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ

أي: إن قلت: زيدٌ عاذِرٌ، فزيد مبتدأ، وعاذِرٌ خبره.

-والآخر: مبتدأ له اسم مرفوع: فاعلاً كان أو نائباً عن الفاعل - يسدُّ مسدَّ

فائدة الخبر، ويُغني عنه، وهو ما دُكِرَ في الحدِّ الذي ذكرناه في أول الحديث، بأنّه

وَصَفَّ رافعٌ لما يستغني به عن الخبر، وهو ما قصده ابن مالك في قوله:

وأوَّلُ مُبْتَدَأٍ، والثَّانِي فاعِلٌ أَغْنَى، في: أَسَارِ ذَانِ

وَقَسْ، وكاستفهام النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَايَزُ أَوَّلُو الرِّشْدِ

هذا النوع من المبتدأ (الوصف) الذي يستغني عن الخبر بمرفوعه هو: وَصَفُ سواء أكان اسم فاعل، أم اسم مفعول، أم صيغة مشبهة، ومثل ابن مالك للأول بقوله: أسارِ ذانٍ.

ف (الهمزة) للاستفهام، و(سارٍ) مبتدأ، و (ذان) فاعل سدَّ مسدَّ الخبرِ.
وقوله: (قِسْ)، أي: قِسْ على المثالين اللذين ذكرتهما، وهما: (زيدٌ عاذرٌ، وأَسارِ ذانٍ)، أو قِسْ على المثال الثاني ما كان مثله، وهو كُلُّ وَصَفٍ مَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ اعْتَمَدَ على استفهامٍ، أو نَقْيٍ.

● فمثال اسم الفاعل: أقائم الطالبان ؟ ، وما قائم الطالبان.

ف (قائم: مبتدأ، و(الطالبان) فاعل لاسم الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر).
وقد حَسَنَ هذا الإعرابُ، إذْ كان المَعْنَى: أيقومُ الطالبانِ ؟؛ وذلك أن اسمَ الفاعل يعمل عملَ الفعل إذا اعتمد على استفهامٍ أو نَقْيٍ، ولمَّا اعتمد هنا على الاستفهام عمل الرَفْع في (الطالبان)، كما يعمل الفعل (يقومُ) في قولك: أيقومُ الطالبانِ ؟

أما رَفْعُ (قائم) فبالابتداء ؛ لأنَّه وإنْ تنزَّلَ منزلة الفعل، فلا يمكن تعريضه من إعراب الأسماء؛ وذلك لأنَّه لمْ يتجرَّدْ من خصائص الأسماء كالتنوين.
وبإيضاح أكثر يُمكن القول: إنَّه كما لمْ يَكُنْ لـ (يقومُ) خبرٌ؛ لاستِحالة ذلك، فكذلك لا يكون لـ(قائم) الذي بمعناه خبرٌ، إلاَّ أنَّه لما رُفِعَ ؛ لِكونه اسمًا في اللَّفْظ، صار الفاعل كأنَّه خبرٌ من جِهَةِ اللَّفْظ لا المَعْنَى^(١).

● ومثال اسم المفعول:

أَمقبولُ كلامِ الكذابِ^(٢)؟، وأَمضروبُ الرَّجُلانِ؟، وما مَنصُورُ الباطلِ، وما مَضْرُوبُ الرَّجُلانِ، فاسم المفعول في الأمثلة السابقة مبتدأ، وما بعده نائب فاعل

^(١) للإيضاح ينظر: المقتصد للجرحاني ٢٤٧/١.

^(٢) إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد تحمَّل وجهين من الإعراب، وسيأتي الحديث عنه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

سَدَّ مَسَدَ الخبر، ونلاحظ في أمثلة النوع الثاني أنّ المبتدأ اسْتَعْنَى بالمرفوع الذي جيء به، في حصول الفائدة وتمام الكلام، فإن لم يتمّ الكلام بالمرفوع لم يكن الوصف مبتدأ، نحو: أقائم أخوَاهُ زيدٌ، فقائم لم يستغن بـ (أخوَاهُ) ؛ لأنّ الكلام لم يتمّ، بل يحتاج إلى زيدٍ؛ وبهذا اختلف الإعراب في مثل هذا التركيب، فـ (قائم: خبر مقدّم، وأخوَاهُ: فاعل لقائم، وزيدٌ: مبتدأ مؤخر).

ومّا نَلَحْظُهُ أيضًا في الأمثلة المتقدّمة أنّ اسم الفاعل، واسم المفعول قد اعتمدا على استفهام أو نفي، وهذا هو قصْدُ ابن مالك من قوله:

وقس، وكاستفهام النفي، وقد يَجُوزُ نَحْوُ: فائزٌ أُولُو الرِّشْدِ

فمثاله للاستفهام في البيت السابق (أَسَارِ ذَانِ)، فاسم الفاعل هنا اعتمد على استفهام، ثم أشار هنا أيضًا إلى أنّ النفي مُسَوِّغٌ آخَرٌ لاستعمال الوصف المذكور مبتدأ؛ وقد أطلق الاستفهام ليشمل أدواته الأخرى؛ وأطلق النفي ليتناول كلّ نافي يصلح لمباشرة الاسم، ومن الشواهد النحويّة في هذا الباب قول الشاعر:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنَا إِنَّ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا

فـ (الهمزة: للاستفهام، وقاطن: اسم فاعل مبتدأ، وقوم: فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر).

وقد يَرْفَعُ اسمُ الفاعل ضميرًا بارزًا، كقول الشاعر:

أَمُنَجِرُ أَنْتُمْ وَعَدَا وَتَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ

فـ (مُنَجِرُ): اسم فاعل مبتدأ اعتمد على استفهام، ورفَعَ ضميرًا بارزًا هو (أنتم)، على أنّه فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر.

- ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَقِي يَتَابَرِهِيْمُ ﴾ (مریم: ٤٦).

فـ (راعِبٌ: مبتدأ اعتمد على استفهام، وأنت: فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر).

- ومنه قول الشاعر:

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقطع

فَ (وافٍ: اسم فاعل، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وقد اعتمد على النَّفي، فَرَعَ الفاعل (أنتما) الذي أغنى عن الخبر).
إذًا، لابد للوصف - إذا كان مبتدأ اكتفى بمرفوعه عن الخبر - من الاعتماد على الاستفهام أو النَّفي، وهذا هو رأي جمهور النحاة، ولم يكتفِ ابن مالك بهذا، بل قال:

..... وقد يَجُوزُ نَحْوُ (فَائِزٌ أَوْ لَوْ الرِّشْدُ)

أي: يجوز أيضًا أن يَرَفَعَ الوصفُ فاعلاً أو نائب فاعل يسدُّ مسدَّ خبره، وإن لم يعتمد هذا الوصف على استفهام أو نفي، وهو رأي غري إلى الكوفيين والأخفش البصري، ووافقهم ابن مالك، ومن شواهد الوصف الخالي من تقدُّم شيء قول الشاعر:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيَا مقالة لهبي إذا الطير مرت

ف (خَيْرٌ): وصفٌ استغنى بفاعله (بنو) عن الخبر من دون أن يتقدَّم عليه نفي أو استفهام.

فالمبتدأ - كما ذكرنا - نوعان :

(أ) مبتدأ له خبر .

(ب) مبتدأ له مرفوع - فاعل أو نائب فاعل - سدَّ مسدَّ الخبر .

ويمكن إيجاز ما بين نوعي المبتدأ من فُرُوقٍ كما ذكرت كتب النحو بما يأتي:

١- المبتدأ ذو الخبر يكون اسمًا صريحًا أو مؤوَّلًا، والمُكْتَفَى بمرفوعه لا يكون إلا وَصْفًا.

٢- المبتدأ ذو الخبر يكون معرفةً أو نكرةً مُسَوَّغَةً، والمُكْتَفَى بمرفوعه يجب أن يكون نكرةً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٣- المبتدأ ذو الخبر قد يدخل عليه حَرْفُ الجَرِّ الزَّائد أو الشَّبيه بالزَّائد، أمَّا المكتفي بمرفوعه فلا يدخل عليه حَرْفُ جَرٍّ.

٤- المبتدأ ذو الخبر لا يعتمد على شيءٍ، والمُكتفي بمرفوعه يعتمد على استفهامٍ أو نَقْيٍ في أكثر ما ورد من أساليب العرب.

٥- خبر المبتدأ قد يتقدَّم عليه جوازاً أو وجوباً، أمَّا المُكتفي بمرفوعه فلا يتقدَّم على المبتدأ.

إعراب المبتدأ المُكتفي بمرفوعه:

يرتبط إعراب المبتدأ المُكتفي بمرفوعه بصيغتي اللَّفظتين: المبتدأ ومرفوعه، وقد جاءت الصَّيغتان على ثلاث أحوال، هي:

الأولى: أن يتطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد:

نحو: أقائم زيدٌ؟، وما مَسْمُوعٌ الباطلُ، وفي هذا التَّركيب يجوز إعرابان ^(١):

١- قائمٌ: مبتدأ، وما بعده: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ومَسْمُوعٌ: مبتدأ، وما بعده: نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

٢- قائمٌ، ومَسْمُوعٌ: خبران مُقدَّمان، وما بعدهما مبتدآن مُؤخَّران.

الحالة الثَّانية: أن يتطابق الوصف مع مرفوعه في غير الأفراد (التَّشبيه، والجمع):

نحو: أقائمَانِ الزَّيدَانِ؟، وما مضروبَانِ الطَّالِبَانِ.

و أقائمون إخوانك؟، وما منتصرون المعتدون.

وفي هذا التَّركيب وجهٌ إعرابيٌّ واحدٌ هو، الأول: خبر مُقدَّم، والثَّاني: مبتدأ

مُؤخَّر ^(٢)، وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك في قوله:

^(١) الكافية، لابن الحاجب: ٨٧/١

^(٢) هذا الوجه على وفق اللُّغة الفصحى، لأنَّ الوصف إذا رفع ظاهراً مثنًى أو مجموعاً، كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد والتَّجرّد من علامة التَّثنية والجمع، وأمَّا على لهجة (أكلوني البراغيث) فيجوز أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

والثاني مُبتدأ، وذا الوصف خبرٌ إن في سوى الأفراد طبقاً استقر

يريد بالثاني الاسم المرفوع بعد الوصف، فيُعرب مبتدأً مؤخرًا، ويُعرب الوصف الأول خبرًا مُقدّمًا، بشرط المطابقة في غير الأفراد.

الحالة الثالثة: عدم المطابقة بين الوصف ومرفوعه:

نحو: أراجع أحوالك؟، وأحاضر الفائزون؟، وأحبُّوبُ المهملون؟
وفي هذا التركيب وَجْهٌ إعرابي واحد، هو كون الوصف مبتدأً، وما بعده: مرفوع
سَدَّ مَسَدَ الخبر، فاعلاً كان أم نائب فاعلٍ.

ومما يُلحظُ أنَّه يمتنع عكسُ هذا التركيب، فلا يُقال: أأحوالك راجعٌ؟

وخلاصة الأوجه الإعرابية في الوصف:

١- إذا لم يُطابق الوصف ما بعده، تعيّن ابتدائيّته.

٢- إن طابقه في غير الأفراد، تعيّن خبريّته.

٣- إن طابقه في الأفراد، احتَمَلَ الوجهين معاً.

* * *

العامل في المبتدأ والخبر، قال:

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء كذاكَ رَفَعُ خبرٍ بالمُبتدَا

العامل: هو ما يُؤثّر في اللفظ تأثيراً تنشأ مِنْهُ علامةٌ إعرابيةٌ ظاهرة، أو مقدرة ترمز إلى معنى خاص، وهو نوعان:

١- عاملٌ لفظيٌّ:

وهو نظير الفعل الذي يُؤثّر في آخر لفظِ الفاعل، فيجعلُه مرفوعاً، وفي آخر لفظِ المفعول به، فيجعلُه منصوباً، وكالحرف الجازم الذي يُؤثّر في آخر الفعل المضارع، فيجعلُه مجزوماً، وكالحرف الجار الذي يُؤثّر في آخر الاسم، فيجعلُه مجروراً، وكالعوامل النَّاسخة لحكم المبتدأ والخبر.

٢- عاملٌ مَعْنَوِيٌّ:

وهو غير منطوق به، يُدْرِكُ بالعقل، وقد حَصَرَهُ أغلب النُّحَاة في أَمْرَيْنِ، وهما:

(أ) عامل الرَّفْع في الفعل المضارع، وهو التَّجَرُّد عن عوامل النَّصْب، والجزم^(١).

(ب) عامل الرَّفْع في الاسم المبتدأ، وهو التَّجَرُّد عن العوامل اللَّفْظِيَّة^(٢).

وَنَلْحَظُ هنا أَنَّ التَّجَرُّد عن العوامل ليس بِلَفْظٍ، وَإِنَّمَا هو مَعْنَى.

والعوامل بِنَوْعِهَا: اللَّفْظِيَّة والمعنويَّة، ليست هي المؤثِّرة في وجود الحركة، وإِنَّمَا الَّذِي يُؤثِّرُ ويجلب الحركة الإعرابيَّة هو المتكلِّم نَفْسُهُ، وَلَكِنَّ النُّحَاة عَزَّوْا التَّأثير إلى العوامل؛ لِأَنَّهَا المُرْشِدَة إلى تلك الحركات الكاشفة عن المعاني، فالفعل مثلاً هو المُرْشِد إلى الفاعل، والدَّالٌّ عليه، والمُرْشِد إلى المفعول أيضاً، فَرَفَعُوا الأوَّلَ، وَنَصَبُوا الثَّانِي؛ وبهذا فالفعل هو سببٌ أيضاً في جَلْبِ ذلك الرَّمز الإعرابي؛ ولذا قالوا: إِنَّ الفعل هو الذي عمل الرَّفْع في الفاعل؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ في وجود حركته^(٣).

● وإذا عُدْنَا إلى بيت ابن مالك، فَإِنَّهُ أَوْضَحَ أَنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء - وهو عامل معنوي - أمَّا الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ، أي: بعاملٍ لفظيٍّ، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين، أمَّا قول الكوفيين فهو أَنَّ المبتدأ والخبر مُتَرافِعَان، أي: إِنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبر، والخبر رَفَعَ المبتدأ؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يفتقر إلى الآخر، فكان كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا عاملاً في صاحبه.

وهناك رأيان ذكرَهُمَا ابنُ عَقِيلٍ، وَلَمْ يَعْزِمْهُمَا إلى أَحَدٍ غير أَنَّهُ رَجَّحَ الرَّأْيَ السَّابِقَ،

وَالرَّأْيَانِ هُمَا:

الأوَّل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء.

^(١) هذا هو الأشهر، وبعضهم يرى أَنَّ عامل الرفع في المضارع هو وقوعه موقع الاسم (الخصائص ١٠٩/١، والمقتصد ٢١٣/١).

^(٢) وقال آخرون: العامل هو التجرد، وإسناد الخبر إليه.

^(٣) الخصائص، لابن جني: ١١٠/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الثاني: المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان بالابتداء.

● الخبر، قال:

والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةُ ك(اللهُ برٌّ)، والأَيادي شاهدَه

يُريد أنَّ الخبر هو الجزءُ المُكَمَّلُ للفائدة، وهو حَدٌّ يَرُدُّ عليه الفاعلُ ونائبُه اللذان يُكَمِّلان الفائدة مع فَعَلِيَّهما.

ولذا فتعريف الخبر الجامع المانع هو أَنَّهُ الجزءُ الَّذي تَتَمُّ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المكتفي بمرفوعه.

أما مع الوصف في نحو: أقادُمُ الرَّجُلانِ، فلا يُسَمَّى خبرًا، وإنَّ حصلتْ به فائدة مع المبتدأ، وإِنَّمَا يُسَمَّى فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الخبرِ.

ويبدو أنَّ ما أُضيف إلى التَّعريفِ، لمْ يَغِبْ عن ابنِ مالِكٍ، ولكنَّه اكْتَفَى بالتمثيل عن الذِّكرِ، بقوله:

ك(اللهُ برٌّ)، والأَيادي شاهدَه

فَ (برٌّ) أتمَّ الفائدةَ مع لَفْظِ الجلالةِ، وهو اسمٌ مبتدأ، وليسَ وصفاً.

● أنواع الخبر، قال:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً	حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ
وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى	بها: ك(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)
وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وإنْ	يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ
وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا	مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا
وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ	نَاوِينَ مَعْنَى (كائِنٍ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)
وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا	عَنْ جُثَّةٍ، وإنْ يَفِدَ فَأَخْبَرًا

قسَمَ ابن مالِكُ الخَبَرَ على ضَرَرَيْنِ:

١- مُفْرَد.

٢- جُمْلَة.

وأشار في البيت الخامس إلى مجيء الخبر شبه جملة، ولم يجعل هذا الضرب قسمًا ثالثًا ؛ لأنه يرى كما يتضح من قوله.

..... ناوين معنى كائن، أو استقر

يعني أنّ الظرف والجارّ والمجرور ليسا بحَبْرَيْنِ في الحقيقة، وإنما الخير هو الشيء المنوي، فمن قدر (كائنًا) عدّ الخبر من قبيل المفرد، ومن قدر (استقر) عدّ الخبر جملةً.

وقد عدّ بعضهم الخبر ثلاثة أقسام من دون النظر إلى التقدير؛ ذلك أنه لما ألزِمَ إضمار متعلّق الظرف والجارّ والمجرور ونابا عنه، كثر قوّهْم: إنّ الظرف، والجارّ والمجرور هما الخبر؛ ومن هنا عدّ شبه الجملة قسيما^(١).

وبيان هذه الأقسام هو:

١- الخبر المفرد، قال:

ومُفْرَدًا يَأْتِي.

المُرَاد بالمُفْرَد، ما ليس بجملة، ولا شبه جملة، أي: يكون اسمًا واحدًا، وهذا الاسم يكون واحدًا، أو مثنى، أو جمعًا، مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا، سَالِمًا، أو صَحِيحًا.

- فالخبر الواحد، نحو: الحقُّ بَيِّنٌ.

- والمثنى، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصِمَانِ اٰتٰخَصَمُوْا فِيْ رِيْبِهِمْ﴾ (الحج: ١٩).

- والجمع، نحو: المدرّسون مجِدِّون.

فالألفاظ: (بيّن، خصمان، مجدّون)، هي أخبار مفردة.

● والخبر المفرد نوعان: جامد، ومُشتق.

^(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ٦٣/١، والجمل للزجاجي: ٣٦، والمقتصد للجرجاني: ٢٧٣/١، وشرح المفصل: ٨٨/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالجامد: هو ما لم يُؤخذ من غيره، والمُرَاد هنا الاسم المَحْض غير الوَصْف، أي: ما كان عاريًا من شَبَه الفعل، ومعناه^(١)، نحو: (رجل، وزيد، وكرة، ونحر، ويد، وعلم، وجَهْل).

وهذا النوع من الخبر لا يتحمّل ضميرًا يعود على المبتدأ^(٢)، ففي قولنا: هذا زيدٌ، والشَّمْسُ كُرَّةٌ، فالخبر مثل: (زيدٌ) و(كرةٌ)، ليس فيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعود على المبتدأ، وغيرُ رافعٍ لِضميرٍ بارزٍ، أو لاسمٍ ظاهرٍ بَعْدَهُ. وفيه قال ابنُ مالك:

والمُفْرَدُ الجامدُ فارغٌ،

• أما المشتق: فهو عند النحويين ما أُخذَ من المصدر للدلالة على ذات متَّصِفَةٍ بِمَعْنَى، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفَةُ المُشَبَّهة، وأفعل التَّفْضِيل، ولَمَّا كانت هذه الصِّغَةُ تَحْمِلُ مَعْنَى الفعل وحروفه، فإِثْمًا - إذا وقعت أخبارًا - تشتمل على ضمائر مُسْتَتِرَةٍ فيها، تعود على المبتدأ. وفيه قال ابنُ مالك:

وإن يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

أي: إنَّ الخبرَ المشتقَّ، كاسم الفاعل: (قائمٌ)، في قولنا: زيدٌ قائمٌ، يشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ، والتقدير: زيدٌ قائم هو، وفائدته رَبَطُ الخبرِ بالمبتدأ ارتباطًا معنويًا، ويُشترط في الوصف إلَّا يرفع ظاهرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ أبواه، فلمَّا رَفَعَ قائمٌ: (أبواه)، خَلا مِنْ تحمُّل الضَّمير الذي يعود على المبتدأ، ووجود هذا الاسم المرفوع بالوصف دليل على وجود الضَّمير المستتر الذي أشار إليه ابنُ مالك.

(١) نذكر في هذا الموضع أن المصدر عند أهل البصرة هو الأصل، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه مشتق من الفعل.
(٢) إلَّا إذا أوَّلَ بالمشتق، كقولهم: قلب الظالم حَجَر، أي: قاس لا يلين، فالخبر بعد التأويل يتحمل ضميرًا مستترًا إذا لم يرفع ظاهرًا خلافًا للكوفيين..

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- أما المشتق الذي لا يَجْري بِجَرَى الفعل، ولا يُتَأَوَّلُ به، فلا يتحمَّل ضميراً، وذلك كاسم الآلة، واسم الزَّمان، واسم المكان، نحو: منشأ، ومَسْعَى، ومَثْوَى، فإذا وقعت هذه المشتقات أخباراً لم يكن فيها ضمائر مُستترَّة، نحو:
- هذا منشأ قاطع.
 - يوم الجمعة مَسْعَى المؤمن إلى ربِّه.
 - هذا مَثْوَى العاجزين.

فالأخبار: (منشأ)، و(مَسْعَى)، و(مَثْوَى)، ليس فيها ضمائر تعود على مبتدأها؛ لأنها مُشتقات لا تعمل عمل أفعالها.

* * *

إبراز الضمير العائد، قال:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له مُحصلاً

تابع ابن مالك حديثه عن الخبر المشتق، وخصَّ هنا حالة الوصف الواقع صفةً لغير مبتدئه، وهو المُراد من قوله:

ما ليس معناه له مُحصلاً

نحو: زيد قائم أبوه، ف (قائم): خبرٌ عن زيد، وهو صفة للأب. وهذا المثال ليس موضع حديثنا؛ لأنَّ الوصف رفع اسماً ظاهراً، وقصدُ ابن مالك هو الضمير لا الاسم الظاهر، فقد رأى إبراز الضمير إذا كان الوصف صفةً لغير مبتدئه مطلقاً، قال:

وأبرزنه مطلقاً،

وأراد بالإطلاق حالتين:

أولاهما: ما أُمنَ فيه اللبس^(١)، نحو: زيد هندٌ ضاربها هو، ف (ضاربها: خبرٌ لهندٍ، والضربُ لِزيدٍ)، وقد برز الضمير العائد (هو).

^(١) يجب إبراز الضمير في الحالتين عند البصريين، أما الكوفيون فخصَّوه بما لم يؤمن فيه اللبس، وأما ما أُمنَ فيه فيجوز فيه الإبراز وعدمه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والأخرى: ما يُخاف فيه اللبس، نحو: غلامٌ زيدٌ ضاربُهُ هو، إذا كانت الهاء للغلام، فَ(ضَارِبُهُ: وصفٌ في المعنى لزيدٍ؛ لأنه هو الضَّارِبُ، وقد جرى الوصف على الغلام؛ لأنه خبرٌ عنه؛ وليس خبراً للمضاف إليه).
فلو لم يبرز الضمير المستتر في (ضاربه)، لتوهم أن الغلام هو الضَّارِبُ، وزيد هو المضروب؛ وبذلك ينقلب المعنى.

• ونعود الآن إلى بيت ابن مالك، إذ رأى فيه إبراز الضمير الرابط مطلقاً:
- سواء أَمِنَ اللبسُ أم لم يؤمن - إذا وقع الخبر صفةً لغير مبتدئه، وهو رأي نحاة البصرة، أما نحاة الكوفة فقد أجازوا استتاره عند أمن اللبس.

* * *

٢- الخبر جملة، قال:

..... وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتَلُهُ
وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بها، كـ(نُطِقِيَ اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، وهي بهذا نائبة عن المفرد، وواقعة موقعة؛ ولذلك فجملة الخبر على نوعين، وهما:

(أ) **فِعْلِيَّةٌ**: وهي ما كان جُزْؤُها الأولَ فِعْلاً، ويُحْكَم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد موقعها لكان مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٤)، فجملة: (يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)، في محل رفع خبر المبتدأ.

(ب) **اسْمِيَّةٌ**: وهي ما كان جُزْؤُها الأولَ اسماً، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَاؤُنْهْمُ جَهَنَّمُ﴾ (النساء: ١٢١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَجُمْلَةٌ: (مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ)، المتكوّنة من المبتدأ والخبر، في محلّ رفعٍ خبرٍ للمبتدأ
الأوّل: (أولئك).

وقد اجتمع نوعاً جملة الخبر في قول الشاعر:

البَغْيُ يَصْرَعُ أَهْلَهُ وَالظُّلْمُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ

فَجُمْلَةٌ: (يَصْرَعُ أَهْلَهُ)، فعلية في محلّ رفعٍ خبر: (البَغْيُ)، وجُمْلَةٌ: (مَرْتَعُهُ
وَخِيمُ)، اسمية في محلّ رفعٍ خبر: (الظُّلْمُ).

• ويُشترط في الجملة الواقعة خبراً -فعلية كانت أم اسمية- أنْ تحتوي معنى المبتدأ
الذي هي مسوقة له، أي: الذي سيقّت خبراً له، ويتجسّد هذا الاحتواء
المعنويّ بوجود مذكور في جملة الخبر يعود على المبتدأ؛ ليتّم الرّبط المعنويّ، وهو
ما عُرف بالعائد، وهذا هو المُراد من قوله:

حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ

.....

ولولا هذا الذّكرُ المُسمّى بالعائد، لأصبحت جملة الخبر غريبة عن المبتدأ؛
وبذلك تنقطع الصّلة بين جزأي الجملة الاسمية. وقد أطلق ابنُ مالك هذا الرّابط
المعنويّ، أي: العائد، ولم يُقيّدْهُ بنوعٍ مُعيّنٍ، وما اتّفق عليه النّحاة من الرّوابط هو:
١- الضمير:

وهو أصلُ الرّوابط الموضوعية لِمِثْلِ هذا الغرض سواء أكان:

- ظاهراً، نحو: (الكَذِبُ عَاقِبَتُهُ وَخِيمَةٌ)، فالجملة الاسمية (عَاقِبَتُهُ وَخِيمَةٌ)، في محلّ
رفعٍ خبر المبتدأ: (الكَذِبُ)، والهاء في: (عَاقِبَتُهُ)، تعود على المبتدأ الأوّل:
(الكَذِبُ).

- أم مُستترّاً، نحو: زيدٌ ضَرَبَ عَمْرًا، فالجملة الفعلية: (ضَرَبَ عَمْرًا)، في محلّ
رفعٍ خبر عن المبتدأ: (زيدٌ)، والرّابط هو الضّمير المستتر في الفعل، ومحلّه الرّفع
على الفاعلية يعود على: (زيدٌ).

- أم مُقَدَّرًا، كقراءة ابن عامر: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (النساء: ٩٥)، أي: وَعَدَهُ، وبهذا يكون الرَّابِط هو الضَّمير المقدّر المنصوب بالفعل على أنه مفعولٌ أوَّل؛ ولا بدّ من هذا التقدير حتى لا ينقطع الخبر عن المبتدأ؛ وساغ الحذف في مثل هذا التّركيب لِلْعِلْمِ بِهِ.

● ويُشترط في الضَّمير الرَّابِط أن يكون مُطابِقًا للمبتدأ السَّابِق له في التذكير والتَّأنيث، والإفراد والتَّثنية، والجمع.

٢- الإشارة إلى المبتدأ:

كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦).
 ف(لباس): مبتدأ أوَّل، و(اسم الإشارة): مبتدأ ثانٍ، و(خَيْرٌ) خبر المبتدأ الثَّاني، والجملة الاسميّة: (ذَٰلِكَ خَيْرٌ)، في محلِّ رفع خبر للمبتدأ الأوَّل، والرَّابِط هو اسم الإشارة^(١).

ومنه -أيضًا- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (البقرة: ٣٩)، ف (الَّذين): مبتدأ أوَّل، و(أُولَئِكَ): مبتدأ ثانٍ، و(أَصْحَابُ): خبر للمبتدأ الثَّاني، والجملة الاسميّة في محلِّ رفع خبر للمبتدأ الأوَّل، والرَّابِط هو اسم الإشارة.

٣- تكرار لفظ المبتدأ:

كقوله تعالى: ﴿مَالِ الْهَاقَةِ ① مَالِ الْهَاقَةِ﴾ (الحاقة: ١-٢)، ف(الهاقّة): مبتدأ أوَّل، و(ما الهاقّة): جملة اسميّة متكوّنة من مبتدأ وخبر في محلِّ رفع خبر المبتدأ الأوَّل، والرَّابِط فيها هو (إعادة المبتدأ بلفظه ومَعْنَاهُ)، وأكثر ما يكون هذا الرَّابِط في مواضع التّفخيم والتّهويل، نحو قوله تعالى: ﴿الْفَارِعَةُ ① مَالِ الْفَارِعَةِ﴾ (القارعة: ٢-١)، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ (الواقعة: ٨).

^(١) وللاّية وجهان إعرابيان آخران هما (ذلك) بدل أو نعت، و(خير) خبر للمبتدأ، وحينئذ يكون الخبر مفردًا.

٤ - أن يكون في جملة الخبر عمومٌ يشمل المبتدأ السابق وغيره:

نحو: زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ، ف (زيدٌ): مبتدأ، وجملة: (نِعَمَ الرَّجُلُ)، في محلِّ رَفْعِ خَبَرٍ،
والرابط هو العموم الَّذي في لفظة: (الرَّجُلُ)، الذي يشمل زيدًا وغيره ؛ لاقتران
لَفْظِ (رجُل) بـ (أَلِ الجِنْسِيَّة).

هذه هي أشهر الروابط التي تتضمنها جملة الخبر في حالة عَدَمِ كَوْنِهَا المبتدأ
نَفْسُهُ في المعنى، أي: إنَّ وجودَ الرّابط أمرٌ واجبٌ في هذا النوع من جُملة الخبر،
وإلا أصبحت الجملة أجنبيّة عن المبتدأ، وذلك كقولك: خالدٌ قامَ زيدٌ، فليس هذا
كلامًا تامًّا؛ لِعَدَمِ وجودِ رابط في جملة: (قامَ زيدٌ)، يعود على: (خالدٌ)، أمّا
تصحُّيحُها فهو: خالدٌ قامَ مَعَهُ زيدٌ.

فإن كانت جملة الخبر هي المبتدأ نفسه في المعنى اكْتَفِيَ بها، ولم يُحْتَجْ إلى
رابط، وهذا هو مُرادُهُ من قوله :

وإن تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بها، كـ(نُطْقِي اللهَ حَسْبِي وَكَفَى)

ف(نُطْقِي): مبتدأ، و: (اللهُ حَسْبِي) جملة أُخْبِرَ بها عن المبتدأ، ولا رابطَ فيها؛
لأنَّها هي مَعْنَى النُّطْقِ المذكور؛ ولذلك قالوا: هي المبتدأ نفسه في المَعْنَى.
ومن ذلك أيضًا: قولي لا إلهَ إلاَّ الله.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، إذا قُدِّرَ (هو) ضمير شأن مبتدأ، وأنَّ
جملة: (اللهُ أَحَدٌ): خَبَرٌ لَهُ، فهذه الجملة هي المبتدأ عينه في المَعْنَى ؛ لأنَّها مُفسَّرةٌ
لَهُ ^(١).

^(١) للآية وجه إعرابي آخر، فـ (هو) مبتدأ، ولفظ الجلالة خَبَرٌ أوَّل، و (أَحَدٌ) خَبَرٌ ثانٍ .

فائدة:

بعض النحاة يرى أنّ الجمل في مثل: (قولي لا إله إلا الله)، هي من قبيل الإخبار بالمفرد، وليس من الإخبار بالجملة؛ لأنّ الجملة في نحو هذا، إنما قصد لفظها، كما قصد اللفظ حينما أخبر عنها في مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة).

فجملة: (لا إله إلا الله)، في محل رفع خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، وكذلك جملة: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، في محل رفع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

٣- الخبر شبه الجملة، قال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوْ (اسْتَقَرُّ)
وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِيدَ فَأَخْبَرًا

يريد ابن مالك أنّ الخبر قد يكون في الظاهر:

- ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢)، وكقولك: الصوم يوم الخميس.

- أو جازاً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢). وقد اقتصر ابن مالك على ذكر (حرف الجر) من دون ذكر المجرور؛ وذلك لاستلزام الحرف للمجرور، فأطلق الجزء على الكل مجازاً.

فالظرف في الآية الأولى، والجار والمجرور في الآية الثانية، أخبر بهما عن المبتدئين: (الرَّكْبُ) و(الحمدُ)، وفي البيتين السابقين تبه ابن مالك على أنّ الخبر في مثل هذين التركيبين ليس هو الظرف أو الجار والمجرور حقيقة، بل كلُّ منهما معمول للخبر، ونائب عنه، فالخبر هو متعلقهما المحذوف، وتقديره: (كائن) أو (استقر)، فهذان هما الخبران في الحقيقة، فتقدير قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

منكم هو: الرُّكْبُ استقرَّ أسفلَ منكم، وبهذا التقدير يكون من قبيل الخبر الجملة، وهو رأي أغلب النُّحاة البصريين.

أوتقديره: الرُّكْبُ كائنٌ أسفلَ منكم، وبهذا يكون الخبر من قبيل المفرد. ولكن المحذوف المقدر لا يظهر؛ لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم عنه في الاستعمال، فهو واجب الحذف؛ لأنه كَوْنٌ عامٌّ يُفْهَمُ من دونِ ذكره^(١).

فائدة:

هناك مَنْ يرى أَنَّ الظرفَ نَفْسَهُ في محلِّ رَفْعِ خبر، والجارَّ والمجرور كذلك في محلِّ رَفْعِ خبر، لأنَّ هَذينِ قاما مقامَ الخبر، وانتقلت إليهما آثاره، ونجدُ لهذا الرأي أصلاً في شرح المُفَصَّل، وكافية ابن الحاجب، والأخذ بهذا تيسير، فيقال للمبتدئين: وشبه الجملة في محلِّ رَفْعِ خبر.

وقد اشترط النُّحاة في الخبر الظرف أو الجارَّ والمجرور أن يكونا تامين، أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة، ويُكمل المعنى المطلوب من غير خفاء، نحو:

- زيدٌ عندَكَ، ولا يصح: زيدٌ مكاناً.

- و: زيدٌ في الدَّارِ، ولا يصح: زيدٌ بك.

ثمَّ قال:

ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا

سبق القول بأنَّ كلاً من الظرف أو الجارَّ والمجرور قد يقع خبراً، سواء أكان خبراً بمتعلِّقه، أم بنفسه.

● وأفرد هنا ابنُ مالك الحديث لظرف الزَّمان، في بيان معنى البيت، نقول:

- الظرف على نَوْعَيْنِ: ظرف زمان، وظرف مكان.

^(١) ما دلَّ على كون خاص من متعلِّق الظرف، والجار والمجرور يجب ذكره، خاصة إذا دلَّت عليه قرينة. نحو: زيدٌ جالسٌ في الدار، وسعيد مقيمٌ عندك، فلو حُذِفَ الخبر (جالس، مقيم) لم يفهم المتعلِّق الخاص.

والمبتدأ أيضاً على نَوْعَيْنِ: جُثَّةٌ، وَحَدَثٌ^(١).

فالجُثَّةُ: ما كان شخصاً مَرْتَباً.

والْحَدَثُ: ما كان أَمراً مَعْنَوِيًّا، كَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ.

فإذا كان المبتدأ جُثَّةً، وأردت الإخبار عنه بالظرف، فلم يتم هذا إلا بظرف المكان، ولا يصح الإخبار بظرف الزَّمان. نحو: زيدٌ عِنْدَكَ، وخالدٌ خَلْفَكَ، ولا يجوز: زيدٌ الْيَوْمَ، وخالدٌ أَمْسٍ ؛ لِعَدَمِ وجود الفائدة في نسبة ظرف الزَّمان إلى الجُثَّةِ (الذَّات) ؛ لأنَّ الجُثَّةَ أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كُلِّها، ولا اختصاص لحلولها بزمانٍ دون زَمانٍ.

إلا أنه أجاز الإخبار بالزَّمان عن الجُثَّةِ في حالة حصول الفائدة (....وإن يُفدَ فَأَخْبِرَا).

وتتحقق الفائدة المطلوبة بأمور، منها:

١- أن يتخصَّص اسم الزَّمان بالوصف، أو بالإضافة، أو العَلَمِيَّة مع وجوب جرِّهِ ب(في):

فمثال الأوَّل: نَحْنُ في يَوْمٍ قَائِظٍ.

ومثال الثَّاني: نَحْنُ في زمنٍ عملٍ وَجْهَادٍ.

ومثال الثَّالث: نَحْنُ في رمضانَ.

٢- أن يكون المبتدأ (الجُثَّة) ممَّا يتجدَّدُ حدوثُهُ، وبهذا يكون شبيهاً باسم المَعْنَى، كقولهم: اللَّيْلَةُ الهالِةُ، فظاهر القول: إنَّ اسم الزَّمان أُخْبِرَ به عن الجُثَّةِ، وفُسِّرَ بتفسيرَيْنِ:

أولهما: أنَّ الهلالَ ممَّا يتجدَّدُ حدوثُهُ، فقد يكون ظاهراً، ثمَّ يستتر ثمَّ يظهر، والهلال -أيضاً- ليس علماً للذَّات المعروفة، بل هو اسم يصدق على هذه

(١) الجُثَّة هي ما كان لها وجود ماديّ، والحدَث: معنوي.

الذَّات في حالٍ دون أُخْرَى، وَعَلَمُهُ (القَمَرُ) فهو إِذَا - مُتَجَدِّد - مُتَضَمِّن
مَعْنَى الحدوث؛ ولهذا جاز أن تجعل اللَّيْلَةَ خَبَرًا عَنْهُ.

والْآخِر : أنَّ الكلام ليس على ظاهره، بل هناك محذوف هو الْمُخْبِرُ عَنْهُ،
فالتَّقدير: اللَّيْلَةُ رُؤْيَاهُ الْهَلَالِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ - وهو اسمُ مَعْنَى - وَأُقِيمَ
المضافُ إليه - اسمُ الذَّات - مُقَامَهُ ؛ وذلك أَنَّهُ لا يُقال هذا الكلام إِلَّا
عند تَوَقُّع رُؤْيَا الْهَلَالِ؛ وبهذا يكون الإخبار في الحقيقة عن المعنى المقدَّر،
أي: عن الرُّؤية، والرُّؤية ليست بِجُثَّةٍ، وإِنَّمَا هي مَعْنَى، ولمثل هذا الأسلوب
في الحذفِ نظيرٌ في الأسلوب القرآني، كقوله تعالى : ﴿ وَسُئِلَ الْقَرْيَةَ ﴾
(يوسف: ٨٢).

فقد حُذِفَ المضافُ المُقدَّرُ بـ (أَهْلُ)، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ، وأخذَ
أحكامَهُ.

وفيه قال ابنُ مالك في باب الإضافة:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفاً

وأخيراً لما امتنع اسم الزَّمان عن الإسناد إلى الجُثَّة، فقد جاز الإخبار به عن
اسم المَعْنَى . غالباً . منصوباً أو مجروراً، بشرط الإفادة، نحو: الرَّحِيلُ غداً، والسَّفَرُ
في يوم الجمعة.

● أمَّا ظرف المكان فيُخْبِرُ به - في الغالب - عن المبتدأ بنوعيه:

- اسم الذَّات (الجُثَّة)، نحو: زيدٌ أَمَامَكَ .

- اسم المَعْنَى، نحو: العِلْمُ أَمَامَكَ .

وبهذا يكون الإخبار بظرف المكان أعْمَ، وأكثر استعمالاً من ظرف الزمان.

ومُجْمَل الأمر: أنَّ الظرف يُخْبِرُ به عن المبتدأ بنوعيه - اسم المَعْنَى،

واسم الذَّات - بشرط تحقق الإفادة، وبالتفصيل نقول:

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

- إِنَّ ظرف المكان يَصْلُحُ - في الغالب - خبرًا للمبتدأ بِنَوْعِيهِ.
- وَإِنَّ ظرف الزمان يَصْلُحُ - في الغالب - خبرًا للمبتدأ المَعْنَى دون الجُثَّةِ،
أما إذا أفاد فإنه يَصْلُحُ لِلنَّوْعَيْنِ معًا.

* * *

الابتداء بالنكرة، قال:

ولا يجوزُ الابتداءُ بِالنَّكِرَةِ ما لَمْ تُقَدِّمْ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً)
وهلْ فَتَى فيكم؟ فَمَا حِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ، وَلَيَقْسَ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أَنْ يكون معرفةً، أو ما قارب المعرفة؛ لَأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ ومَحْكُومٌ عليه بشيءٍ، والحكم على المجهول المطلق لا يُفيد غالبًا؛ ولذا قال:

ولا يجوزُ الابتداءُ بِالنَّكِرَةِ

أما إذا حصلت الفائدة بالمبتدأ النكرة فيجوز الابتداء بها؛ لأنَّ الغرضَ من الكلام هو إفادة المخاطب، وهذا التَّقْيِيدُ واضح في قوله: ما لَمْ تُقَدِّمْ.

- وقد حَصَرَ النُّحَاةُ المتأخِّرونَ مواضع حصول الفائدة في نيِّف وثلاثين موضعًا، وذكر ابن مالك قِسْمًا مِنْهَا على نحو ما وردَ في أبياته آنفًا، وهي:
- ١- أَنْ يتقدَّم الخبر المختصَّ، وهو شبه جملة على المبتدأ النَّكِرَةِ:

كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَنْصَرِهِمْ عِشْرُونَ﴾ (البقرة: ٧).

وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق: ٣٥).

وقوله تعالى: ﴿لَكُرْفِيهَا فَتَكُهَا﴾ (الزخرف: ٧٣)

فكُلٌّ من: (عِشَاوَةٌ، وَمَزِيدٌ، وفاكهَةٌ)، مبتدأ نكرة؛ وقد جازَ الابتداءُ بها لكونها متأخِّرةً، والخبر: (شِبْهُ جُمْلَةٍ مُقَدَّمٍ عليها)، وقد مثَّل ابنُ مالك لِشِبْهِ الجملة بقوله:

مَا لَمْ تُفِدْكَ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)

فاكتفى بالتَّمثِيل لشبه الجملة بالظَّرْف، ومن الآيتين السَّابِقَتَيْن، ومن تمثيل ابن مالك يتَّضح لنا شيءٌ، وهو أَنَّ كَلًّا من المجرور (أبصارهم) والمضاف إليه الضَّمير (نا)، و(زيد) في مثال ابن مالك صالح بنفسه لأنَّ يكون مبتدأً، وهو شرط في هذا الخبر المُقَدَّم، وقد سَمَّاهُ النُّحَاة بالخبر المختصَّ.

أما إذا عُدِمَ الاختصاصُ من الخبر المُقَدَّم، فلا فائدة هناك؛ ولذا لا يجوز أن نقول: لِرَجُلٍ درهمٌ، أو: عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ لِعَدَمِ الاختصاص والفائدة؛ فإنَّنا -في مثل هذين التَّركيبين- أجبَرنا بما لا يصحَّ الابتداء به.

٢- أن يتقدَّم على المبتدأ النكرة استفهامٌ، أو نفيٌّ:

فمثال الأوَّل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولٌ﴾ (النمل: ٦٠).

وقول ابن مالك: هل فتى فيكم؟

ومثال الثَّاني في قوله: ما خلل لنا.

فكلُّ من الألفاظ: (إله، فتى، خلل): مبتدأ نكرة، سَوَّغَ الابتداء بها ورودها في سياق استفهام أو نفي، وهذا السِّياق يُكسِبُ النُّكْرَةَ عمومًا يجعلها شاملةً لجميع أفراد الجنس، وبذلك تشبه المعرَّف بـ (أل) الاستغراقية، ومَّا يدخل تحت كون النُّكْرَةَ عامَّةً -ولم يُشِرْ إليه ابنُ مالكٍ- هو كَوْنُ المبتدأ نفسه من صيغ العموم، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام التي تقع مبتدأً، و(كلُّ) كذلك إذ إنَّ هذه الألفاظ دالَّة على العموم بأنفسها مباشرةً.

فمثال الأوَّل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾ (الأنعام: ١٦٠).

ومثال الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ رَبِّ اللَّهِ﴾ (التوبة: ١١١).

ومثال الثَّالث قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَّهُ قَتْلُونٌ﴾ (البقرة: ١١٦).

وقولنا: كُلُّ يموتُ.

فالألفاظ: (مَنْ الشَّرْطِيَّة، وَمَنْ الاستفهاميَّة، وَكُلٌّ)، نكرات؛ سَوَّغَ الابتداء بها دلالتها على العموم كما أوضحنا.

٣- أَنْ يُخَصَّصَ الْمَبْتَدَأُ النَّكِرَةُ بِوَصْفٍ:

سواء ذُكِرَ الموصوف والصِّفَّة معًا، أمْ ذُكِرَ الموصوف وحده دونَ صِفته، أمْ ذُكِرَتِ الصِّفَّة وحدها دون موصوفها.

● فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١).

وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ (الأنعام: ٢).

فكُلٌّ من: (عَبْدٌ، وَأَجَلٌ)، مبتدأ نكرة؛ سَوَّغَ الابتداء بها كونها مُخَصَّصَةً بالوصف المذكور.

● ومثال الثاني، أي: ذُكِرَ الموصوف وحده دون صِفته، قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ

قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤).

ف(طائفة): مبتدأ نكرة؛ سَوَّغَ الابتداء بها كونها موصوفةً بصفة محذوفة، والتقدير: طائفة من غيركم؛ بدليل ما سبق من الآية نفسها: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾.

● ومثال الثالث، أي: ذكر الصِّفَّة وحدها دون موصوفها، قوله (ﷺ): (سوداءُ

وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ)، ف(سوداءُ): مبتدأ نكرة؛ سَوَّغَ الابتداء بها كونها صفةً لموصوف محذوف، والتقدير: امرأة سوداء.

وقد يكون التَّخْصِصُ معنويًا، وهو ما لا يكون مذكورًا، ولا مُقَدَّرًا، بل يُعْرَفُ بقريضةٍ لفظيةٍ من صيغة المبتدأ بالنكرة :

- كالتَّصْغِيرِ، في قولهم: كُتِّبَ عِنْدِي ؛ لِأَنَّ الْمُصَغَّرَ يُشَبِّهُ الْمَوْصُوفَ، فالقول في

معناه: كتابٌ صغيرٌ عندي، ومثله: شُوِيعِرَ يُنْشِدُ، أي: شاعرٌ صغيرٌ يُنْشِدُ.

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

- وكالتعجب بـ (ما)، نحو: ما أحسنَ مُحَمَّدًا، وإنما جازَ الابتداءُ بـ (ما)؛ لأنَّ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حسنٌ مُحَمَّدًا.

وقد اكتفى ابنُ مالك بإشارة - من تمثيله - بالقسم الأول فقط، وهو ما ذُكر فيه الصَّفة والموصوف، إذ قال :

ورجلٌ من الكرامِ عندنا

أما إذا كان الوصفُ غيرَ مُخصَّصٍ، فلا يجوز الابتداء بالنكرة، نحو: رجلٌ من النَّاسِ رأيتُ ؛ وذلك لِعَدَمِ الفائدة.

٤- أن يكون المبتدأ النكرة عاملاً فيما بعده :

وعمله:

- إمَّا الرُّفْعُ، نحو: ضَرَبَ الزَّيْدَانِ مُبَرِّحٌ، بتنوين: (ضَرَبَ).

ف (ضَرَبَ): مصدر مبتدأ، والزَّيْدَانِ: فاعل بالمصدر، و(مُبَرِّحٌ): خبرٌ؛ ومُسَوِّغُ الابتداء بالنكرة أنَّها عملت الرُّفْعَ فيما بعدها .

- وإمَّا النَّصْبُ، نحو قول ابنِ مالك: (ورَغْبَةٌ في الخيرِ خَيْرٌ)، فالجاءَ والمجرور في محلِّ نصب بـ(رَغْبَةٌ) ؛ لأنَّ فِعْلَهُ: (رَغِبَ)، يتعدَّى بـ (في).

ومن ذلك قوله (ﷺ): (نَهَى عن مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ)، فَعَمِلَ المصدرُ النَّصْبَ في محلِّ الجارِّ والمجرور.

والذي سَوَّغَ الابتداءَ بـ (رَغْبَةٍ، ونَهَى) -وهما نكرتان- عَمَلُهُمَا النَّصْبَ في محلِّ الجارِّ والمجرور.

ومثله قوله (ﷺ): (أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)، وقولهم: غَضَبُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ وَجَلٍ.

- وإمَّا الجَرُّ:

فيدخل في هذا المبتدأ المضاف، ومثله قوله (ﷺ): (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)؛ فالَّذي سَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة: (خَمْسُ)، هو عملها الجرُّ في المضافِ إليه: (صلواتٍ)، وجملة: (كَتَبَهُنَّ اللَّهُ) خبرُ المبتدأ.

هذه هي التراكيب المُسوَّغة للابتداء بالنكرة التي اقتصرَ عليها ابنُ مالك في منظومته، واكتفى بها عن ذكر ما بقي من مواضع أُخرٍ مُسوَّغة بقوله:

..... وَلَيَقْسُ مَا لَمْ يُقَلْ .

أي: يُقاس على المواضع المذكورة ما لم يُذكر في المنظومة.

وما لم يُقله أنها غيرُ - كما ذكرنا - إلى تيف وثلاثين موضعاً، وسنذكر بعضها:

١ - أن يُعطَف على المبتدأ النكرة ما يصحّ الابتداء به، نحو: طاعةٌ وقولٌ صادقٌ أولى.

ووجهُ الابتداء بـ (طاعة) - وهي نكرة - عطْفُ: (قولٌ صادقٌ) عليها؛ وهو ما سوَّغ الابتداء بها؛ لأنَّها قد خُصِّصَتْ بالوصف، ولقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ (محمد: ٢١) أوجه إعرابية عدَّة: أحدها: (طاعةٌ): مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أمثل؛ وبهذا يُمكن إدراج الآية الكريمة - بهذا الوجه - تحت هذا الموضع.

٢ - أن يُعطَف المبتدأ النكرة على ما يصحّ الابتداء به، كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ (البقرة: ٢٦٣) فمما سوَّغ الابتداء بـ (مغفرة) - وهي نكرة -، كونها معطوفة على ما يصحّ الابتداء به، وهي النكرة المخصصة بالوصف: (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)، و(خيرٌ): خبر المبتدأ.

أمّا: (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)، فهو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أمثل أو أولى.

٣ - أن يكون المبتدأ النكرة دالاً على الدعاء، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطْقِفِينَ﴾ (المطففين: ١).

٤ - أن يقع المبتدأ النكرة بعد (لولا)، ومنه قول الشاعر:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

لَوْلَا اضْطِبَارٌ لِأَوْدَى كُلِّ ذِي مِقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَهُنَّ لِلظَّعَنِ^(١)
ف (اضطبار): مبتدأ نكرة؛ سَوَّغَ الابتداء بهذه النكرة كَوْنُهَا وَقَعَتْ بعد (لولا)،
وقد شُبِّهَتْ (لولا) بـ (ما) النافية في الجملة، وقيست عليها، وإذا قلنا: ببساطتها،
ولعلها مُرَكَّبَةٌ من: (لَوْ الشَّرْطِيَّةُ، وَلَا النَّافِيَةُ)؛ فَأَخَذْتُ حُكْمَ النَّفْيِ.
٥ - أَنْ يَقَعَ الْمَبْتَدَأُ النَّكِرَةُ بعد (إذا) الْفُجَائِيَّةُ:

نحو: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ تَتَدَارَسُ الْعِلْمَ، فـ(جماعة): مبتدأ نكرة؛
سَوَّغَ الابتداء بها وقوعها بعد إذا الْفُجَائِيَّةُ، جملة: (تتدارس)، خبر المبتدأ.
٦ - أَنْ يُقْصَدَ بِالْمَبْتَدَأِ النَّكِرَةُ التَّنْوِيعُ:

ومنه قول النَّمِرِ بن تَوْلَبٍ :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نِسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرُّ

ف (يَوْمٌ): مبتدأ نكرة في مواضعه جميعاً؛ ومُسَوَّغَ الابتداء بها كَوْنُهَا جَاءَتْ
لِلتَّنْوِيعِ.

فَالْأَسَاسُ الْمُسَوَّغُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ - مِمَّا ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ وَمِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ
- هُوَ حَصُولُ الْفَائِدَةِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا، وَيَرْجِعُ مَعْظَمُهَا إِلَى الْعَمُومِ، أَوْ
الْخُصُوصِ.

* * *

^(١) المعنى العام هو: لولا الصبر، وحبس النفس عن الجزع، لهلك كل محب، عند تهيؤ أحبابه للرحيل ومفارقتهم له.

الترتيب بين المبتدأ والخبر ، قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا
فأمنعه حين يستوي الجزآن
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا
أو كان مسندا لذي لام ابتدا
ونحو: عندي درهم ولي وطر
كذا إذا عاد عليه مضمرا
كذا إذا يستوجب التصديرا
وخبر المحصور قدم أبدا
وجوزوا التقديم إذ لا ضرا
عرفا، ونكرا عادمي بيان
أو قصد استعماله منحصرا
أو لازم الصدر، (من لي منجدا)؟
ملتزم فيه تقدم الخبر
مما به عنه مبينا يخبر
ك (أين من علمته نصيرا) ؟
ك (ما لنا إلا اتباع حمدا)

الأصل في ترتيب المبتدأ والخبر هو: أن يتقدم المبتدأ، و يتأخر الخبر ؛ لأن
الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، والوصف يتأخر عن الموصوف، ويتبعه؛ ولذا
استحق الخبر التأخير كالوصف، وفيه قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرا

ولكون الخبر لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير توسعوا فيه، وأجازوا في
الاختيار تقديمه على المبتدأ، بشرط عدم حصول لبس أو غموض في المعنى، أو في
الإعراب، وفيه قال:

وجوزوا التقديم إذ لا ضرا

أي: إن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لما ذكرنا آنفاً، وأجاز هنا تقديم
الخبر إذا لم يحدث ضرر من ذلك، مع نية التأخير، نحو قولهم: مشنوء من
يشنؤك، ف(مشنوء): خبر مقدم، و(من): اسم موصول مبتدأ مؤخر، والتقدير: من
يشنؤك مشنوء.

ونحو: خُلِّقَ القرآنُ المؤمنُ، ف(خُلِّقَ القرآنُ): جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر للمبتدأ المؤخر: (المؤمنُ)، والتقدير: المؤمنُ خُلِّقَ القرآنُ، فإن حصل لبسٌ أو غموض، فلا تقديم للخبر، ويبقى في محله، وعلى أصل ترتيبه.

• وهذه هي الحالة الأولى للخبر مع المبتدأ من حيث الترتيب، وهي:

حالة جواز التقديم والتأخير التي تُبنى على فقدٍ أساسين هما:

١- فَقْدُهُما، أي: (المبتدأ والخبر) موجبات التقديم.

٢- عدمُ حصولِ لبسٍ أو غموض في المعنى، أو الإعراب.

فإنْ فَقَدَ الشَّرطانَ جاز تأخير الخبر على الأصل؛ وجاز تقديمه لِعَدَمِ المانع.

• الحالة الثانية: تأخير الخبر وجوباً:

أي: يجب التزام الأصل في الترتيب، وذلك بتقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ حتى لا يحدث لبسٌ أو خلطٌ.

ويكون هذا الوجوب في مواضع، أبرزها:

١- أن يُخاف التباس الخبر بالمبتدأ:

وذلك إذا كانا معرفتين، أو نكرتين متساويتين في درجة تعريفهما، أو تنكيرهما صالحتين للابتداء بهما، وليس هناك قرينة تميز المبتدأ من الخبر، وهذا ما أشار إليه بقوله:

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا، عَادِمِي بَيَانِ

أي: أَمْنَعُ تقديم الخبر إذا استوى كلٌّ من المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير من دون أن تكون هناك قرينة على أحدهما.

- فمثال المعرفتين:

زيدٌ أخوك. وصديقك عدوي.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

نَلْحَظُ هنا أَنَّ كُلًّا من جُزْأَيِ الجملة الأولى والثَّانية صالحٌ لأنَّ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالْآخِرِ؛
ولذا لا بدَّ أن يكون الأول مبتدأً، والثَّاني خَبَرًا لَهُ ؛ لأنَّكَ لو قَدَّمْتَ الثَّاني على
الأول، وأرَدْتَ به أن يكون خَبَرًا، فلا دليلَ على ما تُريدُهُ، مع لَحْظِ أَنَّ المعنى
يختلف بتقديم هذا، أو ذاك بحسب الغرض المقصود.

ومثال النَكْرَتَيْنِ الْمُتساوِيَتَيْنِ:

أشجعُ من زَيْدٍ أشجعُ من خالِدٍ، وأكبرُ مِنْكَ سِنًا أكثرُ مِنْكَ تجرِبَةً.
فهاتان الجملتان مثلٌ صاحبتيهما السَّابقتين ؛ لأنَّكَ لو قَدَّمْتَ الخَبَرَ، وأرَدْتَ
المحافظة على خَبَرَتِهِ؛ فلا تستطيع لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، فهو إنَّ تقدَّمَ انقلب من الخَبَرِيَّةِ
إلى الابتداء.

بخلاف أن يكونَ مع أحدهما قرينة لفظية، أو معنوية تُجيزُ تقديمَهُ، أو تأخيرَهُ؛
للعِلْمِ به.

فمثال القرينة اللفظية قولك: رَجُلٌ عِلْمٌ حاضِرٌ، فالقرينة اللفظية هي
الصِّفَةُ: (عِلْمٌ)، إذ تحكم بابتدائية الموصوف تقدَّمَ أو تأخَّرَ، فالتكرتان هنا غير
متساويتين؛ فالأولى نكرة مُحَصَّصة بالصِّفَةِ؛ والثَّانية غيرُ مُحَصَّصة؛ ولذا جاز الابتداء
بالأولى؛ لأنها أَعْرَفُ.

ومثال القرينة المعنوية قول الفرزدق :

بَنُونًا بَنُو أَبْنائنا وَبَنائُننا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ

فَ(بنونا): خبر مقدَّم، و(بَنُو أَبْنائنا): مبتدأ مؤخَّر ؛ لأنَّ المُرادَ وَصَفُ بني
الأبناء بأَهمِّهم كالأبناء، وليس المُرادُ وَصَفُ الأبناءِ بأنَّهم كَبَنِي الأبناء، إِذا:
المُتَحَدِّثُ عَنْهُ هو بنو الأبناء لأنَّه المبتدأ تقدَّمَ أو تأخَّرَ، وَمَعَ تساوي المعرفتين
لا بد من تمييز أحدهما من الآخر والتمييز هنا هو القرينة المعنوية، ويمكن أن
نستأنس بقول أبي تمام:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ

فالأوّل: خبر مقدّم، والثّاني: مبتدأ مؤخّر ؛ لأنّه يُريد أن يحكم على لعبه بلعاب الأفاعي القاتلات.

٢- أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل:

وذلك إذا تقدّم الخبر وهو جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وفيه قال :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ

أي: كذلك يمتنع تقدّم الخبر - إذا كان جملة فعلية - على المبتدأ المفرد، والفاعل مسندٌ إلى ضمير عائد على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ (النور: ٤٥)، (لفظ الجلالة): مبتدأ، وجملة: (خَلَقَ)، في محلّ رَفْعِ خَبَرٍ، والفاعل مستتر يعود على (لفظ الجلالة)، فلو تقدّم الخبر الفعلِيّ، وتأخّر المبتدأ، لالتبس المبتدأ بالفاعل؛ لجريان الفعل عليه حينئذٍ.

ومثله قولنا: مُحَمَّدٌ قَامَ، ف(مُحَمَّدٌ): مبتدأ، وجملة: (قَامَ)، في محلّ رَفْعِ خبرٍ، والفاعل مستتر يعود على: (مُحَمَّدٌ)، فإذا تقدّم الفعل (الخبر)، وتأخّر المبتدأ، انقلب إعراب المبتدأ إلى الفاعل، مع أنّنا نريدُه مبتدأً، وليس في التّركيب من قرينة تكشف عن هذا الخلط، فإن رَفَعَ الفعلُ ضميراً بارزاً، أو اسماً ظاهراً، نحو: الزّيدانِ قاما، والطُّلابُ قاموا، وزيدٌ قامَ أبوه، جاز تقدّم الخبر، فتقول: قاما الزّيدانِ، وقاموا الطُّلابُ، وقام أبوه زيدٌ، فالجملة الفعلية: (قاما، قاموا، قامَ أبوه)، في محلّ رَفْعِ أخبارٍ متقدّمة، من دون أن يكون هناك لبسٌ أو خلطٌ في إسناد الأفعال إلى ضمائر أو أسماء بارزة؛ ممّا يوضّح خبريّة المُتقدّم، وابتدائية المُتأخّر.

٣- أن يكون الخبر محصوراً بـ(إلا)، أو (إنّما):

كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ (هود: ١٢) ، فالتقدير: ما أنت إلا نذيرٌ.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

فلا يجوز في مثل هذا الحَصْر، تقديم الخبر ؛ لأنَّ المبتدأ محصور في الخبر، مقصور عليه، منقطع له، ولو قُدِّم لاختَلَف معناه عن المَعْنَى المُراد بيانه، ففي الآية الثانية قُصِرَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على سفارة الإنذار، ولو قُدِّم الخبر (نذير)، لقُصِرَ الإنذارُ عليه دون غيره، أي: يُؤْهِمُ أَنَّ الخبر محصور في المبتدأ، وهذا هو المُراد من قوله:

..... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنَحْصِرًا

أي: يمتنع تقديم الخبر المحصور بـ (إنَّما) أو بـ (إلا)،
● وقد تسامح ابن مالك في جعل الخبر محصورًا، والصَّحِيح أَنَّ المبتدأ محصور في الخبر، أي: المبتدأ محصور، والخبر محصور فيه.

وما ورد في الشَّعر خلاف هذا، عُذَّة ضرورة، ومنه قول الكُميت:
فيا ربَّ هلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وهلْ إلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ ؟
وكان القياس أَنَّ يقول: وهلِ النَّصْرُ يُرْتَجَى إلَّا بِكَ، وهلِ الْمُعْوَلُ إلَّا عَلَيْكَ؟
فالشَّاهد تقديم الخبر المحصور فيه بـ (إلا) في الشَّطر الثَّاني؛ للضَّرورة، والأصلُ المقَدَّر: وهلِ الْمُعْوَلُ إلَّا عَلَيْكَ.

٤- أن يكون الخبر مسندًا إلى مبتدأ له صَدْر الكلام.

إمَّا بنفسه: أي يكون له مباشرة صَدْر الكلام، نحو:

- اسْم الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿مَنْ فَعَلَ هَذَا﴾ (الأنبياء: ٥٩) .

فَ (مَنْ): اسْم استفهام مبتدأ، لا بُدَّ لَهُ مِنْ تَصَدُّر الكلام بنفسه.

ومثَّل له ابنُ مالك بقوله: مَنْ لِي مُنْجِدًا ؟

- اسْم الشَّرْط:

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ (آل عمران: ١٤٥)،

وقول الحطيئة:

مَنْ يَصْنَعِ الْخَيْرَ لَا يُعَدُّمْ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ
فَ (مَنْ) في الموضعين في محلّ رفع مبتدأ، والخبر ما بعده.

- ما التّعجّبية:

كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة: ١٧٥) .

فَ (ما): مبتدأ، وما بعدها خبر عنها، في أحد أوجه إعراب هذه الآية.
ومنه قول الشاعر:

ما أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ والإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
فَ (ما التّعجّبية) في الموضعين في محلّ رفع مبتدأ خبره ما بعده.

- كم الخبرية:

كقوله تعالى: ﴿كَمْ مِّنْ فَتْنَةٍ غَلَبَتْ فَتْنَةً كَثِيرَةً﴾ (البقرة: ٢٤٩)،
ومنه قولنا: كَمْ مُجِدِّ وَفَقَّهٍ اللهُ تعالى، كَمْ عِظَةٍ مَرَّتْ بِكَ، كَمْ صَدِيقٍ عِنْدِي.

فَ (كم) - في المواضع كلّها- في محلّ رفع مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية التي بعده.
- وإما يتصدّر بغيره، أي: أن يكون المبتدأ مُسْتَحَقًّا لِصَدْرِ الكلام لا بنفسه، بل
بغيره ممّا يستحقّ التّصدير.

- وسبب التّصدير: إمّا مُتَقَدِّمٌ على المبتدأ، وإمّا مُتَأَخِّرٌ عنه، فأما المُتَقَدِّمُ فهي
(لام الابتداء)، نحو: لَأَنْتَ أَصْدَقُ مِنِّي.

فالمبتدأ استوجب التقديم؛ لاقتترانه بلام الابتداء التي لها صَدْرُ الكلام .

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ (يوسف: ٩٠) .

وأما المُتَأَخِّرُ عنه:

فنحو : ابْنُ مَنْ فِي الدَّارِ ؟، وَابْنُ مَنْ يَقُومُ أَقْمَ مَعَهُ.

فَ (ابن): مبتدأ مضاف إلى (مَنْ) الاستفهامية، و (مَنْ) الشرطية، وهما مستحقّان
التّصدير، فاكتسب (ابن) الاستحقاق في الصّدارة؛ بسبب إضافته إليهما، فقد

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

سَرَى حُكْمُ التَّصْدِيرِ إِلَى المضافِ مِنَ المضافِ إليه؛ فسبب الصَّدَاةِ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْ الاسمِ المُصَدَّرِ.

وفي هذا قال ابنُ مالك:

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتَدَأَ أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ، (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا)؟

أي: كذلك يمتنع تقديم خبر المبتدأ المقترن بلام الابتداء، أو خبر المبتدأ الواجب التصدير، وقد ذَكَرَ الصَّبَّانُ فِي حَاشِيَتِهِ مَوَاضِعَ أُخَرِ يَمْتَنَعُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ.
الحالة الثالثة: تقديم الخبر وجوبًا:

قد يتقدم الخبر وجوبًا . بخلاف الأصل . في مواضع منها:

١ - أن يكون المبتدأ نكرةً مَحْضَةً، وَلَا مَسْوُوعٌ لِلابْتِدَاءِ بِهِ، إِلَّا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ

المختص ظرفًا كان أم جارًا ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾

(البقرة: ٧)، ف (غشاوة): مبتدأ نكرة غير مُخَصَّصة (محضة) لا يجوز تقديمها

على الخبر؛ ولذا فالمُسْوُوعُ لِلابْتِدَاءِ بِهَا هُوَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا.

ثمَّ إِنَّ الْخَبَرَ لَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا لَتَوَهَّمَ أَنَّهُ صِفَةٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَشَبَّهَهَا تَكُونُ صِفَةً

بعد النكرة؛ فَالْتَزِمَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ دَفْعًا لِهَذَا الِاتِّبَاسِ، وَفِيهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَنَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

فإن كان للنكرة مُسْوُوعٌ آخِرٌ لِلابْتِدَاءِ جَازَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأَخِيرُ :

كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ (الأنعام: ٥٩) .

وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ (الأنعام: ٢) .

فَ(مَفَاتِيحُ، وَأَجَلٌ): نَكْرَتَانِ مُخَصَّصَتَانِ بِالْإِضَافَةِ وَالْوَصْفِ، وَالظَّرْفُ مَعَ كُلِّ

منهما خبرٌ.

٢ - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر، قال:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: كذلك يجب تقديم الخبر إذا عادَ عليه ضمير متّصل بالمبتدأ، حال كون هذا الخبر مُبينًا، ومفسّرًا للمبتدأ، وعبرة عجز بيت ابن مالك شديدة التعقيد؛ بسبب ضيق النَّظْمِ الشَّعْرِيِّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَمْرًا عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤)، فَ(أَقْفَالُهَا): مبتدأ مؤخّر، و(على قلوبٍ): خبر مقدّم، ولا يجوز تأخير الخبر في مثل هذا التركيب ؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، ومثله تقول: (على الخيول فرسانها)، ولا تقول: فرسانها على الخيول. ومن الشواهد على ذلك أيضًا قوله (ﷺ): (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه).

وقول الشاعر:

أهابك إجلالاً وما بك قُدْرَةٌ عليّ ولكن ملء عين حبيها

وقولهم: يعود على بعض الخبر، إشارة إلى أنّ المجرور هو جزء من الخبر، والخبر محذوف - كما أوضحنا في موضع سابق - ويكون الجار والمجرور متعلقين بهذا الخبر المحذوف.

٣- أن يكون الخبر مُستَوْجِبًا صَدَرَ الكلام، قال:

كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرُ ك (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيرا) ؟

أي: كذلك يجب تقديم الخبر، إذا كان من الألفاظ التي تستحق التصدير وجوبًا، واكتفى عن ذكر هذه الألفاظ بالتمثيل لاسم الاستفهام، بقوله: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيرا؟)

ف (أَيْنَ): اسم استفهام خبر مقدّم، ومن: مبتدأ مؤخّر.

والألفاظ التي تستحق التصدير نوعان:

- ما يستحق التصدير بنفسه، كاسم الاستفهام، وقد سبق ذكر تمثيل ابن مالك

له، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ نَصَرَ اللَّهَ﴾ (البقرة: ٢١٤) .

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

فَـ(متى): اِسْم استفهام خبر مقدّم وجوبًا، ولا يجوز تأخيرَه ؛ لأنّ للاستفهام صَدْرَ الكلام.

ومنه قولنا: كيفَ الحالُ ؟، وَمَنِ الْمُتَكَلِّمُ ؟

– ما يستحقّ التّصدير بغيره:

– مقدّمًا كان السّبب، نحو: لَقَائِمٌ زيدٌ .

فَـ (قائم): خبر مقدّم وجوبًا، لاقتراحه بلام الابتداء التي تستحقّ التّصدير.

–أو مؤخّرًا، نحو: صبيحةُ أيّ يومٍ سَفَرُكَ ؟.

فَـ (صبيحةُ): خبر مُقدّم وجوبًا؛ وقد اكتسب وجوب التّصدير بسبب إضافته إلى اِسْم الاستفهام: (أيّ)، وسَفَرُكَ: مبتدأ مؤخّر.

٤ – أن يكون المبتدأ محصورًا بـ (إلا) :

– لفظًا، نحو:

..... ما لنا إلا اتّباعُ أحمدًا

ف(لنا): جارّ ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، و(اتّباع): مبتدأ مؤخّر، ولا يجوز تقديم المبتدأ ؛ لِئلاّ يفقد التّركيب المَعْنَى المُستفاد من قَصْرِ الأمر على المبتدأ.

– أو مَعْنَى، نحو:

إنّما عِنْدَكَ زيدٌ، والتقدير: ما عِنْدَكَ إلا زيدٌ، كذلك لا يجوز تقديم المبتدأ (زيد) على الخبر ؛ لأنّه لو قُدّم لانعكس المَعْنَى المقصود من الحصر .

وشمل ابن مالك هَذَيْن التّركيبين بقوله:

وَحَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا ك (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

أي: يجب تقديم خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر.

حَذَفُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، قَالَ:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا تقول: (زيدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
وفي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ) قُلْ: دَنِفَ فَ (زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتَّمْ، وفي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
وَبَعْدَ (وَإِوِ) عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عن الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
كَـ (ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا) وَ (أَتَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحَكَمِ)

حَذَفُ الْمَبْتَدَأِ، أَوْ الْخَبَرِ جَوَازًا:

أشار ابنُ مالك في البيتين الأولين إلى حَذَفِ كُلِّ من المبتدأ والخبر، أو كليهما معًا جَوَازًا، إذا دَلَّ عليه دليلٌ، ولم يتأثَّرِ المعنى بحذفهما، فقال:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.

أي: إنَّ الحذفَ جائِزٌ في كلِّ ما يُعْلَمُ، وتدلُّ عليه قرينة تُغني عن النُّطق بالمحذوف، وقد أطلق ابنُ مالك، ولم يذكر نوعَ المحذوف؛ وبهذا يُمكن القول: إنَّ المحذوفَ قد يكونُ المبتدأ، أو الخبر، أو يُحذفان معًا، وبيان ذلك على النحو الآتي:

• حَذَفُ الْمَبْتَدَأِ جَوَازًا:

ومنه: الحذفُ في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ۖ﴾ (نَارُ حَامِيَةٍ) (القارعة: ١٠-١١)، أي: هي نارٌ حاميةٌ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ ۖ﴾ (نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ) (الهمزة: ٥-٦)، أي: هي نارُ الله المُوقَدَةُ.

ومنه: الحذف بعد فاء الجواب، كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَلَخَوْنُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، أي: فَهُمْ إخوانُكُمْ، وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾ (فصلت: ٤٩)، أي: فهو يئُوسٌ.

ومنه: الحذف بعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الفرقان: ٥)، أي: هي أساطير. .. وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾ (الكهف: ٢٢)، أي: هم ثلاثة، وكذلك قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (النور: ١)، أي: هذه سُورَةٌ.

ومنه حذف المبتدأ لقرينة حالية:

كقول الرَّجُلِ المستهلّ: الهلال، أي: هذا الهلال، فَفُهِمَ المعنى من دون ذكر المبتدأ؛ ولذا جازَ حذفُهُ.

ومثَّلَ ابنُ مالك لحذف المبتدأ بقوله: دَنِفٌ، في جواب: كيف زيدٌ؟
والتقدير: زيدٌ دَنِفٌ، فَحُذِفَ المبتدأ؛ لأنَّه معروفٌ، وحذفُ المبتدأ في الآيات الكريمة، والأمثلة الأخرى حذفٌ جائزٌ، أي: يجوز التَّصْرِيحُ بالمبتدأ في تلك المثل، وفيه قال:

وفي جوابِ "كَيْفَ زيدٌ" ؟ قُلْ: "دَنِفٌ" (زيدٌ) اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

يُريد: أنَّ الحذفَ جائزٌ في كلِّ ما يُعْلَمُ، أي: بِشَرْطِ العِلْمِ بالمحذوف، ولا يكون معلومًا إلا إذا وُجِدَ الدَّلِيلُ على الحذفِ، مع عَدَمِ تَأَثُّرِ المعنى بالحذفِ، ولم يَذْكُرِ ابنُ مالك هذا الشَّرْطَ؛ اكتفاءً بِشَرْطِ العِلْمِ.

- حذفُ الخبرِ جوازًا:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (المائدة: ٥)، أي: حِلٌّ لَكُمْ.

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾ (الرعد: ٣٥)، أي: وظلُّها دائمٌ، فحذف الخبر اختصاراً ؛ لدلالة خبر المبتدأ الأول عليه.

ومثل ابن مالك لحذف الخبر جوازاً في جواب السؤال: مَنْ عندكما ؟ فيقال: زيدٌ، والتقدير: زيدٌ عندنا؛ فاستغني عن الخبر للعلم به ؛ لأنَّ السؤال كان عنه.

● حذف المبتدأ والخبر معاً جوازاً:

لم يُشير ابن مالك إلى حذفهما معاً، وهو حذف جائز إذا دلَّ على حذفهما دليلٌ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ (الطلاق: ٤)، والتقدير: واللاتي لم يحضن ؛ فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبله عليه.

ومثله قولنا: نَعَمْ، في جواب مَنْ سأل: هل الطالبُ مجتهدٌ، والتقدير: نَعَمْ، الطالبُ مجتهدٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر للعلم بهما، وهذا حذفٌ جائزٌ.

● حذف الخبر وجوباً:

ويجب في مواضع رئيسة، أبرزها:

١- أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا) الامتناعية:

كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَرْوَعُ﴾ (الحج: ٤٠)

و (دَفْعُ): مبتدأ، والخبر: محذوف، والتقدير: لولا دَفْعُ اللَّهِ مَوْجُودٌ.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: ٣١)

ومنه قول الشاعر:

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَيْغِمٍ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

أي: لولا العقول مَوْجُودَةٌ.

وفيه قال:

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

وبعد (لولا) غالبًا حذف الخبر حتم.....

أي: يُحذف الخبر وجوبًا بعد (لولا) الامتناعية التي تدلّ على امتناع جوابها لوجود شرطها^(١) واحترز بقوله: غالبًا، عما ورد ذكره، كقول الشاعر:

لولا أبوك، ولولا قبله عمرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدً بِالْمَقَالِيدِ

فـ(أبوك): مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، و (لولا) الثانية معطوفة على لولا الأولى، و(قَبْلَهُ): ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(عُمَرُ): مبتدأ مؤخر، والشاهد في: (لولا قَبْلَهُ عُمَرُ)، إذ ظهر المبتدأ بعد (لولا).

ومنه قوله (ﷺ): (لولا قَوْمُكَ حديثو عهدٍ بَكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)، فـ(قَوْمُكَ): مبتدأ، و(حديثو عهدٍ): خبر، ولم يُحذف الخبر بعد لولا.

٢- أن يكون المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم:

أي: لا يُستعمل في غيره إلا نادرًا، بحيث يُفهم منه القسم قبل ذكر المُقسَم عليه، ولا يُفهم منه غيره إلا بقرينة، أي: إنَّ تَعَيُّنَهُ لِلْقَسَمِ دَالٌّ عَلَى تَعْيِينِ الْخَبَرِ المحذوف.

وذلك كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر: ٧٢) .

فـ(لَعَمْرُكَ): اللام للابتداء و(عَمَرُ): مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، تقديره: (قَسَمِي أَوْ يَمِينِي)، وجواب القسم سدّ مسدّد الخبر، ومنه أيضًا قولنا: وإيْمُنُ اللهُ لأفعلنّ.

فإن كان المبتدأ غير نصّ في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه، نحو: عَهْدُ اللهِ لأفعلنّ، ويمكن القول: عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لأفعلنّ؛ وذلك لِعَدَمِ صراحة المبتدأ في القسم، فالعهد لفظٌ قد يُستعمل أيضًا في غير القسم، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا

^(١) لولا الامتناعية تحتاج إلى جملة شرط، وجملة جواب.

بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴿٩١﴾ (النحل: ٩١)، ف(عَهْدُ اللَّهِ وَأَمْثَالُهُ) لَا يُفْهَمُ مِنْهَا الْقَسَمُ إِلَّا بِذِكْرِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وفيه قال:

..... وفي نصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

أي: كذلك يجب حذف الخبر بعد مبتدأ يكون نصًّا في اليمين، ومن ألفاظه (عَمَر)، بفتح العين وسكون الميم، و(اِيْمَنَ)، بضم الميم ..

٣- أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بـ (واو)، هي نصٌّ في المَعِيَّةِ :

نحو: كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعَ، فـ(كُلُّ): مبتدأ، و(ما صَنَعَ): معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعَ مقترنان، ومنه: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، وكُلُّ امْرِئٍ وَعَمَلُهُ.

أقول: إن الواو بلا شك للعطف، أما (المعِيَّةُ أَوْ المصاحبة)، فتظهر من الاقتران والتلازم بين المبتدأ والمعطوف، فالاقتران واضح بين الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ، وبين الرَّجُلِ وَضِيعَتِهِ، أعني أن الاقتران ظاهر ليس من مجرد الواو التي تحتل مجرد العطف والتشريك في الحكم، بل من التلازم بين المبتدأ والمعطوف، فالتقدير واضح: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مقترنان، وكُلُّ امْرِئٍ وَعَمَلُهُ مقترنان.

لكن الخبر لم يُذكر للعلم به، وسدَّ المعطوف مسدده؛ لأنَّ معنى الواو في التركيب هو (مع)، أي: هي واو فيها معنى التداخل والملازمة والاقتران، ولو جيء بـ (مع) مكانها لكان الكلام تاماً.

أما إذا لم تكن الواو ظاهرة في المَعِيَّةِ (المصاحبة) - وذلك بأن تكون لمجرد التشريك في الحكم، نحو: خالدٌ وزيدٌ متباعداً، لم يُحذف الخبر وجوباً، بل جوازاً إنْ عُلِمَ بدليل، فلو قُلْتُ: خالدٌ وزيدٌ، وأردت: (مقترنان)؛ جاز الحذف لظهور هذا المعنى من مجرد العطف، أما إذا فُقد الدليل لم يجز الحذف، كقول الفرزدق:

تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالشاعر أثر ذكر الخبر، وهو: (يلتقيان)، وَلَوْ حَذَفَ الْخَبَرَ، وقال: كُلُّ امْرِيٍّ
والموت، لَمْ يَكُنْ ذا كافيًا لإيضاح المراد، وفي هذا قال:

وَبَعْدَ (وَإِ) عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمِثْلٍ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

بِمَعْنَى وجوب حذف الخبر بعد واو عاطفة يظهر فيها معنى المعية (المصاحبة).

٤ - أَنْ تَغْنِيَ عَنِ الْخَبَرِ حَالٌ، لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا :

فَيُحْذَفُ وجوبًا؛ لَسَدِّ الْحَالِ مَسَدَّهُ، وَيَطْرُدُ هَذَا الْحَذْفُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

-الأوّل: إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَصْدَرًا مضافًا إِلَى معموله، نحو: عَوْدِي الصَّدِيقَ
مريضًا، فَ(عَوْدِي): مبتدأ مضاف إلى الفاعل، و(الصَّدِيقُ): مفعول به، و(مريضًا):
حال سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وَنَلْحَظُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ أُمُورًا، أبرزها ما يأتي:

- إِنَّ الْمَبْتَدَأَ بِلَا خَبَرٍ، مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ تَامٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.
- إِنَّ الْحَالِ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا، فَلَا يُقَالُ: عَوْدِي مريضٌ ؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ لَا يُوصَفُ بِالْمَرَضِ.
- إِنَّ الْحَالِ مِنَ (الصَّدِيقِ) سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، إِذْ عَلِمَ أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ زيارته وَقَتَ مَرَضِهِ، والتقدير هو: عَوْدِي الصَّدِيقَ إِذْ كَانَ مريضًا، إِذَا أَرَدْنَا أَنَّ الزَّيَارَةَ كَانَتْ فِيمَا مَضَى، وَإِذَا أَرَدْنَا الْاِسْتِقْبَالَ قَدَرْنَا (إِذَا) .
ومثّل ابنُ مالك لهذا الحذف بقوله:

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا.....

فَ (مسيئًا): حال، لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا عَنْ (ضَرْبِي)، وَقَدْ سَدَّتْ مَسَدَّ

الْخَبَرِ.

-والآخر: إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ تَفْضِيلٍ أَضِيفَ إِلَى مَصْدَرٍ صَرِيحٍ، أَوْ مَوْوَلٍ:

فَمِثَالُ النُّحَاةِ لِلْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ: أَكْثَرُ شُرَيْبِي السُّوَيْقَ مَلْتَوًّا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَ (أكثر): مبتدأ يقتضي خبرًا، و (مَلْتُوْتًا) لا يكون خبرًا ؛ لأنَّه حال من السُّوَيْقِ، فالتقدير: إذا كان مَلْتُوْتًا، وهذا هو الخبر الحقيقي للمبتدأ: (أكثر شُرَيْبِي). ومنه: أَشَدُّ حُبِّي الرَّهْرَ نَاضِرًا. ومثَّل ابنُ مالك لهذا القسم بقوله:

.....أَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مُنَوِّطًا بِالْحَكَمِ

اسم التَّفْضِيل: (أَتَمُّ)، هو المبتدأ المضاف إلى المصدر: (تبیین)، والياء: فاعل المصدر، والحق: مفعول به، ومنوطًا: حال سدَّت مسدَّ الخبر .

● أمَّا مثال المضاف للمصدر المؤوَّل فنَحْوُ ما ورد في الحديث الشريف: (أقرب ما يكونُ العَبْدُ من ربِّه وهو ساجدٌ)، ف (أقرب): اسم تفضيل مبتدأ، مضاف إلى المصدر المؤوَّل المنسبك من (ما والفعل يكون)، وليس له خبرٌ، بل نَحْدُ الحال جملة: (وهو ساجد)، لا تصلح للخبريَّة عن: (أقرب)، وقد سدَّت مسدَّةً.

ومن ذلك -أيضًا- قولهم: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، وأشار ابن مالك إلى هذا النوع من حَذْفِ الخبرِ بحالتيه، فقال :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
كـ(ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا) وَ(أَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مُنَوِّطًا بِالْحَكَمِ)

ومن كلام ابن مالك يُفْهَم أَنَّ الحال إذا صَلَحَتْ أَنْ تكون خبرًا، فإنَّها لا تُنْصَبُ، بل تُرْفَعُ على أنَّها خبرٌ، نحو: عَوْدِي الصَّدِيقُ مُحَبَّبٌ، ف(مُحَبَّبٌ): خبر للمبتدأ: (عودي).

فائدة:

لم يُشِرْ ابنُ مالك في مواضع حذف الخبر إلى مسألة حذف الخبر في قولنا:
عليّ أَمَامَكَ، وعليّ في الدار.
وهو يَرى أَنَّ الخبر محذوف، وكُلُّ من الظَّرْف أو الجارّ والمجرور متعلّق به، وهو واجب الحذف، سواء أكان اسماً، نحو: (كائن)، أم فعلاً، نحو: (استقرّ)، وهذا واضح في قوله:

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ، أَوْ اسْتَقَرٍّ

ومن المعروف أَنَّ النُّحَاة اختلفوا في الخبر في مثل هَذَيْنِ التَّرْكِيبَيْنِ:

- هل الخبر هو المتعلّق المحذوف فقط ؟
- أَوِ الخبر هو كُلُّ من الظَّرْف، أَوِ الجارّ والمجرور نفسه ؟
- أَوِ الخبر هُمَا مَعًا ؟

فالأوّل: نظر إلى العامل في الظَّرْف والجارّ والمجرور.

والثاني: نظر إلى الملفوظ به، وهو معمول العامل.

والثالث: نظر إلى الفائدة المتكاملة من الاثنين.

حذف المبتدأ وجوباً:

لم يتعرّض ابن مالك هنا لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد أشار إلى قِسْمٍ منها في مواضع متفرقة من أرجوزته، وأبرز المواضع هي:

١- ما أَخْبَرَ عَنْهُ بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لِلرَّفْعِ فِي مَعْرِضٍ مَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ، أَوْ تَرْحِيمٍ، نحو:
- الْحَمْدُ لِلَّهِ (الحميد).

- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ (عَدُوُّ الْمُؤْمِنِينَ).

- ارْأَفُ بِالْأَرْمَلَةِ (الْمُرْضِعُ).

برفع: (الحميد، وعدُو، والمرضِع)؛ على أَنَّها أخبار لِمبتدآت محذوفة وجوباً،

والتقدير: هو الحميد، وهو عدُو، وهي المرضِع.

وقد أشار ابنُ مالك إلى الحذف في باب النَّعْتِ، إذ قال:

وارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا، لَنْ يَظْهَرَ

أي: إذا قُطِع النَّعْتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فِعْلٍ، وقوله: **لَنْ يَظْهَرَ**، إشارة إلى وجوب إضمار عاملِ الرَّفْعِ أو النَّصْبِ؛ لأنَّه محذوف وجوبًا إِنْ كَانَ للمَدْحِ أو الذَّمِّ أو التَّرحُّمِ، ومَّا هُوَ جَدِيرٌ بالذكر هنا أَنَّ النَّعْتَ إذا قُطِعَ حَرَجَ عن النَّعْتِيَّةِ التي حُكِّمَهَا التَّبَعِيَّةُ.

٢- ما أَخْبَرَ عَنْهُ بِمَخْصُوصِ (نِعَمَ وَبِئْسَ) الْمُؤَخَّرِ، نَحْوُ: نِعَمَ الرَّجُلِ (أَبُو الْحَسَنِ). و(بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو هَبٍ).

فأبو الحسن: خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هو أَبُو الْحَسَنِ، أو الممدوح أَبُو الْحَسَنِ، ومثله إعرابُ لفظ: (أَبُو هَبٍ).

أما إذا تقدَّم المخصوص على (نِعَمَ، وَبِئْسَ) كقولك: أَحْمَدُ نِعَمَ الطَّالِبِ، وَزَيْدٌ بِئْسَ الرَّجُلِ، فيكون كُلُّ من: (أَحْمَدُ، وَ زَيْدٌ)، مبتدأ، وما بعده خبر.

وقد أشار ابنُ مالك إلى هذا الحذف في باب نِعَمَ، وَبِئْسَ، فقال:

وَيَذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

أي: يُذْكَرُ بعد (نِعَمَ وَبِئْسَ وفاعليهما) اسمٌ مرفوع هو المخصوص بالمَدْحِ، أو الذَّمِّ يُعْرَبُ مبتدأ، والجملة قَبْلُهُ خَبَرٌ عنه مُقَدَّمٌ، أو على أَنَّهُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا. والذي يعنينا الوجه الإعرابيُّ الثَّانِي، وهو على أَنَّ المخصوص خَبَرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هو (الممدوحُ، أو المذمومُ).

٣- ما أَخْبَرَ عَنْهُ بِصَرِيحِ فِي الْقَسَمِ: من ذلك: في ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ، والتقدير: في ذِمَّتِي عَهْدٌ أَوْ مِثَاقٌ، فالخبر في هذا التَّركيبِ (في ذِمَّتِي) معلوم في العُرفِ أَنَّهُ يَمِينٌ؛ وَقَدْ حُذِفَ المبتدأ: (عَهْدٌ، أَوْ مِثَاقٌ) وجوبًا لسدِّ جواب القسم مسدَّةً، ودلالته عليه، ومثله -أيضًا- قولنا: في عُقَّتِي لِأَكْرَمَنَّ الْغَرِيبَ.

٤- ما أَخْبِرَ عَنْهُ بِمَصْدَرٍ بَدَلًا مِنَ التَّلْفُظِ بِفِعْلِهِ: بِمَعْنَى أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ مَصْدَرًا يُؤَدِّي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَيُغْنِي عَنِ التَّلْفُظِ بِهِ، وَيُرْفَعُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨).
ف(صَبْرٌ): مصدر نائب عن فعله، على أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا،
والتَّقْدِيرُ: ف(صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ)، وَمِثْلُهُ: سَمِعَ وَطَاعَةً، وَالتَّقْدِيرُ: أَمْرِي سَمِعَ وَطَاعَةً.
ومنه قول المنذر الكلبي:

وَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ ؟ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ
أَيُّ: أَمْرِي حَنَانٌ.

وَمِمَّا يُلْحَظُ أَنَّ أَصْلَ الْمَصَادِرِ: صَبْرٌ، وَسَمِعَ، وَحَنَانٌ، هُوَ النَّصْبُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ؛ لِأَنَّهَا مَصَادِرُ جِيءَ بِهَا بَدَلًا مِنَ التَّلْفُظِ بِأَفْعَالِهَا، وَلَكِنَّهُمْ رَفَعُوهَا، وَجَعَلُوهَا أَخْبَارًا عَنْ مَبْتَدَأَاتٍ مَحذُوفَةٍ وَجُوبًا؛ حَمَلًا لِلرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ.
٥- ما أَخْبِرَ عَنْهُ بَعْدَ (لَا سِيِّمَا)^(١): كَقَوْلِكَ: أَحِبُّ الْأَبْنَاءَ وَلَا سِيِّمَا عَمَّارًا، فَ(لَا) نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَسِيٌّ - بِمَعْنَى مِثْلٍ - اسْمٌ (لَا) مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ، وَمَا: اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَعَمَّارٌ: خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَخَبَرٌ (لَا) مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودٌ).

إِعْرَابُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَا سِيِّمَا):

- قد يكون الاسم بعد (لا سيِّما) معرفة، أو نكرة.
- فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ، وَ الْجَرُّ.
- وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجَهِ: الرَّفْعُ، وَ الْجَرُّ، وَ النَّصْبُ.
فَالرَّفْعُ - قد ذكرناه - وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا.
وَ الْجَرُّ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى (سِيِّ)، وَ (مَا) زَائِدَةٌ.

(١) (لَا سِيِّمَا): تَرْكِيبٌ يَسْتَعْمَلُ لِنَفْضِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا فِي الْحُكْمِ.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

والتَّصْبُ - في النِّكْرَة - على أَنَّهُ تَمَيِّز لـ(ما) النِّكْرَة، وَلَمْ يَجْزْ هَذَا الْوَجْهَ (التَّصْبُ) فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّمْيِيزِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

وَخَبْرُ (لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ) فِي كُلِّ هَذِهِ الْمُثَلِّ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودٌ)، أَوْ: (حَاصِلٌ).

● تَعَدَّدَ الْخَبْرُ، قَالَ:

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَ (هُم سِرَاءٌ شُعْرًا)

يُرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَخْبَرُوا بِخَبَرَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ مُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبْرَ كَالنَّعْتِ، يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

..... هُم سِرَاءٌ شُعْرًا

فـ(هم): مُبْتَدَأٌ، وَ(سِرَاءٌ) خَبْرُ أَوَّلٍ، وَ(شُعْرَاءُ): خَبْرُ ثَانٍ.

وَهَذَا التَّعَدُّدُ عَلَى ضَرَرَيْنِ:

● أَوَّلُهُمَا: تَعَدُّدٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى : وَهُوَ مَا مِثَّلَ لَهُ بِتَمَثِيلِهِ السَّابِقِ الذِّكْرُ،

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥﴾ فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴿

(البروج ١٤-١٥).

فـ(هو): مُبْتَدَأٌ، وَالْغَفُورُ، وَالْوَدُودُ، وَ(ذُو الْعَرْشِ)، وَالْمَجِيدُ، وَفَعَالٌ: أَخْبَارُ

مُتَعَدِّدَةٌ فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ فِي وَصْفِ الذَّنْبِ:

يَنَامُ بِأَحَدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ

فـ(هو): مُبْتَدَأٌ، وَ(يَقْطَانُ): خَبْرُ أَوَّلٍ، وَ(نَائِمٌ): خَبْرُ ثَانٍ، فَالْخَبْرُ مُتَعَدَّدٌ اللَّفْظُ،

وَالْمَعْنَى.

وَهَذَا الصَّرْبُ يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ، وَتَرْكُهُ.

فَمِثَالُ الْعَطْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِكُمْ﴾ (الأنعام: ٣٩).

(الَّذِينَ): مُبْتَدَأٌ، وَ(صُدُّوا): خَبْرُ أَوَّلٍ، وَ(بُكُمْ): مَعْطُوفٌ، وَهُوَ خَبْرُ ثَانٍ فِي الْمَعْنَى.

وَمِنْهُ -أَيْضًا- قَوْلُنَا: الْخَلِيلُ لُعُويٌّ، وَنَحْوِيٌّ، وَعَرُوضِيٌّ.

فَأَوَّلُهَا يُعَرَّبُ خَبَرًا، وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُتَعَدَّدَةُ الْأُخْرَى فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ؛ لَوْجُودِ الْوَاوِ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ أَخْبَارًا فِي مَعَانِيهَا.

أَمَّا أَمْثَلَةُ تَرْكِ الْعَطْفِ فَقَدْ سَبَقَ التَّمْثِيلُ لَهَا.

● وَالْآخِرُ: تَعَدُّدُ اللَّفْظِ وَحْدَهُ دُونَ الْمَعْنَى : وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ تَتَعَدَّدَ أَلْفَاظُ الْخَبَرِ مَعَ كَوْنِهَا مُشْتَرَكَةً فِي تَأْدِيَةِ مَعْنَى وَاحِدٍ، هُوَ الْمُرَادُ بَيَانُهُ، وَعَلَامَةُ هَذَا الضَّرْبِ عَدَمُ صَحَّةِ الْإِخْبَارِ بِبَعْضِ الْخَبَرِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يُثَمِّلْ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِثْلُ لَهُ غَيْرُهُ بِقَوْلِهِ: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، أَيْ: مُرٌّ.

فَدَ (الرُّمَّانُ): مَبْتَدَأٌ، وَ (حُلُوٌّ): خَبَرٌ أَوَّلٌ، وَ (حَامِضٌ): خَبَرٌ ثَانٍ، وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنِ الرُّمَّانِ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَتِمُّ إِلَّا بِكِلْتَا مَعْنَا، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَسْتَلْزِمُ الْمَغَايِرَةَ غَالِبًا، فَالْمُزَاوَاةُ فِي الرُّمَّانِ حَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْحَلَاوَةِ وَالْحَمُوضَةِ؛ فَالْعِبَارَةُ إِذَا هِيَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى. وَمِنْهُ: هَذَا أَعَسَّرُ يَسَّرَ، أَيْ: أَضْبَطُ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِكِلْتَا يَدَيْهِ، فَالْمَعْنَى لَا يُعْبَرُ عَنْهُ إِلَّا بِاللَّفْظَيْنِ مَعًا؛ فَهُوَ أَيْضًا مِنْ (تَعَدُّدِ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى).

* * *

تدريب - ١٥ -

س ١ / استخرج المبتدأ من النصوص الكريمة وأشعار العرب الآتية، وبَيِّنْ نوعه،
وعلامه إعرابه، قال تعالى:

- ﴿ وَمَا لَكُمْ مِّنْ ذُوْنِ اللَّهِ مِّنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيْرٍ ﴾ (البقرة: ١٠٧).
- ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (البقرة: ٢٣٧).
- ﴿ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُرُورِ ﴾ (آل عمران: ١٨٥).
- ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (يونس: ٢٦).

ومن أشعارهم:

لِكُلِّ شَيْءٍ عَدِمَتُهُ عَوْضٌ وَمَا لِفَقْدِ الصَّدِيقِ مِّنْ عَوْضٍ
مَّنْ يَصْنَعِ الْخَيْرَ لَا يُعْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ
وُلِدَ الْهُدَى فَالكَائِنَاتُ ضِيَاءٌ وَفَمُ الزَّمَانِ تَبَسُّمٌ وَضِيَاءٌ

* * *

س ٢ / استخرج الخبر من النصوص الكريمة وأشعار العرب الآتية، وبَيِّنْ نوعه،
وعلامه إعرابه، قال تعالى:

- ﴿ لَا تُذِرْكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُذِرُكَ الْأَبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام: ١٠٣).
- ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ (الأعراف: ٣٦).
- ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ (المائدة: ٩٩).
- ﴿ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا ﴾ (الكهف: ٣٣).

ومن أشعارهم:

صَلَاحُ أَمْرِكَ لِلْأَخْلَاقِ مَرْجِعُهُ فَقَوِّمِ النَّفْسَ بِالْأَخْلَاقِ تَسْتَقِمُ
مِنْكَ الدَّقِيقُ، وَمِنِّْي النَّارُ أُوقِدُهَا وَالْمَاءُ مِنِّْي وَمِنْكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وهل نافعِي أن تُرْفَعَ الحُجُبُ بيننا دونَ الَّذِي أَمَلْتَ مِنْكَ حِجَابُ

* * *

س ٣ / اذْكُرْ مُسَوِّغَ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ فِي النُّصُوصِ الْكَرِيمَةِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ الْآتِيَةِ، قَالَ
تعالى:

- ﴿وَلَا مَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾ (البقرة: ٢٢١).
 - ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرعد: ٣٨).
 - ﴿وَبَلِّغْ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (الجاثية: ٧).
 - ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٦).
 - ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ (الغاشية: ١٢).
- ومن أشعارهم:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِسْتُ وَثُوبٌ أَجُرُّ
وَهَلْ دَاءٌ أَمَرُّ مِنَ التَّائِي وَهَلْ بُرءٌ أَحَبُّ مِنَ التَّلَاقِي ؟

* * *

س ٤ / عَيِّنِ الْمَحذُوفَ مُبْتَدَأً كَانَ أَمْ خَبَرًا فِي النُّصُوصِ الْكَرِيمَةِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ الْآتِيَةِ،
مُوضَّحًا حَالَةَ الْحذفِ مِنْ حَيْثُ الْوَجُوبُ أَوْ الْجَوَازُ، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٠).
- ﴿قَالَ سَلِمْتُ قَوْمٌ مُّنْكَرُونَ﴾ (الذاريات: ٢٥).
- ﴿لَعَنَّاكَ إِنَّمَتَّ لِنِي سَكَرَتِهِمْ يَعْصَهُونَ﴾ (الحجر: ٧٢).

ومن أشعارهم:

نَحْنُ بِمَا عُنَدْنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ
قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

لولا الحياءُ لهاجني استِغبارُ ولزُرْتُ قَبْرَكَ والحيبُ يُزارُ
لَعَمْرُكَ ما يُغني الثَّراءُ ولا الغنى إذا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وضاقَ بها الصَّدْرُ

* * *

س ٥ / لمَ تَقَدَّمَ الخبرُ فيما يأتي ؟:

أهابُكَ إجلالًا وما بِكَ قُدْرَةٌ عليَّ ولكنَّ ملءَ عَيْنٍ حبيبُها
- مالنا إلا إيتباع الهدى.

* * *

س ٦ / تعدَّدَ الخبرُ في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ فِيهَا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَصْخَرُونَ﴾ (الحديد: ٢٠)، فَأُعْرِبَ بالعطف، فهل العطف في نظائر هذا التعدُّد جائزٌ، أو واجبٌ؛ ولم ؟

* * *

س ٧ / قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٤)، كُلُّ من: (خِزْيٌ) و(عَذَابٌ)، مبتدأ نكرة، فهل يجوزُ التَّقدُّمُ في نظائرها، وضَّح ذلك مع التَّمثيلِ بِنُصُوصٍ أُخَرَ.

* * *

باب النَّوَاسِخِ

النَّوَاسِخُ: هي ألفاظ تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ أحكامهما الإعرابية، وهي -من حيث صيغها- قسمان:

أفعال، وحرُوف.

فالأفعال نحو: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظنّ وأخواتها، وأَعْلَمَ وأخواتها. والحرُوف نحو: إنّ وأخواتها، ولا النَّافية للجنس، وما الحجازيّة.

* * *

وهي -من حيث عملها الإعرابيّ- ثلاثة أقسام:

- منها: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، نحو: كان وأخواتها، وما الحجازيّة وأخواتها، وأفعال المقاربة.
- ومنها: ما ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، نحو: إنّ وأخواتها، ولا النَّافية للجنس.
- ومنها: ما ينصبهما معاً، نحو: ظنّ وأخواتها، وأَعْلَمَ وأخواتها.

* * *

وسنعرض لها بالترتيب الذي ذكره ابنُ مالك، وهو :

١- كان وأخواتها.

٢- المشبّهات بِـ (ليس).

٣- أفعال المقاربة.

٤- إنّ وأخواتها.

٥- لا النَّافية للجنس.

٦- ظنّ وأخواتها.

٧- أَعْلَمَ وأَرَى

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

قال:

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ
كَ (كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا
فَتَيَّءَ، وَانْفَلَكَ، وَهَذِيَ الْأَرْبَعَةُ
وَمِثْلُ كَانَ (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ (مَا)
تَنْصِبُهُ، كَ (كَانَ سَيِّدًا عَمَرَ)
أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
لِشَبِّهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيِ مُتْبِعِهِ
كَ (أَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيًّا دِرْهَمًا)

* * *

وَعَيَّرُ ماضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا
إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

* * *

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ
كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةِ
وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي
أَجْزٍ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ
فَجِئَ بِهَا مَتْلُوءَةً، لَا تَالِيَةَ
(ذُو تَمَامٍ) مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
فَتَيَّءَ، لَيْسَ، زَالَ، دَائِمًا قُفِي

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ
إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرَفَ جَرَّ
مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

* * *

وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ: كَ (مَا)
كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

* * *

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ
وَيَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبَ
وَبَعْدَ (إِنْ) وَ (لَوْ) كَثِيرًا ذَا اسْتَهْزَ
كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبَ)

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ
تُحْذَفُ نُونُ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرِمُ

كان وأخواتها :

هي أفعال تدخل على الجملة الاسمية، فتؤثر في ركنيها المبتدأ والخبر تأثيراً ينجم عنه إزالة الحكم الإعرابي السابق لهما.

ومصطلح (كان وأخواتها) يُراد به كان ونظائرها في العمل الإعرابي. أما وَضْعُ (كان) على رأس هذه الأفعال، فهو إشارة إلى أنها أمُّ الباب ؛ لِكَوْنِهَا اختَصَّتْ بأحكام لا تُوجد في نظائرها؛ وكذلك لِكَوْنِ وَقْتِهَا يَعْْمُ أَوْقَاتَ أَخَوَاتِهَا، أما تلك النَّظَائِرُ فهي خاصّة بأزمان محدّدة معلومة، وكلّها تُسمّى بِـ(الأفعال النَّاقِصَة)؛ لِعدم تمام معناها بإسنادها إلى المرفوع فقط، كما هي الحال في الأفعال التّامة، بل لا بدّ من ذِكرٍ منصوب يُتِمُّ المعنى المُراد، وقيل أيضاً: إنّها إنّما سُمِّيتْ ناقصةً؛ لأنّها سُلِبَتْ الدّلالة على الحدّث كدلالة الأفعال التّامة عليه.

● عملها الإعرابي، قال:

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ، كَ (كَانَ سَيِّدًا عَمْرُ)

يُريد أنّ العملَ الإعرابي لِـ (كان) ونظائرها هو:

- رَفْعُ المبتدأ رَفْعًا جَدِيدًا . غير الرّفْع الأوّل . الذي وُجد بسبب العامل المَعْنَوِيّ، وتَسْمِيَةِ الأوّل مبتدأً، بسبب حالته قبل دخول هذه الأفعال عليه، ولا يعني هذا أنّ الأفعال النَّاقِصة تدخل على أنواع المبتدأ كافّةً، بل إنّها لا تدخل على المبتدأ الذي له الصّدارة^(١)، سواء أكان قد اسْتَحَقَّ الصّدارة بنفسه كأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام، وكَمُ الخبريّة، أم بغيره كالمقترن بلام الابتداء، والاسم الواقع بعد (لَوْلا) و(إذا الفجائيّة)، وكذلك بعض الأساليب التي التزمت صيغة واحدة، نحو: طُوبَى للمؤمنين، ووَيْلٌ للمُكذّبين.

^(١) يُستثنى من ذلك ضمير الشأن الذي ورد في بعض الأساليب اسمًا لِـ (كان) ..

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

• وتنصب هذه الأفعال خبر المبتدأ، ويظهر النَّصْب في حال كَوْنِ الخبرِ

مفردًا، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٩٦).

ومِنْهُ تمثيل ابن مالك: كان سَيِّدًا عَمَرَ، والخبر في المثال مُقَدَّمٌ على المبتدأ،
أما إذا كان الخبر شبه جملة فمحله النَّصْب، ويُسمَّى المرفوع بها اسمًا لها،
والمنصوب خبرًا، وهما تسميتان اصطلاحيتان.

• أنواعها ودلالاتها:

كان وأخواتها على نَوْعَيْنِ:

أولهما: ما يعمل مطلقًا من دون شرط:

وفيه ثمانية أفعال اشتمل عليها قوله:

كَ(كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا، أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ ...).

يقصد أنّ هذه الأفعال مِثْلُ كان في العمل المذكور، تَرْفَعُ الأوَّلَ، وتَنْصِبُ
الثَّانِي بلا شرطٍ، وقد مِثْل لـ (كان) في البيت السَّابِقِ، أمَّا دلالات هذه الأفعال
فهي:

١- كان: ولها ثلاثة معانٍ:

(أ) اتَّصاف اسمها بالخبر الدَّال على الحدث في الزَّمان الذي يظهر من
صيغَتِهَا الفعلية ماضيًا كان أم مستقبلًا.

كقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (البقرة: ٢١٣).

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ (الفارعة: ٤).

وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (الأعراف: ١٦٦).

(ب) التَّحَوُّلُ والانتقال، كقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ ❶ وَسُيِّرَتِ

الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ (النبا ١٩-٢٠). أي: صارت.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(ج) البقاء على الحال والاستمرار عليه، وهو مَعْنَى يَظْهَرُ مع ذِكر لفظ الجلالة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٩٦).

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٤).

٢- ظَلَّ: لها معنيان:

(أ) اتَّصَفَ اسْمُهَا بالخبر نهارًا، كقولك: ظلَّ الجوُّ مُمَطَّرًا.

(ب) التَّحَوَّلُ والانتقال، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل: ٥٨).

٣- بات: وتُفِيدُ اتَّصَفَ اسْمُهَا بالخبر لَيْلًا^(١)، كقول الشاعر:

أَبَيْتُ نَجِيًّا لِلْهُمُومِ كَأَنَّمَا
خِلَالَ فِرَاشِي جَمْرَةٌ تَتَوَهَّجُ

٤- أَضْحَى: لها معنيان:

(أ) اتَّصَفَ اسْمُهَا بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَقْتَ الضُّحَى، كقولك: أضْحى البرْدُ شديدًا.

(ب) التَّحَوَّلُ والانتقال، كَقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ
فَ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ
أي: صاروا إلى هذه الحال.

ومنه قولك: أضْحى زيدٌ غَنِيًّا، تُرِيدُ أَنَّهُ صارَ غَنِيًّا مِنْ دُونِ النَّظَرِ إِلَى وَقْتِ مَخْصُوصٍ.

٥- أَصْبَحَ: لها معنيان:

(أ) اتَّصَفَ اسْمُهَا بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَقْتَ الصَّبَاحِ، كقولك: أَصْبَحَتِ الْمَسَاجِدُ عَامِرَةً يَوْمَ الْعِيدِ.

^(١) يرى الزمخشري أنها تفيد معنى صار أيضًا، تقول بات حزينا، وإن كان ذلك في النهار.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

(ب) التَّحَوُّلُ والانتقال، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران: ١٠٣).

ومنه قول الرِّبِّيع بن ضبع الفزاري:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

٦- أَمْسَى: لها معنيان:

(أ) اتَّصَفَ اسْمُهَا بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَقْتُ الْمَسَاءِ، كقولك: أَمْسَى الضَّيْفُ حَاضِرًا.

(ب) التَّحَوُّلُ والانتقال، كقول النَّابِغَةِ:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتُمِلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَيَّ لُبْدٍ

٧- صار :

وَتُفِيدُ الدَّلَالَةَ عَلَى التَّحَوُّلِ والانتقال، أي: تحوَّلَ اسْمُهَا مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ
أُخْرَى مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا بِالْخَبَرِ^(١)، تقول: صارَ زيدٌ عالمًا، وصار الطَّيْنُ خَرْفًا.

٨- لَيْسَ:

وَتُفِيدُ نَفْيَ اتِّصَافِ اسْمِهَا بِمَعْنَى الْخَبَرِ فِي الزَّمَنِ الْحَالِيِّ عِنْدَ عَدَمِ التَّقْيِيدِ

بِزَمَنِ، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البقرة: ١٧٧)

وإنْ نَفَيْتَ بِهَا غَيْرَ الْحَالِ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ

لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨) .

فالتَّنْفِي فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مُرَادٌ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ خَاصَّةً دُونَ مَا سِوَاهُ؛ لِوُجُودِ قَرِينَةٍ

مَعْنَوِيَّةٍ، وَهِيَ عَدَمُ إِتْيَانِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بَعْدُ، وَمِنْهُ -أَيْضًا- قَوْلُ حَسَّانَ:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ، وَلَا كَانَ قَبْلَهُ
وَلَيْسَ يَكُونُ -الدَّهْرُ- مَا دَامَ يَذْبُلُ^(٢)

^(١) قد تستعمل (صار) بمعنى الذهاب والرجوع: قال تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ نَصِيرُ الْأُمُورِ﴾ (الشورى: ٥٣) وهي أيضًا تفيد معنى الانتقال أيضًا في غير تركيب كان وأخواتها، تقول: صار زيدٌ إلى خالدٍ.

^(٢) أي: لا يوجد مثل الممدوح الآن، ولا وُجد قبله، ولن يوجد مستقبلًا، ما دام جبل (يذبل) موجودًا.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

وقد يكون النَّفي مجردًا عن الزمن، كقولهم: لَيْسَ لِكُذُوبٍ مُرَوِّةٌ، فَرَمَنَ هذا القول يشمل الأزمنة.

والآخر: ما يعمل بِشَرْطٍ، وهو قسمان:

(أ) ما يعمل بِشَرْطٍ تَقَدُّمِ نَفْيٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعَاءٍ، وَأَفْعَالُهُ أَرْبَعَةٌ: زَالٌ^(١)، وَبَرِحَ، وَفَتَى، وَانْفَلَكَ، قال:

..... زَالٌ، بَرِحَا

فَتَى، وَانْفَلَكَ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ

فهذه الأربعة لا تعمل إلا بشرط تقدم النفي عليها، أو شبهه (وهو النهي، والدعاء).

والمعنى العام لهذه الأفعال مُجَرَّدَةٌ هو الانفصال والزوال، أي: خلاف الثبات، وبعد دخول النفي، أو شبهه عليها، نحو: (ما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك)، عاد إليها الثبات، وأصبحت تدلُّ على اتّصاف اسمها بمعنى خبرها، وملازمته إلى وقت الكلام، إن لم يكن مُستمرًّا من غير انقطاع.

فمثال تقدم النفي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ (هود: ١١٨).

وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ (طه: ٩١).

وتقول: ما فتئت أذكره، أي: ما زلتُ.

وكذلك: ما انفك العدل أساس الأمن.

^(١) زال. ليس له مصدر مستعمل، وهناك: (زال يزيل زيلا) بمعنى ماز، تقول: زلّ كتبك عن كتبي، وهناك (زال يزول

زوالًا) بمعنى انتقل. ومنه قوله تعالى: ﴿يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (فاطر: ٤١). وهذان الفعلان تامان أولهما متعلّة، والآخر: لازم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولم يقتصر استعمال العرب على النّفي بالحرف، بل تعدّوه إلى النّفي بالاسم،
والنّفي بالفعل، فمثال النّفي بالاسم قول الشاعر:

غَيْرُ مُنْفَكِّ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وَاِنْ لَيْسَ يَغْتَبِرُ

فَقَدْ نُفِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ (مُنْفَكِّ) بـ (غَيْرُ)، وَعَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ، واسمه ضمير
مُسْتَتِرٌ، و (أسير): خبره، و (كُلُّ): مبتدأ مُؤَخَّرٌ، و (غَيْرُ): خبر مُقَدَّم.

ومثال النّفي بالفعل قول الشاعر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنَى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلُّ قَنُوعٍ

فَعَمِلَ الْفِعْلُ (يَنْفَكُّ)؛ لَتَقَدَّمَ (ليس) عليه، وهو نافي.

هذا هو الغالب في استعمال الأفعال الأربعة، أي: تكون مصاحبة للنّفي أو
شبهه، كما سيأتي ؛ لأنّ استعمالها مجردة من حرف النّفي لا يُحَقِّقُ معنى الإثبات
الذي لا تكون إلا مَعَهُ، غير أنّه ورد في بعض الأساليب الفصيحة حذف النّافي،

قال تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفُ﴾ (يوسف: ٨٥).

والتقدير: لا تَفْتَوُ، أي: لا تزال تَذَكَّرُ يُوْسُفَ.

ومنه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَ أَوْصَالِي

والتقدير: لا أَبْرَحُ قَاعِدًا.

ومنه قول امرأة سالم بن قحطان:

حَلَفْتُ يَمِينًا يَا ابْنَ قَحْطَانَ بِالَّذِي تَكْفَلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

تَزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلٌ

والتقدير: لا تزال.

ومنه قول خليفة بن بزار^(١):

^(١) شاعر جاهلي.

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بهالكِ حَتَّى تَكُونَهُ

والتقدير: لا تنفكُ.....

فهذه الأفعال الأربعة عَمِلَتْ عملها الإعرابي مع نافيٍّ مُقدَّر، وهو استعمال قليل، إذا قيس بحالات ذِكْر النَّافي قَبْلَهَا لفظًا.

أما أمثلة تقدّم شبه النفي - وهو التّهي، والدُّعاء - على الأفعال الأربعة، فَمِنْهَا:

قول الشّاعر:

صاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

فَ (لا تَزَلْ): فعل مضارع ناقص عَمِلَ عَمَلٍ ماضيه بعد تصديره بـ (لا النَّاهية). وكذلك قول ذي الرّمة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ
والشّاهد فيه تقدّم (لا الدُّعائية) على (زال)، واسمها (الْقَطْرُ) مُؤَخَّر، و(مُنْهَلًا): خبر مُقدَّم.

وإذا حَلَّتْ هذه الأفعال الأربعة مِنْ تقدّم نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ ظاهراً أَوْ مُقدَّر فلا تعمل عملها المعروف من رَفْع الاسم، ونَصَب الخبر.

(ب) ما يعمل بِشَرَطِ تقدّم (ما) المَصْدَرِيَّة الظَّرْفِيَّة، قال:

وَمِثْلُ كَانَ (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ(ما) كَ (أَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)

يُرِيدُ أَنَّ (دَامَ) تعمل عَمَل (كَانَ) بِشَرَطِ سَبْقِ (دَامَ) بِـ (ما) المَصْدَرِيَّة النَّائِبَةِ عن الظَّرْفِ، وَلَمْ يُقَيَّدِ ابْنُ مَالِكٍ (ما) بِالمَصْدَرِيَّة النَّائِبَةِ عن الظَّرْفِ، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِالْتَّمِثِ لَهَا، وَيُرَادُ بِهَا المَصْدَرِيَّة التي تُقدَّر مع الفعل بِالمَصْدَر الصَّرِيح، وهو الدَّوام، وبِالظَّرْفِيَّة لِنِيَابَتِهَا عن الظَّرْفِ، وهو (المُدَّة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والتقدير: مُدَّة دوامي حيًّا ، ومثَّل لها ابن مالك بقوله:

..... . أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيَّبًا دِرْهَمًا

أي: أَعْطِ دِرْهَمًا مُدَّة دَوَامِكَ مُصِيَّبًا ^(١).

ولو كانت (ما) مصدرية غير ظرفية لم تعمل العمل المذكور، بل يكون مرفوعها فاعلاً، ومنصوبها حالاً، كقولك: يُعجبني ما دُمْتَ شَهْمًا، أي: يُعجبني دَوَامُكَ شَهْمًا.

وكذلك لو كانت (ما) نافية، وليست مصدرية لم تعمل أيضاً، كقولنا: ما دام وفاءً بين الناس.

وكذلك لو تجرَّدت (دام)، لم تعمل عملَ كان وأخواتها، كقولنا: دام البردُ الشَّدِيدُ كثيراً.

ف (دام): فِعْل تامّ بمعنى: (بَقِيَ)، و(البردُ): فاعله .

فائدة:

استقرَّ النُّحَاةُ أفعالاً أُخِرَ بمعنى: (صارَ)، وَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، وعددها عشرة، وهي: أضّ، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتدّ، وتحوّل، وغدا، وراح. ومن شواهد قول الرَّاجِزَةِ:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

وَآضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا ^(٢)

كان جزائي بالعصا أن أُجَلِّدَا

وفي الحديث الشريف: (لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا).

^(١) لا يلزم من تقدّم (ما) المصدرية الظرفية على (دام) أن تعمل العمل المذكور بدليل قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (هود: ١٠٧) أي: خالدين مدة دوام السموات والأرض، ومع هذا فقد جاءت (دام) تامة بمعنى بقيت.

^(٢) النهْد من الرجال: الشاب القوي.

وقول ساعدة بن جؤيئة:

فقام ترعد كفاه بميلةٍ قد عاد رهبا رديا طائش القدم^(١)

وفي الحديث الشريف: (فاستحالت غرنا).

وتقول: قعد الطفل رجلا.

وقول الشاعر:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقال تعالى: ﴿فَازْتَدَ بِصِيرٍ﴾ (يوسف: ٩٦).

وتقول: تحول الطين خزفا.

وفي الحديث الشريف: (.. رزقتم كما يُرزق الطير تغدو خماصا، وتروح بطانا).

ولهذه التراكيب أوجه إعرابية أخر.

* * *

تصريف الأفعال الناقصة، قال:

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استُعْمِلَا

يقصد: إذا استُعْمِلَ غير الماضي من هذه الأفعال، فإنه يعمل عمل الماضي.

والأفعال الناقصة من حيث التصريف وعدمه على ثلاثة أقسام:

● الأول: ما كان جامدا لا يتصرف:

وهو (ليس) باتفاق النحاة، فهو فعل لازم الجمود، وأشباه الحرف في كونه لا

يفهم معناه إلا بذكر متعلقه، ولا يخالف هذا الجمود إسنادُهُ إلى الضمائر،

نحو: لست، وليسا، ولسن،... فهو جامد في كل هذا.

● الثاني: ما يتصرف تصرفا ناقصا:

ويشمل: (زال، وبرح، وفتى، و انفلت).

(١) يصف شيخا ماسكا بعضا وكفاه ترجفان، وقد صار ضعيفا مهزولا لا يكاد يستوي على قدميه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ويتمثل نقص التصرف هنا بورود الماضي منها، والمضارع، واسم الفاعل، وعدم ورود فعل الأمر؛ لأن من شرط عملها سبقها بنفي أو شبهه، وهو لا يدخل على الأمر - ولا المصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث على الرجح.

أما (دام) فمختلف فيها:

- فهي عند الفراء الكوفي وكثير من المتأخرين لا تتصرف بحال؛ بحجة أنها تكون صلة لـ (ما) المصدرية الظرفية، والفعل الذي يقع صلة لـ (ما) هذه يلتزم المضى. أما: (دُم، ويدوم، ودائم، ودوام)، فهي عندهم من تصرفات (دام التامة).
- وهي عند كثير من القدماء وقليل من المتأخرين تتصرف تصرفاً ناقصاً، فمنهم من أثبت لها مضارعاً، وهو: (يدوم)، ومنهم من رجح لها مصدرًا؛ بدليل التقدير: (مدّة دوام)، في: (ما دام).

● الثالث: ما يتصرف تصرفاً تاماً^(١).

- ويشمل الأفعال: كان، وظلّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار.
- فقد ورد من هذه الأفعال الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر.
- وللتصارييف في القسمين الأخيرين ما للماضي من عمل.
- فعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ (النساء: ٤٧).
- والمضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).
- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ (مريم: ٢٠).
- والأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء: ٥٠).
- والمصدر قول الشاعر:

بِذَلِّ وَحَلِمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

^(١) لا يعني التصرف التام أن تأتي منه المشتقات كلها، بل قد يتخلف بعضها كاسم المفعول، لذا فالتسمية الدقيقة هو أن تصرفها شبه تام.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشاهد إجراء مصدر (كان) الناقصة مجرى الماضي في رفع الاسم، ونصب الخبر.

وكذا اسم الفاعل في قول الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائِنًا أخاك، إذا لم تُلْفِهْ لك مُنْجِدا
فـ (كائِنًا): اسم فاعل، خَبَر (ما) الحجازية، وقد عَمِلَ عَمَلَهُ، واسمُهُ مُسْتَتَرٌ،
و(أخاك): خبرُهُ.

واسم الفاعل أيضًا في قول الحسين بن مطير الأسدي:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ
فـ (زائِلًا): اسم فاعل من (زال)، وقد عمل عَمَلَهُ، واسمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ، وخبرُهُ
جُمْلَةٌ: (أَحْبَبُّكَ).

• ترتيب جملة الأفعال الناقصة، قال:

وفي جميعها تَوَسَّطَ الْخَبَرُ أَجَزُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ
كذلك سَبَقُ خَبَرٍ (ما) النَّافِيَةِ فَجِئْتُ بِهَا مَتَلَوَّةً لَا تَالِيَةَ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (ليس) اصْطُفِي

- الأصل في ترتيب جملة كان وأخواتها تأخير الخبر عن الاسم، كما في باب المبتدأ والخبر، وقد لا يتأخر الخبر، فيتوسط بين الفعل الناقص والاسم تارة، وقد يتقدم الخبر على الفعل الناقص تارة أخرى، ويمكن ترتيب كلام ابن مالك بهذا الشأن في فقرتين رئيسيتين:

أولاهما: يجوز توسط الخبر بين الفعل واسمه مع جميع أفعال هذا الباب، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧)، فـ (حقًّا): خبر كان مقدّم على اسمها (نَصْر).

وقوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ (يونس: ٢) ،
فَ(عَجَبًا): خبر كان مقدّم، واسمها المصدر المؤول من أَنْ والفعل .

وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ (البقرة: ١٧٧) ،
فَ(الْبِرِّ): بالنَّصْبِ على رواية حَفْص - خبر ليس مقدّم، واسمها المصدر المؤول من: أَنْ والفعل .

وقول السموءل:

سَلِيَ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ
فَ (سواءً): خبر ليس مقدّم .

وقول الآخر :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَدَّائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
(مُنْغَصَّةً): خبر ما دام مقدّم .

وقول ذي الرُّمَّة:

أَلَا يَا اسْلِمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ
(مُنْهَلًا): خبر لا زال مُقَدَّم.

فائدة:

لم يترك شُراح الألفيّة قَوْل ابن مالك على إطلاقه في جواز توسّط الخبر بين الفعل والاسم، إذ قيّدوه بقيد: (عدم وجود مانع من جواز التوسّط)، ويتمثل هذا المانع بأمرين، وهما:

١- وجوب تقدّم الخبر على الاسم فقط، أي: قد يكون تقدّم الخبر على الاسم فقط، واجبًا وليس جائزًا، وذلك حين يكون اسمٌ كان مضافًا إلى ضمير يعود على شيءٍ في الخبر، كقولهم: ليس في تلك الدّيار أهلها، فلا يجوز في مثل هذا التّركيب تقدّم (أهلها) على الخبر ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، نظير ما أوضحناه في باب المبتدأ والخبر .

٢- وجوب تأخير الخبر على الاسم، أي: قد يُمنع تقديم الخبر، بل يجب تأخيرُهُ عن الاسم في سياقات مُعيَّنة، منها:

(أ) أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صِلَانُهُمْ عِنْدَ آبَائِكَ إِلَّا مَكَاةً وَتَصْدِيكَةً﴾ (الأنفال: ٣٥).

(ب) أن يَغْمُضَ الإعرابُ لتشابه صيغتي الاسم والخبر، نحو: كَانَ أَحِي صَدِيقِي، فإذا تقدّم الخبرُ حَدَثَ لَبْسٌ ؛ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ بينهما. وبذلك يكون الترتيب بين الاسم والخبر على ثلاثة أقسام:

- قِسم يجوز فيه توسُّطُ الخبر، وهو ما ذكره ابنُ مالكٍ.

- قِسم يجب فيه تقديمُ الخبر على الاسم.

- قِسم يمتنع فيه تقديمُ الخبر على الاسم.

والأخرى: تقدّم الخبر على الفعل الناقص واسمِهِ:

● ما يُفهم من كلام ابنِ مالكٍ، هو:

١- جواز تقدّم الخبر على أغلب الأفعال الناقصة ^(١):

واستدلُّوا على هذا بقوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءُ بِمَا كَرُّوا يَعْبُدُونَ﴾ (سبأ: ٤٠)،

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٧).

فكُلُّ مَنْ: (إِيَّاكُمْ)، و: (أَنْفُسُهُمْ)، معمولٌ لِحَبْر (كان)، وقد تقدّم على الفعل؛ وتقدّم الم معمول يُؤذَنُ بجوازِ تقدّم العامل عند كثير من النحاة، تقول: هادئاً باتَ المريضُ، ومزدحمةً أصبحتِ السُّوقُ.

وهذا الجواز مُقيَّدٌ بِعَدَمِ وجود ما يُوجب التقديم، كما إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة، نحو: أينَ كان زيدٌ ؟

^(١) يُستثنى منها (ما دام، ما برح، ما زال، ما انفك، ما فتى، ليس) فلها أحكام أخرى سيأتي بيانها.

وكذلك بَعْدَ وجود ما يُوجب التَّأخير، كوجود خَفَاءٍ في الإعراب، نحو: كان أخي صَدِيقِي.

إِذَا، لا بُدَّ من مراعاة الحالات التي ذُكِرَتْ في باب المبتدأ والخبر.

٢- منع تقديم خبر (ما دام) عليها، وعلى (ما):

فلا يصحَّ أن تقول: لا أَصْحَبُكَ قَائِمًا ما دام زيدٌ ؛ لأنَّ معمول صلة الحرف المصدرِي لا يتقدَّم عليه، أي: إنَّ (ما) المصدرِيَّة لا يَصِحُّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو أمرٌ اتَّفَق النُّحاة عليه؛ ولهذا قال:

..... وَكُلُّ سَبْقُهُ (دَامَ) حَظَرُ

أي: كُلُّ النُّحَاة منع سبق خبر (ما دام) عليها، وقد وقع الخلاف في تقديم الخبر على (دام) وَخَدَهَا، أي: أن يتوسط الخبر بين (ما) المصدرِيَّة والفعل (دام)، نحو: لا أَصْحَبُكَ ما قَائِمًا دَامَ زيدٌ، فأجاز هذا الترتيب بعض النُّحاة، ومنعه آخرون؛ بِحُجَّة أنَّ (ما) موصول حَرَفِي لا يُفْصَل بينه وبين صِلته بشيءٍ، وهو فَصْلٌ مُخْتَلَفٌ فيه، إذ أجازَهُ كثيرٌ من النُّحَاة إذا كان الموصول غيرَ عامِل، مثل (ما) المصدرِيَّة، وظاهر كلام ابن مالك أنَّه يقصد تقدُّم الخبر على (دام) وَخَدَهَا، إلا أنَّه مُسْتَبْعَدٌ ؛ لأنَّ الإجماع وقع على مَنع تقدُّم الخبر على (ما دام)، وليس على (دام) وَخَدَهَا، وهو أمرٌ ليس ببعيدٍ عنه.

٣- منع تقديم خبر (ما زال وأخواتها) عليهنّ، قال:

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرِ (ما) النَّافِيَةِ فَجِيَّ بِهَا مَتْلُوَّةٌ، لا تَالِيَةُ

أي: فكما مَنَعُوا أن يسبق الخبرُ (ما المصدرِيَّة)، كذلك مَنَعُوا أن يسبق الخبرُ (ما) النَّافِيَةِ، يُريد: ما زال وأخواتها؛ والعِلَّة هنا تختلف عن عِلَّة عدم تقديم منصوب (ما دام)، وإنَّما امتنع تقديم المنصوب على (ما زال وأخواتها) ؛ لأجلِ أنَّ (ما) لِلنَّفْيِ، وهو جارٍ مجرَى حرف الاستفهام في اقتضائه صَدْرَ الكلام، وإلا يعمل ما

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

بعده فيما قبله؛ ولذا لا بدّ أن يأتي الخبر بعدها، أي: أن تأتي متبوعة لا تابعة، ألا ترى أنك لا تقول: زيدًا ما ضرت، كما لا تقول: زيدًا أضرت؟، فإذا كان كذلك، لم يجز قولك: منطلقًا ما زال زيد، وقائمًا ما كان زيد^(١).

ويُفهم من ظاهر كلام ابن مالك الذي قيد النفي بـ (ما)، أنه يجوز تقديم الخبر على الفعل الناقص إذا سبق بحرف نفي غير (ما)^(٢)، ومنه قول الشاعر:

مَهْ عاذِلِي فَهائمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فقدّم الشاعر خبر (أَبْرَحَا) عليه، وهو منفيٌّ بغير (ما).

وقول المعلوم القريعي:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فقدّم (خيرًا) -وهو معمول الخبر (يزيد)- على الفعل الناقص المنفي بـ (لا)، وتقديم معمول يتبعه جواز تقديم العامل (الخبر) غالبًا.

٤- مَنَعُ تَقْدِيمِ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا، قَالَ:

وَمَنَعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي^(٣)

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب أكثر البصريين إلى الجواز^(٤)، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى مَنَعِ ذلك^(٥)، وهو ما اصطفاه ابن مالك؛ بِحُجَّةِ ضَعْفِ (ليس) بَعْدَ التَّصَرُّفِ، وشبهها بـ (ما) النَّافِيَةِ، وهو ما عليه لسان العرب؛ إذ لم يُحْفَظْ شاهدٌ يتضمّن تقديم خبر (ليس) عليها، والذي أجازوا التقديم استدلوا بجواز تقديم معمول خبر ليس عليها، وتقديم معمول يُؤْذَنُ بجواز تقدّم العامل كما اتفقوا.

(١) أي: سواء أكان النفي شرطًا في عمل الفعل، أم لم يكن شرطًا في العمل.

(٢) وكذلك يُفهم جواز توسط الخبر بين (ما) النَّافِيَةِ والفعل، فنقول: ما قاعدًا زال عمرو.

(٣) (منع) مبتدأ وهو مضاف و(سبق) مضاف إليه، وهو مضاف (خبر) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، (ليس) مقصود لفظه مفعول للمصدر، وجملة اصطُفِي: خبر المبتدأ.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٠٧/١، وأسرار العربية: ١٤٠.

(٥) لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، نحو ليس منطلقًا زيدًا.

وَدَكُرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)، فَ(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ): معمول الخبر (مصروفًا)، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (ليس)، والغالب أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ المَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ؛ وَقَدْ رَدَّ الْمَانِعُونَ هَذَا بِدَعْوَى أَنَّ المَعْمُولَ هُوَ لِعَامِلٍ مَحذُوفٍ، أَيُّ: أَلَا يَعْرِفُونَ.

• ترتيب معمول الخبر في جملة الأفعال الناقصة، قال:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ وَمُضَمَّرَ الشَّأْنِ اسْمًا أَوْ إِنَّ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

الأصل في ترتيب جملة الأفعال الناقصة ومعمولها هو:

كان + اسمها + خبرها + معمول الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تُتَّخَذُ الْمُضِلِّينَ عِزًّا﴾ (الكهف: ٥١).

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ﴾ (النساء: ١٢).

وتقول: كان زيدٌ صائمًا يَوْمَ الخميس.

فمعمول الخبر في الآية الأولى هو المفعول به، وفي الآية الثانية هو المجرور، وفي المثال هو الظرف، وابن مالك هنا، قال: إِنَّ المَعْمُولَ إِذَا كَانَ ظَرَفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، جاز أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ.

تقول: كان عندك زيدٌ جالسًا، وكان في المسجد زيدٌ مُعْتَكِفًا.

أما إِذَا كَانَ المَعْمُولُ غَيْرَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، فَلَا يَصَحُّ إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ.

ففي: كَانَتْ الْحُمَّى تَأْخُذُ زَيْدًا، لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ.

وهذا رَأْيِي بِصَرِيٍّ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ أَجَازُوا إِيلَاءَ معمول الخبر - غير الظرف

وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ - الْفِعْلَ؛ وَدَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ قول الفرزدق:

قَنَا فُذْ هَذَا جُونٌ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالضمير: (إيّاهم)، معمول مقدّم للخبر، جملة: (عوّد)، وهو ليس بظرفٍ ولا بجاړٍ ومجرورٍ، وقد جاء تاليًا للفعل.
وهذا الأسلوب العربيّ الذي أجازَه الكوفيون مؤوّل عند البصريين، يُوضّحُه قولُ ابنِ مالك:

وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ اسْمًا اَنْوَ اِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ اَنَّهُ اَمْتَنَعَ
يُرِيدُ اَنَّهُ اِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مُوْهِمًا جَوَازَ مَا مُنِعَ، فَاَنْوَ فِي الْفِعْلِ
ضَمِيرَ شَأْنٍ يَحْوُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْمُولِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَبِهَذَا يَكُونُ اسْمُ كَانَ
ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَإِعْرَابُ الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ كَالآتِي:
اسْمُ كَانَ: ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَجُمْلَةُ: (عَطِيَّةٌ عَوْدًا)، فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرٍ لَ (كَانَ)،
وَإِيّاهُمْ: مَفْعُولٌ بِهِ لَ (عَوْدَ)، وَبِهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ
بَعْدَ كَانَ مُبَاشَرَةً.

* * *

● تمام هذه الأفعال ونقصانها، قال:

.....
(و(ذو تمام) ما برّفعٍ يكتفي
وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَيَ، لَيْسَ، زَالَ، دَائِمًا قَفِي

قبل الشُّرُوعِ فِي بَيَانِ قِسْمَةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْ حَيْثُ التَّمَامُ وَالنَّقْصَانُ، نُوضِّحُ
مَذَلُولِي هَذَيْنِ الْمِصْطَلَحَيْنِ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ.

● فالتَّامُّ: هُوَ مَا يَكْتَفِي بِالْمَرْفُوعِ - أَيْ بِالْفَاعِلِ - مِنْ دُونِ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَى مَنْصُوبٍ،
كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، أي: إِذَا
وَقَعَ، أَوْ حَصَلَ.

أَمَّا النَّاقِصُ: فَهُوَ مَا لَا يَكْتَفِي بِالْمَرْفُوعِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ؛ لِتَمَامِ
مَعْنَاهُ، كقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (البقرة: ٢١٣).

فمعنى الآية الكريمة لم يتم إلا بذكر المنصوب: (أُمَّةً).

والأفعال - كان وأخواتها- تُقسَّم على وفق هذين المدلولين على قِسْمَيْن:

● أولهما: ما يكون تامًّا وناقصًا:

أي: تُستعمل تامَّة مرَّةً، وناقصةً أُخرى، وهذا النَّوع يشمل أغلب الأفعال النَّاسخة، وهي: كان، وظلّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وبرح، وانفكّ، ودام.

وأمثلة كونها ناقصةً قد مرّت، أمّا شواهد التّمام فنحو قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة: ١١٧)، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسْوَى وَحِينَ تَصْبِحُونَ﴾ (الروم: ١٧)، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ (الشورى: ٣٥)، وقوله تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (هود: ١٠٧)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُبْرَحُ حَتَّىٰ أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (الكهف: ٦٠).
-وقال عبد الواسع بن أسامة:

وَمِنْ فَعِلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
-وقال امرؤ القيس:

وبات، وباتتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

-ويقال: ظلّ النَّهارُ، وانفكّ الْمِسْمَارُ عن الخشبة.

فكلُّ من الأفعال: كُنْ، وتُمسون، وتُصبحون، وتصير، وما دامت، وأُبرح، وأضحى، وبات، وظلّ، وانفكّ، قد استُعْمِلَتْ استعمال الأفعال التّامة، فهي مكثّفةٌ بمرفوعاتها.

● وثانيهما: ما لا يكون إلا ناقصًا ، قال:

..... وَالتَّقْصُ فِي فِتْيَ، لَيْسَ، زَالَ دَائِمًا قُفْيَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يقصد أنّ الأفعال الثلاثية: (فَتَى، وليس، وزال)، قد لازمت النقص، ولم تردّ تامةً، وقد كان أبو البركات الأنباري قبله قد أضاف إلى هذه الثلاثة: (ظَلَّ)^(١).

* * *

● زيادة كان، قال:

وقد تُزادُ (كان) في حشو: ك(ما كان أصحَّ علم من تقدّمَا)

مما مرَّ بنا عرفنا أنّ (كان) على ثلاثة أقسام:

- الأول: الناقصة.

- والثاني: التامة.

- والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت.

والمراد بـ(الزائدة): التي لا ترتفع، ولا تنصب، بل تدلُّ على الزمان الماضي فقط، وإذا استغني عنها في الكلام، لا يحتلُّ المعنى بسقوطها.

ويُفهم من تمثيل ابن مالك: (ما كان أصحَّ علم من تقدّمَا)، أنّ لزيادتها

شروطاً، هي:

١- إنّ الزيادة اختصّت بها (كان) دون أخواتها^(٢).

٢- كونها بلفظ الماضي^(٣).

٣- إنّها لا تُزاد في غير حشو.

٤- كون الزيادة محصورةً بين شيئين متلازمين، نحو:

(أ) بين (ما) و (فعل التعجب)، ك (ما كان أحسن زيدًا)، وهذه هي الحالة التي

اقتصر عليها ابن مالك، ومثّل لها.

^(١) أسرار العربية: ١٣٧.

^(٢) وردت روايات قديمة ذكرت زيادة (أصبح، وأمسى) على نُدرة، في قول بعضهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها.

^(٣) ندر زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب لولدها:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذ تهبُّ شمألٌ بيلٌ

(ب) بين المبتدأ والخبر، كقول الشاعرة قتيلة بنت النضر:

ما كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنِتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى، وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُخْنَقُ.

فَ (ما): استفهامية مبتدأ، وخبره: جملة ضَرْكَ، وكان زائدة بينهما.

(ت) بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: لم يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ.

(ث) بين الصِّفَةِ والموصوف، كقول الشاعر:

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورَ

(ج) بين الجارَّ والمجرور، كإنشاد الفراء:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

والشاهد: زيادة (كان) بين (على) ومجرورها؛ ودليل زيادتها جواز حذفها من

دون أَنْ يَخْتَلَّ الْمَعْنَى، وَعَدَّ بَعْضُ النُّحَاةِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ شَاذَّةً ؛ لِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ.

(ح) بين الموصول وصلته، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾

(مریم: ٢٩)، أَي: مَنْ هُوَ فِي الْمَهْدِ، وَصَبِيًّا: حَالٌ، وَلَهُ أَوْجُهُ إِعْرَابِيَّةٌ أُخْرَى.

* * *

حذفُ كان، قال:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِضُ (مَا) عَنْهَا ارْتِكَابُ كَمَثَلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ (كَانَ) دُونَ أَخَوَاتِهَا هُوَ حَذْفُهَا وَإِبْقَاءُ عَمَلِهَا، أَوْ حَذْفُهَا مَعَ أَحَدٍ مَعْمُولِهَا، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ حَالَتَيْنِ مِنْ هَذَا الْحَذْفِ، وَهُمَا:

• الأولى: أَنْ تُحْذَفَ (كَانَ) مَعَ الْأَسْمِ، وَيَبْقَى الْخَبَرُ، وَيَكْثُرُ هَذَا بَعْدَ (إِنْ)

وَ(لَوْ) الشَّرْطِيَّتَيْنِ، فَمَثَالُ حَذْفِهَا بَعْدَ (إِنْ) قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((النَّاسُ بِحُزْنٍ

بَأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزأؤهم خيراً، وإن كان عملهم شراً فجزأؤهم شراً.

ومنه قول النابغة الذبياني:

حَدَبْتُ عَلَيَّ بَطُونُ ضَبَّةٍ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ، وَإِنْ مَظْلُومًا

والتقدير: إن كنت ظالماً فيهم، وإن كنت مظلوماً، فحذفتُ كان مع اسمها، بعد (إن) الشرطيّة في الموضعين.

ومثال حذفها بعد (لو) قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((اذهبْ فَالْتَمَسْ وَلَوْ خَائِماً مِنْ حديدٍ)).

والتقدير: ولو كان الملتمس خائماً.

ومنه قول الشاعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

والتقدير: ولو كان الباغي ملكاً.

● الثانية: أَنْ تُحْذَفَ (كان) وَحْدَهَا:

قد تُحْذَفُ كان، ويبقى الاسم والخبر، ويكثر هذا الحذف بعد (أن) المصدرية، ويُعَوِّضُ عنها بـ (ما)، نحو: أَمَا أَنْتَ شُجَاعًا فَاضْرِبْ عَدُوَّكَ، وأصل الكلام: لَأَنْ كُنْتَ شُجَاعًا . . . وما طرأ عليه هو:

(أ) حُذِفَتْ (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، فصار الكلام: لَأَنْ أَنْتَ شُجَاعًا.

(ب) حُذِفَتْ (اللام) للاختصار، وهو حذف كثير مع (أن).

(ج) عَوِّضَتْ (كان المحذوفة) بـ (ما)، فأصبح الكلام: أَنْ مَا أَنْتَ شُجَاعًا.

(د) أُدْغِمَتْ التَّوْنُ فِي الْمِيمِ، فأصبح الكلام: أَمَا أَنْتَ شُجَاعًا.

وإعرابها هو:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما: أَنْ حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ مُدْعَمٌ فِي (مَا) الَّتِي جِيءَ بِهَا لِلتَّعْوِيزِ عَنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ.
أَنْتَ: اسْمُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَقَدْ انْفَصَلَ بَعْدَ حَذْفِ (كَانَ).

شُجَاعًا: خَبَرُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ (كَانَ) وَتَعْوِيزُهَا بِ(مَا) الرَّائِدَةِ، وَإِذْغَامُهَا فِي (نُونِ أَنْ)

الْمُصَدَّرِيَّةِ، أَنْتَ: اسْمُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ، وَذَا نَفَرٍ: خَبَرُهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ:

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيزُ (مَا) عَنْهَا ارْتِكَابُ كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَافْتَرَبْ)

أَيُّ: وَقَعَ تَعْوِيزُ (مَا) عَنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ (أَنْ) الْمُصَدَّرِيَّةِ، نَحْوُ: أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَافْتَرَبْ.

* * *

فائدة:

أشار النُّحَاةُ إِلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ فِي هَذَا الْحَذْفِ، هُمَا:

١- أَنْ تُحْذَفَ (كَانَ) مَعَ خَبَرِهَا، وَيَبْقَى الْاسْمُ:

وَهُوَ حَذْفُ جَائِزٍ - عَلَى قَلْتِهِ - وَيَتِمُّ أَيْضًا بَعْدَ (إِنْ) وَ (لَوْ) الشَّرْطِيَّتَيْنِ،
وَكَأَنَّهُمْ أَخَذُوا حَالَةَ حَذْفِ (كَانَ) مَعَ اسْمِهَا وَبَقَاءِ الْخَبَرِ، وَعَكَسُوا الْأَمْرَ فِيهَا،
وَقَالُوا: يَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ الْخَبَرِ، وَبَقَاءُ الْاسْمِ.

فَفِي قَوْلِهِمْ: ائْتَنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا، قَالُوا يَصِحُّ قَوْلُكَ : وَلَوْ حِمَارًا.
وَالْتَقْدِيرُ: وَلَوْ كَانَ عِنْدَكَ حِمَارٌ^(١).

٢- أَنْ تُحْذَفَ كَانَ مَعَ مَعْمُولِهَا:

وَيَتِمُّ هَذَا الْحَذْفُ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

^(١) ينظر: الكتاب: ٢٦٩/١.

أَمَرَعَتِ الْأَرْضُ ^(١) لَوْ أَنَّ مَا لَا
لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

والتقدير في آخر البيت: إِنْ كُنْتُ لَا تَجِدِينَ غيرها، حُذِفَتْ (كان) وهي فِعْلُ
الشَّرْطِ مع اسْمِهَا وخبرها، وبقي حرفُ النَّفْيِ، فصار الكلام (إِنْ. لا)، ثم
عَوَّضَتْ (كان) وَحْدَهَا بِـ (ما)، وأُدْغِمَتْ فيها نون (إِنْ) الشَّرْطِيَّة، فصارت: إِمَّا
لَا ، وإعرابها:

إِمَّا: إِنْ شَرْطِيَّةٌ مُدْغَمَةٌ فِي (ما) التي جيء بها عَوْضًا عَنْ (كان) المحذوفة، وقد
حُذِفَ معها اسْمُهَا وَخَبَرُهَا، من دون حرف النَّفْيِ الذي كان قبل الخبر.
لا: حرف نفي دخل على خبر كان المحذوفة، وَلَمْ يُحْذَفْ بِحَذْفِ الخبر، وجواب
الشَّرْطِ محذوف دَلَّ عليه ما سبق (إِنْ) الشَّرْطِيَّة.

ومنه قولهم: أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا ^(٢)، ومعناه إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلُ غَيْرُهُ، حُذِفَتْ
(كان) مع معموليها، و(ما) عَوْضٌ، و (لا) نافية للخبر المحذوف.
وَنُقِلَ عن الكوفيين جواز هذا الحذف - كان ومعموليها - بلا عَوْضٍ،
ومنه قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا، قَالَتْ: وَإِنْ

والتقدير: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا. ..

^(١) أمرعت الأرض: أخضبت.

^(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢.

حذف نون مضارع (كان)، قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ ل (كان) مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ

مَّا تختص به كان هو جواز حذف نون مضارعها عند الجزم تخفيفاً، وهو حذف ليس بلازم، وبيان ذلك، أنّ مضارع كان هو: (يكون)، فإذا دخل عليه جازم سَكَنْتْ نُونُ الفعل، وما قبلها الواو؛ فُتُحَذَفُ الواو لالتقاء الساكنين، فتصير: لم يَكُنْ؛ وهذه النون بعد الجزم يجوز حذفها تخفيفاً في حالة الوصل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ (مريم: ٢٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلْ فِي ضَيْقٍ﴾ (النحل: ١٢٧).

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا إِلَيْكَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ (التوبة: ٧٤).

ومن هذه المثل الكريمة ونظائرها، حدّوا شروط حذف نون (كان)، وهي:

١- أن يكون الفعل مضارعاً، فلا تُحذف نون الماضي.

٢- أن يكون الفعل مجزوماً، فلا تُحذف نون المرفوع، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبةُ الدَّارِ﴾ (الأنعام: ١٣٥).

ولا تُون المنصوب، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكَبْرِيَاءُ﴾ (يونس: ٧٨)؛ لأنّ الفعلين حُرِّكََا بحَرَكَتِي إعرابٍ.

وقد اقتصر ابن مالك على ذكر هذين الشرطين، وأضيف إليهما:

١- أن تكون علامة الجزم السكون، فلا تُحذف النون إذا كانت علامة الجزم حذف

النون، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ (يوسف: ٩).

٢- أن يلي الفعل حرف متحرّك لا ساكن، فإنّ وليه ساكن لم تُحذف النون^(١)،

كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٣٧).

^(١) وقد ورد الحذف في الشعر مع ملاقة الساكن في قول الخنجر الأسدي:

فإن لم تلك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جهة ضيغ

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

٣- إلاً يتصل بالفعل ضميرٌ مُتَّصِلٌ، كما في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): ((إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ...)).

وبيان ذلك: أَنَّ التُّونَ إِذَا صَادَفَتْ مُتَحَرِّكًا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَرِّكُ مُنْفَصِلًا أَوْ مُتَّصِلًا، فَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا جَازَ الحذفُ، وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا لَمْ تُحذفِ (التُّون)، كما في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) السَّابِق.

ومهما يكن من توافر شروط هذا الحذف، فهو حذف جائز لا لازم؛ فقد وُجِدَتْ شروط الحذف، ولم تُحذفِ (التُّون)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٤)، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان: ١)

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (الأعراف: ١١) ثم إنَّ هذا الحذفَ لم يختصَّ بالنَّاقِصَةِ، بل جاء الحذفُ في التَّامَّةِ أيضًا، كما في قراءة رفع: (حَسَنَةً)، من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ (النساء: ٤٠) أما قراءة: (حَسَنَةً)، بالتَّصْبِ، فهي على نقصان كان.

* * *

تدريب - ١٦ -

س ١ / يستشهد النُّحَاة بالنُّصُوص الكريمة والأشعار الآتية في (باب كان وأخواتها)، اذكر موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٢).

وقال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (النساء: ١٣٥).

وقال (ﷺ): ((لا يتمي أحدكم الموت، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يُسْتَعْتَبُ)).

وقال الشعراء:

أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدْبَا	أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الضُّلُوعِ شَفِيعُ	وَلَيْسَ بِمُغْنٍ فِي الْمَوَدَّةِ شَافِعُ
فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ	إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي
إِنْ ظَالَمَّا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومَا	لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

* * *

س ٢ / اشرح قول ابن مالك، مع التمثيل لشرحك بفصيح الكلام:

وفي جميعها تَوَسَّطَ الْخَبَرُ أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ (دَامَ) حَظَرُ

* * *

س ٣ / عيِّن اسم الفعل الناقص وخبره، فيما يأتي :

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا﴾ (الفرقان: ٦٤).

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٨).

وقال الشعراء:

وَمَنْ كَانَ غَيْرُ السِّيفِ حَامِي حَوْضِهِ فليس له مِمَّا يُحَاذِرُ عَاصِمُ
على المَرءِ أَنْ يَسْعَى إِلَى الْخَيْرِ جَهْدُهُ وليس عليه أَنْ تَتِمَّ الْمَقَاصِدُ
انْطَقَ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلْبًا

* * *

س ٤ / سُمِّيَتْ (كان) أُمُّ الْبَابِ، فما الَّذِي اخْتَصَّتْ دُونِ غَيْرِهَا حَتَّى اسْتَحَقَّتْ
هَذَا اللَّقَبَ ؟

* * *

س ٥ : أَعْرَبِ الْبَيْتَ الْآتِي، وَبَيِّنْ مَا فِيهِ مِنْ شَاهِدٍ:
سَلِي - إِنْ جَهِلْتَ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ

* * *

المُشَبَّهَاتُ بِـ(لَيْسَ) (ما، ولا، ولات، وإن)

قال:

إِعْمَالُ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبُ زَكْنِ
وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَدِّ (مَا) بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

* * *

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

* * *

وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ (الْبَا) الْخَبَرَ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ
فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَدِّ (لَيْسَ) (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَا) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلِ
وَمَا لِـ(لَا) فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَاءَ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ

ذَكَرْنَا أَنَّ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ أَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ، وَبَعْدَ الْحَدِيثِ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْأَفْعَالِ
وَهِيَ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)، ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا نَوْعًا مِنَ الْحُرُوفِ النَّوَاسِخِ الَّتِي تَعْمَلُ
عَمَلَ (كَانَ) فِي رَفْعِ الْأَسْمِ، وَنَصَبِ الْخَبَرِ، بِشُرُوطٍ خَاصَّةٍ لِكُلِّ حَرْفٍ؛ وَلِكَوْنِهَا
تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (لَيْسَ) فِي نَفْيِ الزَّمَنِ الْحَالِيِّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَفِي عَمَلِهَا، قَالُوا: إِنَّهَا
مِنَ الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)، أَوِ الْمُلْحَقَاتِ بِعَمَلِ (لَيْسَ)، وَشَوَاهِدُ عَمَلِهَا هَذَا هُوَ مَا
سَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وهذه الأحرف هي: (ما، و لا، و لات، و إن)، وبيانها هو:

١- ما، قال:

إِعْمَالُ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبُ زَكْنِ
وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَدِّ (مَا) بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

- اختلف العرب^(١) في إعمال (ما) عمل (ليس)، فتميمٌ وبعضُ العرب لم يُعملوها، أي: هي عندهم مهملة، لا تعمل شيئاً، تدخل على الجملة الاسمية، وما بعدها مبتدأ وخبر، كقول الشاعر التميمي:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ لِي نِدًّا وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسَبٍ نَدِيدُ

برُفَع: (تيم)، و: (نديد)، على أهما مبتدأ وخبر.

وكذلك تدخل (ما) على الجملة الفعلية.

- كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧٢)؛ ولعل دخولها على الاسم والفعل هو سبب عدم إعمالها؛ لأن ما لا يختص لا يعمل.

- أمّا أهل الحجاز: فألحقوها بـ (ليس) في العمل، وهي لغة القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١).

وقال تعالى: ﴿مَا هَؤُلَاءِ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢).

فـ (ما): نافية عاملة عمل ليس، وهذا: اسمها، وبشراً: خبرها، وكذلك الآية الثانية. ومنه أيضاً قول الشاعر:

وَمَا الْحُسْنُ فِي وَجْهِ الْفَتَى شَرَفًا لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ وَالْخَلَائِقِ

- شروط عمل (ما):

لإعمال (ما) عمل (ليس) شروطٌ أربعة، ذكرها ابن مالك في البيتين السابقين، وهي:

(أ) ألا يُراد بعدها (إن):

فإن زِدَتْ -وهو كثير- بَطَلَ عَمَلُهَا، من ذلك قول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةٍ مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَبٌ^(٢) وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

^(١) الكتاب: ٥٧/١.

^(٢) روي البيت بنصب (ذهب)، وخُرج على أن (إن) نافية مؤكدة لـ (ما)، و (لا) زائدة، والصريف: الفضة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشاهد فيه: إهمال (ما)؛ لوقوع (إن) الزائدة بعدها، وأنتم: مبتدأ، ودَهَبَ: خبر.

ومن إهمالها أيضًا قول فروة بن مُسيك في الطَّبِّ، وهو العِلَّةُ أو السَّبَبُ:
فما إن طَبْنَا جُبْنٌ، ولكنْ مَنَانَا ودَوْلَةُ آخِرِينَا
(ب) بقاء النَّفي:

وذلك أن تظلَّ الجملة المشتملة على (ما) دالَّةً على النَّفي، ويتحقَّق بقاء النَّفي بعدم نَقْضِهِ بِـ (إِلَّا)، فإن اقترن خبرها بِـ (إِلَّا) بَطَلَ عَمَلُهَا؛ لبطلان معناها، ووجِبَ رَفْعُ الخبرِ بعدها ؛ لأنَّ ما بعد (إِلَّا) مُثَبَّتٌ، وهي لا تعمل في المُثَبَّتِ^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ (يس: ١٥).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (الأحقاف: ٩).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ﴾ (القمر: ٥٠).

(ت) لزوم ترتيب الجملة:

أي: تقديم الاسم على الخبر، فإن تقدَّم الخبر بَطَلَ عَمَلُهَا، كقولهم: ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ، ف(مُسيءٌ): خبر مقدَّم، و(مَنْ): مبتدأ مؤخَّر، وكذا قول الشاعر:

وما خُذِلَ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا ولكنْ إذا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمُ
والشاهد فيه: إهمال (ما)؛ لتقدَّم خبرها: (خُذِلَ)، على اسمِها: (قَوْمِي).

(ث) إلَّا يتقدَّم معمول خبرها على اسمها:

نحو: ما طعامك زيدٌ أَكَلٌ.

أمَّا إذا كان معمول الخبر ظرفًا أو جازًا ومحرورًا، فقد جاز الإعمال، وهو ما أشار إليه ابنُ مالك بقوله:

^(١) ما خالف هذا فهو نادر، نحو (وما الدهرُ إلَّا مَنْجُونًا ..).

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَدِّ (مَا) بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

أي: أجاز العلماء تقديم معمول الخبر على الاسم، إذا كان المعمول حرف جرٍّ مع مجروره، مثل: ما بي أنت معنيًا، أو كان المعمول ظرفًا، كقول الشاعر:

بَاهِبَةٌ حَزَمٌ لَدُوْا وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ ثَوَالِي مُوَالِيَا

والشاهد هنا: إعمال (ما) مع تقدم معمول الخبر: (كُلَّ حِينَ)؛ وسوغ ذلك كون المعمول ظرفًا.

- العطف على خبر (ما)، قال:

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِ(لَكِنْ) أَوْ بِ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ(مَا) الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

أي: إذا عطف على منصوب (ما) -وهو خبرها- بـ(لكن، أو بل)، وجب رفع المعطوف، على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

أي: لا يجوز نصب المعطوف بـ(لكن)، ولا بـ(بل) على خبر (ما)؛ لأنَّ المعطوف بهما مُوجِبٌ، و (ما) لا تنصب الخبر إلا منفياً.

وتسمية ابن مالك لما جاء بعد لكن أو بل (بالمعطوف) تجوز، بل هو خبر لمبتدأ محذوف.

تقول: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ شجاعاً لكن كريمٌ.

والتقدير: هو قاعدٌ، و: هو كريمٌ.

أما إذا عطف على منصوب (ما) بحرفٍ لا يقتضي الإيجاب كالواو، والفاء، فلا يجب الرفع، بل يجوز الوجهان^(١)، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

والنصب على أنه معطوف على خبر (ما)، تقول: ما زيد قائماً ولا قاعدًا، ولا قاعدًا، والمختار: النَّصْبُ.

٢- لا، قال:

في النِّكَرَاتِ أُعْمِلْتَ كَدِّ (لَيْسَ) (لا)

.....

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦٠/١.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

يُرِيدُ أَنَّ (لا) تعمل عمل (ليس)، وظاهر كلام ابن مالك أَنَّهَا تُعَادِلُ (ليس) في العمل، وواقع الأمر أَنَّ عملها أَقَلُّ من عمل (ليس)، وقد عُزِيَ عَمَلُهَا إِلَى الْحَازِيَّينَ دُونَ قَبِيلَةِ تَمِيمٍ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ التَّحْوِيَّينَ، وَسَمَّاهَا بَعْضُهُمْ بِـ (لا النَّافِيَةِ لِلوَحْدَةِ)^(١)؛ لِتَمْيِيزِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ (لا النَّافِيَةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلًا إِنَّ).

وعملها مشروط بأمر هي:

(أ) أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ^(٢)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (لا) عمل (ليس) فِي صَدْرِ الْبَيْتِ وَعَجْزِهِ، وَذَكَرَ مَعْمُولِيهَا، وَهُمَا نَكْرَتَانِ.

وَالْغَالِبُ أَنَّ يَكُونُ خَبَرُهَا مَحْذُوفًا، وَمِنْهُ قَوْلُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

وَالشَّاهِدُ: حَذْفُ خَبَرِ لَا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا بَرَاخَ لِي، أَيْ: لَا زَوَالَ، وَلَا فِرَارَ لِي.

(ب) بَقَاءُ النَّفْيِ، أَيْ: إِلَّا يَنْتَقِضُ خَبَرُهَا بِـ (إِلَّا) نَحْوُ: لَا أَحَدٌ إِلَّا مَسْئُولٌ عَنْ عَمَلِهِ، يَرْفَعُ (مَسْئُولٌ)، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ مُنْتَقِضٌ بِأَدَاءِ الْاسْتِثْنَاءِ (إِلَّا).

(ت) لَزُومُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا، فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ: لَا رَاسِبًا طَالِبٌ؛ لِتَقْدُمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

٣- لَا ت، قال:

..... وَقَدْ تَلِيَ (لَا تَ) وَ (إِنْ) ذَا الْعَمَلَا
وَمَا لِـ (لَا تَ) فِي سَوَى حِينٍ عَمَلٌ وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشَاءَ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ

(١) قَدْ تَنَفَّى الْكَثْرَةُ أَحْيَانًا.

(٢) أَعْمَلُهَا النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ قَالَ:

سَوَاهَا وَلَا عَنْ حَبِّهَا مُتَرَاخِيًا.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

لات: لفظة مُركَّبة من (لا) النَّافية، زِيدَتْ عليها تاء التَّأْنِيثِ^(١) مفتوحة؛ لتأنيث اللَّفْظِ؛ وللمبالغة في المعنى، كما في لَفْظَتِي (عَلَّامة، ونَسَّابة)، ومذهب أكثر التَّحَوِّينَ أَتَمَّا تعمل عمل (ليس) بِشَرْطَيْنِ، وهما:

(أ) كون معموليها اسمي زمان:

نحو: حين، وساعة، وأوان، وهذا هو المراد من قوله:

وما لـ (لات) في سَوَى حِينٍ عَمَلٌ
أي: لا تعمل (لات) في غير الزَّمن.
من ذلك قول مُحَمَّد بن طَلْحَة^(٢):

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيَمُ
والشَّاهد: إعمال (لات) في لفظ دالّ على الزَّمن.
وقول أبي زيد الطَّائِي:

طَلَبُوا صُلْحَنَا، وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينٌ بَقَاءٍ
بمعنى: ولات الأوانَ أَوَانٌ صُلْحٍ، فَقَطَعَ (أوان) عن الإضافة وبناها؛ وآثَرَ بِنَاءَهَا
على الكسْرِ تشبيهاً بِ (نزال)؛ ونَوَّحَهَا لِلضَّرُورَةِ.

ومنه قولهم: ولات أَوَانٌ مَنَدَمٍ.

(ب) حَذَفُ أَحَدِ معموليها:

أي: لا يُجْمَع بين الاسم والخبر، وكثير في لسان العرب حَذَفُ اسْمِهَا، وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: ٣).
فـ(لات): نافية تعمل ليس؛ والتَّاءُ للتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيّ، ويُمكن القول: لات حَرْفٌ نَفْيِيّ، واسمها محذوف، والتقدير: لات الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ، و(حِينٌ): خبر منصوب، و(مناصٍ): مضاف إليه. وهذا هو المراد من قول ابنِ مالِك:

^(١) زيدت التَّاءُ على أحرف، منها: حرف الجر (رب) وحرف العطف (ثم) وحرف النفي (لا) فقالوا: رُبْتُ، وتُئِمت، ولات.

^(٢) وعُزِّيَ أيضاً إلى مهلهل الكناني.

وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلٌّ

أي: حَذَفُ الاسم هو الشَّائِعُ، والقليل حَذَفُ الخبر، والذي قال بالقليل^(١) -
في حَذَفِ الخبر - مَثَلٌ له بقراءة شاذَّةٍ بَرَفَع (الحين) في الآية السابقة، فيكونُ
التقدير: لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَانْنَا لَهُمْ.
أما قول الشَّمْرَدَل اللَّيْثِيِّ:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ
فقد رُفِعَ فيه (مجير) على الابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لَاتٌ لَهُ مُجِيرٌ؛
وذلك لإهمال (لات)؛ لِعَدَمِ دُخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ عَمَلِهَا.
ومنه أيضًا قول الأعشى:

لَا تَ هَنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةً أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ^(٢)
فَ (لات): مهملة ؛ لأنَّ المبتدأ: (ذِكْرِي)، ليسَ بِزَمَانٍ، وخبره: (هَنَا)، بِفَتْحِ
الهاء، وتشديد النون، وهي محتملة للمكان والزَّمان.
٤ - إِنْ، قَالَ:

وَقَدْ تَلِي (لَا تَ)، وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

يُرِيدُ أَنَّ (لَا تَ) - وقد سبق الحديث عنها - وَ(إِنْ) قَدْ تَرَفُّعَ الْأِسْمِ، وَتَنْصِبُ
الخبر، وهو إِعْمَالُ نَادِر^(٣)، ومع نُدْرَتِهِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ
عَمَلَهَا خَاصَّةٌ لِهَجِيَّةٍ لِبَعْضِ الْقِبَائِلِ فَحَسَبَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِإِعْمَالِهَا
فِي النَّثْرِ وَالشَّعْرِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، فَ(إِنْ): نَافِيَةٌ
عَمِلَتْ عَمَلَ لَيْسَ، وَ(أَحَدٌ): اسْمُهَا، وَ(خَيْرًا): خَبَرُهَا .

(١) الكتاب: ٥٨/١ .

(٢) ليس هذا وقت تذكر جبيرة - أو تذكر ذلك الطائف الذي أزعجك لما رأيته من غضبها.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس: ١٦٨/٢ .

وكقراءة سعيد بن جبير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ
أَمْثَلُكُمْ﴾ (الأعراف: ١٩٤)، بتخفيف نون (إن)؛ فتكون نافيةً، و(الذين):
اسمها، و(عبادًا): خبرها، و(أمثالكم): صفة، والقراءة المشهورة بتشديد التَّون.
وقول الآخر: **إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ.**

وكذلك: **إِنْ قَائِمًا، أَيْ: إِنْ أَنَا قَائِمًا.**

أما إعمالها في الشعر فنَحْوُ قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وقول الآخر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ

والمَعْنَى في القولين: ليس المرءُ مَيِّتًا، وليس هُوَ مُسْتَوَلِيًّا.

أما شروطُ عملها، فتظهر في الشواهد السابقة الذكر، من ذلك:

١ - **بقاء النفي، وعدم انتقاضه بِ(إلا)،** فإن انتقض النفي (بِإلا) أهملت، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (المُلْك: ٢٠).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة: ٧٨).

ومعنى الإهمال هنا أنَّ ما بعدها مبتدأ، وخبر.

٢ - لزوم الترتيب في معموليها، وعدم تقدّم خبرها على اسمها، وهذا جليّ فيما تقدّم من النصوص.

* * *

• زيادة الباء في الخبر المنفيّ، قال:

وَبَعْدَ (ما) و(ليس) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (لا) و(نفي كان) قَدْ يُجَرُّ

استقرأ النحاة (زيادة باء الجرّ) في الخبر المنفي على البيان الآتي:

١- تُزاد بكثرة في خَبَرِي (ما) و(ليس)، كما في الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٣٢).

- ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦).

- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦).

- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (الزمر: ٣٧).

٢- تُزاد الباء بقلة في خَبَرٍ (لا)، وكلّ ناسخٍ منفيٍّ، وتُفهم هذه القلة من قول ابن مالك: (قَدْ يُجَرُّ)، وبيان هذا هو:

(أ) في خَبَرٍ (لا) المُشَبَّهة بـ(ليس)، قال سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بُمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
فَ(مُغْنٍ): خبر (لا) منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة حَرَفِ الْجَرِّ الرَّائِدِ.
(ب) في خَبَرٍ (كان) المنفي، قال الشَّنْفَرِيُّ:

وَأِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ
وَالشَّاهِدُ فِي: (لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ)، إِذْ زِيدَتْ الْبَاءُ فِي خَبَرٍ مُضَارِعٍ (كَانَ) الْمُنْفِيِّ
بـ(لَمْ)، وَهُوَ قَلِيلٌ.

(ت) في المفعول الثاني لِ(يَجِدُ):

قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ:

دَعَانِي أَخِي، وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ
وَالشَّاهِدُ: هُوَ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِ(يَجِدُ) الْمُنْفِيِّ بـ(لَمْ)، وَهُوَ نَاسِخٌ
مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَّ)، (وَأَصْلُ هَذَا الْمَفْعُولِ خَبَرٌ).

وتزداد الباء على نُدْرَةٍ فِي خَبَرٍ نَوَاسِخٍ أُخْرَى، كـ(إِنَّ، وَلَكِنْ، وَلَيْتَ)، وشواهدا مشهورة^(١)، غير أنّ ابن مالك اقتصر في زيادة (الباء) على خبر: (ما، وليس، ولا، وكان المنفيّة)، كما تبيّن من قوله السّابق.

^(١) ينظر: أوضح المسالك: ٥٣، وشرح التصريح للأزهري: ٢٠٢/١، وتزاد الباء أيضا في مواضع أخرى غير خبر النواسخ.

تدريب - ١٧ -

س ١ / ما المقصود بـ (ما) الحجازية ؟، وما شروط إعمالها ؟، استعن على ما تقول
بفصيح الكلام.

* * *

س ٢ / ما مواضع زيادة الباء في الخبر المنفي ؟، وضّح مع التمثيل.

* * *

س ٣ / أعرب الآية الكريمة: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: ٣).

* * *

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

قال:

كَـ (كَانَ) كَادَ وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَٰذَيْنِ خَبَرُ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى نَزَرَ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
وَكـ (عَسَى) حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِـ (أَنْ) مُتَّصِلَا
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ (أَنْ) مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا (أَنْ) نَزَرَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَـ (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ (أَوْشَكَ) وَكَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ
وَجَرَدَنَ عَسَى، أَوْ ارْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

* * *

وَالْفَتْحَ، وَالْكَسَرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتَقَا الْفَتْحَ زَكْنَ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ:

هذا هو القسم الثاني من الأفعال النَّاسِخَةُ للابتداء، سُمِّيَتْ بِـ (أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ)،
وتسميتها هذه من (باب التَّعْلِيلِ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كُلُّهَا لِلْمُقَارَبَةِ، بَلْ هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ
أنواع:

الأوَّل: مَا دَلَّ عَلَى الْمُقَارَبَةِ، أَيُّ: قُرْبَ زَمَنِ وَقَوَعِ الْفِعْلِ، وَأَفْعَالُهُ ثَلَاثَةٌ: كَادَ،
وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الثاني: ما دلَّ على الرجاء، أي: رجاء المتكلم، وطمعُه في وقوع الفعل، وأفعاله ثلاثة: عَسَى، وحرى، واخْلَوْلَقَ.

الثالث: ما دلَّ على الشروع، أي: البدء في وقوع الفعل، وأفعاله كثيرة، منها: أنشأ، وطفق، وأخذ، وجعل، وعلّق.

والأفعال بأقسامها الثلاثة تعمل عمل (كان) في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ لأنها تُشبه (كان) في الدخول على المبتدأ والخبر، ولكن التزم معها كون الخبر فعلاً مضارعاً، إلا ما ندر، مما جاء مفرداً، وفيه قال:

كَ(كان) كَادَ، وَعَسَى لَكِن نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

أي: إنهما يُشبهان (كان) في العمل لا في الأحكام، وأهم ما يميّزهما من (كان وأخواتها) أنَّ خبرهما جملة فعلية فعلها فعل مضارع.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَاذِبُوايَقْتُلُونِي﴾ (الأعراف: ١٥٠).

ف (واو الجماعة): اسم كاد، وخبرها: الجملة الفعلية، وفعلها فعل مضارع.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ (الأعراف: ١٢٩).

لفظ: (رَبُّكُمْ)، اسم عسى، وخبرها: الجملة الفعلية، وفعلها فعل مضارع مقترن بـ(أن)، ونذر مجيء الخبر غير مضارع؛ أي أن يأتي اسماً مفرداً.

ومن ذلك قول تأبط شراً:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آتِياً وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ

والشاهد: عملت (كاد) عمل (كان)، ومجيء خبرها اسماً مفرداً: (آتِياً)،

والغالب أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

وكذلك قول رؤبة:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

والشَّاهد في: (صائِماً)، إذ وقع خبراً لِ (عسى)، وهو اسمٌ مفردٌ.
ومن الخبر المفرد ما تمثَّلت به الزَّبَاءُ: عَسَى الغَوِيرُ أَبُوسًا ^(١).

فائدة:

ومن الخبر ما جاء جملة اسمية في غير (كاد، وعسى) من النواسخ، كقول الشاعر:
وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بني زِيَادٍ من الأكوارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ
والشَّاهد: محيى خبر (جَعَلَ) - وهو من أفعال الشُّروع - جملة اسمية، وهي:
(مَرْتَعَهَا قَرِيبُ).

أما ما جاء ظاهره خبراً مفرداً، فقوله تعالى: ﴿رُدُّوْهَا عَلَىٰ فُطُفٍ مَّسْحًا بِالسُّوقِ
وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص: ٣٣)، فظاهر الأسلوب أَنَّ (مَسْحًا)، وهو مفرد، جاء خبراً
لـ (فُطُفٍ)، وحقيقة الأمر أَنَّ اسم (فُطُفٍ) ضمير يعود على سيدنا سليمان (عليه السلام)،
والخبر جملة فعلية، فِعْلُهَا فِعْلٌ مضارعٌ محذوفٌ، والتقدير: (فُطُفٍ يَمْسَحُ مَسْحًا) ^(٢)،
وقد دَلَّ على المحذوف مصدرُهُ: (مَسْحًا)، الواقع مفعولاً مطلقاً.

* * *

● اقتران خبر هذه الأفعال بِ(أَنْ) ، قال:

وَكُونُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى	نَزَرُ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
وَكـ(عَسَى) حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا	خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا
وَالزُّمُوا اخْلُوقَ (أَنْ) مِثْلَ حَرَى	وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا (أَنْ) نَزْرًا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا	وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

^(١) مَثَلٌ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ الزَّبَاءُ ملكة الجزيرة العربية في أيامها، وقد أغير عليها، فلما خاف قومها عليها، قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: عَسَى الغوير أبوسا، أي: إن فررتُ من بأس واحد، فَعَسَى أن أقع في أبوس. وقيل غير ذلك.

^(٢) إعراب القرآن: للنحاس ٤٦٣/٣.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

صَنَّفَ ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الْأَفْعَالَ - عَلَى وَفْقِ تَصْدِيرِ أَخْبَارِهَا بِـ(أَنْ) أَوْ تَجَرُّدِهَا - عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

١ - مَا يَجِبُ أَنْ يَقْتَرْنَ خَبْرَهُ بِـ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّة:

وهما فِعْلَان: حَرَى، وَاخْلَوْلَقَ، قَالَ:

وَكـ(عَسَى) حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلًا
وَالزَّمُوا اخْلَوْلَقَ (أَنْ) مِثْلَ حَرَى

يُرِيدُ أَنَّ (حَرَى) مِثْلُ (عَسَى) فِي الْعَمَلِ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى الرَّجَاءِ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَقْتَرْنَ خَبْرَهَا بِـ (أَنْ)، وَكَذَلِكَ عَامِلُوا (اخْلَوْلَقَ) مُعَامِلَةً (حَرَى) فِي وَجُوبِ اقْتِرَانِ الْخَبَرِ بِـ (أَنْ)، كَقَوْلِهِمْ: حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، وَكَذَا: اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ. وَلَمْ تُحَفَظْ شَوَاهِدُ فَصِيحَةٍ تَجَرَّدَ فِيهَا خَبَرُ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ مِنْ (أَنْ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ لَمْ تَقْعْ بَعْدُ، فَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى (أَنْ) الْمُشْعِرَةِ بِالِاسْتِقْبَالِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى هَذَا بِتَجَرُّدِ (عَسَى)، وَهُوَ لِلرَّجَاءِ، فَالْتَجَرَّدُ مِنْ (أَنْ) مَعَ عَسَى قَلِيلٌ جَدًّا، وَخَصَّةٌ بَعْضُهُمْ بِالشَّعْرِ؛ وَقِيلَ: لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالشُّهُرَةِ.

٢ - مَا يَجِبُ تَجَرُّدُ خَبْرِهِ مِنْ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّة:

وهذا القسم يتمثل بأفعال الشُّرُوع، قَالَ:

وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو) وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ

يُرِيدُ أَنَّ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُ خَبْرِهِ بِـ (أَنْ)؛ لِمَا بَيْنَ الشُّرُوعِ بِالْعَمَلِ فِي الْحَالِ وَ(أَنْ) الْمُشْعِرَةِ بِالِاسْتِقْبَالِ مِنْ مُنَافَاةٍ.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو ^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٢٢).

^(١) الخَدَوْ: سَوْقُ الْإِبِلِ، وَالْغَنَاءُ لَهَا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقولك: جعلَ الشاعر يُنشِدُ.

وقول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجَرْنَا وَظَلَمَ الْجَارِ إِذْ لَالَ الْمُجِيرُ^(١)
٣- ما يقترن خبره بـ(أَنْ) كثيراً:

وهما فعلان: (عسى، و أوشك). وفيهما قال:

وَكُونُهُ بَدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى نَزَرُ،

.....
وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْفِصَا (أَنْ) نَزَرَا

يُريد أَنْ اقتران خبري (عسى) و(أوشك) بـ(أَنْ) كثير، وتجريدهما منها قليل،
فمثال خبر عسى المقترن بـ(أَنْ)^(٢) الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: ٨٤).

- ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ﴾ (النساء: ٩٩).

- ﴿فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ (التوبة: ١٨).

ومثال تجريد خبر عسى من (أَنْ) وهو قليل، قول هُدبة بن الحشرم:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومثال خبر (أوشك) المقترن بـ(أَنْ)، وهو كثير، ومنه ما أنشده ثعلب:

وَلَوْ سِئَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

ومثال تجرّد خبرها من (أَنْ)، وهو قليل، قول أمية بن أبي الصلت:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

^(١) هناك أفعال أخرى لم يذكرها ابن مالك، مثل: شرع، وهبّ، وهلّل، وأقبل، وقام.

^(٢) لم يرد في القرآن الكريم إلّا مقترناً بـ(أَنْ).

٤ - ما يقتزن خبره بِ (أَنَّ) قليلاً، وهما فعلاَن: كادَ، وكَرَبَ، قال:

و(كاد) الأمرُ فيه عكسًا

.....

ومثلُ كادَ - في الأصحَّ - (كربًا)

يُريد أنَّ (كاد) عَكْسُ (عَسَى) في اقترانِ الخبرِ بِ(أَنَّ)، فَيَكْثُرُ تَجَرَّدُ خبرها مِنْ (أَنَّ)، ويقلُّ اقترانه، وتُعَامَل (كَرَبَ) معاملة (كاد) في اقترانِ الخبرِ بِ(أَنَّ) وعدمه، وقوله: (في الأصحَّ)، إشارة إلى أَنَّ بعضَ النُّحَاةِ لم يذكروا في خبر (كَرَبَ) إلَّا التَّجَرَّدُ^(١).

فمثال تَجَرَّدَ خبرها مِنْ (أَنَّ)، وهو كثير:

• قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١).

• وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٠).

وقول هبيرة بن عبد الله التميمي، ولقبه: (الكلحبة)، وهو صوت النَّار:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبٌ

ومثال اقتران خبرها بِ (أَنَّ)، وهو قليل، قوله (ﷺ): ((مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)).
وقول الرَّاجِز:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٢)

وقول العجاج:

قَدْ بُرْتُ، أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا

لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثْبُورَا^(٣)

^(١) الكتاب: ١٥٩/٣.

^(٢) وصف الراجز منزلاً بالبلَى والقدم حتى كاد أن ينمحي.

^(٣) بَارَ يَبُور: هلك، وَيَبْهَس: من أسماء الأسد سُمِّيَ به الرجل، ومثبُورًا: هالكًا.

وخلاصة الأمر في اقتران أخبار أفعال المقاربة بِ (أن) أو تجرّدها، فقد جاءت على أربعة أقسام:

- ١- ما يجب اقترانه بها، وهو: (حَرَى، واخْلَوْلَقْ).
- ٢- ما يجب تجرّده منها، وهو: (أفعال الشُّروع).
- ٣- ما يغلب اقترانه بها، وهو: (عَسَى، وأَوْشَكَ).
- ٤- ما يغلب تجرّده منها، وهو: (كَادَ، وَكَرَبَ).

* * *

تصريفُ أفعال المقاربة، قال:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوْشَكَا

أفعال المقاربة لا تتصرف، فهي ملازمة لصيغة الماضي، ويُستثنى منها (أَوْشَكَ) و(كَادَ)، أمّا (أَوْشَكَ) فقد جاء منه (المضارع)، وهو أكثر استعمالاً من الماضي، ومنه قول أمّية بن أبي الصَّلْت السَّابِق:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْافِقُهَا

وكذلك (اسم الفاعل) في قول كُثَيِّر عَزَّة:

فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

أمّا (كَادَ): فقد جاء منه المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَاقِرُهُ يَذْهَبُ

بِالْأَبْصَرِ﴾ (النور: ٤٣).

فائدة :

ورد في الشعر اسم الفاعل من (كَادَ) في قول كُثَيِّر عَزَّة:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

- وردّه بعضهم على أنّ الرواية: (كَابَدَ)، بالباء الموحّدة؛ وحينئذٍ لا شاهد فيه.

- وردّوا أيضًا اسم الفاعل من: (كَرَبَ)، في قول عبد بن قيس بن خفاف:

أُبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فإذا دُعِيتَ إِلَى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ
على أَنْ: (كارب)، اسم من: (كَرَب) الناقصة، اسْمُهُ مستتر، وخبره محذوف،
والتقدير: كاربٌ هو في يومه يموت، أو على أَنه من: (كَرَب) التامة، في نحو
قولهم: كَرَبَ الشَّتَاءُ، إِذَا قَرُبَ^(١).

* * *

أفعال المقاربة بين النقصان والتَّمام، قال:
بَعْدَ عَسَى، اِخْلُوقْ، أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَى بِ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدَ
وَجَرَدَنْ عَسَى، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

أشار ابنُ مالك إلى أَنَّ كُلاً من: (عَسَى، وَاِخْلُوقْ، وَأَوْشَكَ)، قَدْ تَرَدَّدَتْ تَامَّةً،
فتستغني بمرفوع عن الخبر، ويقع تمامُ هذه الأفعال الثلاثة في تركيبين:

● أولهما: يتمثل بقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ (البقرة: ٢١٦).
فالجملة مركبة من: (عَسَى + أَنْ يَفْعَلَ)، فإذا أُسْنِدَتْ هذه الأفعال: (عَسَى،
وَإِخْلُوقْ، وَأَوْشَكَ)، إلى: (أَنْ يَفْعَلَ)، استغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها،
فَ(أَنْ وَالْفِعْلُ): في موضع رفعٍ فاعلٍ بالفعل التَّام.
أما إذا وَلِيَ الفعل الذي بعد (أَنْ) اسْمٌ ظاهرٌ فيصحُّ رفعُهُ بِهِ.

كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء: ٧٩).
ففي مثل هذا التَّركيب إعرابان:

(أ) إِنَّهَا تَامَّةٌ، والمصدر المؤوَّل فاعلها، و (رُبُّكَ): فاعل يبعث.
(ب) إِنَّهَا ناقصة، واسْمُهَا مُتَأَخَّرٌ، وهو لَفْظُ: (رُبُّكَ)، وخبرها مُقَدَّمٌ وهو المصدر
المؤوَّل في محل نصب، وفاعل: (يبعث)، ضمير مستتر يعود على اسم
(عَسَى)، وجاز عودُهُ على مُتَأَخَّرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ فِي النِّيَّةِ.

^(١) أوضح المسالك: ٥٦، وحاشية الخضري: ١٢٧/١، وضياء السالك ٢٩٨/١.

• وثانيهما: يتمثل بقولك: التلميذ عسى أن ينجح .

فالتركيب مؤلف من: (اسم + الفعل الناقص + أن والفعل).

فيجوز فيه إعرابان:

(أ) أن تكون تامةً، والمصدر المؤول فاعل، والجُملة من (عسى) وفاعلها خبر المبتدأ.

(ب) أن تكون ناقصةً، واسمها مستتر يعود على الاسم المُتقدّم، و (أن والفعل) في

موضع نصبٍ خبرٍ (عسى).

وهذا هو مُرادُّه من قوله:

وَجَرَدَنَ عَسَى، أَوْ ارْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

أي: اختصت (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب، بأنها إذا تقدّم عليها

اسمٌ، جاز أن يُضْمَرَ فيها ضمير يعودُ على الاسم السَّابق، فتكون ناقصةً، وجاز

تجريدُها عن الضمير، فتكون تامةً.

* * *

حركة (سين) عسى، قال:

وَالْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زَكْنُ

أي: يجوز فتح (سين عسى) وكسرها إذا اتصل بها ضمير رفعٍ لِمُتَكَلِّمٍ، نحو:

عَسَيْتُ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ، نَحْوِ: عَسَيْتَ، أَوْ لِمُغَائِبَاتٍ، نَحْوِ: عَسَيْنَ.

وَالْفَتْحُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَشْهُرُ مِنَ الْكَسْرِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، كَمَا عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ

مَالِكٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ (محمد: ٢٢)، بِفَتْحِ السَّيْنِ،

وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ.

* * *

تدريب - ١٨ -

س١/ ما الفرقُ بين أفعال المقاربة، وكان وأخواتها ؟

* * *

س٢/ بيِّنْ حُكْمَ أفعال المقاربة مِنْ حَيْثُ التَّصَرُّفُ وَعَدَمُهُ، مع التَّمثِيلِ.

* * *

س٣: اشرحْ قول ابن مالك مع التَّمثِيلِ بفصيح الكلام :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَى أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَى بِ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

* * *

س٤/ اذكرْ ما تمتاز به (عَسَى) من غيرها من أفعال هذا الباب، مع التَّمثِيلِ.

* * *

س٥/ اعرِبْ ما يأتي:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمٌ مَنْ أَجَزْنَا وَظَلَمَ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ
إِذَا الْمَجْدُ الرَّفِيعُ تَوَاكَلَتْهُ بِنَاءُ السُّوءِ أَوْشَكَ أَنْ يَضِيعَا

* * *

س٦/ يُسْتَشْهَدُ بِالْبَيْتِ الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ، فما موضعُ الشَّاهِدِ، وما وَجْهُ

الاستشهادِ به؟

فَمَوْشَكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَخُوشًا يَبَابَا

* * *

س٧/ قال تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي﴾ (الكهف: ٢٤).

مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ قَاعِدَةٌ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ تَرْكِيبِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ

السَّابِقَةِ وَنَظَائِرُهَا فِي الْأَسْلُوبِ، فما هي؟ وما قول ابن مالك فيها....؟

* * *

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

قال:

لـ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ) كـ (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ)، بِأَنِّي
كَأَنَّ عَكْسُ مَا لـ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ كُفٍّ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

* * *

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ، إِلَّا فِي الَّذِي كَ (لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا) غَيْرَ الْبُذِيِّ

* * *

وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ فَاكْسَرَفِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غُلْقًا
بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمٍ مَعَ تَلْوٍ (فَا) الْجَزَا، وَذَا يَطْرُدُ
مَسَدَّهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسَرِ
وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ
حَالٍ، كـ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)
بِاللَّامِ، كـ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى)
لَا (لَامَ) بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

* * *

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كـ (إِنَّ ذَا وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ
لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرٌ وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كـ (رَضِيَا)
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

* * *

وَوَصَلَ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
إِعْمَالِهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ (لَكِنَّ)، وَأَنَّ
وَحُقِّقْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
وَإِنْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِ(قَدْ)، أَوْ (نَفِي)، أَوْ
وَحُقِّقْتُ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي

مِنْ دُونَ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)
وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلَ
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
تُلْفِيهِ غَالِبًا بِ(إِنَّ) ذِي مُوَصَلَا
وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا
(تَنْفِيسٍ)، أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلُ ذِكْرٍ (لَوْ)
مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا:

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا قِسْمٌ آخَرُ مِنَ النَّوَاسِخِ، يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَيَنْسَخُ
حُكْمَهَا الْإِعْرَابِيَّ؛ وَلِذَا تُسَمَّى بِ(الْأَحْرَفِ النَّاسِخَةِ)، أَيُّ: النَّاسِخَةِ لِحُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ
الْإِعْرَابِيِّ، وَتُسَمَّى - أَيْضًا - بِالْأَحْرَفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ بِالْفِعْلِ هُوَ:

- ١- بِنَاءُ أَوَاخِرِهَا عَلَى الْفَتْحِ، نَظِيرُ بِنَاءِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ.
- ٢- وَضْعُ أَغْلِبِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، نَظِيرُ بِنَاءِ أَغْلِبِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ.
- ٣- حَاجَتُهَا إِلَى مَنْصُوبٍ وَمَرْفُوعٍ، وَكَذَا حَاجَةُ الْفِعْلِ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ.
- ٤- تَضَمُّنُهَا لِمَعَانِي الْأَفْعَالِ، وَسَنَبِّينَ ذَلِكَ.
- ٥- دُخُولُ نُونِ الْوَقَايَةِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: إِنِّي، وَكَأَنِّي، وَلَكِنِّي، كَدَخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ.

• عَمَلُهَا الْإِعْرَابِيُّ، قَالَ:

لِ(إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ)
كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِ(كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
كَ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ، بِأَنِّي كُفَّءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

قُلْنَا: إِنَّ هذه الأحرف الستة: **إَنَّ، وَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَكِنَّ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ**، تدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل فيهما عَكْسَ عَمَلِ (كان الناقصة)، فتلك ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، وهذه الأخرى تنصب المبتدأ، ويُسمَّى (اسمها)، وترفع الخبر، ويُسمَّى (خبرها) ^(١)، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: ١٧). ومثل ابن مالك لثلاثة منها - في البيت السابق الذكر - وهي: (إَنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ) وهذا الحكم الإعرابي يُمثَّلُ أَحَدَ الفروق بين هاتين المجموعتين النَّاسِخَتَيْنِ ^(٢) لحكم الابتداء.

ومن الفروق الأخرى: أَنَّ تلك أفعال، وهذه أَحرف، وكذلك أَنَّ تلك الأفعال قد تتوسط بين أسمائها وأخبارها، أمَّا أغلب هذه الأخرى فلها صَدْرُ الجملة.

● معانيها:

- (إَنَّ، وَأَنَّ): تُفيدان (التَّوكِيدَ) ^(٣)، ويشمل هذا:
- (أ) توكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ، إذا كان المخاطب عالِمًا بالنسبة.
- (ب) نفي الشك، إذا كان المخاطب مُتَرَدِّدًا فيها.
- (ج) نفي الإنكار، إذا كان المخاطب مُنْكَرًا لها.

^(١) فهي عاملة في الجزأين على مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل في الخبر؛ بل هو باقٍ على رفعه السابق (المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٤٥/١)، وعملها من حيث نصب الأول ورفع الثاني يمثِّلُ اللهجة المشهورة فيها، وهناك شواهد قليلة بل نادرة رُويت بنصب الجزأين؛ أولها جمهور النُّحاة على أن الخبر محذوف، والمنصوب الثاني حال.

^(٢) المجموعة الأخرى هي (كان وأخواتها).

^(٣) لا بُدَّ من الالتفات إلى (أَنَّ) المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة الاسم الذي يأتي فاعلاً، أو مفعولاً؛ أو مجروراً، حينما تقع في هذه المواقع، وقد تأتي (إِنَّ) مكسورة الهمزة) بمعنى (نَعَمْ) كما في قول عبد الله الرقيات: وَيُقْلَنُ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ؛ وقد كَبُرَتْ، فَقُلْتُ، إِنَّهُ

- (لَيْتَ):

تُفيد (التَّمَنِّيَّ)، ويشمل طلب المُسْتَبْعَد، والمُمَكِّن، فمثال المُسْتَبْعَد قول الشيخ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

ومثال المُمَكِّن قول المحتاج: فلا يقال: لَيْتَ لي مَالًا فَأَحْجُ به، ولم يُجْزِ التُّحَاةُ استعمالَ (لَيْتَ) في أَمْرٍ واقعٍ لا محالَةً، فلا يُقَالُ: لَيْتَ غَدًا يَأْتِي.

فائدة:

تختص (ليت) بتركيب انمازت به دون غيرها من أخواتها، إذ يقتصر فيه على ذكر الاسم فحسب، وهو (شِعْري)، ويُلتزَمُ فيه حذفُ الحَرِّ. تقول: لَيْتَ شِعْري^(١) .. على أن يأتي بعد الاسم جملة مصدرية باستفهام، من ذلك قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْري هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِي ؟
وتقول: لَيْتَ شِعْري أَمِيقٌ أَنْتَ أَمْ مَسَافِرٌ ؟، و: لَيْتَ شِعْري ماذا صَنَعَ ؟
- (لَكِنَّ):

تُفيد (الاستدراك) - غالبًا - وهو إبعادُ مَعْنَى فَرَعِيٍّ قد يخطر على البال عند فهم مَعْنَى الكلام، وذلك بأسلوبين هما:

(أ) التَّعْقِيبُ بِنَفْيٍ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ:

تقول: ما زِيدٌ شجاعًا لَكِنَّهُ كَرِيمٌ، فلما نُفِيَتِ الشَّجَاعَةُ عن زِيدٍ، أُوْهِمَ ذلك نَفْيَ الْكَرَمِ عَنْهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مِنْ شِيمِ الشُّجَاعِ الْكَرَمَ، فَلَمَّا أَرَدْتَ رَفْعَ الْإِبْهَامِ، عَقَّبْتَ الْكَلَامَ بِ (لَكِنَّ) ومعموليها.

^(١) أي: ليت علمي.

(ب) إثبات ما يتوهم نفيه:

تقول: زيد ليس شجاعاً لكنه حذر.

إذ يلحظ أن هذا التركيب يستلزم أن يسبقه كلام له صلة بمعموليها، وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى ومغايراً له.

وقد تستعمل (لكن) لمجرد تأكيد المعنى في ذهن السامع.

نحو: لو اعتذر المسيء لتناسيت إساءته، لكنه لم يعتذر.

وكذا: لو قال زيد الحق لنجا من العقوبة، لكنه لم يقله.

فهي هنا لمجرد تأكيد ما سبق.

- (لعل):

تفيد (الترجي) ^(١)، وهو طلب شيء محبوب ليس بمستبعد، كقوله تعالى:

﴿لَعَلَّ اللَّهُ يَحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١)، وتقول: لعل الله يرحمنا، ولعل الأمن مستتب.

وتفيد (الإشفاق)، وهو الخوف من مكروه، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبِخَ

نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ﴾ (الكهف: ٦)، أي: أشفق على نفسك أن تقتلها غماً على ما فاتك من إسلام قومك، ومنه أيضاً قولك: لعل العدو يباغتنا.

وقد تأتي (للتعليل)، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهٖ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ (طه: ٤٤).

وقول الشاعر:

تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ

^(١) الفرق بين التمني والترجي، أن التمني يكون في المستبعد والممكن؛ أما الترجي فلا يكون إلا في الممكن، ولا يرد

على هذا قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهَةِ مُوسَىٰ﴾ (غافر: ٣٦-٣٧)؛ لأن هذا ممكن في زعم فرعون الباطل.

- (كأن) :

تُفيد (التشبيه)، أي: تشبيه اسمها بحبرها، إذا كان الخبرُ أرفعَ من اسمها شأنًا، أو أخط منه قدرًا، تقول: كأن زيدًا ملكًا، أو قِرْدًا. وتكون (للظن)، إذا كان خبرها فعلًا، أو ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا، أو وصفًا، تقول: كأن زيدًا قام، كأنه عندك، كأنه في القاعة، كأنه بالفرج آتٍ.

فائدة:

(لكن، ولعل، وكأن)، بين البساطة والتّركيب:

اختلف النّحاة في بنية هذه الأحرف، أبسيطة هي ؟، أم مركّبة، وهو خلاف لا أثر له في عملها الإعرابي؛ ومن ثمّ آثرنا عدم الإشارة إليه.

- ترتيب جملة (إنّ وأخواتها)، قال:

وراع ذا التّرتيب إلّا في الذي ك (ليّت فيها - أو هنا - غير البدي

أي: راع التّرتيب المعلوم الوارد في الأمثلة التي ذكرها في البيت السّابق، نحو: كأن زيدًا عالمٌ، وهو ترتيب مؤلّف من: (الحرف النّاسخ + الاسم + الخبر). وقد يُستثنى من هذا التّرتيب إذا جاء الخبر جازًا ومجرورًا، أو ظرفًا^(١)؛ فإنّهما قد يتقدّمان على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (النازعات: ٢٦)، فالخبر: جازّ ومجرور مُقدّم على الاسم.

^(١) خبر (إنّ وأخواتها) يأتي على ثلاثة أنواع هي:

- مفرد: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (النحل: ٧٠).

- جملة: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (الإسراء: ٣٠).

و: ﴿إِنَّهُمْ أَنَا اللَّهُ الْمُرِيدُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: ٩).

شبه جملة: وهو موضوع حديثنا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن لَّدَيْنَا أَنْكَالٌ﴾ (المزمل: ١٢)، فالخير: ظُرف مُقدَّم على الاسم، ومثَّل ابنُ مالكٍ لتركيبيَّ جواز تقدُّم الخبر على الاسم، أي: عَدَم المحافظة على التَّرتيب الأصليِّ، بقوله :

..... لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَيْدِي^(١)

فاسم (لَيْتَ) مُؤَخَّر، وخبرها مُتوسِّط بين الحرف النَّاسخ والاسم، سواء أكان جازًّا ومجروراً، أم ظرفًا.

ويكون هذا التقديم واجبًا - وإن لم يذكُرْه ابنُ مالكٍ - إن كان في الاسم ضمير يعود على شيءٍ في الخبر؛ حتَّى لا يستلزم -تأخير الخبر- عَوْد الضَّمير على مُتأخِّر لَفْظًا ورُتْبَةً، كما الحال في جملة المبتدأ والخبر، تقول: لَيْتَ فِيهَا صَاحِبَهَا، ولعلَّ عند زيدٍ أخاهُ.

ومن تمثيل ابنِ مالك السَّابق الذِّكر، يُفهم أنَّه لا يتقدَّم خبر هذه الأَحرفِ عليها، ولو كان ظرفًا، أو جازًّا ومجروراً ؛ لأنَّ هذه الأَحرفَ مُلَازِمَةٌ لِلصَّدَاقَةِ^(٢).

* * *

- (حركةُ همزةِ إِنَّ):

لهمزة (إِنَّ) ثلاث حالات :

١- وجوب الفتح.

٢- وجوب الكسر.

٣- جواز الأمرين.

وبيان هذه الحالات هو:

^(١) البَيْدِي: الفاحش اللسان.

^(٢) باستثناء (أَنَّ).

وجوب الفتح، قال:

وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرَ

أي: يجب فتح همزة (إِنَّ) إذا أمكن تأويلها مع معموليها بمصدر: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، وهذا مراده من قوله: (لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا)، ويتمثل هذا بمواقع عدة أبرزها ما يأتي:

(أ) وقوعها في محلّ الفاعل:

كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (العنكبوت: ٥١)،
والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا.

(ب) وقوعها في محلّ النائب عن الفاعل:

كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ (الجن: ١)، والتقدير: أُوحِيَ
إليّ استماعُ نفرٍ من الجنّ .

(ت) وقوعها في محلّ المبتدأ :

كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَىٰ الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت: ٣٩)، والتقدير:
ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة، ويندرج تحت هذا أيضاً وقوعها بعد (لَوْلَا)،
كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (الصفات: ١٤٣)، ف(أَنَّ) ومعمولاها
مبتدأ، والخبر محذوف .

(ث) وقوعها في محلّ الخبر عن اسمٍ معنًى:

تقول: ظنّي أنّه ناجح، واعتقادي أنّك مُتقدّم، والتقدير: ظنّي بنجاحك،
واعتقادي تقدّمك.

(ج) وقوعها في محلّ المفعول به:

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللّٰهِ﴾ (الأنعام: ٨١)، والتقدير: ولا
تخافون إشراككم بالله.

(ح) وقوعها في موضع الجرّ:

سواء أكان بالحرف، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج: ٦)، أي: بأحقّيته... أم كان مجروراً بالإضافة إلى غير الظرف^(١)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَتَّكُم نَطِئُونَ﴾ (الذاريات: ٢٣). فـ(مثل): مضاف، إلى: (أنتكم تنطقون)، على تأويل: (مثل نُطَقِكُمْ)، و(ما) زائدة. ومنه ما أنشدَه سيبويه:

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةٌ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا

فأضيفت لفظة: (كابة) إلى (أَنَّ)، على تأويل: كابة فَقَدِهَا عَقِيلًا.

(خ) وقوعها في موضع العطف على شيءٍ ممّا ذُكِرَ:

كقوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٤٧)، فـ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ : معطوفة على المفعول به: (نِعْمَتِي)، والتقدير: اذكُرُوا نِعْمَتِي وَتَفْضِيلِي.

(د) وقوعها في موضع المُبَدَلِ ممّا ذُكِرَ:

كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (الأنفال: ٧)، فـ﴿أَنَّهَا لكم﴾: بدلٌ من المفعول به الثَّانِي: (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ)، والتقدير: وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ مِلَّةَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ .

فهذه الأماكن يجب فَتْحُ همزة (إِنَّ) فيها ؛ لأنّها أماكن الألفاظ المفردة، لا أماكن الجُمْل.

ومّا ذُكِرَ -أيضًا- من مواضع وجوب الفتح:

^(١) لأنّ المجرور بالإضافة غير الظرف حقّه الإفراد، أمّا إذا كان المضاف ظرفًا، فإنّه يقتضي غالبًا الإضافة إلى الجمل مثل (إذْ، وحيث)، أمّا (حين، ووقت) فيجوز بعدها الفتح والكسر؛ لكونهما يضافان للمفرد وللجملة.

- وقوعها بعد (لَوْ):

كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ١٠٣)، أي: ولو ثبت أو صدق إيمانهم...

- وقوعها بعد (حتى) الجارة، والعاطفة^(١):

تقول: عَرَفْتُ أحوالك حتى أَتَكَ محتاج، والتقدير: حتى احتياجك، بالجر على أنّ (حتى) حَرْفُ جَرٍّ، وبالتَّصْبِ على العطفِ.

أما (حتى) الابتدائية، فيتعين الكسر بعدها، وسيأتي ذكرها.

- وجوب الكسر، قال:

..... وفي سَوَى ذاك اكسِرِ
فأكسِرْ في الابتداء، وفي بدءِ صِلَةٍ وحيثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُّكْمِلَةٍ
أو حُكَيْتٍ بالقَوْلِ، أو حَلَّتْ مَحَلُّ حالٍ، كـ(زُرْتُه) وإني ذُو أَمَلٍ
وكسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غُلِقَا باللام، كـ(اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى)

يُريد ابنُ مالك أن يقول: إن لم يُمكن تقدير (أن) مع معمولها بالمصدر، فإنَّ (الهمزة) تُكسرُ وجوبًا أو جَوَازًا، وفي هذه الأبيات أشار إلى وجوب الكسر في ستّة مواضع، وهي على وَفْق ترتيبه على النَّحو الآتي :

١- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) في أَوَّلِ جملتها:

كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ (الفتح: ١)، ويدخل تحت هذا إذا كانت (إِنَّ) مسبوقه بأحد الأحرuf الآتية:

(أ) حرف استفتاح، وتنبية، نحو: (ألا)^(٢)، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢).

^(١) شرح الألفية، لابن الناظم: ١٦٨/١.

^(٢) تسمية مأخوذة من مكانها، وهي للتنبيه على تأكيد مضمون الكلام عند المتكلم.

ومثلها في الاستفتاح، والتَّنبيه: (كَلَّا)، إِنَّ أَفَادَتْ مَعْنَى (الاستفتاح).

كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ (العلق: ٦).

وكذلك (أما) الاستفتاحية:

نَحْوُ: أَمَا إِنَّ الْجِهَادَ وَاجِبٌ، وَأَمَا إِنَّ الْخِيَانَةَ جَرِيمَةٌ.

(ب) (حَتَّى) الابتدائية^(١)؛ لَأَنَّهَا فِي الصَّدْر، تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ مِثْلَ (أَلَا)

الاسْتِفْتَاخِيَّة، تَقُولُ: مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ يَسْتَوُونَ مِنْهُ.

(ت) حَرْفُ جَوَابٍ، تَقُولُ: نَعَمْ إِنَّكَ عَلَى حَقٍّ.

٢- إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) فِي صَدْرِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ:

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ (القصص: ٧٦)

فَ (ما): اسْمُ مَوْصُولٍ، وَجُمْلَةٌ: (إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ)، صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَقَدْ صُدِّرَتْ هَذِهِ الصِّلَةُ بِـ (إِنَّ) مَكْسُورَةَ الْهَمْزَةِ.

أَمَّا إِذَا جَاءَتْ فِي حَشْوِ الصِّلَةِ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ، تَقُولُ: جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَائِزٌ.

٣- إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) مُكَمَّلَةً لِيَمِينٍ:

أَيُّ: إِذَا وَقَعَتْ فِي صَدْرِ جُمْلَةٍ جَوَابِ الْقَسَمِ سِوَاءِ ذِكْرِ فِعْلٍ الْقَسَمِ، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنْكُمْ﴾ (التوبة: ٥٦)، أَمْ لَمْ يُذَكَّرْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ٢﴾ (العصر: ١-٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَمْدٌ ١﴾

وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ٢ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ (الدخان: ١-٣).

وَنَلْحَظُ أَيْضًا مَا يَأْتِي :

(أ) إِطْلَاقُ ابْنِ مَالِكٍ لِكَلَامِهِ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ، أَنَّهَا تُكْسَرُ بِمُجَرَّدِ وَقْعِهَا فِي صَدْرِ

جُمْلَةٍ جَوَابِ الْقَسَمِ.

^(١) أَمَا (حتى) الجارة، و (حتى) العاطفة فالفتح معهما، وقد سبق ذكرهما.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

(ب) ما يُفْهَمُ من النُّصُوصِ الكريمة أَنَّهُ تُكْسَرُ، سَوَاءٌ ذُكِرَ فِعْلُ الْقَسَمِ، بِشَرْطِ اقْتِرَانِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾، أَمْ لَمْ يُذْكَرِ اقْتِرَانُ الْخَبَرِ بِاللَّامِ، أَمْ لَمْ يَقْتَرَنْ، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.

(ت) أَمَّا إِذَا لَمْ يُذْكَرْ فِعْلُ الْقَسَمِ، وَلَمْ يَقْتَرَنْ الْخَبَرُ بِاللَّامِ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ مَعًا: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي مَوْضِعٍ آتٍ، وَبِهِ قَيَّدَ إِطْلَاقَهُ السَّابِقَ الذَّكَرَ.

٤ - إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) فِي صَدْرِ جُمْلَةٍ مُحْكِيَّةٍ بِالْقَوْلِ:

أَيُّ: فِي صَدْرِ جُمْلَةٍ مُحْكِيَّةٍ، وَمَعَهَا الْقَوْلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ (المائدة: ١٢)، وَقَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ)).
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُحْكِيَّ بِالْقَوْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، أَوْ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْكِيَّةً، بَلْ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الظَّنِّ جَازٍ فِيهَا الْوَجْهَانِ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:
أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمْتَعٌ وَقَدْ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمٍ
فَمَنْ كَسَرَ الْهَمْزَةَ جَعَلَهَا مُحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ، وَمَنْ فَتَحَ أَجْرَى (تَقُولُ) مُجْرَى تَظُنُّ.
وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْكِيَّةً، بَلْ سَيِّقَتْ لِلتَّعْلِيلِ، فَإِنَّهَا تُفْتَحُ، نَحْوُ: أَخْصُصُكَ بِالْقَوْلِ أَنَّكَ ذَكِيٌّ ؛ أَيُّ: لِأَنَّكَ ذَكِيٌّ.

٥ - إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) فِي صَدْرِ جُمْلَةٍ حَلَّتْ مَحَلَّ الْحَالِ:

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (الأنفال: ٥)، فَجُمْلَةٌ (إِنَّ وَمَعْمُولِيهَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.
وَمَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ لِهَذَا الْمَوْضِعِ، بِقَوْلِهِ: زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

- فَكَسِّرْ هَمْزَةً (إِنَّ) وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ: فِي الْبَدْءِ بِهَا، وَصَدْرَ جُمْلَةِ الصَّلَاةِ، وَصَدْرَ جَوَابِ الْقَسَمِ، وَصَدْرَ الْجُمْلَةِ الْحَكِيَّةِ بِالْقَوْلِ، وَصَدْرَ جُمْلَةِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا مَوَاضِعَ الْجُمْلِ، وَلَا يَصَحُّ فِيهَا وَقُوعُ الْمَصْدَرِ حَتَّى تُفْتَحَ.

٦- إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ، وَقَدْ عُلِّقَ عَنْهَا بِ (لَا مِ ابْتِدَاءٍ) :

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون: ١).

فَكُسِّرَتْ (هَمْزَةً إِنَّ) بَعْدَ: (يَعْلَمُ، وَيَشْهَدُ) ؛ لِأَنَّهَا لَوْ فُتِحَتْ لَلَزِمَ تَسْلِيْطُ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، وَفِي خَبَرِهَا لَا مِ ابْتِدَاءٍ، وَهِيَ لَا مِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ يَمْنَعُ مَا قَبْلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ هِيَ (لَا مِ) رُتِبَتْهَا التَّقْدِيمُ، وَإِنْ جَاءَتْ مُتَأَخِّرَةً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قُدِّمَتْ لَدَخَلَ حَرْفُ تَوْكِيدٍ عَلَى نَظِيرِهِ. وَفِيهِ قَالُ:

وَكَسِّرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ، كَ (اعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

فَإِذَا لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا فُتِحَتْ؛ لِتَكُونَ هِيَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ مَصْدَرًا مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ .

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨).

- وَأَضَافَ بَعْضُ النُّحَاةِ ^(١) مَوَاضِعَ أُخَرَ، مِنْهَا :

١- إِذَا وَقَعَتْ (إِنَّ) خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ (اسْمِ ذَاتِ):

كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (الحج: ١٧).

فَجُمْلَةٌ (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ) مِنْ (إِنَّ وَمَعْمُولِيهَا) فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ (إِنَّ) السَّابِقَةِ، وَ(الَّذِينَ) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ: أَسْمَاءُ، وَهِيَ أَسْمَاءُ ذَوَاتٍ.

^(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٥٩؛ وَشَرَحَ الْمَرَادِي: ٣٣٨/١؛ وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١/ ١٣٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ (حَيْثُ)، كقولك: اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.
وَبَعْضُهُمْ يَرَى جَوَازَ فَتَحِ الهمزة بعدها أيضًا؛ بِلَحْظِ جَوَازِ إضافة (حيث) إلى
المفرد أيضًا.

٣- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ (إِذْ)، كقولك: حِثُّ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ.

* * *

- جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ، قال:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ لا (لام) بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعَ تَلْوِ (فا) الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

بعد حديث ابن مالك عن وجوب فَتَحِ (همزة إِنَّ)، ووجوب كَسْرُهَا، انتَقَلَ إلى
تحديد مواضع جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ: الْكَسْرُ، وَالْفَتْحُ، وَهِيَ بِحَسَبِ تَرْتِيبِهِ عَلَى النَّحْوِ
الآتِي:

١- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ (إِذَا الْفُجَاءِيَّةِ) ^(١):

وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَّوِيهِ :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ^(٢)

وللبيت روايتان: الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، فَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا عَلَى مَعْنَى: (فَإِذَا هُوَ عَبْدُ
الْقَفَا)، أَيْ: عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ (إِذَا) جُمْلَةٌ، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا عَلَى مَعْنَى: (فَإِذَا
الْعُبُودِيَّةُ مَوْجُودَةٌ)، أَيْ: عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمَوْوَلِ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ .

٢- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ قَسَمٍ لا (لام) بَعْدَهُ ^(٣) :

^(١) المقصود بالفجائية وقوع ما بعدها بغتة ؛ ولا بد أن يسبق إذا الفجائية كلام ؛ ولا يحتاج إلى جواب ؛ ويفيد الحال ؛ و
(إذا) هذه مختصة بالجمال الابتدائية.

^(٢) كنت أظنه سيِّدًا كما قيل عنه، فإذا هو ذليل خسيس؛ يُصَفَعُ على قفاه ؛ و يُلْكَزُ على لَهْزَمَتِهِ - طرف اللحية - كما
يفعل بالعبيد.

^(٣) أما إذا وقعت اللام في الخبر ؛ نحو: حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنَّكَ لَذَاهِبٌ ؛ وجب الْكَسْرُ بِاتِّفَاقٍ.

يُريد: إذا وقعت (إِنَّ) في صَدْر جملة قَسَم ظاهر، وليس في خبرها اللّام.
كقول زُوبة:

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أَنْي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

والشّاهد في جملة القَسَم المصدّرة بِـ (أَنْي) الواقعة بعد فِعْل القَسَم: (تَخْلِفِي ..)،
ولا (لام) بعده، وفي الهمزة روايتان: الفَتْح، والكَسْر، فَمَنْ فَتَح جعلها مع ما
بعدها في تأويل مصدر مفعول لِـ (تَخْلِفِي) بإسقاط حرفِ الجَرِّ، وسَدَّ المصدر مسدّد
جواب القسم، والتقدير: أَوْ تَخْلِفِي عَلَى أُبُوتَي، وَمَنْ كَسَرَ جعلَ الجملة جوابًا
للقَسَم .

فائدة:

الفرق بين هذا الموضع، والموضع الثالث في وجوب كَسْر (همزة إِنَّ) الذي لم
يقترن الخبرُ بعدها باللام، كقوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا
أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴿(الدخان: ١-٣)
أَنَّ الفِعْل في أسلوب الآية الكريمة أَضْمَرَ وَلَمْ يَظْهَرْ، أمّا في هذا الموضع فقد بَرَزَ
فِعْلُ القَسَم؛ ولذلك اختلفَ حُكْمُ همزة (إِنَّ)، فوجبَ الكَسْرُ هناك، وأُجِيزَ هُنا.
٣- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بعد (فاء) الجَزاء:

فَمِمَّا جاء بالكَسْر قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة:
٢١٥)، ومِمَّا جاء بالفَتْح قوله تعالى: ﴿مَنْ يُكَادِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَاتِلْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ
خَالِدًا فِيهَا﴾ (التوبة: ٦٣).

ومِمَّا جاء بالوَجْهَيْنِ قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: ٥٤)، إذُ قُرِئَ بِفَتْحِ الهمزة، وكَسْرِهَا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالفَتْحُ على تقدير (أَنَّ ومعموليهما) بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فجزأؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفران جزأؤه. والكسْرُ على جَعْلٍ ما بعد (فاء الجزاء) جملة تامة، أي: فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وهي جواب لـ(مَنْ الشَّرْطِيَّة).

٤- إذا وقعت (إِنَّ) خَبَرًا عَنْ قَوْلٍ، وَمُخْبَرًا عَنْهَا بِقَوْلٍ، والقائل واحد، قال: وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوٍ: خَيْرُ الْقَوْلِ: إِنِّي أَحْمَدُ
أي: يَطْرُدُ جَوَازُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ (إِنَّ) خَبَرَ قَوْلٍ، وكان خَبَرُهَا قَوْلًا، ولقائل واحد، نحو: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ .
فالفَتْحُ على مَعْنَى: خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ.

والكسْرُ على الإخبار بالجملة، كأنك قُلْتَ: خَيْرُ الْقَوْلِ هَذَا اللَّفْظُ.
وَنَلْحَظُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ فِي مِثَالِ ابْنِ مَالِكٍ، هُوَ (خَيْرٍ)، وليس قولاً، وسَوْغُ هَذَا
إضافة هذا المبتدأ إلى القول (خير القول)، فأصبح بمنزلة.

أما إذا انتفى القول فالفَتْحُ متعينٌ، تقول: عملي أَيُّ أَحْمَدُ اللَّهُ.
وإذا انتفى فالمصدر المؤوَّل خبر المبتدأ اتحاد القائل، فالكسْرُ مُتَعَيِّنٌ، تقول:
قولي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ، وتكون جملة (إِنَّ) مع معمولها في محلِّ رفع خبر المبتدأ^(١).
● وزادوا على ما ذكره ابنُ مالك مواضع أُخَرُ يجوز فيها الِوَجْهَانِ، أبرزهما ما يأتي:

١- إذا وقعت (إِنَّ) بعد (أما) المفتوحة الهمزة المُخَفَّفَةُ الميم :

كقولك: أما إِنَّكَ قَادِمٌ. بِمُفْتَحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا.

- فالكسْرُ على أَنَّ (أما) استفتاحية بمنزلة (ألا).

- والفَتْحُ على أَتَمَّا بِمَعْنَى: (أحقاً)، التي تُفْتَحُ همزة (إِنَّ) بعدها.

^(١) أوضح المسالك: ٦٠١؛ وشرح الأشموني: ٢٨٧/١؛ وشرح التصريح: ٢٢٠/١.

٢- إذا وقعت (إِنَّ) بعد (لا جَرَمَ)^(١):

والفَتْحُ هو الغالب، كما في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْتَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يُسْرُوكَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (النحل: ٢٣) .

وتقول بالكسْرِ: لا جَرَمَ إِنَّ اللَّهَ يُهْلِلُ الظَّالِمَ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَتْرُكْهُ بعد ذلك.

٣- إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) موضع التَّعْلِيل :

كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، وتقول: (ساعِدهُ إِنَّهُ مُسْتَحِقٌّ)، بفتحِ الهمزة وكسرها.

٤- إذا وقعت (إِنَّ) بعد (أَيُّ) المَفْسَّرَةِ:

نحو: سَرَّنِي تَفُوقَكُمْ، أَيُّ: إِنَّكُمْ ناجحون ومُتَقَدِّمون.

- وحاصل ما سبق أنه: يتعيَّن (فتح همزة إِنَّ) حيث يجب أن يسُدَّ المصدرُ مَسَدَهَا، ومَسَدٌ معموليها، ويتعيَّن (كسْرُ همزة إِنَّ) حيث لا يجوزُ ذلك، ويجوزُ الِوَجْهَانِ إِنْ صَحَّ المعياران.

* * *

لامُ الابتداء، قال:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ	لامُ ابتداءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرٌ
وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا	وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَـ (رَضِيَا)
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَـ (إِنَّ ذَا	لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ	وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

^(١) جَرَمَ: عند بعض النسخة فعل ماضٍ بمعنى ثبت ووجب، و(أَنْ وَمَعْمُولِيهَا) فاعل، وعند بعضهم الآخر: بمعنى (لأبدٍ) و(لا محالة). ف(لا: نافية للجنس، وجَرَمَ: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر: محذوف).

لامُ الابتداء:

هي لامٌ معنويّة، مفتوحة؛ سُمِّيَتْ بذلك لِكَثْرَةِ دخولها على المبتدأ.
كقوله تعالى: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٧)؛
وتأتي لتأكيد مضمون الجُمْلِ المُثَبِّتِ، وتدخل -أيضًا- على غيرها، وسنبيّن ذلك.
لامُ الابتداء وجُمْلَةٌ (إِنَّ):

يجوز^(١) دخول لامُ الابتداء بعد (إِنَّ) المكسورة؛ للمبالغة في التأكيد، وهي
لامٌ لها صَدْرُ الكلام، وحَقُّها أَنْ تدخلَ على (إِنَّ)، فتقول: لِإِنَّ. ...، ولَمَّا كانت
هي للتأكيد، و(إِنَّ) للتأكيد أيضًا، كَرِهُوا الجَمْعَ بين أداتين بِمَعْنَى واحدٍ، فَأَخَّرُوا
(اللام)، وأَدْخَلُوهَا على ما هو بعيد عن (إِنَّ) اسمًا كان أَمْ خَبَرًا.
● ومواضع دخولها على جُمْلَةٍ (إِنَّ) هي:

أَوَّلًا: تدخل على الاسم، بِشَرْطِ تَأْخُرِهِ عن الخَبَر:

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ (القلم: ٣).
وتقول: إِنَّ عندَكَ لَبَرًّا.

وحالات تأخير اسم (إِنَّ) هي حالات تأخير المبتدأ نفسها، وفي دخولها على
الاسم المتأخّر، قال:

وتَصَحَّبُ. اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

ومن قَيْدِ تقدّم الخبر، يُفْهَمُ مِنْهُ تقدّم معموله أيضًا.

تقول: إِنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا قائمًا.

وإِنَّ عندَكَ لَزَيْدًا مُّقِيمًا.

^(١) يجب دخولها في خبر (إِنَّ) المكسورة المخففة؛ إِنْ أَهْمَلْتَ؛ ولم يظهر المعنى.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ثانيًا: تدخل على الخبر^(١):

وُسَمِيَ حينئذٍ بـ (اللام المُرخَّلة)^(٢)، وفيها قال:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرَ

أي: تدخل لامُ الابتداء في خبر (إنَّ) المكسورة، ومثل لها بـ: إِنِّي لَوَزَرَ، أي: ملجأً.

وشروط دخولها على الخبر هي:

(أ) كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا عن الاسم؛ حتى لا يتوالى مُؤكِّدان في موضع واحد.

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (إبراهيم: ٣٩) .

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤) .

فإذا قُدِّمَ الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ (المزمل: ١٢)، امتنع دخول اللام، ولم يَنْبَه ابنُ مالك على تأخير الخبر؛ اكتفاءً بالتَّنبِيه على التَّأخير في الاسم، والعلة واحدة.

(ب) كَوْنُهُ مُثَبَّتًا، وفيه قال:

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَ

أي: لا تدخل هذه اللام على الخبر المنفي.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ (يونس: ٤٤) ؛ لأنَّ هذه اللام تأتي لتأكيد الإثبات، فهي ضدُّ أسلوب النفي، فلا يُقال: إِنَّ سعيدًا لَمَّا يَدْخُلُ.

(ت) كَوْنُهُ غير الماضي المجرّد مِنْ (قَدْ)، قال:

وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَ (رَضِيَ)

^(١) لا تدخل بحسب الرأي المشهور - لام الابتداء على خبر باقي أخوات (إنَّ)، وما رُوِيَ من هذا فهو قليل حُمِلَ على زيادة اللام، أو نُدرِجها.

^(٢) أي: المزحلقة من صدر الكلام إلى ما بعده اسمًا كان أم خبرًا بشرط التأخر؛ حتّى لا يجتمع مُؤكِّدان في افتتاح الكلام.

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كـ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

أي: إذا كان الخبر ماضياً مُتَصَرِّفاً مُجَرَّداً من (قَدْ)، مثل الفعل: رَضِيَ.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ (آل عمران: ٣٣)، لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ (لَاُ الْإِبْتِدَاءِ)، فلا يُقال: إِنَّ زَيْداً لَرَضِيَ. (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ)، أي: إذا اقترن الخبر بـ(قَدْ)، وهو فعل ماضٍ مُتَصَرِّفٍ جاز دخول لَاُ الْإِبْتِدَاءِ عليه، كمثاله: (... إِنَّ هَذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا)؛ لأنَّ الْحَرْفَ (قَدْ) يُقَرِّبُ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مِنَ الْحَالِ؛ فَيُشَبِّهُ الْمَضَارِعَ بِالزَّمَنِ .

وظاهر كلامه أنه يجوز دخول لام الابتداء على (الخبر) في الحالات الآتية:

أ- إذا كان مفرداً، كقول الشاعر:

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةٌ

ب- إذا كان شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤).

ت- إذا كان جملة فعلية، سواء أكان فعلها مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ

لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل: ١٢٤)، أم كان فعلها ماضياً مُتَصَرِّفاً مُقْتَرِناً بـ(قَدْ)، كقولك: إِنَّ سَعِيداً لَقَدْ فَازَ، أم كان فعلها ماضياً جامداً، كقولك: إِنَّ زَيْداً لَنِعْمَ الْفَتَى، وَإِنَّهُ لَعَسَى أَنْ يَفْعَلَ.

ث- إذا كان جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ (الحجر: ٢٣).

-ثالثاً: تدخل على معمول الخبر، قال:

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ

أي: تدخل لَاُ الْإِبْتِدَاءِ على معمول الخبر؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَتِمَّتِهِ، بشروط هي:

(أ) تَوَسَّطَ الْمَعْمُولُ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، كما قال: (... وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ)،

وهو بذلك يقع موقع الخبر الأصلي، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

والشَّاهد في: (لَعْنَدِي)، إذ تَوَسَّطَ بين اسْمِ إِنَّ: (أَمْرًا)، وخبرها: (غَيْرُ مَكْفُورٍ)، أي: أَخَذَ مَوْعِدًا يُفْتَرَضُ أَنْ يَكُونَ لِلخَبَرِ؛ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ. ومنه قولك: إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ، فَقَدْ دَخَلَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى: (عَمْرًا)، وَهُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ (ضَارِبٌ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، فَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ. • وظاهر كلام ابن مالك أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُتَأَخِّرِ.

(ب) أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ صَالِحًا لِدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ:

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لَمْ يَجْزُ دُخُولُهَا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُتَوَسَّطِ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا عَلَى الْمَعْمُولِ قَرْنٌ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْخَبَرِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَرَبَ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِعْلٌ مَاضٍ مُتَصَرِّفٌ، غَيْرُ مُقْتَرَنٍ بِ (قَدْ)، وَهُوَ مِمَّا لَا يَصِحُّ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ - وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ -.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ اللَّامَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْمُولِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ ثَانِيَةً^(١).

وعلى العموم إذا استوفى المَعْمُولُ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فَإِنَّ دُخُولَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ يَبْقَى فِي حُكْمِ الْجَوَازِ لَا الْوَجُوبِ؛ فَقَدْ يَسْتَوْفِي شَرْطَيْهِ، وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ (العاديات: ١١).

رَابِعًا: تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ^(٢):

ضَمِيرُ الْفَصْلِ: هُوَ ضَمِيرُ رَفْعِ مُنْفَصِلٍ، يَفْصِلُ بَيْنَ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا نَعَتْ، فَإِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ هُوَ الْفَائِزُ، حَكَمْتَ عَلَى أَنَّ (الْفَائِزَ)

^(١) أَضَافَ شُرَاحُ الْأَلْفِيَةِ شَرْطًا أُخْرَى، مِنْ أَرَادَ الْاسْتِزَادَةَ فَلْيَرَاجِعْ (أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٦٢؛ وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي بِحَاشِيَةِ الصَّبَانِ: ٢٩٢/١).

^(٢) عَرَفْنَا بِضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَبِشَرْطِهِ، وَبِإِعْرَابِهِ فِي: بَابِ الضَّمِيرِ السَّابِقِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

خَبَرٌ، ولولا الضَّمِيرُ لاحتَمِلَ أَنَّهُ نَعَتْ -أيضًا- ، وتدخل لام الابتداء على هذا الضَّمِيرِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران: ٦٢) .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ هَذَا لَهُوَ الْبَلَتُ الْمُيْنُ﴾ (الصفات: ١٠٦) .

وقوله تعالى: ﴿وَلَا نَحْنُ الصَّافُونَ﴾ (الصفات: ١٦٥) .

فالضَّميران: (هو، وَحْنٌ)، حرفان لا إعراب لهما، فإذا أُعْرِبَ كُلُّ مِنْهُما مبتدأ، فلا يكون ضمير فصل؛ لأنَّ ضمير الفصل حَرْفٌ على المشهور، وفيه قال:

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلُ.....

وجُمْلَةُ القول: إِنَّ (لام الابتداء) تدخل - بعد إِنَّ المكسورة- على أربعة أشياء:

١- الاسم المتأخر.

٢- الخبر المتأخر.

٣- معمول الخبر المتوسط بين الاسم والخبر.

٤- ضمير الفصل، وهو متوسط أيضًا.

إبطال (عمل إِنَّ وأخواتها):

قد يبطل عمل هذه الأحرف النَّواسخ - من دون المعنى - في مَسْأَلَتَيْنِ:

● الأولى: اتّصالها بـ(ما) الزائدة، قال:

وَوُضِلْ (ما) بذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

تَدْخُلُ (ما) الزائدة على (إِنَّ وأخواتها)، فتكفّها عَنْ شَيْئَيْنِ:

(أ) نَصْبُ الْمَبْتَدَأِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ (النساء: ١٧١).

(ب) الاختصاص بالجملة الاسمية، وتجعلها صالحةً للدُّخُولِ على الجملة الفعلية،

كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ (الأنبياء: ١٠٨).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨) .

وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (الأنفال: ٦) .

وقول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ وقد يُدرِك المجدَ المؤثِّلُ أمثالي

وقول الفرزدق:

أعدْ نظراً ياعبدَ قيسٍ لعلما أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المُقيدا

ففي الآيات الكريمة دَخَلَتْ (إِنَّ) و(كَأَنَّ) على الجملة الفعلية، وفي البيتين دَخَلَتْ (لكنَّ) و(لَعَلَّ) عليها أيضاً؛ وذلك للحاق (ما) الحرفية الزائدة بهذه الأخرى.

أما إذا اتّصلت بهذه الأخرى (ما) الاسميّة - الموصولة - فلا تكفّها عن العمل،

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ (طه: ٦٩) .

ف(ما) موصولة: اسم (إِنَّ)، وجملة (صَنَعُوا): صلة الموصول، و(كَيْدُ سَاحِرٍ): خبر إِنَّ، والمعنى: إِنَّ الذي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحِرٍ.

ومن ذلك - أيضاً - قول الأفوه الأزدي:

فوالله ما فارقْتُكم قاليًا لكم ولكن ما يُقْضَى فسوف يكون

ف(لكنَّ): عاملة، و(ما): موصولة اسمها، وجملة (يُقْضَى): صلة الموصول، وجملة (فسوف يكون): خبرها.

ولم يُطْلَقِ ابنُ مالك القول في إبطال (ما) لعمل هذه الأخرى، بل قال: (وَقَدْ

يُبْقَى الْعَمَلُ)، ويعني بذلك أنه (قَدْ) - وهي هنا للتقليل - تكون (ما) زائدة،

ويبقى عمل الأخرى، وهو أمرٌ مسموعٌ في (لَيْتَ)^(١)؛ لبقاء اختصاصها بالجملة

الاسمية مع وجود (ما) .

ومنه قول النابغة الذبياني:

(١) الكتاب: ١٤٧/٢ .

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ^(١)
والشَّاهد في: (الحَمَام)، فقد رُويَ بالنَّصْبِ على إعمال (لَيْتَ)، وجُعِلَ (ما)
زائدة، و(هذا): اسْمُهَا، و(الحَمَام): بَدَلٌ مِنَ الاسْمِ، و(لنا): خبرها.
وَرُويَ بِالرَّفْعِ على إهمال (لَيْتَ)، وجُعِلَ (ما) كَافَّةً، و(هذا): مبتدأ،
و(الحَمَام): بَدَلٌ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، و (لنا): خبر.
ومن ذلك تقول: ليتما عليّ حاضرٌ، وليتما عليّا حاضرٌ.
وأشار ابن مالك إلى (قَلَّةُ العمل) مَنْ دُونَ تَحْدِيدِ الْحَرْفِ النَّاسِخِ، وهذا يحتمل
أَمْرَيْنِ:

- ١ - إِنَّهُ يَقْصِدُ إِعْمَالَ لَيْتَ، بَعْدَ دُخُولِ (ما) عَلَى قِلَّةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.
 - ٢ - إِنَّهُ عَمَّمَ قِلَّةَ الْعَمَلِ لِلْأَحْرَفِ النَّاسِخَةِ مَعَ لِحَاقِ (مَا) هَا.
- أَمَّا الثَّانِيَةُ مِنْ مَسْأَلَتِي إِبْطَالِ عَمَلِ الْأَحْرَفِ النَّاسِخَةِ فَهِيَ تَخْفِيفُ ذَوَاتِ
النُّونِ:

إِذَا حُقِّقَتْ نُونُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا مِنْ ذَوَاتِ النُّونِ، طَرَأَ عَلَى عَمَلِهَا الْإِعْرَابِيُّ
تَغْيِيرٌ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ.

(أ) تَخْفِيفُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ، قَالَ:
وَحُقِّقْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
تُلْفِيهِ غَالِبًا بِ(إِنْ) ذِي مُوَصَّلَا

^(١) وصف الشاعر النابغة زرقاء اليمامة عندما نظرت إلى سرب من القطا طائرًا فعدته وقالت: إذا ضمّ إلى هذا العدد نصفه؛ وأضيف إلى حمامتها تمّ العدد مائة، ثم وقع الحمام في شبكة صائد، فعدّ فإذا هو ست وستون حمامة.

تُخَفَّفُ نون (إِنَّ) المكسورة الهمزة، فَتُصْبِحُ (إِنْ) بسكون النون^(١)، فيكثر إعمالها إذا وليها اسمٌ، كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس: ٣٢) .
في قراءة مَنْ خَفَّفَ (لَمَّا)، فتكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ مُهْمَلَةٌ، و(كُلُّ): مبتدأ أول، و(لَمَّا): اللام للابتداء فارقة بين إِنْ الْمُؤَكَّدَةِ، وإِنْ النَّافِيَةِ، و(ما): زائدة، و(جميعٌ): مبتدأ ثانٍ، و(لَدَيْنَا): ظرف، و(مُحْضَرُونَ): خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول (كُلُّ).

أما على قراءة تشديد ميم (لَمَّا) فتكون (إِنْ) نافية، و(كُلُّ): مبتدأ، و(لَمَّا): بمعنى إِلَّا، وَجَمِيعٌ: خبر، والتقدير: وما كُلُّ إِلَّا جَمِيعٌ^(٢).

ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق: ٤)، في قراءة مَنْ خَفَّفَ (ما).

وَمِنْ إِعْمَالِهَا الْقَلِيلُ - إذا وليها اسمٌ - قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ (هود: ١١١)، في قراءة مَنْ خَفَّفَ نون (إِنَّ)، وميم (لَمَّا)، وفيها تكون (إِنْ): مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، و(كُلًّا): اسمها، واللام فارقة، و(ما): زائدة، أو موصولة، وتكون خبر إِنْ.

وهذا مرادة من قوله:

وُخَفِّفَتْ (إِنْ) فَقَلَّ الْعَمَلُ

^(١) (إِنْ) مكسورة الهمزة مُخَفَّفَةٌ النَّونُ على أنواع:

(أ) مخففة من الثقيلة، وهي موضوع الحديث.

(ب) نافية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (المُلْك: ٢٠).

(ت) جازمة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ (النساء: ١٣٣).

(ث) زائدة كقول فروة بن مسيك: فما إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٩٣؛ ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢/ ٢٢٥

^(٢) السبعة في القراءات؛ لابن مجاهد: ٦٧٨.

وإن وليها (فعل) وجب الإهمال:

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كِدْتَ لِتَزِدَّ لِلْزَيْنِ﴾ (الصفات: ٥٦).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَقُولُنَّ بَأْصَرِهِمْ﴾ (القلم: ٥١).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الشعراء: ١٨٦).

وما نلاحظه في الآيات الكريمة هذه ما يأتي:

- ١- دخول (إن) المكسورة المخففة على الجمل الفعلية: - بعد التخفيف - فأهملت بعد زوال اختصاصها بالجمل الاسمية، ثم إن الأفعال التي تلي (إن) المخففة هي أفعال ناسخة، سواء أكانت: (كان وأخواتها)، أم: (ظن وأخواتها)، وفيها قال:

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تُلْفِيهِ غَالِباً بِ(إن) ذي مُوصَلَا

أي: إن أغلب الأفعال التي تلي (إن) المخففة من الثقيلة، هي من الأفعال الناسخة للابتداء، نحو: كان، و كاد، و ظن، ووجد.

وقد يأتي على نذرة الفعل غير الناسخ، ومنه قول الشاعرة عاتكة زوجة الزبير:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

والشاهد فيه: مجيء الفعل (قتل) -وهو غير ناسخ- بعد (إن) المخففة من الثقيلة.

ومنه أيضاً قول بعض العرب: "إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا".

٢- وجود (لام الابتداء) ^(١) في الخبر؛ للتمييز بين (إن) المؤكدة المخففة من الثقيلة و(إن) النافية؛ ولذا سُميت بـ(اللام الفارقة)؛ لأنها تُميّز بين التوعين، وفيها قال:

..... وتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وقد تُتْرَكُ هذه اللام، ويُستغنى عنها بقرينة، وفيها قال :

وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

أي: قد يُستغنى عن هذه اللام الفارقة إن ظهر المعنى الذي أَرَادَهُ المُتَكَلِّمُ ؛ لوجود قرينة تُوضِّحُه، وتدفع اللَّبْسَ.

والقرائن على نوعين: لفظية، ومعنوية.

فـ(اللفظية) نَحْوُ: إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ، فالقرينة هي كون الخبر منفيًا، ولام الابتداء لا تدخل على المنفي، فـ (إن) هنا مؤكدة، وليست نافية ؛ لوجود النفي في الخبر. ومن ذلك أيضًا قولك: إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ. فالقرينة هي (لا)؛ فإنه يَبْعُدُ معها أَنْ يُرَادَ بِـ (إن) النفي ؛ إذ لو أُريدَ لحيء به بالإثبات بدلًا من نفي النفي الذي يصير مُثَبَّتًا.

أما (المعنوية) فهي كقول الطِّرِمَاحِ في إحدى روايته:

وَنَحْنُ أَبَاةُ الصَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فـ (إن) هنا مخففة من الثقيلة (مؤكدة) مُهْمَلَةٌ؛ وَلَمْ يُؤْتَ بِـ(لام الابتداء) للتمييز بينها وبين النافية ؛ لوجود قرينة معنوية تَتَضَحَّى من السَّيَاقِ، (فإن مَالِك) تأكيد، وليست نفيًا ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلْمَدْحِ، وليس للنفي، وَتَوَهُمُ النفي مُتَمَنِّعٌ في مثل هذا السَّيَاقِ.

^(١) يسميها سيبويه (لام التوكيد) (الكتاب: ٢٣٣/٤).

(ب) تخفيف (أَنَّ) المفتوحة ^(١)، قال:

وإنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ والخبر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)

أي: إذا خُفِّفَتْ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة لم يُلْغَ عَمَلُهَا، بل يَبْقَى بشرطَيْن، وهما:
١ - أَنْ يُضْمَرَ اسْمُهَا وَيُحَذَفَ، وَلَا يُلْفَظَ بِهِ : (فاسمها استكَنَّ)، وفي قول ابن مالك هذا تجوُّز؛ لأنَّ الضمير المنصوب لا يُضْمَرُ، وكذلك لا يُضْمَرُ الضمير في الحَرْفِ، وإنما هو محذوفٌ، ولم يظهر إلَّا في الضرورة، كقول الشاعرة جنوب الهذليَّة :

بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْثُ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فَ (أَنَّ): مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، و(الكاف): اسْمُهَا، و(رَبِيعٌ): خبرها، وَأَنَّكَ الثَّانِيَّةُ مِثْلُ (سَابِقَتِهَا)، فَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ: مَجِيءُ اسْمِ (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةِ فِي شَطْرِي الْبَيْتِ بِصُورَةِ ضَمِيرِ خَطَابٍ، وَالْغَالِبُ فِيهِ أَنَّ يَكُونُ ضَمِيرَ شَأْنٍ مُحذُوفًا.
٢ - أَنْ يَكُونُ خَبَرَهَا جُمْلَةً، اسْمِيَّةً كَانَتْ أَمْ فِعْلِيَّةً :

فَالْأَسْمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (هود: ١٤)، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّهُ لَا إِلَهَ. ..

وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩)، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَّهُ لَيْسَ. ..

أَمَّا مَا لَحِظْنَاهُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ: (بَأَنَّكَ رَبِيعٌ)، فَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ مَفْرَدًا، وَلَيْسَ جُمْلَةً، وَعُدَّ ضَرُورَةً.

^(١) (أَنَّ) المفتوحة على أَضْرَبَ؛ أشهرها:

(أ) المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَهِيَ مَوْضُوعُ الْحَدِيثِ.

(ب) النَّاصِيَةُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٨).

(ت) مَفْسُورَةٌ بِمَعْنَى (أَيُّ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ (المؤمنون: ٢٧).

(ث) زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ (العنكبوت: ٣٣).

– الفاصل:

من أجل التمييز بين (أَنْ) المفتوحة الْمُخَفَّفَة مِنَ الثَّقِيلَة، و(أَنَّ) المفتوحة النَّاصِبَة للفعل المضارع؛ جيء بفاصل للتفرقة بينهما في المواضع التي يمكن احتمال مجيء كُلِّ منهما، وفيه قال:

وإِنْ يَكُنْ فِعْلًا، وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِ(قَدْ)، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ(لَوْ)

أي: إذا وقع خبرُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَة جُمْلَة فِعْلِيَّة: (إِنْ يَكُنْ فِعْلًا)، فَعَلْهَا مُتَصَرِّفٌ: (وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَعَا)،: (وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءٌ) فَإِنَّهُ يُفْصَلُ غَالِبًا بِوَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ:

١- قَدْ ، كقوله تعالى: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ (الجن: ٢٨) .

٢- حرف نفي: لا، ولن، ولم^(١)، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

(طه: ٨٩)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ (القيامة: ٣)، وقوله

تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٧) .

٣- أحد حرفي التنفيس: السّين، وسوف:

كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (الزّمل: ٢٠) .

وقول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

٤- لو^(٢):

كقوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأعراف: ١٠٠) .

^(١) (لا) تفصل مع كلٍّ من الماضي والمضارع المنفي، أما (لن، ولم) فيفصلان مع المضارع المنفي فحسب.

^(٢) تفصيل (لو) مع الماضي ؛ المضارع.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وأشار بقوله: (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ)، إلى قلة ذِكْرِهَا في كُتُبِ النَّحْوِ، لا إلى قَلَّتِهَا في كلام العرب.

وأشار بقوله: (فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ)، إلى أَنَّهُ قد يَرِدُ غيرَ مَفْصُولٍ، ومنه قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)
والشَّاهد في: (أَنْ يُؤْمَلُونَ)، إذ جاء خبر (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَعَلُّهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ، من غيرِ فَاصِلٍ بينها وبين خبرِهَا، وهو نادرٌ، والقياسُ أَنْ يُقال: (أَنْ سَيُؤْمَلُونَ).

ومَّا جاء بلا فَاصِلٍ - أيضًا - قول القاسم بن معن:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مَ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٢)
والتقدير: أَنْكِ تَهْبِطِينَ، فالاسمُ محذوفٌ، والخبرُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، فَعَلُّهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ لم يُفْصَلْ بِفَاصِلٍ.

ويُفهم من كلام ابن مالك المشروط - أيضًا - ما يأتي:

(أ) إِنَّ الخبرَ إذا كان جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَعَلُّهَا غيرُ مُتَصَرِّفٍ لم يُؤْتَ بِفَاصِلٍ،

كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٨٥).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩).

ونَلَحَظُ في الآيتين الكريمتين تخفيف (أَنْ)، وحذف اسمِهَا، وخبرِهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَعَلُّهَا جامد: (عَسَى، و لَيْسَ)، ولم يُؤْتَ بِفَاصِلٍ.

وعَلَّلَ الجُرْجَانِيَّ عدمَ الفصلِ مع الفعلِ الجَامِدِ بِأَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّهُ فعلٌ جامدٌ لا تَصَرَّفَ لَهُ، مُتِمِّكُنَّ في شَبِّهِ الحَرْفِ، فكأنَّه لم يَقْعَ بَعْدَ (أَنْ) فِعْلٌ.

^(١) علم هؤلاء أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم، ولم يخرجوهم إلى السؤال بل تكرموا قبله.

^(٢) يخاطب الشاعر ناقته ويوعدها بأن ينزلها قومًا تنعم أنعامهم بشجر العضاء.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

والآخر: (في لَيْسَ خاصّةً)، وهو أنّها مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى الْمَنْفِيّ، فُنَزِّلْتُ هِيَ مَعَ النَّفْيِ الذي تَضَمَّنَتْهُ مَنْزِلَةُ حَرْفِ النَّفْيِ مَعَ الْفِعْلِ، فكأن: (أَنْ لَيْسَ)، بمنزلة: (أَنْ لا يكون)^(١).

وكذلك - لم يُؤْتِ بِفَاصِلٍ - إذا كان الخبرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا مُتَصَرِّفٌ، فُصِدَ به الدُّعَاءُ، خَيْرًا كَانَ أَمْ شَرًّا.

كقوله تعالى: ﴿أَنْبُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (النمل: ٨).

وقوله تعالى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ (النور: ٩)، بحسب رواية وَرَشَ بتخفيف نون (أَنَّ)، وَكَسَرَ الضَّادَ.

(ب) إِنَّ الخبرَ إذا كان جُمْلَةً اسْمِيَّةً، لم يُؤْتِ بِفَاصِلٍ^(٢) أيضًا :

كقوله تعالى: ﴿وَمَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)

فَقَدْ حُقِّقَتْ (أَنَّ)، وَحُذِفَ اسْمُهَا، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

ومن ذلك أيضًا قول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

إِذْ حُقِّقَتْ (أَنَّ)، ووليتها أيضًا الجملة الاسمية: (كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ).

وعِلَّةُ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِفَاصِلٍ، إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد، أو مُتَصَرِّفٌ

فُصِدَ به الدُّعَاءُ، وكذا الخبر إذا كان جملة اسمية، هي: عدم وقوع هذه الجملة بعد

(أَنَّ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

● وخلاصة الحديث عن صُورِ خبر (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةِ الْمَفْتُوحَةِ، ما يأتي:

١- ما يحتاج إلى فاصلٍ، وهي الجملة الفِعْلِيَّةُ التي فِعْلُهَا مُتَصَرِّفٌ لَيْسَ بِدُعَاءٍ.

٢- ما لا يحتاج إلى فاصلٍ، وهي:

(١) ينظر: المقتصد: ٤٨٥/١.

(٢) يُسْتَشْنَى من هذا إذا فُصِدَ النَّفْيُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (هود: ١٤).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- الجملة الفعلية التي فعلها غير مُتصَرِّفٍ.
- الجملة الفعلية التي فعلها مُتصَرِّفٌ فُصِدَ به الدُّعاء، خَيْرًا كان أم شَرًّا.
- الجملة الاسمية.

(ت) تخفيف (كَأَنَّ)، قال:

وُخِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

أي: إذا خُفِّفَتْ نون (كَأَنَّ) بَقِيَ عَمَلُهَا، نظير (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ^(١)، ويجوز معها حَذْفُ الاسم، ولا يلزم أَنْ يَكُونَ ضميرًا، أما خبرها فيكون جُمْلَةً (اسمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً)، فالاسميَّةُ نحو قول الشَّاعر:

وَوَجْهٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

على رواية: (ثَدْيَاهُ)، بِالرَّفْعِ، فتكون (كَأَنَّ) مُخَفَّفَةٌ عاملة، واسمها ضمير الشَّانِ المحذوف، والجملة الاسميَّة: (ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) -المؤلَّفة من المبتدأ والخبر- في محلِّ رَفْعٍ خبر (كَأَنَّ)، والتقدير: كَأَنَّهُ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ.

أما على رواية: (كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ)، فهو على كَوْنِ الأوَّل اسمها، والثَّاني خبرها، وهو شاهد على قَوْلِ ابنِ مالك: (وِثَابَتًا - أَيْضًا - رُوي)، أي: قد يُذَكَّرُ اسمُها، وهو قليلٌ في كلام العرب، ومنه قول رُؤْبَةَ: كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءٌ خُلِبَ^(٢) فَعَمِلَتْ (كَأَنَّ) وهي مُخَفَّفَةٌ، وَذُكِّرَ اسمُها، وخبرها مفردٌ: (رِشَاءٌ خُلِبَ).

ومن شواهد الاسميَّة أَيْضًا قول ابن صَرِيم اليشكري:

وَيَوْمًا تُوَاثِقُنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٣)

^(١) ذُكِرَ اسم (كَأَنَّ) المُخَفَّفَةُ أَكْثَرَ مِنْ ذُكْرِ اسم (أَنَّ) المُخَفَّفَةِ.

^(٢) أي: كَأَنَّ وَرِيدَيْ عُنُقِهِ حَبْلٌ مِنَ اللَّيْفِ فِي الْغُلْظِ وَخَشُونَةِ الْمَلَمَسِ.

^(٣) يَصِفُ الْمَرْأَةَ الَّتِي تَزُورُهُ أحيانًا بِوَجْهِ جَمِيلٍ، وَكَأَنَّهَا - فِي حُسْنِ قَوَامِهَا وَخَفَةِ حَرَكَتِهَا - ظَبْيَةً تَتَنَاوَلُ الْوَرَقَ مِنْ شَجَرِ السَّلَمِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشَّاهد في: (كَأَنَّ ظَبْيَةً)، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ (كَأَنَّ)، والاسمُ محذوف،
والتقدير: وَكَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ، أَمَّا عَلَى رَوَايَةِ نَضْبٍ^(١): (ظَبْيَةٍ)، فيكون الاسمُ ثابتًا، وفيه
قال ابنُ مالك:

..... وثابتًا أيضًا رُوي

فائدة:

مِنْ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ خَبَرَ (كَأَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ -عند حَذْفِ
الاسم- أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً، كَمَا الْحَالُ مَعَ (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ، بَلْ يَأْتِي جُمْلَةً كَمَا فِي
الشَّاهِدِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يَأْتِي مَفْرَدًا كَمَا فِي الشَّاهِدِ الثَّانِي.

وَمِنْ شَوَاهِدِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ^(٢)
دَعَا نَجْتِيَهُ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ^(٣)
(يونس: ١٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْآمِسَ^(٤)
(يونس: ٢٤).

والتقدير: كَأَنَّهُ لَمْ يَدْعُنَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنَبِ، فَالاسمُ محذوف، والجمله الفعلية في
محلِّ رَفْعِ خَبَرٍ.
ومنه أيضًا قول النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي:

أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ^(٥)

والتقدير: وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ. فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرْتَفِ فِيهِ وَأَبْقِيَ الْحَرْفُ (قَدْ)
وَالنُّونُ هُنَا لِلتَّرْتِمِ، فَ(كَأَنَّ) مُخَفَّفَةٌ، وَاسْمُهَا محذوف، وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ
بِ-(قَدْ)؛ وَحُذِفَتْ جُمْلَةُ الْخَبَرِ لِدَلَالَةِ (لَمَّا تَزَلْ) عَلَيْهِ، وَالتقدير: وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ، وَفِيهِ

^(١) وهناك رواية ثالثة بجر (ظبية) فتكون الكاف جارة ؛ و (أَنَّ) زائدة.

^(٢) أي: دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ؛ وهي كالتي قد
فارقت ؛ لأنها مهتأة معذرة للرحيل.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

شاهد آخر أيضاً للنحاة، وهو دخول التنوين الذي للترثم على الحرف (قد)؛ فقال: قَدِثَ.

ومما سبق نعرف أن خبر (كَأَنَّ) المُخَفَّفَة، إذا كان جملة اسمية، أو مفرداً لم يحتاج إلى فاصل، أما إذا كان جملة فعلية فإنه يُفَصَّلُ بِـ(لَمْ) كما في الآية الكريمة، أو (قد) كما في البيت السابق؛ للفرق بين (كَأَنَّ) المُخَفَّفَة و(كَأَنَّ) المُركَّبة من (كاف الجر) و(أَنَّ) الناصبة للمضارع.

فائدة: (تخفيف لكن):

ذكر ابن مالك تخفيف ثلاثة أحرف من ذوات النون، وهي: (إِنَّ) و(أَنَّ) و(كَأَنَّ)، وسكت عن (لكن)، وحكمها إذا خُفِّفَتْ هو الإهمال، وعدم العمل، وخروجها عن التواسخ^(١)؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية.

فتدخل على الأسماء، كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرِّسْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (النساء: ١٦٢).

وتدخل على الأفعال أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ لِمَنْ﴾ (الزخرف: ٧٦).

وخلاصة عمل ذوات النون بعد تخفيفها :

١- إذا خُفِّفَتْ نون (إِنَّ) المكسورة، كَثُرَ إهمال عملها؛ ولزمتها اللام في خبرها فارقة بينها وبين (إِنَّ) النافية، وَقَلَّ عملها، أما إذا وَلِيَهَا فِعْلٌ فيجب الإهمال.

^(١) لكن المُخَفَّفَة على ضربين:

(أ) أن تكون مخففة من الثقلية، فهي حرف ابتداء لا يعمل؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين الاسمية والفعلية.
(ب) أن تكون خفيفة بأصل الوضع، فإنَّ وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، وإنَّ وليها مفرد فهي عاطفة بشرط أن يتقدمها نفي أو نهْي؛ نحو: ما قام زيدٌ لكن سعيدٌ؛ ولم يقم زيدٌ لكن سعيدٌ، فإن قلت: قام زيدٌ، ثم جئت بـ(لكن)، كانت حرف ابتداء.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- إذا حُقِّقَتْ نون (أَنَّ) المفتوحة، بَقِيَ عَمَلُهَا، ويكون اسْمُهَا ضميراً محذوفاً - لم يُذَكَّرْ إِلَّا فِي الشَّعْرِ - وخبرها لا يكون إِلَّا جملة.

٣- إذا حُقِّقَتْ نون (كَأَنَّ) بَقِيَ عَمَلُهَا، ويكون اسْمُهَا ضميراً محذوفاً - وقد يُذَكَّرُ - وخبرها يأتي مفرداً أو جملةً.

٤- إذا حُقِّقَتْ نون (لَكِنَّ) أُلْغِيَ عَمَلُهَا.

* * *

العطفُ على (اسمٍ إِنَّ) وأخواتها، قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
وَأُلْحِقْتُ بِـ (إِنَّ) (لَكِنَّ) وَ (أَنْ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)

العطفُ على أسماء هذه الأحرُف على ضَرِيحَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى (اسمٍ إِنَّ) بعد استكمال الخبر:

ويجوز فيه وجهان:

(أ) النَّصْبُ بِالْعَظْفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، وهو الْوَجْهُ الظَّاهِرُ، ومنه قول رُؤْبَةَ:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

فَعَطَفَ الشَّاعِرُ: (الصُّيُوفَا)، بِالنَّصْبِ بَعْدَ مَجِيءِ الْخَبَرِ.

(ب) الرِّفْعُ، وهو وَجْهٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: (وَجَائِزٌ رَفْعُكَ)، أي: إِنَّ الْأَصْلَ

هو النَّصْبُ؛ أَمَّا الرِّفْعُ فَجَائِزٌ لِأَحَدٍ تَأْوِيلَيْنِ:

١- العطف على محلِّ (اسمٍ إِنَّ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ.

٢- أو على أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: ٣) .

ومنهُ أيضًا قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ
عطف: (الأب)، بالرفع على محلّ (الأم) في الشطر الثاني ؛ لأنه في الأصل مبتدأ.
ثانيًا: العطف على (اسم إن) قبل استكمال الخبر:

الذي يفهم من كلام ابن مالك المشروط، أنّ العطف على (اسم إن) قبل
استكمال الخبر يكون بالنصب فقط، ولا يجوز فيه الرفع؛ ولذلك لم يُشَرِّ إليه، وهو
رأي أغلب نحاة البصرة.

وما رفضه البصريون له نظير في الأسلوب القرآني، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِقُونَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) .

ف(الصَّابِقُونَ): عطف بالرفع على محلّ اسم إن: (الذين)، قبل مجيء الخبر: (مَنْ
آمَنَ...)، ومن هذا العطف أيضًا قول ضابئ بن الحارث:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ وَرَحَلَهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ
فَعُطِفَ: (قَيَّار) بالرفع قبل مجيء الخبر: (لَغَرِيبٌ) .
ولم يُدْعِنِ البصريون لمثل هذه التراكيب الفصيحة، فعملوا على تأويل ترتيب
ألفاظها^(١)؛ من أجل الحفاظ على قاعدة: (عدم جواز العطف بالرفع على منصوب
إن) قبل مجيء الخبر).

فقالوا: إنّ هذا وأمثاله من كلام العرب يُحْمَلُ على التّقديم والتّأخير، ففي الآية
الكريمة كأنّ التركيب ابتدأ بـ (الصَّابِقُونَ) بالرفع، بعد ما مَضَى الخبرُ.
والتقدير على وفق هذا التّأويل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
واليوم الآخر وعَمِلَ صَالِحًا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصَّابِقُونَ والتَّصَارِي
كذلك.

^(١) هناك آيتان بنصب الصابئين في البقرة: ٦٢ والحج: ١٧ .

وبهذا التقديم والتأخير أصبح العطف على (اسم إن) بعد استكمال الخبر، فتخلص البصريون من مخالفة أسلوب فصيح لقاعدتهم، فهُمْ لَمْ يَتَعَامَلُوا مع الأسلوب القرآني بشكله الظاهر؛ بل بَعْدَ التَّأْوِيلِ حفاظًا على القاعدة^(١)، وكان المفروض أَنْ تُعَدَّلَ القاعدة، أَوْ يُضَافَ إِلَيْهَا طَبَقًا لِلْأُسْلُوبِ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَى سُمُو فصاحته، وعُلُوَّ درجته.

أما نحة الكوفة فقد أجازوا هذا العطف؛ تَمَسُّكًا بظاهر الأسلوب القرآني، ف(الكسائي) أجازاه مطلقًا، وتابعه ثعلب^(٢).

أما الفراء فأجازة بشرط عدم ظهور الحركة الإعرابية في اسم (إن)، كأن يكون الاسم مبنيًا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ أَوْ يَكُونُ مَقْصُورًا، أَوْ مُضَافًا إِلَى ياء المتكلم.

● وإذا انتقلنا إلى حُكم العطف على أسماء أخوات (إن)، فهو مُوضَّحٌ في قوله: **وَأُلْحِقْتُ بِـ (إِنَّ) (لَكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ** أي: حُكم (لَكِنَّ، وَ(أَنَّ) فِي الْعِطْفِ عَلَى أَسْمَاءِ، هُوَ حُكْمُ الْعِطْفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ، وَيُقْصَدُ جَوَازُ الْعِطْفِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْاسْمِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ هَٰذِينَ لَا يُعَيِّرَانِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا الْحَالُ مَعَ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ. تقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا نَاجِحٌ وَخَالِدًا، أَوْ خَالِدٌ، وَإِذَا جَاءَ الْعِطْفُ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ، فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، تقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَخَالِدًا نَاجِحَانِ. أما الْعِطْفُ عَلَى اسْمِ: (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)، فَلَا يَجُوزُ مَعَهُنَّ إِلَّا النَّصْبُ، تَأَخَّرَ الْمُعْطُوفُ عَنِ الْخَبَرِ، أَمْ تَقَدَّمَ.

^(١) الجمل في النحو ١٢٩؛ والأصول في النحو ٢٥٢/١؛ وشرح المفصل ٦٧/٨؛ وتفسير الرازي ٥٥/١٢؛ والبحر المحيط ٥٣١/٣. وإعراب القرآن للنحاس: ٣١/٢؛ ومشكل إعراب القرآن للقيس ٢٣٧/١.

^(٢) قال القيسي: وإنما احتيج إلى هذا التقدير، لأن العطف في (إن) على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام؛ وانقضاء اسم (إن) وخبرها (مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١).

تدريب - ١٩ -

س ١ / تدخل لام الابتداء على (اسم إن وخبرها)، اذكر شروط ما تدخل عليه، مع التمثيل بفصيح الكلام.

* * *

س ٢ / ما حكم (كأن، وليت) إذا دخلت عليهما (ما) الزائدة الحرفية.

* * *

س ٣ / اشرح قول ابن مالك مع التمثيل:

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب (إن) بعد أن تستكملاً

* * *

س ٤ / أعرب البيت الآتي:

لقد زادني حباً لنفسي أنني بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غير طائل

* * *

س ٥ / دل على الاسم والخبر في جمل إن وأخواتها في الآيات الكريمة، وأقول العرب الآتية:

قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (الأعراف: ١٢٥) .

وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَّنَ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٥) .

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبُخَ نَفْسَكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ (الكهف: ٦) .

وقالوا:

وعاذلة قامت عليّ تلومني
لكن قومي، وإن كانوا ذوي عَدَدٍ
كأنّي، إذا أعطيت مالي أضيئها
ليُسوا من الشرِّ في شيءٍ، وإن هانا
ليت شعري ما صنع فلان.

* * *

س٦/ بَيِّنْ موضع الشَّاهد في الأبيات الشعريَّة ممَّا يَخْصُّ باب (إِنَّ وأخواتها):
لا يَهْوِلَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الحَرِّ بِ فمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وما قَصَرْتُ بي في التَّسامي خُوُولَةٌ ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلُ والخَالُ
فَلَوْ أَنَّكَ في يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

* * *

س٧/ عَيَّنِ الفاصل في جملة (أَنْ) المُخَفَّفَة في الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿وَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة: ١١٣).
- ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾ (المزمل: ٢٠).
- ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجُنُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ (سبا: ١٤).

* * *

س٨/ في البيت الآتي مخالفة لما هو مشهور في جملة (إِنَّ)، حَدِّدْ هذه المخالفة.
قال الشاعر :

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلِتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

* * *

س٩/ اذْكُرْ حُكْمَ استعمالِ (إِنَّ وَأَنْ) في الآيات الكريمة الآتية، مع بيان السَّبَب:

- ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (الصافات: ١٤٣).
- ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (مريم: ٣٠).
- ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧).
- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٣).

* * *

(لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

(لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

قال :

عَمَلٌ (إِنَّ) اجْعَلْ لَ (لا) فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ، أَوْ مُكْرَرَةً
فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً
وَرَكِبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كـ (لا) حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

* * *

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ، أَوْ اَنْصِبْ، أَوْ اَرْفَعْ تَعْدِيلَ
وَعَيَّرَ مَا يَلِي، وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ لَا تَبْنِ، وَاَنْصِبْهُ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ
وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَكْرَرْ (لا) احْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

* * *

وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامَ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

* * *

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهّر

(لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ:

تسميتها مُتَأْتِيَةً مِنْ أَنَّهَا تَنْفِي الْحُكْمَ (الْخَبَرَ) عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِ الشَّيْءِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، أَيْ: يُقْصَدُ بِهَا التَّنْصِيبُ عَلَى سَبِيلِ اسْتِغْرَاقِ النَّفْيِ لِلْجِنْسِ كُلِّهِ؛ وَبِهَذَا يُخْتَرُ مِنْ دُخُولِ (لا) أُخْرَى، وَيَأْتِي الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا^(١)، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَصًّا فِي نَفْيِ الْجِنْسِ، بَلْ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: نَفْيَ الْوَاحِدِ، وَنَفْيَ الْجِنْسِ.

^(١) أي تعمل عمل ليس، ومنها قول الشاعر: مَنْ قَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فأنا ابن قيس لا براح

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَتُسَمَّى النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ -أَيْضًا- بِ(لَا التَّبرُّة)؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَبَرُّة أَفْرَادِ جِنْسِهَا جَمِيعًا مِنْ مَعْنَى خَيْرِهَا^(١).

● عَمَلُهَا، قَالَ:

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلَ لِ (لَا) فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ، أَوْ مُكَرَّرَةً

القياس في (لَا) أَلَّا تَعْمَلَ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ غَيْرُ مَخْتَصٍّ، يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ، وَعَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ أَخْرَجُوهَا مِنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَأَعْمَلْتُ فِي التَّكْرَارِ، عَمَلَ (لَيْسَ) مَرَّةً، وَعَمَلَ (إِنَّ) مَرَّةً أُخْرَى، فَإِذَا لَمْ يُقْصَدَ بِالنَّكِرَةِ الَّتِي بَعْدَهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ، صَحَّ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى (لَيْسَ)، وَإِذَا قُصِدَ بِهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ، صَحَّ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى (إِنَّ)، فَتَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهَا.

وَأَلْحَقْتُ (لَا) هَذِهِ بِ (إِنَّ)؛ لِأُمُورٍ أُبْرِزُهَا:

١- تشابههما في التأكيد؛ فَ (إِنَّ) لِتأكيد الإثبات؛ و (لَا) لِتأكيد النفي، وفي مقابل هذا التشابه، فهما متناقضان في ماهية التأكيد، والشَّيء -عندهم- قَدْ يُحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ.

٢- دخولهما على الجملة الاسمية.

٣- استحقاقهما صَدْرَ الْكَلَامِ.

وعملها هذا - نصب الاسم ورفع الخبر - مشروط - كما يتضح من كلام ابن مالك في البيت السابق الذكر، وَمِمَّا فَهَمُهُ الْأَشْمُونِيُّ^(٢)، بشروط أبرزها:

١- أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ، نَحْوُ: لَا صَاحِبَ كَرَمٍ مَذْمُومٌ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، وَمَا وَرَدَ مِنْهَا، فَمَوْؤُلُ بَنَكِرَةٍ، كَقَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى

^(١) أفردت (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ بِبابٍ مُسْتَقِلٍّ ؛ وَلَمْ تُبْحَثْ مَعَ (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) ؛ لِمَخَالَفَتِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، نَظِيرَ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكِرَاتِ ؛ وَأَنْ خَبَرَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ؛ وَجَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَكَرَّرَتْ، وَكَثْرَةُ حَذْفِ خَبَرِهَا؛ بِالإِضَافَةِ إِلَى طَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

^(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢.

فلا كِسْرَى بَعْدَهُ، والتقدير: فلا مُسَمَّى بهذا الاسم بَعْدَهُ، وقَوْل عمر بن الخطاب: قضيةٌ و لا أبا حَسَنٍ لها^(١)، والتقدير: قضيةٌ ولا مِثْلَ عليٍّ لها.

٢- أن يتَّصل بها اسمها من دون فاصل^(٢)، كقول الشاعر

أريني سلاحِي لا أبا لكِ إنني أرى الحربَ لا تَزْدَادُ إلا تَمَادِيَا
فَ (لا: نافية للجنس، وأبا: اسمها متَّصل بها) .

وهذا الشَّرْط يستلزم الترتيب بين معموليها، فلا يجوز أن يتقدّم خبرها ولا معموله على الاسم ؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى الفصل بين (لا) واسمها، ولو حَدَث الفصلُ أَهْمَلْتُ، وكُرِّرْتُ، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصفات: ٤٧)، فَ (لا): نافية مهملة، و (فيها): خبر مُقدَّم، و(غَوْلٌ): مبتدأ مُؤخَّر، ولمْ تعملْ (لا) ؛ للتفريق بينها وبين الاسم بالخبر، وفُهِمَ الاتِّصالُ من قوله:

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَهُ

أي: بعد الاسم اذْكُرِ الخبرَ، رافعاً إِيَّاه؛ وبهذا فلا يجوز تقدّم الخبر على الاسم؛ فيكون فاصلاً بين (لا) واسمها.

٣- أن تكون (لا) نافية للجنس، كما يتّضح من الشواهد السّابقة.

فإن كانت ناهية اختصّت بالفعل وحَزَمَتُهُ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠)، أو زائدة لمْ تعملْ شيئاً، كقولك: لمْ أعملْ لا صغيراً ولا كبيراً، فَ (لا): هنا زائدة لتأكيد التّفي السابق؛ بدلالة استقامة المعنى حال حذفها .

وإن كانت نافية للوحدة عَمِلْتُ عملَ (لَيْسَ)، كقولك: لا رَجُلٌ في الدَّارِ بل رَجُلَانِ.

^(١) الكلام بحق الأمير علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وتُضرب العبارة مثلاً للأمر العسير.

^(٢) الكتاب: ٢ / ٢٧٦؛ والجمل: ٢٣٨.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٤ - إِلَّا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفِيَّ عَمَلُهَا، وَخُفِضَ مَا بَعْدَهَا
بِالْجَارِ السَّابِقِ لَهَا، نَحْوُ: غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ، وَذَهَبْتُ بِلا عِتَادٍ، وَجِئْتُ بِلا
زَادٍ، وَأُخِذَ بِلا ذَنْبٍ، فَ (لا) فِي هَذِهِ الْمُثَلِّ: نَافِيَةٌ زَائِدَةٌ .
اسم (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ :

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً
وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كـ(لا) حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

إذا استوفى اسم (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ الشُّرُوطَ السَّابِقَةَ، فَهُوَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مُضَافًا، أَوْ شَبِيهًا بِهِ (مُضَارِعَةً)، أَوْ مُفْرَدًا، فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُعْرَبَانِ مَنْصُوبَانِ:
- فَمِثَالُ الْمُضَافِ، نَحْوُ: لَا صَاحِبَ بَرٍّ مَمْقُوتٌ، وَ لَا إِذَا عَلِمَ مُهَانٌ.
- وَمِثَالُ الشَّيْبَةِ بِهِ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ^(١)، وَيُكْسِبُهُ مَعْنَى
الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مَرْفُوعًا بِهِ، نَحْوُ: لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَمْدُوحٌ، وَلَا
مَحْمُودًا فِعْلُهُ مَذْمُومٌ.
ف(فِعْلُهُ الْأَوَّلُ): فَاعِلٌ لِقَبِيحٍ (صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ)، وَالثَّانِي: نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَحْمُودٍ
(اسْمٌ مَفْعُولٌ).

- أَوْ مَنْصُوبًا بِهِ: نَحْوُ: لَا مُتَّقِنًا عَمَلًا فَاشِلًا، فَ(عَمَلًا): مَنْصُوبٌ بِ(مُتَّقِنًا)، وَاسْمٌ
فَاعِلٌ.
- أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا مُتَعَلِّقَانِ بِهِ، نَحْوُ، لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ مَوْجُودٌ، فَ(زَيْدٍ): اسْمٌ
مَجْرُورٌ بِ(مِنْ)، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِ(خَيْرًا).
- أَوْ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ غَيْرُ عِلْمٍ، وَلَا سِيَّما فِي الْأَعْدَادِ، نَحْوُ: لَا خَمْسَةٌ
وَعِشْرِينَ حَاضِرُونَ، فَ(عِشْرِينَ): مَعْطُوفٌ عَلَى (خَمْسَةٍ).

^(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٦٩.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَفِي الْمُثُلِ السَّابِقَةِ : (لا): نافية للجنس، وَمَا بَعْدَهَا اسْمُهَا، وَالْمُتَأَخَّرُ خَبَرُهَا،
وَاسْمُ (لا) فِي كُلِّ مِنْهَا مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ، نَظِيرُ إِغْرَابِ (اسْمُ إِنَّ)، وَالْإِلَى هَذَا الْحُكْمِ
أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً

أَيُّ: انْصَبْ بِـ (لا) الْاسْمَ حِينَ يَكُونُ مُضَافًا، أَوْ مُشَابَهًا لَهُ، وَبَعْدَ ذَلِكَ
الاسْمِ الْمَنْصُوبِ اذْكُرِ الْخَبَرَ رَافِعًا إِيَّاهُ، وَقَدْ أَشْرْنَا فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ:
(وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ)، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا، وَهُوَ
ظَاهِرٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُ (لا) مُفْرَدًا، أَيُّ: (ليس مضافًا ولا شبيهًا به) - ويدخل فيه
لفظ المثنى والمجموع - فحُكْمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ، لَوْ كَانَ مُعْرَبًا؛ لِتَرْكِيهِ
مَعَ (لا) وَصَيُورَتِهِمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَفِيهِ قَالَ:

وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا، كَ (لا) حَوْلَ،.....

فَقَوْلُهُ: (رَكَّبَ...)، إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ بِنَاءِ اسْمِ (لا)، وَهُوَ أَنَّ الْاسْمَ تَرَكَّبَ مَعَ
(لا)، وَصَارَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، كَتَرْكِيبِ الْعَدَدِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا
أُعْرِبَ الْاسْمُ ^(١)، نَحْوُ: لَا حَوْلَ، فَيُفْتَحُ الْاسْمُ فَتَحَةً بِنَاءً مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَإِنَّمَا
يُئْتَى هَذَا الْمَفْرَدَ الَّذِي لَيْسَ مُثْنًى وَلَا مُجْمُوعًا عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ بِالْفَتْحَةِ، لَوْ
كَانَ مُعْرَبًا.

وَيَشْمَلُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ جَمْعَ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: لَا غِلْمَانَ لَكَ، وَاسْمُ الْجَمْعِ،
نَحْوُ: لَا قَوْمَ لِيَذِيءِ اللِّسَانِ، وَلَا رَهْطَ لَهُ.
أَمَّا الْاسْمُ الْمَفْرَدُ - لَوْ كَانَ مُثْنًى أَوْ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمًا - فَيُئْتَى عَلَى الْيَاءِ،
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

^(١) وَهَنَّاكَ مَنْ يَرَى غَيْرَ هَذِهِ الْعِلَّةِ، يَنْظُرُ: شَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ: ٦/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٦٨.

تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا وَلَكِنْ لِرُؤَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

فـ(الْفَيْنِ): اسم (لا) مبني على الياء في محل نصب؛ لأنه مُتَّعِيٌّ، وخبرها جملة: (مُتَّعًا).

وقول الآخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لَابْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونُ

فـ(بَنِينَ): اسم (لا) مبني على الياء؛ لأنه مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، في محل نصب، والخبر محذوف تقديره: (معهم)، جملة: (وقد عَنَّتْهُمْ)، في محل نصب حال.

وإذا كان الاسم جمع مؤنث سالمًا، فإنه يُبْنَى على الكسر، كقول الشاعر:

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(١)

فـ(سابغات): اسم (لا) مبني على الكسر؛ لأنه جمع مؤنث سالم، يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، وأجيز فيه البناء على الفتح أيضًا.

● وخلاصة إعراب اسم (لا):

١- إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، فهو مُعْرَبٌ منصوب.

٢- إن كان مفردًا، أي: كلمة واحدة (ويشمل المُتَّعِيَّ والمجموع)، فإنه مبني على ما يُنْصَبُ به.

● تكرار (لا) مع النكرة، قال:

وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كـ(لا) حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِ اجْعَلَا مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

بعد أن أشار ابن مالك إلى بناء (اسم لا) على الفتح إن كان مفردًا، انتقل إلى بيان إعراب اسم (لا) النكرة في حالة تكراره.

^(١) أي لا دروع ولا كتائب من الجيش تلبس تلك الدروع، تحفظ من الموت عند انتهاء الأجل؛ وجأواء: كدراء اللون.

وهو أنَّ كُلَّ تركيبٍ تَكَرَّرَتْ فيه (لا)، وَسَبَقَ الثَّانِيَةَ عَطْفٌ، وكان كُلُّ من الاسمين مفردًا نكرةً، أي: صالحًا لِعَمَلِ (لا)، نحو: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ.

فتجوز فيه خمسة أَوْجُهٍ، وهي :

- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(١).

بحسب البيان الآتي ذِكرُهُ:

١- بناء اسم (لا) الأولى على الفَتْحِ، ورفع الاسم الواقع بعد الثَّانِيَةَ: نحو: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

(حَوْلَ): اسم (لا) مبني على الفَتْحِ، و(قُوَّةٌ): مرفوعة على أحد ثلاثة أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ: أنَّ (لا) الثَّانِيَةَ تعمل عمل (ليس).

والثَّانِي: أنَّ (لا) الثَّانِيَةَ ليس لها عمل، وما بعدها مبتدأ.

والثَّالِث: أنَّ (لا) الثَّانِيَةَ زائدة، وما بعدها معطوف على محلِّ (لا) الأولى مع اسمها، وهو محلِّ الابتداء.

والكلام -على وفق هذا الإعراب- جملتان، ومنه قولُ رجلٍ من بني مَذْحِجٍ:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ

٢- بناء (اسم لا) الأولى على الفَتْحِ، ونَصَبُ الاسم الواقع بعد الثَّانِيَةَ: نحو: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

^(١) رُتِّبَتْ الصور الإعرابية على وفق ورودها في كلام ابن مالك.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(حَوَّلَ): اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَ(قُوَّةٌ): مَنْصُوبَةٌ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (لَا) الْأُولَى - وَهُوَ مَحَلُّ نَصْبٍ - وَبِهَذَا تَكُونُ الثَّانِيَةُ زَائِدَةً بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ، وَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْهُ قَوْلُ أَنَسِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ مَرْدَاسٍ:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ^(١)

٣- بِنَاءُ (اسْمٍ لَا) الْأُولَى عَلَى الْفَتْحِ، وَبِنَاءُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ عَلَى الْفَتْحِ أَيْضًا، وَهُوَ الْأَصْلُ، نَحْوُ: (لَا حَوَّلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فَبِنَاءُ (قُوَّةٌ) عَلَى إِعْمَالِ (لَا) الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَالْكَلَامُ جُمْلَتَانِ.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ^(٢).

● وَخِلَاصَةٌ مَا مَرَّ أَنَّ (اسْمٍ لَا) الْأُولَى إِذَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، جَازَ لَكَ فِي (اسْمٍ لَا) الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ.

٤- رَفْعُ اسْمٍ (لَا) الْأُولَى، وَبِنَاءُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: (لَا حَوَّلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، (حَوَّلَ): مَرْفُوعَةٌ عَلَى الْإِغَاءِ (لَا)، أَوْ عَلَى إِعْمَالِهَا عَمَلٌ لَيْسَ، وَبِنَاءُ (قُوَّةٌ): عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (لَا) الثَّانِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَالْكَلَامُ جُمْلَتَانِ:

وَمِنْهُ قَوْلُ أُمِّیَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ ^(٣)

^(١) لَا قِرَابَةَ الْيَوْمَ، وَلَا صِلَةَ، وَلَا نَسَبَ، وَلَا مَوَدَّةَ، فَقَدْ بَلَغَ الْخُلْفُ مَبْلَغًا عَظِيمًا لَا يُرْجَى مَعَهُ إِصْلَاحٌ؛ وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ، مَثَلٌ لَتَفَاقُمِ الْأَمْرِ وَعَظَمَتِهِ.

^(٢) السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ١٨٧.

^(٣) يَصِفُ الشَّاعِرُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، أَوْ كَلَامٌ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَلَا يَفْعَلُ أَهْلُهَا الذُّنُوبَ وَالْآثَامَ، وَمَا تَلَفَّظُوا بِهِ مِنْ طَلَبِ أَيِّ شَيْءٍ حَاصِلٍ وَمُقِيمٍ.

٥- رَفَعُ الاسْمين مَعًا بَعْدَ (لا) الْأَوَّلَى، و (لا) الثَّانِيَةَ، نَحْوُ: (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فَرَفَعَ (حَوْلَ) عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ.

(أ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ (لا) مُلْغَاةٌ.

(ب) عَلَى إِعْمَالِ (لا) عَمَلِ (لَيْسَ).

وَرَفَعَ (قُوَّةَ) عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ أَيْضًا:

(أ) عَلَى إِعْمَالِ (لا) عَمَلِ (لَيْسَ).

(ب) عَلَى الْعُطْفِ، وَ (لا) زَائِدَةٌ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمُعْطُوفِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ (إبراهيم: ٣١).

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الرَّاعِي عُبَيْدٍ:

فَمَا صَرَمْتُكَ^(١) حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ - فِي هَذَا - لِي وَلَا جَمْلٌ

وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الثَّانِي وَرَفْعُ الْأَوَّلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

..... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

أَيُّ: إِنْ كَانَ (اسْمُ لَا) الْأَوَّلَى مَرْفُوعًا، فَيَجُوزُ فِي (اسْمِ لَا) الثَّانِيَةِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، أَوْ الرَّفْعِ لَا غَيْرُ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ هُنَاكَ لِلْعُطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ (لا) الْعَامِلَةِ عَمَلِ (إِنَّ)، وَهُنَا (لا) لَيْسَتْ بِنَاصِبَةٍ؛ فَسَقَطَ النَّصْبُ.

● وَحَاصِلُ مَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

فَتَحُّهُمَا مَعًا، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ مَعَ رَفْعِ الثَّانِي، وَرَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ، مَعَ فَتْحِ الثَّانِي.

^(١) الصرم: الهجران.

• توابع اسم (لا) المبني:

١- النَّعْتُ، قال:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَافْتَحْ، أَوْ انْصِبْ، أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وغير ما يلي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ

يتحدث ابن مالك عن أنواع من النعت، والحالات الإعرابية الجائزة في كُلِّ

منها، وبيان ذلك هو :

أولاً: النَّعْتُ الْمُفْرَدُ الَّذِي يَلِي اسْمَ (لا) الْمَبْنِي، وشروطه هي:

(أ) الإفراد.

(ب) الاتصال بالمنعوت، وهو ما أشار إليه بقوله:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي

أي: يتصل بالمنعوت، نحو: لَا رَجُلٌ حَبِيثٌ بَيْنَنَا.

فهذا يجوز فيه ثلاثة أوجه^(١):

١- البناء على الفتح أو ماناب عنه، لتركب النعت والمنعوت تركيب (خمسة

عشر)، قبل دخول (لا) عليهما، تقول: لَا رَجُلٌ جَبَانٌ معنا، وَلَا رَجُلَيْنِ

جَبَانَيْنِ معنا.

٢- النَّصْبُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (اسم لا)، تقول: لَا رَجُلٌ جَبَانًا معنا.

٣- الرَّفْعُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (لا واسمها)، وهو الابتداء^(٢)، تقول: لَا رَجُلٌ جَبَانٌ

معنا.

وقد نبّه على الأوجه الثلاثة بقوله:

فَافْتَحْ، أَوْ انْصِبْ، أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلِ

^(١) الكتاب: ٢٨٩/٢.

^(٢) المصدر نفسه: ٢٧٤/٢.

أي: تكون عادلاً إن فعلت هذا، ولم تخرج عن الصواب.
ثانياً: النَّعْتُ الْمُفْرَدُ الَّذِي لَا يَلِي الْمَنْعُوتَ (اسم لا المبني).
أي: النَّعْتُ الْمُتَمَيِّزُ بِشَرْطَيْنِ:
(أ) الإفراد .

(ب) عدم الاتصال بالمنعوت.

وهو ما أشار إليه بقوله: (وغير ما يلي).

تقول: لَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِبًا، فيجوز في هذا وجهان:

- ١- النَّصْبُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (اسم لا)، تقول: لَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِبًا.
 - ٢- الرَّفْعُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (لا واسمها)، تقول: لَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِبٌ.
- ويمتنع البناء على الفتح؛ لعدم إمكان التركيب عند وجود الفاصل بين (لا) و(اسمها).

ثالثاً: النَّعْتُ غَيْرُ الْمُفْرَدِ:

أي: النَّعْتُ المضاف والشبيه بالمضاف المُتَمَيِّزُ بِعَدَمِ الإفراد، وسواء أكان في النَّعْتُ أم في المنعوت، فمثال عدم الإفراد في النَّعْتُ قولك: لَا رَجُلَ قَبِيحًا فِعْلُهُ مَعْنَا.

ومثال عدم الإفراد في المنعوت قولك: لَا طَالِبَ عِلْمٍ مُجْتَهِدًا مُحْرَمٌ مِنَ النَّجَاحِ.
فيجوز في هذا - أيضاً - وجهان :

- ١- النَّصْبُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (اسم لا) كما في المثالين السابقين.
 - ٢- الرَّفْعُ؛ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ (لا واسمها).
- تقول: لَا رَجُلَ قَبِيحٌ فِعْلُهُ مَعْنَا، ولا طالب علم مجتهد محروم من النجاح.
ويمتنع معهما البناء على الفتح؛ لعدم إمكان التركيب فيما زاد على كلمتين،
وإلى عدم جواز البناء على الفتح في الحالتين الأخيرتين، وهما:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(أ) الإفراد وعدم الاتصال.

(ب) عدم الإفراد .

ولجواز النَّصْب، والرَّفْع، أشار بقوله:

وغير ما يلي، وغير المفرد لا تبين وأنصبه أو الرفع أقصد

أي: إنَّ النَّعْتَ المفرد غير المتَّصِل بِ(اسم لا)، والنَّعْتَ المضاف، والشَّبيه بالمضاف لا يجوز بناؤه؛ بل يجوز النَّصْب مُراعاةً لِحَلِّ (اسم لا)؛ والرَّفْع مُراعاةً لِحَلِّ (لا واسمها).

أما النَّعْتَ المفرد المتَّصِل - وقد سبق الحديث عنه - فيجوز فيه ثلاثة أوجه: (البناء، والنَّصْب، والرَّفْع).

٢- العطف، قال:

والعطف إن لم تتكرر (لا) احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى

أي: إذا عُطِفَ على (اسم لا) المبني من دون تكرارها، أُعْطِيَ حُكْمُ النَّعْتَ المفصول -السَّابِق الذَّكْر- وهو جواز الرَّفْع، والنَّصْب، وتعذر البناء؛ لعدم التركيب، بعد وجود الفصل بالعاطف، وهذا هو المراد من قوله:

بما للنعت ذي الفصل انتمى

ومنه ما أنشده سيبويه:

فلا أب وابناً مثلاً

يَنْصَبُ المعطوف: (ابناً)، على اسم لا: (أب)، أو رفعه، وامتناع البناء على الفتح؛ لعدم تكرار (لا)؛ ولوجود الفاصل -وهو العاطف- مما يمتنع معه القول بالتركيب.

وتقول: لا رجل وامرأة في الدار، برفع المعطوف، وجواز نصبه، مع امتناع البناء على الفتح؛ للسبب المذكور عيِّنه، أمّا إذا تكررت (لا)، فقد تقدّم بيان حكمها.

٣- البَدَلُ:

لم يُشِرْ ابنُ مالكٍ إلى حُكْمِ البَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ (لا)، وهو ممَّا أَوْضَحَهُ شُرَّاحُ الألفيَّةِ^(١)، فقالوا: إنَّه يأخذ حُكْمَ النَّعْتِ المفصول أيضًا، أي: جواز الرِّفْعِ، والنَّصْبِ فقط، تقول: لا أَحَدَ رَجُلًا وامرأةً فيها، ولا أَحَدَ رَجُلًا وامرأةً فيها. فإنْ لمْ يَصْلَحِ البَدَلُ لِعَمَلِ (لا)، كأنْ يأتي معرفةً تعيَّنَ الرِّفْعُ دون النَّصْبِ؛ لأنَّ المعرفة لا تصلح لِعَمَلِ (لا)، تقول: لا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فيها.

٤- التَّوْكِيدُ :

وهو ممَّا لم يُشِرْ إليه في منظومته أيضًا، والتَّوْكِيدُ نوعان:

١- توكيد لفظي، والأوَّلَى جَرَيَانُهُ على لفظ المُؤَكَّد مُجَرَّدًا عن التَّنْوِين، ويجوز فيه الرِّفْعُ، والنَّصْبُ^(٢).

٢- توكيد معنوي: لا يدخل هنا - في (باب لا) النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ - على وفق الرَّأْيِ المشهور القائل بامتناع توكيد النَّكْرَةِ المعنويِّ ؛ لأنَّ ألفاظه معارف^(٣).

* * *

● دخول همزة الاستفهام على (لا)، قال:

وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ، فتصبح (ألا)، ويبقى التَّركيب الجديد على ما كانت عليه (لا) قبل دخول الهمزة، فتحافظ على أحكامها السَّابِقَةِ من عَمَلٍ، ومن تَرْكِيبٍ، ومن تَكَرُّارٍ، ومن اتِّبَاعٍ لِحَلِّ اسْمِهَا، أو لِمَحَلِّهَا مع الاسم.

^(١) شرح المرادي ١/ ٣٦٨.

^(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٦٩؛ و حاشية الخضري ١/ ١٤٦.

^(٣) يرى الكوفيون توكيد النكرة المحددة فقط، مثل: يوم؛ ليلة؛ شهر؛ ولا يجيزون توكيد غير المحددة.

نحو: حين؛ وقت؛ زمان. أمَّا البصريون فمنعوا توكيدها مطلقًا.

تقول: أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ؟، وَأَلَا بَائِعٌ صُحُفٍ مَوْجُودٌ؟

ويدلُّ التَّركيب الجديد (أَلَا) على ما يأتي:

(أ) التَّوْبِيخُ وَالْإِنْكَارُ، وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَّانَ:

أَلَا طِعَانُ، أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ^(١)

وَالشَّاهِدُ فِي: (أَلَا طِعَانُ)، إِذْ جَاءَ فِيهِ التَّوْبِيخُ وَالْإِنْكَارُ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا،

فـ(طِعَانُ): اسْمٌ (لَا) الْأُولَى، وَ(فُرْسَانُ): اسْمٌ (لَا) الثَّانِيَّةُ، وَالْخَبَرُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا

مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودٌ) فِي الْأُولَى، وَ(مَوْجُودُونَ) فِي الثَّانِيَّةِ.

(ب) الْاسْتِفْهَامُ عَنِ النَّفْيِ، وَمِنْهُ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الْمُلَوَّحِ:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

فَعُومِلَتْ (لَا) بَعْدَ دُخُولِ الْهَمْزَةِ مِثْلَ مَعَامَلَتِهَا قَبْلَ دُخُولِهَا، وَكُلُّ مِنَ الْأَدَاتَيْنِ:

(الْهَمْزَةُ) وَ(لَا) بَاقِيَةٌ عَلَى مَا لَهَا مِنْ مَعْنَى عَلَى مَعْنَاهَا، فَالَّتَرْكِيبُ الْجَدِيدُ يُرَادُ بِهِ

الْاسْتِفْهَامُ عَنِ النَّفْيِ، وَ(اصْطَبَارُ): اسْمٌ (لَا)، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ.

(ت) التَّمْنِيُّ:

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْغَفَلَاتِ

وَالشَّاهِدُ فِي: (أَلَا عُمْرَ)، إِذْ أُريدَ بِالْاسْتِفْهَامِ مَعَ (لَا) مَجَرَّدَ التَّمْنِيِّ، وَهِيَ

عَامِلَةٌ، وَ (عُمْرَ): اسْمُهَا.

وَإِذَا عُدْنَا إِلَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، لَوَجَدْنَاهُ قَدْ أَطْلَقَ بَقَاءَ عَمَلِ (لَا)، وَأَحْكَامَهَا

الْأُخْرَى بَعْدَ دُخُولِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الدَّلَالَاتِ الْجَدِيدَةِ كَافَّةً.

وَقَدْ فَصَّلَ النَّحَاةُ هَذَا الْإِطْلَاقَ، فَقَالُوا:

^(١) أَي: أَلَا طِعَانُ لَكُمْ؛ وَأَلَا فُرْسَانُ أَقْوِيَاءَ عِنْدَكُمْ؛ وَلَيْسَ لَكُمْ مِنْ مَفَاخِرٍ؛ إِلَّا كَثْرَةُ الْأَكْلِ وَالْجَشَاءِ حَوْلَ التَّنَائِيرِ (وَهُوَ تَنْفَسُ الْمَعْدَةِ).

١- يَبْقَى لِلتَّرْكِيبِ الْجَدِيدِ (ألا) عملُ (لا)، وأحكامُها كافَّةٌ، إذا كان التَّرْكِيبُ يَدُلُّ على التَّوْبِيخِ، وعلى الاستفهام عن النَّفْيِ.

٢- إذا دَلَّ التَّرْكِيبُ على التَّمْيِي ففيه خلاف:

- فبعضهم أعطاه أحكام (لا) النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ السَّابِقَةِ.

- وبعضهم قال: إنَّها تعملُ في الاسمِ خاصَّةً، ولا خبرَ لها، ولا يجوز مراعاة

محلِّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تَكَرَّرَتْ ... ^(١).

فائدة:

● قد تَرُدُّ (ألا) مُرْكَبَةً أَيْضًا، وتكون (للتَّحْضِيضِ) ^(٢)، وتختصَّ (بالجملة الفِعْلِيَّةِ)،

كما في قوله تعالى: ﴿الْأَنفُسُ لِلَّهِ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ (التوبة: ١٣).

ومَّا اختلف في تركيبها أو بساطتها كونها (للعَرْضِ) ^(٣)، وتختصَّ بالجملة الفِعْلِيَّةِ

أَيْضًا، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النور: ٢٢).

● وقد تَأْتِي (للتَّنْبِيهِ)، كما في قوله تعالى: ﴿الْأَبَاطُ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢)، وقوله تعالى: ﴿الْأَيَّامُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨).

ولم يَذْكُرِ ابنُ مالك هذه الدَّلالاتِ ؛ لأنَّها لم تَدْخُلْ في بابِ إِنَّ وأخواتها.

* * *

^(١) ينظر: شرح الأشموني ١٤/١. وشرح المرادي: ٣٧٢/١.

^(٢) التَّحْضِيضُ: الطلب بحث وإزعاج.

^(٣) العرض: الطلب بلين ورفق.

حذف خبر (لا)، قال:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر
يُمَثِّلُ خبر (لا) خبر (إن)، فيأتي مفردًا، نحو: لا طالب علم قانع، ويأتي جملةً،
نحو: لا طالب مال يشبع، ويأتي شبه جملة، كما في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
(البقرة: ٢).

فإذا جهل خبر (لا) وجب ذكره، كقوله (ﷺ): ((لا أحد أعير من الله
ﷻ)).

ومنه قول حاتم الطائي:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتُها ولا كريم من الولدان مصبوح^(١)
فإذا حذف الخبر: (مصبوح)، لم يُعلم المعنى المراد من: (لا كريم من الولدان).
أما إذا علم خبر (لا)، ودل عليه دليل جاز حذفه، كما في قوله تعالى:
﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ (سبأ: ٥١)، أي: فلا قوت لهم، وقوله تعالى:
﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٥٠)، أي: لا ضير علينا.
ومنه قول لبيد:

ألا كُلُّ شَيْءٍ - ما خلا الله - باطل وكُلُّ نعيمٍ ... - لا محالة - زائل
والتقدير: لا محالة موجود، و(زائل): خبر المبتدأ: (كُلُّ).
ومنه قولهم:

- لا شك، أي: في ذلك..

- ولا ضرر ولا ضرار، أي: عليك.

- ولا إله إلا الله، أي: لا إله موجود، أو معبود، والتقدير الأخير أفضل.

^(١) يصف الشاعر القحط الذي أصاب قوما، فتركوا النوق من دون ربط ضروعها وشدها؛ لخلوها من الحليب؛ والولدان المنعمون لم يسقوا شربة الصباح.

فوائد:

- ١- نَدَرَ حَذَفُ اسْم (لا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وإِثْبَاتُ خَبَرِهَا، كما في قولهم: لا عَلَيْكَ، أَي: لا بَأْسَ عَلَيْكَ، أو: ولا جُنَاحَ عَلَيْكَ.
- ٢- تعبير (لا سِيَّما): وهو تعبير مُكَوَّنٌ من: (لا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، و(سَيِّ) بِمَعْنَى: (مِثْل)، و(مَا).

ويُستعمل هذا التَّركيب لتفضيل ما بعدها على ما قبلها في الحُكْم السابق لهما، أَي: إِنَّ ما بعدها ليس مِمَّاثِلًا لِمَا قبلها؛ وبسبب هذا النوع من المخالفة ذَكَر بَعْضُهُم (لا سِيَّما) في باب الاستثناء، وإنَّ كانت المخالفة في الاستثناء في الحُكْم كُلِّهِ، وما دام التَّعبير مُصَدَّرًا بِ (لا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، آثَرْنَا ذِكْرَهُ هنا.

* * *

إعراب الاسم الواقع بعدها:

ما بعد (لا سِيَّما) على ضربين: نكرة، ومعرفة.
فإنَّ كان نكرةً جَارَ فِيهِ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ، كما في قول امرئ القيس:
أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ ولا سِيَّما يَوْمٌ بدارَةِ جُلْجُلٍ
والشَّاهد في: (لا سِيَّما يوم)، فقد رُوي (يوم) بالأوْجهِ الثلاثة: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ، وإعرابه على النِّحو الآتي:
لا: نافية للجنس.

سَيِّ: اسمها، وخبرها محذوف تقديره: (موجود، أو حاصل).
ما: زائدة، أو موصولة، أو نكرة موصوفة بِمَعْنَى: شَيْءٌ، فإذا كانت موصولة، أو موصوفة فإنَّها في محلِّ جَرٍّ مضاف إليه.

يوم: (بالرَّفْع): خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول، أو صفة لها.

- وبالجَرِّ: مضاف إلى سَيِّ، إذا عُذَّت (ما) زائدة.

- وبالنَّصْب: تمييز ل (ما) النِّكرة؛ لأنَّها مُتَحاجةٌ إلى ما يُرِيل إِبْهامها.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وإن كان الاسم معرفةً جازَ فيه وَجْهَانِ: الرَّفْعُ، وَالْجَرُّ، كَالْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي النِّكَرَةِ، تَقُولُ: طُلَّابُ الْجَامِعَةِ مُجْدُونَ، وَلَا سَيِّمًا الْأَوَائِلُ.

فَالْأَوَائِلُ بِالرَّفْعِ: عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا سَيِّمًا هُمُ الْأَوَائِلُ، أَيُّ: وَلَا سَيِّ الَّذِينَ هُمُ الْأَوَائِلُ.

مَا: اسْمٌ مُوصُولٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٍ إِلَى: (سَيِّ).

الْأَوَائِلُ: خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ.

وَالْأَوَائِلُ بِالْجَرِّ: عَلَى أَنَّهَا مُضَافٌ إِلَى: (سَيِّ)، وَ(مَا): زَائِدَةٌ، وَخَبَرٌ (لَا) مَحذُوفٌ دَائِمًا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ.

* * *

تدريب - ٢٠ -

س ١/ ما دلالة تركيب (ألا) في:

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذَنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

* * *

س ٢/ يُسْتَشْهَدُ فِي (لا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بِالْأَيَّاتِ الْآتِيَةِ، اذْكُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ،
وَوَجْهَ الاستشهادِ.

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَدٌ، وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ
بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا نَمِيرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ
إِذَا كَانَ إِصْلَاحِي لَجِسْمِي وَاجِبًا فَإِصْلَاحُ نَفْسِي لَا مُحَالَةٌ أَوْجِبُ

* * *

س ٣/ اُعْرِبِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود: ٤٣).

* * *

س ٤/ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧).
اذْكُرِ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ لِلْقُرْآنِ الْآتِيَةِ:

- فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ
- فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ.
- فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ.
- فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ.

* * *

س ٥/ مَا حُكْمُ إِعْرَابِ اسْمِ (لا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، مَعَ التَّمَثِيلِ لِكُلِّ مَا تَقُولُ.

* * *

ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

قال:

انْصَبَ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتَدَا
ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدُوٍّ
وَهَبْتُ، تَعَلَّمْتُ، وَالتَّيَّ كَ (صَيَّرَا)

* * *

وُحْصَ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا
كَذَا تَعَلَّمْتُ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ
وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءُ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ،
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
(وَأَنَّ) وَ (لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمٍ

مِنْ قَبْلِ (هَبْتُ)، وَالْأَمْرُ هَبْتُ قَدْ أُلْزِمَا
سِوَاهُمَا أَجْعَلُ كُلَّ مَالِهِ زَكْنًا
وَأَنُورِ صَمِيرَ الشَّانِ، أَوْ لَامُ ابْتِدَا
وَالْتُزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
كَذَا، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمَ

* * *

لِعَلِمَ عَرَفَانٍ، وَظَنَّ تَهَمَةً
وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْ مَّا لِعَلِمَا

تَعْدِيَّةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَا

* * *

وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولٍ

* * *

وَكَ (تَظُنُّ) أَجْعَلُ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ،
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَ (ظَنَّ) مُطْلَقًا

مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ
عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا:

عرَضَ ابنُ مالك في هذه الأبيات نَوْعًا ثالثًا من الأفعال النَّاسِخَةِ للابتداء، وهو ما عُرِفَ بِـ (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، وهي قسمان:

١- أفعال القلوب.

٢- أفعال التَّحوِيل.

• عملها، قال:

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا

يقصد أنَّ أفعال القلوب - بعد استيفاء فاعِلِهَا - تدخل على المبتدأ والخبر، وتُغيِّر حركات إعرابهما، فتُعملُ فيهما النَّصْبُ مَعًا، فيصبح المبتدأ مفعولاً أولاً، ويصبح الخبر مفعولاً ثانيًا، وهذا هو المشهور، والغالب في استعمالها.

وقد لُوَحِظَ في جُمْل هذه الأفعال استعمالات أُخَر أيضاً، أبرزها ما يأتي:

(أ) إنَّها تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر، مع استقامة المعنى، تقول: حسبتُ زيدًا مريضًا، وصيرتُ الفضةَ خاتمًا، فإذا أسقطنا الفعل النَّاسِخَ من هذين المثالين، لم يستقم المعنى، ولا يمكن عدُّهما مبتدأً وخبرًا إلا مع التَّأويل.

(ب) إنَّ أفعال القلوب قد تدخل على جملة (أنَّ ومعموليها) مشددة، أو مُخَفَّفة، أو على جملة (أنَّ) النَّاصِبة للفعل المضارع، فيكون المصدر المؤول - في هذه وتلك - سادًّا مسدِّدًا للمفعولين، ومُعْنِيًا عَنْهُمَا، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ

النَّاسُ أَنْ يُتْرَكَوْا أَنْ يَقُولُوا أَمْنَا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ﴾ (العنكبوت: ٢).

فجملة: (أَنْ يُتْرَكَوْا)، سدَّتْ مسدِّد مفعولي: (حَسِبَ)، أمَّا جملة: (أَنْ يَقُولُوا)، فقيل: إنَّها في موضع نصب بحذف الخافض على تقدير: بأنَّ يقولوا، وقيل أيضًا: إنَّها بدلٌ من الأولى.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(ت) إِنَّ مَفْعُولَهَا الثَّانِي قَدْ يَتَنَوَّعُ، فَيَأْتِي مَفْرَدًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ (سورة ص: ٤٤).

وَيَأْتِي جُمْلَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا﴾ (الجن: ٨)، فَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ: (مُلِئَتْ حَرَسًا)، فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ جَشَعٍ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ (أَجْشَعُهَا اللَّثَامُ)
وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ: (أَجْشَعُهَا اللَّثَامُ)، فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَيَأْتِي شَبْهَ جُمْلَةٍ أَيْضًا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
إِنِّي - إِذَا خَفِيَ الرَّجَالُ - وَجَدْتَنِي كَالشَّمْسِ، لَا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ
(كَالشَّمْسِ): شَبْهَ جُمْلَةٍ، سَدَّ مَسَدَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

● أفعال هذا الباب:

أشار ابن مالك إلى قسمين رئيسيين، وهما:

أفعال القُلُوب، وأفعال التَّحْوِيل، وبیانهما هو:

- أفعال القُلُوب ^(١):

وهي أفعال تتصل معانيها بالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وتدلُّ على يَقِينٍ، أَوْ ظَنٍّ، أَوْ عَلَيْهِمَا.

وليس كُلُّ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولِينَ، بَلْ هِيَ عَلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

١- مَا لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: فَكَّرَ، وَحَزَنَ، وَجَبُنَ.

٢- مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: عَرَفَ، وَفَهِمَ، وَخَافَ.

٣- مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَهُوَ الْقِسْمُ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: (أَعْنِي: رَأَى...).

^(١) سَمَّاها بعض القدماء بهذه التسمية؛ لا اعتقادهم أنَّ معانيها متصلة بالقلب؛ كالفرح؛ والحزن.

وصنّف بعض النحاة أفعال القسم الذي يتعدّى إلى اثنين على ضربين:
أحدهما : ما يُفيد في الخبر يقيناً، نحو: وَجَدَ، وَتَعَلَّمَ، وَدَرَى، وَرَأَى، وَعَلِمَ.
والآخر: ما يُفيد في الخبر رُجْحَانَ الوقوع، نحو: خَالَ، وَحَسِبَ، وَظَنَّ، وَزَعَمَ،
وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ.
ومنهم مَنْ صنّفها على أربعة أَصْرِبِ:

الأوّل: ما يُفيد في الخبر يقيناً، نحو: وَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، وَالْفَى^(١).
الثاني: ما يُفيد في الخبر رُجْحَاناً، نحو: زَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ.
الثالث: ما يَرِدُ بالوَجْهَيْنِ، والغالب كَوْنُهُ لليقين، نحو: رَأَى، وَعَلِمَ.
الرابع: ما يَرِدُ بالوَجْهَيْنِ، والغالب كَوْنُهُ للرُجْحَانِ، نحو: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ.

● وبيان شواهد كلِّ قسم هو:

الأوّل: ما يُفيد في الخبر يقيناً:

(أ) وَجَدَ (بِمَعْنَى عَلِمَ)^(٢):

كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقِيمُوا لِلْأَنفُسِ مِنْ خَيْرٍ يُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ (المزمل: ٢٠)، فالهاء
المتّصلة بالفعل مفعوله الأوّل، و(خيراً): مفعوله الثاني، و(هو): ضمير فَصْل.

(ب) دَرَى (بِمَعْنَى عَلِمَ)^(٣):

ومنه قول الشاعر:

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوُ فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(٤)

فالتاء المتّصلة بالفعل نائب فاعل، وهي المفعول الأوّل، و(الوَفِيِّ) المفعول الثاني.

ومنه أيضاً قولك: دَرَيْتُ الْخَبَرَ صحيحاً.

^(١) ذكرها ابن مالك.

^(٢) وجد بمعنى: (أصاب)، يتعدّى إلى واحد ؛ نحو: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، وبمعنى: استغنى ؛ أو حزن، أو حقد، يأتي لازماً.

^(٣) وقد تأتي درى (بمعنى ختل، وخدع) يتعدّى إلى واحد ؛ نحو: دَرَيْتُ الصَّيْدَ خَدَعْتَهُ.

^(٤) إن النَّاسَ عرفوك بالرجل الوفي في العهد، فَاغْتَبِطَ بمثل هذا، فهو أمر محمود.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والأكثر في استعمال هذا الفعل أن يكون مُعَدَّى بالباء، كقولك: دَرَيْتُ بِهِ، فإذا دَخَلَتْ عليه همزة النُّقْل، تعدَّى إلى واحدٍ بنفسه، وإلى ثانٍ بالباء.

كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ (يونس : ١٦)

(ت) تَعَلَّمَ (بِمَعْنَى اَعْلَمَ)^(١):

ولا يُستعمل هذا الفعل إلا بصيغة الأمر، ومنه قول زياد بن سيار :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ بَلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(٢)

(شِفَاءً): هو المفعول الأول، و(قَهْرَ): هو المفعول الثاني.

ومنه قولك: تَعَلَّمَ حَقَّكَ ثَابِتًا، أي: اَعْلَمَ.

والأكثر في استعمال هذا الفعل هو الدُّخُولُ على جُمْلَةٍ (أَنَّ وَمَعْمُولِيهَا) التي

تَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين، من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

فَقُلْتُ تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

فَ (أَنَّ وصلتها) سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي: (تَعَلَّمَ).

(ث) أَلْفَى (بِمَعْنَى وَجَدَ)^(٣):

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ (الصفات : ٦٩).

(أَبَاءَ): المفعول الأول، و(ضَالِّينَ): المفعول الثاني.

وتقول: أَلْفَيْتُ نَصَائِحَكَ نَافِعَةً.

^(١) أما (تَعَلَّمَ) إذا كان أمراً من الفعل تعلّمت الحساب ونحوه، فهو متعدّد لواحد.

^(٢) الذي يريح النفس هو أن تظفر بعدوها وتقهره ؛ فعليك أن تبذل جهدك مع الترفق في استعمال الحيل ؛ لتصل إلى هذه الرغبة.

^(٣) أَلْفَى بمعنى أصاب ووجد، يتعدّى لواحد ؛ فقدتُ كتابي ثم أَلْفَيْتُهُ.

الثَّانِي: ما يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْحَانًا:

(أ) زَعَمَ (بِمَعْنَى الرُّجْحَانِ) ^(١) :

ومنه قول أبي أمية أوس الحنفي :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيحًا

الياء: المفعول الأول، و(شيخًا): المفعول الثاني.

ومنه قولك: زَعَمَ الصَّيَّادُ الطَّيْرَ غَافِلًا.

والأكثر في (زَعَمَ) التَّعَدِّي إِلَى (أَنْ) مُخَفَّفَةً، أَوْ مُشَدَّدَةً وصلتهما،

من ذلك قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ (التغابن: ٧).

و(أَنْ) المُخَفَّفَةُ وما بعدها تقوم مقام المفعولين.

ومنه قول كُثَيِّرٍ عَزَّةَ :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

ف(أَنْ) المُشَدَّدَةُ وصلتها قامت مقام المفعولين.

(ب) عَدَّ (بِمَعْنَى الرُّجْحَانِ وَالظَّنِّ) ^(٢) :

كما في قول الشاعر أبي دؤاد الأيادي:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا، وَلَكِنْ
فَقَدْ مَن قَدْ رُزِنَتْهُ الْإِعْدَامُ

ف(الإقتار): مفعول أول، و(عُدْمًا): مفعول ثانٍ.

ومنه قولك: عَدَدْتُ زَيْدًا عَالِمًا، أَي: ظَنَنْتُهُ.

(ت) حَجَا (بِمَعْنَى ظَنَّ) ^(٣) :

كما في قول تميم بن مقبل:

قَدْ كُنْتُ أَخْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ
حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

^(١) قد تأتي زعم بمعنى كفل ؛ أو قال يتعلّى لواحد.

^(٢) إن كان بمعنى (حسب) تعلّى لواحد ؛ نحو: عددت النقود ؛ أي حسبتها.

^(٣) حجا بمعنى (غلب من المحاجة والجدل) ؛ أو بمعنى قصد يتعلّى لواحد. وإن كان بمعنى أقام، أو بخل فهو لازم.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

- أَحْجُوا: (مضارع حَجَا)، نصب مفعولين وهما: (أبا عمرو، وأخا ثِقَةَ). وثِقَةُ: تقرأ بالنَّصْبِ والجرّ .

- ومنه قولك: حَجَوْتُكَ صاحبَ عِلْمٍ، بمعنى ظَنَنْتُكَ.

(ث) جَعَلَ (بِمَعْنَى اعْتَقَدَ)^(١) :

فَيَدَّ ابن مالك الفعل جَعَلَ - بالمَعْنَى المُراد هنا - بقوله: اللَّذْكَ (اعْتَقَدَ)
اخْتِزَاً من (جَعَلَ) التي بِمَعْنَى: (صَيَّرَ)؛ فإنَّها من أفعال التَّحْوِيلِ لا من أفعال
الْقُلُوبِ، واستشهدوا على معنى الاعتقاد بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ
عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئْنَا﴾ (الزخرف: ١٩)، (الملائكة): مفعول أول، و(إنائنا): مفعول ثانٍ.
ومنه قولك: جَعَلْتُ زَيْدًا حَاضِرًا، بمعنى: ظَنَنْتُ، أوِ اعْتَقَدْتُ.

(ج) هَبَّ (بِمَعْنَى احْسَبَ):

ولا يُستعمل هذا الفعل إلا بلفظ الأمر، ومنه قول عبد الله بن هَمَّام:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أبا مالِكٍ وإلا فَهَبْنِي إمرأً هَالِكاً

(هَبْنِي) بمعنى: (احْسَبْنِي)، نَصَب مفعولين، أحدهما: ياء المتكلم، والآخر: إمرأً،
ومنه قولك: هَبْنِي صديقاً، وهَبَّ زَيْدًا نَاجِحًا.

* * *

الثالث: ما يَرُدُّ بِالْوَجْهِينِ، والغالب كَوْنُهُ لِلْيَقِينِ:

(أ) رَأَى :

ويأتي بِمَعْنَى (عَلِمَ) كثيراً، وبِمَعْنَى (ظَنَّ) قليلاً، وجاء المعنيان في قوله تعالى:

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج: ٦-٧).

^(١) جعل بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: ١). ؛ أو بمعنى أوجب كقولهم: جعلت للعامل كذا؛ أو بمعنى ألقى ؛ كقولهم: جعلت بعض الأثاث على بعض ؛ فالفعل المذكور بهذه المعاني يتعلّى لواحد ؛ وإن كان للشروع في الفعل ؛ فقد تقدّم ذكره في أفعال المقاربة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: هم يظنون يوم البعث بعيداً، ونحن نعلمه قريباً واقعاً لا محالة.
فالأول للرجحان، والثاني لليقين.

(ب) عِلْم:

وتأتي بمعنى (اليقين)، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩)، (فَأَنَّ وصلتها) سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي (عِلْم).

وتأتي بمعنى (الرجحان)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (المتحنة: ١٠)، فالمفعول الأول: (هُنَّ)، والثاني: (مؤمنات).

* * *

الرَّابِع: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالب كونه للرجحان:
(أ) خَال^(١):

فَمِنْ مَعْنَى (الرجحان) قول الشاعر:

إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ^(٢)

إِخَالُ: مضارع (خال) بمعنى الظَّن، ونصب مفعولين، وهما: (كاف الخطاب)، و(ذا هوى).

- ومن معنى (اليقين)، وهو قليل، قول النمر بن تَوَلَّب:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنَّ، وَخِلْتَنِي لِي اسْمٌ، فَلَا أَدْعِي بِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ

حال: بمعنى العلم واليقين، ونصب مفعولين، وهما: (الياء)، وجملة المبتدأ والخبر: (لي اسم).

(١) خال: تكبر

(٢) أظنك إن لم تكف بصرك عن النظر إلى الحسان، فأنت صاحب عشق يجشمك الصعاب؛ ويقودك إلى ما لا تستطيع تحمله. وإخال: بكسر الهمزة مع أن قياس المضارع بفتحها.

(ب) ظَنَّ:

- فَمِنْ مَعْنَى (الرُّجْحَانِ)، وهو كثيرٌ، قول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيَا فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

نصب (ظَنَّ) مفعولين: (الكاف)، و: (صاليًا).

ومن معنى (اليقين)، وهو قليلٌ، قوله تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ

مُؤَاقِعُوهَا﴾ (الكهف: ٥٣)، ظَنَّ بمعنى: (تَيَقَّنَ)، وأنَّ ومعمولاها سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين.

(ت) حَسِبَ:

بمعنى (الظَّنَّ والرُّجْحَانِ)، وهو كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ

مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (البقرة: ٢٧٣)، وقوله تعالى: ﴿وَحَسِبَهُمْ أَتْقَا ظَاوَهُمْ رُقُودٌ﴾

(الكهف: ١٨)، فمضارع (حَسِبَ) نصب مفعولين في كُلِّ من الآيتين الكريمتين،

فالضمير المتصل هو المفعول الأول، وكُلٌّ من: (أغنياء) و(أتقأ)، المفعول الثاني.

وبمعنى (اليقين) - وهو قليل فيها - كقول لبيد بن ربيعة:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

(حَسِبَ) بمعنى: عَلِمَ، وَتَيَقَّنَ، وقد نصب مفعولين: (التُّقَى)، و (خير).

ونختم حديثنا عن الأفعال القلبية بقولنا: إنَّ هذه الأفعال قد تخرج عن

معانيها التي تتصل بالنفس إلى معانٍ أُخَرَ حِسِّيَّةٍ؛ وبذلك لا تنصب مفعولين،

كما أوضحنا في حواشي الصفحات السابقة، ولم يُشِرْ ابن مالك إلى

الدَّلالاتِ الأُخَرَ -إِلَّا نَادِرًا- لَأَنَّهَا إِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْمَعَانِي الْقَلْبِيَّةِ، فلا

يشملها قوله: (فِعْلُ الْقَلْبِ).

* * *

– أفعال التَّحوِيل، قال:

..... والتي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

أي: إِنَّ الأفعال التي مِثْل (صَيَّرَ) في دلالتها على التَّحوِيل، تنصب المبتدأ والخبر أَيْضًا على أَكْثَرِ مفعولان: أَوَّل، وثانٍ، كما هي الحال مع الأفعال القلبيَّة، بعد أن تستوفي فاعِلَها.

ولم يَذْكُرِ ابن مالك ما يندرج تحت هذا القسم، وقد ذكرها غيره، أبرزها:

– صَيَّرَ:

كما في قول رُؤْبَة:

وَلَعِبَتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَايِلَ
فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(١)

فالفعل مبني للمفعول، والواو نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(مِثْل) المفعول الثاني.

– جَعَلَ:

كما في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (الفرقان: ٢٣).

(الهاء): مفعول أول، و(هباء): مفعول ثانٍ.

– تَرَكَ:

كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾^(٢) (الكهف: ٩٩).

(بَعْضُهُمْ): مفعول أول، وجملة: (يموج)، مفعول ثانٍ.

– اتَّخَذَ:

كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥).

(إِبْرَاهِيمَ): مفعول أول، و(خليلاً): مفعول ثانٍ.

^(١) يصف الشاعر قومًا هلكوا واستؤصلوا فلم يبق لهم أثر يُذكر؛ وكأنه استدلَّ بما ورد في سورة الفيل.

^(٢) بعضهم يجعل (ترك) متعديًا لواحد؛ وينصب الثاني على الحال.

- رَدَّ :

كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ (البقرة: ١٠٩)
(الكاف): مفعول أول، و(كُفَّارًا): مفعول ثانٍ.

- وَهَبَ :

وهو فعل - قليل الاستعمال - ملازم للمُضَيِّ، ومنه قول بعضهم في الدُّعاء:
(وَهَبْنِي اللَّهَ فِدَاكَ)، أي: صَيِّرْنِي، وتقول: وَهَبْنِي اللَّهَ فِدَاءَ الْحَقِّ.

فائدة:

-أنواع أفعال (ظَنَّ وأخواتها):

١- أفعال القلوب:

أ- أفعال اليقين: وَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، وَأَلْفَى، وَرَأَى، وَعَلِمَ.

ب. أفعال الرُّجْحَان: زَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ.

٢- أفعال التَّحْوِيل: صَيَّرَ، وَجَعَلَ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَوَهَبَ.

* * *

-تصريف أفعال القلوب وجمودها، قال:

..... والأَمْرَ هَبَ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمَ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكْنٌ

أي: إِنَّ أَغْلِبَ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ مُتَصَرِّفَةٌ، قَدْ يَأْتِي مِنْهَا: الْمَاضِي، وَالْمُضَارِعُ، وَالْأَمْرُ، وَالْمَصْدَرُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، بِاسْتِثْنَاءِ: (هَبَ)، وَ(تَعَلَّمَ)؛ فَإِنَّهُمَا مَلَاذِمَانِ لِصِيغَةِ الْأَمْرِ، أَيُّ: هُمَا جَامِدَانِ.

فإذا جاء من الأفعال المُتَصَرِّفَةِ غير الماضي، فإنه يعمل عملَ الماضي، أي: ينصب مفعولين، ويجوز فيه الإلغاء، والتَّعليق، وفيه قال:

..... وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكْنٌ

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

أي: كُلُّ ما عُلِمَ للماضي من أَحْكامٍ تُعْطَى لِغَيْرِهِ من المُشْتَقَّات المذكورة،
باستثناء: (هَبْ)، و(تَعَلَّمْ).

من ذلك نصبُ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: أَظُنُّ زَيْدًا قائمًا، يا هذا
ظُنُّ زَيْدًا قائمًا، وأنا ظانُّ زَيْدًا قائمًا ؛ وأعجبي ظُنُّكَ زَيْدًا قائمًا.
- ومنه جواز الإلغاء في القليبي وتعليقه، على ما سُبَيِّح فيما بَعْدُ.
- أما أفعال التَّحوِيل فكُلُّها مُتَصَرِّفَةٌ، باستثناء: (وَهَبْ)، الذي يلزم المُضَيِّ.

* * *

● الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب، قال:

وُخِصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَوِ ضَمِيرَ الشَّانِ، أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ
فِي مُؤَوِّهِمِ الْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّزِمَ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
(وَأِنْ) وَ (لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمٍ كَذَا، وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ

للأفعال في هذا الباب ثلاثة أحكام إعرابية:

-أحدها: الإعمال:

وهو سارٍ في الجميع، سواء أكانت أفعال قلوبٍ، أم أفعال تحويلٍ، ومُتَصَرِّفَةٌ
كَانَتْ أم جامدةً.

-والثاني: الإلغاء:

والمُرَاد به: إبطالُ عملِ النَّاسِخِ في المفعولين لَفْظًا وَمَحَلًّا، وهو أمر جائز - في
الغالب - عند وجود سَبَبِهِ.

-والثالث: التعليق:

والمُرَاد به: إبطالُ عملِ النَّاسِخِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا؛ لِإِمْناعِ يحول بينه وبين العمل
الظَّاهِر، أي: إِنَّ النَّاسِخَ مُنْعٍ من العمل الظَّاهِر في لفظِ المفعولين معًا، أو لفظ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أحدهما، مَنْ دُونَ مَنْعِهِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَحَلِّ ، فَالْتَّاسِخُ الْمُعْلَقُ عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ؛
بِخِلَافِ الْمُلْعَى، فَالْتَّعْلِيقُ حُكْمٌ لَازِمٌ عِنْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ، وَلَيْسَ بِجَائِزٍ.

وهذا الإلغاء والتعليق اختصت به الأفعال القلبية المتصرفة عدا: (هَبْ،
وَتَعَلَّمَ)^(١)؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِمَا، وَعَدَا أفعال التَّحْوِيلِ أَيْضًا ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ:

وُخِصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)،

أَيُّ: يَخْتَصُّ التَّعْلِيقُ وَالْإِلْغَاءُ بِالْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ الَّتِي ذُكِرَتْ قَبْلَ الْفِعْلِ: (هَبْ)،
فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَبِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ يَعْنِي بِهَا الْأَفْعَالِ
الْقَلْبِيَّةَ الْمُتَصَرِّفَةَ، وَمَجْمُوعَهَا أَحَدَ عَشَرَ فِعْلًا، وَهِيَ: (رَأَى، وَخَالَ، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ،
وَضَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَدَرَى، وَجَعَلَ).

أَمَّا غَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ مِنَ الْقَلْبِيَّةِ، نَحْوُ: هَبْ، وَتَعَلَّمَ، وَأَفْعَالُ التَّحْوِيلِ، فَلَا
يَكُونُ فِيهَا تَعْلِيقٌ، وَلَا إِلْغَاءٌ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنَ الْإِلْغَاءِ، وَالتَّعْلِيقِ.

الإلغاء:

قُلْنَا: إِنَّ الْإِلْغَاءَ هُوَ إِبْطَالُ عَمَلِ النَّاسِخِ الَّذِي يَتِمَثَّلُ بِنَصْبِ مَفْعُولَيْنِ،
وَيَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ، وَيَقَعُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ مَعًا.

* * *

الإلغاء بين الوجوب والجواز، قال:

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

يُرِيدُ أَنَّ حُكْمَ الْإِلْغَاءِ - مَعَ تَوَافُرِ سَبَبِهِ - لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ جَائِزٌ،
وَجَوَّازُهُ مَشْرُوطٌ بِ (تَوَسُّطِ الْفِعْلِ النَّاسِخِ، أَوْ تَأْخُرِهِ)، أَيُّ: لَا يَقَعُ الْإِلْغَاءُ حِينَ
يَكُونُ النَّاسِخُ فِي ابْتِدَاءِ جُمْلَتِهِ مُتَقَدِّمًا عَلَى مَفْعُولِيهِ، وَفِيهِ قَالَ:

..... لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

(١) يرى بعض النحاة تصرف (تعلم).

وعدمُ الابتداء بالناسخ يشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر النَّاسخ عن المفعولين:

من ذلك قول أبي أسيدة الذُّبيري :

هما سيّدانا يزُعمان وإنّما يسودانا إن أيسرت غنماهما^(١)

هما: مبتدأ، وسيّدانا: خبره، وقد ألغِيَ عمل النَّاسخ: (يزعم) في معموليه ؛
بسبب تقدّمهما عليه، وتأخره عنهما، فَرَفَعَ كُلُّ من المبتدأ والخبر، والأصل المقدّر
هو: يزعمان هما سيّدانا.

ومنها أيضاً قول الآخر:

آتِ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فلا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الخُرُوبِ اضْطِرَامُّ
ألغِيَ عمل: (تعلمون) ؛ لتأخره عن معموليه، جملة: (المَوْتُ آتٍ).
ومنها قولك: زيدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ.

وفي مثل هذه التراكيب قالوا: الإلغاء أَرْجَحُ من الإعمال.

الثانية: أن يتوسّط النَّاسخ بين المفعولين :

كقول منازل بن ربيعة المنقري:

أبلاً راجيز يا ابن اللُّؤمِ تُوعِدُنِي وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوْرُ
ألغِيَ عَمَلُ: (خال)؛ لتوسّطه بين المفعولين: الخبر المُقَدَّم، والمبتدأ المُؤَخَّر.
وفي هذه الصُّور يكون الإلغاء والإعمال سواءً.

الثالثة: أن يتقدّم النَّاسخ على المفعولين، ولا يُبتدأ به، بل يتقدّم عليه شيء:

نحو: متى ظننت زيدا قائماً ؟، بالتّصّب على الإعمال، وبالرّفْع على الإلغاء.
والإعمال في هذا التّركيب أَرْجَحُ.

^(١) إن لنا شيخين غنيين لا يعود علينا من غناهما شيء ؛ ومع ذلك يزعمان أنهما سيّدانا ؛ وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت
غنماهما ؛ واجريا علينا شيئاً مما أنعم الله عليهم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما إذا تقدّم النَّاسخ على المفعولين، ولم يتقدّمه شيءٌ، فلا يجوز إلغاء عمله، عند البصريين، وأجازَهُ الكوفيون مُستدلين بقول الشاعر الفزاري:

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(١)
والشَّاهد في هذا الإلغاء (وَجَدَ) مع تقدّمه على معموليه؛ بدلالة أَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَهُ
لقال: (وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ)، بَنَصْبٍ: (مِلَاكَ)، و(الأدب).

وكذلك قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)
فالفعل: (إِخَالُ)، أُلْغِيَ عَمَلُهُ، وَلَمْ يَنْصَبْ مفعولين، مع تقدّمه عليهما؛ بدلالة
رَفْعِ المبتدأ المؤخّر.

فُلْنَا: إِنَّ مذهب البصريين هو مَنْعُ إلغاءِ عملِ المُتقدّم، ووجوبُ عمله؛ ولهذا
قال ابنُ مالك: (..... لا في الابتداء)، ولَمَّا واجهوا مثل هذه الشّواهد
الفصيحة أَوَّلُوهَا، وهذا ظاهر في كلامه:

وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ، أَوْ لَامَ ابْتَدَأَ

..... فِي مُوْهِمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

• يعني أَنَّهُ ما كان ظاهره مُلغًى مع تقدّمه، فهو مؤوّل بأحدِ وَجْهَيْنِ، وهما:

١- تقدير (ضمير الشَّانِ)، مستتر بعد الفعل؛ ليكون هو المفعول الأوّل، والجملة

بعده في موضع المفعول الثَّاني؛ وبهذا يكون الفعل الناسخ باقيًا على عمله.

وتقدير المثالين السَّابِقين:

- أُنِّي وَجَدْتُهُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ.

- وما إِخَالُهُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ.

^(١) يريد أَنَّهُ تَأَدَّبَ أدبًا، حتى صار من طبعه الإيمان بأن الأدب رأس الأخلاق، وملاك الفضائل.

^(٢) أي: أرجو وأمل أن تكون مودّتها قريبة، ولكنني لا أتوقع منها عطاءً.

أي: يكون المفعول الأول هو الضمير المحذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ.

٢- تقدير (لام الابتداء) المعلقة؛ لتكون المسألة من باب التعليق، والتقدير:

- أَيْ وَجَدْتُ لِمَلَاكِ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ.

- و: مَا إِحَالُهُ لِلدِّينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ.

فالفعل النَّاسخ - في مثل هذا التقدير - مُعَلَّقٌ بلام الابتداء الْمُقَدَّرَةِ، ثُمَّ حُذِفَتْ هذه اللَّامُ، وَبَقِيَ التَّعْلِيقُ، كما كان مع وجود اللَّامِ الْمُعَلَّقةِ، فهو مِمَّا نُسَخَ لَفْظُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ، أي: إِنَّ الجملة - بعد اللَّامِ - في محلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدً مفعولي النَّاسخِ المُعَلَّقِ عن العمل ؛ بسببِ لامِ الابتداء التي بعده، وهي ممَّا لها الصَّدَارَةُ في الكلام ؛ ولا يتخطاها عاملٌ.

● هذا هو تقدير البصريين لما ظاهره مُلغًى، أمَّا الكوفيون، فلم يكونوا بحاجة إلى هذين التأويلين، بل أخذوا الأمور على ظواهرها في هذه الأمثلة الفصيحة، وأجازوا الإلغاء مع تقدّم النَّاسخِ على مَفْعُولِيهِ.

● التَّعْلِيقُ:

قلنا - في موضع سابق - إِنَّ التَّعْلِيقَ هو إبطال عمل النَّاسخِ لَفْظًا، لا مَحَلًّا؛ لِمَانِعٍ يَحُولُ بين النَّاسخِ والعملِ الظَّاهرِ في مَفْعُولِيهِ، سواء أكان إبطال العمل واقعًا على المفعولين معًا، أم على أحدهما، وَيَبْقَى لما بعد المُعَلَّقِ حُكْمُ ابتداء الكلام، فيقع فيه المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

- وجوبه، قال:

والتُّزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ (ما)

و(إن) و(لا)، لامُ ابتداءٍ، أَوْ قَسَمٌ كذا، والاستفهامُ ذا لَهُ أَنْحَتَم

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُريد أن يقول: إِنَّ التَّعْلِيْقَ لازِمٌ، بخلاف الإلغاء، وهذا الوجوب يتعيَّن بعد مجموعة مُعلِّقات (موانع)، إِنَّ وُجِدَتْ وَجِبَ التَّعْلِيْقُ، وهذه الموانع تتمثل بوجود أدوات لها صَدْرُ الكلام تَلِي التَّوَاسِخَ، وتفصل بينها وبين المفعولين مَعًا، أو مع أحدهما، فتحول بينها وبين العمل الظَّاهر؛ لأنَّ ما له صَدْرُ الكلام لا يَصِحُّ أَنْ يعمل ما قبله فيما بعده، كما قالوا.

● المُعلِّقات:

يجب تعليق أفعال القلوب عن العمل في الألفاظ إذا وقع بعدها ما يأتي:

أولاً: أحد أحرف النفي: (ما، و إن، و لا)، وبيانها هو:

(ما) النَّافِيَةُ، قال تعالى: ﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحْيٍ﴾ (فُصِّلَتْ: ٤٨).

(ما): نافية، و(لم): خبر مُقَدَّم، و(محيص): مبتدأ مُؤَخَّر مجرور بحركة حرف الجرِّ الزائد (مِنْ)، والجملة الاسميَّة في محلِّ نصب سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي ظَنٍّ، وقد عُلِّقَ هذا الفعل عن العمل في اللفظ؛ بسبب وجود (ما) النَّافِيَةُ بعده.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٥).

فجملة المبتدأ والخبر: (هؤلاء ينطقون)، في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي عِلِمَ المُعلِّق العمل لَفْظًا بِ (ما) النَّافِيَةِ.

(إن) النَّافِيَةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٥٢).

والتقدير: مَا لَبِثْتُمْ، فجملة: (إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) الفعلية في محلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي (ظَنٍّ) المُعلِّق عن العمل في اللفظ؛ بسبب وجود (إن) النَّافِيَةِ بعده.

ومثل هذا تقول: عَلِمْتُ إِن زَيْدٌ قَائِمٌ، فالجملة في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي (عِلِمَ) الذي عُلِّق عن العمل في ظاهر جُزْأَي الجملة الاسميَّة؛ لوجود (إن) النَّافِيَةِ بعده.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(لا) النَّافِيَةُ: وتشمل النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ التي تعملُ عَمَلَ (إِنَّ)، والنَّافِيَةُ التي تعملُ عَمَلَ (لَيْسَ) و(المهملة).

تقول: عَلِمْتُ لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ.

- أَلْفَيْتُ لا الإفراطُ مَحْمُودٌ ولا التَّفْرِيطُ.

- أَحْسِبَ لا يقومُ زيدٌ.

فالأفعال: (عَلِمَ، وَأَلْفَى، وَحَسِبَ)، مُعَلِّقَةٌ عن العمل ؛ بسبب مجيء (لا)

النَّافِيَةِ بعدها، والجُمْلَةُ التي بعدها في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين ^(١).

ثانيًا: لام الابتداء :

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

خَلْقٍ﴾ (البقرة: ١٠٢)، اللام في: (لَمَنِ)، للابتداء، و(مَنِ): موصول مبتدأ أول،

وجُمْلَةُ: (اشتراه)، صِلَةٌ، و(ما): نافية، و(له): خبر مُقَدَّم، و(مَنِ خَلْقٍ): مبتدأ

ثاني مُؤَخَّر على زيادة (مَنِ)، والجُمْلَةُ خبر للمبتدأ الأول، وجُمْلَةُ: (مَنِ اشتراه)، في

محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي: (عَلِمَ)، وَقَدْ عُلِّقَ عن العمل في اللَّفْظِ؛ بسبب

لام الابتداء بعده، صاحبة الصَّدَارَةِ فلا يتخطاها عامل.

وتقول: دَرَيْتُ لَزَيْدٌ عَالِمٌ، فِجُمْلَةِ المبتدأ وخبره سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي: (دَرَى)،

المُعَلَّق عن العمل لَفْظًا.

ثالثًا: لام جواب القسم:

من ذلك قول لبيد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا ^(٢)

^(١) من النَّحَاة مَنْ اشترط مع (لا، إِنَّ) النافيتين أن الفعل قبلهما متضمن معنى القسم، حتى تستحق صدر الكلام ؛ والجُمْلَةُ التي بعدها تكون جوابًا له في محلِّ نصب.

^(٢) يقصد: إني موقن أنني سألاقي الموت حتمًا ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان، لا يفلت منه أحد أبدًا.

والشَّاهد في: (عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي)، على أَنَّ (لامَ الْقَسَمِ) عُلِّقَتِ النَّاسِخَ (عَلِمَ) عن العمل، أي: منعته الاتصال بما بعده، والعمل فيه ؛ لأنَّ ما له صَدْرُ الكلام لا يَصِحُّ معه أَنْ يعملَ ما قبله فيما بعده، فجملة الْقَسَمِ: (لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي)^(١)، في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدًا مفعولي: (عَلِمَ)، الذي عُلِّقَ عَمَلُهُ بلامِ الابتداء، ونَحْوُ ذَا أَيْضًا قَوْلُكَ: عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ.

رابعًا: الاستفهام :

وحَقُّ أدواته الصِّدَارَةِ في الكلام أَيْضًا، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا جاءت بعد الفعل النَّاسِخَ مَنَعَتْهُ من العمل فيما بعدها.

ولجئنا إلى الاستفهام في هذا التعليل صورتان:

إحداهما: أَنْ يعترضَ حَرْفُ الاستفهام بين النَّاسِخِ والجملة:

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَذْرِيَ أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٩). فَرَأَى: نافية، وأذري: مضارع، والفاعل أنا، والهمزة: للاستفهام، وقريب: مبتدأ، أم بعيد: معطوف، وما: موصول خبر المبتدأ، أو فاعل سَدَّ مَسَدًا الخبر، وتُوعَدُونَ: جملة صلة العائد، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدًا مفعولي أذري، الذي عُلِّقَ بالاستفهام الذي جاء بعده).

والأخرى: أَنْ يكون في الجملة اسمُ الاستفهام:

سواء أكان أحد جزأي الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف: ١٢)، ف(أَيُّ): اسمُ استفهام مبتدأ، وجملة: (أَحْصَى)، في محلِّ رفع خبرٍ

^(١) تقدير الكلام علمتُ - أقسم بكذا - لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي. فالأصل هو أن تقول: إن جملة القسم المقدرة ؛ وجملة جواب القسم (لِتَأْتِيَنَّ ..) في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدًا مَعًا مفعولي (علم) ؛ ولا يرد على هذا كون جملة جواب الْقَسَمِ لا محلَّ لها من الإعراب ؛ وإنَّ لامِ الابتداء دخلت على الجواب فهي غير مصدرة ؛ ذلك لأنَّ جملة الجواب هنا لها محلٌّ من الإعراب باعتبار آخر هو التعليق ؛ ولو لم يكن لما كان لها محلٌّ ؛ أمَّا دخول لامِ الابتداء على جملة الجواب فجوابه هو أنَّ الجملتين (الْقَسَمِ وجوابه) كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدَّمت على جواب القسم فكأنها تقدَّمت على جملة الْقَسَمِ فهي بِحُكْمِ المتصدرة.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

له، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مفعولي: (نَعْلَمُ)، المُعلِّق العمل بأيِّ الاستفهامية. فالاستفهام هنا جاء مبتدأً، وَقَدْ يأتي خبراً، كقولك: عَلِمْتُ متى السَّفَرُ؟

أَمْ يَكُونُ فَضْلَةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧)، (أَيَّ): اسم استفهام مفعول مُطْلَق منصوب بِ (ينقلبون)، وهو مُقَدَّم، والأصل: ينقلبون أَيَّ مُنْقَلَبٍ، فجملة ينقلبون في محلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مفعولي: (يَعْلَمُ)، المُعلِّق بِ (أَيَّ) التي هي فَضْلَةٌ في الجملة. وإلى هذه المُعلِّقات السابقة أشار بقوله:

..... والتَّزِمَ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ (ما)

و(إن) و(لا)، لَمْ ابتداءً، أَوْ قَسَمٌ كذا، والاستفهامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ

أَيَّ: يجب التَّعْلِيْقُ إذا وقع بعد الفعل (ما) النَّافِيَّة، أَوْ (إن) النَّافِيَّة، أَوْ (لا) النَّافِيَّة، وكذلك يُعْلَقُ الفعلُ إذا وقع بعده لام الابتداء، أَوْ لام القَسَم، أَوْ الاستفهام، وقوله: (الاستفهام ذَا لَهُ انْحَتَمَ)، أي: وجب لأجله ذلك، وهو التَّعْلِيْقُ^(١).

• الفرقُ بين الإلغاءِ والتَّعْلِيْقِ:

يتمثِّلُ الفرقُ بينهما بغيرِ وَجْهِ من الأَوْجُه، أبرزها ما يأتي:

- الأول: أَنَّ النَّاسِخَ المُلْعَى لا عملَ له مطلقاً لا في اللَّفْظ ولا في المحلِّ، أمَّا النَّاسِخُ المُعلِّقُ فَلَهُ عملٌ في المحلِّ، أَي: في محلِّ الجملة بعده، فتكون في محلِّ نَصْبٍ، بعد أن كان عاملاً في لفظ كُلِّ من الجزأين، ويظهر أثرُ هذا الفرقِ في

^(١) وقد ذكر بعض النُّحاة مَعْلَقَاتٍ أُخْرَى ؛ نحو:

— (لعلَّ): ويغلب أن تكون أداة تعليق للفعل (أدري) المبدوء بحرف مضارعه ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِي

لَعَلَّهُ وَتَنَّهُ لَكُمْ﴾ (الأنبياء: ١١١).

— (لو) الشَّرْطِيَّة: كما في قول الشَّاعر: وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أراد ثراءَ المالِ كَانَ لَهُ وَقُرَّ

تابعهما، فتابع معمول النَّاسِخِ الْمُغْلَى يُعْطَفُ عَلَى اللَّفْظِ فَحَسْبُ، أما تابع معمول النَّاسِخِ الْمُعْلَقِ فَيُعْطَفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَيُعْطَفُ عَلَى الْحَلِّ، ومن هذا قول كَثِيرٌ عَزَّة :

وما كُنْتُ أَذْرِي - قَبْلَ عَزَّة - مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
ففي هذا الشَّاهِدِ عَطِفَتْ لَفْظُهُ: (مُوجِعَاتِ)، بِالنَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ الْمُبْتَدَأِ،
والخبر: (مَا الْبُكَى)، وَعُلِّقَ النَّاسِخُ: (أَذْرِي)، عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ؛ بِسَبَبِ الْاسْتِفْهَامِ
الَّذِي وَلِيَ الْفِعْلَ.

● **الثَّانِي:** أَنَّ سَبَبَ الْإِلْغَاءِ مُجَوِّزٌ - فِي أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ - فَيَجُوزُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا،
وزَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا، أما سَبَبُ التَّعْلِيقِ فَهُوَ مُوجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ قَوْلُنَا: ظَنَنْتُ مَا
زَيْدًا قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ الْفِعْلَ (مَا) النَّافِيَةَ، فَيَجِبُ التَّعْلِيقُ، وَالْقَوْلُ: ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ
قَائِمٌ.

● **الثَّالِثُ:** لَا يَدْخُلُ الْإِلْغَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي أَفْعَالِ التَّحْوِيلِ، وَلَا فِي فِعْلِ قَلْبِي
جَامِدٍ، نَظِيرُ: هَبْ، وَتَعَلَّمْ.

* * *

● **عِلْمٌ، وَظَنٌّ، وَرَأْيُ الْحُلُمِيَّةِ،** قَالَ:
لِعِلْمٍ عَرَفَانٍ، وَظَنٍّ تُهَمَّةُ تَعْدِيَّةٌ لَوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةٌ
وَلِرَأْيِ الرُّوْيَا أَنْ مَآ لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

أشار ابنُ مالكٍ إلى ثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ قَلْبِيَّةٍ، قَدْ لَا تَكُونُ بِمَعْنَاهَا، وَهِيَ :

١ - (عِلْمٌ) :

فُلْنَا - سَابِقًا - إِنَّ (عِلْمَ) الْقَلْبِيَّةَ تَأْتِي بِمَعْنَى (الْيَقِينِ)، وَتَنْصَبُ مَفْعُولِينَ، أَمَّا إِذَا
جَاءَتْ بِمَعْنَى: (عَرَفَ)، فَإِنَّهَا تَعْدَى إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ
مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (النحل: ٧٨)، أَي: لَا تَعْرِفُونَ، وَ(شَيْئًا):

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

مفعول به منصوب بـ(تَعْلَمُونَ) المُتَعَدِّي إلى واحدٍ، وهذا مراد ابن مالك من قوله: (لِعِلْمِ عِرْفَانٍ).

ومن ذلك أيضًا قولك: عَلِمْتُ زيدًا أمس، أي: عَرَفْتُهُ.

٢- (ظَنَّ):

مرر بنا أنّ (ظَنَّ) بِمَعْنَى التَّزَدُّدِ فِي وَقُوعِ شَيْءٍ، أَوْ لِلْيَقِينِ فِيهِ، وَهِيَ تَنْصَبُ مَفْعُولِينَ، أَمَّا هُنَا فَتَقِيدُ (ظَنَّ) بِمَعْنَى (اتَّهَمَ)، وَهِيَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَضَنَّ تُّهْمَةً)، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: ضَاعَ كِتَابِي فَظَنَنْتُ زَيْدًا، أَيْ: اتَّهَمْتُهُ. وبهذا المعنى قراءة مَنْ قرأ: (وما هو على الغيب بِظَنِينٍ) (بالظاء)^(١).

أي: ما هو بمتَّهم على ما يُنبئ عن الله تعالى من عالم الغيب.
وإلى هذين الفعلين أشار بقوله:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ، وَظَنَّ تُّهْمَةً تَعْدِيَةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً

يُرِيدُ أَنَّ (عِلْمَ) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: (عَرَفَ)، وَمَصْدَرُهَا: (الْعِرْفَانُ)، وَ(ظَنَّ) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: (اتَّهَمَ)، وَمَصْدَرُهَا: (الظَّنُّ)، بِمَعْنَى الاتِّهَامِ، تَعَدَّى كُلُّ مَنِهْمَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ خَصَّصَهُمَا بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا يَخْرُجَانِ عَنِ الْمَعَانِي الْقَلْبِيَّةِ حَالِ تَعْدِيتهما إِلَى وَاحِدٍ.

أَمَّا غَيْرُهُمَا عِنْدَ عَدَمِ نَصْبِ الْمَفْعُولِينَ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ الْمَعَانِي الْقَلْبِيَّةِ غَالِبًا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

٣- رَأَى الْحُلُمِيَّةَ، قَالَ:

وَلَرَأَى الرُّؤْيَا أَنَّهُ مَا لِعِلْمًا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَايَ

^(١) القراءة المشهورة (بضنين) بالضاد، أي: ما هو ببخيل فيما يؤدي عن الله تعالى، فلم يكن شيئا عنكم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: أنُسِبَ إلى الفعلِ: (رَأَى)-الذي مَصْدَرُهُ الرُّؤْيَا^(١) -المَنَامِيَّة- ما نُسِبَ من قبلُ إلى الفعلِ: (عَلِمَ)، الذي يطلب مفعولين لينصبهما، من ذلك قول عمرو بن أحمَر الباهلي:

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ، وَآوَنَةً أَثَالَا
أَرَاهِمَ رُفُقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ، وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا

والشَّاهد في البيت الثاني: (أَرَاهِمَ رُفُقَتِي)، إذ أعمل الشَّاعر (أَرَى) بمعنى (الرُّؤْيَا) في النَّوْم، ف(الهَاء): مفعولها الأول، و (رُفُقَتِي): مفعولها الثاني^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(٣) (يوسف: ٣٦)، (أَرَى) هنا: حُلْمِيَّة، و(الياء): مفعولها الأول، وجملة: (أَعْصِرُ خَمْرًا)، في موضع المفعول الثاني.

● حذف المفعولين أو أحدهما، قال:

وَلَا تُجِزْ -هنا- بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولٍ

الحذف ضربان: اختصار، واقتصار.

فالاختصار: حَذَفُ ما يُمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداعٍ يقتضي ذلك، بشرط وجود دليل يُدَلُّ على المحذوف.

أمَّا الاقتصار فهو: حَذَفُ من دوغما دليل.

ومعنى البيت أَنَّ حَذَفَ مَفْعُولٍ أَوْ مَفْعُولَيْنِ هَذَا الْبَابُ لِلدَّلِيلِ جَائِزٌ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ، وَهُوَ الْحَذَفُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، أَي: الْاِقْتِصَارُ، وَهَذَا مَا أَرَادَ ابْنُ مَالِكٍ تَبْيَانَهُ فِي بَيْتِهِ السَّابِقِ.

^(١) لا تختص (الرؤيا) بمصدر الحُلْمِيَّة ؛ بل تقع مصدرًا للبصيرة ؛ ومع هذا فالمشهور استعمالها في الحلمية.

^(٢) إن هؤلاء الرفاق أراهم مجتمعين معي في المنام، حتى إذا انطوى الليل؛ وأكمل في بيت لاحق بأنه إذا استيقظ من نومه لم يرَ أحدًا.

^(٣) هناك من يعدّي الفعل لواحد ؛ ويجعل الثاني منصوبًا على الحال.

فَمِنْ حَذَفِ الْمَفْعُولِينَ اخْتِصَارًا، مع الدليل:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا آيِنُ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (الأنعام: ٢٢) .
والتقدير: تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ.

ومنه أيضًا قول الكُميت في مَدَحِ آل البيت (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ):

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ

والتقدير: وَتَحَسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ ، فحُذِفَ المفعولان في كُلِّ من الآية الكريمة، والشاهد الشعري؛ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومن حَذَفِ الْأَوَّلِ اختصارًا:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ (آل عمران: ١٨٠) . والتقدير: وَلَا يَخْسِبَنَّ... الْبُخْلُ هُوَ خَيْرٌ، فَ(الْبُخْلُ): هُوَ المفعول الأول؛ وحُذِفَ لدلالة الكلام السَّابِقِ عليه.

و(هو): ضميرُ فَضْلٍ.

و(خيرًا): مفعولٌ ثانٍ ^(١).

ومن حَذَفِ الثَّانِي اختصارًا، قول عنتره:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

والتقدير: فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ واقِعًا؛ إذ حُذِفَ المفعول الثاني اختصارًا؛ لدلالة السياق عليه.

أما الحذف من غير دليل، فَقَدْ مَنَعَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ أَغْلَبَ المفاعيل -هنا - أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الْإِتيَانُ بِمَبْتَدَأٍ مِنْ دُونِ خَبَرٍ، وَبِالْعَكْسِ أَيْضًا قَبْلَ دُخُولِ النَّاسِخِ، فَكَذَلِكَ الشَّأْنُ بَعْدَ دُخُولِهِ.

* * *

^(١) إعراب القرآن ؛ للنحاس: ٤٢٢/١.

• القول، قال:

وَك (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنَّ وَلِي
بَغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ
وَأَجْرِي الْقَوْلُ ك (ظَنَّ) مُطْلَقًا
عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

القول - بمعنى النطق والتلفظ - وفروعه، مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله على أنواع :

١- مفرد: سواء أكان مدلوله لفظًا، نحو: قُلْتُ كلمةً، أم قُصِدَ لفظُهُ، كما في

قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ (الأنبياء: ٦٠) .

أي: يُطلق عليه هذا الاسم، أم كان مدلوله جملةً، نحو: قُلْتُ قصيدةً، أو محاضرةً، فتنصب كُلَّ ما تقدّم على أنّه مفعولٌ به للقول.

أمّا إذا أُريدَ بالمفرد اللفظ المحضُ نفسه، وجب حكايته بإعرابه، تقول: قال فلانٌ: مُحَمَّدٌ، إذا تكلمَ به الناطقُ مرفوعًا.

٢- جملة: وتأتي على ضربين :

أولهما: أَنْ تُحْكِيَ^(١)، أي: تُذكرَ بلفظها الأصلي كَمَا سَمِعْتُ، وكَمَا جَرَتْ على لسان الناطق بها؛ خاصة إذا كان التمسُّكُ بنصّها الحرفيِّ لداعٍ دينيٍّ، أو قضائيٍّ، أو غيرِ ذا.

تقول: قال زيدٌ: عَمَرُو مُنْطَلِقُ.

والآخر: أَنْ تُحْكِيَ بمعناها، لا بألفاظها، مع مراعاة الدقّة في المعنى، خاصة إذا كان فيها خطأ لغويٍّ، أو نحويٍّ، نحو: قام زيدٌ (بالجرّ)، إلّا إذا قُصِدَ إبراز هذا الخطأ ؛ لسببٍ ما .

(١) معنى الحكاية: هو عدم إعمال القول في اللفظ ؛ وإعماله في المحلّ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وتكون الجملة المحكيّة -فعلية كانت أم اسميّة- في محلّ نصبٍ على المفعوليّة للقول، أمّا إذا جاء القول بمعنى (الظنّ)، على أن تكون بعده الجملة الاسميّة ^(١)، فإنّه ينصبّ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ، كما تنصّبهما (ظنّ).

● وللعرب مذهبان في إعراب القول الذي بمعنى (الظنّ) :

الأول: وهو المشهور - ومفادُهُ أنّ القول - بمعنى الظنّ، ينصب مفعولين بشروط أربعة، هي :

(أ) أن يكون القول بلفظ المضارع.

(ب) أن يكون هذا الفعل المضارع مُسنّداً إلى (المُخاطَبِ)، أي: مُصدّراً بتاء المُخاطَب، ولم يُذكر ابن مالك هذين الشرطين، ولكنهما يُفهمان من تمثيله بـ (تقول).

(ت) أن يكون هذا الفعل المضارع المُسنّد إلى (المُخاطَبِ) مسبوّقاً باستفهام، مُتّصلاً به، (إنّ ولي مستفهماً به)، نحو: أتقول أباك قادمًا ؟

(ث) إلّا يفصل بين الاستفهام والفعل المضارع فاصل، ولكن يجوز الفصل بالظرف، أو بالجارّ و مجروره، أو بمعمول آخر للفعل.

تقول: أعندك تقول زيدًا قائمًا ؟، وأني الدارِ تقول زيدًا قائمًا . ؟
ومنه قول الكُميت:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ ؟

فالأصل: أتقول بني لؤيّ جَهَالًا، فنصب الفعل مفعولين، وبالتّقديم والتّأخير فصل معمول الفعل بين الاستفهام والفعل، وقد أشار ابن مالك إلى هذا الفصل بقوله: (أو عَمَل).

^(١) أمّا إذا كانت الجملة فعلية فما لها إلّا الحكاية.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وعلى العموم ففي الأمثلة السابقة عَمِلَ الْفِعْلُ (تَقُولُ) عَمَلٌ (تَظُنُّ)؛ فنصب مفعولين مع وجود الفصل بثلاثة أمور: الظَّرْفُ، وشبه الظَّرْفُ، والمعمول، وإلى ذلك أشار بقوله :

..... ولم يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أو كَظَرْفٍ، أو عَمَلٍ وإنَّ بَعْضَ ذِي فَصْلَتٍ يُحْتَمَلُ

أي: يجوزُ فَصْلُ الاستفهام عن الفعلِ بِأَحَدِ هذه الثلاثة ؛ لأنَّ الْفَصْلَ بِهَا مُغْتَفَرٌ. فإذا استوفى القول هذه الشُّرُوط جاز أن يكون كالظَّنِّ مَعْنًى وَعَمَلًا.

فَمِنْ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ قول هُدبة بن الحِشْرَم :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

والشَّاهد فيه: نصبُ الفعل: (تَقُولُ)، لمفعولين، وهما: (الْقُلُوصَ)، وجملة: (يَحْمِلُنَّ)؛ لاستيفائه الشُّرُوطَ المذكورة.

ومن عدم إجراء القول مُجْرَى الظَّنِّ، قراءة : ﴿ أَمَرْتُهُمْ ^(١) أَنْ إِبْرَاهِمَ ﴾

(البقرة: ١٤٠)، بقاء الخطاب، والهمزة مكسورة ؛ لأنَّ الجملة محكية على الرَّغم مِنْ توافر الشُّرُوط.

ومن ثَمَّ يُمكن القول: إنَّ إِعْمَالَ القولِ عَمَلٌ (الظَّنِّ) بالشُّرُوط المذكورة آنفًا جائزٌ، وليس بواجبٍ، ومنه: أتقولُ زيدًا منطلقًا؟، على الإعمال.

وأقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟، على الحكاية.

- أمَّا الوجه الثاني من وجوه إعراب القول مجرى (الظَّنِّ) فَإِنَّهُ فِي هَجَةٍ (سُلَيْمٍ) خاصَّةً يَنْصِبُ المفعولين مطلقًا، سواء أكان مضارعًا أم غيره، ومن دون أيِّ شُرُوطٍ، وإليه أشار بقوله:

وَأَجْرِي الْقَوْلِ كَ (ظَنٍّ) مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

(١) القراءة الأخرى بالياء: يقولون. (السبعة في القراءات: ١٧١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُرِيدُ أَنَّ لَهْجَةَ قَبِيلَةِ سُلَيْمٍ ^(١) تُجْرِي الْقَوْلَ الَّذِي بِمَعْنَى (الظَّنُّ) فِي الْعَمَلِ مُطْلَقًا،
بِلا شَرْطٍ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، فَيُقَالُ عَلَى وَفْقِ هَذِهِ اللَّهْجَةِ: تَقُولُ: زَيْدًا
قَائِمًا.

وَمِنْهُ مِثَالُ ابْنِ مَالِكٍ:

..... قُلْ ذَا مُشْفِقًا

فَأَوَّلُ الْأَسْمَيْنِ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَثَانِيَهُمَا مَفْعُولٌ ثَانٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ فِي
الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى مُضَارِعٌ لِغَيْرِ الْمَخَاطَبِ، وَفِي الثَّانِيَةِ أَمْرٌ.
- وَمِنْ هَذِهِ اللَّهْجَةِ قَوْلُ قَطْرِيِّ بْنِ الْفَجَاءَةِ:

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا -

هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا ^(٢)

وَفِيهِ أَجْرَى الشَّاعِرِ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ، وَهُوَ مَاضٍ، فَنَصَبَ مَفْعُولَيْنِ وَهُمَا:
(هَذَا ، وَإِسْرَائِينَا).

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

إِذَا مَا جَرَى شَاوِينِ وَابْتَلَّ عَطْفُهُ تَقُولُ هَزِيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

(تَقُولُ): بِمَعْنَى الظَّنِّ، عَمِلَ مِنْ دُونِ تَقَدُّمِ اسْتِفْهَامٍ، فَنَصَبَ مَفْعُولَيْنِ وَهُمَا:
(هَزِيرَ، وَجُمْلَةُ مَرَّتْ).

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الْخَطِيبَةِ:

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجَرِ ^(٣)

^(١) الْكِتَابُ: ١٢٤/١.

^(٢) قَالَهُ امْرَأَةٌ لَزَوْجِهَا صَادَ ضَبًّا وَأَتَى بِهِ، فَقَالَتْ: هَذَا مَمْسُوخٌ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الضَّبَّابَ مِنْ مَسْخِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

^(٣) إِذَا قَدَّرْتُ وَظَنْتُ أَنِّي أَعُودُ إِلَى الْبَلَدَةِ آخِرِ النَّهَارِ؛ لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ؛ اتَّيَهَتْهَا نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرِّ؛ وَذَلِكَ لِسُرْعَةِ بَعِيرِي؛ وَالْوَلِيَّةُ الْبَرْدَةُ الَّتِي تَوْضَعُ تَحْتَ الرَّجُلِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

إِذْ أَجْرَى الْقَوْلَ مُجْرَى ظَنَّ - وهو ماضٍ - وَلَمْ تُحْكَ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ ؛ بدلالة
عَدَمِ كَسْرِ هَمْزَةِ (أَنَّ)، وجملة أَنَّ بمعموليهما سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ.
ومن هذا نعرف أَنَّ هَجْعَةَ سُلَيْمٍ لَمْ تَتَقَيَّدْ بِالشَّرْطِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ الذِّكْرُ فِي
إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وكلام ابن مالك واضح في إشارته إليها.

* * *

تدريب - ٢١ -

س ١ / ارْضِدِ المفعول الأول والمفعول الثاني للأفعال الناسخة فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص: ٤٤) .

وقال تعالى: ﴿وَلِيَّيْ لَأَظُنُّكَ يُفِرُّعُونَ مَثْبُورًا﴾ (الإسراء: ١٠٢) .

ومن أقوال الشعراء:

قد جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمُغِيثَ إِذَا	ما الرُّوْعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدٍ
فَلَا تَعْدِدِ المولى شريكَكَ فِي الغنى	ولكنَّما المولى شريكَكَ فِي العُدْمِ
فَرَدَّ شُعُورُهُنَّ السُّودَ بِيَضًا	وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودًا
وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ	أَخَا القومِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ
وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ ناصِحٌ	ولقد صَدَقْتَ، وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينًا

* * *

س ٢ / ما مُراد ابنِ مالك من قوله :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ، وَظَنَّ تَهَمَّهُ تَعْدِيَةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةً

ادْعَمْ شَرْحَكَ بِأَمْثَلَةٍ مِنْ فَصِيحِ الكلام.

* * *

س ٣ / الأفعال الناسخة فيما يأتي مُعلَّقة عن العمل، اذكرُ سبب التعليل:

قال تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٥) .

وقال تعالى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ (طه: ٧١) .

وقال تعالى: ﴿وَتُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٥٢) .

* * *

س٤ / الأفعال النَّاسخة فيما يأتي مُلغاة عن العمل، اذكر سبب الإلغاء:
القوم في أثري ظننتُ، فإن يكن ما قد ظننتُ، فقد ظفرت وخابوا
إن المحب علمت مضطرب ولديه ذنب الحب مغتفر

* * *

س٥ / قال الشاعر:
أبعد بُعد تقول الدار جامعة شملي بهم أم تقول البعد محتوما
يشتمل البيت على قاعدة نحوية في باب (ظن) ، حددتها، وشرحها شرحاً
وافياً، مع التمثيل لكل ما تقول.

* * *

س٦ / اذكر دلالة الفعل النَّاسخ فيما يأتي:
قال تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ (إبراهيم: ٣٥) .
وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلتَقُوا رَبَّهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة: ٤٦) .
وقال الشعراء:

رأيت الله أكبر كل شيء محاوله، وأكثرهم جودا
علمتك البازل المعروف فانبعث إليك بي واجفات الشوق والأمل
وكنّا حسبنا كل بيضاء شحمة عشيّة لاقينا جذام وحميرا

* * *

(أَعْلَمَ) و (أَرَى)

(أَعْلَمَ) و(أَرَى)

قال:

إلى ثلاثة، (رَأَى) و(عَلِمَا) عَدَّوَا، إِذَا صَارَا أَرَى، وَأَعْلَمَا
وما لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا لِلثَّانِ والثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا

* * *

وإن تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ، فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصَلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنِي (كَسَا) فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا

* * *

وَكـ(أَرَى) السَّابِقِ نَبَأًا، أَخْبَرَا، حَدَّثَ، أَنْبَأَكَ كَذَا خَبَرَا

أَعْلَمَ وَأَرَى :

تعرَّضَ ابنُ مالك في هذه الأبيات لما يَنْصَبُ مفاعيلَ ثلاثة، وعدَّ منها سَبْعَةً،

وهي على نوعين:

أولهما : ما ينصب ثلاثة مفاعيل مع هَمْزة التَّعْدِيَةِ، نحوُ: أَعْلَمَ، وَأَرَى.

والآخر : ما ينصب ثلاثة مفاعيل بذاته: نحوُ: أَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَأَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَحَدَّثَ.

وبيانُهما هو: ما ينصب ثلاثة مفاعيل مع الهمزة: أَعْلَمَ، وَأَرَى.

وقبل البدء بالحديث عن دَيْنِ الفِعْلَيْنِ، نقول: إِنَّ الفِعْلَ التَّامَّ^(١) نَوْعَانِ: لَازِمٌ،

وَمُتَعَدٌّ^(٢):

^(١) التام: ما يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسي للجملة ؛ أمَّا الناقص فهو الذي لا يكتفي بمرفوعه ؛ بل يحتاج إلى منصوب حتى يتم معنى الجملة، والناقص لا يُوصف بتعدُّ أو لزوم ؛ وإنما هو قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ.

^(٢) هناك مجموعة أفعال مسموعة ؛ تستعمل لازمة ومتعلّبة ؛ منها: شكر ، نصح ، وزن.

والمُتَعَدِّي على ثلاثة أَضْرِبٍ، هي:

- مُتَعَدٍّ ينصب مفعولاً واحداً بذاته، نحو: (سَمِعَ)، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ

اللَّهُ قَوْلَ الَّذِي جُذِّبَ لَكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (المجادلة: ١) .

- مُتَعَدٍّ ينصب مفعولين بذاته، سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر، كـ (ظَنَّ) وأخواتها، وقد سبق التَّمثِيلُ لها، أم ليس كذلك، كـ (أَعْطَى، وَكَسَا)، كما في

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: ١) .

- مُتَعَدٍّ ينصب ثلاثة مفاعيل، وهو موضع الحديث في هذا الباب.

● أما تعدية الفعل اللازم^(١)، فَلَهُ وسائلٌ لِلتَّعْدِيَةِ، منها:

١-زيادة الهمزة في أوله، نحو: أَكْرَمَ، وَأَنْزَلَ.

٢-تضعيف عَيْنِهِ، نحو: عَظَّمَ، وَعَلَّقَ.

٣-زيادة ألف المفاعلة، نحو: جَالَسَ.

٤-وساطة حرف جرٍّ مناسب، نحو: مَرَزْتُ به، نَظَرْتُ إليه.

وهذه الوسائل قد لا تختصّ بالفعل الثلاثي اللازم فَحَسْبُ، بل قد تشمل

الفعل المُتَعَدِّي أيضاً، والذي يعيننا منها - هنا - هو همزة التَّعْدِيَةِ (النَّقْلُ).

فهمزة التَّعْدِيَةِ قد تدخلُ على الفعل المُتَعَدِّي إلى واحدٍ، وتجعله مُتَعَدِّياً إلى

اثنين، نحو: سَمِعَ الحاكمُ الشَّهَادَةَ، وَأَسْمَعْتُ الحاكمَ الشَّهَادَةَ.

● وتدخل هذه الهمزة أيضاً على فِعْلَيْنِ من أفعال القلوب، وهما: (رَأَى) و(عَلِمَ)،

اللَّذَانِ يتعدَّيانِ إلى مفعولين، نحو: عَلِمْتُ الإلهَ واحداً، ورَأَيْتُ الإيمانَ نوراً؛

فيتحوَّلانِ بِسَبَبِ دخول الهمزة عليهما من فِعْلَيْنِ مُتَعَدِّينِ إلى اثنين إلى فِعْلَيْنِ

مُتَعَدِّينِ إلى ثلاثة مفاعيل، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ

حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ١٦٧)، ومنه أيضاً: أَعْلَمَتْنِي التَّجَارِبُ الصَّدَقَ نافعاً.

فالياء هي المفعول الأول، و(الصَّدَقَ): هو الثاني، و(نافعاً): هو الثالث.

^(١) أي: نقله من حُكْمِ اللزوم إلى حُكْمِ التَّعْدِيَةِ لينصب مفعولاً.

وإلى هذين الفعلين أشار ابنُ مالك بقوله :

إلى ثلاثة، (رَأَى) و(عَلِمَا) عَدَّوْا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

أي: إِنَّ الفعلين: (رَأَى وَعَلِمَ)، يتعدَّيان إلى ثلاثة مفاعيل، إِذَا صَار كُلُّ واحدٍ منهما: (أَرَى) وَ (أَعْلَمَ)، بعد دخول همزة التعدية عليهما.

وأول هذه المفاعيل هو: ما كان فاعلاً قبل التعدية إلى ثلاثة، أي: إِنَّ فاعل الفعل الثلاثي يكون مفعولاً به، أما الثاني والثالث من هذه المفاعيل فهما: اللذان كانا مفعولين قبل دخول الهمزة، وأصلهما في الغالب المبتدأ والخبر، أي: هما اسمان صريحان، أَوْ أَنْ تَسُدَّ الْجُمْلَةُ مَسَدَهُمَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَرِيحًا، والثاني جُمْلَةً.

ولهذين المفعولين -الثاني والثالث- ما لمفعولي (عَلِمَ) و(رَأَى) من أحكام، من ذلك:

- ١- كون أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: أَعْلَمْتُ زيدًا سعيدًا قائمًا.
- فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، وهما: سعيدٌ قائمٌ.
- ٢- جواز الإلغاء، إِذَا تَوَسَّطَ النَّاسِخُ مَثَلًا، من ذلك قول الشاعر :
- وَأَنْتَ -أَرَانِي اللَّهَ- أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفٍ وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ^(١)
- ف (أَرَى): مُلغاة عن العمل في الثاني والثالث: (أَنْتَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ)؛ لتوسطه بينهما.

- ٣- جواز التعليق، نحو: أَعْلَمْتُ زيدًا لأداء الدين حقًّا ، وَأَرَيْتُهُ إِنَّ تَأْخِيرَهُ لَعَمَلٍ غير مُجَبِّبٍ ، فالفعل عُلق عن العمل فيهما ؛ لوجود لام الابتداء.
- ٤- حذف المفعولين معًا اختصارًا، نحو: أَعْلَمْتُ سعيدًا؛ جوابًا عن سؤال: (هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَدًا أَنَّ خَالِدًا حَاضِرٌ). ؟

^(١) أي: أَرَانِي اللَّهَ إِيَّاكَ أَقْوَى حَافِظَ يَاقِي الْإِنْسَانَ مِنْ شَرِّ الْأَعْدَاءِ ؛ وَأَرَأْفُ مَنْ يُلْجَأُ إِلَيْهِ فِي الْمَهْمَاتِ ؛ وَأَجُودَ مَنْ يُعْطَى وَيُبْذَلُ مِنْ غَيْرِ مَنْ وَلَا أَدَى.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وإلى ما يَتَّسِمُ به مفعولاً (أَعْلَمَ) و(أَرَى) -الثاني والثالث- من أحكام كمفعولي (عَلِمَ) و(رَأَى) أشار بقوله :

وَمَا لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ -أَيْضًا- حَقًّا

أي: ما ثَبَتَ لمفعولي (عَلِمَ) و(رَأَى) من الأحكام المختلفة، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لِلثَّانِي وَالثَّلَاثِ من مفاعيل (أَعْلَمَ) و(أَرَى).

- تَعْدِيَّةُ (عَلِمَ) و(رَأَى) إلى اثنين:

وإنَّ تَعَدِّيًّا لِوَاحِدٍ بَلَا هَمْزٍ، فَلَا تُنَيْنُ بِهِ تَوْصُلًا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ اثْنَيْنِ (كَسَا) فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ^(١)

تَقْدَمُ أَنَّ (عَلِمَ) و(رَأَى) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ التَّعْدِيَّةِ تَعَدِّيًّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَكَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُمَا هَذَا الْحُكْمُ، إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ تَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِمَا هُوَ التَّعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا إِذَا كَانَ (عَلِمَ) بِمَعْنَى: (عَرَفَ)، وَرَأَى بِمَعْنَى: (أَبْصَرَ)، نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ . وَرَأَى زَيْدٌ خَالِدًا.

فَأَصْلُ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ هُوَ التَّعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ، وَبَعْدَ دُخُولِ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِمَا تَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ، تَقُولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ ، وَأَرَيْتُ زَيْدًا خَالِدًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران:

١٥٢).

(أَرَى) هُنَا: بَصَرِيَّةٌ، وَ(الْكَافُ): مَفْعُولُ أَوَّلٍ، وَ(مَا): اسْمُ مَوْصُولٍ مَفْعُولٍ ثَانٍ، وَجُمْلَةُ: (تُحِبُّونَ)، صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَحُكْمُ الثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ حُكْمُ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي (كَسَا) وَبَابُهُ^(٢)، مِنْ ذَلِكَ:

^(١) ذُو اقْتِدَاءٍ.

^(٢) وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ؛ مِثْلُ: سَأَلَ؛ وَأَعْطَى؛ وَلَيْسَ؛ وَمَنْحَ.

١ - كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأوّل ؛ لأنّه ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالثاني غير الأوّل في المعنى، فلا يصحّ أن تقول: زيد الحق، من جملة: أعلمت زيدا الحق، كما لا يقال: الفقير ثوب، من جملة: كسوت الفقير ثوبًا.

٢ - جواز حذفه لدليل، تقول: أعلمت زيدا؛ جوابًا عن سؤال: هل أعلمت زيدا الأمر ؟.

٣ - جواز الاختصار عليه:

تقول: أعلمت الخبر؛ جوابًا عن سؤال: هل أعلمت زيدا الخبر ؟
ولهذه المماثلة وغيرها عبر ابن مالك بقوله: ذو اتّسا، أي: اقتداء، ومحاكاة في كلّ حكم اتّسم به ثاني مفعولي (كسا) وبابه، وإطلاق ابن مالك لهذه المماثلة أمرٌ فيه تسامح؛ وذلك لجواز تعليق (أعلم) و(أرى) عن المفعول الثاني.

من ذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (البقرة: ٢٦٠).
فالياء: مفعول أوّل، وجملة: (كيف تُحيي الموتى)، في محلّ المفعول الثاني؛ وقد علّق عنها الفعل لوجود الاستفهام، وهذا التعلّق لا يجوز في مفعولي (كسا)؛ ولهذا اقترح الحضريّ في حاشيته^(١) أن يقول ابن مالك:

وَمَنْ يُعَلِّقُهَا هُنَا فَمَا اتَّسَا

بدلاً من قوله:

فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اتَّسَا

* * *

^(١) ينظر: ١٥٧/١، وكذلك حاشية الصبان: ٣٦/٢.

ما ينصب ثلاثة مفاعيل بذاته، قال:

وك (أَرَى) السَّابِق نَبَأً، أَخْبَرَا حَدَّثَ، أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَرَا

مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ كَانَ ذِكْرًا لِلأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ بِهَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ، وَهِيَ اثْنَانِ: أَعْلَمَ، وَأَرَى^(١)، وَأَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ أَفْعَالًا أُخَرَّ مِثْلَ (أَرَى) السَّابِقِ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ: أَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَأَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَحَدَّثَ^(٢).

وَتَقْيِيدُهُ لِـ (أَرَى) بِلَفْظِ (السَّابِقِ) احْتِزَازٌ عَنِ (أَرَى) الْمَذْكُورَةِ فِيمَا بَعْدَ الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ بَعْدَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ.

وَعَلَى الْعُمُومِ فَهِيَ أَفْعَالٌ لَمْ تُسَمَّعْ تَعْدِيَّتُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ صَرِيحَةً، إِلَّا وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ^(٣)، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ (نَبَأَ) - مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ - إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، أَوَّلُهَا صَرِيحٌ، وَسَدَّ مَسَدَّ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ جُمْلَةً إِنَّ الْمَكْسُورَةَ الْمُعْلَقَةَ بِاللَّامِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمْزِقٌ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سَبَأ: ٧).

وشواهد الأفعال هي:

١- أَخْبَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ مِنْ بَنِي كِلَابٍ:

وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعُلكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي؟

الْفِعْلُ (أَخْبَرَ) تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ، أَوَّلُهَا: نَائِبُ الْفَاعِلِ (النَّاء)؛ وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ، وَثَانِيهَا: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَثَالِثُهَا: دَنْفًا.

(١) تَعْدِيَّتُهُمَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٢) قِيلَ فِي عِلَّةِ تَعْدِيَّتِهِمَا إِلَى ثَلَاثَةِ: إِنَّمَا هُوَ تَضَمُّنُهَا مَعْنَى (أَعْلَمَ) لَا بِالْهَمْزَةِ؛ وَلَا بِالتَّضْعِيفِ؛ وَمِنْ قَائِلٍ:

إِنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْعِلَّةِ الْهَمْزَةُ أَوْ التَّضْعِيفُ فِيهَا لِلنَّقْلِ عَنْ فِعْلِ مَقْدَرٍ (يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَانِ: ٣٧/٢).

(٣) صَوِّغَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ لِيَجْعَلَهُ قَاصِرًا عَنْ مَفْعُولٍ كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَيْهِ، فَالْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ إِذَا صَبَّغَ لِلْمَفْعُولِ صَارَ مُتَعَدِّيًّا لِاثْنَيْنِ؛ وَتَعُورُفُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِهِ.

٢- حَبَّرَ، ومنه قول العوّام بن عقبة:

وَحَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا
الفعل (حَبَّرَ) تعدّى إلى ثلاثة، أولها: نائب الفاعل، والثاني: سوداء، والثالث: مريضة.

٣- ٤: أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، ومن شواهد (أَنْبَأَ) قول الأعشى:

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا - وَلَمْ أَبْلُهُ
كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
الفعل (أُنْبِئْتُ) تعدّى إلى ثلاثة، أولها: نائب الفاعل، والثاني: قَيْسًا، والثالث: خير. ومثّل لها سيبويه بقوله: نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أبا فُلَانٍ^(١).

وَأَمَّا (نَبَأَ) فنحو قول النّابغة الذّبياني:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ - وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا -
يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(٢)

الفعل (نُبِّئْتُ) تعدّى إلى ثلاثة، هي: نائب الفاعل، و(زُرْعَةَ)، وجملة (يُهْدِي) وتقول: نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا.

٥- حَدَّثَ، ومنه قول الحارث بن حلزة:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ^(٣).

الفعل (حُدِّثَ) تعدّى إلى ثلاثة، وهي: نائب الفاعل، والهاء، وجملة المبتدأ والخبر التي وقعت موقع المفعول الثالث؛ أمّا الواو فهي للإشباع. وتقول: حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا.

^(١) الكتاب ١/ ٤١.

^(٢) الشّاعر يهجو زُرْعَةَ حين علم أنه يتوعده؛ ويقول به أشعارًا صادرة عن من لا يحسنها.

^(٣) أو منعتم ما تسألون من العدل بيننا وبينكم؛ فمن الذي حدّثكم أنّ له علينا يدًا حتى تطمعوا أنّ تكونوا مثله؟ أي: نحن قادرون على مقابلتكم بالمثل.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

ومّا يُلحَظُ أنّ مفعولي هذه الأفعال -الثاني والثالث- أصلهما المبتدأ والخبر؛ ولذلك أُعْطِيَتْ أَحْكَامُ مَفْعُولِي (ظَنَّ) وأخواتها، كالتعليق، والإلغاء، وجواز الحذف لدليل.

وقد سبق التمثيل للإلغاء (أَعْلَمَ) وَ (أَرَى) وتعليقهما.

ومن التعليل في الفعل (نَبَأَ) قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سبأ: ٧)، فالفعل: (يُنَبِّئُ)، مُعَلَّقٌ عن الجملة باللام، وقد سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين الثاني والثالث ؛ ولذلك كُسِرَتْ هَمْزُهُ (إِنَّ) بَعْدَهُ.

* * *

تدريب - ٢٢ -

س ١ / متى يَنْصِبُ الفِعْلُ (عَلِمَ) مفعولين ؟، ومتى يَنْصِبُ ثلاثة ؟، مَثَلُ لِمَا تقول.

* * *

س ٢ / ما الإِلْغَاءُ، وما التَّعْلِيْقُ ؟، وما الْفَرْقُ بينهما ؟

* * *

س ٣ / مَثَلُ لِفِعْلَيْنِ يَنْصَبَانِ ثلاثة مفاعيل بذاتهما، وَلِفِعْلَيْنِ يَنْصَبَانِ ثلاثة مفاعيل ؛ لوجود همزة التَّعْدِيَةِ.

* * *

(الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ)

لَمَّا فَرَعَ ابْنُ مَالِكٍ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الَّتِي يُمَثِّلُ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ رَكْنِيهَا، وَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا مِنْ نَوَاسِخٍ انْتَقَلَ إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي يُمَثِّلُ كُلُّ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ رَكْنِيهَا.

وَبِمَا أَنَّ مِنْهُجَ النُّحَاةِ الْعَرَبِ فِي الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ دِرَاسَةُ أَجْزَاءِ لَا دِرَاسَةَ تَرَكَيبٍ، فَقَدْ تَوَقَّرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ هُنَا عَلَى (الْفَاعِلِ) وَ (نَائِبِهِ)، وَهَذَانِ الْبَابَانِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَبْوَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَاسْمِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرِ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَتَوَابِعُهُمَا كَمَا سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُمَا، كُلُّ ذَلِكَ يَدْخُلُ تَحْتَ بَابِ (الْمَرْفُوعَاتِ).

وَأَتَّبَعَ حَدِيثَهُ عَنِ الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ بِأَبْوَابِ التَّعَدِّيِّ وَاللُّزُومِ، وَالْمَنْصُوبَاتِ مِنْ مَفَاعِيلٍ وَغَيْرِهَا.

الفَاعِلُ

الْفَاعِلُ

قال:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي (أَتَى زَيْدٌ) (مُنِيرًا وَجْهَهُ) (نِعْمَ الْفَتَى)

* * *

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهَوُ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

* * *

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لَاثْنَيْنِ، أَوْ جَمْعٍ كَ (فَارَزَ الشُّهَدَا)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ؟

* * *

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي، إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَ (أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)
وَأَنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بـ (إِلَّا فَضَّلَا) كـ (مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ
وَالْتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ
وَالْحَذْفُ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَخْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

* * *

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ، إِنَّ لَبْسَ خُذِرْ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وما بـ(إلا) أو بـ(إنما) انْحَصَرَ أَخْرَجَ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ
وشاعَ نَحْوُ: (خافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وَشَدَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)

الْفَاعِلُ:

الْفَاعِلُ فِي اللُّغَةِ: مَنْ أَوْجَدَ الْفِعْلَ.

أما في اصطلاح النحويين فهو: اسمٌ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ تَأَمَّ أَصْلِيُّ الصَّيْغَةِ، أَوْ مَا جَرَى بِجَرَاهُ، وبيان هذا الحد:

فالاسم على إطلاقه يشملُ الصَّرِيحَ، والمُؤَوَّلَ:

● فَمِثَالُ الصَّرِيحِ الظَّاهِرِ: لفظ (الملائكة) في قوله تعالى: ﴿وَيَذَّابِلُ الْمَلَائِكَةُ يَمْرِيْمُ﴾ (آل عمران: ٤٢).

● ومِثَالُ الصَّرِيحِ الْمُضْمَرِ: الضَّمِيرُ (نا) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا﴾ (الأنبياء: ٣٢)، وكذا (الضَّمِيرُ المُسْتَتَر) بعد لفظ الفعل (نَزَعَ) في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِ﴾ (الشعراء: ٣٣).

● أما الاسمُ المؤوَّلُ فهو الذي يَنْسَبُكُ مع الفعل، فيؤوَّلُ بمصدرٍ^(١)، كما في

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (العنكبوت: ٥١)، فـ(أَنَّ) ومعمولاها في تأويل مصدر، تقديره: (إِنزَالَنَا)، وهو فاعل (يَكْفِ).

ومنه أيضًا: (أَنْ تَخْشَعَ)، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ

لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الحديد: ١٦)، والتقدير: (خُشُوعٌ)، وهو فاعل: (يَأْنِ).

^(١) المصدر المؤوَّلُ عبارة عن (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المُشَدَّدة النُّون وما دخلت عليه، وكذا (أَنَّ) المصدرية والفعل، و (ما) المصدرية والفعل، فلا يُؤوَّلُ المصدر من دون هذه الحروف مع ما تدخل عليه، ولو كان وجودها تقديرية، بشرط أن يكون مع (أَنَّ) مُحَقَّقة النُّون.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فهذا الاسمُ بنوعيه يُسندُ إليه فعلٌ، أي يرتبط به، وهو قيدٌ يُخرِجُ المبتدأ؛ لكونُ
المُسندِ إليه اسماً، أو جملةً، وللـفعلِ المُسندِ شَرْطان:

أولهما: أن يكون تاماً، وليس ناقصاً، كـ (كان وأخواتها)، فهذه لها أحكامٌ
أخرى، ولا يُسمَّى مرفوعها (فاعلاً) ^(١) حقيقةً في الاصطلاح -على الأشهر -
ومصطلح (التام) هنا يشمل: الأفعال المتعدية، واللازمة، المتصرفة منها، وغير
المتصرفة.

والآخر: أن يكون أصلي الصيغة - كما يقول النحاة - أي: مبنياً للمعلوم
على طريقة (فعل) أو (يفعل)، فإذا كان على بناء (فعل) - بضمّ الفاء وكسرِ
العين - ومضارعه (يفعل) - بضمّ حرف المضارعة وفتح العين - فهذا البناء يُعدُّ
صيغةً مُتفرِّعةً من (فعل)، ولا يكون ما بعدها (فاعلاً)، بل (نائباً عنه).
وهذا الإسناد يأتي على أوجهٍ، أبرزها :

- إسناد على سبيل الإثبات، كقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (الروم: ٤١) .

- إسناد على سبيل النفي، كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَعْنِ ^(٢) التُّدُرُ﴾ (القمر: ٥) .

- أو على سبيل التعليل، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّقَوْكُمْ﴾ (المتحنة: ٢) .

- أو على سبيل الإنشاء، كقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لجابر: ((هل تزوجت بكراً أم ثيباً)).

وفي هذه الأوجه جميعاً يكونُ الاسمُ المُسندُ إليه الفعل (فاعلاً)، ومن هذا
يتبين أنه ليس من شَرْطِ الفاعلِ النَّحْوِيِّ أن يُحدثَ فعلاً، وإلا لما جاز أن نُعرب:

^(١) يُسمَّى نحاة الكوفة مرفوع (كان) فاعلاً ومنصوبها (حالا)، وهنالك مَنْ يرى أن (اسم كان) ليس مسنداً إليها، بل هو
مسند إلى الخبر بحسب أصلها، وأطلق سيبويه على (اسم كان) الفاعل، وعلى خبرها (المفعول) اتساعاً في
الاصطلاح (الكتاب: ٤٥/١).

^(٢) حُذِفَت (الياء) من (تعني) في المصحف مسaire لخطئه (مشكل إعراب القرآن: ٣٣٦/٢)، وفي رفع الفاعل مع الفعل
المنفي، والمستفهم عنه، (يراجع المقتضب: ٨/١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(التَّذرُّعُ)، فاعلاً لِفِعْلِ مَنْفِيٍّ، وأشارت بعض كُتُب النَّحْوِ في تعريفها الفاعِلَ بأنَّه: مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الفِعْلُ، كما هو في الأمثلة السابقة، أو اتَّصَفَ به، وفي مسألة الاتِّصافِ إشارة إلى المُثَلِّ: ماتَ فُلَانٌ، وانتَصَرَ الحَقُّ، وانْهَزَمَ الباطلُ، وانْكَسَرَ الرَّجَاجُ، وما شابهها ممَّا لم يَقُمْ فيه الفاعلُ بالفعلِ حقيقةً.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبراهيم: ١٨)، ف(الرِّيحُ): فاعل، وإن لم يَقَعْ مِنْهَا الفِعْلُ: (أَسْتَدَّتْ) حقيقةً، بل اتَّصَفَتْ بِالشَّدَّةِ في حَرَكَتِهَا؛ ومن هذا نعرف أنَّ المُهَمَّ هو كَوْنُ الفاعِلِ قد أُسْنِدَ إليه على الأَوْجُه المارَّة الذِّكْرُ، ويُؤَيِّدُ هذا تعريفُ أبي البركات الأنباري للفاعل، إذ قال: "الفاعل هو اسمٌ ذَكَرَتْهُ بعد فِعْلٍ، وَأُسْنَدَتْ ذَلِكَ الفِعْلُ إليه"^(١).

أو مَا جَرَى مَجْرَاهُ: وهي عبارة تُشير إلى كُلِّ ما شابه الفِعْلَ في إفادة الحَدَثِ، أو في صِفَةٍ أُخْرَى، وَعَمِلَ عَمَلَهُ مِنْ حَيْثُ رَفَعَ الفاعِلِ، أو رَفَعَ الفاعِلِ وَنَصَبَ المفعولَ، وبالجملة فهو تعبير نحويٌّ أُطْلِقَ على بعض أبواب النَّحْوِ، وهي:

• اسمُ الفاعِلِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾ (فاطر: ٢٨)، ف(أَلْوَانُهُ): فاعل أُسْنِدَ إليه: (مُخْتَلِفٌ)، وهو اسمُ فاعِلِ مُؤَوَّلٍ بـ(تَخْتَلِفُ)، ومثل اسمِ الفاعِلِ أمثلة المبالغة، منها: قولُ العرب للكرم: إِنَّهُ مِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا، فـ(مِنْحَارٌ): صيغة مبالغة من: (ناحِر)، عَمِلَ عَمَلِ اسمِ الفاعِلِ، فَرَفَعَ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ بعده، ونصبَ المفعولَ: (بَوَائِكُهَا)^(٢).

• الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، ومنه قول الشاعر:

بَيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ

^(١) أسرار العربية: ٧٧.

^(٢) البوائك: النوق السمان.

فقد زُفِعَ لفظ: (أَحْسَبُهُمْ)، على أَنَّهُ فاعِلُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ: (كَرِيمَةً)^(١).

● المَصْدَرُ:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وَ(دَفْعُ): مصدر
عَمِلَ عَمَلٍ فِعْلِهِ، وهو مُضَافٌ إِلَى فاعِلِهِ، ونَصَبَ لفظ: (النَّاسَ) مفعولاً.
ويتبعُهُ عمل (اسم المصدر) على قَلْتِهِ، من ذلك قول القطامي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا

فقد عَمِلَ اسمُ المَصْدَرِ: (عَطَاءُ)، عَمَلٌ فِعْلِهِ^(٢)، فَأُضِيفَ إِلَى فاعِلِهِ، ونَصَبَ
لفظ: (المِائَةِ)، وهو المفعول الثاني، أَمَّا المفعول الأولُ فمحذوف، وتقديره:
عطائك إِيَّاي.

● أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ:

ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُؤْسِفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَانِمَا﴾ (يوسف: ٨)، وَ(أَحَبُّ):
أَفْعَلُ تَفْضِيلِ عَمِلَ عَمَلِ الفِعْلِ، فَرَفَعَ الضَّمِيرَ المُسْتَرِ فِيهِ فاعِلاً لَهُ.
● اسمُ الفِعْلِ^(٣):

ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (المائدة: ١٠٥)، وَ(عليك): اسمُ فِعْلٍ
أَمْرٍ مَنْقُولٍ مِنْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ، بِمعْنَى: الزَّمْ، وَقَدْ عَمِلَ عَمَلِ الفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمعْنَاهُ،
وَفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ: (أنتم).

^(١) وقد ينصب الاسم المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به، لا لكونه مفعولاً به، لأن الصفة المشبهة مأخوذة من الفعل
اللازم، وقد يجوز في هذا الاسم الجرّ بالإضافة، فتقول: حَسَنُ الصوت، أما الاسم المنصوب النكرة بعدها فيعرب
تمييزاً، نحو: زيدٌ حَسَنٌ صوتاً، راجعٌ عقلاً، ظريفٌ مَعَشَراً.
^(٢) عمل اسم المصدر ممّا اختلف فيه النحاة، أما المصدر الميمي، فمنهم مَنْ يُسمِّيهِ اسمَ مصدرٍ تَجَوُّزاً، فعمله لا خلاف
فيه.

^(٣) أضاف نَحَاةَ الكوفةِ إِلَى ما يسند إِلَى الفاعلِ شَيْنَيْنِ هُمَا: الظرف، والجار والمجرور المعتمدان، نحو: قوله تعالى:
﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾. فَ(علمٌ) و(شَكٌّ) فاعِلانِ بالظرف والجار والمجرور
(مغني اللبيب / ٤٢٠)، أَمَّا رأي أهل البصرة فهو أَنَّ الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره (استقر) أو
(مستقر)، والمحذوف هو خبر مقدّم للمبتدأ المؤخّر المذكور.

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

- وبعد هذا التمهيد الموجز في تعريف الفاعل، نعود إلى ما قاله ابن مالك بِصَدَدِهِ:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي (أَتَى زَيْدٌ) (مُنِيرًا وَجْهَهُ) (نِعَمَ الْفَتَى)
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَرَّ

فابن مالك لم يُعرِّفِ الفاعل، بل اكتفى بِذِكْرِ ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ مُسْتَوِفَةٍ لِلشُّرُوطِ
التي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي التَّمْهِيدِ، وَالْأَمْثَلَةُ هِيَ:

١- أَتَى زَيْدٌ .

٢- نِعَمَ الْفَتَى.

٣- مُنِيرًا وَجْهَهُ.

ففي المثالين: الأول والثاني، نجد الاسمين: زيدٌ، والفتى، وقد رُفِعَ كُلُّ مَنْهُمَا
بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، سواء أكان الفعل مُتَصَرِّفًا كـ(أَتَى)، وهو فعلٌ مبنيٌّ للمعلوم،
أَمْ غير مُتَصَرِّفٍ كـ(نِعَمَ)، أَمَا فِي الْمَثَالِ الثَّالِثِ: (مُنِيرًا وَجْهَهُ)، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى
الاسم (وَجْهَهُ) صِيغَةُ جَرَتْ بِجَرَى الْفِعْلِ، وَهِيَ اسْمُ فَاعِلٍ، فَرَفَعَتْهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ
لَهَا.

أَمَا قَوْلُهُ: (مَرُفُوعِي)، بِفَتْحِ الْعَيْنِ، أَيُّ: بِتَنْثِيَةِ (مَرْفُوعٍ)، فَهُوَ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ قَدْ
ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: (مَرُفُوعِي)، بِكَسْرِ الْعَيْنِ؛ وَيَبْدُو أَنَّهُ نَزَلَ
مِثَالِي الْفِعْلِ التَّامِّ - الْمُتَصَرِّفِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ - مَنْزِلَةً وَاحِدَةً قُبَالَةَ مِثَالِ مَا جَرَى
بِجَرَى الْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا عَدَّهْنِ اثْنَيْنِ.

• أَحْكَامُهُ:

يُمْكِنُ لَنَا - مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْبَيِّنَاتِ السَّابِقِينَ - أَنْ نَحْصِرَ أَحْكَامَ الْفَاعِلِ
فِي مَا يَأْتِي:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أولاً: الرَّفْعُ، قال:

..... الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي

فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ، سواء أكان:

- لَفْظًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ﴾ (الزَّحْرَف: ٣٠)، فَ(الْحَقُّ): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة.

- أم تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة: ١١٤)، فلفظة (عِيسَى): فاعل مرفوع، وعلامة رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف منع من ظهورها التَّعَدُّر.

- أم مَحَلًّا، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأحقاف: ١١)، فَ(الَّذِينَ) فاعل في محلِّ رَفْعٍ؛ لأنَّه مبنيٌّ.

ورافعه كما يتَّضح من أمثلة ابن مالك هو الفِعْلُ بِنَوَعِيهِ: الْمُتَصَرِّفُ، وغير المتصَرِّفِ، وكذا شبه الفعل كما بيَّنا سابقًا.

● وقد يُجَرُّ لَفْظًا، وَيُرْفَعُ مَحَلًّا في تراكيب معيَّنة، هي :

(أ) بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١). فلفظ الجلالة هو فاعل المصدر: (دَفْعُ)، ومضاف إليه^(١)، فجاء مجرور اللَّفْظ، مرفوع المحلِّ.

(ب) بِجَرِّه جَوَازًا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ جَرِّ زَائِدَةٍ، وهي: (من)^(٢)، و(الباء)^(٣)، و(اللام):

- كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ (المائدة: ١٩).

- وقوله تعالى: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح: ٢٨).

(١) من باب إضافة المصدر إلى فاعله.

(٢) شرط جرِّ الفاعل بـ (من) الزائدة: أن يكون نكرة بعد نفي، أو شبهه.

(٣) تزداد الباء في فاعل (كفى) جوازًا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَكُلُّ مَنْ: (بشير، ولفظ الجلالة)، فاعل مرفوع بضمة مُقَدَّرَة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرِّ الزائد، أو يُقال: فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً؛ ولذا يجوز في تابعه حينئذٍ الجرُّ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل.

- وقوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٦).
ف(ما): اسم موصول في محل رفع فاعل لـ(هَيَّاتَ) الأولى، وقد سبقه حرف الجرِّ الزائد.

(ت) يجرُّه وجوباً بـ(الباء) الزائدة في أسلوب التعجب:
- تقول: أَجْمَلُ بِقَوْلِ الْحَقِّ، فـ(أَجْمَلُ): فعلٌ ماضٍ جاء بصيغة الأمر على أشهر الآراء^(١)، و(الباء): حرف جر زائد، و(قول): فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظاً، بـ(الباء)، وهي لازمة لهذا التركيب، إذا كان المجرور اسماً صريحاً؛ وسبب الإتيان بـ(الباء) هو أنه لما كان الفعل على صيغة الأمر، قُبِحَ إسنادُهُ إلى الاسم الظاهر؛ فصُدِّرَ بـ(الباء) ليصير على صيغة المفعول به.

- ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨).
ثانياً: التَّأَخُّرُ عَنِ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ، قال:
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ.....

يعني أن مرتبة الفاعل - عند البصريين - تأتي بعد الفعل ؛ لأنَّ الفاعل يُنَزَّلُ -عندهم- منزلةَ الجزءِ مِنَ الْفِعْلِ^(٢)، ولا يصحَّ تقديم عَجَزِ الكلمة على صدرها.
فالفاعل يأتي بعد فعله، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ (الأعراف: ١١٣)، فلا يجوز تقديم: (السَّحَرَةُ)، على الفعل: (جاء).

^(١) أوضح المسالك: ١٦٨، فهناك مَنْ يرى أنه أمر لفظاً ومعنى، وفاعله مستتر، والباء حرف أصلي للتعدي، ومجرورها في محل نصب على المفعولية.

^(٢) ويقدمون لهذا أدلة عدة (أسرار العربية: ١٨١، وينظر أيضاً: المقتضب: ١٢٨/٤).

أما إذا تقدّم ما هو فاعل في المعنى في أسلوب مُعَيّن، فَلَهُمْ مَعَهُ أسلوب خاصّ في إعرابه، وتتلخّص معاملتهم لهذا المُتقدّم في أمرين:
أولهما: أن يكون مبتدأً، ويُقدَّرُونَ الفاعل بـ (ضمير مستتر)،
كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَخْتَكِمُ بَيْنَكُمْ﴾ (الحج: ٦٩) .

فـ (لفظ الجلالة) هو الفاعل الحقيقي الذي يَخْكُم؛ وَلِكونِهِ تقدّم على الفِعْلِ، لم يُعْرَبْهُ فاعلاً، بل أعربوه مبتدأً، وقَدَّرُوا الفاعل بالضمير المستتر بعد الفِعْلِ؛ من أجل عَدَم مخالفة قاعدة تأخّر الفاعل عن فِعْلِهِ.

والآخر: أن يكون فاعلاً محذوف الفعل، وذلك في أسلوب الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) .

فـ (أَحَدٌ): هو الفاعل الحقيقي للفعل: (استجار)، وهو واضح في تقدير البصريين للفعل المحذوف قبل (أَحَدٍ)، إذ قالوا: فِعْلٌ محذوفٌ يُفسِّرُهُ المذكور بعده، و(أَحَدٍ): فاعل للفعل المحذوف، ولم يُجيزوا إعراب (أَحَدٍ) فاعلاً للفعل المذكور بعده؛ لأنّه يُخَالِفُ قاعدتين التزموا بهما:

أولهما: أن أدوات الشرط مُحْتَصَةٌ بالدُّخُول على الأفعال ^(١).
والأخرى: عدم تقدّم الفاعل على فِعْلِهِ.

أما الكوفيون: فقد أجازوا تقدّم الفاعل على الفِعْلِ ^(٢) مستندين إلى نُصُوصٍ فصيحة لم يستطع الطّرف الآخر تأويلها إلا مع التّكلّف الشّدِيد، أما موقفهم من الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

^(١) دخلت أداة الشرط (إذا) وحدها على الجملة الاسمية في أكثر من عشرين آية قرآنية، ومئات الشواهد الشعرية القديمة، ولم يلتفت البصريون إليها، بل عمدوا إلى تأويلها (الكتاب: ١٩٩/٣، والمقتضب: ١٧٧/٣) أما الكوفيون والأخفش البصري فقد أجازوا دخول أداة الشرط على الأسماء (شرح المفصل: ٩٧/٤، والإنصاف: ٦٢٠/٢) .

^(٢) الإنصاف: ٦١٦/٢، وحاشية الصبان ٤٢/٢، وشرح التصريح ٢٧١/١.

ثالثاً: عدم الاستغناء عنه، قال:

..... فَإِنْ ظَهَرَ فَهَوُ، وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

أي: لا بدّ للفعل من فاعلٍ، فإن نُطِقَ به ظاهراً فهو المطلوب ؛ لأنه جزءٌ رئيسٌ في الجملة لا يُستغنى عنه؛ فهو من تمام المعنى، فالفعل مفتقرٌ إليه، كـ (المَلِك) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِمْ﴾ (يوسف: ٥٠)، فأى حذفٍ يجعل مصدر القول مجهولاً.

فإن لم يُبرز في اللفظ، فلا يُعدُّ محذوفاً، بل ضميراً مستتراً، وهو عائد على مذكورٍ مُتقدِّم على الفعل، سواء أكان في التركيب نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (التوبة: ١٢٠)، ففي: (يُضِيعُ)، ضمير مُستتر مرفوع على الفاعلية يعود على لفظ الجلالة، أم كان في كلام سابق، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ (سبأ: ٢).

ففي كلٍّ من الأفعال: (يَعْلَمُ، وَيَلِجُ، وَيَخْرُجُ، وَيَنْزِلُ، وَيَعْرُجُ)، ضمير مُستتر مرفوع على الفاعلية يعود على مذكور في تركيب مُتقدِّم.

أو عائد على ما دلَّ عليه الفعل:

كقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) ((لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْحَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))، ففي: (يَشْرَبُ)، ضمير مستتر عائد على (الشَّارِب) الذي يدلُّ عليه الفعل بالالتزام، فـ(يَشْرَبُ) يستلزم (شارِباً)، وحسن ذلك ؛ لتقدّم نظيره، وهو: (لا يَزْنِي الزَّانِي)، ولا يعود الضمير على (الزَّانِي)؛ لفساد المعنى.

أو عائد على ما دلَّ عليه السياق:

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾ (القيامة: ٢٦) .

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ (الواقعة: ٨٣) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ففي (بَلَعَ) في الموضعين ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على (الرُّوح) التي لم يَسْبِقْ لها ذِكْرٌ مُتَقَدِّمٌ، وكذا لا يدلُّ عليها الفِعْلُ وَحْدَهُ، بل يدلُّ عليها سياقُ الكلام^(١).

فالفاعل -إِذَا- لا بُدَّ منه، ولا يجوز حَذْفُهُ؛ لَأَنَّهُ (عُمْدَةٌ)، كما اصْطَلَحَ عليه النَّحَاةُ، نظير: المبتدأ، والخبر.

ومع هذا فإنَّ للفاعل مواضع يَطَّرِدُ حَذْفُهُ فيها، أشهرها:

١- مع الفعل المبني للمجهول:

كقوله تعالى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (هود: ٤٤)، فَحَذَفُ الفاعلِ هنا واجبٌ؛ لِيَحِلَّ محله نائبه.

٢- مع أفعال التَّعَجُّبِ إذا دلَّ عليه مُتَقَدِّمٌ مثله:

كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨). أي: وَأَبْصِرْ بِهِمْ، فحذِفَ فاعلُ: (أَبْصِرْ)؛ لدلالة الأول عليه^(٢).

فائدة:

هناك أفعال قليلة لا يحتاج استعمالها إلى فاعلٍ، مِنْهَا:

أ- الأفعال التي تلحقها (ما) الكافّة عن عَمَلِ الرَّفْعِ، وهي: قَلَّ، وطالَ، وكَثُرَ، فتصبح: قَلَّمَا، وطالَمَا، وكَثُرَمَا.

ولمَّا حَقَّقَتْهَا (ما) عاملوها معاملة الحروف التي تدخل على الجملة الفعلية، مثل:

(قَدَّ)^(٣)، نحو:

- قَلَّمَا^(٤) يُخْلِفُ الْمُؤْمِنُ وَعَدَّهُ.

^(١) الإنصاف: ٦١٦/٢، وحاشية الصبان ٤٢/٢، وشرح التصريح ٢٧١/١.

^(٢) وهناك مواضع أخرى مختلف فيها (ينظر: حاشية الصبان ٤١/٢، وشرح التصريح ١١٥/١).

^(٣) الكتاب ١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، ولسان العرب: قلل ٣٧٢٧/٥.

^(٤) تقول في إعرابها. قل: فعل ماضٍ، و (ما) كافة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- طَالَمَا يَخْلِفُ الْمُنَافِقُ وَعَدَّهُ.

- كَثُرَ مَا أُؤْفِيَتْ لَكَ.

ب- الأفعال المؤكدة توكيداً لفظياً، كقول الشاعر:

فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ بِبَغْلَتِي ؟ أَتَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ أَحْسِ احْسِ

فقد كرّر الشاعرُ الفعلَ والمفعولَ في قوله: أَتَاكَ أَتَاكَ، و(اللاحقون): فاعل بالفعل الأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنّه ذكرَ للتوكيد اللفظي، لا ليُسندَ إلى شيءٍ^(١).

رابعاً: تجريدُ فعلِهِ من علامتي التّثنية والجمع، إذا كان الفاعلُ مُثنّىً أو مجموعاً، قال:

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ، أَوْ جَمْعٍ كـ (فَارَ الشُّهَدَا)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدُ

الاستعمال الغالب في العربيّة: أنّه إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى فاعلٍ ظاهرٍ مفردٍ، أو مُثنّىً، أو مجموعٍ فإنّه يكون بحالةٍ واحدةٍ، أي: يُجَرَّدُ من علامتي التّثنية والجمع.

كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ (غافر: ٢٨).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة: ٢٣).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ (الفرقان: ٨).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَسُوهُ﴾ (يوسف: ٣٠).

ولهذا أشار ابنُ مالك بقوله: (وَجَرَّدَ الْفِعْلَ.)، ومثّل لهذه الحالة بِـ (فَارَ الشُّهَدَاءِ)، وفيه الفاعلُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ، مع بقاء الفعل بصيغة الإفراد^(٢) على وفق الاستعمال العربيّ المشهور؛ إذ لا يَصِحُّ أَنْ نقول: فَارُوا الشُّهَدَاءِ.

^(٢) ولإعرابه توجيهات أخرى في (شرح قطر الندى: ٢٩١/١).

^(٣) تسميته بالمفرد مجازاً؛ لأنّ الفعل لا يُثنى ولا يُجمع، وإنما ثنّى وتجمع الضمائر المتصلة به.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقد نُقِلَ هذا الاستعمالُ عن طائفةٍ من قبائل العربِ، إذ ألحقوا بالفعل ضمير التثنية أو الجمع إذا كان فاعله مُثَنَّى أو جَمُوعًا، وهي لَهْجَةٌ اصْطَلَحَ عليها النَحْوِيُّونَ بـ(لغة أكلوني البراغيث)؛ نسبةً إلى ما رواه سيبويه عن الخليل من قول بعض العرب: (أكلوني البراغيث)^(١).
وما جاء على هذه اللَّهْجَةِ كثيرٌ في بابه، هو أيضًا قليلٌ إذا ما قيسَ على المشهور الأول.

فَمِنْ الشَّعْرِ الْقَدِيمِ قول عبد الله بن قيس الرُّقَيَّاتِ :
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
إِذ لَحِقَتْ الْفِعْلُ: (أَسْلَمَاهُ)، علامةُ التَّثْنِيَةِ، مع إسناده إلى الظَّاهِرِ، والقياسُ أن يقول: (أَسْلَمَهُ). وقول الآخر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
فَقَدْ لَحِقَتْ الْفِعْلُ: (نَصَرَ)، واو الجماعة، مع إسناده إلى الفاعلِ الظَّاهِرِ: (قَوْمِي)، والقياسُ أن يقول: نَصَرَكَ قَوْمِي.
وقول مُحَمَّد بن عبد الله العتبي :

رَأَيْنَ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
ففيه لَحِقَتْ (نُوءُ النَّسْوَةِ) الْفِعْلُ: (رَأَى)، وهي تدلُّ فيما تدلُّ على الجمعِ، مع وجود الفاعل الظَّاهِرِ لجماعة الإناث: (الْعَوَانِي)، والقياسُ أن يقول: رَأَتْ الْعَوَانِي.

وإلى مثل هذا الاستعمال اللُّغَوِيَّ أشار ابنُ مالك بقوله :

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

(١) الكتاب: ١٤/٢، والبراغيث (فاعل) أكلوني.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومُرَادُهُ هو: أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ - وهو إشعار بالقلة - في بعض اللّهجات العربيّة: سَعِدَا الرَّجُلَانِ، وَسَعِدُوا الرَّجَالُ، بِالْحَاقِ الْفِعْلُ عِلَامَةٌ تَشْنِيَةٌ أَوْ عِلَامَةٌ جَمْعٍ، عَلَى أَنَّهَا مُجَرَّدُ عِلَامَةٍ، وَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ بَعْدَهُ.

وخرّج بعضهم قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) (الأنبياء: ٣). وأسلوب الحديث الشريف: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))^(٢) على وفق هذه اللّهجة^(٣).

* * *

خامساً: رَفْعُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ ، قال:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ ؟

رَفْعُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لِلْفَاعِلِ أَمْرٌ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ بِصُورَةٍ ضَمْنِيَّةٍ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يَتَحَدَّثُ عَنْ رَفْعِ الْفَاعِلِ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَكَتَفَى بِالتَّمَثِيلِ لِحَالَةِ حَذْفِ جَائِزَةٍ، وَتَرَكَ التَّفْصِيلَ؛ وَقَدْ عَبَّرَ عَنِ الْحَذْفِ بِالِاضْمَارِ مِنْ بَابِ الْإِتْسَاعِ. وَحَذْفُ الْفِعْلِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ عَلَى نَوْعَيْنِ: جَائِزٍ، وَوَاجِبٍ :

● أَمَّا الْحَذْفُ الْجَائِزُ:

فَيَتِمُّ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، كَأَن يَقَعَ الْفِعْلُ فِي جَوَابِ اسْتِفْهَامٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥) فَ (لفظ الجلالة): فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: خَلَقَهُنَّ اللَّهُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا وَرُودُ الْجَوَابِ كَامِلًا فِي قَوْلِهِ

^(١) مِمَّا قِيلَ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَابَهَا مِنَ الْأَسَالِبِ هُوَ:

(أ) (الضمير): فاعل (أسر) وهو عائد على (الناس) في أول السورة و (الذين) بدل من الضمير.

(ب) (الضمير): فاعل (أسر) و (الذين) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم).

(ت) (الواو): حرف دال على الجمع، و (الذين) فاعل (أسر) على لهجة أكلوني البراغيث. (ينظر: مشكل إعراب

القرآن: ١٨/١، وإملاء ما من به الرحمن: ٧١/١).

^(٢) وَهَذَا مَنْ يَرَى أَنَّ الْحَدِيثَ جَاءَ عَلَى وَفْقِ مَا هُوَ مَشْهُورٌ، وَلَكِنَّهُ هُنَا مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَصْلُهُ (إِنَّ اللَّهَ مَلَأَنَّهُ بِتَعَاقِبُونَ) وَحِينَئِذٍ لَا شَاهِدَ فِيهِ.

^(٣) اسْتِعْمَالَ هَذَا الْأَسْلُوبِ قَدْ شَاعَ فِي لَهْجَاتِنَا الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ.

تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْنَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾
(الزخرف: ٩).

ومثل ابنُ مالك لهذا النَّوع من الحذفِ الجائزِ بقوله: زيدٌ، في الإجابة عن سؤال: مَنْ قَرَأَ؟

أو يقع الفعل في جواب نفي؛ كقول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغُرْ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

فـ(أعظم): فاعل، رُفِعَ بفعلٍ محذوفٍ، مُحَابٍ به عن كلامٍ مَنْفِيٍّ سابقٍ، وهو: (لم يَغُرْ قَلْبُهُ)، وتقديره: بل عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ، فحُذِفَ الفعل؛ وبقي الفاعلُ لدلالة الكلام عليه.

• وأما حذف الفعل الواجب: فيطَرَّدُ بَعْدَ (إِنْ) و (إِذَا) الشرطيتين، إذا جاء بَعْدَهُمَا اسْمٌ مرفوعٌ، وتأخَّرَ عنه فِعْلٌ مُفسَّرٌ للمحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى﴾ (التوبة: ٦)، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١)، فـ(أَحَدٌ): فاعل لفعل محذوف وجوباً، يُفسَّرُ: (استَجَارَكَ)، وهو فِعْلُ الشَّرْطِ، فيكون تقدير الكلام: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ، ومثله إعراب: (السَّمَاءُ)، في الآية الكريمة الثانية.

هذا هو رأي أغلب نُحَاةِ البصرة في إعراب الاسم بعد أداة الشرط، وهو المشهور؛ وَحُجَّتُهُمْ تَتَلَخَّصُ في أمرين، وهما:

(أ) إِنَّ (أداة الشرط) مختصة بالدُّخُولِ على الجملة الفعلية^(١).
(ب) إِنَّ الفعل المذكور مُفسَّرٌ للمحذوف؛ فهو كالعَوَاضِ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بين العَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ.

(١) الكتاب: ١٠٦/١، ١١٩/٣، والمقتضب: ١٧٧/٣، وشرح المفصل: ٩٦/٤.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما الأخفش البصري فقد أجاز دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية؛ قياساً على ظاهر ما ورد في الأسلوب القرآني، ومئات الشواهد الشعرية المعتقد بفصاحتها^(١)، وهو رأي جدير بالاتباع، وخطوة إلى الأمام نحو تسهيل قواعد النحو وتيسيرها، وإبعادها عن التأويل المتكلف.

ولذا رأى الأخفش أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط (مبتدأ)، والجملة بعده (خبر)، وهذا الرأي في الأساس قول ثانٍ لسيبويه، ولكنه لم يشتَهَر.

وأما الكوفيون، وهم الذين أجازوا تقديم الفاعل على فعله، فأعزُّوا الاسم المرفوع بعد (أداة الشرط) فاعلاً بالفعل المذكور بعده، وليس في الكلام حذف^(٢)؛ فالجملة على هذا باقية على فعليتها.

* * *

سادساً: تأنيث الفعل للفاعل المؤنث، قال:

وتاء تأنيث تلي الماضي، إذا	كان لأنثى، كـ (أبت هند الأذى)
وإنما تلزم فعل مضمَر	متصل، أو مفهم ذات حر
وقد يُبيح الفصل ترك التاء في	نحو: أتى القاضي بنت الواقف
والحذف مع فصل بـ (إلا فضلاً	كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلا)
والحذف قد يأتي بلا فصل ومع	ضمير ذي المجاز في شعر وقع
والتاء مع جمع سوى السالم من	مذكر كالتاء مع إحدى اللين
والحذف في (نعم الفتاة) استحسنوا	لأن قصد الجنس فيه بين

من معنى هذه الآيات نعرف أن الفاعل - من حيث الجنس - على نوعين: مذكر ومؤنث.

- فإن كان مذكراً بقي الفعل على حاله، ولم يلحقه شيء.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٦/٢.

(٢) المصدر نفسه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وإن كان مؤنثاً أَنتَ فَعَلُهُ مَعَهُ للدلالة على تأنيث الفاعل، ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يكون الفعل تامّاً أو ناقصاً، مُتَصَرِّفاً أو غير مُتَصَرِّفٍ.

والمُرَاد بتأنيث الفعل هو: إلحاق الماضي (تاء ساكنة) في آخره، نحو: قَرَأْتُ، وتصدير المضارع بـ (تاء مُتَحَرِّكة) في أوله، نحو: تَقْرَأُ^(١).
ولهذا قال:

وتاء تأنيث تلي الماضي، إذا كان لأنثى ك (أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)

أي: إذا أُسند الفعل الماضي إلى الفاعل المؤنث لِحَقَّتْهُ (تاء تأنيث ساكنة) ؛ للدلالة على تأنيث فاعله^(٢) ولا فَرْقَ هنا بين المؤنث الحقيقي والمجازي^(٣) في ذلك، وَقَدْ مَثَلَ ابنُ مالك للمؤنث الحقيقي بقوله: أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى، فـ (أَبَى): فِعْلٌ ماضٍ لِحَقَّتْهُ تاء تأنيث ساكنة ؛ لكونِ الفاعل (هِنْدُ) مؤنثاً.

ومن المؤنث المجازي قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة: ٢)، ولم يتعرَّضِ ابنُ مالك للفعل المضارع، وقد سبق القول بأنه يُؤنَّثُ بتصديره بتاء مُتَحَرِّكة، سواء أكان فاعله حقيقياً أم مجازياً، نحو :

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ﴾ (فاطر: ١١).

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْنِي الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٦١).

- ولتأنيث الفعل حالتان:

(حالة وجوب، وحالة جواز)، وبياهما هو:

^(١) أما الوصف فيؤنَّثُ بإلحاقه (تاء متحركة) نحو: ساهرة، وساجدة، إلّا إذا كان الوصف ممّا لا تلحقه (التاء) كـ (فعل) بمعنى فاعل: تقول رجل صبور أي: صابر، وامرأة صبور. وكذا فعيل بمعنى مفعول، تقول: رجل طريد، وامرأة طريد.

^(٢) قيد التأنيث هنا بـ (الفاعل) لكون الكلام فيه، ومع ذلك فالتأنيث يشمل (نائب الفاعل)، و (اسم كان)، لأنّ كلا منهما مرفوع بالفعل.

^(٣) المؤنث الحقيقي: هو ما كان بإزائه ذكر من جنسه كـ (فاطمة)، و (زينب)، والمؤنث المجازي هو ما لم يكن بإزائه ذكر من جنسه كـ (سفينة، وأرض)، وهي مؤنثات عُرفت عن طريق استعمال العرب لها.

١- وجوب تأنيث الفعل، قال:

وَأِنَّمَا تَلْزُمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ مَّتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ

- أي: إن علامة التأنيث تلزم الفعل في مسألتين:

أولاهما: أن يكون الفاعل ضميراً متّصلاً بالفعل مُستترّاً عائداً على مؤنث سابق له، سواء أكان حقيقي التأنيث أم مجازيّه، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ (مریم: ١٧)، فعلمة التأنيث (التاء) تُحْتَمُّ اتّصالها بالفعل؛ لأنّ الفاعل ضمير مستتر متّصل بالفعل، وتقديره: (هي)، يعود على مؤنث حقيقي سابق له، وهي: (مَرْيَمُ عَلَيْهَا السَّلَامُ).

وكذا قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ (يس: ٣٨)،

فعلمة التأنيث (التاء) تصدّرت الفعل المضارع: (تَحْرِي)؛ لكون الفاعل ضميراً مستترّاً متّصلاً تقديره: (هي)، يعود على مؤنث مجازي سابق له، وهي: (الشَّمْسُ). أمّا عبارة ابن مالك: (مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ)، فأراد بها - في أكبر الظنّ - الضمير المتّصل بالفعل، أي: بعده مباشرة، ولم يقصد مصطلح الاتّصال بالضمير الذي هو مقابل الانفصال، فالضمير المستتر يأتي بعد الفعل مباشرة، أمّا إذا انفصل الضمير عن الفعل، لم يجب الإتيان بـ(التاء)؛ فيجوز أن تقول: هُنْدٌ ما قام إلا هي.

والأخرى: أن يكون الفاعل ظاهراً، حقيقي التأنيث، متّصلاً بفعله، ولم يقع بعد: (نعم)، أو (بئس)، وهذا هو مرادّه من عبارة: (أو مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ)^(١)، ولم يذكر ابن مالك قيد (الاتّصال)؛ لدلالة الأوّل عليه، أو عدم وروده بعد (نعم) وأخواتها؛ لحديثه الآتي عن فاعل (نعم) وأخواتها الذي يُراد به الجنس.

(١) الحِرُّ: الفرج، وأصله: حرج، وجمعه، أخراج، حُذِفَت (لام الكلمة) من المفرد تخفيفاً، وشدّت الراء.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ (آل عمران: ٣٥)، ف(امرأة): فاعل ظاهر حقيقي التأنيث مُتَّصِلٌ بِفَعْلِهِ، ولم يكن مُسْنَدًا إلى (نعم وأخواتها)؛ ولذا وجب تأنيث الفعل بإلحاق (التاء) به ^(١).

فهذان المَوْضِعَانِ يجب فيهما تأنيث الفعل، وهو أمر متفق عليه بين النحاة، إلا أن ابن مالك قد نبّه - متأخرًا - على ما ورد من حالات نادرة تجرّد فيها الفعل من (التاء)، مع كَوْنِ الفاعل مُؤَنَّثًا حقيقيًا مُتَّصِلًا بِفَعْلِهِ (غير مُنْفَصِل)، أو كونه ضميرًا مُسْتَتِرًا مُتَّصِلًا أيضًا عائداً على مُؤَنَّثٍ مجازي، فقال:

الحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ومع ضميرٍ ذي المجاز في شعرٍ وقع

أي: قد يُتْرَكُ (إلحاق التاء) في الفعل الذي فاعله ظاهر، وحقيقي التأنيث من غير فصل، وهو قليل، وكذا تُتْرَكُ هذه (التاء) من الفعل الذي فاعله ضميرٌ يعود عليه مُؤَنَّثٌ مجازي في الأساليب الشعرية، وهذا (الترك) قليل، وتُفهم هذه القلة في الاستعمال من الحرف (قد) الذي صَدَّرَ به ابن مالك الجملة الفعلية.

- فمثال الأول: ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: (قال فلانة) ^(٢)، والقياس: (قالت).

- ومثال الثاني: وهو مخصوصٌ بالشعر، قول الأعشى:

فإما تري لِمَتي بدلتُ فإنَّ الحوادثِ أودى بها

فقد ترك الشاعر تأنيث: (أودى)، مع أنه مُسْنَدٌ إلى ضمير: (الحوادث)، وهو مُؤَنَّثٌ مجازي.

وبالجملة فهي مواضع يُقْتَصَرُ فيها على السماع؛ لِقَلَّتْها؛ ومخالفتها المشهور من كلام العرب.

^(٢) المقتضب: ٥٩/٤.

^(١) الكتاب: ٣٨/٢.

• جواز تأنيث الفعل:

يجوز تأنيث الفعل أو تركه على أصله في مواضع عدّة، وهي:

١ - أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقيّ التّأنيث، مفصّلاً عن فعله، قال:

وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التّاءِ في نحو: أتى القاضي بنتُ الواقفِ

سبق أن ذكرنا وجوب تأنيث الفعل، إذا كان فاعله مؤنّثاً حقيقياً مُتّصلاً بفعله مباشرةً.

وهنا يتحدّث عن هذا الفعل نفسه في حالة الفصل، فقال: إنّ الفصلَ بين الفعل وفاعله المؤنّث لا يُوجبُ التّأنيث، ومثّل له بقوله: (أتى القاضي بنتُ الواقفِ)، ولم يُقل: أتت، وهو الأصل ؛ لأنّ الفاعل مؤنّث حقيقيّ، ولكنّ الذي أجاز تركَ (التّاء) هو الفصلُ بالمفعول: (القاضي)، ففي هذا المثال يجوز أن يُقال: أتى، وأتت.

ومنّ هذا قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ (المتحنة: ١٢).

فالفاعل مؤنّث حقيقيّ، ولم يُؤنّث فعله ؛ لكونه مفصّلاً بالمفعول به: (ضمير الخطاب).

ومنه أيضاً قول الشاعر:

إنّ امرأَ غرّه منكنّ واحدةٌ بعدي وبعديك في الدنيا لمغرورُ

وموضع الشّاهد فيه: (غرّه - منكنّ - واحدةً)، إذ تجرّد الفعل جواراً من التّاء، مع كَوْنِ الفاعل مؤنّثاً حقيقياً؛ بسببِ الفصلِ بينهما.

ومن عبارته: (وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التّاءِ)، نفهمُ إباحةَ الفصلِ، أي: التّذكير، بيد أنّ الأجودَ عنده (الإثبات).

واختلفَ النّحاةُ في تحديد كثرة التّأنيث، أو كثرة التّذكير في حالة الفصل بين الفعل وفاعله المؤنّث الحقيقيّ، وذكر ابن مالك - هنا - أمرين:

أ- كثرة التأنيث في حالة الفصل بغير (إلا) :

ويُفهمُ هذا من قوله: (وقد يُبيحُ الفصلُ تَرَكَ التَّاءِ)، أي: وقد يُبيحُ الفصلُ التَّذْكِيرَ؛ وَ(قَدْ) هنا للتقليل؛ وَحينئذٍ فَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ﴾ (القصص: ٢٥).

أما سيبويه^(١)، فيرى أَنَّ الحذفَ (أي: التَّذْكِيرَ) أَجْمَلُ، وَمَثَلُ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً، وَتَابَعَهُ الْمُبْرُؤُ^(٢) عَلَى ذَلِكَ.

ب- كثرة التذكير في حالة الفصل بـ(إلا):

ويُفهمُ هذا من قوله :

الحذفُ مَعَ فَصْلٍ بِـ (إِلَّا) فَضْلًا كـ (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةٌ ابْنُ الْعَلَا)

يُرِيدُ: أَنَّ الحذفَ (أي: التَّذْكِيرَ) مَعَ الْفَصْلِ بـ(إِلَّا) فَضَّلَ عَلَى الْإِثْبَاتِ، (أي: التَّأْنِيثِ)؛ فَالتَّذْكِيرُ هُوَ الْمُفْضَلُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةٌ...، وَلَمْ يَقُلْ: مَا زَكَتْ إِلَّا فَتَاةٌ.. مَعَ إِجَازَةِ ابْنِ مَالِكٍ لِهَذَا التَّأْنِيثِ الَّذِي مَنَعَهُ جُمْهُورُ النُّحَاةِ فِي النَّثْرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ: (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةٌ)، هُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا زَكََا أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةٌ... أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَقَدْ أَجَازَهُ فِي النَّثْرِ مُسْتَدِلًّا بِبَعْضِ الْقَرَاءَاتِ الْقَرَأَتِيَّةِ، كَقَرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٣) (يس: ٢٩)، بَلْفَظٍ: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً)، أَنَّ (كَانَ): تَامَّةٌ، وَ(صَيْحَةً): فَاعِلٌ، فَمَعَ وَجُودَ الْفَصْلِ بـ(إِلَّا) أَنْتَ الْفِعْلُ.

(١) الكتاب: ٣٨/٢.

(٢) المقتضب: ٣٣٨/٣.

(٣) قرأ الباقر بن النصب على أَنَّ (كَانَ) ناقصة، واسمها: مستتر، و (صيحة): خبر.

وكذا قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾^(١) (الأحقاف: ٢٥)، بالتاء: (تُرى)، بتأنيث الفعل^(٢)، و(مَسَاكِنُهُمْ): نائب فاعل، وهو كالفاعل حُكْمًا، فَمَعَ وجود الفصل بـ (إِلَّا) أَنْتَ الْفِعْلُ. وهذا التأنيث الذي أجازهُ ابنُ مالك في النَّشْرِ، لَمْ يُجِزْهُ النُّحَاةُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، من ذلك قول الشاعر:

فَمَا بَرَّتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمٌّ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ^(٣)

فَ(بَرَّتُ): فَعْلٌ ماضٍ لِحِقَّتِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، لِكَوْنِ فاعله: (بنات)، مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا، ولم يمنع الفصل بـ (إِلَّا) تَأْنِيثَ الْفِعْلِ.
٢- أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا مُجَازِيًّا التَّأْنِيثِ^(٣):

سواء أكان مجازيًّا التَّأْنِيثِ مُنْتَهِيًّا بِعَلَامَةِ تَأْنِيثِ كـ (سفينة، وصحيفة)، أم لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، نحو: (بُئِرٌ، وَشَمْسٌ)^(٤)، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾ (يونس: ٥٧).

فَ (مَوْعِظَةٌ): لَفْظٌ مُؤَنَّثٌ مُجَازِيٌّ التَّأْنِيثِ أُسْنِدَ إِلَى الْفِعْلِ: (جاء)، وقد وردَ هذا الفعلُ مُجَرَّدًا من علامة التَّأْنِيثِ تَارَةً، ومُؤَنَّثًا تَارَةً أُخْرَى.

- فَالتَّأْنِيثُ يَأْتِي مُرَاعَاةً لِلْفِعْلِ الْفَاعِلِ.

- وَالتَّذْكِيرُ يَأْتِي حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، أَي: مَنْ جَاءَهُ وَعَظُّ، أَوْ عَلَى أَنَّ تَأْنِيثَ الْمُوعِظَةِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى:

^(١) قراءة حفص بالباء ومسكن بالرفع، وقراءة ورش عن نافع بالتاء المفتوحة (تري) ومسكن بالنصب على أنه مفعول به.

^(٢) أي لم تسلم امرأة من الشك والعيب إلا بنات العم.

^(٣) المقتضب: ٥٩/٤.

^(٤) الألفاظ المؤنثة غير المختومة بعلامات تأنيث تسمى: المؤنثات السماعية، أي إنه عُرف تأنيثها من طريق السماع.

﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥٧) .

وقوله تعالى: ﴿فَدَجَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ٧٣) .

ومنه أيضاً: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ^(١) وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: ٩) .

وفي غير القرآن يُمكن أن تقول: جُمِعَتْ، كقولنا: طَلَعَتْ، وَأَضَاءَتْ.

ومن مجازي التأنيث:

١- الجموع ما عدا السَّالِمِ من المذكر، قال:

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

يُريد: أنَّ حُكْمَ (التَّاءِ) مع المُسند إلى غير المُذَكَّرِ السَّالِمِ حُكْمُهَا حُكْمُ الظَّاهِرِ المجازيِّ التَّأْنِيثِ، أي: يجوزُ فيها الإثباتُ والحذفُ، ومثَّلَ لِمَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ هنا بواحدة اللَّيْنِ، وهي: (لَبَنَةٌ)، إذ يَصِحُّ أن تقول: سَقَطَتِ اللَّبَنَةُ، وَسَقَطَ اللَّبَنَةُ. وبيان ذلك أنَّ الجُمُعَ ثلاثة أنواع:

أ- جَمْعُ المذَكَّرِ السَّالِمِ، وهو الذي استثناه في البيت السابق ؛ لأنَّ فِعْلَهُ لا يُؤَنَّثُ على وَفْقِ الرَّأْيِ المشهور، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١).

فائدة:

نُقلَ عن الكُوفِيَّينَ جواز تأنيث الفعل مع جَمْعِ المذَكَّرِ السَّالِمِ؛ بِحُجَّةِ قوله تعالى: ﴿ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ (يونس: ٩٠)، وَقَدْ رُذِّ عَلَيْهِمُ بَأَنَّ (البنين) لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ بِنَاءُ المِفْرَدِ، وَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهَذَا الجُمْعِ، وليس أصلاً، ولكنَّ لِمَا كان ما استدلُّوا به نَصّاً فصيحاً، واشتمل على تأنيث هذا المُلْحَقِ، فالأجدر استثناؤه من القاعدة العامة؛ لتَصْبِحَ: يجب تذكير الفعل مع جمع المذَكَّرِ السَّالِمِ - كما ذكر ابنُ مالك - مع جواز تأنيث ما سُمِعَ من المُلْحَقِ به، ك (بنين)؛ لِعدم سلامة المفرد عند الجُمْعِ،

(١) الشمس: نائب فاعل، وحُكْمُهُ حُكْمُ الفاعل.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَحُكِّمُهُ حُكْمُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ^(١) ولا يُخالف هذا ما ذكره ابنُ مالك ؛ لأنَّ ظاهر كلامه قد خصَّه بِجَمْعِ المُدَكَّرِ السَّالِمِ حَقِيقَةً مِنْ دُونِ ما أُحِقَّ به.

ب- ما جُمِعَ بـ(ألف وتاء):

يُؤَنَّثُ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ، وَلَا يَصِحُّ تَذْكِيرُهُ، عَلَى وَفْقِ الرَّأْيِ الْغَالِبِ لِنَحَاةِ الْبَصَرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَامِلُونَهُ مُعَامَلَةً وَاحِدَةً.

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ^(٢) فَقَدْ أَجَازُوا الْوَجْهَيْنِ مَعًا فِي الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ؛ وَاحْتَجُّوا بِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ (المتحنة: ١٢)، وَقَدْ رُذِّ هَذَا الْاِحْتِجَاجُ بِأَنَّ التَّذْكِيرَ جَاءَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَقْدَّمَ الْحَدِيثُ عَنْهَا.

ومنه أيضًا قول عبدة بن الطَّيِّب:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

فَقَدْ جَرَّدَ الشَّاعِرُ الْفِعْلَ: (بَكَى)، مِنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ، مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ قَدْ جُمِعَ بِالْألفِ وَتَاءٍ، وَرُذِّ هَذَا الْاِحْتِجَاجُ أَيْضًا بِأَنَّ الْجَمْعَ (بَنَاتٍ)، لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ بِنَاءُ الْمَفْرَدِ: (ابنة)؛ وَلِذَا عُوْمِلَ مُعَامَلَةً جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اتَّبَعَ هَذَا الرَّأْيَ الْمُخَالَفَ، وَصَحَّ عَنْده جَوَازُ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى مَا جُمِعَ بـ(ألف وتاء)؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ التَّأْنِيثُ لِمَا سِوَى السَّالِمِ مِنَ الْمُدَكَّرِ، أَيُّ: لِمَا جُمِعَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَلِمَا جُمِعَ بِالْألفِ وَتَاءٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَدْلَتَهُ عَلَى هَذَا الْجَوَازِ، بَلْ أَجْمَلَ وَاخْتَصَرَ.

^(١) شرح المرادي: ١٤/٢، وحاشية الصبان: ٥٠/٢.

^(٢) شرح المرادي: ١٤/٢، وحاشية الصبان: ٥٠/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولم يترك بعضُ شُراح الألفيّة^(١) إجازة الكُوفيين وأبي عليّ الفارسيّ وابنِ مالك للتذكير والتّأنيث في الفعل المُسنَد إلى ما جُمع بألفٍ وتاءٍ على إطلاقها، بل أَوْضَحُوا هذه المسألة وقَيّدوها، ومُفادُ كلامِهِمْ أَنَّ ما جُمع بهذا الجَمْعِ أنواعٌ، مِنْهُ :

- ما كان مفردُهُ مُؤنَّثًا كـ (فاطمة)، فإنَّ جَمْعَهُ يُعاملُ مُعامَلَةً مفردِهِ، من حيثُ وجوبُ تَأنيثِ فِعْلِهِ.

- أمّا ما كان مفردُهُ مُذكَّرًا كـ (طَلْحَة: اسمُ رَجُلٍ)، الذي يُجمَعُ على (طَلْحَاتٍ)، أو ما تغيّر فيه بناء الواحد، مثل: (بناتٍ)، فيُحكَّمُ على فِعْلِيهِما بجواز التّأنيث والتّذكير، وهو رأيٌ جديرٌ بالاتباع؛ لِما يستند إليه مِنْ أدلّةٍ. فالأوّل: مثل (طَلْحَاتٍ)، لم يَكُنْ جَمْعٌ مُؤنَّثٌ سَالِمًا حَقِيقَةً. والثّاني: مثل (بناتٍ) مُتغيّرًا كان، فحُكْمُهُ حُكْمُ جَمْعِ التّكسيرِ.

ت- جَمْعُ التّكسيرِ:

لا خِلافَ في جواز الوَجْهَيْنِ: التّذكير والتّأنيث، في الفعل المُسنَد إلى جَمْعِ التّكسيرِ، سواء أكان للذّكُور أم للإناث.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ (الحجرات: ١٤).

ومنه قولك: قامَ الرّجالُ، وقامتِ الرّجالُ.

• ومُلَخَّصُ هذه المسألة هو أَنَّ نُحاة البصرة - أَوْجَبُوا التّذكير للفعل إذا كان الفاعل جَمْعَ مُذكَّرٍ سَالِمًا.

و أوجب - أغلبهم - التّأنيث للفعل إذا كان الفاعل قد جُمع بألفٍ وتاءٍ، ما عدا أبا عليّ الفارسيّ الذي أجاز الوَجْهَيْنِ في هذا الجَمْعِ. وأجازوا الوَجْهَيْنِ مع الفاعل إذا كان جَمْعَ تكسيرٍ.

^(١) شرح المرادي: ١٤/٢، وحاشية الصبان: ٥٠/٢، وحاشية الخضري: ١٦٤.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما نُحاة الكوفة فقد أجازوا التَّأْنِيثَ والتَّذْكِيرَ للفعل مع الجُمُوعِ كُلِّها ؛ لأنَّهُمْ جعلُوا الجَمْعَ - مَهْمَا كان نوعه - بمعنى الجماعة.

ومن هذا نعرف أنَّ مذهب ابنِ مالك في قوله السَّابِق:

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

ليس بصريًّا؛ لمخالفته إِيَّاهُمْ فيما جُمِعَ بِألفٍ وتاءٍ، وليس كُوفِيًّا؛ لمخالفته إِيَّاهُمْ في جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، بَلِ اتَّبَعَ مذهب (أبي عليٍّ الفارسيِّ) من البصريِّين، الذي قال بوجوب تذكير الفعل مع جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وجواز الوَجْهَيْنِ فيما جُمِعَ بِألفٍ وتاءٍ، وفيما جُمِعَ مُكَسَّرًا.

* * *

ونعود الآن إلى متابعة الحديث عن مجازيِّ التَّأْنِيثِ:

٢- اسْمُ الْجَمْعِ:

وهو اللَّفْظُ الدَّالُّ على الجَمْعِ، وليس له واحدٌ من لَفْظِهِ، نَحْوُ: بَشَرٍ، وَرَهْطٍ، وَقَوْمٍ، وَنِسْوَةٍ^(١)، وَنَقَرٍ.

فإذا جاء لَفْظٌ من هذا النَّوعِ فاعِلًا، صَحَّ في فِعْلِهِ التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ﴾ (الأنعام: ٦٦).

وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ (الحج: ٤٢).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (يوسف: ٣٠).

ويصحَّ في غير أسلوب القرآن الكريم: قَالَتْ نِسْوَةٌ.

^(١) النِّسْوَةُ: اسمُ جَمْعٍ عند سيبويه (الكتاب ٣/٣٧٩، ٤٩٤) وكذا عند المبرد (المقتضب ٢/٢٩٢)، وجعلها أبو حيان جَمْعَ تكسير للقلة (البحر المحيط ٥/٢٩٩)، والنِّسْوَةُ إذا كثرت قيل: نساء.

٣- اسْمُ الْجِنْسِ ^(١) :

وهو اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْجَمْعِ، وله واحدٌ من لَفْظِهِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ، وَيَبَيِّنُ مَفْرَدَهُ، إمَّا بِالتَّاءِ المربوطة التي تكون في المفرد، مثل: شَجَرَةٍ وَشَجَرٍ، وَخَلَةٍ وَخَلٍّ، وَبَقَرَةٍ وَبَقَرٍ، وإمَّا بوجود (ياء النسب المُشَدَّدة) في المفرد أيضًا، مثل: رُومِيٌّ وَرُومٌ، وَعَرَبِيٌّ وَعَرَبٌ.

ومنه قوله تعالى : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ (الروم: ٢).

أَنَّ الفِعْلَ لاسْمِ الْجِنْسِ، وهو نائب فاعل، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الفاعلِ، وَيَصِحُّ أَنْ تقولَ في غير أسلوب القرآن الكريم: غُلِبَ الرُّومُ.

فهذه الثلاثة: الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس: تُؤَنَّثُ أَفْعَالُهَا معها على مَعْنَى الجماعة، والجماعة مُؤَنَّثٌ مجازيٌّ، أو تُذَكَّرُ أَفْعَالُهَا معها على مَعْنَى الجمع.

٤- أَنْ يكون الفاعل ظاهرًا مُؤَنَّثًا حقيقيًا يُرَادُ به الجنس، كفاعل: (نَعَمْ، وَبُئْسَ)، قال:

والحذف في (نعم الفتاة) استحسِنوا لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يُرِيد: أَهْمِ اسْتَحْسِنُوا حَذَفَ التَّاءِ، أَي: بِتَذْكِيرِ (نَعَمْ) وَأَخَوَاتِهَا كَ (بُئْسَ)، إِذَا كَانَ الفاعل مُؤَنَّثًا، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا، فنقول: نَعَمْ الفتاة، وَنَعَمَتِ الفتاة؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهَا فَتَاةٌ مَعِيْنَةٌ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ جِنْسُ الْفَتَاةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ، وَالْجِنْسُ - كما ذَكَرْنَا - يَجُوزُ فِي فِعْلِهِ تَرْكُ التَّاءِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَالْجَمَاعَةُ مُؤَنَّثٌ مجازيٌّ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (اسْتَحْسِنُوا)، أَي إِنَّ الْحَذْفَ حَسَنٌ؛ وَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْإِثْبَاتَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فِي حِينَ يَرَى سَبِيْوَهُ ^(٢) أَنَّ الْحَذْفَ أَكْثَرُ.

* * *

^(١) المقتضب ٣/٣٤٦.

^(٢) الكتاب: ١٧٨/٢.

خلاصة أحكام تأنيث الفعل:

تأنيث الفعل نوعان: واجب، وجائز:

١- التَّأْنِيثُ الْوَاجِبُ:

ويكون في المسائل الآتية:

أ- أن يكون الفاعل ضميراً مُتَّصِلاً بالفعل، مُسْتَتِراً عائداً على مُؤَنَّثٍ سابق، حقيقي التَّأْنِيثِ، أو مجازيّه.

ب- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التَّأْنِيثِ مُتَّصِلاً بفعله مباشرة، ولم يقع بَعْدَ: (نَعَمْ و بَيْسَ).

٢- التَّأْنِيثُ الْجَائِزُ:

ويكون في المسائل الآتية :

أ- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التَّأْنِيثِ مفصّلاً عن فِعْلِهِ.

ب- أن يكون الفاعل ظاهراً مجازي التَّأْنِيثِ.

ت- أن يكون الفاعل ظاهراً، وهو جمع تكسير.

ث- أن يكون الفاعل ظاهراً مُلْحَقاً بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.

ج - أن يكون الفاعل ظاهراً، جُمِعَ بِالْألفِ والتَّاءِ، غير أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً حقيقياً، أو أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ.

ح- أن يكون الفاعل ظاهراً، وهو اسمُ جَمْعٍ، أو اسمُ جِنْسٍ.

خ- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التَّأْنِيثِ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، كفاعل: (نَعَمْ)، و(بَيْسَ).

سابعاً: موقعُ الفاعلِ في الجملة، قال:

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا	وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ	وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصَرٍ	وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ، إِنْ لَبِسَ خُذِرَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وما بـ(إلا) أو بـ(إنما) انحصَرَ آخر، وقد يسبقُ إن قصدَ ظَهَرَ
وشاعَ نحوُ: (خافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وشَدَّ نحوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية، أن يليَ الفاعلُ فعلُهُ ؛ لأنه كالجزء منه، ثمَّ
يجيء المفعول، كما أنَّ الأصلَ في المفعول به أنْ ينفصلَ عن الفعل بالفاعل، ومن
هذا التَّرتيب قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ (الشعراء: ١٠)، وإلى هذا الترتيب
أشار بقوله:

والأصلُ في الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلَا والأصلُ في المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلَا

غير أنَّ إغراب أواخر الكلمات، وعلاماته يُبيح لها أنْ تتقدَّم، أو تتأخَّر داخل
جُمْلَها، فقد يتوسَّط المفعول بين الفعل وفاعله، وهذا المُراد من قوله:

وقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ

أو قد يتقدَّم على الفعل وفاعله معًا، كما في قوله:

وقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وكلُّ حالةٍ من الحالات المذكورة قد تكونُ جائزة، أو واجبة، وقد نبّه ابنُ
مالك على أغلبها تصرُّحًا، أو تلميحًا، على نحو ماسيرد فيما يأتي :

● التَّرتيب بين الفاعل والمفعول :

أولًا: تقديم الفاعل على المفعول جَوَازًا:

وهو التَّرتيب الذي وَصَفَهُ ابنُ مالك بـ (الأصل)، ويتحقَّق حيث لا يكون
مانعًا من تقديم الفاعل أو تأخيره، كقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ (النمل: ٦٠).
وبصَحَّ في غير أسلوب القرآن الكريم في مثل هذا التَّركيب تقديم المفعول على
الفاعل.

ثانيًا: تقديم الفاعل على المفعول وجوبًا:

أي وجوب المحافظة على التَّرتيب الأصل، ويتحقَّق في ثلاث مسائل، وهي:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- أن يُخَشَى اللَّبْسُ بينهما؛ فَمَنْعًا لوقوع هذا اللَّبْسِ يجب تقديم الفاعل على المفعول، ويقع هذا في حالة خفاء الإعراب فيهما، وعدم وجود قرينة تُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا من الآخر، وفيه قال ابنُ مالك:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ، إِنْ لَبَسَ حُذِرَ

ومن مواضع هذا اللَّبْسِ ما يأتي:

١- أن يكون كُلُّ منهما اسمًا مقصورًا، نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) فلمَّا لم يَكُنْ في الكلام ما يدلُّ على أنَّ أَحَدَهُمَا فاعل: (ضَرَبَ)؛ تَعَيَّنَ كون الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً؛ إذ من دون ذلك يَقَعُ اللَّبْسُ فيهما، فما يَمَيِّزُ الْفَاعِلَ من المفعول، أمَّا إذا وُجِدَتْ قرينة تَمَيِّزُ الْفَاعِلَ من المفعول، جاز تقديم المفعول وتأخير، نحو: ضَرَبَتْ سَعْدَى مُوسَى، فتَأْنِيثُ الْفَعْلِ دلالة على كَوْنِ الْفَاعِلِ مُؤَنَّثًا، وهو: (سَعْدَى)؛ فيجوز فيه: ضَرَبَتْ مُوسَى سَعْدَى.

٢- أن يكون كُلُّ منهما مضافًا إلى (ياء) الْمُتَكَلِّمِ، نحو: أَكْرَمَ أُسْتَاذِي أَخِي. فيتَعَيَّنَ كون الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً؛ عَمَلًا بِرُبُوبَةِ كُلِّ منهما، وإلا يقع اللَّبْسُ بينهما؛ لأنَّ الإعراب مُقَدَّرٌ في الاثنين.

٣- أن يكون كُلُّ منهما مبنياً، نحو: أَكْرَمَ هَذَا ذَاكَ، وَأَكْرَمْتَ حَذَامَ قَطَامٍ^(١). ففي المثالين لا بدَّ أن يكون أَوَّلُهُمَا فاعلاً، وثانيهما مفعولاً؛ إذ لا يُمكن التَّمَيِّزُ بينهما؛ لملازمة أواخر هذه الألفاظ حالة واحدة.

ب- أن يكون الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِفِعْلِهِ، قال:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ، إِنْ. أو أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

^(١) يُبْنَى (حَذَام) وأمثاله على الكسْرِ حسب لهجة الحجازيين، ويعامل معاملة الذي لا ينصرف عند أكثر التميميين.

أي: يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، إذا كان الفاعل ضميراً مُتَّصِلاً
بِفِعْلِهِ، غير مُنْخَصِرٍ فيه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١) (البقرة: ٢٥).
واحترز ابنُ مالك من الفاعل إذا كان ضميراً مُنْخَصِراً؛ إذ يجب انفصاله
وتأخيره، كقولك: (ما رَسَمَ الصُّورَةَ إِلَّا أنا)؛ لأنَّ كُلَّ ما حُصِرَ اسْتَحَقَّ التَّأْخِيرَ.
ومَّا يندرج تحت عبارة: (أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ) الْمُطْلَقَةُ، هو أن يكون
الفاعل والمفعول ضميرين مُتَّصِلَيْنِ، ولا حَصَرَ في أحدهما، كقوله تعالى: ﴿وَمَا
عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ (يس: ٦٩)، فالضَّمِير (نا): فاعل، و(الهاء): مفعول به، ولو قُدِّمَ
المفعول هنا لتعدَّر اتِّصال الفاعل.

ت- أن يكون المفعول به مَحْصُوراً، قال:

وما ب (إِلَّا) أو ب (إِنَّمَا) انْخَصَرَ آخر، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

قُلْنَا: إِنْ كُلَّ ما قُصِدَ حَصْرُهُ اسْتَحَقَّ التَّأْخِيرَ، فاعِلاً كان أو مَفْعُولاً، وسواء
أكان الحَصْرُ ب (إِنَّمَا) أو ب (إِلَّا)؛ ولهذا يجب - هنا - تقديم الفاعل على المفعول
المَحْصُور؛ لأنَّه لو أُخِّرَ انعكس المَعْنَى، كقولك: ما كافأ المُدَرِّسُ إِلَّا المتفوقين.
وإِنَّمَا كافأ المُدَرِّسُ المتفوقين، ثم قال:

.....
... وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

يعني: أنَّه تجوز مخالفة القاعدة السَّابِقَةُ، بتقديم المفعول المَحْصُور على الفاعل،
بشَرَط وجود قرينة تُوضِّحُ المَحْصُورَ، وفي هذا إشارة إلى ما أجازَه طائفةٌ مِنَ
النَّحاة^(٢) مِنْ تقديم المفعول المَحْصُور ب (إِلَّا) في الشَّعْرِ، على أنْ تتقدَّم (إِلَّا) مَعَهُ

^(١) لا مانع في مثل هذا التَّرْكيب من تقديم المفعول به على الجملة كلها، فتقول: زيداً أكرمت، لكن ظاهر حديث ابن
مالك عن منع تقديم المفعول على الفاعل وحده، ومع ذلك فكلامه يوهم امتناع تقديم المفعول على الفعل ؛ لأنه
قرنه بمواضع تأخيره .

^(٢) هو مذهب أكثر البصريين والكوفيين (أوضح المسالك: ٨٥، وشرح ابن النازم: ٢٢٨).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

لأنَّ المَعْنَى مفهومٌ مَعَهَا، تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ، فهو مُلَاصِقٌ لها، بخلاف المَحْضُور بـ (إنَّمَا)؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ المَحْضُورُ بِهَا إِلَّا بِتَأْخِيرِهِ.

وَمِنْ تَقْدِيمِ المَفْعُولِ المَحْضُورِ بـ (إِلَّا) قول مجنون ليلى:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَامًا كَلَامُهَا

والشَّاهد في قوله: فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَامًا كَلَامُهَا، إذ تَقَدَّمَ المَفْعُولُ بِهِ، وهو مَحْضُورٌ بـ (إِلَّا) على الفاعل: (كَلَامُهَا).

واحترزَ ابنُ مالك بقوله: (إِنْ قَصَدُ ظَهَرَ)، من المَحْضُورِ بـ (إنَّمَا)؛ إذ لَا يظهر قَصْدُ الحَضَرِ مَعَهَا، إِلَّا بِتَأْخِيرِ المَحْضُورِ.

ثالثًا: تَقْدِيمِ المَفْعُولِ على الفاعل جوازًا^(١):

أَشِيرُ - فيما تَقَدَّمَ - إلى أَنَّ الأَصْلَ في الجملة العربيَّة حال اجتماع الفاعل والمفعول به هو تَقْدِيمُ الفاعل وتأخير المفعول، كقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾ (النحل: ٧٦)، وقد يُخَالَفُ هذا الأَصْلُ، ويتقدَّم المفعول على الفاعل، أي: يتوسَّطُ بين الفعل وفاعله، وهو تَقْدِيمُ جائز إذا لم يَمْنَعْ من ذلك مانعٌ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ ﴾ (القمر: ٤١)، فتقدِّم المفعول بِهِ (آل)، في الآية الكريمة هو تَقْدِيمُ جائز، وفي غير أسلوب القرآن الكريم يُمكن أَنْ نعود إلى الترتيب الأَصْلُ، ففي قول جرير:

جاءَ الخِلافةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كما أتى رَبَّهُ مُوسَى على قَدَرٍ
يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: (كما أتى مُوسَى رَبَّهُ).

وتوسَّطَ المفعول بين الفعل وفاعله أسلوب شائع في اللُّغة العربيَّة إذا اشْتَمَلَ المفعول على ضميرٍ عائِدٍ على الفاعلِ المُتَأَخِّرِ، وهذا جائزٌ؛ لأنَّ الفاعِلَ مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً، وإنَّ تَأَخَّرَ في اللَّفْظِ، وإليه أشار بقوله:

^(١) لم يذكر ابن مالك مواضع تَقْدِيمِ المفعول به على الفاعل اكتفاء بإشارته الأولى (وقد يُجاء بخلاف الأَصْل)، وكذا حصَّره لمواضع تَقْدِيمِ الفاعل على المفعول، وسنذكرها للفائدة.

وشاع نحو: (خاف ربّه عُمر) وشدّ نحو: (زان نورّه الشجر)

ففي: (خاف ربّه عُمر)، تقدّم لفظُ الجلالة، وهو لفظ المفعول المشتمل على ضمير عائد على الفاعل المتأخّر لفظاً، والمتقدّم رتبةً، وهو أمرٌ جائزٌ في اللغة العربيّة.

وعلى العكس منه: (زان نورّه الشجر)، إذ تقدّم الفاعل (نورّه) المشتمل على ضمير عائد على المفعول المتأخّر: (الشجر)، وهو أمرٌ شاذٌّ عن القياس العامّ ؛ لأنّ الضمير فيه عائد على متأخّر لفظاً ورتبةً، وهو غير جائز عند أغلب النحاة، ويبدو من ظاهر كلام ابن مالك أنّه يُجيزُهُ على قلة من دون أن يُقاس عليه، وقد ورد هذا الأسلوبُ في الشعرِ خاصّةً، ومنه الأبيات الآتية:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَبًا دُعِرُوا	وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ
وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا	مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا
جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ	جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ	وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ	وَرَفَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا	جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سَوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

* * *

رابعاً: تقدّم المفعول على الفاعل وجوباً:

ويتحقّق في ثلاث مسائل، وهي :

أ- أن يتّصل بالفاعل ضمير عائد على المفعول به:

كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْلَىٰ إِبرَهِمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة: ١٢٤)، فد(إبراهيم): مفعول به تقدّم على الفاعل: (لفظ الجلالة)، وقد اشتمل على ضمير يعودُ على المفعول المتقدّم، ولا يجوزُ تقدّمُ هذا الفاعل ؛ لِئلاَّ يعودَ الضمير على المفعول، وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَهَا﴾ (الأنعام: ١٥٨) .

ب- أن يكون المفعول ضميراً مُتَّصِلاً، والفاعل اسماً ظاهراً:

كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ (البقرة: ١٨٦)، فلو قُدِّمَ الفاعل: (عبادي)، لَوَجِبَ انفصال الضمير (المفعول) مع إمكان اتِّصاله، وهو غير جائز.

ت- أن يكون الفاعل مَحْصُوراً:

سبق أن ذكرنا أن المَحْصُورَ يُؤَخَّرُ، سواء أكان مفعولاً أم فاعلاً، أي: إذا حُصِرَ الفاعل بِـ (إنما) أو بِـ (إلا) وجب تأخيرُه، وتقدِّم المفعول، ويمكن أن نَفْهَمَ هذا ضِمْنًا من كلام ابن مالك عن وجوب تقدِّم الفاعل، فقد أشار إلى تأخير المفعول به، وأطلق كلامه، وقال:

وما بـ (إلا) أو بـ (إنما) انْحَصَرَ أَخْرَهُ،

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨) .
ف(العلماء): فاعل مَحْصُور فيه الفعل؛ ولذا وَجِبَ تأخيرُه، ومنه قولك: لا يَنْفَعُ الإنسانَ إِلَّا الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

* * *

التَّرتيب بين المفعول والفعل :

أولاً: تقدِّم المفعول به على الفعل جوازاً:

لم يُنَبِّه ابنُ مالك على أسباب تقدِّم المفعول به على الفعل والفاعل معاً، بل اكتفى بالإشارة الأولى، إذ قال:

وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وهذا التقديم قد يكون جائزاً، إذا لم يَمْنَعْ مانع تأخيرُه، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِّقَا

كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقَا نَقْلُوكَ﴾ (البقرة: ٨٧)، ف(فريقاً) في المَوْضِعَيْنِ: مفعولان مُتَقَدِّمان

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

للفعلين: (كذَّبْتُمْ)، و: (تقتلون)، وهو تقديم جائز؛ لِعَدَم وجود ما يمنع تأخيرهما عن الفعلين.

ومنه قول الشاعر:

أَبَتْ لِي حَمَلُ الضَّيْمِ نَفْسُ أَبِيَّةٍ وَقَلْبُ إِذَا سِيمِ الْأَذَى شَبَّ وَقْدُهُ
فَ(حَمَلُ): مفعول به مُقَدَّم على الفاعل: (نَفْسُ).

ثانيًا: تقديم المفعول على الفعل والفاعل وجوبًا:

ويتحقق هذا الوجوب في ثلاث مسائل، وهي:

أ- أن يكون المفعول ممّا له الصّدارة في الكلام:

كَأَن يَكُونَ اسْتِفْهَامًا، أَوْ شَرْطًا؛ إِذْ لهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر: ٨١)، فَ(أَيُّ): مفعول به لـ(تنكرون)، وقد قُدِّمَ

عليه؛ لأنّه اسْمُ اسْتِفْهَامٍ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وكذا قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)، فَ(إِيَّا): مفعول به لـ(تدعو)، وقُدِّمَ عليه؛ لأنّه اسْمُ شَرْطٍ، وهو ممّا له الصّدارة في الكلام.

ب- أن يكون المفعول معمولًا بعد(فاء) الجزاء، في جواب (أما) الشرطية.

وليس له منصوب غيره مُقَدَّم عليها، ولمْ يَفْصِلْ بين أَمَّا والفاء غير هذا

المفعول، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝١ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (الضحى: ٩-١٠).

فَ(اليتيم): مفعول به للفعل الواقع بعد (الفاء) في جواب (أما) الذي لمْ يَفْصِلْ بينهما وبين الفاء فاصل.

أما إذا فُصِّلَ بينهما بفاصلٍ آخَرَ، فلا يجب تقديم المفعول به، كقولك: أما

اليوم فأكرم زيدًا، فالعامل هنا: (فعل الأمر) له منصوبان وهما: الظرف، والمفعول

به، ولمّا تقدّم الظرف، وحصل الفصل، استُعْني عن تقديم المفعول به ^(١).

^(١) هناك مَنْ ينصّ على أن تكون الفاء جواب (أما) الشرطية: الظاهرة أو المقدّرة، فالظاهرة كما مثلنا، أما المقدّرة ففي

قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ مُكَذِّبٌ﴾ (المدثر: ٣) والتقدير: أمّا ربّك فكبير (أوضح المسالك: ٨٦).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ت- أن يكون المفعول ضميرًا مُنفَصلاً، لو تأخر عن عامله وجب اتّصاله^(١):
كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٤) ، فالضمير (إِيَّاكَ):
في محلّ نصب مفعول به لِـ (نعبد)، ولو تأخر عن الفعل، لأصبح: (نعبدك)،
وهذا التّشكيل لم يَفِ بالغرض البلاغيّ المقصود في حالة التّقديم، وهو (الحَصْر).

* * *

^(٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ١/١٣٢، على أن يكون في غير باب (سليته، وخلتيه) التي يجوز في ضمائرها الاتصال والانفصال.

ملخص أحكام الفاعل

وهي:

أولاً: الرُّفْعُ.

ثانياً: التَّأَخُّرُ عن الفعلِ وشَبِّهه.

ثالثاً: عَدَمُ الاستغناء عَنْهُ.

رابعاً: تجريدُ فعلِهِ مِنْ علامتي التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ، إذا كان الفاعل مُثَنًّى أو جَمْعُوعاً.

خامساً: رَفْعُهُ بِفِعْلِ محذوفٍ.

سادساً: تأنيثُ الفعلِ للفاعلِ الْمُؤَنَّثِ بضوابطٍ مُحدَّدةٍ.

سابعاً: له مع فِعْلِهِ ومفعولِهِ ترتيبٌ مُحدَّدٌ، وترتيبُ مواقعِ في الجملةِ العربيَّةِ.

* * *

فوائد:

الأولى: هَلْ يَقَعُ الْفَاعِلُ جُمْلَةً:

مرَّ الحديث أنَّ الفاعل يقع اسماً ظاهراً، أو ضميراً، أو مؤوَّلاً، وهذا ممَّا لا خلافَ فيه، ولكنَّ جاءتْ نُصُوصٌ قُرْآنيَّةٌ ظاهرُها أنَّ الفاعلَ فيها (جملةٌ).

من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُمْ﴾ (يوسف: ٣٥). فظاهر الكلام أنَّ جملة: (لَيْسَ جُنَّتْهُمْ)، هي فاعل: (بَدَأَ).

وكذا قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم: ٤٥). فالذي يظهر أنَّ فاعل: (تَبَيَّنَ)، هو: (كَيْفَ فَعَلْنَا).

مواقف النُّحَاة من هذه التراكيب:

نُحَاة الكوفة^(١): أجازوا وقوع الفاعل جملةً، وابتعدوا عن التَّقدير المُتكلِّفِ، سواء أكان جوازاً مطلقاً، كقولهم: يُعجِبُنِي (يقوم زيد)، أم كان مشروطاً بأنَّ

(١) مغني اللبيب: ٤٤٨/٢.

يكون الفعل قَلْبِيًّا مقترنًا بأداة تعليق^(١)، كالأية الكريمة: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ
فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم: ٤٥) .

أما نُحَاة البصرة: فقد مَنَعُوا وقوع الفاعل جملة^(٢)، وعاملوا هذه النُّصُوص
الكريمة وأمثالها بالأساليب الآتية :

أ- تقدير (الفاعل) ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل نفسه^(٣)، على أن تكون
الجملة مُفسَّرةً لذلك المُقدَّر، فالتقدير في الآية الأولى: ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَءًا، وجملة:
(ليسجنَّته)، مُفسَّرةً لذلك البَدَاءِ.

والتقدير في الآية الثانية: وَتَبَيَّنَ لَهُمُ التَّبَيُّنُ، وجملة: (كيف فعلنا)، مُفسَّرة
للمُقدَّر، أي: وَتَبَيَّنَ لَكُمُ التَّبَيُّنُ، كيف فعلنا بهم.

ب- كون التَّركيب بُرْمَتَهُ مقصودًا به اللَّفْظ؛ ولذا يكون بِحُكْم الكلمة المفردة،
وإغرابه يكون على الحكاية، وهذا النوع من الجُمْل، قد يقع مبتدأً، كما في
الحديث الشريف: ((لا حولَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ))، وقد يقع
خبرًا، نحو: (قولي لا إلهَ إِلَّا اللهُ)، وقد يقع فاعلاً، نحو: (تشفيني لا إلهَ إِلَّا
الله).

فَ(تشفيني): فعل مضارع، والتَّوْن للوقاية، والياء مفعول به، و(لا إلهَ إِلَّا اللهُ):
فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة على آخر الجملة، مَنَعَ من ظهورها حركةُ الحكاية.

الثَّانية: قد يكتسب الفاعل المُذَكَّر المضاف من المضاف إليه التَّأْنِيث بِشَرَط
صِلَاحِيَّة الاستغناء عَنِ المضاف، والاكتفاء بالمضاف إليه مع صحَّة
المَعْنَى.

^(١) التعليق هو ابطال عمل الناسخ لفظًا لا محلاً، لمانع يحول بين الناسخ، وبين العمل الظاهر في مفعوليه، ويتم التعليق
بأحد أحرف النَّفْي، أو لام الابتداء، أو لام جواب القسم، أو الاستفهام.

^(٢) الكتاب ١١٠/٣.

^(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٣٠/١، ومغنى اللبيب ٤٤٩/٢، وحاشية الصبان ٣٩/٢.

كقوله تعالى: ﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: ١٠)، فذكر الفعل؛ لأنه لـ (بَعْض)، وهو مُذكر، أما قراءة: ((تَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ))^(١)؛ فإنما أُنت الفعل لاكتساب الفاعل (بعض) التانيث من المضاف إليه المؤنث، فالتانيث -إذا- على معنى: (تَلْقَظُهُ السَّيَّارَةُ).

ومثل هذا قول بعض العرب: ((ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ))^(٢).

وقول الأعشى:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
فَأَنْتَ الْفِعْلُ: (شَرِقَ)، والصَّدر (مذكر)؛ لاكتساب لفظة الصدر التانيث من (القناة).

الثالثة: لا يُؤنَّثُ الْفِعْلُ (كَفَى) الْمُسْنَدُ إِلَى فَاعِلٍ مُؤنَّثٍ حَقِيقِيٍّ، مجرورٍ بحَرْفِ جَرٍّ زَائِدٍ^(٣)، نقول: كَفَى بفاطمة خطيئةً.

أما الأفعال الأخرى، فقد تأتي مؤنثةً، مع أنَّ التركيب هو هو، وذلك نحو

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ (فصلت: ٤٧).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ (الأنعام: ٥٩)

الرابعة: حُكْمُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ وتذكيره مع الفاعل المُشْتَى حُكْمُ مَفْرَدِهِ:

كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة: ٢٣).

وقوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ (القصص: ٢٣).

* * *

^(١) مختصر شواذ القراءات: ٦٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٥٩٢.

^(٢) الكتاب ٥١/١، والأصبع: مؤنثة.

^(٣) للاطلاع على خلاف النحاة في سبب امتناع تأنيث كفى (يراجع: شرح النصريح ٢٨٩/١).

تدريب - ٢٣ -

س ١ / استخرج كُلَّ فاعِلٍ فيما يأتي، واذكرْ إعرابه مُفَصَّلًا:
أَخْلَقَ بَذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظِيَ بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا
يَسْرِ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

* * *

س ٢ / بَيِّنْ حُكْمَ اتِّصَالِ تَاءِ التَّائِيثِ - من حيثُ الجوازُ أوِ الوجوبُ - في أفعال
الآياتِ الكريمةِ الآتية، مع ذِكرِ السَّبَبِ:

- ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (يوسف: ٣٠).

- ﴿قَالَ الْخَوَارِثُ﴾ (الصف: ١٤).

- ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ﴾ (يوسف: ١٩).

- ﴿إِذَا جَاءَ كُفْرُ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَيَّجَاتٍ﴾ (المتحنة: ١٠).

- ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ (يوسف: ٥١).

- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ (الحجرات: ١٤).

* * *

س ٣ / اذكرْ مَوْضِعَيْنِ لوجوبِ تقديمِ الفاعلِ مع التَّمثِيلِ له بفصيحِ الكلام.

* * *

س ٤ / اذكرْ حُكْمَ المفعولِ بهِ في الآياتِ الكريمةِ من حيثُ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ، جَوَازًا
أوِ وجوبًا، مع ذِكرِ القاعدةِ، قال تعالى:

- ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (القصص: ٢٨).

- ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾ (غافر: ٥٢).

- ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ (الحج: ٣٧).

- ﴿أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٧٤).

- ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ (الأعراف: ٣٠).

* * *

س ٥ / اشرح قول ابن مالك مع التمثيل:

وقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ (التَّاء) فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

* * *

س ٦ / اعرِبْ الألفاظ: (السَّماء، ولفظ الجلالة، و بشير)، في الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: ١).

- ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف: ٨٧).

- ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ (المائدة: ١٩).

* * *

س ٧ / في النُّصُوصِ الآتية شواهد لمسائل في باب الفاعل، بَيِّنْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ، ووجه الاستشهاد به:

كَفَى بِالْمَرْءِ عِيًّا أَنْ تَرَاهُ	لَهُ وَجْهٌ، وَلَيْسَ لَهُ لِسَانٌ
يلوموني في اشتراء النخيل	لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يُعْذِلُ
فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا	وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

س ٨ / ما الحُكْمُ الذي يُمكن أَنْ تستنتجَهُ من البَيِّنَةِ الآتية:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

النائب عن الفاعل

قال:

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَ (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ)

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ وَالْمُتَّصِلَ	بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَ (وُصِلَ)
وَأَجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا	كَ (يُنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى
وَالثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الْمُطَاوَعَةَ	كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
وَالثَّلَاثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ	كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَ (اسْتَحْلِي)
وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَآ ثَلَاثِيٌّ أَعْلٌ	عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَ (بُوعَ) فَاخْتُمِلْ
وَأِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ	وَمَا لَ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)
وَمَا لَ (فَا) بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي	فِي (اخْتَارَ، وَأَنْقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ	أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنْيَابَةٍ حَرِي
وَلَا يُنُوبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدَ	فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ
وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يُنُوبُ الثَّانِ مِنْ	بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّبَاسُءُ أَمِنْ
فِي بَابِ (ظَنَّ وَأَرَى) الْمَنْعِ اشْتَهَرَ	وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُقِّلَا بِالرَّافِعِ التَّصْبُّ لَهُ مُحَقَّقَا

قَدْ يُحَذَفُ الْفَاعِلُ - لِعَرَضٍ مَا - وَيَقُومُ مَقَامَهُ مَا يَنُْوبُ عَنْهُ، فَيُسْنَدُ إِلَى الْفِعْلِ، وَيَأْخُذُ أَغْلَبَ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ: كَالرَّفْعِ، وَكَوْنِهِ عُمْدَةً، وَالتَّأْخِيرِ عَنِ الْفِعْلِ، وَعَدَمِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَمطَابَقَةِ الْعَامِلِ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ، فَضْلًا عَنْ التَّغْيِيرِ الصَّرْفِيِّ فِي بَنِيَةِ الْفِعْلِ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ.

واصْطُلِحَ على هذا النَّائب بمصطلحاتٍ عِدَّة، يُمكن أن تُرتَّب أشهرها زمنياً، على النَّحو الآتي :

- (المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعِلٍ) ^(١).
 - و (ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ)، وهو الأشهر ^(٢).
 - و (المفعول الذي لا يُذكرُ فاعِلُهُ) ^(٣).
 - و (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعِلُهُ) ^(٤).
- أما (النَّائب عن الفاعل) فهي تسميةٌ مُتأخِّرةٌ، عُزِيَتْ إلى (ابن مالك) ^(٥)، وهي -أيضاً جليَّة- واضحةٌ في ألفاظِ أبياته السَّابقة: (ينوب، نيابة، النَّائب).
- وقد فضِّلَ هذا المُصطلح الأخيرُ على غَيْرِهِ ؛ لِكونِهِ مُختَصِراً؛ ولِشمولِهِ ما ينوبُ عن الفاعل من مفعولٍ، أو غيره.
- فَ (نائبُ الفاعل) هو: ما يحلُّ محلَّ الفاعلِ بَعْدَ حَذْفِهِ، ويأخذُ أَغْلَبَ أَحكامِهِ، ويتقدَّمُهُ فِعْلٌ مُعَيَّرُ البِنْيَةِ.
- وهذا الفعلُ المُتقدِّمُ المُحوَّلُ البِنْيَةِ من: (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، له تسميات مُتعدِّدة، منها:

- (فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل) ^(٦).
- و (بناء ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ) ^(٧).
- و (الفعل المبني للمفعول) ^(٨).

^(١) عن سيبويه في الكتاب: ٤١/١.

^(٢) عن الفراء في معاني القرآن: ٢١٠/٢، والأباري في أسرار العربية: ٨٨، والزجاجي في الجمل: ٧٦.

^(٣) عن المبرد في المقتضب ٥٠/٤.

^(٤) شرح المفصل ٦٩/٩، ولباب الإعراب للأسفراييني: ٢٤١.

^(٥) حاشية الخضري: ١٦٧/١، وحاشية ابن حمدون على المكودي: ١٣٤/١.

^(٦) الكتاب: ٤٢/١.

^(٧) المقتضب ١٠٥/١، ١٧٨.

^(٨) عن أبي علي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٤/١.

- و (فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ) ^(١).

- و (فعل الغائب) ^(٢).

وأخيراً: (المَبْنِيّ لِلْمَجْهُولِ)، وهي تسمية اصطلاحية متأخرة مبنية على أساس فكرة حذف الفاعل؛ لِلْجَهْلِ به؛ وكأنهم أرادوا به أن يكون مُقَابِلًا لِلْفِعْلِ المَبْنِيّ للفاعل المَعْلُوم.

أما حقيقة الأمر، فهو لم يَكُنْ مَبْنِيًّا لِمَجْهُولٍ، بل هو فعلٌ مَبْنِيٌّ لمفعولٍ مَعْلُومٍ في الغالب، وهو أمرُ التفتِّ إليه بعضُ النحاة ^(٣) فقال: "اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ يجري مجرى الفاعل، في أنه بُنِيَ على فِعْلٍ صِيغَ لَهُ على طريقة (فُعِلَ)، كما بُنِيَ الفاعِلُ على فِعْلٍ صِيغَ لَهُ على طريقة (فَعَلَ)".

ونجد تطبيقاً لهذه الإشارة في قول ابن مالك:

يَنْوُبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فيما لَهُ، ك (نِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ)

أي: ينوبُ (المفعول به) عن الفاعل -عندَ حَذْفِهِ-، وَيَتَّسِمُ بأغلبِ ما استقرَّ للفاعل من أحكام، ومَثَلٌ لهذا التركيب الجديد بعارة: (نِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ)، والأصل: نَالَ المُسْتَحَقُّ خَيْرَ نَائِلٍ، أي: عطاءً، فحُذِفَ الفاعِلُ، وأُقيم المفعولُ مَقَامَهُ، وَغُيِّرَ البناءُ الصَّرْفِيُّ لِلْفِعْلِ.

ولم يَكُنِ المفعولُ به النَّائِبَ الْمُتَفَرِّدَ عن الفاعل - مع كونه أساسَ النِّبَاة - بل هناك صِيغٌ أُخْرَى تنوبُ عن الفاعل لم يَدْكُرْهَا ابنُ مالك في هذا الموضع، وسيعود إليها بعد حديثه عن كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ، وقد يُؤْخَذُ عليه هذا التَّشْتِيتُ، والتَّمْزِيقُ لِفِكْرَةِ النِّبَاةِ.

^(١) شرح ابن يعيش ٦٩/٧.

^(٢) التسهيل: ٧٧.

^(٣) ابن يعيش في شرحه للمفصل ٦٩/٧.

• أسباب حذف الفاعل ^(١):

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ لِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١ - الْجَهْلُ بِهِ ^(٢): كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ مَعْرِفَةِ سَنَةِ الْحَدِيثِ: رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

(ﷺ).

٢ - الْأَسْبَابُ اللَّفْظِيَّةُ، مِنْهَا:

- الْإِخْتِصَارُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾

(النحل: ١٢٦)؛ فَحُذِفَ الْفَاعِلُ هُنَا لِلْإِخْتِصَارِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ، وَهُوَ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ.

- الْمَحَافَظَةُ عَلَى مُوسِيقَى الْكَلَامِ، وَوُزْنِهِ، وَحَرَكَاتِهِ، نَثَرًا كَانَ أَمْ شِعْرًا:

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمُ الْمَشْهُورُ: ((مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ))، وَإِذَا قِيلَ:
حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ، لاختلَّ السَّجْعُ .

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

٣. الْأَسْبَابُ الْمَعْنَوِيَّةُ ^(٣)، مِنْهَا:

أ- الْعِلْمُ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨).

ب- الْخَوْفُ مِنْهُ، كَقَوْلِ خَائِفٍ مِنَ الْحَجَّاجِ: قُتِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ (رضي الله عنه).

ت- تَعْظِيمُ الْفَاعِلِ وَإِجْلَالُهُ، بَعْدَ ذِكْرِ اسْمِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ الْخَرَصُونَ﴾
(الذاريات: ١٠).

ث - الْإِبْهَامُ عَلَى السَّامِعِ، كَقَوْلِ مُحْنَفِي الصَّدَقَةِ: تُصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ عَلَى مِسْكِينٍ.

^(١) لم يشر إليها ابنُ مالكٍ، وسنذكرها بإيجازٍ إتمامًا للفائدة.

^(٢) عبدُ ابنِ هشامٍ (الجهل بالفاعل) قسمًا بذاته في قبالِ الأسبابِ الأخرى (أوضح المسالك/ ٨٦)، بحجة أن الجهل يقتضي عدم التصريح باسم الفاعل لا أن يُحذف، ويرى الآخرون: أنه لما لم يكن في ذكر المبهم فائدة، ترك ذكره غالبًا.

^(٣) على وفق منهج القدماء في الدراسة النحوية يعدُّ رصد أسباب الحذف المعنوية خارجًا عن منهجهم، وهو ألصق بالدراسة البنيانية.

● بناء الفعل المجهول، قال:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ وَالْمُتَّصِلَ	بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَ (وُصِلَ)
وَأَجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا	كَ (يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى
وَالثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الْمُطَاوَعَةَ	كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
وَالثَّلَاثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ	كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَاهُ كَ (أُسْتُخْلِي)
وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَاتِلَاثِيٍّ أُعِلِّ	عَيْنًا، وَضَمَّ جَاكَ (بُوعَ) فَاحْتُمِلْ
وإنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ	وَمَا لَ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)
وَمَا لَ (فَا) بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي	فِي (اخْتَارَ، وَانْقَادَ) وَشَبَّهَ يَنْجَلِي

لِكُلِّ فِعْلٍ أُريدُ أَنْ يُحوَّلَ مِنْ صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِفاعِلٍ مَعْلُومٍ، إِلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِفاعِلٍ
مَجْهُولٍ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ، وَهِيَ:

١- حَذْفُ الْفَاعِلِ.

٢- إِقَامَةُ النَّائِبِ مُقَامَهُ.

٣- تَغْيِيرُ بِنَاءِ الْفِعْلِ الصَّرْفِيِّ.

وَالْحَدِيثُ هُنَا عَنْ هَذَا التَّغْيِيرِ الصَّرْفِيِّ فِي بِنْيَةِ الْمُسْنَدِ، إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَلَيْسَ
اسْمًا، وَهُوَ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ الْفِعْلُ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَبَعْدَهُ اسْمٌ
مَرْفُوعٌ، لَمْ يُعْلَمْ هَلْ هَذَا الْمَرْفُوعُ هُوَ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً، أَوْ أَنَّهُ الْقَائِمُ مُقَامَهُ؛ وَلِهَذَا
وَجِبَ التَّغْيِيرُ، وَهُوَ تَغْيِيرٌ لَهُ ضَوَابِطُ تَحَدَّثُ عَنْهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةِ:

● فَالْفِعْلُ الْمُحَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا، أَوْ مُضَارِعًا.

وَلِحَرَكَةِ أَوَّلِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ (الضَّمُّ)، وَفِيهَا قَالَ:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ.

أَيُّ: يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، مَهْمَا كَانَ نَوْعُهُ.

وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَاضِي، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ، وَإِلَيْهِمَا
أشار بقوله:

.....والمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرُ فِي مُضِيِّ ك(وُصِلَ)
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ك(يُنْتَحَى) الْمَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى

فَالضَّابِطُ الْعَامُّ - إِذَا - هُوَ:

- ضَمُّ الْأَوَّلِ، وَكُسْرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَاضِي.

- وَضَمُّ الْأَوَّلِ، وَفَتْحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ.

ويلحق بهذا أمورٌ فرعيةٌ تتعلق بحركة أَحْرَفِ الْبِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ لِلْفَعْلَيْنِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُهَا.

بناء الفعل الماضي للمجهول:

١- إِذَا كَانَ الْمَاضِي صَحِيحَ الْعَيْنِ خَالِيًا مِنَ التَّضْعِيفِ، وَغَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهَمْزَةٍ

وَصَلٍ، مَثَلُ: وَصَلٌ، وَدَخَرَجٌ، ضَمُّ أَوَّلِهِ، وَكُسْرُ الْحَرْفِ الْمُتَّصِلِ بِالْآخِرِ، (أَيُّ:

مَا قَبْلَ الْآخِرِ)، فَيَصْبِحُ: وُصِلَ، وَ دُخِرَجٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الضُّفُفُ تُشِرَتْ﴾ (التكوير: ١٠).

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾^(١) (النحل: ١٠٦).

٢- إِذَا كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِ (تاء) زائدة^(٢)، قَالَ:

وَالثَّانِي التَّالِي (تاء) الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ

أَيُّ: إِنْ كَانَ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمَاضِي^(٣) (تاء) الْمُطَاوَعَةِ^(٤)، ضَمُّ أَوَّلِهِ بِحَسَبِ الْقَاعِدَةِ

الْعَامَّةِ، وَتَبَعَ ثَانِيهِ -أَيُّ: التَّالِي لِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ- أَوَّلُهُ فِي الضَّمِّ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.

فَتَقُولُ فِي: تَكْسَرُ، وَتَغَافَلُ، وَتَدْخُرُجُ: تُكْسَرُ، وَتُغَوِّفَلُ، وَتُدْخُرُجُ، وَلَا نِزَاعَ فِي

ذَلِكَ، أَيْ: لَا خِلَافَ.

^(١) همزة (أكره) ليست للوصل؛ لأنه رباعي.

^(٢) الوصف بالزيادة أعم من المطاوعة، فالتاء الزائدة قد تكون للمطاوعة ولغيرها.

^(٣) وهو تخصيص لم يذكره ابن مالك، لأن المضارع لا يُفْتَحُ ببناء المطاوعة، بل بحروف المضارعة.

^(٤) المطاوعة: قبول الأثر: أي: وصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، ومن صيغها:

تفعَّل، انفعَلَ، افتعل، تفاعل تفعَّل (حاشية الخصري ١٧٩/١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ويُضاف أيضًا إلى ما ذكره ابن مالك كُلِّ فِعْلٍ أَوَّلُهُ (تاء) مزيدة لِغَيْرِ المطاوعة، فحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُصَدَّرِ بتاء المطاوعة، فتقول في: تَبَخَّرَ، وَتَكَبَّرَ، وَتَمَسَّكَ: تَبَخَّرَ، وَتَكَبَّرَ، وَتَمَسَّكَ.

ولعل ابن مالك لم يَذْكُرِ التَّاءَ المَزِيدَةَ؛ لِشَبْهِهَا بِ(تاءِ الْمُطَاوَعَةِ)؛ فَاكْتَفَى بِذَلِكَ^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي دُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(٢)

ف(تُخَرَّمُوا): فعلٌ ماضٍ مبدوء بتاء (زائدة)؛ فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَجْهُولِ ضَمٌّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ، أَيِ: التَّاءِ، وَالْحَاءِ.

٣- إذا كان الماضي مبدوءًا ب(همزة وصل)، قال:

وَالثَّلَاثُ الَّذِي بِهِمْزُ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَ(أُسْتُحْلِي)

أَيِ: إِنْ كَانَ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمَاضِي الْخَمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ^(٣) مَبْدُوءًا بِ(همزة وصل)، ضَمٌّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ بِحَسَبِ الضَّائِبِ الْعَامِّ، أَمَّا ثَالِثُهُ فَيَتَّبِعُ حَرَكَةَ أَوَّلِهِ، وَهِيَ الضَّمُّ أَيْضًا، وَمِثْلُ لَهُ بـ (أُسْتُحْلِي) الْمَبْنِي لِلْمَجْهُولِ، وَأَصْلُهُ: اسْتَحْلَى - مَفْتُوحُ الثَّلَاثِ - فَضَمُّ الثَّلَاثِ فِي هَذَا الْبِنَاءِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَ مَفْتُوحًا لَأَتَبَسَ بِصِغَةِ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾^(٤) (البقرة: ١٧٣).

ومنه قولك: أَنْطَلِقَ بِهِ، وَأُسْتَحْسِنَ الْعَدْلُ، وَأُبْتَغِي الْحَقَّ.

^(١) شرح المرادي: ٢٣/٢.

^(٢) الشَّاعِرُ الْهَذَلِيُّ يَرِثِي أَوْلَادَهُ الَّذِينَ مَاتُوا فِي عَامٍ وَاحِدٍ فَقَالَ: إِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ سَبَقُوا إِلَى مَا أَرْغَبَ فِيهِ، وَهُوَ طَوْلُ أَعْمَارِهِمْ وَبَادَرُوا مُسْرِعِينَ إِلَى مَا يَحْبُونَهُ، وَهُوَ الْمَوْتُ، وَجَعَلَ الْمَوْتَ هَوًى لَهُمْ مِنْ بَابِ الْمَشَاكَلَةِ. ثُمَّ عَزَى نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ: إِنْ الْمَوْتُ يَلَاقِي كُلَّ إِنْسَانٍ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَكَانٌ يُدْرِكُ فِيهِ وَلَا يَفْلِتُ مِنْهُ. وَأَعْتَقُوا: سَارَعُوا، وَتَخَرَّمُوا: اسْتَأْصَلَهُمُ الْمَوْتُ.

^(٣) هذا التخصيص لم يذكره ابن مالك لعلمه أَنَّ (همزة الوصل) لا تلحق الماضي الثلاثي، والرباعي، والفعل المضارع.

^(٤) قراءة نافع وابن كثير والكسائي بضم النون، وغيرهم بكسرها، ولا خلاف في ضم الطاء (السبعة في القراءات: ١٧٤).

٤ - إذا كان الماضي ثلاثياً مُعَلَّ الْعَيْنِ، قال:

وَكَسِرَ أَوْ أَشْمِمَ (فا) ثَلَاثِي أُعِلُّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَ (بُوعَ) فَاحْتَمِلَ
وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ

أي: إن كان الماضي ثلاثياً مُعَلَّ^(١) الْعَيْنِ، نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَقُصِدَ بِنَاؤُهُ لِلْمَجْهُولِ،
فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ نَقُولَ: (قُولَ، وَبُيْعَ)، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ خَفَّفُوا هَذَا الْبِنَاءَ التَّحْقِيلَ
فِي النُّطْقِ الْمُتَأَنِّي مِنْ: كَسَرَ الْوَائِ وَالْيَاءِ، وَقَدْ سُمِعَ التَّخْفِيفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ، وَهِيَ:
أ- إَخْلَاصُ الْكَسْرِ لِفَاءِ الْفِعْلِ:

أي: قِيلَ، وَبِيعَ، بِكَسْرِ أَوَّلِ الْفِعْلِ كَسْرُهُ خَالِصَةٌ^(٢)، وَهِيَ اللَّهْجَةُ الْمَشْهُورَةُ،
وَهِيَ مُرَادُّهُ مِنْ قَوْلِهِ:

وَكَسِرَ... (فا) ثَلَاثِي أُعِلُّ عَيْنًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (سَبَأُ: ٥٤).

ب- كَسَرُ فَاءِ الْفِعْلِ بِإِشْمَامِ الضَّمِّ:

فَقَالُوا: قِيلَ، وَبِيعَ، أَيُّ: نُطْقُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ بِحَرَكَةٍ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ؛ حِرْصًا
عَلَى بَيَانِ الْأَصْلِ، وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَزْجُ إِلَّا بِالنُّطْقِ، وَأَمَّا الْخَطُّ فَتَظْهَرُ فِيهِ الْيَاءُ،
وَهَذَا مُرَادُّهُ مِنْ قَوْلِهِ:

..... أَوْ أَشْمِمَ (فا) ثَلَاثِي أُعِلُّ عَيْنًا.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ يَتَّارِضْ أَبْلَى مَاءٍ لِي وَكَسَمَاءُ أَقْلَى وَغِيضَ الْمَاءِ﴾
(هُود: ٤٤)، بِإِشْمَامِ الضَّمِّ فِي: (قِيلَ)، وَ: (غِيضَ)^(٣).

^(١) قال: أُعِلُّ، دُونَ (اعْتَلَّ)، لِيُخْرِجَ مَا عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَلَمْ يَعْتَلَّ، أَيُّ: لَمْ يَخْضَعْ لِأَحْكَامِ الْإِعْلَالِ، وَمِنْهَا: قَلْبُ الْوَائِ أَوْ
الْيَاءِ أَلْفًا فِي مِثْلِ: قَالَ، وَبَاعَ فَاصْلُهُمَا: قَوْلَ، وَبِيعَ، وَمِمَّا لَمْ يُعَلَّ: غَوْرَ، وَصِيدَ، فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الصَّحِيحِ (الْكِتَابُ
٣٤٤/٤).

^(٢) تَمَّ ذَلِكَ بَعْدَ حَذْفِ ضَمَّةِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ (قُولَ) وَنَقْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ إِلَى مَكَانِهَا، فَقَلَبْتَ الْوَائِ يَاءً لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرِ
فَصَارَتْ: قِيلَ، أَمَّا (بِيعَ) فَقَدْ سَلِمَتْ الْيَاءُ فِيهَا.

^(٣) هِيَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ وَرُوَيْسٍ (الْمَهْذَبُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ: ٣١٧/١) وَهِيَ لَهْجَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ذَكَرَهَا سَيَبَوِيه
فِي الْكِتَابِ: ٣٤٢/٤، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٢٠١/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ت- إخلاص الضم لفاء الفعل:

فقالوا: قُول، وُبُوع^(١) : وهو نطق قليل الورد عن العرب^(٢)، وقد أشار إليه ابنُ مالك بقوله:

..... وَضَمَّ جَا ك (بُوع) فَاحْتُمِلْ

أي: جاء على لسان بعض العرب: (بُوع)، بالضم الخالص، فاحتُمِلَ قَبُولُهُ، وهي إشارة إلى ضَعْفِ هذا الْوَجْهِ قِيَاسًا بِالْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ. وَمِنْهُ قول رُؤْبَة :

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ، فَاشْتَرَيْتُ

وقول راجز آخر:

حُوكْتُ^(٣) عَلَى نَوَلَيْنِ، إِذْ تُحَاكُ

تَخْتِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

والقياس فيها: بِيْع، وَحِيْكُ.

* * *

• اجتناب الصيغ المُلبِسة، قال:

وإنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ

أي: إذا خِيفَ الالْتِباسُ، واختلاطُ الصيغ بين الفعل المبني للفاعل، والفعل المبني للمجهول؛ بِسَبَبِ ضَبْطِ شَكْلِ من الأشكال الثلاثة السابقة: الكسر، والإشمام، والضم، في حالة إسناد الفعل الثلاثي المُعْلَلِ الْعَيْنِ - بعد بنائه للمجهول - إلى

^(١) قلنا: إنَّ الأصل: قُول، وبيْع، فحذفوا كسرة عين الفعل، فسلمت الواو في (قول) وقلبت الياء واوًا في (بيع)، لسكونها وانضمام مل قبلها.

^(٢) هي لهجة نسبت لبني فقعس، وبني دُبَيْر من قبيلة أسد (تفسير القرطبي ٢٠٤/١ وأوضح المسالك ٩٠/١) وقد وصفها الزجاجي في الجمل ١٩/ بالشذوذ والقلة.

^(٣) للرَّجَز رواية أخرى بـ (حيكت على نيرين..) بإخلاص الكسر.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ضمير المتكلم، أو المخاطب، لَزِمَ اجتنابُ ذلك الشَّكْلِ الذي بِسَبِبه وَقَعَ اللَّبْسُ،
والْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى ضَبْطٍ لَا لَبْسَ فِيهِ، من ذلك الفعل: (ساد)، وهو أَجْوَفُ
واوِي^(١):

- إذا أُسْنِدَ إلى ضمير المخاطب، قلنا: سُدَّتْ، فهي -إِذَا- صيغة المبني للمعلوم.
- وإذا بُنِيَ الفعل للمجهول، وأُسْنِدَ إلى ضمير المخاطب أيضًا قلنا: سُدَّتْ، وبهذا
يقع الخلط بين الصيغتين؛ للتشابه في الشَّكْلِ، فإحداها مبنية للمعلوم، والأخرى
مبنية للمجهول.

ومن أجلِ تَحْنُثِ هذا اللَّبْسِ مُنِعَ (ضَمُّ الحَرْفِ الأوَّلِ) في الفعل الأجوف
الواوِي عند بنائه للمجهول، وَيَبْقَى وَجْهَانِ: الكَسْرُ، أو الإِشْمَامُ، في صيغة
المبني للمعلوم: سُدَّتْ -بالضَّم- وفي صيغة المبني للمجهول: سِدَّتْ بالكسْر
الخالص، أو الإِشْمَام.

ومن ذلك الفعل (باع) وهو أَجْوَفُ يائِي^(٢)، والقياس عند بنائه للمجهول -
بعد إسناده إلى ضمير المخاطب- بُعِثَ، وهذه هي الصيغة نفسها حالة البناء
للمعلوم، أو إسنادها إلى ضمير المخاطب: بُعِثَ، فالصورة الشَّكْلِيَّةُ واحدة مع
اختلاف الإِسْنَادِ والمعْنَى؛ وَلِلْفَرَارِ مِنْ هَذَا الْخَلْطِ مُنِعَ (كَسْرُ الحَرْفِ الأوَّلِ) في
الفعل الأجوف اليائِي عند بنائه للمجهول، وله (الضَّمُّ أو الإِشْمَامُ)، فيقال في
المبني للمعلوم المُسْنَدُ إلى ضمير المخاطب: بُعِثَ، ويُقال في المبني للمجهول:
بُعِثَ: بالضَّمِّ الخالص، أو الإِشْمَامِ، ومثْلُ ذلك أيضًا قَوْلُكَ في حالة الإِسْنَادِ إلى
(ضمير المتكلم): سُدَّتْ ← للمبني للمعلوم، وسِدَّتْ ← للمبني للمجهول،
وفي (الأجوف اليائِي): بُعِثَ ← للمبني للمعلوم، وبُعِثَ ← للمبني
للمجهول.

(١) أي إنَّ أصل ألفه واو.

(٢) أي إنَّ أصل ألفه ياء.

- ومُلَخَّص ما ذكرَ ابنُ مالك في هذه المسألة أَنَّهُ إذا أُسْنِدَ الفعلُ الثَّلَاثِي الأَجُوف إلى ضمير المتكلم، أو المخاطب، ثُمَّ بُنِيَ للمجهول؛ فالأخرى فيه منعًا لِلْبَسِّ في الصَّيغ:

- أن يُنطَقَ أوَّل ما أَصْلُهُ الواوُ بالكسْرِ، أو بالإشمام .
- ويُنطَقَ أوَّل ما أَصْلُهُ الياءُ بالضَّمِّ، أو بالإشمام.

* * *

٥- إذا كان الماضي مُعَلَّ العَيْنِ على وزن: (افْتَعَلَ)، أو: (انْفَعَلَ)، قال:

وما ل (فا) باعَ لِمَا العَيْنُ تَلِي في (اختارَ، وانقادَ وشبهه ينجلي)

أي: ما ثبت لـ (فاء) الفعل الثَلَاثِي المُعَلَّ العين، نحو: باع، وصام، من الأَوَجُّه الثلاثة المُتَقَدِّمة - عند البناء للمجهول من جَوَاز الكسْرِ، والإشمام، والضَّمِّ - يثبت مثله للحرف الذي تليه عَيْنُ الفعل^(١) وهو على وَزْن: (افْتَعَلَ)، أو: (انْفَعَلَ)، مُعَلَّ^(٢) العَيْن للمجهول، نحو: اختار، وانقاد وشبههما الذي ينجلي ويتضح.

فيجوزُ في (تاء) اختار، و (قاف) انقاد ثلاثة أَوَجُّه:

- إخلاصُ الكسْرِ، فيُقَالُ: اختِيرَ، وانْقِيدَ.
- الإشمامُ، فيُقَالُ: اختِيرَ، وانْقِيدَ (بإشمامِ الكسرةِ ضَمَّةً)^(٣).
- إخلاصُ الضَّمِّ، فيُقَالُ: اختَوَّرَ، وانْقُودَ.

أما حركة الهمزة - في الحالات كلها - فتكون مُماثِلَةً لحركة الحرفِ الثالثِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، وهما: التَّاء، والقاف، وهي: الكسْرُ، أو الإشمامُ، أو الضَّمُّ؛ وبهذا فهي لا تتبع القاعدة العامة في ضَمِّ أوَّل حَرْفٍ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ بُنِيَ للمجهول^(٤)، أما قوله:

(١) أي: الحرف السَّابِق لـ (عين الفعل).

(٢) أما ما لم تعلَّ عينه من هذين الوزنين فيجري مجرى الصحيح كما سبق في الثلاثي، نحو: اختَوَّرَ.

(٣) أشرنا إلى أنَّ الإشمام لا يظهر في الخط، بل يَبْقَى رسمُ الياء.

(٤) لم ينبه ابن مالك على حركة الهمزة المتغيرة في هذا الموضوع.

وَشِبْهِ يَنْجَلِي

أي: ما جاء على وزن: (اَفْتَعَلَ)، أو: (اَنْفَعَلَ) إذا كانا صَحِيحَيْنِ مُضَعَّفَيِ اللَّامِ^(١) نحو: اَمْتَدَّ، وَاَنْصَبَّ، فإذا بُنِيَ للمجهول جازَ في حَرْفِهِمَا الثَّالِثِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ: الْكَسْرُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالضَّمُّ، على أَنْ تتحرَّكَ الهمزة فيهما بحركة الحَرْفِ الثَّالِثِ.

* * *

٦- إذا كان الماضي ثَلَاثِيًّا مُضَعَّفًا^(٢) مُدْغَمًا، قال:

..... وَمَا لَ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبُّ)

يعني: ما ثَبَّتَ من أَحْكَامٍ صَرْفِيَّةٍ لـ(بَاعَ) ونظائره من الأفعال الماضية الثلاثية الْمُعْلَّةِ الْوَسْطِ إذا بُنِيََتْ للمجهول، قَدْ يَثْبُتُ لِنَحْوِ: (حَبُّ)، ونظائره من الأفعال الماضية الثلاثية الْمُضَعَّفَةِ، نحو: رَدَّ، وَشَدَّ، وَمَدَّ، وَصَبَّ، إذا بُنِيََتْ للمجهول. أي: يجوز في (فَاء) الأفعال الماضية الثلاثية الْمُضَعَّفَةِ ما جاز في (فَاء) باع وأمثاله، حال البناء للمجهول من جواز: الْكَسْرِ، أَوِ الْإِشْمَامِ، أَوِ الضَّمِّ، بِشَرْطِ أَمْنِ اللَّبْسِ .

فيقال في (رَدَّ) عند البناء للمجهول :

- رُدَّ (بَضَمَ الْفَاءِ)، قال تعالى: ﴿ هَذِهِ بِضْعَةٌ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (يوسف: ٦٥)، وهو الْوَجْهُ الْأَفْصَحُ^(٣) .

- رِدَّ (بَكَسَرَ الْفَاءِ)^(٤)، وهي هَجَةٌ غُزِيَتْ إِلَى بعض القبائل العربية، وعليها القراءة الشَّاذَّةُ : ((رِدَّتْ إِلَيْنَا))، بِكَسْرِ الرَّاءِ^(٥) .

(١) حاشية الصبان ٦٠ / ٢.

(٢) ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

(٣) وقد أوجبه جمهور النحاة (أوضح المسالك: ٩٠).

(٤) أجازها بعض الكوفيين والنحاة المتأخرون (أوضح المسالك ٩٠، وحاشية الصبان ٦٠ / ٢).

(٥) وهي قراءة عربية لعقمة ويحيى بن وثاب والأعمش. (المحتسب لابن جني ٣٤٥/١، والبحر والمحيط ٣٢٣/٥).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- رَدَّ (بالإشمام)، وهو ما أجازَهُ ابنُ مالك أيضًا عند مساواته بين (فاء) (باء)،
و(فاء) رَدَّ.

فإن خيف اللبس في وجه من الأوجه الثلاثة؛ لعدم وجود قرينة تميزه، عدل إلى
غيره، ومثاله هو: فعل الأمر من (رَدَّ) هو: رَدَّ (بضم الفاء)؛ وبهذا يلتبس هذا
الأمر بالفعل الماضي للمجهول إذا كان مضموم (الفاء) أيضًا، ودفع هذا اللبس
يتمثل بالعدول عن (الضم) إلى (الكسر) أو (الإشمام)؛ لأنهما لا يدخلان فعل
الأمر المذكور.

ومن هذا اللبس أيضًا: الفعل (حَبَّ) في البناء للفاعل، إذ يجوز في فائه
(الفتح) و(الضم)، فلو قلنا: حَبَّ زيدٌ - في البناء للفاعل - وزيدٌ: فاعل، وقَعَ
اللبس؛ لتشابه (حَبَّ) وهي مبنية للمعلوم مع (حَبَّ) وهي مبنية للمجهول؛
وللفرار من وقوع اللبس، يُجْتَنَبُ (الضم) عند البناء للمجهول، ويُؤْتَى بالكسر
الذي لا لبس فيه.

* * *

فائدة:

يُبْنَى الفعل الماضي الناقص، وهو: (ما كان آخرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ)، والماضي اللّيف
للمجهول، وهو: (ما كان فيه حرفاً عِلَّةً)، بحسب القاعدة العامة، وهي: ضَمُّ
الأول، وكسْرُ ما قبل الآخر، فتقول في (سَعَى): سَعَى، وفي (وَقَى، وَرَوَى): وَقَى،
وَوَرَى.

بناء الفعل المضارع للمجهول:

أشرنا في أوّل مبحث (بناء الفعل للمجهول) إلى قاعدة عامّة تشمل الأفعال
الماضية والمضارعة، وهي: ضَمُّ الأول، ثمّ ذكرنا ما احتصّ به المُضَارِعُ - دون
غيره - من فَتْحٍ ما قَبْلَ آخِرِهِ.

فَالضَّابِطُ الْعَامُّ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعُ هُوَ: (ضَمُّ الْأَوَّلِ، وَفَتْحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ).

ومثّل له ابنُ مالك بقوله :

..... كد(يَنْتَحِي) المَقُولُ فيه: يُنْتَحَى

أَيُّ : كالفعل المضارع: (يَنْتَحِي)^(١) - يَكْسِرُ الحاءَ - فَإِنَّهُ يَصِيرُ عِنْدَ بِنَائِهِ
لِلْمَجْهُولِ: (يُنْتَحَى) - بَضَمَ الياءَ وَفَتْحَ الحاءَ - ، وَمِنْهُ:

- قوله تعالى : ﴿يُوحِي إِلَى﴾ (فصلت: ٦).

- وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ (الأنعام: ١٦).

أَمَّا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ - أَيُّ عَيْنُ الْفِعْلِ - وَآوًا أَوْ يَاءً، نَحْوُ:
يَقُولُ، وَيُرِيدُ، فَيُنْبِئُ لِلْمَجْهُولِ: بَضَمَ أَوَّلِهِ، وَقَلْبَ حَرْفِ الْمَدِّ أَلْفًا، فَيَصِيرَانِ:
يُقَالُ، وَيُرَادُ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِمُتَكَذِّبُونَ﴾ (المطففين: ١٧).

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ (ص: ٦).

وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي -اسْتِثْنَاءً- فِي دِيْوَانِهِ:

يَهُونُ عَلَيْنَا أَنْ تُصَابَ جُسُومُنَا وَتَسْلَمَ أَعْرَاضُ لَنَا وَعُقُولُ

* * *

● وَمُلَخَّصُ كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ، هُوَ:

١- يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

٢- يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وهذان أمران مُطَرِّدانِ فِي كُلِّ فِعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ.

وَيُضَافُ إِلَيْهِمَا أَيْضًا تَغْيِيرَاتٌ صَرْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ بِصِيَغِ مُعَيَّنَةٍ، هِيَ:

أ- يُضَمُّ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ تَبَعًا لِأَوَّلِهِ.

(١) ينتحي: من الانتحاء وهو: الميل إلى ناحية، أو الاعتراض، أو الاعتماد، أو القصد.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ب- يُضَمُّ ثالث الماضي المبدوء بهمزة وصل تَبَعًا لأَوَّلِهِ.
- ت- يَجُوزُ في فاء الماضي الثلاثي - مُعَلَّ العَيْنِ أَوْ الْمُضَعَّفِ المُدْعَم - ثلاثة أَوْجُه: الكَسْرُ، أَوْ الإِشْمَامُ، أَوْ الضَّمُّ.
- ث- يَجُوزُ في ثالث الماضي - مُعَلَّ العَيْنِ على وَزْن: (افْتَعَلَ)، أَوْ: (انْفَعَلَ) - ثلاثة أَوْجُه: الكَسْرُ، أَوْ الإِشْمَامُ، أَوْ الضَّمُّ.
- ج - إِنْ كَانَ ما قبل آخر المضارع وَاوًا أَوْ يَاءً قُلِبَتَا أَلِفًا.

* * *

ما يَنْوِبُ عن الفاعل، قال:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ	أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنْيَابَةٍ حَرِي
وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدَ	فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرُدُّ
وَباتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ	بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ
فِي بَابِ (ظَنَّ وَأَرَى) الْمَنْعِ اشْتَهَرَ	وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

تحدّث ابنُ مالك في افتتاح باب نائب الفاعل عمّا ينوب عن الفاعل، وذكر (المفعول به) فحسب، وانتقل بعده إلى الحديث عن كيفية بناء الفعل للمجهول، وها هو يعود إلى تيمّة ما ينوب عن الفاعل.

وحاصل ما ذكره أنّ ما ينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة: (المفعول به، والظرف، والمصدر، والجارّ والمجرور)، والأربعة على وفق التفصيل الآتي:

● نيابة المفعول به:

وهو الأصل في النّياية عن الفاعل، وقد أشار إليه ابنُ مالك في قوله السّابق:

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فيما له.....

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (هود: ٤٤).

وقوله تعالى: ﴿كَتَبْتُ فَصَّلَتْ أَيْنَهُ﴾ (فصلت: ٣).

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): ((حُقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ)).

ومنه قول الشَّنْفَرَى:

وإنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بَأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

والشَّاهد في الآيتين الكريمتين والحديث الشريف وبيت الشَّعر هو: حَذَفُ

الفاعل، وإقامه المفعول به مُقَامَهُ، وتَغْيِيرُ البناءِ الصَّرْفِيِّ لِلْفِعْلِ، وتمَّ هذا ؛ لأنَّ

الأفعال المارّة الذَّكر كانت مُتَعَدِّيَةً إلى مفعولٍ واحدٍ.

وقَدْ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ، وهو على أبواب^(١):

- باب يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، ليس أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، أي: إنَّ المفعول

الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَقَدْ اصْطُلِحَ عَلَيْهِ بِبَابِ (أَعْطَى وَأَخَوَاتُهَا)، وَالْأَمْثَلُ أَنْ يُوسَمَ

بِبَابِ: (كَسَا وَأَعْطَى وَأَخَوَاتُهَا)، وهو ما اعتمدناه في هذا الشَّرْحِ.

- باب يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَقَدْ اصْطُلِحَ عَلَيْهِ

بِبَابِ: (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا).

- باب يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَقَدْ اصْطُلِحَ عَلَيْهِ بِبَابِ: (أَعْلَمَ، وَأَرَى

وَأَخَوَاتُهَا).

فَأَيُّ الْمَفْعُولَيْنِ يَنْوُبُ فِي الْبَابَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؟

وَأَيُّ الْمَفَاعِيلِ يَنْوُبُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ ؟

هذا ما سَنُوضِّحُهُ فِيمَا يَأْتِي :

● إنباء المفعول الأول:

لا خلافَ بين النُّحَاةِ فِي جَوَازِ^(٢) إنباء المفعول الأول عن الفاعل في هذه

الأبواب الثلاثة، إنْ كَانَ أَتْبَيَّنَ لِلْقَصْدِ وَأَظْهَرَ، وَيَقَى ما سِوَاهُ مَنْصُوبًا.

^(١) سنجمع ما تفرَّق من ملاحظات ابن مالك في المفعول به ليكون موضوعًا متكاملًا.

^(٢) أي: لا مانع من تركه واختيار غيره، إذا كان أظهر للقصد، وأوضح للمراد.

ولعلّ هذا الاتفاق هو ما دعا ابنُ مالك إلى عدم الإشارة إلى نيابة المفعول الأول، ففي سُكوته عن نيابة المفعول الأول دلالةٌ على عَدَم وجود خلاف بين النُّحاة في نيابته، كقولك في (كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا): كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وفي (ظَنَنْتُ أَخَاكَ مُسَافِرًا): ظُنَّ أَخُوكَ مُسَافِرًا .

وفي (أَعْلَمْتُ الْفَائِزَ الْمُكَافَأَةَ مُجْزِيَةً): أُعْلِمَ الْفَائِزُ الْمُكَافَأَةَ مُجْزِيَةً.

● إنباء المفعول الثاني فيما نصب مفعولين، أو ثلاثة، قال:

وباتِّفاقٍ قَدْ يَنْبُؤُ الثَّانِ مِنْ بابِ (كسا) فيما التباسُهُ أَمِنْ
في بابِ (ظَنَّ وأرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ ولا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

وبيان هذه الإنابة هو:

١- إنباء المفعول الثاني في باب (كسا، وأعطى وأخواتهما):

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ النُّحَاةَ اتَّفَقُوا ^(١) عَلَى جَوَازِ نِيَابَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِلْفَاعِلِ، مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ مَنْصُوبًا فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ أَمِنْ فِيهِ الْإِلْتِبَاسُ.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا): كُسِيَ زَيْدًا ثَوْبًا.

ونِيبَاةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَسْلُوبٌ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ لِنِيَابَةِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَفْهَمَ هَذِهِ الْقَلَّةَ مِنْ عِبَارَةِ ابْنِ مَالِكٍ: (قَدْ يَنْبُؤُ)؛ إِذْ مِنْ مَعَانِي (قَدْ) التَّقْلِيلُ، فَإِنْ حَصَلَ لَبْسٌ فِي الْمَعْنَى، وَجَبَ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى نِيَابَةِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ جُمْلَةٍ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا خَالِدًا)، فَكُلٌُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ فِيهَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آخِذًا، وَلَا يُمْكِنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ بِنَاءِ التَّرْكِيبِ لِلْمَجْهُولِ، إِلَّا بِاخْتِيَارِ أَوْلَهُمَا؛ لِيَكُونَ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ فَيُقَالُ: أُعْطِيَ زَيْدٌ خَالِدًا.

^(١) المقتضب: ٥١/٤، ويبدو أنَّ الاتفاق الذي نقله ابن مالك لم يكن دقيقًا، إذ نُقِلَ عن الكوفيين، وأبي علي الفارسي وجوب نيابة المفعول الأول في مثل: أعطيت زيدا درهما، أي إذا كان المفعول الأول معرفة، والمفعول الثاني نكرة، فيصبح التركيب بعد البناء للمجهول: أعطي زيدٌ درهماً، ولا يجوز إقامة الثاني ليكون: أعطي درهماً زيداً (ينظر: شرح المرادي ٣٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٥/١، وشرح التصريح ٢٩٢/١)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وبهذا نعرف أنه يجوز في باب: (كَسَا وَأَعْطَى وأخواتهما)، نيابة المفعول الأول، وهو الأفضل؛ لأنه فاعل في المعنى، وكذا يجوز نيابة المفعول الثاني ما لم يُحْدَثْ لَبَسًا في المعنى.

٢ - إنابة المفعول الثاني في باب (ظَنَّ وأخواتها):

المشهور بين النحاة^(١) هو امتناع نيابة المفعول الثاني في باب (ظَنَّ وأخواتها، ووجوب نيابة المفعول الأول للفاعل، ففي مثل: ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، يُقال: ظَنَّ زيدٌ قائمًا، ولا يجوز: ظَنَّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ (قائمًا) هو خبر المبتدأ في الأصل، وهو مسند إلى (زيد)، وليسَ إلى الفعل، والخبر لا يُخْبَرُ عنه، ونائبُ الفاعل يُخْبَرُ عنه.

٣ - إنابة المفعول الثاني في باب (أَعْلَمَ وأَرَى وأخواتهما):

المشهور بين النحاة أيضًا أنَّ حُكْمَ إنابة المفعول الثاني فيما نصب ثلاثة مفاعيل هو حُكْمُ إنابة المفعول الثاني في باب (ظَنَّ وأخواتها)، أي: تُنْعَى إنابة الثاني عن الفاعل، ويُنبأ الأول؛ لأنه المفعول حقيقة^(٢).
ففي مثل: أَعْلَمْتُ زيدًا الاجتهادَ واجبًا، يُقال: أَعْلِمَ زيدٌ الاجتهادَ واجبًا.

ومنه قول الفرزدق :

وُنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمُهَا^(٣)

والشَّاهد في: (نُبِّئْتُ)، إذ أناب الشَّاعِرُ المفعولَ الأول، وهو (تاء المتكلم)، عن الفاعل، ولم يُنبِ الثاني، وهو: (عبد الله)، أمَّا الثالث فهو جملة: (أَصْبَحْتُ...).

● **وجُمْلَةُ الأمرِ: أنه لا تجوز إنابة المفعول الثاني في مثلِ هذه التَّراكيب.**

^(١) شرح الكافية ٧٤/١، وشرح المفصل ٧٧/٧.

^(٢) أمَّا الثاني والثالث فأصلهما المبتدأ والخبر، وإطلاق المفعولية عليهما من باب المجاز.

^(٣) المعنى: أخبرت بأن قبيلة (عبد الله) بمكان الجو من أرض اليمامة، انقلبت فيها الأمور، فصار عبيدها أشرافًا، وصار (صميمها) أي: عظمائها لثامًا. ومواليها: فاعل كريم، وصميمها: فاعل لئيم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

هذا هو الرَّأي المشهور بين النُّحاة في بابي (ظَنَّ وأخواتها)، و(أَعْلَمَ وأَرَى وأخواتهما)، وهو إنابة المفعول الأول عن الفاعل لا إنابة الثاني، ولكنَّ ابنَ مالك قال:

في بابِ (ظَنَّ، وأَرَى) المنعُ اشتهَرُ ولا أَرَى منعًا إذا القَصْدُ ظَهَرَ

أي: اشتهَرَ منعُ النُّحاة إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في بابي (ظَنَّ وأخواتها) و(أَعْلَمَ وأَرَى وأخواتهما)، ولكنَّ ابنَ مالك لا يُوافِقُهُم على منعِ إنابة الثاني في ذين البابين؛ فقد أجازهُ^(١) إذا ظَهَرَ القَصْدُ، وتَصَحَّ المرادُ مع هذه النِّيابة؛ وكأنَّهُ قاسَ على نيابة مفعولي (كَسَا وأَعْطَى وأخواتهما).

وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ فِي (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا): ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا.

وَفِي (أَعْلَمْتُ زَيْدًا الاجْتِهَادَ وَاجِبًا): أَعْلَمَ زَيْدًا الاجْتِهَادَ وَاجِبًا.

أَمَّا إِذَا حَصَلَ لِبَسٌ فِي نِيَابَةِ الثَّانِي فَلَا تَجُوزُ إِنَابَتُهُ.

فَفِي نَحْوِ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، لَا بُدَّ مِنْ إِنَابَةِ الْأَوَّلِ .

فَتَقُولُ: ظَنَّ زَيْدٌ أَخَاكَ؛ لِأَنَّ إِنَابَةَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي تُغَيِّرُ الْمَعْنَى؛ فَإِنَابَةُ الْأَوَّلِ:

(زَيْدٌ)، تُوضِّحُ أَنَّ الشَّكَّ فِي الْأُخُوَّةِ، أَمَّا إِنَابَةُ الثَّانِي فِتَبَيُّنٌ أَنَّ الشَّكَّ فِي التَّسْمِيَةِ.

● إِنَابَةُ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ:

فِي هَذِهِ الْإِنَابَةِ خِلَافٌ، إِذْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ النُّحَاةِ^(٢) الْإِتِّفَاقُ عَلَى مَنَعِهِ، وَإِنَابَةُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، فَفِي مِثْلِ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا سَعِيدًا قَائِمًا، يُقَالُ بَعْدَ الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ: أَعْلَمَ زَيْدٌ سَعِيدًا قَائِمًا.

وَنُقِلَ غَيْرُ ذَلِكَ أَيْضًا^(٣)، وَهُوَ إِجَازَةُ إِنَابَةِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ، إِنْ لَمْ يُلْبَسْ، فَيُقَالُ: أَعْلَمَ زَيْدًا سَعِيدًا قَائِمًا.

^(١) يشترط ألا يكون هذا الثاني جملة كأصله الخبر نحو: ظَنَّ زَيْدٌ يصدقُ كلامه، إذ ناب المفعول الأول (زيد)، ولا يمكن إنابة المفعول الثاني وهو جملة. (يصدق).

^(٢) كالخضراوي الأندلسي (ت ٦٤٦ هـ) وابن الناطم (ت ٦٨٦ هـ).

^(٣) أوضح المسالك / ٨٩.

أما ابنُ مالك فلم يُشِرْ إلى نيابة المفعول الثالث في هذا الباب، لا مع المُتَّفَقِ عليه^(١)، ولا مع المُخْتَلَفِ فيه^(٢).

ويبدو أنَّ ابنَ مالك مع أصحاب جواز نيابة المفعول الثالث؛ لقوله في (كتاب التسهيل)^(٣): "ولا يُمنَعُ نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً"، وهو قول يقتضي جواز إنابة الثالث، إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، ولمْ يَكُنْ جُمْلَةً كأصله الحَرِّ.

• حركة المُتعلِّقاتِ الأخرى بالفعل المبني للمجهول، قال:

وما سوى النائبِ ممَّا علَّقَا بالرافعِ النَّصبُ لَهُ مُحَقَّقًا

أي: إذا وُجِدَ في التَّركيبِ مفعول وغيره، يَصْلُحُ للنيابة عن الفاعل، فما يَنْبُؤُ عن الفاعل هو شيءٌ واحدٌ، ويأخذ أحكامه، وما سواه ممَّا هو معمولٌ للفعلِ أو مُتعلِّقٌ بمعناه، فحُكْمُهُ النَّصبُ لفظًا، كالمفعولين به الثاني والثالث، والمصدر، والظرف، أو النَّصبُ محلاً، كالمجرور بحرفِ الجرِّ.

وأراد بالرافع هنا: رافع النائب عن الفاعل.

تقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ هَدِيَّةً، وَطُنَّ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ، وَأُعْلِمَ النَّاسُ مُحَمَّدًا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ. أما إذا خلا الفعل المبني للمجهول من (مفعول به) أُفِيَمَ غَيْرُهُ من مُتعلِّقات الفعل: كالظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور^(٤)، وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ مالك هذه النيابة بقوله:

وقابلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بنيابةٍ حَرِي

أي: إنَّ اللَّفْظَ الصَّالِحَ للنيابة عن الفاعل: مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَصْدَرٍ، أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ، حَرِيٌّ - أي: جديرٌ - بأنْ يَكُونَ نائِبًا عَنْهُ، وَيُفْهَمُ من قوله: (قابلٌ....)،

(١) وهو نيابة المفعول الأول.

(٢) وهو نيابة المفعول الثاني.

(٣) ص ٧٧.

(٤) المقتضب: ٥٢/٤، وأسرار العربية: ٩٣، وشرح المفصل ٧٤/٧.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أَنَّ هناك ما لا يقبل النيابة، ولا يَصْلُحُ لها؛ وبهذا فقد احترز من الصَّيغ المذكورة التي لا تَصْلُحُ أَنْ تكون نائبةً عن الفاعل .

ومن هذا القيد نَعْرِفُ أَنَّ هناك شروطاً يجبُ أَنْ تتوافر في الظَّرْفِ، والمَصْدَرِ، والجارِّ والمجرور؛ حتى تَصْلُحَ نيابتها.

وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ مَالِكٍ هذه الشُّرُوطَ؛ اكْتِفَاءً بِشُهْرَتِهَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ؛ وسندكرها بإيجازٍ إتماماً للفائدة، ويُفهم أيضاً من تخصيصه النيابة بما ذُكِرَ، أَنَّهُ لَا تَجُوزُ نيابَةُ غَيْرِهِنَّ، كالتَّمْيِيزِ، والمفعول لَهُ، والمفعول مَعَهُ.

● نيابة الظَّرْفِ، قال:

وقابلٌ مِنْ ظَرْفٍ. بنيايةٍ حَرِي

أَيُّ: إِنَّ مِنَ الألفاظ القابلة للنيابة (الظَّرْفُ)، وإطلاقُ لفظ (الظَّرْفِ) يشمل ظرفي: الزَّمانَ والمكانَ، وشَرْطُهما هو (الإفادَةُ) المُتَحَقِّقَةُ بِأَمْرَيْنِ: التَّصَرُّفِ^(١) والاختصاص^(٢).

وَيُرَادُ بِالظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ:

الظَّرْفُ الذي قَدْ يُفَارِقُ النَّصْبَ على الظَّرْفِيَّةِ، فيكون مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مُضَافاً، أَيُّ: يتأثَّرُ بالعوامل، وبحالات الإعراب: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجرُّ^(٣)، نحو: يوم، وساعة، ووقت، وقُدَّام، وأمام، وخلف.

فتقول في (يوم) مثلاً: اليَوْمُ يَوْمٌ مُبَارِكٌ، وَأَعْجَبَنِي اليَوْمُ، وَأَحْبَبْتُ يَوْمَ نَحْاحِكَ، وَمَشَيْتُ نِصْفَ اليَوْمِ.

فهذا الظَّرْفُ الْمُتَصَرِّفُ وأمثاله صالحٌ لَأَنْ يكون نائباً عن الفاعل.

واحترز بقيد (التَّصَرُّفِ) مِمَّا لَا يَصْلُحُ للنيابة، كالظُّرُوفِ التي لازِمَتِ النَّصْبُ على الظَّرْفِيَّةِ، نحو: قَطُّ، وَعَوَضُ، وإذا.

(١) شرح الرضي على الكافية ٧٦/١.

(٢) المقتضب ٥٣/٤، ذكر المبرِّد أمثلة على الاختصاص ولم يصطلح عليه.

(٣) الكتاب ٤١٩/١، والمقتضب ٣٢٨/٤.

شرح التيممي على ألفية ابن مالك

أو لازمتِ النَّصَبَ على الظَّرْفِيَّةِ، ولمْ تَخْرُجْ عَنْهَا إِلَّا إلى حالة الجَرِّ بـ(مِنْ)، نحو:
(عِنْدَ) و(مَعَ)، فمثل هذه الظُّرُوفُ غيرُ الْمُتَصَرِّفَةِ لا تكونُ نائِبَةً عن الفاعِلِ ؛ لأنَّ
نيابتها تُوجِبُ رَفْعَهَا، وهو أَمْرٌ غيرُ مُمَكِّنٍ ؛ لِإِلازِمَتِهَا النَّصَبِ، أو النَّصَبِ، والجَرِّ
فَحَسْبُ، فلا يُقال: ما كُتِبَ قَطُّ، وَلَنْ يُكْتَبَ عَوْضُ، وَجُلِسَ عِنْدَكَ، على أَنَّ
هذه الظُّرُوفَ نائِبَةٌ عن الفَاعِلِينَ.

أَمَّا الظَّرْفُ الْمُخْتَصُّ:

فهو ما خُصَّصَ بكلمةٍ أُخْرَى تُضَيِّفُ إِلَيْهِ مَعْنَى جَدِيدًا ؛ لِيَزُولَ عَنْهُ الإِبْهَامُ
فِي الْمَعْنَى ^(١).

فما خُصَّصَ بِإِضَافَةٍ، نحو: صِيَمَ يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَجُلِسَ أَمَامَ الْمَسْجِدِ.
وما خُصَّصَ بِوَصْفٍ، نحو: قُضِيَ يَوْمٌ شَدِيدُ الْحَرِّ، وَجُلِسَ مَكَانٌ جَمِيلٌ.
فالألفاظ: يوم، أمام، مكان، مرفوعة ؛ لأنَّ كُلًّا مِنْهَا نائِبٌ عن الفاعِلِ.
أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصِّ فهو ظَرْفٌ مُبْهَمٌ، ففي قولك: صِيَمَ زَمَانٌ، وَسِيرَ يَوْمٌ،
وَجُلِسَ مَكَانٌ، لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ الألفاظُ: (زَمَانٌ، وَيَوْمٌ، وَمَكَانٌ)، نائِبَةً عن
الْفَاعِلِينَ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، إِلَّا أَنْ تُخَصَّصَ بِوَصْفٍ، أو بِإِضَافَةٍ.

* * *

● نيابة المصدر، قال:

وقابلُ مِنْ مُصَدِّرٍ بِنِيبَاةٍ حَرِي

أي: من الألفاظ الصَّالِحَةِ لِلنِّيَابَةِ عن الفاعِلِ (المَصْدَر)؛ وَمِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ
جَدِيرًا بِالنِّيَابَةِ لا بُدَّ لَهُ مِنْ (الإِفَادَةِ) ^(٢) التي تَحَقِّقُ بِأَمْرَيْنِ: التَّصَرُّفِ، والاختصاصِ.

^(١) قد ينظر إلى ظرف المكان من حيثية أخرى ويسمى مَخْتَصًّا، وهو ما كان من الأماكن، وله حدود معينة تميزه عن
غيره، كـ (الدار، والمسجد) فهذا نوع لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف الجرِّ، وقد ينصب بعد إسقاط الخافض
توسُّعا.

^(٢) المقتضب: ١٠٤/٣.

أما التَّصَرُّفُ في المصادر:

فيرادُ به كَوْنُ الْمَصْدَرِ صَالِحًا لِمُفَارَقَةِ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ لِحَالَةِ إِعْرَائِيَّةِ أُخْرَى، من ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ (التوبة: ١١٤).

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (فصلت: ٤٩)

فالمصدر في الآية الأولى جاء مبتدأً، وفي الثانية اسماً لكان، وفي الثالثة مجروراً، فمثل هذه المصادر المُتِمِّكَةُ صالحةٌ لأنْ تَقَعَ نائبةً عن الفاعلِ.

أما المصادرُ التي لا تتصَرَّفُ في الكلام^(١)، أي: التي لازمتِ النَّصْبَ على المصدرية، فنحو قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ^(٢)﴾ (يوسف: ٢٣).

فالمصدر: (مَعَاذُ)، مُلَازِمٌ حالة النَّصْبِ على المصدرية؛ إذ لا يُقال فيه: يُعَاذُ مَعَاذُ اللَّهِ، أي: يمتنع أن يكون مرفوعاً؛ ولذلك لا يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ عن الفاعلِ.

ومثله لا تجوزُ إنباءُ اسمِ المصدرِ في نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ^(٣)﴾ (الصفات: ١٥٩)؛ إذ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا منصوباً .

أما ما يُرادُ بِالْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ، فهو ما لم يَكُنْ لِمُجَرَّدِ تَأْكِيدِ الْفِعْلِ، بل هو:

ما خُصِّصَ بِوَصْفٍ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ (الحاقة: ١٣)

ومثله: ابْتِهَاجٌ ابْتِهَاجٌ صَادِقٌ، وَفُهُمٌ فَهُمٌ مُسْتَوْعَبٌ.

فكلُّ من المصادر: (نفخةٌ، وابتهاجٌ، وفُهُمٌ)، رُفِعَ على أَنَّهُ نَائِبٌ عن الفاعلِ؛ لِأَنَّهُ وُصِفَ فَأَفَادَ^(٤).

(١) المقتضب: ٣٢٢/١.

(٢) معاذ: مصدر ميمي نائب عن فعله، أي: أعوذ بالله معاذاً.

(٣) سبحان: لفظ تنزيه وتعجب، نائب عن فعله، وكأنه وضع موضع: سَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا.

(٤) المقتضب: ١٠٤/٣.

أَوْ مَا خُصَّصَ بِإِضَافَةٍ، نَحْوُ: فُهِمَ فَهْمُ الْأَذْكَيَاءِ، وَ: عَلِمَ عِلْمُ الْمُبْدِعِينَ.
 أَوْ مَا دَلَّ عَلَى عَدَدٍ، نَحْوُ: سَيَّرَ بَزِيدٌ سَيَّرَتَانِ.
 أَمَّا الْمَصْدَرُ غَيْرُ الْمُخْتَصِّصِ: فَهُوَ مَا جَاءَ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْفِعْلِ، أَيْ: لَا يُضَيِّفُ
 شَيْئًا جَدِيدًا إِلَى مَعْنَاهُ، نَحْوُ: ضَرَبَ بَزِيدٌ ضَرْبًا، وَسَيَّرَ بِخَالِدٍ سَيْرًا، بِنَصَبِ الْمَصْدَرِ،
 وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى النَّيَابَةِ؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ.
 وَمِمَّا تَقَدَّمَ نَعْرِفُ أَنَّ صَحَّةَ جَوَازِ إِنْابَةِ كُلِّ مِنَ (الظَّرْفِ، وَالْمَصْدَرِ) مُشْرُوطَةٌ
 بِشَرْطَيْنِ وَهُمَا:

- أ- أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُتَصَرِّفًا، أَيْ: غَيْرَ مُلَازِمٍ لِلظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْمَصْدَرِيَّةِ.
 ب- أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُحْتَصًّا بِوَصْفٍ، أَوْ بِإِضَافَةٍ.
 فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَصِحَّ نِيَابَتُهُمَا عَنِ الْفَاعِلِ.

* * *

● نيابة الجار والمجرور: قال:

وَقَابِلٌ..... حَرْفِ جَرٍّ^(١) نِيَابَةً حَرِي

أَيْ: مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّالِحَةِ لِلنِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ (الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ)،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ (الأنعام: ١٠).

^(١) لَا يَعْنِي ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ (أَوْ حَرْفِ جَرٍّ) أَنَّ الْحَرْفَ هُوَ النَّائِبُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، كَمَا تُسَبِّحُ هَذَا إِلَى الْفَرَاءِ (فِي شَرْحِ الْمُرَادِيِّ: ٣١/٢)، وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ (الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مَعًا) كَمَا ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الْأُخْرَى: كَالْكَافِيَةِ وَالتَّسْهِيلِ، وَلَكِنَّهُ هُنَا أَسْقَطَ (الْمَجْرُورَ)، لِأَمْرَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: مِلَازِمَةُ الْحَرْفِ لِمَا جَرَّ بِهِ، جَعَلْتَهُ يَكْتَفِي بِذِكْرِ الْحَرْفِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ الشَّرْطَ الَّتِي وَضَعَهَا النَّحْوَةُ لِصَلَاحَةِ (الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ) لِلنِّيَابَةِ مَتَرَكِّزَةٌ فِي (حَرْفِ الْجَرِّ) كَمَا سَنَذَكُرُ. وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ الْمِصْطَلَحِ (الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ) صِرَاحَةً فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ: ٩٥، وَشَرْحِ الْمِفْصَلِ: ٧٣/٧، وَفِي بَعْضِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ وَحَوَاشِيهَا: كَشْرَحِ ابْنِ النَّازِمِ، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ، وَشَرْحِ الْمَكُودِيِّ. أَمَّا مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ، فَالنَّائِبُ هُوَ (الْمَجْرُورُ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، كَمَا فِي: الْمَقْتَضَبِ: ٥٢/٤، وَالْجَمَلِ: ٧٩ وَكَذَا جَاءَ فِي أَغْلَبِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ وَحَوَاشِيهَا، نَحْوُ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ، وَشَرْحِ الْمُرَادِيِّ، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ، وَحَاشِيَةِ الصَّبَّانِ. وَهَنَّاكَ مَنْ يَرَى أَنَّ النَّائِبَ لَيْسَ الْمَجْرُورُ، بَلْ هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ. وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى حُجَجِ كُلِّ فَرِيقٍ فَلْيَرَاجِعْ: (أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ: ٨٧، وَحَاشِيَةِ الصَّبَّانِ: ٦٣/٢، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ: ٢٨٧/١).

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ.

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَخْلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَى عَنْهُ وَيُذَمُّ
وقولك: أَسِفَ عَلَيْهِ.

فَكُلٌُّ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: (يُرْسَلِ)، و(عَنْهُ)، و(عَلَيْهِ)، حَلٌّ مَحَلِّ الْفَاعِلِ بَعْدَ
حَذْفِهِ، وَنَابَ عَنْهُ، وَلِنِيَابَةِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْ تَوَافُرِهَا فِي الْحَرْفِ؛
حَتَّى يَكُونَ حَرْفًا بِنِّيَابَةٍ، وَأَبْرَزَهَا شَرْطَانِ، وَهُمَا :
١ - التَّصَرُّفُ:

وَيُرَادُ بِهِ إِلَّا يَلْزَمَ (حَرْفُ الْجَرِّ) طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِي الِاسْتِعْمَالِ، مِنْ دُونِهَا أَنْ
يَخْرُجَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، مِنْ ذَلِكَ:

- مُدُّ، وَمُنْدُ: الْمُخْتَصَّانِ بِجَرِّ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الزَّمَانِ.

- حَتَّى: الْمُخْتَصُّ بِجَرِّ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ.

- رُبُّ: الْمُخْتَصَّةُ بِجَرِّ النَّكِرَاتِ.

- عِدَا، وَخَلَا، وَحَاشَا: الْمُخْتَصَّاتُ بِجَرِّ الْمُسْتَنْثَى.

فَالْمَجْرُورُ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ لَا يَصْلُحُ لِلْنِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ.

٢ - عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْلِيلِ:

كَأَحْرَفِ الْجَرِّ: مَنْ، وَاللَّامِ، وَالْبَاءِ، فَلَا يَصِحُّ وَقُوعُ أَحَدِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مَعَ
مَجْرُورِهِ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ، إِذَا جَاءَ دَالًّا عَلَى التَّعْلِيلِ^(١).

ولهذا وقع الخلاف في قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(٢)

^(١) ولهذا السبب منع أغلبهم نيابة (المفعول له)، وعلة المنع عندهم هو أن المفعول له مبني على سؤال مقدر، فكأنه من جملة أخرى.

^(٢) البيت للفرزدق يمدح الأمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي (عليه السلام).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فأغلب النُّحَاة ^(١) مَنَعَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (مَنْ مَهَابْتَهُ)، نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ، أَمَّا نَائِبُ الْفَاعِلِ عَنْهُمْ فَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتِ الْعَائِدُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، أَيِ: الْإِغْضَاءِ.
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: وَقَفَ لِإِجْلَالِكَ، وَمَا تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الصَّالِحَةُ لِلنِّيَابَةِ:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا﴾ (الأنعام: ٧٠).

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ (الأعراف: ١٤٩).

وَمِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) فِي اسْتِنْفَارِ النَّاسِ: ((لَا يُنَامُ عَنْكُمْ، وَأَنْتُمْ فِي عَقْلَةٍ سَاهُونَ)).

وَمِمَّا تَقَدَّمَ نَعْرِفُ أَنَّ (الإِفَادَةَ) شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، مِنْ: ظَرْفٍ، أَوْ مَصْدَرٍ، أَوْ جَارٍّ مَجْرُورٍ.

وَهَذِهِ الْإِفَادَةُ تَمَثَّلُ بِالتَّصْرِيفِ، وَالِاخْتِصَاصِ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّاهُ.

* * *

فوائد :

١- لَا خِلَافَ فِي أَنَّ يَكُونُ النَّائِبُ هُوَ (المَجْرُور) وَحْدَهُ، إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرٍّ زَائِدٍ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ بِالزَّائِدِ كَعَدَمِ الْجَرِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ (البقرة: ١٠٥)، (فَخَيْرٌ) وَحْدَهُ: مَجْرُورٌ لَفْظًا، مَرْفُوعٌ مَحَلًّا ؛ لَكُونِهِ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ وَ(مِنْ): زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

٢- قَدْ تَقَعَّ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، إِذَا حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١١). فَجُمْلَةٌ مَقُولُ الْقَوْلِ: (لَا

^(١) أجاز الأخفش أن يكون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل، مع دلالة (من) على التعليل (شرح المفصل ٥٣/٢).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تُفسدوا في الأرض)، كانت قبل حذفِ الفاعل في محلِّ نَصْبٍ على المفعوليَّةِ، ولمَّا حُذِفَ الفاعِلُ حُلَّ المفعولُ به محلَّه، وهو صالحٌ للنِّبَاةِ، فالجملة وقعت نائبًا عن الفاعلِ ؛ لأنَّها قُصِدَتْ لَفْظًا، فَيُحْكَمُ لها بِحُكْمِ المفرد^(١).

ومثله قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ (الجاثية: ٣٢).

• نيابةُ غيرِ المفعول مع وجوده، قال:

ولا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرُدُّ

أي: لا يَصِحُّ -في الغالب- إنباءُ بَعْضِ الذي ذُكِرَ سابقًا، وهو: الظَّرْفُ، والمَصْدَرُ، والجارُّ والمجرورُ مع وجودِ المفعولِ به في الكلام ؛ لأنَّه الأَصْلُ في النِّبَاةِ. وهذا رأيُ جُمهُورِ البصريِّين؛ لأنَّ الصَّحِيحَ عندهم^(٢) هو أنَّ بناءَ الفعل للمجهول مع الظَّرْفِ، أو المصدر، أو الجارِّ والمجرور، لا يقع إلَّا مع الفعل اللازم؛ إذ لا مفعولَ هناك، وما ورد من هذه نائبًا عن الفاعل مع الفعل المُتَعَدِّي فقد عُدُّوه شاذًّا^(٣).

وما يُفْهَمُ من عبارة ابنِ مالك (ولا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي) ، هو جوازُ نيابةِ بَعْضٍ منها، ولعلَّه يقصد أنَّ الذي ينوبُ منها مع وجودِ المفعولِ به في الكلام هو الجارُّ والمجرورُ فَحَسَبُ؛ إذ هو المَسْمُوعُ عن العربِ، كما سنرى في شواهد هذا الباب.

ثمَّ قال بَعْدَ الْمَنْعِ: (وَقَدْ يَرُدُّ)، أي: قد - وهي إشعارٌ بِالْقِلَّةِ - يَرُدُّ بَعْضُ ما ذُكِرَ نائبًا عن الفاعل، وهي عبارة صريحة مطلقة بجواز نيابة غيرِ المفعول مع وجوده؛ وبذلك وافق الكوفيِّين الذين أجازوا نيابةَ غيرِ المفعول مع وجوده مُتَقَدِّمًا كان أو مُتَأَخِّرًا مُسْتَدَلِّين بـ :

^(١) مغني اللبيب: ٤٤٩/٢، وينظر الكشف: ١٨١/١.

^(٢) الجمل: ٧٨، والخصائص: ٣٩٧/١، وأسرار العربية: ٩٣، وابن الناظم: ٢٣٥، وقد خالفهم الأخفش الذي أجاز إنباء غيرِ المفعول المتقدِّم عليه.

^(٣) الخصائص: ٣٩٧/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- قراءة^(١): ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: ١٤)، بِنَاء (يُجْزَى) للمجهول،
و(بما) جَارٌّ ومَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٍ فَاعِلٍ، مع وجود المفعول (قَوْمًا).

ب- مَا ورد من كلام العرب:

ومنه قول العجاج:

لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

فَ(يُعْنُ): فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو الجارّ والمجرور، مع
وجود المفعول به: (سَيِّدًا).

وقول الآخر:

وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

فَ(مَعْنِيًا): اسم مفعول، و(بِذِكْرِ): جَارٌّ ومَجْرُورٌ نَائِبٌ فَاعِلُهُ، مع وجود
المفعول به المتأخر: (قَلْبُهُ)، ولو كان قد أَنَابَهُ لَرَفَعَهُ.

ومنه أيضًا قول جرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ فُقَيْرَةٌ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا

فَ(سُبَّ): فعل ماضٍ مبني للمجهول، و(بذلك): جَارٌّ ومَجْرُورٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ
للفعل المذكور، وتُرك المفعول به: (الكلابا) منصوبًا.

هذه هي الشواهد^(٢) التي سَوَّغَ بها الكوفيون والأخفش جوازَ هذا الأسلوبِ،
وَيُلْحِظُ أَنَّ النَّائِبَ فِيهَا هُوَ (الجارّ والمجرور) فَحَسَبُ، ويبدو أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ
التفتَ إِلَى اقْتِصَارِ الْمُسْمُوعِ عَلَى إِنْابَةِ (الجارّ والمجرور)؛ وَمِنْ تَمِّ قَيْدِ قَاعِدَةٍ مَنَعِ

^(١) هي قراءة لأبي جعفر بن القعقاع من القراءات العشر (النشر: ٣٧٢/٢)، وقرأ غيره بالبناء للمعلوم، وقراءة أبي جعفر
ردّها البصريون على أَنَّهَا شاذَّةٌ، مع أَنَّهَا مِنَ الْعَشْرَةِ، وَكَذَا قَالُوا: إِنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى مُصَدَّرِ
الْفِعْلِ، وَهُوَ: الْجَزَاءُ.

^(٢) هناك شاهد شعري آخر سنذكره في التدريب.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الإِنَابَةُ بلفظ: (بَعْض) ؛ ليشمل قِسْمًا مَّا يَصْلُحُ لِلإِنَابَةِ، ويترك ما سِوَاهُ، وهو الجَارّ والمجرور الذي أشارَ إليه في آخر البيت بعبارة: (وَقَدْ يَرِدُ)، فالضَّمير المستتر في الفعل: (يَرِدُ)، عائدٌ على الجَارّ والمجرور - في أغلب الظَّن - والله أعلم.

* * *

فوائد:

١- الرَّأْيُ الصَّوَابُ في اختيارِ النَّائبِ عن الفاعل في التَّركيب الذي يجتمع فيه المفعول به مع غيره مَّا يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ، كالمصدر، أو الظَّرْف، أو الجَارّ والمجرور، ما نقلَهُ الصَّبَّانُ^(١)، ومُفَادُهُ أَنَّ الذي يُختار للنِّيابة عندَ وجودِ المفعول به مع غيره، هو الأهمُّ في إيضاحِ القَصْدِ والمُرَادِ.

٢- مَّا يشترك فيه الفاعل ونائبه من أحكام ما يأتي:

أ- إِنَّهُمَا جزآن رئيسان في الجملة، فلا يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا، فإن ورد ما ظاهرُهُ أَنََّّهُمَا محذوفان، فليس كذلك، بل هما ضميران مستتران، وقد ينفرد الفاعلُ بأنَّ له مواضع يُحذفُ فيها، وقد أشرنا إليها في بابه.

ب- قد يُحذفُ عامِلَاهُما في سياقاتٍ مُعَيَّنَةٍ جوازًا أو وجوبًا.

ت- يُؤَنَّثُ عامِلَاهُما وجوبًا أو جوازًا، وقد يمتنع التَّأْنِيثُ أيضًا، وذلك على وَفْقِ الضَّوَابِطِ التي تقدَّم دِكْرُهَا في بابِ الفاعلِ.

ث- يتجرَّدُ عامِلَاهُما من علامتي (التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ)، على الأشهر.

هـ- إِنَّهُمَا لا يكونان جملةً - على الرَّأْيِ المشهور - وأجاز ذلك قومٌ من النُّحَاةِ.

* * *

^(١) حاشية الصَّبَّان ٦٤/٢.

تدريب - ٢٤ -

س ١ / استخرج الفعل المبني للمجهول، واسم المفعول، ونائبيهما، مما ورد في النصوص الكريمة الآتية، قال تعالى:

- ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (الأنفال: ٦).

- ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِنَحْيِهِمُ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (النساء: ٨٦).

- ﴿وَسَلَّمَ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم: ١٥).

- ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: ١).

- ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤).

- ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ (الأنفال: ٣١).

- ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ (طه: ٦٦).

- ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ (المجادلة: ١١).

- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (البقرة: ٨٥).

* * *

س ٢ / بيّن حكم الفعل المبني للمجهول من حيث التدكير والتأنيث في النصوص الآتية، مسترشداً بدراستك أحكام الفاعل في هذه الظاهرة:

قال تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: ٩).

وقال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ (آل عمران: ١١٢).

قال الشاعر:

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا يَمْرُو عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

* * *

س٣ / لَمْ حُذِفَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ
وَالسَّيَارَةُ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦).

* * *

س٤ / ابْنِ الْأَفْعَالِ الْآتِيَةِ لِلْمَجْهُولِ، مَعَ ذِكْرِ قَوَاعِدِ الْبِنَاءِ: هَرَعٌ، أَظْهَرَ، مَارَسَ،
اسْتَعْنَى، تَقَاتَلَ، صَانَ، سَدَّ، يَنْتَقِي، يَنَامُ.

* * *

س٥ / مَتَى تَصِحُّ إِقَامَةُ الْجَارِّ وَالْجُرُورِ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِيُنُوبَ عَنْهُ ؟ وَهَلْ لَهُ مِنْ
شُرُوطٍ ؟، مَثَلٌ لِمَا تَقُولُ.

* * *

س٦ / فِيمَا يَأْتِي شَوَاهِدُ نَحْوِيَّةٍ لِهَذَا الْبَابِ، اذْكُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ، وَوَجْهَ الْاسْتِشْهَادِ
لِكُلِّ مِنْهَا:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وُقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

س٧ / مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي اسْتِنْفَارِ بَعْضِ النَّاسِ
لِلْجِهَادِ: ((مَا أَنْتُمْ إِلَّا كَابِلٍ ضَلَّ رُعَاتِهَا، فَكَلَّمَا جُمِعَتْ مِنْ جَانِبٍ،
انْتَشَرَتْ مِنْ آخَرَ، تُكَادُونَ وَلَا تَكِيدُونَ، وَتُنْتَقَصُ أَطْرَافُكُمْ فَلَا
تَمْتَعُضُونَ، لَا يُنَامُ عَنْكُمْ، وَأَنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ سَاهُونَ، غُلِبَ -وَاللَّهِ-
الْمُتَخَاذِلُونَ). بَيِّنْ مَا وَرَدَ فِي كَلَامِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِنْ أَفْعَالٍ مَبْنِيَّةٍ لِلْمَجْهُولِ، مَعَ
ذِكْرِ نَائِبِ الْفَاعِلِ لِكُلِّ مِنْهَا، وَتَحْدِيدِ نَوْعِهِ.

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ٨ / ما الأوجهُ الجائزَةُ في (فاء) الأَجَوَفِ الثُّلاثِيِّ عند بنائه للمَجْهُولِ ؟، مع التَّمثيل لِمَا تقولُ.

* * *

س ٩ / اشرح قول ابن مالك مع التَّمثيل بفصيح الكلام:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

* * *

اشتغالُ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ

اشتغال العامل عن المعمول

قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ: يَنْصَبُ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتَّمَا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا

* * *

وَالنَّصَبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَ (إِنْ وَحَيْثَمَا)

* * *

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتِّدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

* * *

وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

* * *

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَاعْطِفْنِ مُخَيَّرَا

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ، وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَحَّ

* * *

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوْضَلٍ يَجْرِي

* * *

وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ
وَعُلُقَةً حَاصِلَةً بِتَابِعٍ كَعُلُقَةِ بِنَفْسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ

الاشتغال عند النحاة:

هو أن يتقدم ^(١) (اسم)؛ ويتأخر عنه (عامل) ^(٢) مُشْتَغِلٌ عَنْ نَصَبِ ذَلِكَ الاسم المُتَقَدِّمِ بِنَصَبِ ضَمِيرِهِ، بحيثُ لَوْ تَفَرَّغَ مِنْ هَذَا المَعْمُولِ - أي لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ مِنَ الفِعْلِ، وسُلِّطَ عَلَى الاسم المُتَقَدِّمِ - لَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مُتَقَدِّمٌ، لكنَّ وجودَ الضَّمِيرِ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الفِعْلُ فِي الظَّاهِرِ المُتَقَدِّمِ، وَفِي الضَّمِيرِ المُتَأَخِّرِ مَعًا ^(٣)، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

- ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾ (الإسراء: ١٣).

- ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ (النحل: ٥).

فَكُلُّ مِنَ الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ ابْتَدَأَتْ بِاسْمٍ، ثُمَّ فَعَلَ شُغْلَ بِنَصَبِ ضَمِيرِ الاسم المُتَقَدِّمِ، وَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ، وسُلِّطَ الفِعْلُ: (أَلَزَمَ)، أَوْ: (خَلَقَ)، عَلَى الاسم المُتَقَدِّمِ: (كُلِّ)، أَوْ: (الْأَنْعَامِ)، لَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ.

- وَمِنَ التَّعْرِيفِ، وَالْمَثَالَيْنِ نَعْرِفُ أَنَّ لِأَسْلُوبِ الْإِشْتَغَالِ ثَلَاثَةَ أَرْكَانٍ:

١- مَشْغُولٌ عَنْهُ ^(٤)، وَهُوَ: الاسمُ المُتَقَدِّمُ الَّذِي كَانَ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ، ثُمَّ تَرَكَ مَكَانَهُ لَضَمِيرِهِ، نَحْوُ: (كُلِّ)، وَ(الْأَنْعَامِ)، فِي الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ.

٢- مَشْغُولٌ ^(٥)، وَهُوَ: الْعَامِلُ الْمُتَأَخِّرُ كَالْفَعْلَيْنِ: (أَلَزَمَ، وَخَلَقَ)، وَكُلُّهُمَا شُغِلَ عَنِ الاسمِ المُتَقَدِّمِ بِضَمِيرِهِ.

^(١) التقدّم شرط في هذا الباب ؛ لأنه لو تأخر في مثل: ضربته زيداً، أعرب المتأخر (زيداً) بدل من الضمير.
^(٢) المراد بـ (العامل) هنا ما يجوز عمله فيما قبله: كالفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، وليس منه في - هذا الباب - الصفة المشبهة والمصدر، واسم الفعل، وفعل التعجب، والحرف لعدم جواز تقدّم معمولاتها عليهن - على الأشهر، فإذا لم يكن العامل فعل أو وصف لم يكن الأسلوب من باب الاشتغال، نحو: زيداً إنه ناجحٌ، لأن الحرف لا يعمل فيما قبله.

^(٣) بهذا يصير الفعل متعدّي لواحد متعدّي لآخرين، وقد أجازوه الفراء (شذور الذهب / ٢١٥).

^(٤) يشترط فيه أن يكون واحداً متقدماً مفتقراً لما بعده صالحاً للابتداء به، قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ؛ لعدم قبولهما الإضمار.

^(٥) يشترط فيه أن يكون متصلاً بالاسم المتقدّم صالحاً للعمل فيما قبله.

شرح التيمى على ألفية ابن مالك

٣- مشغولٌ به^(١)، وهو: ضميرُ الاسمِ المُتقدِّمِ، كالهاءِ في: (أَلزَمْنَاهُ)، وفي: (خَلَقَهَا).

والأصل في الاسمِ المشغولِ عَنْهُ، (أَي: المُتقدِّمِ على الفِعلِ) - بمعنى الاشتغالِ العامِّ- جَوَّازٌ وَجْهَيْنِ إِعْرَابَيْنِ، عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ أَمْرٍ يُحْتَمُّ أَحَدُهُمَا أَوْ يُرَجَّحُهُ، وَالْوَجْهَانِ هُمَا:

أ - الرِّفْعُ على الابتداءِ:

وهو الرَّاجِحُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ، نَحْوُ: الْكَبِيرُ احْتَرَمْتُهُ.
فَ (الكَبِيرُ): مبتدأ، والجملةُ بَعْدَهُ في محلِّ رَفْعٍ خَيْرٍ، وجملةُ الكلامِ اسْمِيَّةٌ، وفي هذه الحالة لا تُعَدُّ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ.

ب- النَّصْبُ على المفعوليَّةِ:

والعاملُ هو فِعْلٌ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الفِعلِ المذكورِ بَعْدَ الاسمِ، وهذه الحالةُ غَيْرُ مَرْجُوحَةٍ ؛ لاحتياجِهَا إلى إِضْمَارِ فِعلٍ.
ولهذه الحالةُ أَشَارٌ بقوله:

عَنْهُ، بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ	إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلًا شَغَلَ
حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا	فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلِ إِضْمَارَا

أَي: إِذَا شَغَلَ (ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ) فِعْلًا عَنْ نَصْبِ ذَلِكَ الْاسْمِ السَّابِقِ، نَحْوُ: زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، فَالضَّمِيرُ (الهَاءُ) الْعَائِدُ عَلَى الْمُتقدِّمِ: (زَيْدًا)، شَغَلَ الْفِعْلَ عَنْهُ، وَلَوْ تَفَرَّغَ الْفِعْلُ مِنَ الضَّمِيرِ، لَنَصَبَ زَيْدًا، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُنْصَبُ الْاسْمُ السَّابِقُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ إِضْمَارًا (حَتْمًا)، أَي: وَجُوبًا، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمُضْمَرُّ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ فِي الْجُمْلَةِ.

^(١) ويشترط فيه أن يكون ضمير الاسم السابق.

وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ مِنَ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ، أَمَّا فِي حَالَةِ النَّصْبِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ، مَعَ كَوْنِ الْمَعْنَى وَاحِدًا فِي الْحَالَتَيْنِ.

ومنه قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ ^(١) (النور: ١)، فـ(سُورَةٌ) -بالرَّفْعِ- خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هذه سُورَةٌ)، وقُرِئَتْ: (سُورَةٌ)، بالنَّصْبِ على إِضْمَارِ فِعْلٍ. ^(٢)

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت: ١٧)، وقُرِئَتْ: (وَأَمَّا ثَمُودُ) ^(٣)، بالنَّصْبِ أيضًا على إِضْمَارِ فِعْلٍ.

أما المُرَاد من قوله: نَصَبُ لَفْظِهِ، أَوْ الْمَحَلِّ، فيحتمل وَجْهَيْنِ: أحدهما ^(٤): نصب الضمير، أَوْ محله، فنصب لفظ الضمير نحو: زيدًا أكرمته، ونصب محله نحو: زيدًا مررت به.

والآخر: وهو الاحتمال الأكبر: نصب الاسم السابق، أَوْ محله ^(٥)، فنصب لفظه، نحو: زيدًا أكرمته، ونصب محله نحو: بزيد مررت.

وقد قُسمَت مسائل هذا الأسلوب على خمس حالات، وهي:

١- وجوب النَّصْبِ.

٢- وجوب الرَّفْعِ.

٣- رُجْحَان النَّصْبِ.

^(١) الرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة عيسى بن عمر النخعي وابن أبي عبيدة. (البحر المحيط: ٤٢٧/٦).

^(٢) سواء قُدر به (اتل)، أم (انزلنا) ليكون من باب الاشتغال.

^(٣) القراءة للحسن البصري (البحر المحيط ٤٩١/٧، والقراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضي / ٧٩).

^(٤) شرح المرادي: ٣٦/٢، وشرح التصريح: ٢٩٦/١.

^(٥) أي: محل المجرور يكون منصوبًا. وقد اختلفوا في الناصب له، فذهب جمهور البصريين إلى الناصب هو فعل مضمر

وجوبًا موافقًا لمعنى الفعل الظاهر. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو الفعل المذكور بعده، أي: هو عامل في

الاسم المتقدم وفي ضميره المتأخر، ولزيادة الاطلاع، ومعرفة الردود راجع: (شرح ابن عقيل: ١٣٠/٢، وشرح

التصريح ٢٩٧/١)

٤- استواء الرفع والنصب.

٥- رجحان الرفع.

وسنُفصلُ الكلام على الحالات الخمس على وفق ترتيب ابن مالك لها مع علمنا أنّ حدّ الاشتغال لا يصدق على حالة (وجوب الرفع) ؛ لأنّ الفعل - في هذه الحالة - لو قرّع لم ينصب الاسم المتقدّم.

١- وجوب النصب، قال:

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختصّ بالفعل، ك (إن، حيثما)

أي: إنّ نصب الاسم السابق مُلزم، إذا تبع ما يختصّ بالفعل، بمعنى: إذا وقع الاسم بعد أداة مُختصة بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط، ومثّل لها بـ (إن) و (حيثما)^(١)، فالنصب واجب له، ومنه قول النمر بن تّولب:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والشاهد فيه قوله: (إن منفساً)، إذ نصب الشاعر (منفساً) الواقع بعد (إن) الشرطيّة: على تقدير فعلٍ محذوفٍ عمِلَ فيه^(٢)؛ لأنّ نحاة البصرة يرون أنّ أدوات الشرط لا يليها إلّا الفعل.

وفي نشر الكلام، يقال: إن زيداً تُكرمه أكرم خالداً، ف (زيداً): مفعول به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسّره المذكورُ بعده، وتقول: حيثما صادقاً تُصاحبه يُنفَعك.

ومّا يلحق بأدوات الشرط - ممّا لم يذكره ابن مالك هنا - وينتصب الاسم بعدها على الاشتغال، ما يأتي:

^(١) تتساوى (إن) و (حيثما) في وجوب نصب الأسماء بعدهما في أسلوب الاشتغال.

^(٢) وهناك رواية أخرى لهذا البيت بالرفع (إن منفساً). وخرّجها البصريون على أنّ (منفساً) بالرفع فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتقدير إنّ هلك منفساً (المقتضب ٧٧/٢) أمّا مَنْ يجيز دخول أداة الشرط على الاسم فهو عنده: مبتدأ، وما بعده خبر، والذي يجيز تقديم الفاعل على فعله فعنده (منفساً) فاعل للفعل المذكور بعده.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- أدوات التحضيض^(١)، كقولك: هَلَّا نَفْسُكَ هَذَّبَتْهَا.
- وأدوات الاستفهام^(٢)، ما عدا الهمزة^(٣)، كقولك: أين خالداً لَقَيْتَهُ، وهل زيداً حَدَّثْتَهُ.

فكُلُّ من الأسماء المنصوبة بعد الأدوات السابقة: مفعول به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسَّرُ المذكورُ بعدهُ.

ويَرى البصريُّون^(٤): عدمُ جوازِ رفعِ الأسماء بعد أدوات: الشرط، والتَّحْضِيض، والاستفهام - غير الهمزة - على الابتداء ؛ لئلاَّ يَخْرُجَ الْمُخْتَصُّ بالفعل عن اختصاصه.

أما رأيهم فيما خالفَ هذه القاعدةَ من شواهدٍ فصيحةٍ رُفِعَتْ فيها الأسماء بعد أدوات الشرط، فهو تأويلها على أنَّ الاسمَ المرفوع (فاعل) لفعلٍ محذوفٍ لِمَا هو مذكور بعد الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦)، فَ(أَحَدٌ) - عندهم - فاعل^(٥) لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (استجاركَ)، أو نائب فاعل لفعلٍ محذوفٍ أيضاً في نَحْوِ قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: ١)، أو اسم لكان المحذوفة، في مِثْل قول الشاعر:

وَلَيْسَ بِعَامِرٍ بُنْيَانُ قَوْمٍ إِذَا أَخْلَافُهُمْ كَانَتْ خَرَابًا

* * *

(١) التَّحْضِيض عند النَّحاة: هو التحريض والحثُّ على عمل شيء باستعمال أحد حروف التَّحْضِيض.

(٢) أدوات الاستفهام تكون مختصة بالفعل إذا وجد بعدها (فعل) في تركيبها، فإنَّ لم يوجد، فلا اختصاص لها فيه، نحو: أين خالداً؟ متى السَّفر؟

(٣) الهمزة لا تختص بالدخول على الأفعال، فهي تدخل على الاسم، وإن كان الفعل في جملتها، لذا يكون النصب بعدها راجحاً، لا واجباً.

(٤) المقتضب ٧٧/٢.

(٥) هناك مَنْ يعربه (مبتدأ) وما بعده (خبر)، أو (فاعلاً) للفعل المذكور بعده، وفي هذا الإعراب ما يغني عن التأويل.

شرح التيممي على ألفية ابن مالك

٢- وَجُوبُ الرَّفْعِ^(١)، قال:

وإن تلا السابق ما بالابتداء يَخْتَصُّ فالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا
كذا إذا الفعلُ تلا ما لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

- أي: يجب رَفْعُ الاسمِ المشغول عنه في حالتين:

أحدهما: إذا تقدّم على الاسم ما يختصّ بالابتداء، أي: بالجملة الاسميّة، كـ (إذا) الفجائية، نحو: تَوَقَّعْتُ الخيرَ، فإذا الشَّرُّ جَنِيثُهُ^(٢)، ولم يَجْزِ نَصْبُ الاسمِ -والرَّفْعُ واجبٌ- بعد (إذا) الفجائية؛ لأنّ النَّصْبَ يكون بتقدير فعل، و(إذا) هذه لا تدخل على الأفعال؛ إذ إنّها تَدْخُلُ إمّا على (مبتدئٍ)، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءٍ﴾ (الشعراء: ٣٣)، وإمّا على (خبرٍ)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرُفٍ﴾ (يونس: ٢١).

والأخرى: إذا وَقَعَ الفعلُ المشتغل بالضّمير بَعْدَ أدَةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا هو قَصْدُهُ من قوله:

كذا إذا الفعلُ تلا ما لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

أي: إذا توسّط ما بين الاسم السابق، والفعل المشغول شيءٌ فاصلٌ، لا يعمل ما بعده فيما قبله، كأدوات الاستفهام، وما النَّافية، ولام الابتداء، وأدوات التّحضيض، وأدوات الشرط، نحو: عليّ هلْ رَأَيْتُهُ؟، وخالدٌ ما صَحِبْتُهُ، وزيدٌ لا أُحِبُّهُ، وبكرٌ هَلَّا نَصَحْتُهُ، وصادقٌ إنْ زُرْتُهُ أَكْرَمَكَ.

فالرَّفْعُ في هذه الأسماء المُتقدّمة واجبٌ؛ لأنّ الأدوات التي توسّطت لها صدر الكلام، وهذا النوع لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ فلا نَصْبُ في الأسماء المُتقدّمة.

^(١) من النّحاة مَنْ لم يذكر هذا القسم كابن الحاجب، لأنّ ضابط الاشتغال لا يصدق عليه ومنهم: مَنْ كان يذكره - إتماماً للفائدة والتقسيم وذكر الاحتمالات - مع الإشارة إلى أنه ليس من باب الاشتغال، ومن هؤلاء ابنُ مالك، لكن كلامه جاء حديثاً عامّاً، يوهّم بأنّ هذه الحالة من باب الاشتغال.

^(٢) الشرّ: مبتدأ، والجملة بعده: خبر.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٣- رُجِحَانُ النَّصْبِ، قال:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

أي: يُخْتَارُ نَصْبُ الْمَشْغُولِ عَنْهُ - مع جَوَازِ رَفْعِهِ - في حالاتٍ ثَلَاثٍ، وهي:

أ- إذا وقع الاسمُ قَبْلَ فِعْلٍ دَالٍّ عَلَى الطَّلَبِ^(١)، وهذا بَيِّنٌ في قوله:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

- سواء أكان دالًّا على الأمر، نحو: الجَدَلُ اتَّرَكُهُ، والجَدَلُ لِيَتَرَكُهُ^(٢).

- أم كان دالًّا على النَّهْيِ، نحو: الطُّفْلُ لَا تُهْنُهُ.

- أم كان دالًّا على الدُّعَاءِ، نحو: زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ.

وَمِنَ الدُّعَاءِ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ:

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ^(٣)

وقد رُجِحَ النَّصْبُ^(٤) في الأسماء: الجَدَلُ، والطُّفْلُ، وزَيْدٌ، وكُلٌّ - مع جَوَازِ رَفْعِهِنَّ -؛ لِأَنَّ النَّصْبَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَمَّا الرَّفْعُ فَلَا؛ بِسَبَبِ أَنَّ الْقَوْلَ بِرَفْعِهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فِي مِثْلِ التَّرَاكِبِ السَّابِقَةِ يَفْرَضُ أَنْ تَكُونَ أَخْبَارُهَا أَفْعَالًا ذاتِ دَلَالَاتٍ طَلِبِيَّةٍ، وَهُوَ أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٥)، وَعَلَى فَرَضِ جَوَازِهِ فَهُوَ قَلِيلُ الْوُرُودِ إِذَا مَا قِيسَ بِالْأَخْبَارِ غَيْرِ الطَّلِبِيَّةِ^(٦).

^(١) أي أن يكون الفعل المشغول طلبًا، ويصدق الطلب على الأمر، والنَّهْيِ، والدُّعَاءِ، واحترز بقوله (فعل) عن اسم الفعل الدال على الطلب أيضًا، نحو: زيدٌ دراكه، إذ يجب في الاسم المتقدم (الرفع)، لأنَّ اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وشرط الاشتغال هو إذا تفرَّغ فيه العامل من الضمير نصب المتقدم.

^(٢) الأمر في الجملة الأولى يُفهم من لفظ الفعل، وفي الثانية: يُفهم من أداة الطلب وهي: لام الأمر الداخلة على المضارع.

^(٣) هكذا رواه سيبويه (الكتاب ١/١٤٢).

^(٤) بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم.

^(٥) احتج المانعون لوقوع الخبر جملة طلبية، بأن الخبر يحتمل الصدق والكذب غالبًا، والجملة الطلبية ليست كذلك، وأجازة جملة من النحاة ومنهم ابنُ مالك. (الكتاب ١/١٣٩، والتسهيل ٤٨، ومغني اللبيب ١/١٧٩، ٢/٤٥٩، ٦٤٦).

^(٦) حاشية الصَّبَان ٢/٧٤.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

إِذَا، فَالنَّصْبُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ الرَّاجِحُ، وَالرَّفْعُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ لِقِلَّةِ وَروده؛ فَهُوَ الْمَرْجُوحُ^(١).

ب- إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، قال:

وَعَدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

ومن هذه الأدوات:

١- همزة الاستفهام^(٢):

كقوله تعالى: ﴿أَبَشْرًا مِمَّا وَحَدَّا تَلَعُودًا﴾ (القمر: ٢٤)، (فبشراً): مفعول به لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُ المذكورُ بعده، والنَّصْبُ - هنا - هو الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْهِمزة دُخُولُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ^(٣).

٢- (ما) و(لا) و(إن) النَّافِيَاتِ^(٤):

فهذه الثلاثة مُخْتَصَّةٌ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ إِلَّا فِي الصَّرْوَةِ، تقول: مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ، وَلَا بَكْرًا كَلَّمْتُهُ، وَإِنْ خَالِدًا أَكْرَمْتُهُ. ومنه قولُ هُدَيْبَةَ بْنِ الْحَشْرَمِ:

^(١) أما موقفهم من قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (النور: ٢) فظاهر الآيتين أن أولهما مبتدأ، وخبره جملة فعلية طلبية، وقد أجمع القراء السبعة على رفع الاسم الأول في الآيتين، وقد خرَّجهما أغلب النحاة - تبعاً لسيبويه - على أن المرفوع مبتدأ لخبر محذوف، وتقديره: فيما فُرض عليكم السارق والسارقة.. أما الجملة الطلبية فهي جملة مستأنفة؛ لِأَنَّ الْفَاءَ مانعة من حمل الأسلوب على الاشتغال، فلا تدخل الفاء - حسب رأي سيبويه - على الخبر في نحو تركيب الآيتين الكريميتين، وأجاز هذا غيره، وأصبحت الجملة الطلبية في محل رفع خبر للمبتدأ (اعراب مشكل القرآن ١١٦/٢، وشرح التصريح ٢٩٩/١)، وهناك من قرأهما بالنصب، ولهما وجه في العربية (شواذ القراءات لابن خالويه: ٣٢، والكتاب ١٤٤/١).

^(٢) همزة الاستفهام تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية، ودخولها على الفعلية أكثر، أما بقية أدوات الاستفهام فيجب نصب الاسم الواقع بعدها، كما أشرنا في مواضع وجوب النصب.

^(٣) الكتاب ١٠٢/١، والمقتضب ٧٦/٢، والجمل ٣٩/، وقد اشترط النحاة اتصال الهمزة بالاسم المشغول عنه، فإن فصلت عنه - بغير الظرف الذي لم يعتد بفصله، للتوسع فيه، نحو: أيوم الجمعة زيداً تدعوه - اختير الرفع: أنت زيدٌ تكرمُهُ، فالهمزة لم تتصل بـ(زيد) الاسم المشغول عنه لتكون داخله على الفعل المحذوف قبله، بل دخلت على اسم مقدّم آخر، مُستفهم عنه، وهو الضمير (أنت).

^(٤) أما: لم، لماً، لن، فهي مختصة بالأفعال، وحُكْمُهُنَّ حُكْمُ (إن) الشرطية في وجوب النصب.

فلا ذا جلالٍ هَبْنَهُ لِجَلالِهِ ولا ذا ضياعٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ^(١)
 فالأسماء: (زيدًا، وبكرًا، وخالدًا، وذا جلالٍ، وذا ضياعٍ)، نُصِبَتْ بأفعالٍ
 مَحذُوفَةٍ مُفسَّرةٍ بما بعدها ؛ لأنَّها وَقَعَتْ بعدَ أَحرفِ النَّفْيِ المذكورةِ، والرَّفْعُ فيها
 جائزٌ.

وكقول مزاحم العُقيلي:
 وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وما كُلُّ مَنْ وافي مَنِيَّ أنا عَارِفُ^(٢)
 بَنَصْبٍ: (كُلُّ)، على أنَّها مفعول به معمول لاسمِ الفاعلِ: (عَارِفُ).
 وقد رُوِيَ بالرَّفْعِ^(٣):

وما كُلُّ مَنْ وافي مَنِيَّ أنا عَارِفُ
 و(ما) في الحالة ذي: حجازيَّةٌ، و(كُلُّ): اسْمُهَا، وجملتهُ (أنا عَارِفُ): في محلِّ
 نَصْبٍ خبرٍ لها.
 ٣- حَيْثُ:

كقولك: حَيْثُ زَيْدًا تَجِدُهُ فَأَكْرِمُهُ، ف(حَيْثُ) تُشَبِّهُ أدواتَ الشَّرْطِ، ولا يليها
 -في الغالب- إِلَّا الفِعْلُ، و (زيدًا): مفعول به لفِعْلٍ مَحذُوفٍ يُفسَّرُهُ المذكورُ بَعْدَهُ.
 * * *

ت- إذا وقع الاسم مباشرةً بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية، قال:
 وَبَعْدَ عَاطِفٍ بَلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا
 أي: كذلك يُحْتَارُ نَصْبُ الاسمِ المشغولِ عَنْهُ، إذا وقع بعد عاطف تقدّمته
 جملة استقرّ الفعل في أولها - أي: مُصدِّرة بِفِعْلٍ - ولم يفصل بين العاطف والاسم

(١) ذكر الشَّاعرُ المنايا وعمومها للخلق، فهي لا تترك الجليل هبة لجلاله، ولا الضائع الفقير إشفافاً على فقره.
 (٢) فقد الشَّاعرُ امرأةً في الحج، فسأل عنها فقبل له: تعرّفها، أي اطلبها وسل عنها في منازل الحج في منى، فقال: لا
 أعرف كلَّ مَنْ نزل بمنى حتى أسأل عنها.
 (٣) الروايتان في الكتاب ٧٢/١، وفي هذا البيت دليل على تسوية الوصف (اسم الفاعل) بالفعل في باب الاشتغال، كما
 سيأتي ذكره في موضع قادم.

فاصل، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾^(٤) وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا ﴿(النحل: ٤ - ٥)﴾، ف (الأنعام): اسم منصوب سبق بعاطفٍ، وتقدمته الجملة الفعلية: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ)، وترجح النصب هنا بفعلٍ محذوفٍ يُفسرُهُ المذكور بعده؛ لتكون جملةً فعليةً، ويتم التناصب بين الجملتين، أي: ليكون عطف جملة فعلية على أخرى مثلها^(١)، والتقدير: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ..... وَخَلَقَ الْأَنْعَامَ.....). أما في حالة الرفع فستعطف: جملة اسمية على جملة فعلية، وتناصب المتعاطفين أحسن من تخالفهما.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان: ٣١)، وتقديرها: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ، وَيُعَذِّبُ^(٢) الظالمين. ويجوز في غير أسلوب القرآن رفع مثل: الأنعام، والظالمين، على الابتداء، وما بعدهما خبر لهما.

ومنه أيضاً قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَدِي، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا
فالشاعر نصب: (الذُّبُّ) - المعطوف على الجملة السابقة - بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: (وَأَخْشَى الذُّبُّ أَخْشَاهُ).

● ما تقدم ذكره هو للإيضاح والاختصار، وما ذكره ابن مالك هو :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بَلَا فُضِّلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

أي: إن الاسم المشغول عنه معطوف على معمول فعلٍ سابقٍ، وهذا المفعول: - قد يكون مرفوعاً، نحو: قام زيدٌ وخالدًا أكرمتهُ.

(١) الكتاب ٨٨/١، والجمل ٤٠/٤.

(٢) لا يجوز إضمار (أعد) هنا، لأنه لا يتعدى إلّا بحرف، والإضمار يتم بما يتعدى بنفسه مما يدل عليه سياق الكلام، فمع اللزوم يقدرون فعلاً من معنى المذكور لا من لفظه.

شرح التيمي على ألفية ابن مالك

- وقد يكون منصوبًا، نحو: لَقِيْتُ زَيْدًا^(١) وخالداً أَكْرَمْتُهُ.
- ف(زيد) هو معمول الفعل (قام)، و(خالداً) المشغول عنه، عَطِفَ على (زيد) المرفوع، أو المنصوب.
- ومن ثَمَّ فَإِنَّ الْعَطْفَ لَمْ يَكُنْ عَلَى (المعمول)، وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى الجملة الفعلية التي اشتملت على (المعمول) المذكور.
- وقد عَقَّبَ السُّيُوطِيُّ على عبارة ابن مالك في البيت السابق بما مفاده:
- لو قال: (يَلِي)؛ بدلاً من قوله: (على)^(٢)، فالسُّيُوطِيُّ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ بِهذه الصورة:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ يَلِي مَعْمُولٌ فِعْلٌ مُسْتَقَرٌّ أَوَّلًا
ليكون الكلام أدق، وأوضح.

وهذا النَّصْبُ الْمُخْتَارُ قِيَدُهُ ابْنُ مَالِكٍ بِعِبَارَةٍ: (بِلَا فَصْلٍ)، أي: المطلوب اتصال الاسم المُتَقَدِّم بالعاطف مباشرةً؛ وهو احترازٌ عما إذا كان في الكلام المعطوف من حَرْفٍ يَصْرِفُ الكلامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ، نحو: (أَمَّا)، في قولك: قام زيدٌ، وأما خالداً فكافأته.

فهنا فُصِّلَ بين العاطف (الواو) والاسم (خالداً) بفواصلٍ، وهو (أَمَّا)؛ وبهذا يكون الاسم كما لو لم يتقدَّمه شيءٌ، فَيُخْتَارُ هنا (الرَّفْعُ)^(٣) للاسم (خالداً)؛ لأنَّ الكلامَ بعد (أَمَّا) مُسْتَأْنَفٌ -مقطوعٌ عما قبله-؛ ولهذا نصَّ بعضُ شُرَّاح الألفية^(٤) على "أَنْ يَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَ عَاطِفٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ بِ (أَمَّا)"، ومن هذا المفصول قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي

(١) من العطف بغير (الواو) قولك: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ.

(٢) ينظر: البهجة المرضية / ١٧٥.

(٣) ويختار النصب في مثل (قام زيدٌ، وأما خالداً فأكرمته) ف(خالداً) منصوب؛ لأنه وقع قبل فعل دالٍّ على الطلب.

(٤) أوضح المسالك: ٩٣، وحاشية الخضري: ١٧٦/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ ﴿٦٦﴾ وَأَمَّا ثَمُودُ ^(١) فَهَدَيْتَهُمْ ﴿٦٧﴾ (فصلت: ١٦ - ١٧).

- وخلاصه ما ذكر في (رُجْحَانِ النَّصْبِ) أنَّ: الرَّفْعَ في كلِّ المواضع السَّابِقَةِ جائزٌ، بيد أنَّ الْمُخْتَارَ هو (النَّصْبُ) في حالة مجيء الاسم المشغول عنه:
- قبل فعل الطَّلَب ؛ لأنَّ رَفْعَهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُ فِعْلاً طَلِبِيًّا، وهو قليل الوجود، وبعد الأدوات التي يَغْلِبُ أَنْ يَلِيَّهَا الْفِعْلُ، فيكون مفعولاً لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ.
- وكذلك بعد عاطفٍ تَقَدَّمَتُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، من أجل تناسب الْمُتَعَاتِفِينَ.

* * *

٤- استواء الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، قال:

وإن تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً به عن اسمٍ، فَأَعْطَفْنِ مُخْبِراً

أي: إذا وَقَعَ الاسمُ المشغولُ عنه بعد عاطفٍ ^(٢)، وكان مسبوقةً بِفِعْلِ أَخْبَرَ بِهِ عن اسمٍ قَبْلَهُ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ في العَطْفِ بين الرَّفْعِ والنَّصْبِ على السَّوَاءِ، نحو: النَّجَاحُ يَتَحَقَّقُ بِالمُثَابَرَةِ، وَالْفَشْلُ يَجْلِبُهُ الْكَسَلُ، فَ (الْفَشْلُ) اسمٌ مَسْبُوقٌ بعاطفٍ مباشرةً من دونِ فاصلٍ، وتقدّمها فعلٌ: (يَتَحَقَّقُ)، أَخْبَرَ بِهِ عن المبتدأ: (النَّجَاحُ)، وفي هذا التَّركيب يستوي الأمران ^(٣) في الحالة الإعرابية لـ (الفشل):

أ- الرَّفْعُ: بالابتداء وما بعده خَبَرٌ، وفي هذا مُراعاة لِصَدْرِ الجُمْلَةِ الْكُبْرَى ^(٤)، وعطف عليها، ويكون من بابِ عطفِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ على جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ.

^(١) وقد قُرئت بنصب (ثمود) على إضمار فعلٍ مقدّر بعده، أي: وأما ثمود فهدينا هديناهم، ولا يقدّر الفعل قبل (ثمود)

؛ لئلا يحدث الفصل بين أما والاسم. (البحر المحيط: ٤٩١/٧).

^(٢) غير مفصول بـ (أما) ؛ لأنَّ المفصول بها يختار فيه الرَّفْعُ كما مرَّ ذِكرُهُ.

^(٣) الكتاب: ٩١/١ وما بعدها.

^(٤) الجملة الكبرى: هي جملة اسمية الصدر، فعلية العجز.

ب - النَّصْب: على المفعوليَّة لِفِعْلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بَعْدَهُ، وفي هذا مراعاة لجملة الخبر الفعلية: (يَتَحَقَّقُ)، أي: يتمَّ العطفُ عليها؛ ليكونَ من باب عطف جملة فعلية على أُخْرَى فعلية.

وبهاتين الحالتين يجري الكلامُ على نسقٍ واحدٍ، ويتمَّ التَّنَاسُبُ بين المُتَعَاظِفَيْنِ؛ ولذا تَسَاوَى الأَمْرَانِ، ولا تفضيلَ لأحدهما على الآخرِ.

ومَّا جاء منصوبًا من نظائر هذا التَّركيب كلمة: (السَّمَاءُ)، في قوله تعالى :

﴿الرَّحْمَنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝٤ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ۝٧﴾ (الرحمن ١-٧).

ف (الرَّحْمَنُ): مبتدأ، و(عَلَّمَ الْقُرْآنَ): جملة فعلية في محلِّ رفع خبر المبتدأ، ومجموع التَّركيب جملة اسمية ذات وجهين: اسمية الصِّدْر، فعلية العَجْز.

وما بعد: خَلَقَ الْإِنسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ: جملتان معطوفتان على الخبر، وما بعدهما: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ، وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ: جملتان معترضتان، ثُمَّ: وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا: جملة معطوفة على الخبر أيضًا، وهي محلُّ الاستشهاد^(١).

فَ (السَّمَاءُ) مسبوقة بعاطفٍ، وهما مسبوقتان بالفعل: (عَلَّمَ...)، الذي أُخْبِرَ به عن المبتدأ: (الرَّحْمَنُ)، فجاءتْ منصوبةً، على أنَّها مفعول به لِفِعْلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بَعْدَهُ، وهو من باب عطف جملة فعلية على جملة الخبر الفعلية.

ويجوزُ في غير أسلوبِ القرآن الكريم (الرَّفْعُ) على الابتداء، ويكونُ من باب عطف جملة اسمية على صَدْرِ الجملة الاسمية الكُبرى، والتَّنَاسُبُ والتَّنَاسُقُ حاصلٌ في الحالتين.

* * *

٥- رُجْحَانُ الرَّفْعِ، قال:
وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلُ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ

^(١) شرح شذور الذهب: ٤٢٨.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: يُخْتَارُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ - مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ - فِي كُلِّ اسْمٍ جُرِّدَ مِمَّا يُوجِبُ نَصْبَهُ، أَوْ يُرَجِّحُهُ، أَوْ مَا يُوجِبُ رَفْعَهُ، أَوْ مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ عَلَى السَّوَاءِ، فَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَاتِ الْأَرْبَعِ، يُرَجِّحُ الرَّفْعُ فِيهَا عَلَى النَّصْبِ؛ لِعَدَمِ الْإِضْمَارِ فِيهِ، أَي: جَعَلَ الْأِسْمَ مُبْتَدَأً، وَلَا يَسْتَدْعِي هَذَا التَّرْجِيحُ تَقْدِيرَ شَيْءٍ مَحْذُوفٍ، وَعَدَمُ الْإِضْمَارِ أَرْجَحُ مِنَ الْإِضْمَارِ.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (الرعد: ٢٣).
وقد قُرِئَتْ: (جَنَاتٍ) - بِكَسْرِ التَّاءِ - ^(١) عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ.

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (النور: ١)، (سُورَةٌ) بِالرَّفْعِ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَقُرِئَتْ أَيْضًا: (سُورَةً)، بِالنَّصْبِ ^(٢).
أما قول ابن مالك: (فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلًا، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحِّ)
أي: أَفْعَلًا مَا أُبَيِّحُ لَنَا مِنَ الْأَسَالِيبِ الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا، وَتَجَنَّبِ الْأَسَالِيبَ الَّتِي لَمْ تُبَحِّ لَنَا، الَّتِي هِيَ عَلَى خِلَافِ الْأَوْجْهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأِسْمِ الْمَشْغُولِ.

* * *

اتِّصَالَ الضَّمِيرِ بِالْفِعْلِ وَانْفِصَالِهِ، قَالَ:

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

أي: لَا فَرْقٌ فِي الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ، وَرُجْحَانِهِ، وَوُجُوبِ الرَّفْعِ، وَرُجْحَانِهِ، وَاسْتَوَاءِ الْأَمْرَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَتَّصِلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ الْمَشْغُولِ، أَوْ أَنْ يَنْفَصَلَ عَنْهُ، فَيَجِبُ (النَّصْبُ) فِي نَحْوِ:

- إِنْ زِيدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ.

- وَإِنْ زِيدًا مَرَرْتَ بِهِ أَكْرَمَكَ.

^(١) البحر المحيط: ٣٨٦/٥.

^(٢) النصب قراءة عيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي عبيدة (البحر المحيط ٤٢٧/٦).

— وإن زيدًا أَكْرَمْتُ أخاه أَكْرَمَكَ.

- فوجوب النَّصْب حاصل في الحالات جميعًا ؛ لِتَقْدَم أداة الشَّرْط، سواء أكان الضَّمِير مُتَّصِلًا بالفعل، أم مُنْفَصِلًا عنه بِحَرْفِ جَرٍّ، أو بِإِضَافَةٍ.
- وَيَجِبُ (الرَّفْعُ) فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يُمْسِكُهُ خَالِدٌ، وَخَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ أَمْسَكَ بِهِ خَالِدٌ ؛ لِتَقْدَم (إِذَا الْفُجَائِيَّةُ)، وَهِيَ تَخْتَصُّ بِالذُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ.
- وَيُخْتَارُ (النَّصْبُ) فِي نَحْوِ: أَزِيدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَأَزِيدًا اخْتَفَيْتَ بِهِ ؛ لِتَقْدَم (هَمْزَةُ الاستفهام)، وَهِيَ مِنَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ.
- وَيَسْتَوِي (الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) فِي نَحْوِ: زَيْدٌ نَجَحَ، وَخَالِدٌ أَكْرَمَهُ أَبُوهُ ؛ لَكَوْنِ الْأِسْمِ الْمُعْطُوفِ قَدْ تَقَدَّمَ فِعْلٌ أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ سَابِقٍ.
- وَيُخْتَارُ (الرَّفْعُ) فِي نَحْوِ: زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَزَيْدٌ اخْتَفَيْتَ بِهِ ؛ لَكَوْنِ الْأَسْلُوبِ لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ الْأَسَالِيبِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الذِّكْرِ.

* * *

الْفِعْلُ وَالْوَصْفُ الْعَامِلُ سَوَاءً، قَالَ:

وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

قُلْنَا فِي افْتِتَاحِ هَذَا الْبَابِ: إِنَّ الْمَقْصُودَ بِالِاشْتِغَالِ عِنْدَ النَّحَاةِ: هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ، وَالْمَقْصُودُ بِالْعَامِلِ هُوَ: الْفِعْلُ وَمَا شَابَهَهُ مِمَّا لَهُ عَمَلٌ فِيمَا قَبْلَهُ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَصِيغِ الْمُبَالَغَةِ، مِمَّا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ بِ (الْوَصْفِ الْعَامِلِ)، وَاحْتَرَزَ بِ (الْوَصْفِ) مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ يَوْصَفُ كَاسْمِ الْفِعْلِ، الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (ذَا عَمَلٍ)، مِنَ الْوَصْفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، نَحْوُ: زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسَ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا غَيْرُ عَامِلٍ عَلَى الْأَشْهَرِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما الوصفُ العاملُ، فقد سُويَ بالفعل - في بابِ الاشتغالِ - وأُعطيَ ما امتازَ به الفعلُ من أحكامٍ.

وجملة الأمر أن (العامل) في باب الاشتغال:

- إما أن يكونَ فعلاً، وقد تقدّمت أمثلته وأحكامه.

- وإما أن يكونَ وصفاً عاملاً كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المُبالغة، بشروط عمليهنَّ ^(١) النَّصْبُ على المفعوليّة، نحو: الحقُّ أنا ناصرٌ طلابه الآن أو غداً. فيجوز (رُفْعُ) الحقِّ على الابتداء.

وكذلك (نَصْبُهُ) بوصفٍ مَحذُوفٍ مع مبتدئه، يُفسّره الوصفُ المذكورُ بعده، والتقدير: أنا ناصرٌ الحقِّ، أنا ناصرٌ طلابه.

واحترز بقوله: (إن لم يكُ مانعٌ حصَلَ)، عمّا إذا دخل على الوصفِ مانعٌ يمتنعُ من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت عليه الألف واللام (٢)، أي: وقوعه (صلةً أَلً)، وامتناع عمل الصلة فيما قبلها، نحو: زيدٌ أنا الضَّارِبُ، فـ (زيدٌ) مرفوع، ولا يجوز (نَصْبُهُ) ؛ لأنَّ الوصفَ مُقْتَرَنٌ بالألف اللام، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، وما لا يعمل لا يُفسَّرُ عاملاً.

* * *

العلاقة بين العامل الظاهر، والاسم السابق، قال:

وعُلُقَةٌ حاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الاسمِ الواقعِ

أي: إنَّ العلاقةَ والارتباطَ بينَ العاملِ الظَّاهرِ والاسمِ السَّابقِ لا بُدَّ منها في باب الاشتغال ؛ ليكون العامل مُتَوَجِّهاً إلى الاسمِ المُتَقَدِّمِ في المعنى، وهذه العلاقة تحصل بصورتين رئيسيتين وهما:

^(١) من ذلك أن الوصف العامل - في هذا الباب - لا بدَّ له أن يكون مجرداً من (ال)، وبمعنى الحال أو الاستقبال، على الأشهر.

^(٢) اسم الفاعل المحلَّى بأل يعمل مطلقاً - فيما بعده سواء أكان بمعنى الماضي أم الحال، أم الاستقبال.

١ - العلاقة التي تحصل بالضَّمير العائد:

سواء أكان ضميرًا مُتَّصِلًا بالعامل، نحو: زيدًا أَكْرَمْتُه، فـ (الهاء) المُتَّصِلَة بالفعل هي الرِّابطة بين الفعل والاسم السَّابِق، فالعلاقة -إِذَا- حاصلةٌ بالفعل نفسه؛ لِاتِّصالِ الرِّابطة به.

أَمْ كان مُنْفَصِلًا عن العامل، نحو: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، وزيدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ، فـ (الهاء) المُتَّصِلَة بِحَرْفِ الجَرِّ، وكذا المُتَّصِلَة بِاسْمٍ مُضَافٍ، هما الرِّابطان بين الفعل والاسم السَّابِق، وهذه العلاقة هي التي قصدها ابنُ مالك بقوله:

كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ

أي: كعلاقة العامل بالاسم الواقع بعده مباشرةً.

٢ - العلاقة التي تحصل بمتبوع أجنبيٍّ، قال:

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ

أي: إذا عمل الفعلُ في أجنبيٍّ^(١)، وأُتْبِعَ هذا الأجنبيُّ بما اشتمل على ضمير الاسم السَّابِق، حصلت العلاقة المطلوبة، نحو: زيدًا أَكْرَمْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ. فالفعل: (أَكْرَمَ)، عَمِلَ في لفظ: (رَجُلًا)، وهو أجنبيٌّ عن الاسم المُتَقَدِّم (زيد)، وأُتْبِعَ هذا الأجنبيُّ بِـ (يُحِبُّهُ)^(٢)، وهو مشتمل على ضمير (الهاء) الذي يعود على الاسم السَّابِق (زيد)، فهذا العائد - مع انفصاله عن العامل بالأجنبيِّ - حَصَلَتْ به العلاقة المطلوبة، ونُزِّلَ مَنْزِلَةً: زيدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ.

^(١) هو الذي ليس سببًا للأول، ولا ضمير فيه يعود إليه.

^(٢) اشترطوا في هذا التابع أمورًا، منها:

أ- أن يكون نعتًا له، كما في جملة (يَحِبُّه) التي هي نعت لـ (رجلًا).

ب- أن يكون معطوفًا بالواو، نحو: أزيد أَكْرَمْتُ خَالِدًا و أخاه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومن هذا نعرف أنّ المَعْنَى العامّ الذي قصدَهُ ابن مالك هو أنّ: (العلاقة التي تحصل بين العامل والتّابع المشتمل على ضمير الاسم السّابق، كالعلاقة التي تحصل بينه وبين الاسم الواقع بعد العامل مباشرةً، أي: لا فَرْقَ بينهما، من حيثُ إيجادُهُمَا الارتباطَ).

* * *

تدريب - ٢٥ -

س ١ / فيما يأتي شواهد قرآنية وشعرية لبعض مسائل باب الاشتغال، بيّن موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به، قال تعالى:

- ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء: ١٣).

- ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِمَّا وَجَدْنَا نَبَعُهُمْ﴾ (القمر: ٢٤).

- ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (الرعد: ٢٣).

قال الشاعر:

فَنَفْسِكَ أَكْرَمُهَا وَإِنْ ضَاقَ مَسْكَنُكَ عَلَيْكَ بِهَا فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ مَسْكَنًا

* * *

س ٢ / اجعل لفظ (الصلاة) مشغولاً عنه في جملتين:

- الأولى: واجب النصب.

- الثانية: استواء الرفع والنصب.

* * *

س ٣ / اذكر المشغول عنه فيما يأتي، وبيّن حكمه، مع ذكر السبب:

- القصيدة أنا حافظها الآن أو غداً.

- هلاً فقيراً أطعمته.

- صديقك لا تخذله.

- التّقوى هل تلتزمها في جميع أعمالك.

* * *

س ٤ / قال تعالى:

﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان: ٣١).

عَنِ المشغول عنه، وبيّن حكمه الإعرابي، وادّكر بيت ابن مالك الذي ينطبق عليه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ٥ / حَوَّلَ الْجُمْلَةَ الْآتِيَةَ: (مَا سَمِئْتُ الْمُثَابِرَةَ مِنْ أَجْلِ النَّجَاحِ)، إِلَى جُمْلَةٍ
اشْتَغَالِيَّةٍ، وَبَيَّنَّ حُكْمَ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، مَعَ بَيَانِ السَّبَبِ.

* * *

س ٦ / اشرح قول ابن مالك مع التَّمثِيلِ لَهُ بِفَصِيحِ الْكَلَامِ:
والتَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَ (إِنْ، وَحَيْثُمَا)

* * *

المحتوى

الموضوع	الصفحة
إضاءة	٥
ابن مالك	٩
الخلاصة الألفيَّة	١٣
منهجنا في الشَّرح	٢٠
أول الأرجوزة	٢٤
الكلام ومايتألف منه	٢٧
علامات الاسم :	٢٩
الجرّ	٢٩
التَّنوين	٣٠
النَّداء	٣٣
دخول أل	٣٤
الإسناد إليه	٣٤
علامات الفعل :	٣٦
تاء الفاعل	٣٦
تاء التَّأنيث السَّاكنة	٣٧
ياء المخاطبة	٣٧
نون التَّوكيد	٣٨
علامات الحرف :	٣٩
فائدة	٤١
الأفعال وعلاماتها	٤٢
المضارع وعلامته	٤٢
الماضي وعلامته	٤٣
الأمر وعلامته	٤٤

٤٧	تدريب (١)
٥١	المُعْرَب والمَبْنِي
٥١	الإعراب
٥٣	البناء
٥٦	أنواع شبه الاسم بالحرف
٦٢	البناء الأصيل والبناء العارض في الأسماء
٦٤	المُعْرَب من الأسماء
٦٥	المَبْنِي والمُعْرَب من الأفعال
٧٤	الحروف:
٧٤	أنواع البناء
٧٨	علامات البناء الفرعية:
٨٠	تدريب (٢)
٨٢	أنواع الإعراب وعلامته:
٨٤	علامات الإعراب الفرعية:
٨٥	النّياحة عن الحركات في الأسماء:
٨٦	الأسماء الستة
٩٣	تدريب (٣)
٩٧	المُنْتَقَى
٩٧	تعريفه وشروط تننيته
١٠٠	إعرابه
١٠٢	الملحق بالمُنْتَقَى
١٠٤	فوائد
١٠٨	تدريب (٤)
١١١	جمع المذكر السالم:
١١٣	ما يلحق به

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
١١٩	اللَّهجات الإِعرَابِيَّة فيما أُحِقَّ به
١٢١	فوائد
١٢٤	تدريب (٥)
١٢٩	ما يجمع بألف وتاء مزيدتين
١٣٠	ما يجمع هذا الجمع
١٣٢	إِعرابه
١٣٣	ما أُحِقَّ به
١٣٥	فوائد
١٣٦	تدريب (٦)
١٣٩	مالا ينصرف
١٣٩	تعريفه
١٤١	ضوابط معرفة مالا ينصرف
١٤٥	تدريب (٧)
١٤٩	الأفعال الخمسة
١٥٤	تدريب (٨)
١٥٥	الفعل المضارع المعتل الآخر
١٥٨	حُكمه الإِعرابي
١٦٠	الضَّرورات الشَّعْرِيَّة
١٦٢	فائدة
١٦٣	تدريب (٩)
١٦٧	إِعراب المقصور والمنقوص:
١٦٧	المقصور
١٦٨	المنقوص
١٦٩	الإِعراب التَّقْدِيرِي
١٧٣	النَّكِرَة والمعرفة:

..... شرح التيمي على ألفية ابن مالك	
النَّكِرَة	١٧٣
المعرفة	١٧٤
الضَّمير :	١٧٩
الضَّمير البارز (المُتَّصِل والمنفصل)	١٨١
أقسام الضَّمير المُتَّصِل :	١٨٢
ضمائر الرَّفع	١٨٢
ما يشترك في محل النَّصب والجر	١٨٤
الضَّمير المُنفَصِل وأقسامه :	١٨٩
فوائد	١٩٢
اتِّصال الضَّمير وانفصاله	١٩٣
الضَّمير المستتر	٢٠٠
واجب الاستتار	٢٠٠
جائز الاستتار	٢٠٣
بناء الضَّمائر	٢٠٤
نون الوقاية	٢٠٥
فوائد	٢٠٧
ضمير الفَصْل	٢١٣
ضمير الشَّأن	٢١٨
تدريب (١٠)	٢٢١
العَلَم	٢٢٥
أقسامه	٢٢٨
الاسم والكُنْيَة واللَّقب	٢٢٨
المُرْتَجَل والمنقول	٢٣٤
المفرد والمُرْكَب	٢٣٨
الشَّخصي والجنسي	٢٤١

٢٤٥	فوائد
٢٤٦	تدريب (١١)
٢٤٩	اسم الإشارة
٢٥٠	أقسام المشار إليه
٢٥٣	مراتب المشار إليه
٢٥٥	ما يزداد على أسماء الإشارة
٢٥٨	الإشارة بالظرف
٢٦٠	فوائد
٢٦١	كيفية المخاطبة
٢٦٤	إعراب: (إنَّ هذانِ لَساحِرانِ)
٢٦٦	تدريب (١٢)
٢٧١	اسم الموصول:
٢٧٢	أنواعه
٢٧٢	الموصول الاسمي
٢٧٨	التبَّادل الموقعي بين الأسماء الموصولة
٢٧٩	الموصول الاسمي المشترك
٢٩٠	صلة الموصول
٢٩٤	العائد وحذفه
٣٠١	الموصول الحرفي:
٣٠٤	تدريب (١٣)
٣٠٩	المُعَرَّف بأداة التعريف:
٣٠٩	الخلافا في تركيب (أل) وبساطتها
٣١١	أنواع (أل)
٣١٦	الأعلام بالعلبة
٣٢١	المضاف إلى معرفة:

..... شرح التميمي على ألفية ابن مالك	
تدريب (١٤)	٣٢٢
المبتدأ والخبر	٣٢٥
المبتدأ التعريف والأنواع	٣٢٧
إعراب المبتدأ المكتفي بمرفوعه	٣٣٣
العامل في المبتدأ والخبر	٣٣٤
الخبر	٣٣٦
أقسام الخبر	٣٣٧
فائدة	٣٤٤
الابتداء بالنكرة	٣٤٨
الترتيب بين المبتدأ والخبر	٣٥٤
تأخير الخبر وجوبًا	٣٥٥
تقديم الخبر وجوبًا	٣٦٠
حذف المبتدأ والخبر	٣٦٣
حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا	٣٦٣
حذف الخبر جوازًا	٣٦٤
فائدة	٣٧٠
تعدد الخبر	٣٧٣
تدريب (١٥)	٣٧٥
باب التواسخ	٣٧٨
كان وأخواتها	٣٨١
عملها	٣٨٢
أنواعها ودلالاتها	٣٨٣
ما يعمل مطلقًا من دون شرطٍ مُسبقٍ	٣٨٣
ما يعمل بشرط	٣٨٦
فائدة	٣٨٩

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٣٩٠	تصريف الأفعال النَّاقِصَة
٣٩٢	ترتيب جملة الأفعال النَّاقِصَة
٣٩٣	فائدة
٣٩٨	تمام هذه الأفعال ونقصانها
٤٠١	حذف كان
٤٠٣	فائدة
٤٠٤	حذف نون مضارع (كان)
٤٠٧	تدريب (١٦)
٤٠٩	المُسْتَبْهَات بـ(ليس)
٤٠٩	ما
٤١٢	لا
٤١٣	لات
٤١٥	إنَّ
٤١٨	تدريب (١٧)
٤٢١	أفعال المقاربة
٤٢٣	فائدة
٤٢٣	اقتران خبر هذه الأفعال بـ(أَنَّ)
٤٢٧	تصريف أفعال المقاربة
٤٢٧	فائدة
٤٢٨	أفعال المقاربة بين النُّقْصَانِ والتَّامِّ
٤٣٠	تدريب (١٨)
٤٣١	إنَّ وأخواتها
٤٣٤	عملها
٤٣٦	فائدة
٤٣٨	ترتيب جملة (إنَّ وأخواتها)

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٤٣٩	حركات همزة (إِنَّ).....
٤٤٩	لام الابتداء.....
٤٥٤	إبطال عمل إِنَّ وأخواتها.....
٤٦١	الفواصل.....
٤٦٥	فائدة.....
٤٦٧	العطف على (اسم إِنَّ) وأخواتها.....
٤٧٠	تدريب (١٩)
٤٧٥	لا النَّافية لِلْجِنْس.....
٤٧٦	عملها
٤٧٨	اسم (لا) النَّافية لِلْجِنْس.....
٤٨٠	تكرار (لا) مع النَّكرة.....
٤٨٤	توابع اسم (لا) المبتى.....
٤٨٧	دخول همزة الاستفهام على (لا).....
٤٨٩	فائدة.....
٤٩٣	تدريب (٢٠)
٤٩٧	ظنّ وأخواتها
٤٩٨	عملها
٤٩٩	أفعال القلوب
٥٠٦	أفعال التَّحويل
٥٠٨	الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب
٥٠٩	الإلغاء بين الوجوب والجواز
٥١٦	الفرق بين الإلغاء والتعليق
٥١٧	عَلِمَ، ظنّ، ورأى الحُلُمِيَّة
٥٢٦	تدريب (٢١)
٥٣١	(أَعْلَمَ) و(أَرَى).....

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٥٣٦	ماينصب ثلاثة مفاعيل
٥٣٩	تدريب (٢٢)
٥٤١	الجملة الفعلية
٥٤٥	(الفاعل)
٥٥٠	أحكامه
٥٥٥	فائدة
٥٧٢	موقعه في الجملة
٥٧٣	الترتيب بين الفاعل والمفعول
٥٨٠	ملخص أحكام الفاعل
٥٨٣	تدريب (٢٣)
٥٨٧	النائب عن الفاعل
٥٩٠	أسباب حذف الفاعل
٥٩١	بناء الفعل للمجهول
٦٠١	ماينوب عن الفاعل
٦١٢	فوائد
٦١٦	تدريب (٢٤)
٦٢٤	اشتغال العامل عن المفعول
٦٢٥	التعريف به
٦٢٧	إعرابه
٦٣٨	اتصال الضمير بالفعل
٦٣٩	الفعل والصفوف العامل سواء العلاقة بين العامل الظاهر والاسم السابق
٦٤٢	تدريب (٢٥)
٦٤٥	محتوى الكتاب

والحمد لله رب العالمين